

كتاب الوافي

للمفتي
الشيخ العلامة الكبير
الشيخ العلامة الكبير

بالتفصيل الثاني

الجلد الثاني عشر

من منشورات

مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام
اصفهان

0104258

Pharos Alexandria

كِتَابُ الْوَأْفَى

لِلْمُحَدِّثِ
الْفَاضِلِ وَالْحَكِيمِ الْعَلَّامِ الْمُجْتَمِعِ الْمُشْتَمِلِ
بِالْفَيْضِ الْكَاشِفِ الْقُدُّوسِ

منشورات
مكتبة الامام امير المؤمنين علي عليه السلام العامة
اصفهان



الجزء التاسع
القسم الاول



التعريف

الكتاب: الوافي

المؤلف : المحدث الفاضل والحكيم العارف الكامل المولى محمد محسن المشتهر
بالفيض الكاشاني

التأثر : مكتبة الامام امير المؤمنين عليّ عليه السلام «اصفهان» اسسها
العلم الحجة المجاهد الحاج آقا كمال الدين «فقيه ايماني».

الأصل : نسخة علم الهدى ابن المصنف الموشحة بخط يده الشريف.
التحقيق و التعليق والتصحيح و المقابلة مع الأصل - ضياء الدين الحسيني
«العلامة» الاصفهاني عني عنه.

الطبعة : الأولى

طبع منه : ٢٠٠٠

تاريخ النشر: شهر ذي القعدة الحرام ١٤١١ هـ.ق، خرداد ١٣٧٠ هـ. ش

تلفون المكتبة : اصفهان ٨١٠٠٠ و ٨٢٠٠٠

حقوق الطبع محفوظة للمكتبة

الجزء التاسع

القسم الاول

جانب الست نشاط اصفهان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المكتبة

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الله: إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ

الإصلاح الثقافي فوق كل اصلاح

الامام الحسين

ان ثورة شعبنا المسلم المظفرة، والتي انتصرت واثمرت بفضل العناية الالهية ورعاية الامام المهدي عجل الله فرجه الشريف، وقيادة الامام الخميني الحكيمة، والتي هي بحق ثورة عميقة الجذور، ونهضة شاملة لم يشهد الغرب ولا الشرق مثيلا لها، لم تكن في حقيقتها ذات بعد واحد بل هي كالا سلام الذي وصفت به واستلهمت منه تشمل جميع الجوانب المادية والمعنوية في حياة هذه الامة.

ومن هنا فان الثورة لم تتناول تغيير الجوانب المادية فقط بل تغيير النهج الثقافي والتربوي والبنيان الفكري هو المهدف الاخر في ظل هذا التحول العظيم.

على ان من الوسائل الصحيحة لازالة هذه الثقافة الطاغوتية البائدة واحلال الثقافة الاسلامية الراشدة محلها هو دعوة المفكرين والكتاب والمحققين الى اعادة التحقيق والدراسة والتحليل لقضايا الاسلام ومعارفه السامية ونشر ما يتمخض عن هذا السعي الجديد في اوساط الجماهير المسلمة ليتسنى لهذا الشعب الثائر المسلم من

هذا الطريق ان يتعرف على المزيد من جوانب الثقافة الاسلامية الاصيلة وبنحوا عمق وافضل يتناسب مع التحول الجديد، وبصورة تمكنه من التحرر الكامل من قيود التبعية الفكرية والثقافية للشرق او الغرب.

بل وينبغي تحقيقاً لهذا الهدف العظيم ان لا يكتفي بما ينتجه المفكرون والكتاب المعاصرون بل تجب الاستفادة من التراث الفكري الاسلامي العظيم الذي خلفه المفكرون والكتاب الاسلاميون الملتزمون في العهود الماضية وما تركوه من افكار قيمة نخدم الوعي الاسلامي المطلوب والتي ترقد علي رقوف المكتبات في شكل مخطوطات تنتظر الاخراج المناسب لروح ومتطلبات هذا العصر.

من هنا عزمنا (مكتبة الامام امير المؤمنين العامة في اصفهان) تحت رعاية العالم المجاهد حجة الاسلام والمسلمين السيد كمال فقيه ايماني دامت بركاته على طبع ونشر واحياء هذه المصنفات القيّمة لتكون بذلك قد خطت خطوة اخرى في سبيل الاصلاح الثقافي والفكري للجيل الحاضر الذي دعا اليه امام الأمة، وجعله فوق كل اصلاح.

وقد حققت الهيئة التأسيسية نجاحات في هذا السبيل فهي بعد تأسيسها لمكتبة مجهزة تجهيزاً كاملاً في مدينة العلم والجهاد اصفهان، توفر للشباب فرصة المطالعة ولارباب الفكر اجواء التحقيق لما تحتويه من كتب قيمة ومؤلفات نفيسة متنوعة، اقدمت على طبع ونشر سلسلة جلية من المؤلفات والكتب النافعة حسب ما هو مدرج في الفهرست الملحق بهذا الكتاب.

وهي في هذا الوقت الذي تقدم فيه خيرة شباب هذا الشعب المسلم دماءهم الطاهرة لاغناء هذه الثورة وصيانتها ويتطلب من كل مسلم ان يقدر تلك التضحيات، ترجوا ان يكون هذا المشروع اداء لبعض ذلك الواجب راجية ان تجلب هذه الخدمة الثقافية رضاه سبحانه وعنتية امامنا الغائب المهدي عجل الله فرجه الشريف، وترضي شعبنا المسلم المجاهد الصامد والله ولي التوفيق.

ان المكتبة قامت بطبع الكتب التالية والبحوث القيمة في شتى المجالات وهي:

- ٢ - معالم التوحيد في القرآن الكريم.
- ٣ - خلاصة عبقات الأنوار - حديث النور.
- ٤ - خطوط كلى اقتصاد در قرآن و روایات.
- ٥ - الإمام المهدي عند أهل السنة ج ١ - ٢.
- ٦ - معالم الحكومة في القرآن الكريم.
- ٧ - الامام الصادق والمذاهب الاربعة.
- ٨ - معالم النبوة في القرآن الكريم ١ - ٣.
- ٩ - الشؤون الاقتصادية في القرآن والسنة.
- ١٠ - الكافي في الفقه تأليف الفقيه الاقدم ابي الصلاح الحلبي.
- ١١ - اسنى المطالب في مناقب علي بن ابي طالب لشمس الدين الجزري الشافعي.
- ١٢ - نزل الابرار بما صبح من مناقب أهل البيت الاطهار. للحافظ محمد البدخشاني.
- ١٣ - بعض مؤلفات الشهيد الشيخ مرتضى المطهري.
- ١٤ - الغيبة الكبرى.
- ١٥ - يوم الموعود.
- ١٦ - الغيبة الصغرى.
- ١٧ - مختلف الشيعة «كتاب القضاء» للعلامة الحلي (ره).
- ١٨ - الرسائل المختارة للعلامة الدواني والمحقق ميرداماد .
- ١٩ - الصحيفة الخامسة السجادية.
- ٢٠ - نمودارى از حكومت على (ع).
- ٢١ - منشورهای جاوید قرآن (تفسير موضوعي).
- ٢٢ - مهدي منتظر در نهج البلاغه.
- ٢٣ - شرح اللمعة الدمشقية - ١٠ مجلد.
- ٢٤ - ترجمه و شرح نهج البلاغه ٤ مجلد.
- ٢٥ - في سبيل الوحدة الاسلامية.
- ٢٦ - نظرات في الكتب الخالدة.

٢٧- الوافي وهو الكتاب الذى بين يديك للمحدث الحكيم الفيض الكاشاني قدس سره.
 كما ان لديها كتب أخرى تحت الطبع وستصدر بالتوالي إن شاء الله تعالى.
 ادارة المكتبة- اصفهان
 ١٥/شعبان/١٤٠٦هـ

الفهرس

٥	كلمة المكتبة
٣٧	أبواب الجهاد
٤١	١- باب فضل الجهاد والنيابة فيه
٥٣	٢- باب فضل الشهادة
٥٧	٣- باب وجوه الجهاد ومن يجب جهاده
٦٧	٤- باب من يجب عليه الجهاد ومن لا يجب
٧٧	٥- باب من يجب معه الجهاد ومن لا يجب
٩١	٦- باب أداب الجهاد
١٠١	٧- باب وجوب الوفاء بالأمان وكيفية الدعوة إلى الإسلام
١٠٥	٨- باب وصية أمير المؤمنين صلوات الله عليه عند القتال
١١٥	٩- باب الدعاء عند إرادة القتال
١١٧	١٠- باب شعار القتال
١١٩	١١- باب طلب المبارزة
١٢١	١٢- باب الفرار والتمكين من الأسر
١٢٣	١٣- باب أن الحرب خدعة
١٢٥	١٤- باب كيفية قسمة الغنائم
١٣١	١٥- باب أحكام أسارى المشركين وقتلاهم وعبيدهم

- ١٣٧ - باب أسارى المسلمين وأموالهم
١٤١ - باب سيرة الإمام عليه السلام
١٤٧ - باب فضل إجراء الخيل والرّمي
١٥٥ - باب فضل الرباط وقدره
١٥٧ - باب نزول المسلم في دار الحرب والذمي في دار الهجرة
١٥٩ - باب النّوادر

- ١٦٧ أبواب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والدفاع والإعانة
١٦٩ - باب الحثّ على الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر
١٨١ - باب شرائط الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر
١٨٣ - باب حدّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر
١٨٧ - باب الدفاع عن النفس والأهل والمال مهما أمكن
١٩١ - باب من قتل دون مظلّمته
١٩٥ - باب إعانة الضعيف والمملّوف
١٩٧ - باب النّوادر

- ٢٠١ أبواب الحدود والتّعزيرات
٢٠٣ - باب فضيلة إقامة الحد
٢٠٥ - باب أنّ لكلّ شيء حدّاً ولن تعدّاه حدّاً
٢٠٩ - باب حرمة الزنا وشدة أمره
٢١٧ - باب حرمة اللواط
٢٢٧ - باب من أمكن من نفسه
٢٣٣ - باب السحق
٢٣٧ - باب حدود الزنا
٢٤٩ - باب شرائط الإحصان
٢٥٧ - باب شرائط وجوب الرجم

٢٦٣	٣٨- باب صفة الرجم
٢٧٧	٣٩- باب شرط الجلد وصفته وأدبه
٢٨٧	٤٠- باب صفة النّفي
٢٨٩	٤١- باب الرجل يغتصب المرأة فرجها
٢٩٣	٤٢- باب من زنا بذات محرم
٢٩٧	٤٣- باب المجنون والمجنونة اذا زنيا
٢٩٩	٤٤- باب زنا غير المدرك وحدّ الإدراك
٣٠٣	٤٥- باب المجردين وجدا في لحاف واحد
٣١١	٤٦- باب تزوّج ذات البعل والمعتّدة
٣١٧	٤٧- باب اتيان الأمة المشتركة والمكاتب والمزوجة
٣٢٣	٤٨- باب زنا المماليك والمكاتبين
٣٢٩	٤٩- باب زنا أهل الذّمة
٣٣١	٥٠- باب حدود اللّواط
٣٣٩	٥١- باب حدّ السحق
٣٤٥	٥٢- باب حدّ نكاح البهائم
٣٤٩	٥٣- باب حدّ سائر الفواحش
٣٥٧	٥٤- باب حدّ القذف
٣٧٣	٥٥- باب ما إذا كان أحد طرفي القذف عبداً أو مكاتباً أو كافراً
٣٨٣	٥٦- باب ما إذا كان أحد طرفي القذف جماعة
٣٨٧	٥٧- باب صفة حدّ القاذف
٣٨٩	٥٨- باب حدّ شرب المسكر
٤٠١	٥٩- باب عقوبة أكل الربا وسائر المحرمات
٤٠٥	٦٠- باب حدّ السرقة وأدنى ما يقطع فيه السارق
٤١١	٦١- باب شرائط القطع
٤١٧	٦٢- باب الخيانات
٤٢٣	٦٣- باب السرقة من بيت المال والمغنم

٤٢٧	٦٤- باب المختلس والطرار
٤٣١	٦٥- باب سائر ما لا يقطع فيه
٤٣٧	٦٦- باب صفة القطع
٤٤٥	٦٧- باب ما يفعل بالسارق بعد القطع
٤٤٩	٦٨- باب حدّ الصبيان في السرقة
٤٥٥	٦٩- باب حدّ النباش
٤٥٩	٧٠- باب حدّ بائع الحر
٤٦٣	٧١- باب حدّ المحارب
٤٧٣	٧٢- باب حدّ الساحر
٤٨١	٧٣- باب حدّ المرتد
٤٩٥	٧٤- باب حدّ من نال من رسول الله أو الأئمة صلوات الله عليهم
٥٠٥	٧٥- باب عقوبة شهود الزور
٥٠٧	٧٦- باب سائر ما فيه حدّ أو تعزير وقدر التعزير
٥١٥	٧٧- باب تأديب الصبيان والمماليك وماورد في الإباح
٥٢٣	٧٨- باب من أقرّ بحدّ ثمّ جحد أو لم يسمّ
٥٢٥	٧٩- باب من أتى ما يوجب الحدّ بجهالة أو لضرورة أو تاب
٥٣١	٨٠- باب مواضع العفو عن الحدود وإقامتها ومن يقيم
٥٤١	٨١- باب أنّه لا شفاعاة في حدّ ولا كفالة ولا إرث ولا يمين
٥٤٥	٨٢- باب إجتماع حدود منها القتل
٥٤٧	٨٣- باب النواذر

هَذَا

مَا أَصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْوَالِدَانِ الْإِسْنَاءُ، فِي كِتَابِ الْوَلَدِ
مِنْ سَامِي الْحَالِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْإِسْنَاءِ وَزَكَرَهَا
أَدَامَ اللَّهُ تَأْيِيدَهُ فِي التَّهْنِئَةِ الثَّانِيَةِ مَرْقُمَةً

الْمَقْدَمِ الثَّالِثَةِ الْكُتُبِ

اسْتَضْبَطْنَاهَا فِي هَذَا الْجَدْوَلِ الْخَاصِّ لَهَا بِمَحْدِافِهَا
تَذَكُّرَةً لِمَنْ أَرَادَ تَنَاوُلَهَا مِنْ الْأَصْحَابِ

وَرَسْمِيَّ وَرَقْمِيٍّ قَبْلَ الْوَرَعِ عَلَى الْمُهْدَى

لِشَهْرِ رَجَبٍ مِنْ شَهْرِ سَنَةِ سِتِّينَ وَثَلَاثِينَ
وَالْفَتْ

المكفي عن عبد الله بن أحمد

محمد بن يحيى العطار، وعلي بن موسى الكيخاني، وداود بن كورة، والقسي، وعلي.	المدة عن ابن عيسى
علي بن محمد بن علاء، ومحمد بن أبي عبدالله، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن عقيب الكليني.	المدة عن سهل
علي بن إبراهيم، وعلي بن محمد بن عبدالله بن أنيسة، و«أحمد بن محمد بن أمية» * وعلي بن الحسن	المدة عن البرقي
محمد بن اسمعيل، عن الفضل بن شاذان وأبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار.	الأربعة عن صفوان
الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد.	الأثنان في أوائل السند
علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير.	الثلاثة في أوائل السند
<p>☆ كذا في هذا الجدول وهو مطابق لمتر الوافي (ص ٣٤) في المقدمة الثالثة المنقول من خلاصة العلامة رحمه الله تعالى ولكنه على ما ذكر في كتاب مجمع الرجال (ص ١٢١ - ج ١) و(ص ١٠٧ ج ٧) في الفائدة التابعة من الخاتمة: هو أحمد بن عبد الله بن أمية أو - (أيضاً: غل) بنقل العلامة في الخلاصة أيضاً فأنبه. «ضع»</p>	

الخِصَّة الثَّامَّة	علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الجليلي
الخِصَّة الثَّاقِصَة	علي عن أبيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل جميعاً عن ابن أبي عمير
الأربعة الثَّامَّة	علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن التكوني .
الأربعة الثَّاقِصَة	علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حرز .
محمد عن الأربعة	أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم
الحسين عن الثلاثة	ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي .
سهل عن الثلاثة	محمد بن الحسن بن شهمون عن الأصم عن مسمع .
الصفار عن الثلاثة	الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار .
الاشنين في اواخر السند	هرون بن مسلم عن معدة بن صدقة .

المُكْتَفَى عَنْ أَهْلِ سَجَلَمَةَ النَّسَبَةِ

النَّسَابِيُّ	مُحَمَّدُ بْنُ إسماعيلَ، عن الفضل بن شاذان .
القُمَيَّانِ	أبو عليٍّ الأشعريّ، عن محمد بن عبد الجبار .
القُفَيّ	أبو عليٍّ الأشعريّ .
الصَّهْبَانِيّ	محمد بن عبد الجبار .
الفَطْحِيَّة	أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة عن عمار بن موسى .
البرقيّ	أحمد بن محمد بن خالد .
الْبَزَنْطِيّ	أحمد بن محمد بن أبي نصر .
الْبَجَلِيّ	عبد الرحمن بن الحجاج .
الْتَمِيمِيّ	عبد الرحمن بن أبي نجران .
البَصْرِيّ	عبد الرحمن بن أبي عبد الله .

أَلْمَلِكِيُّ عَنْ أَسْمَاءِ بَكْرَةَ النَّسَبَةِ

العَرَزَمِيّ	عبدالرحمن بن محمد	النّهديّ	الهيثم بن أبي سروق
العبيديّ	محمد بن عيسى بن عبيد (ثقة)	اليمانيّ	ابراهيم بن عُمَرَ
الخُرَاسَانِيّ	ابراهيم بن ابي محمود	الطيالسيّ	محمد بن خالد
الكاھليّ	عبدالله بن يحيى	الهاشميّ	اسماعيل بن الفضل
العجليّ	بُرَيْد بن مُعْوية	اللؤلؤيّ	الحسن بن الحسين (ثقة)
الميثميّ	احمد بن الحسن	الكوفيّ	الحسن بن عليّ
القاسانيّ	عليّ بن محمد	الغنويّ	هرون بن حمزة
الاشعريّ	جعفر بن محمد	الكرخيّ	ابراهيم بن ابي زياد
الجعفريّ	سليمان بن جعفر	السيمليّ	عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال
المنقريّ	سليمان بن داود	الطايطريّ	عليّ بن الحسن

المَلِكِي عَزَّ سَمَائِكُ لِمَا النِّسْبَةُ

الجَوْهَرِيّ	القاسم بن مُحَمَّد	الدَّيْلَمِيّ	مُحَمَّد بن سُلَيْمَن
العُفْرُونِيّ	شُعَيْب بن يَعْقُوب	المُتَلْعَبَرِيّ	أَبُو مُحَمَّد هُرْدَن بن مَوْ
النَّمِيرِيّ	مُوسَى بن أَكْبَل (ثَقَت)	العِيَّاشِيّ	مُحَمَّد بن مَسْعُود
السَّيَّارِيّ	أَحْمَد بن مُحَمَّد	الكَنَانِيّ	أَبُو الصَّاحِبِ اِبْرَاهِيم بن نَعِيم (ثَقَت)
الْأَزْدِيّ	بَكْر بن مُحَمَّد	الْتَّمَالِيّ	أَبُو حَمَزَة
النَّخَعِيّ	أَيُّوب بن نُوح (ثَقَت)	الْحَضْرَمِيّ	أَبُو بَكْر
الْعَلَوِيّ	مُحَمَّد بن أَحْمَد	الْعَاصِمِيّ	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَد بن مُدَّ
المُرُوزِيّ	سُلَيْمَان بن خَفْص	الْجَامُوزَانِيّ	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن أَحْمَد
		أَبُو الرَّاظِيّ	

المُعَبَّرُ عَنْهُمْ بِالْأَوْصِيَاءِ

المُفِيد	عبد الله بن محمد بن النعمان	القَدَّاح	عبد الله بن ميمون
المَشَايخ	محمد بن النعمان عن أحمد بن محمد بن الحسن عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد	الدَّهْقَان	عبد الله بن عبد الله
الصَّفَّار	محمد بن الحسن	الأَصَمُّ	عبد الله بن عبد الرحمن
الخُشَّاب	الحسن بن موسى	الزُّبَيَات	محمد بن الحسين بن أبي الخطاب (ثقة)
السَّرَاد	الحسن بن محبوب	الثَّخَام	(م) أبو أسامة زيد
الصَّيْقَل	الحسن بن زياد	الرِّزَّاز	أبو العباس محمد بن جعفر
الوَشَاء	الحسن بن علي	البَقْبَاق	أبو العباس الفضل بن عبد الملك
الصَّخَّاف	الحسين بن نعيم	مُؤَرِّطِاق	أبو جعفر مؤمر الطالق محمد بن النعمان الأخول
الحَدَّاء	أبو عبيدة	شَعَر	يزيد بن اسحق
الخُرَّاز	(ثقة) أبو أيوب إبراهيم بن علي	بَرْزَج	منصور بن يونس
الحِجَال	عبد الله بن محمد		

المَحذُوفُ اسْمًا ابْنًا مِمَّنْ

المُحَمَّدِيْنَ	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ	حُسَيْنَ	إِبْنُ عَثْمَانَ
مِصْمَعٌ	إِبْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ	حَمَّادٌ	إِبْنُ عَثْمَانَ
ذَرِيحٌ	إِبْنُ مُحَمَّدٍ	دُرُوسَتٌ	إِبْنُ أَبِي مَنْصُورٍ
ذُبْيَانٌ	إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَكِيمٍ	عَلِيٌّ (فِي أَوَائِلِ السَّنَدِ)	إِبْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ
بَنَانٌ	إِبْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْنٍ	مُحَمَّدٌ (فِي أَوَائِلِ السَّنَدِ)	إِبْنُ يَحْيَى الْعَطَّارِ
رِفَاعَةٌ	إِبْنُ مُوسَى	سَهْلٌ	إِبْنُ زِيَادٍ
سَمَاعَةٌ	إِبْنُ مَهْرَانَ	أَحْمَدُ (فِي أَوَائِلِ السَّنَدِ)	إِبْنُ مُحَمَّدٍ

أحمد (في ثواني سند) (كا)	ابن محمد	عثمان	ابن عيسى
الحسين	ابن سعيد	عاصم عن محمد بن قيس	ابن حميد
سعد	ابن عبدالله	حميد عن ابن سماعة	حميد بن زياد
موسى (في اوائل سند)	ابن القاسم الجلي	علي عن أبي بصير	علي بن ابي حمزة
النضر	ابن سويد	العلاء	ابن مرزبان
فضالة	ابن ايوب	محمد (في اوائل سند)	ابن مسلم
أبان	ابن عثمان (ق - اجمعت)	علي الميثمي	علي بن اسمعيل
صفوان	ابن يحيى		

أَمْلِسُوا بَنِي الْأَجْدَادِ هُمْ بَنِي الْأَسْمَاءِ

ابن بندار	علي بن محمد بن بندار	ابن بزيع	محمد بن اسمعيل بن بزيع
ابن عيسى	أحمد بن محمد بن عيسى	ابن أبان	الحسين بن الحسن بن أبان
ابن سماعة	الحسن بن محمد بن سماعة	ابن محبوب	محمد بن علي بن محبوب
ابن شيمون	محمد بن الحسن بن شيمون	ابن يقطين	الحسين بن علي بن يقطين
ابن بقّاح	الحسن بن علي بن يوسف بقّاح	ابن أبي حمزة	الحسن بن علي بن أبي حمزة
ابن فضال	الحسن بن علي بن فضال ^ق	ابن زُرارة	محمد بن عبد الله بن زُرارة
ابن رباط	علي بن الحسن بن رباط	ابن هلال	محمد بن عبد الله بن هلال
ابن أشيم	علي بن أحمد بن أشيم	ابن عُقدة	أحمد بن محمد بن سعيد عُقدة
ابن قولويه	جعفر بن محمد بن قولويه	ابن الزبير	علي بن محمد بن الزبير

الْمُنْسُوبُونَ إِلَى آبَائِهِمْ وَأَخْدَاقِهِمْ بِمَجْدِ الْأَسْمَاءِ

إِبْنُ رِثَابٍ	عَلِيٌّ	إِبْنُ بَكِيرٍ	عَبْدُ اللَّهِ
إِبْنُ أَسْبَاطٍ	عَلِيٌّ	الْحَسَنُ عَنْ أَخِيهِ	الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ
إِبْنُ كَلُوبٍ	غِيَاثٌ	الْحَسَنُ عَنْ أَخِيهِ عَنْ أَبِيهِ	الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ
إِبْنُ مَرَّارٍ	إِسْمَاعِيلُ	عَلِيٌّ عَنْ عَمِّهِ	عَلِيٌّ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ الْهَاشِمِيِّ
إِبْنُ عَمَّارٍ	مَعْوِيَةُ	الْقَاسِمُ عَنْ جَدِّهِ	الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ وَاشِدٍ
إِبْنُ وَهَبٍ	مَعْوِيَةُ	إِبْنُ أَسْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ	إِبْنُ أَسْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ صَالِحٍ الْأَنْمَرِيِّ
إِبْنُ الْمَغِيرَةِ	عَبْدُ اللَّهِ		
إِبْنُ أَبِي يَعْقُوفٍ	عَبْدُ اللَّهِ		
إِبْنُ مَسْكَانٍ	عَبْدُ اللَّهِ		

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، ثم على أهل بيت رسول الله،
ثم على رواة أحكام الله، ثم على من انتفع بمواعظ الله.

كتاب الحسبة والأحكام والشهادات^١

وهو التاسع من أجزاء كتاب الوافي تصنيف محمد بن مرتضى المدعو
بمحسن أيده الله تعالى

١. قوله «كتاب الحسبة والأحكام» كأنَّ المصنّف أراد بالحسبة ما يشمل أبواب الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحدود والقصاص ولكن الإصطلاح واقع على إطلاقها على شغل المحتسب وقالوا هي إلزام الحقوق والمعونة على استيفائها فيما لا يتوقّف على الإجتهد والإشهاد والمحتسبون كانوا أرباب مناصب في الحكومة الإسلامية، وكان لهم ديوان ورؤساء ووظائف معلومة، وهم إدارة منتظمة وأحكام مرسومة، كسائر الموظّفين والعَمال والوظائف التي كانت عليهم في ذلك العصر يرجع فيها غالباً في عصرنا إلى البلدية على ما نسرّد لك أمثلة من ذلك.

قال أبو الحسن عليّ بن محمّد الماورديّ في كتابه المعمول في الأحكام السّلطانيّة: إنَّ علم أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم ويعني بأحكام القضاء ما يرجع في عصرنا إلى العدليّة وأحكام المظالم ما يرجع إلى النظميّة.

← قال الماوردي [في الباب العشرون - أحكام الحسبة ص ٢٤٠] وهي - أي الحسبة - موافقة لأحكام القضاء من وجهين ومقصرة عنه من وجهين وزائدة عنه من وجهين وفسر ذلك: أما الموافقة فلأن المحتسب يشارك القاضي في قبول الشكايا وإلزام المدعى عليه بالخروج من الحق وأما الافتراق بينه وبين القاضي وقصوره عنه فلأن المحتسب يداخل في الدعاوي الظاهرة التي لا يحتاج فيها إلى النظر والاجتهاد والدلائل وإقامة الشهود والإحلاف ويكتفي بالمنكرات الظاهرة المعلومة، والتي لاتقف على سماع البيّنة والفرق الآخر من جهة زيادة المحتسب على القاضي فلاّنه يتصّح المنكرات ويمنعها وإن لم يكن هناك مدّع وشاك ويتوسّل بسلطنته وقدرته ورهبته في الإلزام والمنع.

وقال أيضاً في الفرق بين الحسبة والمظالم: أنّ النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاء والحسبة موضوعه لما رفع عنه القضاء ومقصوده أنّ الفحص عن اللصوص والمحاربين والجناة وأمثال ذلك من وظائف المظالم يعجز عنه القضاء والفحص عن مثل الموازين والمكائيل وما يتعلّق بهخس وغشّ وتدليس وتطفيف وغير ذلك ممّا يرفع عنه شأن القضاء. وهي من وظائف المحتسبين ويشترك الحسبة والمظالم في التوسّل بالسلطة والترهيب. هذا خلاصة ما ذكره الماوردي في معنى الحسبة وتعريفها والفرق بينها وما يشابهها.

وفي أخبارنا أدلّة كثيرة على الحسبة بالمعنى المصطلح عليه ويأتي حديث أبي عبد الله الرقي، عن عليّ عليه السلام «يجب على الامام أن يحبس الفسّاق من العلماء والجهّال من الأطباء والمفاليس من الأكرباء» ولا ريب عندنا أنّ من وظائف الامام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وليست الحسبة إلّا ذلك الأمر أو النهي مع اعتبار الإضافة إلى السّلطان والحكومة فيصيران على المحتسب واجباً عينياً بأمر الامام ونصبه وعلى سائر الناس واجباً كفائياً بشرط القدرة.

ونذكر هنا إن شاء الله أمثلة من أفعال المحتسبين وأحكامهم من كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة [ص ٨٢] من بعض فقهاء الشافعية وهو محمّد بن أحمد القرشي المتوفي سنة ٧٢٩ لزيادة البصيرة في ذلك ونقل منه ما يوافق أصول مذهبنا فمما ذكره أنّه يلزم المحتسب أن يتفقد المواضع التي يجتمع فيها النسوان مثل سوق الغزل والكتان وشطوط الأنهار وأبواب حمامات النساء فإن رأى شاباً متعرّضاً بامرأة ويكلّمها في غير معاملة في البيع والشراء أو ينظر إليها عزّره ومنعه من الوقوف هناك فكثير من الشباب المفسدين يقفون في هذه المواضع وليس لهم حاجة غير التلاغب على النسوان.

قال فأما المجاهرة بظاهر الملاهي المحرّمة مثل الزمر والطنبور والعود والصنج وما أشبه ذلك فعلى المحتسب أن يفصلها حتّى تصير خشباً.

قال: أمّا آلة اللّعب التي ليس يقصد بها المعاصي وإنّا يقصد بها ألف القينات لتربية الأولاد

﴿كُتُوبُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ وَمِثَابُهُ الْأَصْنَامُ وَالْتِمَكُّنُ مِنْهَا وَجْهٌ وَالْمَنْعُ مِنْهَا وَجْهٌ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ شَوَاهِدُ الْأَحْوَالِ.﴾

وأقول: يأتي إن شاء الله في أبواب المكاسب حكم عملها وبيعها عندنا إن شاء الله تعالى. وقال: ومن شرط المنكر الذي ينكره المحتسب أن يكون ظاهراً فكل من ستر معصيته في داره وأغلق بابها لا يجوز له أن يتجسس عليه إلا أن يكون ذلك في انتهاك حرمة يفوت استدراكها مثل من يخبره من يثق بصدقه أن رجلاً خلا برجل ليقتله فيجوز له مثل هذه الحال أن يتجسس ويقدم على الكشف.

أقول: الظاهر أن حرمة التجسس مختصة بحقوق الله وأما حقوق الناس إذا قامت أمانة أورثت سوء الظن فعلى المحتسب التتبع والتفحص بحيث لا يلزم إرتكاب محرم آخر خصوصاً فيما يبنى أمر العصاة فيه على الإخفاء كالسرقة والإكراه على الزنا والغش ويجوز بث العيون والجواسيس الأمانة لتحقيق أمر المحاربين والبلغاء.

قال: أما الطرقات الضيقة فلا يجوز لأحد من السوقة الجلوس فيها ولا إخراج مصطبة وكأنته عن سمت أركان السقائف إلى الممر لأنه عدوان وتضييق على المارة فيجب على المحتسب إزالته وينبغي للمحتسب أن يمنع أحمال الحطب وأعدال التبن وروايا الماء وشرايح السرجين والرماد وأحمال الحلفا والشوك بحيث يمزق ثياب الناس ويأمر أهل الأسواق بكنسها وتنظيفها من الأوساخ المجتمعة وغير ذلك مما يضر الناس لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا ضرر ولا ضرار ولا يجوز لأحد التطلع على الجيران من السطوحات والتوافذ وينبغي أن تتخذ الأبطال من حديد ويعيرها المحتسب ويختم عليها بختم من عنده ولا يتخذوه من الحجارة لأنه إذا قرع بعضها ببعض فتتفص فإذا دعت الحاجة إلى اتخاذها لقصور يده عن اتخاذ الحديد أمره المحتسب بتجليدها ثم يختمها بعد العيار ويجدد النظر فيها بعد كل حين وينبغي للمحتسب أن يتفقد عيار المئاقيل والضيق والأبطال والحبات على حين غفلة من أصحابها ويعتبر المحتسب الدقيق فأنهم ربما يخلطون فيه دقيق الحمص أو الفول حتى يزيده زهرة وهذا غش وينبغي أن يأمر الحبازين برفع سقائف أفرانهم ويجعل في سقوفها منافس واسعة للدخان ولا يعجن بدميه ولا بركبته ولا بمرفقيه لأن في ذلك مهانة للطعام وربما قطر في العجين شيء من عرق إبطيه أوبدنه ويأمرهم أن لا يخبروه حتى يختم فإن الفطير يثقل في الميزان والمعدة ولا يخرج الخبز من بيت النار حتى ينضج نضجاً جيداً من غير احتراق والمصلحة أن يجعل على كل حانوت وظيفة رسماً

* جمع شريحة ككريمة شيء ينسج من سعف النخل ونحوه يحمل فيها البطيخ ونحوه «لسان العرب».

يُخَبَزُونَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ لثَلَا يَحْتَلَّ الْبَلَدُ عِنْدَ قَلَّةِ الْخُبْزِ.

وَأَمَّا الْقَصَابُونَ فَيَمْنَعُهُمُ الْمُحْتَسِبُ مِنَ الذَّبْحِ عَلَى أَبْوَابِ دُكَاكِينِهِمْ فَانَّهُمْ يَلْوُثُونَ الطَّرِيقَ بِالْدَّمِ وَالرَّوْثِ وَهَذَا مُنْكَرٌ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَضْيِيقًا لِلطَّرِيقِ وَإِضْرَارًا بِالنَّاسِ وَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَفْرُدُوا لَحُومَ الْمَعَزِ عَنِ لَحْمِ الضَّأْنِ وَيَكُونُ أَذْنَابُ الْمَعَزِ مَعْلُوقَةً عَلَى لَحْمِهَا إِلَى آخِرِ الْبَيْعِ وَلَا يَخْلُطُوا شَحُومَ الْمَعَزِ بِشَحُومِ الضَّأْنِ وَيَعْرِفُ شَحْمُ الضَّأْنِ بَعْلُوَ صَفَرَتِهِ، وَلَا اللَّحْمُ السَّمِينُ بِاللَّحْمِ الْهَزِيلِ وَلَا الذَّكْرُ بِالْأُنْثَى وَفِيهِمْ مَنْ يَعْلَقُ ذِكْرَ الْخُرُوفِ عَلَى النَّعْجَةِ وَيَأْمُرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْبَيْعِ أَنْ يَأْخُذَ مِلْحًا مَسْحُوقًا وَيَنْثَرُهُ عَلَى الْقَرْمَةِ الَّتِي يَقْصَبُ عَلَيْهَا اللَّحْمُ وَأَنْ يَأْمُرَهُ بِأَنْ يَغْطِيَهَا لثَلَا يَلْحَسَهَا الْكَلَابُ أَوْ يَدَبَّ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ هَوَامِ الْأَرْضِ.

وَإِذَا شَكَّ الْمُحْتَسِبُ فِي الْحَيَوَانِ هَلْ هُوَ مَيْتَةٌ أَوْ مَذْبُوحٌ اخْتَبَرَ بِالْمَاءِ فَإِنْ طَفَحَ فَهُوَ مَيْتَةٌ وَإِنْ رَسَبَ فَهُوَ حَلَالٌ وَيَلْقِي مِنْهُ شَيْئًا عَلَى الْجَمْرِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَقْ عَلَى الْجَمْرِ فَهُوَ مَيْتَةٌ وَإِنْ عُلِقَ حَلَالٌ وَكَذَلِكَ الْبَيْضُ إِذَا طَرَحَ فِي الْمَاءِ فَمَا كَانَ مَذْرَأً فَهُوَ يَطْفُوا وَمَا كَانَ طَرِيًّا فَهُوَ يَرَسِبُ.

أَقُولُ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى التَّجَرُّبَةِ وَلَمْ أَتَحَقَّقْ فِي اللَّحْمِ شَيْئًا قَالَ عَلَامَةُ رُؤُوسِ الضَّأْنِ أَنْ تَحْتَمَّ كُلُّ عَيْنٍ ثَقْبًا يَسْمُونَهُ مَاقَا وَلَيْسَ تَحْتَ عَيُونِ الْمَعَزِ شَيْءٌ وَعَلَامَةُ لَحْمِ الْمَعَزِ أَنْ يَكُونَ فِي الْقَدْرِ أَزْرَقٌ وَعَظْمُهُ رَقِيقٌ.

قَالَ وَيَجِبُ عَلَى الْمُحْتَسِبِ أَنْ لَا يُمْكِنَ أَحَدًا مِنْ بَيْعِ الْعَقَاقِيرِ وَأَصْنَافِ الْعَطْرِ إِلَّا مِنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ وَخَبْرَةٌ وَتَجَرُّبَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ ثَقَّةً أَمِينًا فِي دِينِهِ عِنْدَهُ خَوْفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ الْعَقَاقِيرَ إِنَّمَا تَشْتَرَى مِنَ الْعَطَّارِينَ مَفْرَدَةً ثُمَّ تَرْكَّبَ غَالِبًا وَقَدْ يَشْتَرِي الْجَاهِلُ عَقَارًا فَيَسْتَعْمَلُهُ فِي الدَّوَاءِ مُتَقِنًا مَنْفَعَتَهُ فَيَحْصُلُ لَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ عَكْسُ مَطْلُوبِهِ وَيَتَضَرَّرُ بِهِ وَهِيَ أَضَرُّ عَلَى النَّاسِ مِنْ غَيْرِهَا فَحِينَئِذٍ يَتَعَبَّرُ الْمُحْتَسِبُ عَلَى الْعَطَّارِينَ مَا يَغْشَوْنَ بِهِ الْعَقَاقِيرَ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَغْشَى الطَّبَاشِيرَ بِالْعَظْمِ الْمَحْرُوقِ وَمَعْرِفَةُ غَشِّهِ إِذَا طَرَحَ فِي الْمَاءِ رَسَبَتِ الْعِظَامُ وَطَفَا الطَّبَاشِيرُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَغْشَى الزَّعْفَرَانَ بِلَحْمِ الدَّجَاجِ أَوْ لَحْمِ الْبَقَرِ وَعَلَامَةُ غَشِّهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا وَيَنْقَعَهُ فِي الْخَلِّ فَإِنْ تَقَلَّصَ فَهُوَ مَغْشُوشٌ وَإِنْ لَمْ يَتَقَلَّصْ فَهُوَ خَالِصٌ وَذَكَرْتُ كَثِيرًا عَلَى هَذَا السِّيَاقِ.

وَقَالَ يَأْمُرُ الْبَيَّاعِينَ أَنْ لَا يَسْتَعْمَلُوا الْمَسْحَ أَوْعَيْتُهُمْ إِلَّا الْخُرْقَ الطَّاهِرَةَ النَّظِيفَةَ وَيَأْمُرُهُمْ بِأَنْ تَكُونَ الْمَذْبُةُ فِي أَيْدِيهِمْ يَذْبُونَهَا عَلَى الْبِضَاعَةِ طَوْلَ النَّهَارِ وَيَأْمُرُهُمْ بِنِظَافَةِ أَثَوَابِهِمْ وَغَسْلِ أَيْدِيهِمْ وَأَنْتَهُمْ وَمَسْحِ مَوَازِينِهِمْ وَمَكَائِيلِهِمْ وَيَعْتَبَرُ اللَّيَّانِينَ بِتَغْطِيَةِ أَوَانِيهِمْ وَأَنْ يَكُونَ الْمَكَانُ مَبِيعًا مَبْلُطًا وَيُلْزِمُهُمْ كُلُّ يَوْمٍ بِغَسْلِ الْمَوَاعِينِ بِمَسْوَاكِ اللَّيْفِ الْجَدِيدِ وَالْمَاءِ النَّظِيفِ لثَلَا يَسَارِعَ إِلَيْهِ الْفَسَادُ وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا اللَّبَنَ الْحَلِيبَ الدَّسَمَ فَإِنَّهُ لَا طَعْمَ فِيهِ وَقَدْ رَاحَ دَسَمُهُ وَكَذَلِكَ اللَّبَنُ الْمَشُوبُ بِالْمَاءِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أَصْلًا نَقْلَهُ الرَّافِعِيُّ وَعَلَامَةُ غَشِّهِ إِذَا طَرَحَتْ فِيهِ حَشِيْشَةُ الطَّحْلَبِ* فَصَلَّتْ بَيْنَ

* الطَّحْلَبُ بَضْمُ اللَّامِ وَفَتْحُهَا تَخْفِيفًا شَيْءٌ أَخْضَرُ لَزَجٌ يَخْلُقُ فِي الْمَاءِ وَيَعْلُوهُ «بَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» نَبْ.

ألماء واللبن وأيضاً يعرف غشّ اللبن الحليب بأن يغمس فيه شعرة ثم يخرجها فإن لم يعلق عليها شيئاً من اللبن يكون مغشوشاً بالماء وإن علق اللبن عليها يكون خالصاً وقال إن تدليس الصّاعغة وغشوشهم خفية لا تكاد تعرف ولا يصدّهم عن ذلك إلا أمانتهم ودينهم وإنهم يعرفون من الجلادات والأصباغ ما لا يعرفه غيرهم، فمنهم من يصبغ الفضة صبغاً لا يفارق الجسد إلا بعد السبك، وأمّا تراب الدكاكين فأنه أموال الناس قد جهلت أربابه فينبغي أن يباع ويتصدق به عن أربابه، ثم أورد باباً في الحسبة على الأطباء والكحّالين والجراحين والمجبرين وقال ينبغي أن يكون الأطباء مقدّم من أهل صناعتهم فقد حكى أن ملوك اليونان كانوا يجعلون في كل مدينة حكياً مشهوراً بالحكمة، ثم يعرضون عليه بقية أطباء البلد فيمتحنهم فمن وجده مقصراً في علمه أمره بالاستغفال وقرأة العلم ونهاه عن المداواة وإن مات مريض حضر أوليائه عند الحكيم المشهور وعرضوا عليه النسخ التي كتبها لهم الطبيب فإن رآها على مقتضى الحكمة وصناعة الطبّ من غير تفریط ولا تقصير من الطبيب قال هذا قضى يبلوغ أجله وإن رأى الأمر بخلاف ذلك قال لهم خذوا دية صاحبكم من الطبيب فإنّه هو الذي قتله بسوء صناعته وتفریطه فكانوا يحتاطون على هذه الصورة الشريفة إلى هذا الحدّ حتّى لا يتعاطى الطبّ من ليس من أهله ولا يتهاون الطبيب في شيء منه وينبغي للمحتسب أن يأخذ عليهم عهد، ابقرراط الذي أخذه على سائر الأطباء ويخلفهم أن لا يعطوا أحداً دواءً مضراً ولا يركبوا له سباً ولا يصفوا سباً عند أحد من العامة ولا يذكروا للنساء الدّواء الذي يسقط الأجنة ولا للرّجال الذي يقطع النسل.

وأما الكحّالون فيمتحنهم المحتسب كتاب حنين بن إسحاق أعني العشر مقالات في العين فمن وجده قيماً فيها امتحنه به عارفاً خبيراً بتركيب الأكحال وأمزجة العقاقير أذن له المحتسب وأمّا كحّالوا الطّرقات فلا يوثق بأكثرهم إذ لا دين لهم ويصدّهم عن التّهجّم على أعين الناس بالنّسع والكحل بغير علم وتجربة بالأمراض والعلل الحادثة. ولما المجبرون فلا يحلّ لأحد أن يتصدّى للجبر إلا بعد أن يعرف المقالة السادسة من كتاب فوليس في الجبر وأن يعلم عدد عظام الأدميّ وهي مائتا عظم وأربعون وثمانية أعظم وصورة كل عظم وشكله وقدره.

وأما الجراحيّون فيجب عليهم معرفة كتاب جالينوس المعروف بقاطاجانس في الجراحات والمراهم وأن يعرفوا التشريح وأعضاء الانسان وما فيه من العضل والعروق والشرايين والأعصاب وأن يكون معه دست المباحض ومنهم من يهرجون على الناس بعظام تكون معهم فيدفنونها في الجرح ثم يخرجونها بمحض من الناس ويزعمون أن أدويتهم القاطعة أخرجهما.

وقال ينبغي للمحتسب أن يقصد مجالس الأمراء والولاة ويأمرهم بالشّفقة على الرعيّة والإحسان إليهم ويذكر لهم ما ورد في ذلك من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم وينبغي أن يكون ملازماً للأسواق يركب في كلّ وقت ويدور على السّوق والباعة ويتفقّد

الآيات:

قال الله سبحانه يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط^١.
وقال عز وجل كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن
المنكر وتؤمنون بالله^٢.

وقال جل جلاله أذع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين^٣.

بيان:

«قوامين بالقسط» مواظبين على العدل ويأتي تمام الآية في أبواب
الشهادات «كنتم خير أمة» عن الصادق عليه السلام: خير أمة وأن المخاطب

← معائشهم وأطعمتهم وما يغشونه ويفعل ذلك في النهار والليل في أوقات مختلفة وذلك على غفلة
منهم ويحتم في الليل حوانيت من لا يتمكن من الكشف عليه بالنهار وليكشفه باكر النهار.
ثم ذكر كثيراً من أبواب الحرف والصناعات ومنكراتهم وكيف يتوسل المحتسب إلى كشف
أمرهم ومنعهم وهذا باب عظيم لا يتنبه له بغير التنبيه ولا يحصر ولا يحصى طرقة.
وبالجملة الحسبة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أنها لا تتمشى ولا تفيد إلا بقوة
وهيبة وسلطان ولذلك كانت من الوظائف المنصوبين من الإمام وكان المحتسبون نواب الإمام
في دفع المنكرات ولا يشترط كون المحتسب مجتهداً بل عادلاً من أهل التقوى ولو تصدى أحد
من الناس لهذه الأمور جاز ولكن لا يوفق لها كما يوفق المنصوب ولا يرتدع الناس بقوله وليس
أيضاً غير المحتسب عارفاً بالحيل التي يرتكبها الجناة غالباً لإخفاء منكراتهم ولا يستطيع
دفعها.

ونقلنا ما نقلنا من الكتاب الذي ذكرنا مختصراً ملخصاً من أبواب متفرقة ليصير الناظر في
هذا الكتاب على بصيرة مما كان عليه المسلمون في الاعتناء بالحسبة ويعرف موضوع الحسبة
إجمالاً والله ولي التوفيق «ش».

١. النساء/١٣٥.

٢. آل عمران/١١٠.

٣. النحل/١٢٥.

به إنّها هو أهل البيت عليهم السلام قال كيف تكون خير أمة وقد قتل فيها ابن بنت نبيّها صلى الله عليه وآله وسلّم «إلى سبيل ربك» إلى دين الله ومرضاته «بالحكمة» بالبرهان لمن كان أهله «والموعظة الحسنة» والخطابة لمن كان أهلها «وجادلهم بالتي هي أحسن»^١ بالكلمة التي هي أحسن ما عندك بحسب فهم المخاطب من المسلمات له والظنّيات لمن كان أهل الجدل أي أحسن معهم طرق المجادلة والمباحثة بحيث لا تكون فيها مكابرة ولا جحود حقّ.

ففي الآية إشارة إلى ثلاث من الصناعات الخمس الميزانية وإعراض عن الباقيتين الغير اللاتقتين بالجناب النبويّ كما قال عز وجلّ وما علّمناه الشعر وما ينبغي له^٢ وإذا لم ينبغ له الشعر فكيف بالمغلطة فإنها أخس من الشعر وأدنى ويحتمل أن يكون المراد بالحكمة بيان الحقّ المزيّن للشبهة وإن لم يكن فيه احتجاج وتفسّرها الموعظة الحسنة وبالمجادلة مطلق الاحتجاج فتعمّ البرهان و«بالتّي هي أحسن» ما يناسب المخاطب من دون إنكار حقّ.

وفي الخبر الآتي إشارة إلى هذا المعنى «إنّ ربك هو أعلم» أي ليس عليك أن تهديهم ولا أن تردّهم عن الضلالة وإنّا عليك البلاغ، فمن كان فيه خير كفاه البرهان أو الوعظ، ومن لا خير فيه عجزت عنه الحيل فكأنك تضرب منه في حديد بارد.

في تفسير العسكريّ عليه السلام أنّه قد ذكر عند الصادق عليه السلام الجدل في الدّين وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم والأئمة عليهم السّلام قد نهوا عنه، فقال الصادق عليه السلام: لم ينه مطلقاً لكن نهى عن الجدل بغير التي هي أحسن أما تسمعون الله تعالى يقول ولا تجادلوا أهل الكتاب إلّا بالتي هي أحسن^٣ وقوله أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

١. النحل/١٢٥.

٢. يس/٦٩.

٣. العنكبوت/٤٦.

الْحَسَنَةِ وَجَادَهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ^١ فالجدال بالتي هي أحسن قا أمر به العلماء بالذين والجدال بغير التي هي أحسن محرم حرّمه الله على شيعتنا وكيف يحرم الله الجدال جملة وهو يقول وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ^٢ فجعل علّم الصّدق الإتيان بالبرهان وهل يؤتى بالبرهان إلا في الجدال بالتي هي أحسن؟ قيل يا ابن رسول الله. فما الجدال بالتي هي أحسن والتي ليست بأحسن؟

قال «أما الجدال بغير التي هي أحسن فأن تجادل مبطلاً فيورد عليك باطلاً فلا تردّه بحجة قد نصبها الله ولكن تجحد قوله أو تجحد حقاً يريد ذلك المبطل أن يعين به باطلاً فتجحد ذلك الحق مخافة أن تكون له عليك فيه حجة لأنك لا تدري كيف التخلّص (المخلص - خ ل) منه فذاك حرام على شيعتنا أن يصيروا فتنة على ضعفاء إخوانهم وعلى المبطلين أما المبطلون فيجعلون ضعف الضعيف منكم إذا تعاطى مجادلته وضعف في يده حجة له على باطله وأما الضعفاء فتغتم قلوبهم لما يرون من ضعف الحق في يد المبطل.

وأما الجدال بالتي هي أحسن فهو ما أمر الله به نبيّه أن يجادل به من جحد البعث بعد الموت وأحياء له (أحياء الله له - خ ل) فقال الله حاكياً عنه وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ^٣ فقال الله تعالى في الردّ عليه قُلْ - يَا مُحَمَّد - يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ^٤ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا^٥ إلى آخر السورة فأراد الله من نبيّه أن يجادل المبطل الذي قال كيف يجوز أن يبعث هذه العظام وهي رميم فقال الله قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ أَفَيَعْجَزُ مِنْ ابْتِدَآءِ لَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَعِيدَهُ بَعْدَ أَنْ يَبْلِي بِل

١. النحل/١٢٥.

٢. البقرة/١١١.

٣. يس/٧٨.

٤. يس/٧٩-٨٠.

ابتدأوه أصعب عندكم من إعادته، ثم قال الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً أي إذا كان قد كمن النار الحارّة في الشجر الأخضر الرطب يستخرجها فعرّفكم أنّه على إعادة ما بلى أقدر.

ثم قال أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ أي إذا كان خلق السماوات والأرض أعظم وأبعد في أوهامكم وقدركم أن تقدروا عليه من إعادة البالي فكيف جوّزتم من الله خلق هذا الأعجب عندكم والأصعب لديكم ولم تجوزوا ما هو أسهل عندكم من إعادة البالي فقال الصادق عليه السلام: فهذا الجدال بالتي هي أحسن لأنّ فيها قطع عذر الكافرين لازالة شبههم وأمّا الجدال بغير التي هي أحسن فإن تجحد حقّاً لا يميكنك ان تفرق بينه وبين باطل من تجادله وإنها تدفعه عن باطله بأن تجحد الحقّ فهذا هو المحرّم لأنك مثله جحد هو حقّاً وجحدت أنت حقّاً آخر.

أبواب الجهاد

أبواب الجهاد

الآيات:

قال الله عز وجل كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ^١.

وقال جل اسمه وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتبيكم وما جعل عليكم في الدين من حرج^٢.

وقال سبحانه فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون آثية الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً^٣.
وقال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلاً وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً * درجاتٍ منه ومغفرةً ورحمةً وكان الله غفوراً رحيماً^٤.

٣. النساء/٧٤.

٤. النساء/٩٥-٩٦.

١. البقرة/٢١٦.

٢. الحج/٧٨.

وقال تبارك وتعالى إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ هُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ وَعِدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ * الثَّابِتُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ أَلَسَ إِتْحُونُ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَفِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ^١.

وقال جلّ ذكره لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ^٢.

وقال جلّ جلاله وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيُكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ * الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشُّهُرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتِ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ^٣.

وقال عزّ اسمه وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَبْغِي تَقِيَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ^٤.

١. السبيح: الذّهاب في الأرض يقال ساح يسبح سباحاً وسياحة إذا ذهب فيها وربّها يخصّ بها إذا كان للعبادة قيل: ومنه المسيح لعيسى بن مريم وأصله الماء الجاري الذي ينبسط على الأرض ويمضي فيها إلى غير حدٍّ ومنتهى «عهد» أوردناه ملخصاً.

٢. التوبة/١١٢. ٣. التوبة/٩١.

٤. البقرة/١٩٣-١٩٤ - الايتان من السّورة التي تذكر فيها البقرة وفي الأنفال [٣٩] هكذا: وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ «عهد».

٥. الحجرات/٩.

بيان:

«الكره» بالفتح والضّم بمعنى المكروه كاللفظ بمعنى الملقوظ والشرعي بمعنى البيع وهو بهذا المعنى أكثر منه بمعنى الاشتراء «غير أولي الضرر» أي حال خلّوهم من الضرر المانع من الخروج «التائبون» رفع على المدح أي هم التائبون والمراد بهم المؤمنون المذكورون «والسّائحون» الصائمون الملازمون للمساجد وقد ورد في الحديث سياحة أمّتي الصّوم أو السّائحون للجهاد وقد ورد أيضاً سياحة أمّتي الغزو والجهاد «والنّصح» خلاف الغشّ والشّهر الحرام ما يحرم فيه القتال وهو أربعة كما قال سبحانه مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ^١ ثلاثة منها سرد وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم وواحد فرد وهو رجب «والحرّمات» جمع حرمة وهي ما يجب حفظه والمعنى أنّه يجري فيها القصاص والمكافاة فمن هتك حرمة شهركم فقاتلكم فيه فافعلوا به مثله والفيء الرجوع وطوينا ذكر سائر الآيات لما فيها من الاختصاص بتلك الأزمن ومنسوخية بعضها ودخول أحكام الآخر فيما ذكر.

-١-

باب فضل الجهاد والنيابة فيه

١٤٦٧٣-١ (الكافي - ٣:٥) العدة، عن البرقي، عن بعض أصحابه، عن الأصم

(التهذيب - ١٢١:٦ رقم ٢٠٧) محمد بن أحمد، عن جعفر بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن الأصم، عن حيدرة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الجهاد أفضل الأشياء بعد الفرائض».

١٤٦٧٤-٢ (الكافي - ٢:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: للجنة باب يقال له باب المجاهدين يمضون إليه فإذا هو مفتوح وهم متقلدون بسيوفهم والجمع في الموقف والملائكة ترحّب بهم ثم قال: فمن ترك الجهاد ألبسّه الله ذلاً وفقرًا في معيشته ومحقاً في دينه إن الله تعالى أغنى أمّي بسنايك خيلها ومراكز رماحها».

بيان:

أريد بالموقف موقف الحساب والترحيب بالرجل أن يقول له مرحباً يقال
مرحباً وأهلاً أي أتيت سعة وأتيت أهلاً فاستأنس ولا تستوحش و «المحق»
الإبطال والمحو و «السنبك» كقنفذ طرف الحافر.

٣-١٤٦٧٥ (التهذيب - ١٢٣:٦ رقم ٢١٣) محمد بن أحمد، عن أبي جعفر،
عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال: قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم مثله.

٤-١٤٦٧٦ (الكافي - ٣:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال
«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: خيول الغزاة في الدنيا خيولهم
في الجنة وإن أردية الغزاة لسيوفهم، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم:
أخبرني جبرئيل بأمر قررت به عيني وفرح به قلبي. قال: يا محمد من غزا
من أمتك في سبيل الله فأصابه قطرة من السماء أو صداع كتب الله له
شهادة».

٥-١٤٦٧٧ (الكافي - ٨:٥) العدة، عن البرقي، عن أبيه^١ عن أبي
البخري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم: إن جبرئيل أخبرني.. الحديث إلا أنه قال «فما أصابه
قطرة من السماء أو صداع إلا كانت له شهادة يوم القيامة».

٦-١٤٦٧٨ (التهذيب - ١٢١:٦ رقم ٢٠٦) محمد بن أحمد، عن ابن

١ لفظة - عن أبيه - ليست في المطبوع من الكافي ولكن هي موجودة في نسخة «مع» «ض.خ»

عيسى^١ عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام مثله.

٧-١٤٦٧٩ (الكافي - ٢:٥) العدة، عن أحمد عن علي بن الحكم، عن عمر بن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الخير كله في السيف وتحت ظل السيف ولا يقيم الناس إلا السيف والسيوف مقاليد الجنة والنار».

بيان:

إنما كان الخير كله في السيف وتحت ظل السيف لأنه به يسلم الكفار وبه يستقيم الفجار وبه ينتظم أمور الناس لما فيه من شدة البأس وبه يثاب الشهداء وبه يكون الظفر على الأعداء وبه يغنم المسلمون وفيه إليهم الأرضون وبه يؤمن الخائفون وبه يعبد الله المؤمنون والمقاليد المفاتيح يعني أن السيوف مفاتيح الجنة للمسلمين ومفاتيح النار للكفار.

٨-١٤٦٨٠ (التهذيب - ١٢٢:٦ رقم ٢١١) الصفار، عن محمد بن السندي، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٩-١٤٦٨١ (الكافي - ٨:٥) محمد، عن أحمد، عن الحجاج، عن ثعلبة، عن معمر، عن أبي جعفر عليه السلام قال «الخير كله في السيف وتحت السيف وفي ظل السيف» قال: وسمعتة يقول «إن الخير كل الخير معقود في نواصي الخيل إلى يوم القيامة».

١. في التهذيب أورده بكنيته.

بيان:

إنّا كان الخير كلّ الخير معقوداً في نواصي الخيل لما قلناه في السيف فإنّ أكثره كان مشتركاً مع ما يخصّ الخيل من الخيرات.

١٠-١٤٦٨٢ (الكافي - ٨:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: جاهدوا تغنموا».

١١-١٤٦٨٣ (الكافي - ٧:٥) محمّد، عن ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عمر بن أبان^١ عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إنّ الله تعالى بعث رسوله بالاسلام إلى الناس عشر سنين فأبوا أن يقبلوا حتى أمره بالقتال فالخير في السيف وتحت السيف والأمر يعود كما بدأ».

بيان:

«والأمر يعود» يعني في دولة القائم عليه السلام.

١٢-١٤٦٨٤ (التهذيب - ١٢٢:٦ رقم ٢١٠) الصفار، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن ضرار بن عمرو الشمشاطي، عن سعد بن مسعود الكندي^٢ عن عثمان بن مظعون قال: قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: إنّ نفسي تحدّثني بالسياحة وأنّ الحقّ بالجبال قال «يا عثمان لا تفعل فإنّ سياحة أمتي الغزو والجهاد».

١٣-١٤٦٨٥ (الكافي - ٣:٥) محمّد، عن ابن عيسى، عن السّرّاد، عن

١. في الكافي أورده بكنيته.

٢. في بعض الكتب الكنافي مكان الكندي.

بعض أصحابه قال: كتب أبو جعفر عليه السلام في رسالة إلى بعض خلفاء بني أمية ومن ذلك «ما ضيَّع الجهاد الذي فضَّله الله تعالى على الأعمال وفضَّل عامله على العَمال تفضيلاً في الدَّرجات والمَغفرة والرحمة لأنَّه ظهر به الدِّين وبه يدفع عن الدِّين اشترى الله من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بالجنة يبيعاً مفلحاً منجهاً اشترط عليهم فيه حفظ الحدود أوَّل ذلك الدعاء إلى طاعة الله تعالى من طاعة العباد وإلى عبادة الله من عبادة العباد وإلى ولاية الله من ولاية العباد فمن دعي إلى الجزية فأبى قتل وسبي أهله وليس الدعاء من طاعة عبد إلى طاعة عبد مثله.

ومن أقرَّ بالجزية لم يتعدَّ عليه ولم تخفر ذمَّته وكُلِّف دون طاقته وكان الفقيه للمسلمين عامَّة غير خاصَّة وإن كان قتال وسبي سير في ذلك بسيرته وعمل في ذلك بسنَّته من الدِّين ثمَّ كُلف الأعمى والأعرج والذين لا يجدون ما ينفقون على الجهاد بعد عذر الله تعالى إياهم ويكُلِّف الذين يطيقون ما لا يطيقون وإنَّما كانوا أهل مصر يقاتلون من يليه بعدل بينهم في البعوث فذهب ذلك كلُّه حتى عاد الناس رجلين أجير مؤتجر بعد بيع الله ومستأجر صاحبه غارم بعد عذر الله وذهب الحجَّ فضيَّع واقتقر الناس فمن أعوج بمن عوج هذا ومن أقوم بمن أقام هذا فردَّ الجهاد على العباد وزاد الجهاد على العباد وإنَّ ذلك خطأ عظيم.

بيان:

كأنَّه عليه السلام يعدد على الخليفة خطاياهم والضمير في ضيَّع في أوَّل الحديث للخليفة وكذا في قوله ثمَّ كُلف الأعمى ويكُلِّف ويحتمل البناء للمفعول وقوله عليه السلام وليس الدعاء من طاعة عبد إلى طاعة عبد مثله لعلَّه إشارة إلى بغيه على المسلمين أو أهل الذمَّة لما أطاعوا غيره وتخطئة إياه فيه وكذا ما بعده تخطئة له فيما كان يفعله والاختفار نقض العهد يقال أخفَّره وخفَّره به نقض

عهده وخفر العهد وفي به.

والذمة العهد والأمان والضمان والحرمة والحق، والمجرور في قوله بسيرته وسنته يعود إلى القتال والسبي يعني ينظر إليه من أي أنواعه فيعمل به ما تقتضيه ويحتمل عوده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو وإن لم يجر له ذكر إلا أن سياق الكلام يدل عليه والبعوث جمع بعث وهو الجيش وإنها ذهب الحج لأن المال صرف في هذا الأمر الباطل فلم يبق للحج.

١٤٦٨٦-١٤ (الكافي - ٤:٥ - التهذيب - ١٢٣:٦ - رقم ٢١٦) ابن

١. روي أنه عليه السلام لما بلغه أن سفيان بن عوف الغامدي قد ورد إلى الأنبار في خيل لمعاوية وقتل عامله حسان بن حسان البكري صعد المنبر وخطب الناس وقال إن أخاكم البكري قد أصيب بالأنبار وهو مغتر (معتز - خ ل) لا يخاف ما كان واختار ما عند الله على الدنيا فانتدبوا إليها حتى تلاقوهم فإن أصبتم منهم طرفاً أنكلتموهم عن العراق أبداً ما بقوا، ثم سكت رجاء أن يجيبوه فلم يجبه أحد منهم بكلمة، فلما رأى صمتهم نزل وخرج ثم إنَّه عليه السلام بعث سعيد بن قيس الهمداني في ثمانية آلاف في طلب سفيان بن عوف فخرج حتى انتهى إلى أداني أرض قنسرين وقد فاتوه فرجع وكان عليه السلام وقتئذ عليلاً فلم يقو على القيام في الناس بما يريده من القول فدعا سعداً مولاه فدفع إليه كتاباً كتب فيه هذه الخطبة وأمره أن يقرأها على الناس بحيث يسمع ويسمعون، وفي رواية أخرى أنه عليه السلام لما انتهى إليه ورود جيل معاوية الأنبار وقتل حسان خرج مغضباً يجر رداؤه حتى أتى النخيلة ومعه الناس فرقي رباًوة من الأرض فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وآله ثم خطبهم بهذه الخطبة، وروي أن رجلاً قام في آخر الخطبة ومعه ابن أخ له فقال يا أمير المؤمنين: إني وابن أخي كما قال تعالى «رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي» (المائدة/٢٥) فمرنا بأمرك فوالله لننتهين إليه ولو حال بيننا وبينه جمر القضا وشوك القتاد فدعا لها بخير وقال وأين أنتما ممّا أريد «تعهد».

وهذا الأخير (وروي أن رجلاً قام في آخر الخطبة... الخ) موافق لرواية المبرد وهو مذكور في ج ٢ ص ٨٠ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد وفيها في ص ٨٥ قصة غارة سفيان بن عوف الغامدي إن شئت فراجع. وفي مجمع البحرين الغضا بالقصر شجر ذو شوك وخشبه من أصلب الخشب ولذا يكون في فحمة صلابه - والقتاد: كسحاب شجر صلب شوكة كالأبر
←

عقدة، عن جعفر بن عبد الله العلوي وأحمد بن محمد الكوفي، عن علي بن العباس، عن إسماعيل بن اسحاق جميعاً، عن أبي روح فرج بن فروة^١، عن مسعدة بن صدقة قال: حَدَّثَنِي إِبْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْجِهَادَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ فَتَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْخَاصَّةِ أَوْلِيَائِهِ وَسَوْغِهِ كَرَامَةٍ مِنْهُ لَهُمْ وَنِعْمَةٌ ذَخَرَهَا وَالْجِهَادُ لِبَاسُ التَّقْوَى وَدَرَعُ اللَّهِ الْحَصِينَةِ وَجَنَّةُ الْوَثِيقَةِ فَمَنْ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ أَلْبَسَهُ اللَّهُ تَعَالَى ثَوْبَ الذَّلَّةِ وَشَمَلَهُ الْبَلَاءُ وَفَارَقَ الرِّضَا وَضُرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالْأَسْدَادِ وَذُبِّثَ بِالصَّغَارِ وَالْقَهَاءِ وَسِيمَ الْخُسْفِ وَمَنَعَ النَّصْفَ وَأَدِيلَ الْحَقِّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِهِ الْجِهَادَ وَغَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِتَرْكِهِ نَصْرَتَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ إِنَّ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ^٢.

بيان:

«استعار للجهاد» لفظ اللباس والدرع والجنة لأنه به يتقي العدو وعذاب الآخرة «وضرب على قلبه بالأسداد» أي سدَّت عليه الطرق وعميت عليه مذاهبه «ديث» ذلَّ «والقهاء» بالضَّم والكسر الذلَّ قما كجمع وكرم ذلَّ وصغر «وسيم» الخسف^٣ أي أوتي الذلَّ ويقال سامه خسفاً ويضم أي أولاه ذلاً وكلفه

^١ تضرب فيه الأمثال «ض.ع».

١. في الكافي قرّة مكان فروة ولكن في جامع الرواة ج ٢ ص ٣٨٦ أيضاً فروة وأشار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

٢. محمد/٧.

٣. سيم الخسف: من السوم بمعنى التكليف قال ابن الأثير ومنه حديث عليّ من ترك الجهاد ألبسه الله الذلّة وسيم الخسف أي كلفه وألزمه قال وأصله الواو فقلبت ضمة السين كسرة فانقلبت الواو ياء «عهد».

المشقة والذلّ والنّصف بكسر النّون وضمّها وبفتحتيّن الانصاف والإدالة الغلبة أدّيل منه الحقّ أي غلبه عدوّه.

وزاد في بعض نسخ الكافي بعد قوله ومنع النصف، ألا وائي قد دعوتكم إلى قتال هؤلاء القوم ليلاً ونهاراً وسراً واعلاناً وقلت لكم أغزوهم قبل أن يغزوكم فوالله ما غزي قوم قط في عقر دارهم إلّا ذلّوا فتواكلتم^١ وتخاذلتهم حتّى شنت عليكم الغارات وملكتم عليكم الأوطان هذا أخو غامد قد وردت خيله الأنبار وقتل حسان بن حسان البكري وأزال خيلكم عن مسالحها وقد بلغني أنّ الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة والأخرى المعاهدة فينتزع حجلها وقلائدها ورعائها ما تمتنع منه إلّا بالاسترجاع والاسترحام ثمّ انصرفوا وافرّين ما نال رجلاً منهم كلم ولا أريق لهم دم فلو أنّ امرءاً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان عندي به جديراً.

فيا عجباً عجباً والله يميث القلب ويجلب الهمّ من اجتماع هؤلاء على باطلهم وتفرّقكم عن حقّكم فقبحاً لكم وترحاً حيث صرتم غرضاً يرمى يغار عليكم ولا تغيرون وتغزون ولا تغزون ويعصى الله وترضون فاذا أمرتكم بالسير إليهم في أيام الحرّ قلتم هذه حمارة القيظ أمهلنا حتّى يسبخ عنا الحرّ وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء قلتم هذه صبارة القرّ أمهلنا ينسلخ عنا البرد كلّ هذا فراراً من الحرّ والقرّ فاذا كنتم من الحرّ والقرّ تفرون والله فأنتم من السيف أفرّ يا أشباه الرجال ولا رجال حلوم الأطفال وعقول ربّات الحجال لوددت أنّي لم أركم ولا أعرفكم معرفة والله جرّت ندماً وأعقبت سدماً قاتلكم الله لقد ملأتم قلبي قيحاً وشحنتم صدري غيظاً وجرّعتموني التهام أنفاساً وأفسدتم عليّ رأيي بالعصيان والخذلان حتّى لقد قالت قريش إنّ ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا علم له بالحرب، الله أبوهم وهل أحد منهم أشدّ لها

١. التواكل أن يكلّ كلّ واحد منهم الأمر إلى صاحبه ويعتمد فيه عليه «عهد».

مراساً وأقدم فيها مقاماً مني لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين وها أنا قد ذرّفت على الستين ولكن لا رأي لمن لا يطاع... هذا آخر الحديث في هذه النسخة وليس فيها قوله وأدبل الحقّ منه إلى آخره.

ويُخ عليه السلام أصحابه على تركهم الجهاد وعقر الشيء أصله «شئت» أي فرقت وأخو غامد هو سفيان بن عوف الغامدي وغامد قبيلة من اليمن والمسالح الحدود والأطراف من البلاد ترتب فيها أصحاب السلاح كالثغور والمعاهدة الذمّية والحجل بكسر المهملة وفتحها ثم الجيم الخلل والرعث بالمهملتين ثم المثناة جمع رعثة بفتحتين وبسكون العين القرط والاسترجاع ترديد الصوت في البكاء والاسترحام مناشدة الرحم كذا قيل ويحتمل أن يكون المراد بالاسترجاع قول إنّنا لله وإنّا إليه راجعون وبالأسترحام طلب الرحمة «وافرين» غانمين، والكلم الجرح «يميث القلب» بالمثناة يذوب والترح بالمشناة الفوقانية والمهملتين ضدّ الفرح وهو الهلاك والانقطاع أيضاً وحجارة القيط بالمهملتين وتشديد الرّاء شدة حرّه «يسبخ» بالموحدة ثم المعجمة يخفّ ويفتر وصبارة القرّ بالمهملتين بينها موحدة وتشديد الرّاء شدة البرد، والسّدم محرّكة الحزن من الندم، وشحنتم ملأتم، والتهام بالفتح همّ وفي نهج البلاغة نغب التهام والنغبة بالضمّ الجرعة والنفس أيضاً الجرعة والله أبوهم كلمة من مادح العرب والمراس العلاج وذرّفت بتشديد الرّاء زدت وقوله لا رأي لمن لا يطاع مثلاً قيل هو أوّل من سمع منه عليه السلام.

١٥-١٤٦٨٧ (الكافي - ٨:٥) عليّ، عن أبيه، عن السّرّاد رفعه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام «إنّ الله فرض الجهاد وعظّمه وجعله نصره وناصره والله ما صلحت ديناً ولا دين إلّا به».

١٦-١٤٦٨٨ (الكافي - ٨:٥) عليّ، عن أبيه، عن الاثنين، عن أبي

عبدالله عليه السلام قال «قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: اغزوا تورثوا أبناءكم مجداً».

١٧-١٤٦٨٩ (الكافي - ٨:٥) بهذا الاسناد أن أبا دجانة الأنصاري اعتم يوم أحد بعمامة له وأرخص عذبة العمامة بين كتفيه حتى جعل يتبختر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «إن هذه لمشية يبغضها الله تعالى إلا عند القتال في سبيل الله».

بيان:

أحد بضمتين جبل بالمدينة وقع عنده بعض غزوات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعذبة العمامة محرّكة طرفها.

١٨-١٤٦٩٠ (التهذيب - ١٢٢:٦ رقم ٢١٢) أبان، عن عيسى بن عبدالله القمي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «ثلاثة دعوتهم مستجابة أحدهم الغازي في سبيل الله فانظروا كيف تخلفونه».

بيان:

يعني كيف تكونون خليفة له في أهله هل تحسنون اليهم أم تسيئون.

١٩-١٤٦٩١ (الكافي - ٨:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: من اغتاب مؤمناً غازياً وأذاه^١ أو

١. أو أذاه في المطبوع من الكافي وفي المخطوط «مع».

خلفه في أهله بسوء نصب له يوم القيامة فيستغرق حسناته ثم يركس في النار إذا كان الغازي في طاعة الله».

بيان:

رَكَسَهُ قَلْبَهُ وَأَرْكَسَهُ رَدَّهُ عَلَى رَأْسِهِ.

٢٠-١٤٦٩٢ (الكافي - ٨:٥) العدة، عن البرقي، عن أبيه^١ عن أبي البخري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من بلغ رسالة غازٍ كان كمن أعتق رقبة وهو شريكه في ثواب غزوته».

٢١-١٤٦٩٣ (التهذيب - ١٢٣:٦ رقم ٢١٤) الحديث مرسلًا عن الصادق، عن أبيه عليهما السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

٢٢-١٤٦٩٤ (التهذيب - ١٧٣:٦ رقم ٣٣٨) محمد بن أحمد، عن ابن عيسى، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه أن علياً عليهم السلام سئل عن الأجعال للغزو؟ فقال «لا بأس به أن يغزو الرجل عن الرجل ويأخذ منه الجعل».

١. في الكافي المطبوع: البرقي، عن أبي البخري.

باب فضل الشهادة

١-١٤٦٩٥ (الكافي - ٥:٥٣) العدة، عن البرقي، عن عثمان، عن عنبسة، عن أبي حمزة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول «إن عليّ بن الحسين عليهما السلام كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: ما من قطرة أحبّ إلى الله من قطرة دم في سبيل الله تعالى».

٢-١٤٦٩٦ (الكافي - ٥:٥٣) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: فوق كلّ ذي برٍّ برٌّ حتى يقتل في سبيل الله فاذا قتل في سبيل الله فليس فوقه برٌّ».

٣-١٤٦٩٧ (الكافي - ٥:٥٤) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قيل للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم ما بال الشهيد لا يفتن في قبره فقال: كفى بالبارقة فوق رأسه فتنة».

بيان:

البارقة السيوف.

٤-١٤٦٩٨ (الكافي - ٥:٥٤) الحسين بن محمد، عن أحمد بن اسحاق، عن سعدان، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «من قُتل في سبيل الله لم يعرفه الله شيئاً من سيئاته».

٥-١٤٦٩٩ (الكافي - ٥:٥٤) محمد، عن محمد بن الحسين، عن علي بن النعمان، عن سويد القلانسي، عن سماعة، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أي الجهاد أفضل؟ قال «من عقر جواده وأهريق دمه في سبيل الله».

٦-١٤٧٠٠ (التهذيب - ٦:١٢١ رقم ٢٠٨) الصفار، عن عبدالله بن المنبه، عن حسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «للسهيد سبع خصال من الله: أول قطرة من دمه مغفور له كل ذنب والثانية يقع رأسه في حجر زوجته من الحور العين وتمسحان الغبار عن وجهه تقولان مرحباً بك ويقول هو مثل ذلك لهما والثالثة يكسى من كسوة الجنة والرابعة يبتدر خزنة الجنة بكل ريح طيبة أيهم يأخذه منه والخامسة أن يرى منزله والسادسة يقال لروحه إسرح في الجنة حيث شئت والسابعة أن ينظر في وجه الله وأنها الراحة لكل نبي وشهيد».

٧-١٤٧٠١ (التهذيب - ٦:١٢٢ رقم ٢٠٩) عنه، عن العباس بن معروف، عن أبي همام، عن محمد بن سعيد، عن غزوان، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «فوق كل ذي برّ برّ حتى يقتل في سبيل الله فإذا قتل في سبيل الله فليس فوقه برّ وفوق كل ذي عقوق عقوق حتى يقتل أحد

والديه فاذا قتل أحد والديه فليس فوقه عقوبت.

٨-١٤٧٠٢ (الكافي - ٥: ٥٣) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ١٢٣: ٦ رقم ٢١٥) محمد بن خالد البرقي، عن سعد بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن قول أمير المؤمنين عليه السلام «والله لألف ضربة بالسيف أهون من موت على فراش» فقال «في سبيل الله».

باب وجوه الجهاد ومن يجب جهاده

١٤٧٠٣-١ (الكافي - ٩:٥) عليّ، عن أبيه والقاساني جميعاً، عن القاسم بن محمّد، عن المنقرّي، عن فضيل بن عياض قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجهاد سنّة أم فريضة؟ فقال «الجهاد على أربعة أوجه فجهادان فرض وجهاد سنّة لا يقام إلّا مع فرض وجهاد سنّة فأما أحد الفرضين فمجاهدة الرجل نفسه عن معاصي الله تعالى وهو أعظم الجهاد ومجاهدة الذين يلونكم من الكفار فرض.

وأما الجهاد الذي هو سنّة لا يقام إلّا مع فرض فإنّ مجاهدة العدو فرض على جميع الأمّة ولو تركوا الجهاد لأتاهم العذاب وهذا هو من عذاب الأمّة وهو سنّة على الامام وحده أن يأتي العدو مع الأمّة فيجاهدهم وأما الجهاد الذي هو سنّة فكلّ سنّة أقامها الرجل وجاهد في إقامتها وبلوغها وإحيائها فالعمل والسعي فيها من أفضل الأعمال لأنّها إحياء سنّة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم من سنّ سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينتقص من أجورهم شيء».

بيان:

الفريضة ما أمر الله به في كتابه وشدد أمره وهو إنما يكون واجباً والسنة ما سنّه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس بتلك المثابة من التشديد وهو قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً وجهاد النفس مذكور في القرآن في مواضع كثيرة منها قوله سبحانه وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ^١ وقوله وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا^٢ إلى غير ذلك وكذا جهاد العدو القريب الذي يخاف ضرره قال الله سبحانه قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ^٣ وكذا كل جهاد مع العدو قال الله تعالى فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ^٤ إلى غير ذلك من الآيات وهذا هو الفرض الذي لا تقام السنة إلا به.

والجهاد الذي هو سنة على الامام هو أن يأتي العدو بعد تجهيز الجيش حيث كان يؤمن ضرر العدو ولم يتعين على الناس جهاده قبل أن يأمرهم الامام به فاذا أمرهم به صار فرضاً عليهم وصار من جملة ما فرض الله عليهم فهذا هو السنة التي إنما يقام بالفرض وأما الجهاد الرابع الذي هو سنة فهو مع الناس في احياء كل سنة بعد اندراسها واجبة كانت أو مستحبة فإن السعي في ذلك جهاد مع من أنكرها.

١٤٧٠٤-٢ (التهذيب - ٦: ١٢٤ رقم ٢١٧) الصفار، عن القاساني، عن القاسم، عن المنقري، عن حفص بن غياث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام... الحديث.

١٤٧٠٥-٣ (الكافي - ٥: ١٠) باسناده، عن المنقري

٣. التوبة/١٢٣.

٤. التوبة/٥.

١. الحج/٨٧.

٢. العنكبوت/٦٩.

(التهذيب - ١١٤:٤ رقم ٣٣٦) الصفار، عن القاساني

(التهذيب - ١٣٦:٦ رقم ٢٣٠) محمد بن أحمد، عن القاساني، عن القاسم، عن المنقري، عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «سأل رجل أبي عليه السلام عن حروب أمير المؤمنين عليه السلام وكان السائل من محبيننا فقال له أبو جعفر عليه السلام: بعث الله محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بخمسة أسياف ثلاثة منها شاهرة فلا تغمدها حتى تضع الحرب أوزارها ولن تضع الحرب أوزارها حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت الشمس من مغربها أمن الناس كلهم في ذلك اليوم فيؤمنند لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن أمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً وسيف منها مكفوف وسيف منها مغمود سلّه إلى غيرنا وحكمه إلينا.

وأما السيف الثلاثة الشاهرة فسياف على مشركي العرب قال الله تعالى أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا^١ يعني آمنوا وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة فآخوانكم في الدين فهؤلاء لا يقبل منهم إلا القتل أو الدخول في الاسلام وأمواهم وذراهم سبي على ما سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنه سبا وعفا وقبل الفداء والسيف الثاني على أهل الذمة قال الله تعالى وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا نزلت هذه الآية في أهل الذمة ثم نسخها قوله عز وجل قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ

١. التوبة/ ٥ والآية - فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ الخ.

٢. البقرة/ ٨٣.

عَنْ يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ^١ فمن كان منهم في دار الاسلام فلن يقبل منهم إلا الجزية أو القتل وما لهم فيء وذرائعهم سبي وإذا قبلوا الجزية على أنفسهم حرم علينا سبيهم وحرمت أموالهم وحلت لنا مناكتهم ومن كان منهم في دار الحرب حل لنا سبيهم وأموالهم ولم تحل لنا مناكتهم ولم يقبل منهم إلا دخول دار الاسلام أو الجزية أو القتل.

والسيف الثالث سيف على مشركي العجم يعني الترك والديلم والخزر قال الله تعالى في أول السورة التي يذكر فيها الذين كفروا فقص قصتهم ثم قال فَضْرَبَ الرَّقَابَ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَاَ مَا مَنَّا بَعْدَ وَإِذَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا^٢ فَاَ مَا قَوْلُهُ «فَاَ مَا مَنَّا بَعْدَ» يعني بعد السبي منهم «وَإِذَا فِدَاءٌ» يعني المفاواة بينهم وبين أهل الاسلام فهو لاء لا يقبل منهم إلا القتل أو الدخول في الاسلام ولا تحل لنا مناكتهم ماداموا في دار الحرب.

وأما السيف المكفوف فسييف على أهل البغي والتأويل قال الله تعالى وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ^٣ فلما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إِنْ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ بَعْدِي عَلَى التَّأْوِيلِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى التَّنْزِيلِ، فسئل النبي من هو؟ فقال: خاصف النعل يعني أمير المؤمنين عليه السلام فقال عمار بن ياسر: قاتلت بهذه الراية مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً وهذه الرابعة والله لو ضربونا حتى يبلغوا بنا السعفات من هجر لعلمنا أنا على

١. التوبة/٢٩.

٢. محمد/٤.

٣. الحجرات/٩.

الحقّ وأنهم على الباطل وكانت السيرة فيهم من أمير المؤمنين عليه السلام ما كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أهل مكة يوم فتح مكة فأنه لم يسب لهم ذرية وقال من أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه أو دخل دار أبي سفيان فهو آمن وكذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام يوم البصرة نادى فيهم: أن لا تسبوا لهم ذرية ولا تجهزوا على جريح ولا تتبعوا مدبراً ومن أغلق بابه وألقى سلاحه فهو آمن.

وأما السيف المغمود فالسيف الذي يقام به القصاص قال الله تعالى النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ فَسَلِّهْ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ وحكمه إلينا فهذه السيوف التي بعث الله بها محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فمن جردها أو جحد واحداً منها أو شيئاً من سيرها وأحكامها فقد كفر بها أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

بيان:

«شاهرة» مجردة من الغمد «حتى تضع الحرب أوزارها» أي تنقضي، والأوزار الآلات والأثقال ولعلّ طلوع الشمس من مغربها كناية عن اشراط الساعة وقيام القيامة «أو كسبت في إيمانها خيراً» أي لا ينفع الايمان يومئذ نفساً غير مقدمة ايمانها أو مقدمة ايمانها غير كاسبة في ايمانها خيراً والخزر بالتحريك والخاء المعجمة والزاي ثم الراء جيل من الناس ضيقة العيون صغارها «أثخنموهم» أي أكثرتم قتلهم وأغلظتموه من الشخن بمعنى الغلظ، والسعفة محرّكة جريد النخل وهجر محرّكة بلد باليمن والاجهاز على الجريح اتمام قتله والاسراع فيه.

١٤٧٠٦-٤ (الكافي - ١٢:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بعث بسرِّيَّةً فلَمَّا رجعوا قال: مرحباً بـقوم قضوا الجهاد الأصغر وبقي الجهاد الأكبر قيل يا رسول الله وما الجهاد الأكبر؟ قال: جهاد النفس».

١٤٧٠٧-٥ (التهذيب - ١٤٥:٦ رقم ٢٥٢) مُحَمَّد بن أحمد، عن بنان، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السَّكُونِي، عن جعفر، عن أبيه عليها السلام قال «ذكرت الحرورية عند عليّ عليه السلام قال: إن خرجوا على امام عادل أو جماعة فقاتلوهم وإن خرجوا على امام جائر فلا تقاتلوهم فإن لهم في ذلك مقالاً».

بيان:

«الحرور» اسم قرية بالكوفة يمد ويقصر نسبت إليها الحرورية من الخوارج كان أول مجتمعتهم بها وتحكيمهم منها ومقاتلهم مع أهل الخلاف واضح.

١٤٧٠٨-٦ (التهذيب - ١٤٤:٦ رقم ٢٤٩) الصَّفَّار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السَّكُونِي، عن جعفر، عن أبيه، عن ابائه عليهم السلام قال «لما فرغ أمير المؤمنين عليه السلام من أهل التَّهْرَوَان قال: لا يقاتلهم بعدي إلَّا من هم أولى بالحقّ منه».

بيان:

أخبر عليه السلام أنَّ كلَّ من يقاتل الخوارج بعده عليه السلام فالخوارج أولى بالحقّ منه ولقد صدق صلوات الله عليه فأنه كان كذلك.

٧-١٤٧٠٩ (التهذيب - ١٤٥:٦ رقم ٢٥١) عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام: الخوارج^١ شكّاك؟ فقال «نعم» فقال بعض أصحابه: كيف وهم يدعون إلى البراز؟ قال: فقال «ذلك مما يجدون في أنفسهم».

بيان:

«البراز» بالفتح المحاربة «يجدون» من الوجد بمعنى تغيّر الحال يعني عليه السلام أنّهم إنّما يدعون إلى القتال لحميتهم وعصبيتهم لا لدينهم ويقينهم فإنّهم لا يقين لهم في دينهم.

٨-١٤٧١٠ (التهذيب - ١٤٤:٦ رقم ٢٤٨) ابن عيسى، عن البنظي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام-قال: ذكر له رجل بني فلان فقال إنّنا نخالفهم إذا كنّا مع هؤلاء الذين خرجوا بالكوفة فقال «قاتلهم إنّنا ولد فلان مثل الترك والروم وإنّا هم نغر من نغور العدو فقاتلهم».

٩-١٤٧١١ (التهذيب - ١٦١:٦ رقم ٢٩٤) ابن عيسى، عن التميمي، عن صفوان، عن العيص قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم مجوس خرجوا على أناس من المسلمين في أرض الاسلام هل يحلّ قتالهم؟ قال «نعم وسبيهم».

١٠-١٤٧١٢ (التهذيب - ١٧٤:٦ رقم ٣٤٥) محمّد بن أحمد، عن أحمد، عن

١. أريد بالخوارج من خرج إلى سلطان الوقت كان السّلطان على الحقّ أم لا. منه طاب مرقدّه «عهد».

بعض أصحابه، عن محمد بن حميد، عن يعقوب القمي، عن أخيه عمران بن عبدالله القمي، عن جعفر بن محمد عليهما السلام في قول الله تعالى .. قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ..^١ قال «الديلم».

١١-١٤٧١٣ (الكافي - ٢٩٧:٧) علي بن محمد، عن (التهذيب - ٢١١:١٠ رقم ٨٣٢) البرقي وغيره أنه كتب إليه يسأله عن الأكراد فكتب «لا تنبهوهم إلا بحدّ السيف».

بيان:

في التهذيب البرقي أو غيره.

١٢-١٤٧١٤ (الكافي - ٢٩٦:٧) عنه، عن بعض أصحابنا، عن عبدالله بن عامر قال: سمعته يقول وقد تجارينا ذكر الصعاليك فقال عبدالله بن عامر حدّثني هذا - وأومى إلى أحمد بن اسحاق - أنه كتب إلى أبي محمد عليه السلام يسأل عنهم فكتب إليه «اقتلهم».

١٣-١٤٧١٥ (التهذيب - ٢١١:١٠ رقم ٨٣١) كتب أحمد بن اسحاق إلى أبي محمد عليه السلام يسأل عن الصّعاليك فكتب إليه «اقتلهم».

بيان:

«الصعلوك» السارق.

١٤٧١٦-١٤ (التهذيب - ١١٤:٤ رقم ٣٣٥ و٦: ١٤٤ رقم ٢٤٧) الصفار،

عن السّندي بن الربيع، عن محمّد بن خالد البرقي، عن أبي البخري،
عن جعفر، عن أبيه قال «قال عليّ عليهم السلام: القتال قتالان قتال
لأهل الشّرك لا ينفر عنهم حتى يسلموا أو يؤدّوا الجزية عن يد وهم
صاغرون وقاتل لأهل الزيغ لا ينفر عنهم حتى يفيثوا إلى أمر الله أو
يقتلوا».

باب من يجب عليه الجهاد ومن لا يجب

١٤٧١٧-١ (الكافي - ١٣:٥) عليّ، عن أبيه، عن بكر بن صالح، عن القاسم بن بريد عن أبي عمرو الزبيري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أخبرني عن الدعاء إلى الله والجهاد في سبيل الله أهو لقوم لا يحلّ إلّا لهم ولا يقوم به إلّا من كان منهم أم هو مباح لكلّ من وحد الله وأمن برسوله ومن كان كذا فله أن يدعو إلى الله وإلى طاعته وأن يجاهد في سبيل الله؟ فقال «ذلك لقوم لا يحلّ إلّا لهم ولا يقوم بذلك إلّا من كان منهم» قلت: ومن أولئك؟ قال «من قام بشرائط الله تعالى في القتال والجهاد على المجاهدين فهو المأذون له في الدعاء إلى الله تعالى ومن لم يكن قائماً بشرائط الله في الجهاد على المجاهدين فليس بمأذون له في الجهاد ولا الدعاء إلى الله تعالى حتى يحكم في نفسه بما أخذ الله عليه من شرائط الجهاد».

قلت: فبين لي يرحمك الله؟ قال «إنّ الله تعالى أخبر في كتابه الدعاء إليه ووصف الدعاة إليه فجعل ذلك لهم درجات يعرف بعضها بعضاً ويستدلّ ببعضها على بعض فأخبر أنّه تعالى أوّل من دعا إلى نفسه ودعا

إلى طاعته واتباع أمره فبدأ بنفسه فقال **وَالله يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**^١ ثم ثنى برسوله صلى الله عليه وآله وسلم فقال **أُدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**^٢ يعني بالقرآن ولم يكن داعياً إلى الله تعالى من خالف أمر الله ويدعو إليه بغير ما أمر في كتابه الذي أمر أن لا يدعا إلا به.

وقال في نبيه صلى الله عليه وآله وسلم **وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**^٣ يقول تدعو ثم تلت بالدعاء إليه بكتابه أيضاً فقال تعالى **إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ** أي يدعو ويُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ ثم ذكر من أذن له في الدعاء إليه بعده وبعد رسوله في كتابه فقال **وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**^٤.

ثم أخبر عن هذه الأمة وممن هي وأنها من ذرية إبراهيم ومن ذرية إسماعيل من سكان الحرم ممن لم يعبدوا غير الله قط الذين وجبت لهم الدعوة دعوة إبراهيم وإسماعيل من أهل المسجد الذين أخبر عنهم في كتابه أنه أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً الذين وصفناهم قبل هذا في صفة أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم (في صفة أمة إبراهيم عليه السلام - خ ل) الذين عناهم الله تعالى في كتابه بقوله (في قوله - خ ل).

أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي^٥ يعني أول من اتبعه على الايمان به والتصدق له وبما جاء به من عند الله تعالى من الأمة التي بُعث فيها ومنها واليها قبل الخلق ممن لم يشرك بالله قط ولم يلبس إيمانه

١. يونس/ ٢٥ .

٢. النحل/ ١٢٥ .

٣. الشورى/ ٥٢ .

٤. الاسراء/ ٩ .

٥. آل عمران/ ١٠٤ .

٦. يوسف/ ١٠٨ .

بظلم وهو الشرك.

ثم ذكر اتباع نبيه صلى الله عليه وآله وسلم واتباع هذه الأمة التي وصفها في كتابه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجعلها داعية إليه وأذن له في الدعاء إليه فقال يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^١ ثم وصف أتباع نبيه صلى الله عليه وآله وسلم من المؤمنين فقال تعالى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجِدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ^٢ وقال .. يَوْمَ لَا يَخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ^٣ .. يعني أولئك المؤمنين وقال قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ^٤.

ثم حلاهم ووصفهم كيلا يطمع في اللحاق بهم إلا من كان منهم فقال فيها حلاهم به ووصفهم الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ* وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ إلى قوله أولئك هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يُرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ وقال في صفتهم وحليتهم أَيْضاً الَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا* يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا^٥.

ثم أخبر أنه اشترى من هؤلاء المؤمنين ومن كان على مثل صفتهم انفسهم وأموالهم بَأَنَّهُمْ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ^٦ ثم ذكر وفاءهم له بعهده

١. الأنفال/٦٤.

٤. المؤمنون/١.

٢. الفتح/٢٩.

٥. المؤمنون/٢-١٠.

٣. التحريم/٨.

٦. الفرقان/٦٨-٦٩.

٧. إشارة إلى الآية ١١١ من سورة التوبة والآية: إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ... الخ.

ومبايعته فقال وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ^١ فلما نزلت هذه الآية^٢ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ هُمْ الْجَنَّةُ^٣ قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا نبي الله أرايتك الرجل يأخذ سيفه فيقاتل حتى يقتل إلا أنه يقترف من هذه المحارم أشهيد هو؟

فأنزل الله تعالى على رسوله التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الامرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشير المؤمنين^٤ فبشر (فسر - خ ل) النبي صلى الله عليه وآله وسلم المجاهدين من المؤمنين الذين هذه صفتهم وحليتهم بالشهادة والجنة وقال «التائبون» من الذنوب «العابدون» الذين لا يعبدون إلا الله ولا يشركون به شيئاً «الحامدون» الذين يحمدون الله على كل حال في الشدة والرخاء «السائحون» وهم الصائمون «الراكعون الساجدون» الذين يواظبون على الصلوات الخمس الحافظون لها والمحافظون عليها بركوعها وسجودها وفي الخشوع فيها وفي أوقاتها «الامرون بالمعروف» بعد ذلك والعاملون به والناهون عن المنكر والمنتهون عنه قال فبشر من قتل وهو قائم بهذه الشروط بالشهادة والجنة.

ثم أخبر تعالى أنه لم يأمر بالقتال إلا أصحاب هذه الشروط فقال تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير* الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ.. وذلك أن جميع ما بين السماء والأرض لله تعالى ولرسوله ولأتباعهم (ولاتباعه - خ ل) من

٢-١. التوبة/١١١.

٣. التوبة/١١٢.

٤. الحج/٣٩-٤٠.

المؤمنين من أهل هذه الصفة فما كان من الدنيا في أيدي المشركين والكفار والظلمة والفجار من أهل الخلاف لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمولى عن طاعتها مما كان في أيديهم ظلموا فيه المؤمنين من أهل هذه الصفات وغلبوهم عليه مما أفاء الله على رسوله فهو حقهم أفاء الله عليهم وردّه إليهم وإنما معنى الفية كلما صار إلى المشركين ثم رجع إلى ما قد كان عليه أو فيه فما رجع إلى مكانه من قول أو فعل فقد فاء مثل قول الله تعالى لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^١ أي رجعوا.

ثم قال وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^٢ وقال وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ أَيْ تَرْجِعَ فَإِنْ فَاءَتْ أَيْ رَجَعَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ^٣ يعني بقوله تفيء ترجع فذلك الدليل على أن الفية كل راجع إلى مكان قد كان عليه أو فيه ويقال للشمس إذا زالت قد فاءت الشمس حين يفية الفية وذلك عند رجوع الشمس إلى زوالها.

وكذلك ما أفاء الله على المؤمنين من الكفار فأنما هي حقوق المؤمنين رجعت إليهم بعد ظلم الكفار إياهم فذلك قوله أُوذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأَنَّهُمْ ظَلَمُوا^٤ ما كان المؤمنون أحقّ به منهم وإنما أذن للمؤمنين الذين قاموا بشرائط الايمان التي وصفناها وذلك أنه لا يكون مأذوناً له في القتال حتى يكون مظلوماً ولا يكون مظلوماً حتى يكون مؤمناً ولا يكون مؤمناً حتى يكون قائماً بشرائط الايمان التي اشترط الله تعالى على

٣. الحجرات/٩.

٤. الحجّ/٣٩.

١. البقرة/٢٢٦.

٢. البقرة/٢٢٧.

الوافي ج ٩

المؤمنين والمجاهدين فاذا تكاملت فيه شرائط الله تعالى كان مؤمناً وإذا كان مؤمناً كان مظلوماً وإذا كان مظلوماً كان مأذوناً له في الجهاد لقول الله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير^١.

وإن لم يكن مستكماً لشرائط الايمان فهو ظالم ممن يبغى ويجب جهاده حتى يتوب وليس مثله مأذوناً له في الجهاد والدعاء إلى الله تعالى لأنه ليس من المؤمنين المظلومين الذين أذن لهم في القرآن في القتال فلما نزلت هذه الآية أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا في المهاجرين الذين أخرجهم أهل مكة من ديارهم وأموالهم أحل لهم جهادهم بظلمهم إياهم وأذن لهم في القتال.

فقلت: فهذه نزلت في المهاجرين بظلم مشركي أهل مكة لهم فما بالهم في قتالهم كسرى وقيصر ومن دونهم من مشركي قبائل العرب فقال: لو كان إنما أذن لهم في قتال من ظلمهم من أهل مكة فقط لم يكن لهم إلى قتال جموع كسرى وقيصر وغير أهل مكة من قبائل العرب سبيل لأن الذين ظلموهم غيرهم وإنما أذن لهم في قتال من ظلمهم من أهل مكة لخراجهم إياهم من ديارهم وأموالهم بغير حق ولو كانت الآية إنما عنت المهاجرين الذين ظلمهم أهل مكة كانت الآية مرتفعة الفرض عمّن بعدهم إذ لم يبق (إذا لم يبق - خ ل) من الظالمين والمظلومين أحد وكان فرضها مرفوعاً عن الناس بعدهم إذ لم يبق (إذا لم يبق - خ ل) من الظالمين والمظلومين أحد.

وليس كما ظننت ولا كما ذكرت ولكن المهاجرين ظلموا من جهتين ظلمهم أهل مكة باخراجهم من ديارهم وأموالهم فقاتلوهم باذن الله لهم في ذلك وظلمهم كسرى وقيصر ومن كان دونهم من قبائل العرب والعجم

بما كان في أيديهم مما كان المؤمنون أحقّ به منهم فقد قاتلوهم باذن الله لهم في ذلك وبحجة هذه الآية يقاتل مؤمنو كلّ زمان وإنّما أذن الله للمؤمنين الذين قاموا بما وصف الله عزّ وجلّ من الشرائط التي شرطها الله على المؤمنين في الايمان والجهاد.

ومن كان قائماً بتلك الشرائط فهو مؤمن وهو مظلوم ومأذون له في الجهاد بذلك المعنى ومن كان على خلاف ذلك فهو ظالم وليس من المظلومين وليس بمأذون له في القتال ولا بالنهي عن المنكر والأمر بالمعروف لأنّه ليس من أهل ذلك ولا مأذوناً له في الدّعاء إلى الله عزّ وجلّ لأنّه ليس يجاهد مثله وأمر بدعائه إلى الله تعالى ولا يكون مجاهداً من قد أمر المؤمنون بجهاده وحظر الجهاد عليه ومنعه منه ولا يكون داعياً إلى الله عزّ وجلّ من أمر بدعاء مثله إلى التّوبة والحقّ والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر.

ولا يأمر بالمعروف من قد امر أن يؤمر به ولا ينهى عن المنكر من قد أمر أن ينهى عنه فمن كان قد تمّت فيه شرائط الله تعالى التي وصف بها أهلها من أصحاب النّبىّ صلى الله عليه وآله وسلّم وهو مظلوم فهو مأذون له في الجهاد كما أذن لهم لأنّ حكم الله في الأولين والآخرين وفرائضه عليهم سواء إلّا من علة أو حادث يكون الأولون والآخرين أيضاً في منع الحوادث شركاء والفرائض عليهم واحدة يسأل الآخرون عن أداء الفرائض كما يسأل عنه الأولون ويحاسبون كما يحاسبون به. ومن لم يكن على صفة من أذن الله تعالى له في الجهاد من المؤمنين فليس من أهل الجهاد وليس بمأذون له فيه حتى يفىء بما شرط الله عليه فاذا تكاملت فيه شرائط الله على المؤمنين والمجاهدين فهو من المأذونين لهم في الجهاد فليتق الله عبد ولا يفتر بالأمانى التي نهى الله تعالى عنها من هذه الأحاديث الكاذبة على الله تعالى التي يكتّنها القرآن

ويتبرىء منها ومن حملتها ورواتها ولا يقدم على الله بشبهة لا يعذر بها فإنه ليس وراء المتعرض للقتل في سبيل الله منزله يؤتى الله من قبلها وهي غاية الأعمال في عظم قدرها فليحكم امرؤ لنفسه وليرها كتاب الله عز وجل ويعرضها عليه فإنه لا أحد أعلم بأمريء من نفسه فإن وجدها قائمة بها شرط الله عليها في الجهاد فليقدم على الجهاد وإن علم تقصيراً فليصلحها وليقمها على ما فرض الله عز وجل عليها في الجهاد ثم ليقدم بها وهي طاهرة مطهرة من كل دنس يحول بينها وبين جهادها ولسنا نقول لمن أراد الجهاد وهو على خلاف ما وصفناه من شرائط الله على المؤمنين والمجاهدين لا تجاهدوا ولكننا نقول قد علمناكم ما شرط الله على أهل الجهاد الذين بايعهم واشترى منهم أنفسهم وأموالهم بالجنان فليصلح امرؤ ما علم من نفسه من تقصير عن ذلك وليعرضها على شرائط الله فإن رأى أنه قد وفى بها وتكاملت فيه فإنه ممن أذن الله عز وجل له في الجهاد فإن أبى إلا أن يكون مجاهداً على ما فيه من الإصرار على المعاصي والمحارم والاقدام على الجهاد بالتخبيط والعمى والقعود على الله تعالى بالجهل والروايات الكاذبة فقد لعمرى جاء الأثر فيمن فعل هذا الفعل إن الله عز وجل ينصر هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم فليتق الله امرؤ وليحذر أن يكون منهم فقد بين لكم ولا عذر لكم بعد البيان في الجهل ولا قوة إلا بالله وحسبنا الله وعليه توكلنا وإليه المصير».

٢-١٤٧١٨ (الكافي - ١٩:٥) الثلاثة

(التهذيب - ١٢٦:٦ رقم ٢٢٣) عن الحكم بن مسكين، عن عبد الملك بن عمرو قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام «يا عبد الملك مالي لا أراك تخرج إلى هذه المواضع التي يخرج إليها أهل بلادك» قال:

قلت: وأين؟ قال «جدة وعبادان والمصيصة وقزوين» فقلت: انتظراً
لأمركم والاعتداء بكم فقال «أي والله لو كان خيراً ما سبقونا إليه» قال:
قلت له: فإنّ الزيدية يقولون ليس بيننا وبين جعفر خلاف إلاّ أنّه لا
يرى الجهاد فقال «أني لا أراه بلى والله أني لا أراه ولكنّي أكره أن أدع
علمي إلى جهلهم».

بيان:

المصيصة كسفينة بلد بالشام.

١٤٧١٩-٣ (الكافي - ٤٥:٥) محمد، عن ابن عيسى^١ عن منصور، عن
هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الأعراب
عليهم جهاد؟ قال «لا إلاّ أن يخاف على الاسلام فيستعان بهم» قلت:
فلهم من الجزية شيء؟ قال «لا».

١٤٧٢٠-٤ (الفقيه - ٥٣:٢ رقم ١٦٧٦) ابن مسكان، عن الحلبي قال:
سأل رجل أبا عبدالله عليه السلام عن الأعراب أعليهم جهاد؟ فقال
«ليس عليهم جهاد إلاّ أن يخاف على الاسلام فيستعان بهم» فقال: فلهم
من الجزية شيء؟ قال «لا».

١. عن ابن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن منصور. كذا في المطبوع والمخطوط «مع» من الكافي.

باب من يجب معه الجهاد ومن لا يجب

١٤٧٢١-١ (الكافي - ٢٢:٥) عليّ، عن أبيه، عن عثمان، عن سباعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لقي عبّاد البصري عليّ بن الحسين عليهما السلام في طريق مكة فقال له: يا عليّ بن الحسين تركت الجهاد وصعوبته وأقبلت على الحجّ ولينته انّ الله تعالى يقول انّ الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأنّ لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم».

فقال له عليّ بن الحسين عليهما السلام «أتم الآية» فقال التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الأبرار المعروفون والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشّر المؤمنين^١ فقال عليّ بن الحسين عليهما السلام «إذا رأينا هؤلاء الذين هذه صفتهم فالجهاد معهم أفضل من الحجّ».

١. التوبة/١١١.

٢. التوبة/١١٢.

٢-١٤٧٢٢ (التهذيب - ١٣٤:٦ رقم ٢٢٥) الصفار، عن الخشاب، عن أبي طاهر الوراق، عن ربيع بن سليمان الخزاز، عن رجل، عن الثمالي قال: قال رجل لعلي بن الحسين عليهما السلام: أقبلت على الحج وتركته الجهاد فوجدت الحج ألين عليك والله تعالى يقول إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ^١ الآية قال: فقال علي بن الحسين عليهما السلام «اقرأ ما بعدها» قال: فقرأ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ - إلى قوله - الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ^٢ قال: فقال علي بن الحسين عليهما السلام «إذا ظهر هؤلاء لم تؤثر على الجهاد شيئاً».

٣-١٤٧٢٣ (الكافي - ٢٧:٥) محمد، عن محمد بن الحسين، عن علي بن النعمان^٣.

(الكافي - ٥: ٢٣) محمد بن الحسن الطائفي [الطاطري - خ ل] عن ذكره، عن علي بن النعمان، عن سويد القلاء [القلانسي - خ ل] عن بشير الدّهان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أني رأيت في المنام أني قلت لك أن القتال مع غير الامام المفروض طاعته حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير فقلت لي نعم هو كذلك، فقال أبو عبد الله عليه السلام «هو كذلك هو كذلك».

٤-١٤٧٢٤ (الكافي - ٢٢:٥) العدة، عن سهل، عن البنزطي، عن محمد

١. التوبة/١١١.

٢. التوبة/١١٢.

٣. وأورده في التهذيب - ١٣٤:٦ رقم ٢٢٦ بهذا السند أيضاً.

بن عبدالله ومحمد، عن أحمد، عن العباس بن معروف، عن صفوان بن يحيى، عن ابن المغيرة قال: قال محمد بن عبدالله للرضا عليه السلام وأنا أسمع: حدثني أبي عن أهل بيته عن أبيه أنه قال لبعضهم إن في بلادنا موضع رباط يقال له قزوين وعدواً يقال لهم الذيلم فهل من جهاد أو هل من رباط فقال «عليكم بهذا البيت فحجّوه» فأعاد عليه الحديث. فقال «عليكم بهذا البيت فحجّوه أما يرضى أحدكم أن يكون في بيته ينفق على عياله من طوله ينتظر أمرنا فإن أدركه كان كمن شهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدرًا وإن مات منتظرًا لأمرنا كان كمن كان مع قائمنا عليه السلام هكذا في فسطاطه وجمع بين السبابتين - ولا أقول هكذا - وجمع بين السبابة والوسطى - فإن هذه أطول من هذه فقال أبو الحسن عليه السلام «صدق».

بيان:

«الرباط» هو الإقامة على جهاد العدو وارتباط الخيل واعدادها قال القتيبي أصل المراقبة أن يربط الفريقان خيولهم في ثغرٍ كلٍّ منهما مُعدًّا لصاحبه فسُمي المقام في الثغور رباطاً.

١٤٧٢٥-٥ (الكافي - ٢١:٥) عليّ، عن العبيدي

(التهذيب - ١٢٥:٦ رقم ٢١٩) الصفار، عن العبيدي، عن

يونس

(الكافي - ٢١:٥) عليّ، عن أبيه، عن يحيى بن [أبي]

عمران، عن يونس، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له:

جعلت فداك إن رجلاً من مواليك بلغه أن رجلاً يعطي السيف والفرس في السبيل (في سبيل الله - خ ل) فأتاه وأخذها منه وهو جاهل بوجه السبيل ثم لقيه أصحابه فأخبروه أن السبيل مع هؤلاء لا يجوز وأمره بردهما فقال «فليفعل» قال: قد طلب الرجل فلم يجده وقيل له قد شخص الرجل قال «فليرابط ولا يقاتل»^١ قال: ففي مثل قزوين والديلم وعسقلان وما أشبه هذه الثغور فقال «نعم» فقال: له أن يجاهد قال «لا، إلا أن يخاف على ذراري المسلمين أرأيتك لو أن الروم دخلوا على المسلمين لم ينبغ لهم أن يمنعهم قال يرباط ولا يقاتل وإن خاف على بيضة الاسلام والمسلمين قاتل فيكون قتاله لنفسه وليس للسلطان» قال قلت: فان جاء العدو إلى الموضع الذي هو فيه مرابط كيف يصنع؟ قال «يقاتل عن بيضة الاسلام لا عن هؤلاء لأن في دروس الاسلام دروس دين (ذكر - خ ل) محمد صلى الله عليه وآله وسلم».

٦١٤٧٢٦ (الكافي - ٢٠:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٣٥:٦ رقم ٢٢٨) ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي عميرة [عمرة - خ ل] (أبي قرة - خ ل) السلمي (الشامي - خ ل) عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأله رجل فقال: إني كنت أكثر الغزو وأبعد في طلب الأجر وأطيل الغيبة فحجر ذلك

١. قال «فليرابط ولا يقاتل» وصرح العلامة «ره» بجواز المراقبة حال الغيبة وهو الصحيح فيها ورد من المنع عنها يحمل على نفى الوجوب أو نفى تأكيد الاستحباب، أو ما إذا خاف أن يترتب على إعماله قتل من لا يحل قتله كما يدل عليه بعض الأحاديث الآتية وبجيء إن شاء الله باب في فضل الرباط «ش» .

عليّ فقالوا (فقل - خ ل) لا غزو إلّا مع امام عادل فما ترى أصلحك الله؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام «إن شئت أن أجمل لك أجملت وإن شئت أن أُلخّص لك أُلخّصت» فقال: بل أجمل فقال «فإن الله يحشر الناس على نياتهم يوم القيامة» قال: فكأنه انتهى أن يلخص له قال: فلخص لي أصلحك الله.

فقال «هات» فقال الرجل: غزوت فواقعت المشركين فينبغي قتالهم قبل أن أدعوهم؟ فقال «إن كانوا غزوا وقوتلوا وقتلوا فأنك تجتزي بذلك وإن كانوا قوماً لم يغزوا ولم يقاتلوا فلا يسعك قتالهم حتى تدعوهم» قال الرجل: فدعوتهم فأجابني بحبيب وأقرّ بالاسلام في قلبه وكان في الاسلام فجير عليه في الحكم وانتهكت حرمة وأخذ ماله واعتدي عليه فكيف بالمخرج وأنا دعوته؟ فقال «إنكما مأجوران على ما كان من ذلك وهو معك يحوطك من وراء حرمتك ويمنع قبلك ويدفع عن كتابك ويحقن دمك خير من أن يكون عليك يهدم قبلك وينتهك حرمتك ويسفك دمك ويحرق كتابك».

بيان:

«الواقعة» القتال يقال واقعت في القتال واقعة ووقاعاً ولعلّ السائل لم يكن من شيعتهم عليهم السلام ولذلك لم يمنعه عن الجهاد مع غير أهله.

٧-١٤٧٢٧ (التهذيب - ١٢٥: ٦ رقم ٢٢٠) محمد بن أحمد، عن إبراهيم بن هاشم، عن عليّ بن معبد^١، عن واصل، عن عبدالله بن سنان قال:

١. في التهذيب المطبوع علي بن سعيد ولكن في الأصل والمخطوط «د» علي بن معبد وأورده سيّدنا الأستاذ بعنوان علي بن سعيد طي رقم ٨١٥١ وأشار إلى هذا الاختلاف ثم قال علي بن معبد

قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في هؤلاء الذين يقتلون في هذه الثغور؟ قال: فقال «الويل يتعجلون قتله في الدنيا وقتله في الآخرة والله ما الشهداء إلا شيعتنا ولو ماتوا على فرشهم».

٨١٤٧٢٨ (التهذيب - ١٣٥:٦ رقم ٢٢٧) النهدي، عن عبدالله بن المصدق، عن محمد بن عبدالله السمندي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني أكون بالباب يعني باب الأبواب فينادون السلاح فأخرج معهم قال: فقال لي «أرايتك إن خرجت فأسرت رجلاً فأعطيته الأمان وجعلت له من العقد ما جعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمشركين أكانوا يفون لك به؟ قال: قلت: لا والله جعلت فداك ماكانوا يفون لي به قال «فلا تخرج» قال: ثم قال لي «أما أن هناك السيف».

بيان:

«باب الأبواب»^١ ثغر بموضع من نجد يقال له الحزر بالزاي بين المهملتين ويحتمل أن يكون المراد بباب الأبواب باب الخليفة «السلاح» يعني خذوا السلاح وتهبوا للحرب وإننا علّق المنع عن الخروج معهم بها إذا استلزم الغدر مع المشركين مع أنه لا يجوز الخروج معهم مطلقاً لأنه عليه السلام أراد الاحتجاج على السائل وعلامه إياه إن هؤلاء ممن ليس لهم أهلية الجهاد لبعدهم عن الآداب وذلك لما يأتي من وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

^١ هو الصحيح بقرينة الراوي والمروي عنه بعد الإشارة إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

١. قوله «باب الأبواب» أقول باب الأبواب موضع بقفقاز وهو المعروف الآن بدرند وكان قريباً من البحر ومن بلاد الحزر بالمعجمتين ثم المهمله وكأن المصنف أخذ ما ذكره من نسخة مصحفة ونجد مصحف بحر والحزر مصحف الحزر والله العالم «ش».

غير مرةً بوجوب الوفاء بذمم المؤمنين وأنه يسعى بذمتهم أدناهم وقوله عليه السلام «أما أن هناك السيف» يحتمل معنيين أحدهما أن يكون تهديداً له في الخروج بالقتل والثاني أن يكون اعتذاراً له فيه بذلك يعني من لم يخرج معهم قتلوه.

٩-١٤٧٢٩ (الكافي - ٣٣٧:٢) محمد، عن ابن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن فريقين [قريتين - خ ل] من أهل الحرب لكل واحد منهما ملك على حدة اقتتلوا ثم اصطلحوا ثم أن أحد الملكين غدر بصاحبه فجاء إلى المسلمين فصالحهم على أن يغزو معهم تلك المدينة فقال أبو عبد الله عليه السلام «لا ينبغي للمسلمين أن يغدروا ولا يأمرؤا بالغدر ولا يقاتلوا مع الذين غدروا ولكنهم يقاتلون المشركين حيث وجدوهم ولا يجوز عليهم ما عاهد عليه الكفار».

بيان:

يعني لا يجوز عليهم نقض ما عاهد عليه الكفار.

١٠-١٤٧٣٠ (التهذيب - ١٣٥:٦ رقم ٢٢٩) ابن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن ابن المغيرة، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل دخل أرض الحرب بأمان فغزا القوم الذين دخل عليهم قوم آخرون قال «على المسلم أن يمنع نفسه ويقاتل على حكم الله وحكم رسوله وأما أن يقاتل الكفار على حكم الجور وسنتهم فلا يحل له ذلك».

بيان:

يعني على المسلم إن خاف أن يلحقه ضرر من العدو أن يدفع عن نفسه وذلك لأنه مأمور من الله ورسوله بذلك حينئذ وكذلك عليه أن يقاتل إذا كان القتال مع امام عادل لأنه على حكم الله وحكم رسوله حينئذ وإلا فلا يحل له التعرض للقتال.

١١-١٤٧٣١ (الكافي - ٢٣:٥ - التهذيب - ١٤٨:٦ - رقم ٢٦١) الثلاثة،

عن ابن أذينة، عن زرارة، عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي قال: كنت قاعداً عند أبي عبدالله عليه السلام بمكة إذ دخل عليه أناس من المعتزلة فيهم عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وحفص بن سالم مولى ابن هيرة وناس من رؤسائهم وذلك حدثان قتل الوليد واختلاف أهل الشام بينهم فتكلموا وأكثروا وخطبوا فأطالوا فقال لهم أبو عبدالله عليه السلام «إنكم قد أكثرتم عليّ فاسندوا أمركم إلى رجل منكم وليتكلّم بحججكم ويوجز».

فأسندوا أمرهم إلى عمرو بن عبيد فتكلّم فأبلغ وأطال وكان فيما قال: أن قال قد قتل أهل الشام خليفتهم وضرب الله تعالى بعضهم ببعض وشتت الله أمرهم فنظرنا فوجدنا رجلاً له دين وعقل ومروّة وموضع ومعدن للخلافة وهو محمد بن عبدالله بن الحسن فأردنا أن نجتمع عليه فنبايعه ثم نظهر معه فمن كان بايعنا فهو منا وكنا منه ومن اعتزلنا كففنا عنه ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغية وردّه إلى الحق وأهله وقد أحببنا أن نعرض ذلك عليك فتدخل معنا فإنه لا غنى بنا عن مثلك لموضعك وكثرة شيعتك.

فلما فرغ قال أبو عبدالله عليه السلام «أكلكم على مثل ما قال عمرو» قالوا: نعم فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه

واله وسلم ثم قال «انما نسخط اذا عُصِيَ الله فأما اذا أطيع رضينا خبرني يا عمرو لو أن الأمة قلّدتك أمرها وولّتكه بغير قتال ولا مؤونة وقيل لك: وهما من شئت من كنت تولّيهما؟» قال: كنت أجعلها شورى بين المسلمين قال «بين المسلمين كلّهم؟» قال: نعم قال «بين فقائهم وخيارهم؟» قال: نعم قال «قريش وغيرهم؟» قال: نعم.

قال «العرب والعجم؟» قال: نعم قال «أخبرني يا عمرو أتتولّى أبا بكر وعمر أو تتبرأ منهما؟» قال: أتولّاهما، فقال «فقد خالفتها ما تقولون أنتم تتولّونها أو تتبرأون منها؟» قالوا: نتولّاهما.

قال «يا عمرو فان كنت رجلاً يتبرأ منها فأنه يجوز لك الخلاف عليهما وإن كنت تتولّاهما فقد خالفتها قد عمد عمر إلى أبي بكر فبايعه ولم يشاور فيه أحداً ثم ردّها أبو بكر عليه ولم يشاور فيه أحداً ثم جعلها عمر شورى بين ستة وأخرج منها جميع المهاجرين والأنصار غير أولئك الستة من قريش وأوصى فيهم شيئاً لا أراك ترضى به أنت ولا أصحابك إذ جعلتها شورى بين جميع المسلمين».

قال: وما صنع؟ قال «أمر صهيياً أن يصلي بالناس ثلاثة أيام وأن يشاور أولئك الستة ليس معهم أحد إلا ابن عمر يشاورونه وليس له من الأمر شيء وأوصى من بحضرته من المهاجرين والأنصار إن مضت ثلاثة أيام قبل أن يفرغوا أو يبايعوا رجلاً أن يضربوا أعناق أولئك الستة جميعاً فان اجتمع أربعة قبل أن يمضي ثلاثة أيام وخالف اثنان أن يضربوا أعناق الاثنين أفترضون بهذا أنتم فيما تجعلون من الشورى في جماعة المسلمين» قالوا: لا.

ثم قال «يا عمرو دع ذا رأيت لو بايعت صاحبك الذي تدعوني إلى بيعته ثم اجتمعت لكم الأمة فلم يختلف عليكم رجلاً فيها فأفضتم إلى المشركين الذين لا يسلمون ولا يؤدّون الجزية أكان عندكم وعند

صاحبكم من العلم ما تسرون فيه بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المشركين في حروبه؟» قال: نعم قال «فتصنع ماذا؟» قال: ندعوهم إلى الاسلام فان أبوا دعوناهم إلى الجزية.

قال «وإن كانوا مجوساً ليسوا بأهل الكتاب؟» قال: سواء قال «وإن كانوا مشركي العرب وعبداء الأوثان؟»^١ قال: سواء قال «أخبرني عن القرآن تقرؤه؟» قال: نعم قال «اقرأ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»^٢ فاستثناء الله واشتراطه من الذين أوتوا الكتاب فهم والذين لم يؤتوا الكتاب سواء؟» قال: نعم قال «عمّن أخذت ذا؟» قال: سمعت الناس يقولون. فال «فدع ذا، فانهم أبوا الجزية فقاتلتهم فظهرت عليهم كيف تصنع بالغنime؟» قال: أخرج الخمس وأقسم أربعة أخماس بين من قاتل عليه. قال «أخبرني عن الخمس من تعطيه؟» قال: حيثما سمى الله، قال فقرأ وأعلموا أنّها غنمتكم من شيء فإنّ الله خمسهُ وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل^٣ قال «الذي للرسول من تعطيه؟ ومن ذو القربى؟» قال: قد اختلف فيه الفقهاء فقال بعضهم: قرابة النبي صلى

١. قوله «مشركي العرب وعبداء الأوثان» هذا مذهب كثير من أهل الخلاف يأخذون الجزية من المشركين وهو غير جائز في مذهبنا وليس بيننا وبينهم إلا الاسلام والسيف ويجوز المهادنة معهم والفرق بين المهادنة والجزية أنّ المشركين بالجزية يصيرون ذميين ومعدودين من رعايا سلطان المسلمين ومواطنين لأهل الاسلام وأمّا بالمهدنة فهم تحت حكومة سلطانهم من غير أن يكونوا مواطنين لنا فهم نظير رعايا حكومة في بلاد أخرى لا يجوز لولي أمر المسلمين اجازة عبادة الأوثان في رعاياه وما تحت يده «ش».

٢. التوبة/٢٩.

٣. الأنفال/٤١.

الله عليه وآله وسلّم وأهل بيته وقال بعضهم: الخليفة وقال بعضهم: قرابة الذين قاتلوا عليه من المسلمين، قال «فأي ذلك تقول أنت؟» قال: لا أدري، قال «فأراك لا تدري فدع ذا».

ثم قال «أرأيت الأربعة الأخماس تقسمها بين جميع من قاتل عليها؟» قال: نعم، قال «فقد خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم في سيرته بيني وبينك فقهاء أهل المدينة ومشيوخهم فسلمهم فإنهم لا يختلفون ولا يتنازعون في أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم إنما صالح الأعراب على أن يدعهم في ديارهم ولا يهاجروا على إن دهم من عدوه دهم أن يستنفرهم فيقاتل بهم وليس لهم في الغنيمة نصيب وأنت تقول بين جميعهم فقد خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم في كل ما قلت في سيرته في المشركين ومع هذا ما تقول في الصدقة؟»

فقرأ عليه الآية «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا» إلى آخر الآية قال «نعم، فكيف تقسمها؟» قال: أقسمها على ثمانية أجزاء فأعطي كل جزء من الثمانية جزءاً، قال «وإن كان صنف منهم عشرة آلاف وصنف [منهم] رجلاً واحداً أو رجلين أو ثلاثة جعلت لهذا الواحد مثل ما جعلت للعشرة آلاف؟» قال: نعم، قال «وتجمع صدقات أهل الحضر وأهل البوادي وتجعلهم (فتجعلهم - خ ل) فيها سواء؟» قال: نعم. قال «فقد خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم في كل ما قلت في سيرته، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي وصدقة أهل الحضر في أهل الحضر ولا يقسمه بينهم بالسوية وإنما يقسمه على قدر ما يحضره منهم وما يرى [و] ليس عليه في ذلك شيء موقت موظف وإنما يصنع ذلك بما يرى على قدر

من يحضره منهم فإن كان في نفسك ممّا قلت شيء فالتق فقهاء أهل المدينة فإنهم لا يختلفون في أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا كان يصنع».

ثم أقبل على عمرو بن عبيد فقال له «أتق الله وأنتم أيها الرهط فاتقوا الله فإنّ أبي حدّثني وكان خير أهل الأرض وأعلمهم بكتاب الله عزّ وجلّ وسنة نبيّه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من ضرب الناس بسيفه ودعاهم إلى نفسه وفي المسلمين من هو أعلم منه فهو ضالّ متكلّف».

بيان:

«حدثان الأمر» بكسر الحاء أوله وابتدأؤه «وخطبوا فأطالوا» يعني أتوا بصنعة الخطابة من الكلام من المظنونات والمقبولات أو أتوا بخطبة مشتملة على الحمد والثناء وضرب بعضهم ببعض كناية عن الخلاف والشقاق بينهم والتشتيت التفريق «ومّا من شئت» يعني الخلافة دهمه بكسر الهاء وفتحها غشيه والدّهم العدد الكثير والجماعة من الناس.

١٢-١٤٧٣٢ (التهذيب - ١٧٤:٦ رقم ٣٤٧) محمد بن أحمد، عن ابن عيسى، عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عيسى، عن أبيه عليهم السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا التقى المسلمان بسيفهما على غير سنة القتال والمقتول في النار فليل يا رسول الله القاتل فما بال المقتول قال لأنّه أراد قتلاً».

١٣-١٤٧٣٣ (الكافي - ١٥٢:٨ رقم ١٣٩) محمد، عن ابن عيسى، عن

عليّ بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال
« ما التقت فئتان قط من أهل الباطل إلاّ كان النصر مع أحسنهما بقيّة
على الاسلام».

بيان:

يعني من كان الاسلام بها وينصرها أبقى من الأخرى.

باب آداب الجهاد

١٤٧٣٤-١ (الكافي - ٣٦:٥) العدة، عن سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لما وجهني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن فقال يا علي لا تقا تل أحداً حتى تدعوه إلى الاسلام وأيم الله لئن يهدي الله على يديك رجلاً خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت ولك ولاؤه»^١.

١. هذا الولاء عند من اثبتته بعد ولاء ضمان الجريرة وقبل ولاء الامامة من حيث الطبقة. فكل من أسلم على يده كافر فولاء ذلك الكافر له وهو يرثه إذا لم يكن له وارث من المسلمين، لكن أكثر الأصحاب وصلوا الولائين وأسقطوا هذا الولاء من البين لقصور هذه الرواية عن اثباته سنداً ودلالةً.

أما سنداً فلاشتغال طرقه العديدة على جماعة مطعون عليهم بالغلو والكذب وفساد المذهب غير ملتفت إلى حديثهم كاهن شمن والأصم وسهيل وانتهاء بعضها إلى السكوفي وهو وإن كان ثقة إلا أنه عامي لا يعي بحديثه عند الأكثرين.

وأما دلالة لعدم صراحتها على المدعى لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أن ليس هؤلاء وارث من المسلمين أعطى ولاءهم الذي استحق هو لأمير المؤمنين عليه السلام وبالجملّة العدول عما عليه عامة الأصحاب لمجرد هذه الرواية لا يخلو من إشكال «عهد» أيده الله.

٢-١٤٧٣٥ (الكافي - ٢٨:٥) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٣-١٤٧٣٦ (التهذيب - ١٤١:٦ رقم ٢٤٠) البرقي، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام مثله وفي آخرهما يا عليّ.

بيان:

«أيّ الله» اسم وضع للقسم والولاء أن يرثه.

٤-١٤٧٣٧ (الكافي - ٢٧:٥) الثلاثة، عن ابن عمار قال: أظنّه عن الثّمالى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يبعث سرية دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول سيروا بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تغلّوا ولا تمثّلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا صبياً ولا امرأة ولا تقطعوا شجراً إلّا أن تضطروا إليها وأيّما رجل من أدنى المسلمين أو أفضلهم نظر إلى رجل من المشركين فهو جار حتى يسمع كلام الله فان تبعكم فأخوكم في الدين وإن أبى فأبلغوه مأمّنه واستعينوا بالله عليه»^١.

بيان:

«الغلول» الخيانة وأكثر ما يستعمل في الخيانة في الغنيمة «والتمثيل» قطع الاذن والأنف وما أشبه ذلك «والغدر» ضد الوفاء «نظر إلى رجل من المشركين» يعني

١. أورده في التهذيب - ١٣٨:٦ رقم ٢٣١ مع اختلاف في السند.

نظر اشفاق ومرحمة والجوار بالكسر أن تعطي الرجل ذمة فيكون بها جارك فتجيره أي تنقذه وتعيذه ومنه المجير والمستجير حتّى يسمع كلام الله ويتدبره ويطلع على حقيقة الأمر «مأمنه» يعني موضع أمّنه ريثما يسمع ويتدبر «واستعينوا بالله عليه» واطلبوا من الله الاعانة على إيمانه أو قتله

١٤٧٣٨-٥ (الكافي - ٢٩:٥) عليّ، عن الاثنين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا لَهُ عَلَى سِرِّيَّةٍ أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ ثُمَّ فِي أَصْحَابِهِ عَامَةً ثُمَّ قَالَ لَهُ اغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَلَا تَغْدُرُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَمْثُلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَلَا مَتَبِّتًا فِي شَاهِقٍ وَلَا تَحْرِقُوا النَّخْلَ وَلَا تَغْرِقُوا بِالْمَاءِ وَلَا تَقْطَعُوا شَجَرَةً مَثْمَرَةً وَلَا تَحْرِقُوا زَرْعًا لِأَنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ لَعَلَّكُمْ تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ وَلَا تَعْقِرُوا مِنَ الْبَهَائِمِ مِمَّا يُوْكَلُ لَحْمُهُ إِلَّا مَا لَا يَدُّ لَكُمْ مِنْ أَكْلِهِ وَإِذَا لَقِيتُمْ عَدُوًّا لِلْمُسْلِمِينَ فَادْعُوهُمْ إِلَى أَحَدِي ثَلَاثَ فَنَ هُمْ أَجَابُوكُمْ إِلَيْهَا فَاقْبَلُوا مِنْهُمْ وَكَفُّوا عَنْهُمْ.

ادعوهم إلى الاسلام فان دخلوا فيه فاقبلوه منهم وكفّوا عنهم وادعوهم إلى الهجرة بعد الاسلام فان فعلوا فاقبلوا منهم وكفّوا عنهم وان أبوا أن يهاجروا واختاروا ديارهم وأبوا أن يدخلوا في دار الهجرة كانوا بمنزلة أعراب المؤمنين يجري عليهم ما يجري على أعراب المؤمنين ولا يجري لهم في الفبيء من القسمة شيء إلا أن يهاجروا في سبيل الله فان أبوا هاتين فادعوهم إلى اعطاء الجزية عن يد وهم صاغرون فان اعطوا الجزية فاقبل منهم وكف عنهم فان أبوا فاستعن بالله عليهم وجاهدهم في

١. التوبة/٦.

٢. - ريث ما، حقّه أن يكتب مفصولة ولكن في النسخ التي رأيناها كتب متصلاً. والريث: الإبطاء.

الله حقّ جهاده.

فاذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن ينزلوا على حكم الله فلا تنزلهم ولكن أنزلهم على حكمي ثم اقض فيهم بعد بما شئتم فانكم إن أنزلتموهم على حكم الله لم تدروا أنصيبون حكم الله فيهم أم لا فاذا حاصرتم أهل حصن فإن أرادوك أن تنزلهم على ذمة الله وذمة رسوله فلا تنزلهم ولكن أنزلهم على ذمكم وذم آبائكم وإخوانكم فانكم إن تخفروا ذمكم وذم آبائكم وإخوانكم كان أيسر عليكم يوم القيامة من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم^١.

بيان:

لما كانت الدعوة إلى الهجرة إنما تتحقق بعد الدعوة إلى الاسلام لا ينفك عنها قال: فان أبوا هاتين يعني إن لم يسلموا «أنزلهم على حكمي» في بعض النسخ على حكمك.

٦-١٤٧٣٩ (الكافي - ٣٠:٥) العدة، عن

(التهذيب - ٦: ١٣٩ رقم ٢٣٣) أحمد، عن الوشاء، عن محمد بن حمران وجميل بن درّاج كليهما، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا بعث سرية دعا بأمرها فأجلسه إلى جنبه وأجلس أصحابه بين يديه ثم قال سيروا باسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تغدروا ولا تغلّوا ولا تمثلوا ولا تقطعوا شجرة إلا أن تضطروا إليها ولا تقتلوا شيخا

١. أوردته في التهذيب - ٦: ١٣٨ رقم ٢٣٢ بهذا السند أيضاً.

فانياً ولا صبيّاً ولا امرأة وآيّا رجل من أدنى المسلمين وأفضلهم نظر إلى أحد من المشركين فهو جار حتى يسمع كلام الله فان تبعكم فأخوكم في دينكم وإن أبى فاستعينوا بالله وأبلغوه مأمته».

٧-١٤٧٤٠ (الكافي - ٣٠:٥) الثلاثة، عن جميل، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله إلا أنّه قال «وآيّا رجل من المسلمين نظر إلى رجل من المشركين في أقصى العسكر، فأدّاه فهو جاره».

٨-١٤٧٤١ (الكافي - ٢٩:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنّ النّبّيّ صلى الله عليه وآله وسلّم كان إذا بعث بسرية دعا لها».

٩-١٤٧٤٢ (الكافي - ٢٨:٥) الثلاثة

(التهذيب - ١٧٣:٦ رقم ٣٤١) محمّد بن أحمد، عن معاوية بن حكيم، عن ابن أبي عمير، عن أبان، عن يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يقاتل حتى تزول الشمس ويقول يفتح أبواب السماء ويقبل الرحمة وينزل النصر ويقول هو أقرب إلى الليل وأجدر أن يقلّ القتل ويرجع الطالب ويفلت المهزوم».

١٠-١٤٧٤٣ (التهذيب - ١٤٢:٦ رقم ٢٤١) الصّفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النّوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن أبائه عليهم السلام «أنّ النّبّيّ صلى الله عليه وآله وسلّم قال: اقتلوا المشركين واستحيوا شيوخهم وصبيانهم».

١١-١٤٧٤٤ (التهذيب - ١٤٢:٦ رقم ٢٤٣) ابن عيسى، عن محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل قال: سألته عن المشركين أيتدئونهم المسلمون بالقتال في الشهر الحرام فقال «إذا كان المشركون يبتدئونهم باستحلاله ثم رأى المسلمون أنهم يظهرون عليهم فيه وذلك قول الله عز وجل الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص^١ والروم في هذا بمنزلة المشركين لأنهم لم يعرفوا للشهر الحرام حرمة ولا حقاً فهم يبتدئون بالقتال فيه وكان المشركون يرون له حقاً وحرمة فاستحلوه فاستحل منهم فآهل البغي يبتدئون بالقتال».

بيان:

«إذا كان المشركون» جواب إذا محذوف يعني فنعم «وكان المشركون يرون له» يعني في بدو أمرهم «فآهل البغي» يعني من استحل منهم «يبتدئون» بالبناء للمفعول.

١٢-١٤٧٤٥ (الكافي - ٣٢:٥) علي، عن أبيه، عن القاسم

(التهذيب - ١٤٤:٦ رقم ٢٤٦) الصفار، عن القاساني، عن القاسم، عن المنقري، عن حفص بن غياث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طائفتين إحداهما باغية والأخرى عادلة فهزمت العادلة الباغية؟ قال «ليس لأهل العدل أن يتبعوا مذبذباً ولا يقتلوا أسيراً ولا يجهزوا على جريح وهذا إذا لم يبق من أهل البغي أحد ولم يكن لهم فئة يرجعون إليها فإذا كانت لهم فئة يرجعون إليها فإن أسيرهم يقتل

ومدبرهم يتبع وجريحهم يجاز عليه».

بيان:

الإجازة على الجريح اثبات قتله والاسراع فيه والاقام كالإجهاز عليه.

١٣-١٤٧٤٦ (الكافي - ٢٨:٥) الأربعة

(التهذيب - ١٤٣:٦ رقم ٢٤٤) محمد بن أحمد، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال . «قال أمير المؤمنين عليه السلام: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يلقي السم في بلاد المشركين».

١٤-١٤٧٤٧ (الكافي - ٢٨:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٧٤:٦ رقم ٣٤٣) ابن عيسى، عن السَّراد، عن عباد بن صهيب قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «ما بيَّت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عدوًّا قط».

بيان:

«التبييت» الايقاع بالعدو ليلاً.

١٥-١٤٧٤٨ (التهذيب - ١٧٣:٦ رقم ٣٤٠) محمد بن أحمد، عن النخعي، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لم يقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً صبراً

قطّ غير رجل واحد عقبة بن أبي معيط وطعن ابن أبي خلف فمات بعد ذلك».

بيان:

«الصبر» أن يحبس ويرمي حتى يموت.

١٦-١٤٧٤٩ (الكافي - ٢٨:٥) عليّ، عن أبيه، عن القاسم

(التهذيب - ١٤٢:٦ رقم ٢٤٢) الصفار، عن القاساني، عن القاسم، عن المنقري، عن حفص بن غياث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مدينة من مدائن أهل الحرب هل يجوز أن يرسل عليها الماء^١ أو تحرق بالنار أو ترمى بالمجانيق^٢ حتى يقتلوا وفيهم النساء والصبيان والشيوخ الكبير والأسارى من المسلمين والتجار؟ فقال «يفعل ذلك بهم ولا يمسك عنهم هؤلاء ولا دية عليهم للمسلمين ولا كفارة».

١٧-١٤٧٥٠ (الكافي - ٣١:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٤٠:٦ رقم ٢٣٨) أحمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام قال «قرأت في

١. في التهذيب هل يجوز أن يرسل عليهم المال أو يحرقون بالنيران أو يرمون بالمنجنيق التي يرمي بها الحجارة معربة أصلها بالفارسية من جه نيك أي ما أجود لي «عهد» أيده الله.
٢. المجانيق: بتقديم الجيم جمع منجنيق بتأخيرها عن النون وهي فيعليل والميم أصلية ولذا يصغر على مجيئ^٢ إذ لو كانت زائدة والنون زائدة لاجتمعت زائدتان في أول الاسم وذلك مسأ لايجوزونه في الأسماء على ما قيل «عهد» غفر له طلب الغفران بخطه لنفسه «ض.ع».

كتاب عليّ عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار ومن لحق بهم من أهل يثرب أنّ كلّ غازية غزت يعقب بعضها بعضاً بالمعروف والقسط بين المسلمين فإنه لا يجوز حرمة إلاّ باذن أهلها وإنّ الجار كالنفس غير مضار ولا أثم، وحرمة الجار على الجار كحرمة أمّه وأبيه لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلاّ على عدل وسواء^١.

بيان:

قال ابن الاثير في نهايته وإنّ كلّ غازية غزت يعقب بعضها بعضاً أي يكون الغزو بينهم نوباً فإذا خرجت طائفة ثم عادت لم تكلف أن تعود ثانية حتى تعقبها أخرى غيرها انتهى كلامه، «بالمعروف والقسط بين المسلمين» أي يكون الغزو والمسألة بالمعروف والعدل بينهم لا يظلم بعضهم بعضاً «فإنه لا يجوز» أي لا يتعدى من الجواز بالزاي «وإنّ الجار» أي المجاور من الجوار بمعنى المجاورة لا من الاجارة بمعنى الانقاذ والمسألة ترك الحرب.

١. في الكافي أورد هذا الخبر في باب اعطاء الأمان كأنه جعل الجوار بالكسر من الإجارة وكذلك فعله في التهذيب وليس كما ينبغي بل موضعه هذا الباب كما يظهر من البيان «منه» طاب ثراه.

باب وجوب الوفاء بالأمان وكيفية الدعوة إلى الاسلام

١٤٧٥١-١ (الكافي - ٣٠:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: ما معنى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسعى بذمتهم أدناهم^١ قال «لو أن جيشاً من المسلمين حاصروا قوماً من المشركين فأشرف رجل فقال اعطوني الأمان حتى ألقى صاحبكم وأناظره فأعطاه أدناهم الأمان وجب على أفضلهم الوفاء به»^٢.

بيان:

تمام الحديث هكذا المؤمنون أخوة تتكافى دماؤهم وهم يد على من سواهم

١. قوله «يسعى بذمتهم أدناهم» هذا باب عظيم يفتح منه أبواب كثيرة في أحكام الكفار زمن الغيبة إذ لا جهاد عندنا في هذا العصر وليس تقسيم الكافر إلى الحرّي والذمي حاضراً عصر الحضور فكيف بعصر الغيبة، فإذا جاز لأحد المسلمين تأمين جماعة عظيمة من المشركين والأصل بقاء الأموال والأزواج على ما هي عليها فيجوز المعاملة معهم ولا يجوز السرقة منهم وأخذ أموالهم مع الهدنة «ش».

٢. أورده في التهذيب - ١٤٠:٦ رقم ٢٣٤ بهذا السند أيضاً.

يسعى بذمتهم أدناهم يعني أنهم مجتمعون على أعدائهم لا يسعهم التخاذل بل يعاون بعضهم بعضاً على جميع الأديان والملل كأنه جعل أيديهم يداً واحدةً وفعلهم فعلاً واحداً ولهذا الحديث صدر قد مضى مع تفسيره على وجهه في كتاب الحجة.

٢-١٤٧٥٢ (الكافي - ٣١:٥) عليّ، عن الاثنين، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنّ عليّاً عليه السلام أجاز أمان عبد مملوك لأهل حصن من الحصون وقال: هو من المؤمنين»^١.

٣-١٤٧٥٣ (الكافي - ٣١:٥) الثلاثة، عن محمد بن الحكم، عن أبي عبدالله أو أبي الحسن عليهما السلام قال «لو أنّ قوماً حاصروا مدينة فسألوهم الأمان فقالوا لا، فظنوا أنّهم قالوا نعم، فنزلوا إليهم كانوا امنين»^٢.

٤-١٤٧٥٤ (الكافي - ٣١:٥) عليّ، عن أبيه، عن يحيى بن أبي عمران، عن

(الفقيه - ٥٦٩:٣ رقم ٤٩٤٣) يونس، عن عبدالله بن سليمان قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول «ما من رجل امن رجلاً على ذمة (دمه - خ ل) ثم قتله إلا جاء يوم القيامة يحمل لواء الغدر»^٣.

١. أورده في التهذيب - ١٤٠:٦ رقم ٢٣٥ بهذا السند أيضاً.
٢. أورده في التهذيب - ١٤٠:٦ رقم ٢٣٧ بهذا السند أيضاً.
٣. أورده في التهذيب - ١٤٠:٦ رقم ٢٣٦ بهذا السند أيضاً.

١٤٧٥٥-٥ (التهذيب - ١٧٥:٦ رقم ٣٤٩) محمد بن أحمد، عن سلمة، عن يحيى بن إبراهيم، عن أبيه، عن جدّه، عن حبة العرفي قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام «من ائتمن رجلاً على ذمة^١ ثم خاس به فأنا من القاتل بريء وإن كان المقتول في النار».

بيان:

«خاس به» أي غدر يقال خاس فلان بالعهد إذا نكث.

١٤٧٥٦-٦ (الكافي - ٣٦:٥) عليّ، عن أبيه، عن القاسم

(التهذيب - ١٤١:٦ رقم ٢٣٩) الصفار والقاساني، عن القاسم، عن المنقري، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري قال: دخل رجال من قريش على عليّ بن الحسين عليهما السلام فسأله كيف الدعوة إلى الدين؟ فقال «تقول بسم الله الرحمن الرحيم أدعوك (أدعوكم - خ ل) إلى الله تعالى وإلى دينه وجماعه أمران أحدهما معرفة الله تعالى والآخر العمل برضوانه وإن معرفة الله تعالى أن يعرف بالوحدانية والرأفة والرحمة والعزة والعلم والقدرة والعلو على كلّ شيء وأنه النافع الضار القاهر لكلّ شيء الذي لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير وإن محمداً عبده ورسوله وأن ما جاء به هو الحق من عند الله تعالى وما سواه هو الباطل فاذا أجابوا إلى ذلك فلهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين».

١. في بعض النسخ من ائتمن رجلاً على دمه باهمال الدال وتخفيف الميم ولعله أصوب «عهد» أيده الله.

بيان:

«الجماع» ما جمع عدداً أي مجمع الدّعاء إلى الدّين وما يجمعه.

باب وصية أمير المؤمنين صلوات الله عليه عند القتال

١٤٧٥٧-١ (الكافي - ٣٦:٥) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن أبي حمزة، عن عقيل الخزاعي أن أمير المؤمنين عليه السلام كان إذا حضر الحرب يوصي المسلمين (للمسلمين - خ ل) بكلمات فيقول «تعاهدوا الصلاة وحافظوا عليها واستكثروا منها وتقرّبوا بها فإنها كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً وقد علم ذلك الكفار حين سُئلوا ما سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ* قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وقد عرفها (عرف - خ ل) حقّها من طرقها وأكرم بها من المؤمنين الذين لا يشغلهم عنها زين متاع ولا قرّة عين من مال ولا ولد يقول الله عزّ وجلّ
رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُنْصِباً لِنَفْسِهِ بَعْدَ الْبَشَرِ لَهُ بِالْجَنَّةِ مِنْ رَبِّهِ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَأَصْطَبَرَ عَلَيْهَا^٢ الآية فكان

١. المدثر / ٤٢ - ٤٣.

٢. النور / ٣٧.

٣. طه / ١٣٢.

يأمر بها أهله ويصبر عليها نفسه ثم أن الزكاة جعلت مع الصلاة قرباناً لأهل الاسلام على أهل الاسلام ومن لم يعطها طيب النفس بها يرجو بها من الثمن ما هو أفضل منها فإنه جاهل بالسنة مغبون ضال العمر طويل الندم بترك أمر الله عز وجل والرغبة عما عليه صالحوا عباد الله يقول الله عز وجل

وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى^١ من الأمانة فقد خسر من ليس من أهلها وصل عمله عرضت على السماوات المبنية والأرض المهاد والجبال المنصوبة فلا أطول ولا أعرض ولا أعلى ولا أعظم لو امتنع من طول أو عرض أو عظم أو قوة أو عزة امتنع ولكن أشفقن من العقوبة ثم أن الجهاد أشرف الأعمال بعد الاسلام وهو قوام الدين والأجر فيه عظيم مع العزة والمنعة وهو الكثرة فيه الحسنات والبشرى بالجنة بعد الشهادة وبالرزق غداً عند الرب والكرامة يقول الله عز وجل وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا^٢ الآية.

ثم إن الرعب والخوف من جهاد المستحق للجهاد والمتوازين على الضلال ضلال في الدين وسلب للدنيا مع الذل والصغار وفيه استيجاب النار بالفرار من الزحف عند حضرة القتال يقول الله عز وجل يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ^٣ الأدبار

فحافظوا على أمر الله عز وجل في هذه المواطن التي الصبر عليها كرم وسعادة ونجاة في الدنيا والآخرة من فظيع الهول والمخافة فإن الله عز وجل لا يعذب بها العباد مقترفون ليلهم ونهارهم لطف به علماً وكل ذلك

١. النساء/ ١١٥ والآية هكذا: وَتَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ...الخ.

٢. آل عمران/ ١٦٩.

٣. الأنفال/ ١٥.

في كتاب لا يضلّ ربّي ولا ينسى فاصبروا وصابروا واسألوا النّصر ووطنوا
أنفسكم على القتال واتّقوا الله عزّ وجلّ فإنّ الله مع الذين اتّقوا والذين
هم محسنون».

بيان:

«مَنْ طَرَقَهَا» بالمهملتين والقاف أي جعلها دأبه وصنعتة «منصباً» متعباً من
الأنصار «ما تولّى من الأمانة» كذا فيما وجدناه من نسخ الكافي والصواب ثمّ
الأمانة كما يظهر من بعض خطبه في نهج البلاغة وزاد فيه بعد قوله ولا أعظم
لفظة منها ثمّ قال ولو امتنع شيء بطول أو عرض أو قوّة أو عز لا متنع وهو
الصّواب، والتوازر التعاون، والزحف المشي، والجيش يزحفون إلى العدو.

٢-١٤٧٥٨ (الكافي - ٣٨:٥) وفي حديث يزيد بن إسماعيل^١ عن أبي
صادق قال: سمعت عليّاً عليه السلام يحرّض النّاس في ثلاثة مواطن
الجميل وصفين ويوم النّهر يقول «عباد الله اتّقوا الله وغضوا الأبصار
واخفّضوا الأصوات وأقلّوا الكلام ووطنوا أنفسكم على المنازلة والمجاوله
والمبارزة والمناضلة والمنابذة والمعانقة والمكادمة واثبتوا واذكروا الله ذكراً
كثيراً لعلّكم تفلحون.. وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ
اللّهَ مَعَ الصّابِرِينَ^٢».

١. اختلفت النسخ في ضبطه ففي الأصل يزيد بن إسماعيل وفي المطبوع من الكافي والمخطوط
«مع» يزيد بن اسحاق وأورده في جامع الرواة ج ٢ ص ٣٩٣ بعنوان يزيد بن اسماعيل تحت
ترجمة أبو صادق وأشار إلى الحديث عنه. أورده سيّدنا الأستاذ بعنوان يزيد بن اسحاق
طبي رقم ١٣٦٣٧ ثمّ في ترجمة أبو صادق طى رقم ١٤٣٧٠ قال روى عن
أمير المؤمنين عليه السّلام وروى عنه يزيد بن اسحاق وأشار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».
٢. الأنفال/٤٦.

بيان:

«الصفين» كسجين موضع بشاطيء الفرات كانت به وقعة علي عليه السلام ومعاوية والمنازلة والنزال في الحرب أن يتنازل الفريقان من ابلهما إلى خيلهما فيتعاركوا والمناضلة بالنون والمعجمة المراماة والمنابذة القاء أحدهما الآخر والمكادمة بالدال المهملة أن يعض أحدهما الآخر أو يؤثر فيه بحديدة والفشل الضعف والجبن والتراخي والريح القوة والغلبة والدولة.

٣-١٤٧٥٩ (الكافي - ٣٨:٥) وفي حديث عبد الله بن جندب ، عن أبيه أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يأمر في كل موطن لقينا فيه عدونا فيقول «لا تقاتلوا القوم حتى يبدأوكم فانكم بحمد الله على حجة وترككم ايأهم حتى يبدأوكم حجة لكم أخرى فاذا هزمتموهم فلا تقتلوا مدبراً ولا تجيزوا على جريح ولا تكشفوا عورة ولا تمثلوا بقتيل».

٤-١٤٧٦٠ (الكافي - ٣٩:٥) وفي حديث مالك بن أعين قال: حرّض أمير المؤمنين عليه السلام الناس بصفين فقال «إن الله عز وجل قد دلّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم وتشفي بكم على الخير الايمان بالله والجهاد في سبيل الله وجعل ثوابه مغفرة للذنوب ومساكن طيبة في جنات عدن وقال جل وعز إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيل الله صفاً كأنهم بنيان مرصوص^٢.

١. في المطبوع من الكافي والمخطوط «مع» عبدالرحمان بن جندب والظاهر أنه الصحيح لأن عبدالله هو من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام كما ذكره سيدنا الأستاذ أطال الله بقاءه الشريف طي رقم ٦٣٦٠ بعنوان عبدالرحمان وأشار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

٢. الصف/٤.

فسوّوا صفوفكم كالبنيان المرصوص فقدّموا الدّارع وأخروا
الحاسر وعضّوا على النواجذ فأنّه أنبأ للسيوف عن الهام والتّوا على
أطراف الرماح فأنّه أمورٌ للأسنّة وعضّوا الأبصار فأنّه أربط للجأش
وأسكن للقلوب وأميتوا الأصوات فأنّه أطرّد للفشل وأولى بالوقار ولا
تميلوا براياتكم ولا تزيلوها ولا تجعلوها إلّا مع شجعانكم فإنّ المانع للذمار
والصابر عند نزول الحقائق هم أهل الحفاظ.

ولا تمثّلوا بقتيل وإذا وصلتكم إلى رحال القوم فلا تهتكوا سترًا ولا
تدخلوا دارًا ولا تأخذوا شيئًا من أموالهم إلّا ما وجدتم في عسكرهم ولا
تهيجوا امرأة بأذى وإن شتمن أعراضكم وسبين أمراءكم وصلحاءكم
فأنهنّ ضعاف القوى والأنفس والعقول وقد كنّا نؤمر بالكفّ عنهنّ وهن
مشركات وإن كان الرجل ليتناول المرأة فيعيّر بها وعقبه من بعده.

واعلموا أنّ أهل الحفاظ هم الذين يحقّون براياتهم ويكتنفونها
ويصيرون حفاقيها وورائها وأمامها ولا يضيّعونها لا يتأخرون عنها
فيسلموها ولا يتقدّمون عليها فيفردوها رحم الله امرءًا واسا أخاه بنفسه
ولم يكلّ قرنه إلى أخيه فيجتمع عليه قرنه وقرن أخيه فيكتسب بذلك
اللائمة ويأتي بدناءة وكيف لا يكون كذلك وهو يقاتل اثنين وهذا ممسك
يده قد خلى قرنه على أخيه هاربًا منه ينظر إليه وهذا فمن يفعله يمقته
الله فلا تعرّضوا لمقت الله عزّ وجلّ فأنّا ممرّكم إلى الله وقد قال الله عزّ
وجلّ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ قَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمْتِعُونَ
إِلَّا قَلِيلًا^١

وأيّم الله لئن فررتم من سيوف العاجلة لا تسلمون من سيوف
الاجلة فاستعينوا بالصّبر والصّدق فأنّا ننزل النّصر بعد الصبر فجاهدوا

في الله حقّ جهاده ولا قوّة إلّا بالله».

بيان:

الاشفاء الاشراف والمرصوص المحكم الملتصق بعضه ببعض والدّارع
لابس الدرع والحاسر بالمهملات الذي لا مغفر له ولا درع والنواجد أقصى
الأسنان أو الضواحك منها وأنباً بتقديم النون على الموحدة أي أبعد وأشدّ دفعاً
قيل الوجه في ذلك أنّ العضّ على الأضراس يشدّ شؤون الدماغ ورباطاته فلا
يبلغ السيّف منه مبلغه والهامّ جمع هامة وهي الرأس قيل أمرهم بأن يلتوتوا إذا
طعنوا لأنهم إذا فعلوا ذلك فبالخري أن يemor السنان أي يتحرّك عن موضعه
فيخرج زالقاً وإذا لم يلتوتوا لم يمرّ السنان ولم يتحرّك عن موضعه فيخرق وينفذ
ويقتل.

وأمرهم بغضّ الأبصار في الحرب لأنّه أربط للجأش أي أثبت للقلب لأنّ
الغاضّ بصره في الحرب أخرى أن لا يدهش ولا يرتاع لهول ما ينظر وأمرهم
باماتة الأصوات واخفائها لأنّه أطرّد للفشل وهو الجبن والخوف وذلك لأنّ
الجبان يردد ويبرق والشجاع صامت وأمرهم بحفظ راياتهم أن لا يميلوها لأنها
إذا مالت انكسر العسكر لأنهم ينظرون إليها وأن لا يخلوها عن محام عنها وأن
لا يجعلوها بأيدي الجبناء وذوي الهلع منهم كيلا يجبنوا عن امساكها.

والذمار بالكسر ما يلزم حفظه وحمايته سميّ ذماراً لأنّه يجب على أهله
التدبّر له أي الغضب والحقائق جمع الحاقة وهي الأمر الصعب الشّديد ومنه قوله
تعالى الحاقة* ما الحاقة يعني السّاعة «يحفّون براياتهم ويكتنفونها» أي يحيطون
بها حفايفها بكسر الحاء وفتح الفاء أي جانبيها وطرفيها، والمواساة الاعانة
بالنفس والمال، والقرن بالكسر الكفو في الشّجاعة سميّ عليه السلام عقاب

الله تعالى في الآخرة على فرارهم وتخاذلهم سيفاً على وجه الاستعارة وصناعة الكلام لأنه قد ذكر سيف الدنيا فجعل ذلك في مقابلته.

١٤٧٦١-٥ (الكافي - ٤٠:٥) وقال عليه السلام حين مرّ براية لأهل الشام أصحابها لا يزولون عن مواضعهم فقال عليه السلام «أنهم لن يزولوا عن مواضعهم دون طعن درّاك يخرج منه النسيم وضرب يفلق الهام ويطيح العظام ويسقط منه المعاصم والأكفّ حتى تصدع جباههم بعمد الحديد وتنتثر حواجبهم على الصدور والأذقان أين أهل الصبر وطلاب الأجر فسارت إليه عصابة من المسلمين فعادت ميمنته إلى موقفها ومصافها وكشفت من بأزائها فأقبل حتى انتهى إليهم».

وقال عليه السلام «إني قد رأيت جولتكم وانحيازكم عن صفوفكم تحوزكم الجفأة الطغاة وأعراب أهل الشام وأنتم هاميم العرب والسّنام الأعظم وعمّار الليل بتلاوة القرآن ودعوة أهل الحقّ إذ ضلّ الخاطئون فلولاً اقبالكم بعد ادباركم وكرّكم بعد انحيازكم لوجب عليكم ما يجب على المولّي يوم الزّحف دبره وكنتم فيها أرى من الهالكين.

وقد هوّن عليّ بعض وجدي وشفّي بعض حاج نفسي إذ رأيتمكم حزتموهم كما حازوكم فأزلتموهم عن مصافهم كما أزالوكم وأنتم تضربونهم بالسّيف ليركب أوّلهم آخرهم كالابل المطرودة الهيم الآن فاصبروا نزلت عليكم السّكينة وثبتكم الله باليقين وليعلم المنهزم بأنّه مسخط ربّه وموبق نفسه وفي (أنّ - خ ل) الفرار موجدة الله عليه والذلّ اللازم وفساد العيش عليه وأنّ الفار منه لا يزيد في عمره ولا يرضى ربّه فلموت الرجل محقّقاً قبل اتيان هذه الخصال خير من الرضا بالتلبّس بها والاقرار عليها».

بيان:

«طعن درّاك» أي متتابع يتلو بعضه بعضاً يخرج منه النسيم أي لسعته والنسيم الريح اللينة والفلق الشَّقَّ ويطيح أي يسقط والمعاصم مواضع السّوار من اليد والصدع الشَّقَّ جولتكم يعني هزيمتكم فأجمل في اللفظ وكُنّي عن اللفظ المنفر عادة منه إلى لفظ لا تنفير فيه كما قال تعالى ..كَانَا يَا كُؤْلَانِ الطُّعَامَ^١ قالوا هو كناية عن اتيان الغائط وكذلك قوله «وانحيازكم عن صفوفكم» كناية عن الهرب أيضاً وهو من قوله تعالى إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ^٢.

وهذا باب من أبواب البيان لطيف وهو حسن التوصل بايراد كلام غير مزعج عوضاً عن لفظ يتضمن جبناً وتقريعاً «تحوزكم» تعدل بكم عن مراكزكم، والجفاة جمع جاف وهو الفظ الغليظ وقد روي الطغام عوض الطغاة والطغام بالمهملة ثم المعجمة الأوغاد من الناس والأرذال واللّهاميم السادات والأجواد من الناس والجياد من الخيل الواحد لهموم.

وأراد بالسّنام الأعظم شرفهم وعلوّ أنسابهم لأنّ السّنام أعلى أعضاء البعير والوجد تغير الحال من غضب أوجب أو حزن والحاج بالمهملة ثم الجيم الشوك ويقال ما في صدري حوجاء ولا لوجاء أي لا مرية ولا شك وفي نهج البلاغة وحاح صدري بالمهمات أي حرقها وحراراتها والهيم العطاش وموجدة الله غضبه وسخطه وفي بعض النسخ مكان قوله وإنّ الفار منه لا يزيد في عمره إنّ الفار لغير مزيد في عمره ولا محجوز بينه وبين يومه.

٦-١٤٧٦٢ (الكافي - ٤١:٥) وفي كلام له آخر عليه السلام «وإذا لقيتم

١. المائدة/٧٥.

٢. الأنفال/١٦.

هؤلاء القوم غداً فلا تقاتلوهم حتى يقاتلوكم فاذا بدأوكم فانهذوا إليهم
وعليكم السكينة والوقار وعضوا على الأضراس فإنه أنبأ للسيوف عن
الهام وعضوا الأبصار ومدوا جباه الخيول ووجوه الرجال وأقلوا الكلام
فإنه أطرد للفشل وأذهب بالوهل ووطّئوا أنفسهم على المبارزة والمنازلة
والمجاوله وأثبتوا واذكروا الله تعالى كثيراً فإن المانع للدمار عند نزول
الحقائق هم أهل الحفاظ الذين يحقّون براياتهم ويضربون حافتيها
وأمامها فاذا حملتم فافعلوا فعل رجل واحد وعليكم بالتّحامي فإن الحرب
سجال لا يشدون عليكم كرّة بعد فرة ولا حملة بعد جولة ومن ألقى إليكم
السلم (السلام - خ ل) فاقبلوا منه واستعينوا بالصبر فإن بعد الصبر
النصر من الله فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة
للمتقين».

بيان:

«فانهذوا إليهم» أي انهضوا واقصدوا واصمدوا واشرعوا في قتالهم ولعلّ
المراد بمدّ جباه الخيول ووجوه الرجال اقامة الصفّ وتسويته ركباناً ورجالاً
والوهل الضعف والفرع «الحرب سجال» أي مرة لكم ومرة عليكم مأخوذ من
السجل بمعنى الدلو الملاء ماء.

٧-١٤٧٦٣ (الكافي - ٤٢:٥) أحمد بن محمد الكوفي، عن ابن جعفر^١، عن

١. في بعض النسخ أحمد بن محمد الكوفي، عن ابن جمهور، عن أبيه، عن محمد بن سنان «عهد»
وهو موافق لما ذكره سيّدنا الأستاذ طي رقم ٩٥٣ فإنه قال: فقد روى عن ابن جمهور وفي جامع
الرواة ج ٢ ص ٤٣٢ تحت عنوان ابن جمهور قال أحمد بن محمد الكوفي، عن ابن جمهور، عن
أبيه وكذلك في الكافي المطبوع والمخطوط «مع» ابن جمهور مكان ابن جعفر والله العالم
«ض.ع».

أبيه، عن محمد بن سنان، عن الفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام وعن الأصم، عن حريز، عن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام لأصحابه: إذا لقيتم عدوكم في الحرب فأقلوا الكلام واذكروا الله تعالى ولا تولوهم الأدبار فتسخطوا الله تعالى وتستوجبوا غضبه وإذا رأيتم من اخوانكم المجروح ومن قد نكل به ومن طمع عدوكم فيه فقهه بأنفسكم».

باب الدّعاء عند ارادة القتال

١٤٧٦٤-١ (الكافي - ٤٦:٥) العدة، عن سهل، عن الأشعري، عن القدّاح، عن أبيه ميمون، عن أبي عبد الله عليه السلام «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان إذا أراد القتال قال هذه الدعوات: اللّهمّ إنّك أعلمت سبيلاً من سبلك جعلت فيه رضاك وندبت إليه أوليائك وجعلته أشرف سُبُلك عندك ثواباً وأكرمها لديك مأباً وأحبّها إليك مسلماً ثمّ اشتريت فيه من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأنّ لهم الجنّة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليك حقّاً فأجعلني ممّن اشترى فيه منك نفسه ثمّ وفي لك ببيعه الذي بايعك عليه غير ناكث ولا ناقض عهداً ولا مبدّل تبديلاً بل استيجاباً لمحبتك وتقرباً به إليك.

فاجعله خاتمة عملي وصيرّ فيه فناء عمري وارزقني فيه لك وبه مشهداً توجب لي به منك الرضا وتحطّ به عني الخطايا وتجعلني في الأحياء المرزوقين بأيدي العداة والعصاة تحت لواء الحق وراية الهدى ماضياً على نصرتهم قدماً غير مولّي دبراً ولا محدث شكّاً اللّهمّ وأعوذ بك عند ذلك من الجبن عند موارد الأهوال ومن الضعف عند مساورة الأقران

(الأبطال - خ ل) ومن الذنب المحبط للأعمال فاحجم من شك أو أمضي
بغير يقين فيكون سعيي في تباب وعملي غير مقبول».

بيان:

«قُدماً» بضمّتين شجاعاً متقدّماً في الحرب، والمساورة الموائبة، والاحجام
بتقديم المهمة على الجيم ضدّ الاقدام، والتباب الهلاك.

-١٠-

باب شعار القتال

١٤٧٦هـ - ١ (الكافي - ٤٧:٥) عليّ، عن أبيه، عن البرنطي، عن ابن عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام قال «شعارنا يا محمد؛ يا محمد؛ وشعارنا يوم بدر يا نصر الله اقترّب اقترّب وشعار المسلمين يوم أحد يا نصر الله اقترّب ويوم بني النضير يا روح القدس أرح ويوم بني قينقاع يا ربنا لا يغلبنك ويوم الطائف يا رضوان وشعار يوم حنين يا بني عبدالله يا بني عبدالله ويوم الأحزاب حم لا يبصرون ويوم بني قريظة يا سلام أسلمهم ويوم المريسع وهو يوم بني المصطلق ألا إلى الله الأمر ويوم الحديبية ألا لعنة الله على الظالمين ويوم خيبر يوم القموص يا علي اتهم من عل ويوم الفتح نحن عباد الله حقاً حقاً ويوم تبوك يا أحد يا صمد ويوم بني الملوحة أمت أمت ويوم صفين يا نصر الله وشعار الحسين عليه السلام يا محمد وشعارنا يا محمد».

بيان:

«الشعار» العلامة التي كانوا يتعارفون بها في الحرب وبنو قينقاع بفتح القاف

وتثليث النون بينهما المثناة التحتانية بطن من يهود المدينة والمريسع مصغر
مرسوع يثر أو ماء لخرافة يضاف إليه غزوة بني المصطلق والقموص حصن من
خير واتهم من عل بكسر اللام وضّمها أي من فوق.

٢-١٤٧٦٦ (الكافي - ٤٧:٥) وروي أيضاً أن شعار المسلمين يوم بدر يا
منصور أمت ويوم أحد للمهاجرين يا بني عبدالله يا بني عبدالرحمن
ولالأوس يا بني عبدالله.

٣-١٤٧٦٧ (الكافي - ٤٧:٥) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن
السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قدم أناس من مزينة على النبيّ
صلّى الله عليه وآله وسلّم فقال: ما شعاركم؟ قالوا: حرام قال: بل
شعاركم حلال».

- ١١ -

باب طلب المِبارزة

١-١٤٧٦٨ (الكافي - ٣٤:٥) حميد بن زياد، عن الخشّاب، عن ابن بقّاح، عن معاذ بن ثابت، عن عمرو بن جميع، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سُئِلَ عن المِبارزة بين الصّفين بغير اذن الامام؟ فقال «لا بأس ولكن لا يطلب إلّا باذن الامام».

٢-١٤٧٦٩ (التهذيب - ١٦٩:٦ رقم ٣٢٣) الصّفار، عن الكوفي، عن ابن بقّاح، عن معاذ بن ثابت، عن عمرو بن جميع رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنّه سئل... الحديث مثله.

٣-١٤٧٧٠ (الكافي - ٣٤:٥) العدة، عن

(التهذيب - ١٦٩:٦ رقم ٣٢٤) سهل، عن الأشعري، عن القدّاح، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «دعا رجل بعض بني هاشم إلى البراز فأبى أن يبارزه فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: ما منعك أن تبارزه؟

قال: كان فارس العرب وخشيت أن يغلبني فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: فإنه بغى عليك ولو بارزته لغلبته ولو بغى جيل على جيل لهذا (الله - خ) الباغي» وقال أبو عبد الله عليه السلام «إن الحسن (الحسين - خ ل) بن عليّ عليهما السلام دعا رجلاً إلى المبارزة فعلم به أمير المؤمنين عليه السلام فقال: لئن عدت إلى مثل هذا لعاقبتك (لأعاقبتك - خ ل) ولئن دعاك أحد إلى مثلها فلم تجبه لأعاقبتك أما علمت أنه بغى».

بيان:

«هُدَّ» سقط وانْدَكَ.

-١٢-

باب الفرار والتمكين من الأسر

١-١٤٧٧١ (الكافي - ٣٤:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٧٤:٦ رقم ٣٤٢) ابن عيسى، عن السَّراد، عن الحسن بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان يقول «من فرّ من رجلين في القتال من الزحف فقد فرّ ومن فرّ من ثلاثة في القتال من الزحف فلم يفرّ».

٢-١٤٧٧٢ (الكافي - ٣٤:٥) العدة، عن سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لما بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم براءة مع عليّ عليه السلام بعث معه أناساً وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من استأسر من غير جراحة مثقلة فليس منّا».

٣-١٤٧٧٣ (الكافي - ٣٤:٥) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: من استأسر من غير جراحة مثقلة فلا

يُفدى من بيت المال ولكن يُفدى من ماله إن أحبَّ أهله».

بیان:

«استأسر» أي صار أسيراً كاستحجر أي صار حجراً.

-١٣-

باب أنّ الحرب خدعة

١-١٤٧٧٥ (التهذيب - ١٦٢:٦ رقم ٢٩٨) الصفار، عن الثلاثة، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: لان يختطفني الطير أحبّ إليّ من أن أقول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ما لم يقل، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم يقول يوم الخندق الحرب خدعة يقول تكلموا بها أردتم».

٢-١٤٧٧٦ (الكافي - ٤٦٠:٧) عليّ، عن الاثنين

(التهذيب - ١٦٣:٦ رقم ٢٩٩) محمّد بن أحمد، عن الاثنين قال: حدّثني شيخ من ولد عدي بن حاتم، عن أبيه، عن جدّه عدي بن حاتم وكان مع عليّ عليه السلام في حروبه أنّ عليّاً عليه السلام قال [في] يوم التقى هو ومعاوية بصفين ورفع بها صوته ليسمع أصحابه «والله لأقتلن معاوية وأصحابه» ثمّ قال في آخر قوله «إن شاء الله» خفض بها صوته فكنّت منه قريباً فقلت: يا أمير المؤمنين إنّك حلفت على ما قلت

ثم استثنيت فما أردت ذلك؟

فقال «إنَّ الحرب خدعة وأنا عند المؤمنين غير كذوب فأردت أن أُحرِّض أصحابي عليهم لكيلا يفشلوا ولكي يطمعوا فيهم فافهم فانك تنتفع بها بعد اليوم إن شاء الله واعلم أنَّ الله عزَّ وجلَّ قال لموسى حيث أرسله إلى فرعون فَأْتِيَاهُ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى^١ وقد علم أنه لا يتذكَّر ولا يخشى ولكن ليكون ذلك له أحرص لموسى على الذهاب».

بيان:

قد مضى هذا الحديث في باب الاستثناء في اليمين من كتاب الصيام.

باب كيفية قسمة الغنائم

١٤٧٧٧-١ (الكافي - ٤٤:٥) عليّ، عن أبيه، عن حمّاد، عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن عليه السلام قال «يؤخذ الخمس من الغنائم فيجعل لمن جعله الله له ويقسم الأربعة أخماس بين من قاتل عليه وولى ذلك قال: وللإمام صفو المال أن يأخذ الجارية الفارهة والدابة الفارهة والثوب والمتاع ممّا يحبّ ويشتهي فذلك له قبل قسمة المال وقبل اخراج الخمس قال:

وليس لمن قاتل شيء من الأرضين ولا ما غلبوا عليه إلّا ما احتوى عليه العسكر وليس للأعراب من الغنيمة شيء وإن قاتلوا مع الإمام لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم صالح الأعراب أن يدعهم في ديارهم ولا يهاجروا على أن دهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم من عدوّه دهم أن يستفزّهم فيقاتل بهم وليس لهم في الغنيمة نصيب وسنته جارية فيهم وفي غيرهم والأرض التي أخذت عنوة بخيل أو ركاب فهي موقوفة متروكة في يدي من يعمرها ويحييها ويقوم عليها على ما يصلحهم الوالي على قدر طاقتهم من الحقّ النصف والثلث والثلثين على قدر ما

يكون لهم صالحاً ولا يضرّهم».

بيان:

«يستفرّهم» يستخفّهم ويخرجهم من ديارهم ويزعجهم والعنوة التذلل والخضوع أخذت عنوة أي خضعت أهلها فأسلموها وقد مضى تمام هذا الخبر في أبواب الخمس.

٢-١٤٧٧٨ (التهذيب - ١٤٨:٤ رقم ٤١٣) التّيملي، عن جعفر بن محمّد بن حكيم، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إنّا تضرب [تصرّف - خ ل] السهام على ما حوي العسكر».

٣-١٤٧٧٩ (الكافي - ٤٥:٥) محمّد، عن ابن عيسى، عن منصور، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الغنيمة؟ فقال «يخرج منها خمس لله وخمس للرسول وما بقي قسّم بين من قاتل عليه ووليّ ذلك».

٤-١٤٧٨٠ (الكافي - ٤٣:٥) عليّ، عن أبيه، عن السّراد، عن ابن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: السّرية يبعثها الامام فيصيبون غنائم كيف تقسم؟ قال «إن قاتلوا عليها مع أمير أمّره الامام عليهم أخرج منها الخمس لله وللرسول وقسم بينهم ثلاثة أخماس وإن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كلّ ما غنموا للامام يجعله حيث أحبّ».

بيان:

هذان الخبران شاذّان وقد مضى ما يقرب منها من المتشابهات في أبواب

٥-١٤٧٨١ (الكافي - ٤٥:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٤٦:٦ رقم ٢٥٤) أحمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه، عن علي عليه السلام في الرجل يأتي القوم وقد غنموا ولم يكن ممن شهد القتال قال: فقال «هؤلاء المحرمون فأمر أن يقسم لهم».

٦-١٤٧٨٢ (الكافي - ٤٥:٥) علي، عن أبيه ومحمد، عن محمد بن الحسين جميعاً، عن عثمان.

(التهذيب - ١٤٨:٦ رقم ٢٦٠) أحمد، عن عثمان، عن سماعة، عن أحدهما عليهما السلام قال «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج بالنساء في الحرب يداوين الجرحى ولم يقسم هن من الفية شيئاً ولكن نفلهن».

٧-١٤٧٨٣ (التهذيب - ١٤٧:٦ رقم ٢٥٩) محمد بن أحمد، عن الاثنين، عن جعفر، عن أبيه، عن أبيه عليهم السلام «أن علياً صلوات الله عليه قال: إذا ولد المولود في أرض الحرب قسم له مما أفاء الله عليهم».

٨-١٤٧٨٤ (التهذيب - ٣١٣:٦ رقم ٨٦٥) الصفار، عن العبيدي، عن يونس، عن ابن أذينة وابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل لحقت امرأته بالكفار وقد قال الله عز وجل في كتابه وإن

فَاتَّكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ
مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا^١ ما معنى العقوبة هاهنا؟ قال «أن يعقب الذي ذهب
امراته على امرأة غيرها يعني يتزوجها بعقب فاذا هو تزوج امرأة أخرى
غيرها فإن على الامام أن يعطيه مهرها مهر امرأته الذاهبة».

قلت: فكيف صار المؤمنون يردون على زوجها بغير فعل منهم في
ذهابها وعلى المؤمنين أن يردوا على زوجها ما أنفق عليها مما يصيب المؤمنين؟
قال «يرد الامام عليه أصابوا من الكفار أو لم يصيبوا لأن على الامام
أن يجير^٢ جماعة من تحت يده وإن حضرت القسمة فله أن يسد كل نائبة
تنوبه قبل القسمة وإن بقى بعد ذلك شيء يقسمه بينهم وإن لم يبق لهم
فلا شيء عليه».

٩-١٤٧٨٥ (الكافي - ٤٤:٥) علي، عن أبيه والقاساني

(التهذيب - ١٤٥:٦ رقم ٢٥٣) الصفار، عن القاساني، عن
القاسم، عن المنقري، عن حفص بن غياث قال: كتب إلي بعض
أخواني أن أسأل أبا عبدالله عليه السلام عن مسائل من السنن (السير
- خ ل) فسألته وكتبت بها اليه وكان فيما سألت أخبرني عن الجيش اذا
غزوا أرض الحرب فغنموا غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا
إلى دار الاسلام ولم يلقوا عدواً حتى يخرجوا إلى دار الاسلام هل
يشاركونهم فيها؟ فقال «نعم».

وعن سرية كانوا في سفينة فقاتلوا وغنموا وفيهم من معه الفرس

١. المتنحة/١١.

٢. يميز - كذا في المطبوع.

وانما قاتلوهم في السفينة ولم يركب صاحب الفرس فرسه كيف تقسم
الغنيمة بينهم؟ فقال «للفارس سهماً وللراجل سهم» فقلت: ولو لم
يركبوا ولم يقاتلوا على أفراسهم؟ فقال «أرأيت لو كانوا في عسكر فتقدم
الرجال (الرجالة - خ ل) فقاتلوا فغنموا كيف أقسمه بينهم ألم أجعل
للفارس سهمين وللراجل سهماً وهم الذين غنموا دون الفرسان؟»

(التهذيب) قلت: فهل يجوز للامام أن ينفل؟ فقال «له أن
ينفل قبل القتال فأما بعد القتال والغنيمة فلا يجوز ذلك لأن الغنيمة قد
أحرزت».

١٠-١٤٧٨٦ (الكافي - ٤٤:٥) القمي، عن محمد بن سالم، عن أحمد بن
النضر

(التهذيب - ١٤٧:٦ رقم ٢٥٦) الصفار، عن علي الميثمي، عن
أحمد بن النضر، عن الحسين بن عبدالله، عن أبيه، عن جده، عن أمير
المؤمنين عليه السلام قال «إذا كان مع رجل أفراس في الغزو لم يسهم إلا
لفرسين منها».

١١-١٤٧٨٧ (التهذيب - ١٤٧:٦ رقم ٢٥٧) الصفار، عن الثلاثة، عن
جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إن علياً عليه السلام كان يجعل للفارس
ثلاثة أسهم وللراجل سهماً».

بيان:

يعني اذا كان للفارس أكثر من فرس واحد كذا في التهذيبن وعليه ينبغي
أن يحمل الخبر الآتي أيضاً لتتوافق الأخبار جميعاً.

١٢-١٤٧٨٨ (التهذيب - ١٤٧:٦ رقم ٢٥٨) البرقي، عن أبيه، عن أبي البخري، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إنَّ عليّاً عليه السلام كان يسهم للفارس ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له ويجعل للرجل سهماً».

١٣-١٤٧٨٩ (التهذيب - ١٤٨:٤ رقم ٤١٢) التميمي، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن أبي خالد الكابلي قال: قال: إن رأيت صاحب هذا الأمر يعطي كلَّ ما في بيت المال رجلاً واحداً فلا يدخلنَّ في قلبك شيء فأنه إننا يعمل بأمر الله.

١٤-١٤٧٩٠ (التهذيب - ١٥١:٦ رقم ٢٦٢) الصفار، عن القاساني، عن القاسم، عن المنقري، عن حفص بن غياث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب وظهر عليهم المسلمون بعد ذلك؟ فقال «اسلامه اسلام لنفسه ولولده الصغار وهم أحرار وماله ومتاعه ورقيقه له فأما الولد الكبار فهم فيء للمسلمين إلا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك وأما الدّور والأرضون فهي فيء ولا يكون له لأنّ الأرض هي أرض جزية لم يجز فيها حكم أهل الاسلام وليس بمنزلة ما ذكرناه لأنّ ذلك يمكن احتيازه واخراجه إلى دار الإسلام».

بيان:

أراد بها ذكرناه المال والمتاع والرقيق ممّا يمكن نقله والاحتياز والحيازة بمعنى.

-١٥-

باب أحكام اسارى المشركين وقتلاهم وعبيدهم

١-١٤٧٩١ (الكافي - ٣٢:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٤٣:٦ رقم ٢٤٥) ابن عيسى، عن محمد بن

يحيى

(التهذيب) عن ابن المغيرة

(ش) عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول «كان أبي عليه السلام يقول: إن للحرب حكيمين إذا كانت الحرب قائمة لم تضع أوزارها ولم يشخن أهلها فكل أسير أخذ في تلك الحال فإن الامام فيه بالخيار إن شاء ضرب عنقه وإن شاء قطع يده ورجله من خلاف بغير حسم وتركه يتشحط في دمه حتى يموت وهو قول الله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا

مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ.^١
 ألا ترى أنه التَّخْيِيرُ الَّذِي خَيَّرَ اللَّهُ الْإِمَامَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ
 الْكُفْرُ وَلَيْسَ هُوَ عَلَى أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ فَقُلْتُ لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ:
 قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ؟ قَالَ «ذَاكَ الطَّلَبُ أَنْ يَطْلُبَهُ الْخَيْلُ
 حَتَّى يَهْرَبَ فَإِنْ أَخَذَتْهُ الْخَيْلُ حَكَمَ عَلَيْهِ بِبَعْضِ الْأَحْكَامِ الَّتِي وَصَفْتَ
 لَكَ وَالْحُكْمُ الْآخِرُ إِذَا وَضَعْتَ الْحَرْبَ أَوْزَارَهَا وَأَتَخَنَ أَهْلُهَا فَكُلَّ أُسِيرٍ
 أَخَذَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ وَكَانَ فِي أَيْدِيهِمْ فَالْإِمَامُ فِيهِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ مَنْ
 عَلَيْهِمْ فَأَرْسَلَهُمْ وَإِنْ شَاءَ فَادَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ وَإِنْ شَاءَ اسْتَعْبَدَهُمْ فَصَارُوا
 عِبِيداً».

بيان:

«الحسم» الكي بعد القطع لئلا يسيل الدَّمُ والتَّشْحِطُ فِي الدَّمِ بِأَهْمَالِ آخِرِيهِ
 التَّمَرُّغُ فِيهِ وَالْاضْطِرَابُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «خَيْرٌ اللَّهُ الْإِمَامَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ
 وَهُوَ الْكُفْرُ» لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ مَعْنَى مُحَارَبَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ هُوَ الْكُفْرُ وَالْإِرْتِدَادُ الَّذِي
 فِي مَعْنَى الْكُفْرِ وَالتَّخْيِيرِ مَرَّتَبٌ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ فِي أَنْهَاءِ الْقَتْلِ وَلَيْسَ
 كَمَا زَعَمَهُ مِنْ خَصِّ مُحَارَبَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِالْمُكَابَرَةِ بِاللَّصُوصِيَّةِ أَنَّهُ إِنْ قَتَلَ الْمُكَابِرَ
 قَتَلَ وَإِنْ سَرَقَ قَطَعَ يَدَهُ وَرَجُلُهُ مِنْ خِلَافٍ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَسْرِقْ وَإِنَّمَا أَخَافَ
 نَفْيَ مِنَ الْأَرْضِ أَيَّ مَنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ بِحَيْثُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْفِرَارِ أَوْ حَبْسٍ
 فَيَكُونُ أَوْ فِي الْآيَةِ لِلتَّفْصِيلِ الْمُرْتَبِّ عَلَى أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ دُونَ التَّخْيِيرِ الْمُرْتَبِّ
 عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ.

ثُمَّ فُسِّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَفْيَهُ مِنَ الْأَرْضِ بِهَرَبِهِ بَعْدَ طَلْبِهِ وَعَدَمِ امْكَانِ
 الْوُصُولِ إِلَيْهِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْخَبَرِ عَدَمَ تَخْصِصِ الْمُحَارِبِ بِاللَّصِّ لَا تَخْصِصَهُ

بالكافر لما يأتي من الأخبار في باب حدّ المحارب الدّالة على شمول حكم الآية اللّص وان أو فيها للتّفصيل والمترتب على أشياء مختلفة.

٢-١٤٧٩٢ (الكافي - ٣٥:٥) عليّ، عن أبيه، عن القاسم، عن المنقري

(التهذيب - ١٥٣:٦ رقم ٢٦٧) الصّقار، عن عليّ بن محمّد، عن القاسم بن محمّد، عن المنقري، عن عيسى بن يونس^١ الأوزاعي، عن الزّهرى، عن عليّ بن الحسين عليها السلام قال «إذا أخذت أسيراً فعجز عن المشي وليس معك محمل فأرسله ولا تقتله فإنّك لا تدري ما حكم الامام فيه» قال: وقال «الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه وصار فيئاً».

٣-١٤٧٩٣ (الكافي - ٣٥:٥) الأربعة، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إطعام الأسير حقّ على من أسره وإن كان يراد من الغد قتله فإنّه ينبغي أن يطعم ويسقى ويرفق به كافراً كان أو غيره».

٤-١٤٧٩٤ (الكافي - ٣٥:٥) عليّ، عن أبيه، عن النّضر، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله بأدنى تفاوت وزاد ويظّل.

١. في التهذيب عن عيسى بن يونس عن الأوزاعيّ وقال سيدنا الاستاذ أدام الله تعالى ظلّه الشريف - الطّاهر أنّ ما في التهذيب هو الصحيح وذلك من جهة رواية الأوزاعيّ عن الزّهرى الى آخر كلامه وقال في جامع الرواة ج ٢ ص ٤٣٩ في ترجمة الأوزاعيّ الطّاهر أنّ ما في [ن] سهو من النّسخ والصّواب القاسم بن محمّد عن سليمان بن داود المنقريّ عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعيّ، عن الزّهرى انتهى «ض.ع».

٥-١٤٧٩٥ (الكافي - ٣٥:٥) أحمد بن محمد الكوفي، عن حمدان القلانسي، عن محمد بن الوليد، عن أبان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الأسير طعامه على من أسره حقّ عليه وإن كان كافراً يقتل من الغد فأنّه ينبغي له أن يرويه (يرزقه - خ ل) ويطعمه ويسقيه».

٦-١٤٧٩٦ (التهذيب - ١٥٢:٦ رقم ٢٦٦) الصفار، عن الصّهباني، عن ابن بزيع، عن عليّ بن النّعمان، عن ابن مسكان، عن اسحاق بن عمّار، عن سليمان بن خالد قال: سألته عن الأسير فقال «طعام الأسير على من أسره وإن كان يريد قتله من الغد فأنّه ينبغي له أن يطعم ويسقى ويظّل ويفرق به من كان كافراً أو غير كافراً».

٧-١٤٧٩٧ (التهذيب - ١٥٣:٦ رقم ٢٦٨) عنه، عن الزيّات، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَسْكِينًا وَتَيْمًا وَأَسِيرًا قال «هو الأسير» وقال «الأسير يطعم وإن كان يقدّم للقتل» وقال «إنّ عليّاً عليه السلام كان يطعم من خلد في السجن من بيت مال المسلمين».

٨-١٤٧٩٨ (التهذيب - ١٧٣:٦ رقم ٣٣٩) البرقي، عن أبيه، عن أبي البخري، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال: قال «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم عرضهم يومئذ على العانات فمن وجده أنبت قتله ومن لم يجده أنبت ألحقه بالذراري».

بيان:

يعني كان يميّز بين المدرك من الأسارى وغير المدرك بذلك.

٩-١٤٧٩٩ (التهذيب - ١٧٢:٦ رقم ٣٣٦) محمد بن أحمد، عن إبراهيم بن هاشم، عن البرنطي، عن حماد بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم يوم بدر: لا تواروا إلّا كميّشاً يعني به من كان ذكره صغيراً وقال: لا يكون ذلك إلّا في كرام الناس».

بيان:

يعني كان يميّز بين المسلم من القتلى وغير المسلم بذلك.

١٠-١٤٨٠٠ (التهذيب - ١٥٢:٦ رقم ٢٦٤) الصّفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النّوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام «إنّ النّبّيّ صلى الله عليه وآله وسلّم حيث حاصر أهل الطائف قال: أيّما عبد خرج إلينا قبل مولاه فهو حرّ وأيّما عبد خرج إلينا بعد مولاه فهو عبد».

١. قوله «لا تواروا إلّا كميّشاً» يحمل على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعلم وجود هذه العلامة فيهم خاصّة لا أنّ كلّ كافر عظيم الألة فاذا أسلم تصغر ألتة فأنّه غير معقول. أو ما من مؤمن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله كان كافراً قبل إيمانه وما كان يجري عليهم هذه العلامة «ش».

باب اسارى المسلمين واموالهم

١-١٤٨٠١ (الكافي - ٤٢:٥) محمد، عن ابن عيسى، عن السّراد

(التهذيب - ١٥٩:٦ رقم ٢٨٧) ابن محبوب، عن أحمد، عن السّراد، عن هشام بن سالم، عن بعض أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، عن أبي عبدالله عليه السلام في السّبي يأخذه العدو من المسلمين في القتال من أولاد المسلمين أو من ممالئهم فيحوزونه ثم أن المسلمين بعد قاتلوهم فظفروا بهم وسبّوهم وأخذوا منهم ما أخذوا من ممالئ المسلمين وأولادهم الذين كانوا أخذوهم من المسلمين فكيف يصنع بها كانوا أخذوه من أولاد المسلمين وممالئهم؟ قال: فقال «أما أولاد المسلمين فلا يقامون في سهام المسلمين ولكن يردّون إلى أبيهم أو إلى أخيهم أو إلى وليّهم بشهود وأما الممالئ فإنهم يقامون في سهام المسلمين فيباعون فيعطى موالئهم قيمة أثمانهم من بيت مال المسلمين».

٢-١٤٨٠٢ (الكافي - ٤٢:٥ - التهذيب - ١٦٠:٦ رقم ٢٨٩) الخمسة، عن

أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل لقيه العدو وأصاب منه مالا أو متاعاً ثم إنَّ المسلمين أصابوا ذلك كيف يصنع بمتاع الرجل؟ فقال «إذا كان أصابوه قبل أن يجوزوا متاع الرجل ردَّ عليه وإن كان أصابوه بعد ما حازوه فهو فيء للمسلمين وهو أحقُّ بالشفعة».

بيان:

يعني أحقُّ بتملك ماله بشرط أن يعطي ثمنه من أصابه.

٣-١٤٨٠٣ (التهذيب - ١٦٠:٦ رقم ٢٩٠) الصفار، عن معاوية بن حكيم، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل كان له عبد فأدخل دار الشرك ثم أخذ سبياً إلى دار الإسلام قال «إن وقع عليه قبل القسم فهو له وإن جرى عليه القسم فهو أحقُّ به بالثمن».

٤-١٤٨٠٤ (التهذيب - ١٦٠:٦ رقم ٢٩١) السَّراد في كتاب المشيخة عن ابن رثاب، عن طربال، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سئل عن رجل كانت له جارية فأغار عليه المشركون فأخذوها منه ثم إنَّ المسلمين بعد غزوهم أخذوها فيما غنموا منهم؟ فقال «إن كانت في الغنائم وأقام البيّنة أنّ المشركين أغاروا عليهم فأخذوها منه ردّت عليه وإن كان قد اشترى وخرجت من المغنم فأصابها ردّت عليه برمتها وأعطي الذي اشتراها الثمن من المغنم من جميعه».

قيل له: فإن لم يصبها حتى تفرّق الناس وقسموا جميع الغنائم فأصابها بعد؟ قال «يأخذها من الذي هي من يده إذا أقام البيّنة ويرجع الذي هي في يده إذا أقام البيّنة على أمير الجيش بالثمن».

٥-١٤٨٠ (التهذيب - ١٥٩:٦ رقم ٢٨٨) ابن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن منصور، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله رجل عن التَّرك يغيرون على المسلمين فيأخذون أولادهم فيسرقون منهم أترد عليهم؟ قال «نعم والمسلم أخ المسلم والمسلم أحقُّ بهاله أيُّنا وجده»^١.

بيان:

لا منافاة بين هذه الأخبار لأنَّ الاستفادة من المجموع بتأويل بعضها إلى بعض تأويلاً قريباً أنَّ صاحب المال إن وجد ماله قبل القسمة أخذه مجَّاناً وإن وجده بعدها أخذه بالقيمة والقيمة تعطى من بيت المال ولا ينافيه قوله عليه السلام في الحديث الأوَّل فيباعون فيعطي مواليتهم قيمة أثمانهم لأنَّ مولى المملوك بعد القسمة هو من أصابه في سهمه فيشتري منه للمالك الأوَّل ويُعطى ثمنه من بيت المال وهذا معنى أخذه بالشفعة في الحديث الآخر ولو حملناه على ظاهره لم يكن أيضاً منافياً لما قلناه لأنَّه حين يباع فله أن يشتريه إن أراد وفي الاستبصار بعد أن أوَّل بعضها بالبعد تارة وحمل ما سوى حديث طربال على التَّقية أخرى قال: والذي أعمل عليه أنَّه أحقُّ بعين ماله على كلِّ حال ثمَّ استدلَّ عليه بحديث طربال.

٦-١٤٨٠ (التهذيب - ١٥٣:٦ رقم ٢٦٧) الصَّفَّار، عن القاسم، عن المنقري، عن الأوزاعي، عن الزَّهري^١ عن عليِّ بن الحسين عليهما

١. قال صاحب الاستبصار قوله - المسلم أحقُّ بهاله أيُّنا وجده يجوز أن يحمله على أنَّه أحقُّ بثمنه إذا كان في هذا الموضع المخصوص ويكون أحقُّ بعين ماله في غير ذلك من المواضع مثل أن يسرق منه أو يغصب عليه وما أشبه ذلك قال على أنَّه قد روي أنَّه أحقُّ بهاله قبل القسمة وإذا

السلام قال «لا يحلّ للأسير أن يتزوَّج في أيدي المشركين مخافة أن تلد له فيبقى ولده كفّاراً في أيديهم».

٧-١٤٨٠٧ (التهذيب - ١٥٢:٦ رقم ٢٦٥) بهذا الاسناد، عن المنقري، عن حفص بن غياث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأسير هل يتزوَّج في دار الحرب؟ قال «أكره ذلك له فإن فعل في بلاد الروم فليس بحرام وهو نكاح وأما التّرك والخزر والدّيلم فلا يحلّ له ذلك»^٢.

بيان:

لعلّ الروم كانوا يومئذ أهل كتاب وهؤلاء ما كان لهم كتاب.

قسمت الغنيمة و (تخيّزت - ط) فهو أحقّ به بالتّمن «عهد».

١. في المطبوع من التهذيب السند هكذا الصّفار، عن علي بن محمّد، عن القاسم بن محمد عن سليمان

بن داود المنقري، عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن الزهري.

٢. وأورده في التهذيب - ٢٩٩:٧ رقم ١٢٥١ بسند آخر مثله.

باب سيرة الامام عليه السلام

١٤٨٠٨-١ (التهذيب - ٦: ١٥٤ رقم ٢٧٠) الصفار، عن الزيات، عن جعفر بن بشير وابن هلال، عن العلاء، عن محمد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن القائم عليه السلام إذا قام بأي سيرة يسير في الناس؟ فقال «بسيرة ما سار به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يظهر الاسلام» قلت: وما كانت سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال «أبطل ما كان في الجاهلية واستقبل الناس بالعدل وكذلك القائم عليه السلام إذا قام يُبطل ما كان في الهدنة مما كان في أيدي الناس ويستقبل بهم العدل».

بيان:

«استقبل» استأنف.

١٤٨٠٩-٢ (التهذيب - ٦: ١٥٤ رقم ٢٧١) عنه، عن الصهباني، عن ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن الحسن بن هارون بياع الأنباط قال:

كنت عن أبي عبدالله عليه السلام جالساً فسأله معلّى بن خنيس أيسير
الامام بخلاف سيرة عليّ عليه السلام؟ قال «نعم وذلك أن عليّاً عليه
السلام سار بالمنّ والكفّ لأنّه علم أن شيعته سيظهر عليهم^١ وأن القائم
عليه السلام اذا قام سار فيهم بالسيف والسّبي وذلك أنّه يعلم أن شيعته
لم يظهر عليهم من بعده أبداً».

٣-١٤٨١٠ (التهذيب - ١٥٤:٦ رقم ٢٧٢) عنه، عن عمران بن موسى،
عن محمّد بن الوليد الخزّاز، عن محمّد بن سماعه، عن الحكم الحنّاط، عن
الثّالي قال: قلت لعليّ بن الحسين عليهما السلام: بما سار عليّ بن أبي
طالب عليه السلام؟ قال «إنّ أبا اليقظان كان رجلاً حاداً رحمه الله فقال:
يا أمير المؤمنين بما تسير في هؤلاء غداً؟ فقال: بالمنّ كما سار رسول الله
صلّى الله عليه وآله وسلّم في أهل مكّة».

بيان:

أريد بأبي اليقظان عمّار بن ياسر فأنّه رضي الله عنه كان يكنّى به، وأريد
بهؤلاء أهل بصرة أصحاب الجمل.

٤-١٤٨١١ (التهذيب - ١٥٥:٦ رقم ٢٧٣) محمّد بن أحمد، عن أبي جعفر،
عن أبيه، عن وهب، عن حفص، عن أبيه، عن جدّه، عن مروان بن
الحكم قال: لما هزّمتنا عليّ عليه السلام بالبصرة ردّ على الناس أموالهم

١. قوله «سيظهر عليهم» أي يظهر غيرهم عليهم ويصيروا مغلوبين وسيظهر بصيغة المجهول
وقوله لم يظهر عليهم من بعده أبداً لم يختصّ بالماضي وأبدأ صريح في المستقبل وبينها تهاوت
ولعلّه كان (لن يظهر) بالنّون فصّحف ويظهر بصيغة المجهول أيضاً «ش».

من أقام بيّنة أعطاه ومن لم يقيم بيّنة أحلفه قال: فقال له قائل: يا أمير المؤمنين أقسم الفيء بيننا والسبي قال فلما أكثروا عليه قال «أيكم يأخذ أم المؤمنين في سهمه؟» فكفّوا.

١٤٨١٢-٥ (الكافي - ٣٣:٥) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان، عن الثّالي قال: قلت لعليّ بن الحسين عليهما السلام: إنّ عليّاً عليه السلام سار في أهل القبلة بخلاف سيرة النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم في أهل الشرك قال: فغضب ثمّ جلس ثمّ قال «سار فيهم والله سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم يوم الفتح إنّ عليّاً عليه السلام كتب إلى مالك وهو على مقدمته يوم البصرة لا تطعن في غير مقبل ولا تقتل مدبراً ولا تُجهز على جريح ومن أغلق بابه فهو آمن فأخذ الكتاب فوضعه بين يديه على القربوس ثمّ قال قبل أن يقرأه اقتلوا فقتلهم حتى أدخلهم سكك البصرة ثمّ فتح الكتاب فقرأ، ثمّ أمر منادياً فنادى بها في الكتاب»^١.

بيان:

القربوس حنو السرج وهما قربوسان والسك بالضم الطريق المنسد.

١٤٨١٣-٦ (الكافي - ٣٣:٥ - التهذيب - ١٥٥:٦ رقم ٢٧٥) عليّ، عن أبيه، عن ابن مرّار، عن يونس، عن الحضرمي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «لسيرة عليّ عليه السلام في أهل البصرة كانت خيراً لشيعته ممّا طلعت عليه الشمس إنّّه علم أنّ للقوم دولة فلو سباهم لسبيت شيعته» قلت: فأخبرني عن القائم عليه السلام أيسير بسيرته؟

١. أورده في التهذيب - ١٥٥:٦ رقم ٢٧٤ بهذا السند أيضاً.

قال «لا إنَّ عليّاً عليه السلام سار فيهم بالمنّ لما علم من دولتهم وأنّ القائم عليه السلام يسير فيهم بخلاف تلك السيرة لأنّه لا دولة لهم».

٧-١٤٨١٤ (الكافي - ٣٣:٥ - التهذيب - ١٥٥:٦ رقم ٢٧٦) عليّ، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر، عن عقبة بن بشير، عن عبدالله بن شريك، عن أبيه قال: لما هُزم الناس يوم الجمل قال أمير المؤمنين عليه السلام «لا تتبّعوا مولياً ولا تُجهزوا (لا تجهزوا - خ ل) على جريح ومَنْ أغلق بابه فهو آمن» فلما كان يوم صفين قتل المقبل والمدير وأجاز على الجريح فقال أبان بن تغلب لعبدالله بن شريك: هذه سيرتان مختلفتان فقال: إنّ أهل الجمل قتل طلحة والزبير وإنّ معاوية كان قائماً بعينه وكان قائدهم.

٨-١٤٨١٥ (التهذيب - ١٥٣:٦ رقم ٢٦٩) محمد بن أحمد، عن الأشعري، عن القدّاح قال: أوتي عليّ عليه السلام بأسير يوم صفين فبايعه فقال عليّ عليه السلام «لا أقتلك إنّني أخاف الله ربّ العالمين» فخلّى سبيله وأعطاه سلبه الذي جاء به.

بيان:

«السلب» محرّكة مايسلب أي يختلس.

٩-١٤٨١٦ (التهذيب - ١٤٥:٦ رقم ٢٥٠) الصفّار، عن الحجاج، عن اللؤلؤيّ، عن صفوان، عن البجلي قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «كان في قتال عليّ عليه السلام على أهل القبلة بركة ولو لم يقاتلهم عليّ عليه السلام لم يدر أحد بعده كيف يسير».

بيان:

قد مضى في أبواب الخمس من كتاب الزكاة والخمس ما يناسب هذه الأبواب.

باب فضل إجراء الخيل والرّمي

١٤٨١٧-١ (الكافي - ٤٨:٥) محمّد، عن ابن عيسى، عن محمّد بن يحيى

(الكافي - ٤٨:٥) عليّ، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام '«إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أجرى الخيل التي أضرت من الحفياء إلى مسجد بني زريق وسبقها من ثلاث نخلات فأعطى السابق عذقاً وأعطى المصلّي عذقاً وأعطى الثالث عذقاً».

بيان:

اضمار الخيل تعليفها القوت بعد السمن والحفياء بالمهملة ثمّ الفاء بالمدّ والقصر موضع بالمدينة على أميال وبعضهم يقدّم الياء على الفاء كذا في النهاية. وبنو زريق بتقديم الزاي قوم من الأنصار، والسّبق محرّكة ما يوضع بين

١. في المطبوع والمخطوط «مع» من الكافي: عن أبي عبد الله، عن أبيه عليها السلام أنّ رسول الله الخ.

أهل السِّبَاق ويراهن عليه والتَّسْبِيق إعطاء السِّبْق وأخذه من الأضداد والبارز في سبقها إن أرجعناه إلى الرهانة أو الجباعة فمن بمعنى الباء وإن أبهمناه فمن بيانية.

والعَدَق بفتح العين المهملة وسكون الذَّال المعجمة النخلة بحملها والمصلَّى ما يتلو السابق.

٢-١٤٨١٨ (الكافي - ٤٩:٥) محمَّد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين عليهم السلام «إنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم أجرى الخيل وجعل سبقها أواقي من فضة».

بيان:

الأواقي بتشديد الياء وتخفيفها جمع الأوقية بضمّ الهمزة وتشديد الياء وهي أربعون درهماً ويقال لسبعة مثاقيل.

٣-١٤٨١٩ (الفقيه - ٥٩:٤ ذيل رقم ٥٠٩٤ و ٥٠٩٥) قد سبق رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم أسامة بن زيد وأجرى الخيل فروى أنَّ ناقة النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم سبقت^١ فقال عليه السلام «أنَّها بغت وقالت فوقى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم وحقَّ على الله عزَّ وجلَّ أن لا يبغي شيء على شيء إلاَّ أدله الله ولو أنَّ جبلاً بغي عليه جبل لهدَّ

١. «سُبقت» مجهولاً أي سبقت ناقة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم أسامة فقال صَلَّى الله عليه وآله «إنَّ ناقتي صارت مغلوبة لأنَّها افتخرت باني ركبها وصار بعينها سبباً لمغلوبيَّتها» «ش».

الله الباغي منها».

٤٨٢٠-٤ (الكافي - ٤٩:٥) الحسين بن محمد، عن أحمد بن اسحاق

(الكافي - ٥٥٤:٥) القمي، عن أحمد بن اسحاق، عن سعدان بن مسلم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «ليس شيء تحضره الملائكة إلا الرهان وملاعبة الرجل بأهله».

بيان:

الرهان المسابقة على الخيل وغيرها والمراد بالشيء الأمر المباح الذي فيه تفريح ولذة.

٥٨٢١-٥ (الفقيه - ٥٩:٤ رقم ٥٠٩٤) قال الصادق عليه السلام «إن الملائكة لتتفر عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف والريش والنصل (فإنها تحضره الملائكة)» وقد سبق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسامة بن زيد وأجرى الخيل.

بيان:

الخف للبعير كالحافر للدابة ويأتي هذا الحديث في باب عدالة الشاهد مسنداً مع ما في معناه وفي آخره وما عدا ذلك قمار حرام وأريد بالريش الطير من الحمام ونحوه.

٦-١٤٨٢٢ (التهذيب - ١٧٥:٦ رقم ٣٤٨) محمد بن أحمد، عن علي الميثمي، عن عبدالله بن الصلت، عن أبي ضمرة، عن ابن عجلان، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن ابن أبي الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «اركبوا وارموا وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا» ثم قال «كلّ هو المؤمن باطل إلا في ثلاثة في تأديبه الفرس ورميه عن فوسه وملاعبته امرأته فانهن حق إلا أن الله تعالى ليدخل بالسهم الواحد الثلاثة الجنة عامل الخشبة والمقوي به في سبيل الله والرامي به في سبيل الله».

٧-١٤٨٢٣ (الكافي - ٥٠:٥) محمد، عن محمد بن أحمد، عن الميثمي رفعه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... الحديث.

٨-١٤٨٢٤ (الكافي - ٤٩:٥) محمد، عن عمران بن موسى، عن الحسن بن طريف، عن ابن المغيرة رفعه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قول الله تعالى وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَبْلِ^٢ قال «الرمي».

٩-١٤٨٢٥ (الكافي - ٤٩:٥) محمد، عن أحمد، عن محمد بن يحيى، عن

١. لفظة «ابن» ليست في التهذيب المطبوع ولكن في المخطوط «د» موجود كما في الأصل.
وقد أشار إلى هذا الاختلاف سيدنا الاستاذ أطال الله بقاءه الشريف في معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٢٥٢ ذيل رقم ٦٩٥١ ثم إن عبدالله بن عبدالرحمن أورده جامع الرواة ج ١ ص ٤٩٤ وقال: ابن عجلان، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن أبي الحسن عليه السلام، بدون لفظة «ابن» فانتبه. «ض.ع».
٢. الانفال/٦٠.

طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام قال «الرمي سهم من سهام الاسلام».

١٠-١٤٨٢٦ (الكافي - ٥: ٥٠) الثلاثة، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كان يحضر الرمي والرهان.

١١-١٤٨٢٧ (الكافي - ٥: ٥٠) بهذا الاسناد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل يعني النضال».

بيان:

«النضال» بالمعجمة المراماة و «السُّبُق» إن قريء بتسكين الباء أفاد الحديث المنع من الرهان في غير الثلاثة وإن قريء بالتحريك فلا يفيد إلا المنع من الأخذ والاعطاء في غيرها دون أصل المسابقة.

١. قوله «دون أصل المسابقة» اختلف علماؤنا في المسابقة بغير عوض كالمسارعة واللَّعب بالكرة والصَّولجان ورمي البنادق باليد والجلهاق واللَّبث في الماء والوقوف على رجل واحدة والوثبة وأمثال ذلك فحرم جميع ذلك بعضهم وأدعي عليه الإجماع وجوزها الشهيد رحمه الله في الروضة وصاحب الكفاية وبعض من تأخر لعدم ثبوت الإجماع وعدم الدليل، والنهي في الحديث منصرف الى ما فيه العوض وأنه باطل لا يستحق به شيء، لا أنه حرام تكليفي ومال التَّيَسُّخ المحقَّق الأنصاري رحمه الله إلى التَّحريم وهو بعيد وأدعاء الإجماع عليه أبعد وربما يستفاد من بعض الأحاديث وقوعه بحضرة النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وبعض الأئمة عليهم السَّلام وإن قصرت عن درجة الصحة مع أن المسابقة في كثير من الأمور تشتمل على فوائد ومصالح كالسَّريعة في الحساب والكتابة وحسن الخطِّ وحفظ القرآن والأحاديث والفنون والحرف والمشاورة وتجويد الصَّنع والإلتزام بحرمة جميع ذلك عجيب وتخصيص التَّحريم بما كان منه هوأ رجوع عن حرمة المسابقة إلى حرمة اللُّهُو وهو خارج عمَّا نحن فيه وغرضنا حكم المسابقة من حيث هي مسابقة وكانَّ المسابقة إلى الحجَّ عادة وأبو حنيفة سابق الحاجَّ معروف وإن ورد فيها ذمٌّ ونهي فهو محمول على التَّنزيه لا من حيث أنها مسابقة بل من جهة ايداء الدَّابة «ش».

١٢-١٤٨٢٨ (الكافي - ٤٨:٥) الاثنان، عن الوشاء، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٣-١٤٨٢٩ (الكافي - ٥٠:٥) عليّ، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أغار المشركون على سرح المدينة فنأدى فيها مناد يا سوء صباحاه فسمعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخيل وركب فرسه في طلب العدو وكان أول أصحابه لحقه أبو قتادة على فرس له وكان تحت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرج دفتاه ليف ليس فيه أشر ولا بطر فطلب العدو فلم يلقوا أحداً وتتابعت الخيل قال أبو قتادة: يا رسول الله إن العدو قد انصرف فان رأيت أن نستبق فقال: نعم فاستبقوا فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سابقاً عليهم ثم أقبل عليهم فقال: أنا ابن العواتك من قريش أنه هو الجواد البحر، يعني فرسه».

بيان:

«السرح» المال السائم «ياسوء صباحاه» يعني تعال فهذا أوانك ينادي بمثله في محلّ الندبة، وفي بعض النسخ صباحياه بزيادة الياء التحتانية بعد الحاء وهو من الزيادات التي تكون في الندبات «دفتاه» جانباه، والأشر شدة النشاط والمرح، والبطر الطغيان عند النعمة وقلة احتماها أراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان متواضعاً في مركبه وركوبه، والعواتك جمع عاتكة وهي المرأة المجمرة بالطيب وكانت اسماً لثلاث نسوة من أمهات النبي صلى الله عليه وآله وسلم: احدها بنت هلال التي كانت أم عبد مناف بن قصي والثانية عاتكة بنت مرة بن هلال التي كانت أم هاشم بن عبد مناف والثالثة عاتكة بنت الأوقص بن مرة بن هلال التي كانت أم وهب أبي أمية أم النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

عليه وآله وسلّم فالأولى من العواتك عمّة الثانية والثانية عمّة الثالثة وبنو سليم كانوا يفخرون بهذه الولادة.

وقيل العواتك في جدّات النّبّي صلّى الله عليه وآله وسلّم تسع ثلاث من بني سليم وهي المذكورات والبواقى من غيرهم.

باب فضل الرباط وقدره

١٤٨٣٠-١ (الكافي - ٣٨١:٨ رقم ٥٧٦) محمد والحسين بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن عباد بن يعقوب، عن أحمد بن اسماعيل، عن عمر (عمرو - خ ل) بن كيسان، عن أبي عبد الله الجعفي قال: قال لي أبو جعفر محمد بن عليّ عليهما السلام «كم الرباط عندكم؟» قلت: أربعون قال «لكن رباطنا رباط الدهر ومن ارتبط فينا دابة كان له وزنها ووزن وزنها ما كانت عنده ومن ارتبط فينا سلاحاً كان له وزنه ما كان عنده لا تجزعوا من مرة ولا من مرتين ولا من ثلاث ولا من أربع. فانما مثلنا ومثلكم مثل نبي كان في بني اسرائيل فأوحى الله تعالى إليه أن ادع قومك للقتال فاني سأنصركم فجمعهم من رؤوس الجبال ومن غير ذلك ثم توجه بهم فما ضربوا بسيف ولا طعنوا برمح حتى انهزموا ثم أوحى الله تعالى إليه أن ادع قومك إلى القتال فاني سأنصركم فجمعهم ثم توجه بهم فما ضربوا بسيف ولا طعنوا برمح حتى انهزموا ثم أوحى الله تعالى إليه أن ادع قومك إلى القتال فاني سأنصركم فدعاهم فقالوا وعدتنا النصر فما نصرنا فأوحى الله تعالى إنا أن تختاروا القتال أو النار

فقال يارب القتال أحب إلي من النار فدعاهم فأجابهم ثلاثمائة وثلاثة عشر عدد أهل بدر فتوجه بهم فما ضربوا بسيف ولا طعنوا برمح حتى فتح الله لهم».

٢-١٤٨٣١ (التهذيب - ١٢٥:٦ رقم ٢١٨) الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن نوح بن شعيب، عن ابن أبي عمير، عن حريز، عن محمد وزرارة، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا «الرباط ثلاثة أيام وأكثره أربعون يوماً فإذا جاز ذلك فهو جهاد».

٢-١٤٨٣٢ (الكافي - ٤٨:٥) أحمد، عن القاسم، عن جده، عن يعقوب بن جعفر بن إبراهيم الجعفري قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول «من ربط فرساً عتيقاً محيت عنه ثلاث سيئات في كل يوم وكتبت له إحدى عشرة حسنة، ومن ارتبط هجيناً محيت عنه في كل يوم سيئتان وكتب له سبع حسنات، ومن ارتبط برذوناً يريد به جمالاً أو قضاء حوائج أو دفع عدو عنه محيت عنه كل يوم سيئة واحدة وكتب له ست حسنات».

٤-١٤٨٣٣ (الفقيه - ٢٨٤:٢ رقم ٢٤٦١) بكر بن صالح، عن الجعفري، عن أبي الحسن عليه السلام مثله بأدنى تفاوت وأورد تسع بدل سبع.

بيان:

«العتيق» نجيب الخيل ويقابله الهجين والبرذون الدابة.

١. في المطبوع من التهذيب عن ابن أبي عمير، عن رواه، عن حريز الخ.

باب نزول المسلم في دار الحرب والذمي في دار الهجرة

١٤٨٣٤-١ (السنني - ٤٣:٥) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال
«بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيشاً إلى خثعم فلما غشيهم
استعصموا^١ بالسجود فقتل بعضهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال اعطوا الورثة نصف العقل بصلاتهم، وقال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم: ألا اتى بريء من كل مسلم نزل مع مشرك في دار
الحرب»^٢.

بيان:

«العقل» الدية.

١. «استعصموا بالسجود» أي سجدوا ليعلم الغزاة أنهم مسلمون فقتل بعضهم لأن بعض الغزاة
غفل أو لم يعيوا بسجودهم وهذا الحديث مروي عن طريق العامة أيضاً رواه أبو داود والترمذي.
قال المجلسي في مرآة العقول: لم أر من أصحابنا من تعرض لهذا الحكم قال: وإنما أمر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لهم بالنصف بعد علمه باسلامهم لأنهم قد أعانوا على أنفسهم بمقامهم
بين ظهرا في الكفار «ش».

٢. أورده في التهذيب - ١٥٢:٦ رقم ٢٦٣ بهذا السند أيضاً.

٢-١٤٨٣٥ (التهذيب - ١٧٤:٦ رقم ٣٤٤) محمد بن أحمد، عن عليّ الميثمي، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن الصادق عليه السلام قال «يقول أحدكم إني غريب إنَّها الغريب الذي يكون في دار الشُّرك».

٣-١٤٨٣٦ (التهذيب - ٣٧٠:٩ رقم ١٣٢٣) التَّيملي، عن أخيه أحمد، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن ابن رباط، عن عبدالغفار بن القاسم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يقرّ أهل ملّتين في قرية واحدة».

٤-١٤٨٣٧ (التهذيب - ٢٧٧:٨ ذيل رقم ١٠٠٨) عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن اليهود والنصراني والمجوسي هل يصلح أن يسكنوا في دار الهجرة؟ قال «أما أن يلبثوا بها فلا يصلح» وقال «إن تركوا نهاراً ويخرجوا منها بالليل فلا بأس».

-٢١-

باب النوادر

١-١٤٨٣٨ (الكافي - ٤٥:٥) محمد، عن ابن عيسى

(التهذيب - ١٧٤:٦ رقم ٣٤٦) محمد بن أحمد، عن ابن عيسى،
عن مهران بن محمد، عن عمرو بن أبي نصر قال: سمعت أبا
عبدالله عليه السلام يقول «خير الرفقاء أربعة وخير السرايا أربعائة.
وخير العساكر أربعة آلاف ولا تُغلب عشرة آلاف من قلة».

٢-١٤٨٣٩ (الكافي - ٤٥:٥) محمد، عن أحمد، عن علي بن الحكم، عن
فضيل بن هيثم^١، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم: لا يهزم جيش عشرة آلاف من قلة».

٣-١٤٨٤٠ (الكافي - ٤٥:٥) علي، عن أبيه وعلي بن محمد، عن

١. في المطبوع من الكافي «خيثم» بتقديم المثناة من تحت على المثناة وفي المخطوط «مع» الفضيل

القاسم، عن المنقري قال: أخبرني النضر بن اسماعيل البلخي، عن الثمالي، عن شهر بن حوشب^١ قال: قال لي الحجاج وسألني عن خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى مشاهده فقلت: شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدرًا في ثلاثمائة وثلاثة عشر وشهد أحدًا في ستمائة وشهد الخندق في تسعمائة فقال: عمن قلت؟ قلت: عن جعفر بن محمد [عليهما السلام] فقال «ضلّ والله من سلك غير سبيله».

٤١٤٨٤١ - (الكافي - ٤٩:٥) الأربعة

(التهذيب - ١٧٣:٦ رقم ٣٣٧) محمد بن أحمد، عن بنان، عن أبيه، عن ابن المغيرة

(التهذيب - ٨٢:٩ رقم ٣٥١) ابن عيسى، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا حرنت على أحدكم دابته يعني أقامت في أرض العدو في سبيل الله فليذبها ولا يعرقها».

بيان:

زاد في الاسناد الأخير بعد عن أبيه عن أبياته عليهم السلام، حرنت

← بن «خثيم» بتقديم المثلثة على المثناة من تحت وذكره جامع الرواة ج ٢ ص ٩ أيضاً بعنوان الفضيل بن خثيم وقد أشار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

١. «شهر بن حوشب» مات سنة مائة أو قبلها وأراح الله البلاد من الحجاج سنة خمس وتسعين وكانت ولادة الصادق عليه السلام سنة ثلاث وثمانين ورواية شهر بن حوشب عنه عليه السلام بعيدة والحديث ضعيف «ش».

الدابة كنصر وكرم بالمهملتين فهي حرون وهي التي اذا اشتد جريها وقفت خاص بذوات الحافر.

٥-١٤٨٤٢ (الكافي - ٤٩:٥) وبإسناده قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «لما كان يوم مؤتة كان جعفر بن أبي طالب على فرس فلما التقوا نزل عن فرسه فعرقبها بالسيف وكان أول من عرقب في الاسلام».

بيان:

مؤتة بالهمزة موضع بمشارك الشام قتل فيه جعفر بن أبي طالب.

٦-١٤٨٤٣ (التهذيب - ١٧٠:٦ رقم ٣٢٨) الصفار عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال «أول من قاتل ابراهيم عليه السلام حيث أسرت الروم لوطاً فنفر ابراهيم حتى استنقذه من أيديهم وأول من رمى بسهم في سبيل الله سعد بن أبي وقاص وأول من ارتبط فرساً في سبيل الله المقداد بن الأسود وأول من شهد في الاسلام مهجع وأول من عرقب الفرس في سبيل الله جعفر بن أبي طالب ذو الجناحين عرقب فرسه وأول من اتخذ الرايات ابراهيم عليه السلام لا إله إلا الله».

٧-١٤٨٤٤ (الكافي - ٥٣:٥) علي، عن أبيه، عن السراة رفعه أن أمير

١. قوله «أول من قاتل ابراهيم عليه السلام» أي هو أول من جاهد الكفار من الأنبياء حيث أسرت الروم لوطاً والمراد بالروم ساكنوا بلاد الشام وكان الشام في صدر الاسلام من بلاد الروم «ش».

المؤمنين عليه السلام خطب يوم الجمل فحمد الله وأثنى عليه ثم قال «أيها الناس إني أتيت هؤلاء القوم ودعوتهم واحتججت عليهم فدعوني إلى أن أصبر للجِلال وأبرز للطعان فلأَمِّهم الهبل قد كنت وما أُهَدِّدُ بالحرب ولا أُرهب بالضرب أنصف القارة من رامها فلغيري فليبرقوا وليرعدوا فأنا أبو الحسن الذي فللت حدّهم وفرقت جماعتهم وبذلك القلب ألقى عدوّي وأنا على ما وعدني ربّي من النّصر والتأييد والظفر واني لعلّ يقين من ربّي وغير شبهة من أمري.

أيها الناس، إنّ الموت لا يفوته المقيم ولا يعجزه الهارب ليس عن الموت محيص ومن لم يمت يقتل وإنّ أفضل الموت القتل والذي نفسي بيده لألف ضربة بالسيف أهون عليّ من ميتة على فراش واعجباً لطلحة ألّب الناس على ابن عفّان حتى إذا قتل أعطاني صفقة يمينه طائعاً ثمّ نكت بيعتي اللّهم خذه ولا تمهله وإنّ الزبير نكت بيعتي وقطع رحمي وظاهر عليّ عدوّي فاكفنيه اليوم بما شئت».

بيان:

«الجلاد والطّعان» المسايقة والمقاتلة، والهبل فقدان الحبيب أو الولد يقال هبلته أمّه وثكلته أي فقدته، والقارة بالقاف والراء قبيلة من خزيمة سمّوا قارة لاجتماعهم واتّفاقهم يوصفون بالرمي وفي المثل: أنصف القارة من رامها، والابراق والارعاد التهديد، والفل بالفاء التلم «ألّب الناس» جمعهم وضمّ بعضهم إلى بعض.

٨١٤٨٤٥ (التهذيب - ١٦٩:٦ رقم ٣٢٦) الصّفار عن الحسن بن عليّ بن النّعمان، عن الحسن بن الحسين الأنصاري، عن يحيى بن معلى

الأسلمي، عن هاشم بن البريد^١ قال: سمعت زيد بن عليّ يقول: كان عليّ عليه السلام في حربه أعظم أجراً من قيامه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حربه قال: قلت: وأي شيء تقول أصلحك الله؟ قال: فقال: لأنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تابِعاً ولم يكن له إلا أجر تبعيته وكان في هذه متبوعاً وكان له أجر كل من تبعه.

٩-١٤٨٤٦ (التهذيب - ١٧٠:٦ رقم ٣٢٩) الصّغار، عن الحسن بن عليّ بن عبد الملك الزيات، عن رجل، عن كرام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أربع لأربع فواحدة للقتل والهزيمة حسبنا الله ونعم الوكيل إن الله يقول الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ* فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يُمَسِّسْهُمْ شَوْءٌ»... الحديث.

بيان:

قد مضى تمامه في أبواب القرآن وفضائله من كتاب الصلاة.

١٠-١٤٨٤٧ (التهذيب - ١٦٧:٦ رقم ٣١٨) ابن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن مروان، عن أبي حصيرة [أبي خضيرة - خ ل] عمن سمع عليّ بن الحسين عليهما السلام يقول وذكر الشهداء قال: فقال بعضنا

١. هاشم بن البريد هو المذكور بهذا العنوان في جامع الرواة ج ٢ ص ٣٠٩ وقال يحيى بن المعلى الأسلمي، عن هاشم بن بريد بالموحدة والراء في نسخة وأخرى بالثناة والزاي الخ وأُتسار إلى هذا الحديث عنه وفي المطبوع من التهذيب يزيد مكان بريد «ض.ع».

٢. آل عمران/١٧٣ - ١٧٤.

في المبطلون وقال بعضنا في الذي يأكله السبع وقال بعضنا غير ذلك ممّا يذكر في الشّهادة فقال انسان ما كنت أرى أنّ الشهيد إلّا من قتل في سبيل الله، فقال عليّ بن الحسين عليهما السلام «إنّ الشّهداء اذن لقليل» ثمّ قرأ هذه الآية الَّذِينَ آمَنُوا بِاللّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصّٰدِقُونَ وَالشّٰهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ ثُمَّ قَالَ «هذه لنا ولشيعتنا».

١١-١٤٨٤٨ (التّهذيب - ١٦٧:٦ رقم ٣٢٠) عنه، عن محمّد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين عليهم السلام قال «سئل النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم عن امرأة أسرها العدو فأصابوا بها حتى ماتت أهي بمنزلة الشهيد؟ قال: نعم إلّا أن تكون أعانت على نفسها».

آخر أبواب الجهاد والحمد لله أولاً وأخيراً.

أبواب
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
والدفاع والإعانة

أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدفاع والاعانة

الآيات:

قال الله عز وجل وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ^١.

وقال سبحانه كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ^٢. الآية وقد مضت.

وقال تعالى الَّذِينَ إِذْ مَكَتْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ^٣.

وقال جل ذكره يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ^٤ إلى غير ذلك من الآيات وهي كثيرة.

١. آل عمران/١٠٤.

٢. آل عمران/١١٠.

٣. الحج/٤١.

٤. التحريم/٦.

-٢٢-

باب الحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٤٨٤٩-١ (الكافي - ٥: ٥٥) العدة، عن

(التهذيب - ٦: ١٨٠ رقم ٣٧٢) البرقي، عن بعض أصحابنا،
عن بشر (بشير - خ ل) بن عبدالله، عن أبي عصمة قاضي مرو، عن
جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال «يكون في آخر الزمان قوم يتبع
فيهم قوم مراؤون يتقرأون ويتنسكون حداثاً سفهاء لا يوجبون أمراً
بمعروف ولا نهياً عن منكر إلا إذا أمنوا الضرر يطلبون لأنفسهم
الرخص والمعاذير يتبعون زلات العلماء وفساد علمهم يقبلون على
الصلاة والصيام وما لا يكلمهم في نفس ولا مال ولو أضرت الصلاة
بسائر ما يعملون بأموالهم وأبدانهم لرفضوها كما رفضوا أسمى الفرائض
وأشرفها.

١. «أبي عصمة قاضي مرو» مجهول عندنا وذكره ابن حجر في التقریب اسمه نوح ابن أبي مریم
وكان یلقب بالجامع لجمعه العلوم ورماه بالكذب ووضع الحديث والاعتقاد في هذا الحديث على
صحة المعاني لا صحة الأسناد «ش».

إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فَرِيضَةٌ عَظِيمَةٌ بِهَا تَقَامُ
الْفَرَائِضُ هُنَاكَ يَتِمُّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فَيَعْمَهُمْ بِعِقَابِهِ فِيهِلِكَ الْأَبْرَارُ فِي
دَارِ الْفَجَارِ وَالصَّغَارِ فِي دَارِ الْكِبَارِ إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ
سَبِيلُ الْأَنْبِيَاءِ وَمِنْهَا جِزَاءُ الصَّالِحِينَ فَرِيضَةٌ عَظِيمَةٌ بِهَا تَقَامُ الْفَرَائِضُ وَتَأْمَنُ
الْمَذَاهِبُ وَتَحُلُّ الْمَكَاسِبُ وَتَرُدُّ الْمَظَالِمُ وَتَعْمُرُ الْأَرْضُ وَبِتَنْصِفُ مِنَ الْأَعْدَاءِ
وَيَسْتَقِيمُ الْأَمْرُ فَأَنْكُرُوا بِقُلُوبِكُمْ وَالْفُظُوءُ بِاللِّسَانِ وَصُكُّوا بِهَا جِبَاهَهُمْ
وَلَا تَخَافُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً فَإِنْ أَنْعَمُوا وَإِلَى الْحَقِّ رَجَعُوا فَلَا سَبِيلَ
عَلَيْهِمْ إِنَّهَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ
الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ.

هنالك فجاهدوهم بأبدانكم وابعضوهم بقلوبكم غير طالبين
سلطاناً ولا باغين مالاً ولا مريدين بالظلم ظفرأ حتى يفيثوا إلى أمر الله
ويمضوا على طاعته».

قال أبو جعفر عليه السلام «وأوحى الله تعالى إلى شعيب النبي
عليه السلام إني معذب من قومك مائة ألف أربعين ألفاً من شرارهم
وستين ألفاً من خيارهم فقال يارب هؤلاء الأشرار فما بال الأخيار فأوحى
الله عز وجل إليه أنهم داهنوا أهل المعاصي ولم يغضبوا لغضبي».

بيان:

«يتقرأون» أي يتعبدون ويتزهدون فالعطف تفسيري «إذا أمنوا الضر»
أي ما يحسبونه ضرراً وليس بضر، والاتباع التتبع، والكلم الجرح، والصك
الضرب الشديد «ولا مريدين بالظلم ظفرأ» يعني غير متوسلين إلى الظفر
عليهم بالظلم بل بالعدل.

١٤٨٥٠-٢ (الكافي - ٢٤٢:٨ رقم ٣٣٤) العدة، عن البرقي، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن رفعه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «ليس من باطل يقوم بأزاء الحق إلا غلب الحق الباطل وذلك قوله تعالى بَلْ تَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ».

١٤٨٥١-٣ (الكافي - ٥٦:٥ - التهذيب - ١٨٠:٦ رقم ٣٧١) الثلاثة، عن جماعة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ما قدّست أمة لم تؤخذ لضعيفها من قوتها بحقه غير متعتع».

بيان:

«غير متعتع» بفتح التاء أي من غير أن يصيبه أذى يقلقه ويزعجه.

١٤٨٥٢-٤ (الكافي - ٥٦:٥) العدة، عن

(التهذيب - ١٧٦:٦ رقم ٣٥٢) البرقي، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن عرفة^٢ قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول «لتأمرن بالمعروف ولتنهين عن المنكر أو ليستعملن عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم».

بيان:

«ليستعملن» أي يجعل عليكم عاملاً حاكماً.

١. الاسراء/٨١.

٢. في معجم رجال الحديث طي رقم ١١٤٣٥ أورده بعنوان محمد بن عمر بن عرفة وطي رقم

٥-١٤٨٥٣ (الكافي - ٥٦:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٧٦:٦ رقم ٣٥٣) أحمد، عن عليّ بن النعمان،
عن ابن مسكان، عن داود بن فرقد، عن أبي سعيد الزهري، عن أبي
جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام قال «ويل لقوم لا يدينون الله بالأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر».

٦-١٤٨٥٤ (الكافي - ٥٧:٥ - التهذيب - ١٧٦:٦ رقم ٣٥٤) باسناديهما
قال: قال أبو جعفر عليه السلام «بئس القوم قوم يعيبون الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر».

٧-١٤٨٥٥ (الكافي - ٥٧:٥) العدة، عن سهل، عن التميمي، عن عاصم
بن حميد، عن أبي حمزة، عن يحيى بن عقيل، عن حسن قال: خطب أمير
المؤمنين عليه السلام فحمد الله وأثنى عليه وقال «أما بعد فإنه إننا هلك
من كان قبلكم حيثما عملوا من المعاصي ولم ينههم الربانيون والأخبار
عن ذلك وأنهم لما تمادوا في المعاصي ولم ينههم الربانيون والأخبار عن ذلك
نزلت بهم العقوبات فأمروا بالمعروف وانهوا عن المنكر واعلموا إن الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر لن بقرباً أجلاً ولن يقطعاً رزقاً.
إن الأمر ينزل من السماء إلى الأرض كقطر المطر إلى كل نفس
بما قدر الله لها من زيادة أو نقصان فإن أصاب أحدكم مصيبة في أهل أو
مال أو نفس ورأى عند أخيه حفة في أهل أو مال أو نفس فلا تكونن

١١٢٣٨ بعنوان محمد بن عرفة وفي الكافي المخطوط «مع» محمد بن عرفة وفي المطبوع منه محمد
بن عمر بن عرفة وفي جامع الرواة ج ٢ ص ١٤٩ أورده بعنوان محمد بن عرفة أيضاً «ض.ع».

له فتنة فإن المرء المسلم ما لم يغتنس دناءةً تظهر فيخشع لها إذا ذكرت
فَيَغْرِي بها لتألم الناس كان كالياسر الفالَج الذي ينتظر أول فوزة من
قداحه توجب له المغنم ويدفع عنه بها المغرم كذلك المرء المسلم البريء
من الخيانة ينتظر من الله تعالى إحدى الحسنين:

إِمَّا دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ وَإِمَّا رِزْقًا مِنَ اللَّهِ
فَإِذَا هُوَ ذُو أَهْلٍ وَمَالٍ وَمَعَهُ حَسْبُهُ وَدِينُهُ إِنَّ الْمَالَ وَالْبَنِينَ حَرْثُ الدُّنْيَا
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ حَرْثُ الْآخِرَةِ وَقَدْ يَجْمَعُهُمَا اللَّهُ لِأَقْوَامٍ فَاحْذَرُوا مِنَ اللَّهِ
تَعَالَى مَا حَذَّرَكُمْ مِنْ نَفْسِهِ وَاحْشَوْهُ خَشْيَةً لَيْسَتْ بِتَعْذِيرٍ وَاعْمَلُوا فِي غَيْرِ
رِيَاءٍ وَلَا سَمْعَةٍ فَإِنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ لِغَيْرِ اللَّهِ يَكَلِهِ اللَّهُ إِلَىٰ مِنْ عَمَلٍ لَهُ، نَسْأَلُ
اللَّهِ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَمَعَاشِيشَةَ السَّعْدَاءِ وَمَرَافِقَةَ الْأَنْبِيَاءِ».

بيان:

«الرَّبَّانِي» العالم العامل المعلم منسوب إلى الربِّ بزيادة الألف والنون
للمبالغة وقيل هو من الربِّ بمعنى التربية كانوا يربُّون المتعلِّمين بصغار العلوم
قبل كبارها، والأخبار العلماء جمع حبر بالفتح والكسر، والحفوة بالمهملة الفرع
والسرور.

وفي نهج البلاغة غفيرة أي زيادة وكثرة ويروى عفوَةً بالعين المهملة
والعفوَةُ الخيار من الشيء «فلا تكونَنَّ له فتنة» يعني لا يكونَنَّ ما رأى في أخيه
له فتنة تفضي به إلى الحسد لأنَّ من لم يواقع لدناءة وقبيح يستحي من ذكره
بين الناس وهتك ستره به كاللَّاعِبِ بِالْقِدَاحِ المحظوظ منها و«الغشيان» الاتيان
«فيغري بها» أي يولع بنشرها «كان كالياسر» خبر أن والياسر المقامر، والفالَج
الظافر الغالب في قماره «فوزة» بالزاي أي غلبة.

والقداح جمع قدح بالكسر وهو السهم قبل أن يراش ويتصلَّ كانوا
يقامرون على السَّهَامِ «توجب له المغنم» أي تجلب له نفعاً «ويدفع عنه بها

المغرم» أي يدفع بها ضرر «ليست بتعذير» أي بذات تعذير أي تقصير بحذف المضاف كقوله تعالى قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ^١ النار أي ذي النار.

٨١٤٨٥٦ (الكافي - ٥: ٥٨) عليّ، عن أبيه، عن ابن أسباط، عن أبي اسحاق الخراساني، عن بعض رجاله قال: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ ذَنْبَكَ وَجَعَلْتُ عَارَ ذَنْبِكَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالَ: كَيْفَ يَا رَبِّ وَأَنْتَ لَا تَظْلَمُ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعَاجِلُوكَ بِالنُّكْرَةِ.

٩١٤٨٥٧ (الكافي - ٥: ٥٨) محمد، عن الحسين بن اسحاق، عن عليّ بن مهزيار، عن النضر، عن درست، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَعَثَ مُلَكِينَ إِلَى أَهْلِ مَدِينَةِ لَيْقَلْبَاهَا عَلَى أَهْلِهَا فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الْمَدِينَةِ وَجَدَا رَجُلًا يَدْعُو اللَّهَ وَيَتَضَرَّعُ فَقَالَ أَحَدُ الْمَلَكَيْنِ لِصَاحِبِهِ: أَمَا تَرَى هَذَا الدَّاعِيَ؟ فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُهُ وَلَكِنْ امْضُ لَمَّا أَمَرَ بِهِ رَبِّي فَقَالَ: لَا أُحَدِّثُ شَيْئًا حَتَّى أَرَا جَعَلَ رَبِّي فَعَادَ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَقَالَ: يَا رَبِّ إِنِّي انْتَهَيْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَوَجَدْتُ عَبْدَكَ فَلَانًا يَدْعُوكَ وَيَتَضَرَّعُ إِلَيْكَ فَقَالَ: امْضُ لَمَّا أَمَرْتُكَ بِهِ فَإِنَّ ذَا رَجُلٍ لَمْ يَتَمَعَّرْ وَجْهَهُ غِيظًا لِي قَطُّ».

بيان:

نعرّ لونه عند الغضب بالمهملة تغير.

١٠١٤٨٥٨ (الكافي - ٥: ٥٨) حميد، عن ابن سباعة، عن غير واحد،

أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ... ١٧٥

عن أبان، عن عبدالله بن محمد بن طلحة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن رجلاً من خثعم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله أخبرني ما أفضل الإسلام؟ قال: الايمان بالله قال: ثم ماذا؟ قال: صلة الرحم، قال: ثم ماذا؟ قال: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال: فقال الرجل: فأبي الأعمال أبغض إلى الله عز وجل؟ قال: الشريك بالله قال: ثم ماذا؟ قال: قطيعة الرحم قال: ثم ماذا؟ قال: الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف»^١.

١١-١٤٨٥٩ (الكافي - ٥: ٥٩) العدة، عن

(التهذيب - ٦: ١٧٧ رقم ٣٥٧) البرقي، عن يعقوب بن يزيد رفعه قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلقان من خلق الله من نصرهما أعزه الله ومن خذلهما خذله الله».

١٢-١٤٨٦٠ (الكافي - ٥: ٥٩) العدة، عن

(التهذيب - ٦: ١٧٧ رقم ٣٥٨) البرقي، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن عرفة قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يقول «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إذا أُمّتي تواكلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليأذنوا^٢ بوقاع من الله تعالى».

١. أورده في التهذيب - ٦: ١٧٦ رقم ٣٥٥ بهذا السند أيضاً ولكن في الكافي المطبوع والمخطوط «مع» السند هكذا: حميد بن زياد، عن الحسين بن محمد، عن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالله بن محمد، عن أبي عبدالله عليه السلام «ض.ع».
٢. فليأذنوا يعني فليكونوا على علم يقال اذن بالشيء من باب سمع اذناً بالكسر وبفتحتين وأذناً

بيان:

«تواكلت» أي إتكل كل واحد منهم على الآخر ووكل الأمر إليه وأريد بالوقاع النازلة الشديدة أو الحرب.

١٣-١٤٨٦١ (الكافي - ٥: ٥٩) عليّ، عن الاثنين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: كيف بكم اذا فسدت نساؤكم وفسق شبّانكم ولم تأمروا بالمعروف ولم تنهوا عن المنكر فقليل له: ويكون ذلك يا رسول الله؟ فقال: نعم وشرّ من ذلك فكيف بكم اذا أمرتم بالمنكر ونهيتم عن المعروف؟ فقليل له: يا رسول الله ويكون ذلك؟ فقال: نعم وشرّ من ذلك، كيف بكم اذا رأيتم المعروف منكراً والمنكر معروفاً».

١٤-١٤٨٦٢ (الكافي - ٥: ٥٩) بهذا الاسناد قال «قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: إن الله عزّ وجلّ لي بغض المؤمن الضعيف الذي لا دين له فقليل له: وما المؤمن الذي لا دين له؟ قال: الذي لا ينهي عن المنكر».

بيان:

أريد بالضعف ضعف الايمان.

١٥-١٤٨٦٣ (التهذيب - ٦: ١٨١ رقم ٣٧٣) عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال «لا يزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وتعاونوا على البرّ فاذا لم يفعلوا ذلك نُزعت منهم البركات وسلّط بعضهم على بعض ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا في السماء».

← واذا نة اذا علم به «عهد».

١٦-١٤٨٦٤ (التهذيب - ١٨١:٦ رقم ٣٧٤) قال أمير المؤمنين عليه السلام
«من ترك إنكار المنكر بقلبه ويده ولسانه فهو ميت بين الأحياء» في كلام
هذا ختامه.

١٧-١٤٨٦٥ (التهذيب - ١٨١:٦ رقم ٣٧٥) قال الصادق عليه السلام
لقوم من أصحابه «إنه قد حق لي أن أخذ البريء منكم بالسقيم وكيف
لا يحق لي ذلك وأنتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح ولا تنكرون عليه
ولا تهجرونه ولا تؤذونه حتى يتركه».

بيان:

أريد بالبريء البريء من غير هذا الجرم وإلا فهو ذنب عظيم، روى أبو
محمد الحسن بن علي بن شعبة في كتابه المسمى بتحف العقول عن سيد
الشهداء الحسين بن عليّ عليهما السلام قال «ويروى عن أمير المؤمنين عليه
السلام أنه قال: اعتبروا أيها الناس بها وعظ الله به أوليائه من سوء ثنائه على
الأخبار إذ يقول لَوْلَا يَنْهَيْهُمْ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمُ^١ وقال لِعَنَ
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ - إلى قوله - لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ^٢ وإنها عاب
الله ذلك عليهم لأنهم كانوا يرون من الظلمة الذين بين أظهرهم المنكر والفساد
فلا ينهونهم عن ذلك رغبة فيما كانوا ينالون منهم ورهبة مما يحذرون والله يقول
فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ^٣.

١. المائدة/٦٣. تمام الآية - وَآكَلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ.

٢. المائدة/٧٨ - ٧٩ تمام الآية - مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا
وَكَانُوا يَعْتَدُونَ* كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ.

٣. المائدة/٤٤.

وقال الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ فبدأ الله تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة منه لعلمه بأنها إذا أدبت وأقيمت استقامت الفرائض كلها هيئها وصعبها وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء إلى الاسلام مع رد المظالم ومخالفة الظالم وقسمة الفبي والغنائم وأخذ الصدقات من مواضعها ووضعها في حقها ثم أنتم آيتها العصابة عصابة بالعلم مشهورة وبالخير مذكورة وبالنصيحة معروفة وبالله في أنفس الناس مهابة يهابكم الشريف ويكرمكم الضعيف ويؤثركم من لا فضل لكم عليه ولا يد لكم عنده تشفعون في الحوائج إذا امتعت من طلبها وتمشون في الطريق بهيبة الملوك وكرامة الأكابر.

أليس كل ذلك إنما نلتموه بما يرجى عندكم من القيام بحق الله وإن كنتم عن أكثر حقه تقصرون فاستخففتكم بحق الأئمة فأما حق الضعفاء فضيعتم فأما حقكم بزعمكم فطلبتم فلا مالا بذلتموه ولا نفساً خاطرتكم للذي خلقها ولا عشيرة عاديتموها في ذات الله أنتم تتمنون على الله جنته ومجاورة رسله وأمانته من عذابه.

لقد خشيت عليكم أيها المتمنون على الله أن تحل بكم نقمة من نقماته لأنكم بلغت من كرامة الله منزلة فضلت بها ومن يعرف بالله لا يكرمون وأنتم بالله في عبادة تكرمون وقد ترون عهود الله منقوضة فلا تفرعون وأنتم لبعض ذمم أبائكم تفرعون وذمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخفورة والعمى والبكم والزمن في المدائن مهملة لا ترحمون ولا في منزلتكم تعملون ولا من عمل فيها تعينون وبالإدهان والمصانعة عند الظلمة تأمنون كل ذلك بما أمركم الله به من النهي والتناهي وأنتم عنه غافلون.

وأنتم أعظم الناس مصيبة لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو يسعون ذلك

بأن مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله الأئمة على حلاله وحرامه فأنتم المسلوبون تلك المنزلة وما سلبتم ذلك إلا بتفرقكم عن الحق واختلافكم في السنة بعد البينة الواضحة ولو صبرتم على الأذى وتحملتُم المؤونة في ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد وعنكم تصدر واليكم ترجع ولكنكم مكنتم الظلمة من منزلتكم واستسلمتم أمور الله في أيديهم يعملون بالشبهات ويسيروا في الشهوات سلطهم على ذلك فراركم من الموت وإعجابكم بالحياة التي هي مفارقتكم.

فأسلمتم الضعفاء في أيديهم فمن بين مستعبد مقهور وبين مستضعف على معيشتة مغلوب يتقلبون في الملك بأرائهم ويستشعرون الجري بأهوائهم اقتداءً بالأشرار وجرأةً على الجبار في كل بلد منهم على منبره خطيب مصقع^١ فالأرض لهم شاغرة^٢ وأيديهم فيها مبسوطة والناس لهم خول^٣ لا يدفعون يد لاسٍ فمن بين جبار عنيد وذو سطوة على الضعفة شديد مطاع لا يعرف المبدئي المعيد فيا عجباً ومالي لا أعجب من غاشٍ غشوم ومتصدق ظلوم وعامل على المؤمنين بهم غير رحيم فالله الحاكم فيها فيه تنازعنا والقاضي بحكمه فيها شجر بيننا. اللهم إنك تعلم أنه لم يكن ما كان منا تنافساً في سلطان ولا التماساً من فصول الخصام ولكن لثرى المعالم من دينك ويظهر الإصلاح في بلادك ويأمن المظلومون من عبادك ويعمل بفرائضك وسننك وأحكامك فأنكم ان لا تنصرونا وتنصفونا قوى الظلمة عليكم وعملوا في اطفاء نور نبيكم وحسبنا الله وعليه توكلنا وإليه أنبنا وإليه المصير).

١. مصقع: كمنبر البليغ أو العالي الصوت أو من لا يرتج في كلامه - قاموس..
٢. شجر الأرض بالمعجمتين ثم المهمله لم يبق بها أحد يحاها ويضبطها فهي شاغرة - منه طاب ثراه «عهد».
٣. الخول باعجام الخاء والتحرك جمع الخائل وهو الراعي للشيء الحافظ المتعهد له الحسن القيام عليه قيل وقد يكون الخول واحداً «عهد».

باب شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٤٨٦٦-١ (الكافي - ٥: ٥٩) عليّ، عن الاثنين، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه سُئل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أواجب هو على الأمة جميعاً؟ فقال «لا» فقيل: ولم قال «إنّا هو على القوي المطاع العالم بالمعروف من المنكر لا عن الضعفة الذين لا يهتدون سبيلاً الى أيّ من أيّ يقول من الحقّ الى الباطل والدليل على ذلك كتاب الله عزّ وجلّ قول الله عزّ وجلّ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ فهذا خاص غير عام كما قال الله عزّ وجلّ وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ^٢ ولم يقل على أمة موسى ولا على كلّ قومه وهم يومئذ أمة مختلفة والأمة واحدة فصاعداً كما قال الله عزّ وجلّ:

إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ^٣ يقول مطيعاً لله عزّ وجلّ وليس من

١. آل عمران/١٠٤.

٢. الأعراف/١٥٩.

٣. النحل/١٢٠.

يعلم ذلك في هذه الهدنة من حرج اذا كان لا قوة له ولا عدد ولا طاعة» قال مسعدة: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول وسئل عن الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أفضل الجهاد كلمة عدل عند امام جائر ما معناه؟ قال «هذا على أن يأمره بعد معرفته وهو مع ذلك يقبل منه وإلا فلا».

بيان:

يقول من الحق إلى الباطل كأنه من كلام الراوي ومعناه أنهم يدعون الناس من الحق إلى الباطل لعدم اهتدائهم سبيلاً إليهما والأظهر إلى الحق من الباطل ليكون متعلقاً بسبيلاً فيكون داخلاً تحت النفي ولعل الراوي ذكر حاصل المعنى.

٢-١٤٨٦٧ (الكافي - ٦٠:٥ - التهذيب - ١٧٨:٦ رقم ٣٦٢) الثلاثة، عن يحيى الطويل صاحب المقرئ [المنقري - المصري - خ ل] قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «إنما يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر مؤمن فيتعظ أو جاهل فيتعلم فأما صاحب سوط أو سيف فلا».

٣-١٤٨٦٨ (الكافي - ٦٠:٥ - التهذيب - ١٧٨:٦ رقم ٣٦٣) الثلاثة، عن مفضل بن يزيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال لي «يا مفضل من تعرض لسلطان جائر فأصابته بليّة لم يؤجر عليها ولم يرزق الصبر عليها».

-٢٤-

باب حدّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١-١٤٨٦٩ (الكافي - ٦٢:٥) العدة، عن

(التهذيب - ١٧٨:٦ رقم ٣٦٤) أحمد، عن محمد بن اسماعيل،
عن محمد بن عذافر، عن اسحاق بن عمار، عن عبد الأعلى مولى
أل سام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لما نزلت هذه الآية يا أيها
الذين آمنوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا» جلس رجل من المسلمين يبكي
وقال: أنا قد عجزت عن نفسي كُلِّفْتُ أَهْلِي فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم: حسبك أن تأمرهم بما تأمر به نفسك وتنهاهم عما تنهى
عنه نفسك».

٢-١٤٨٧٠ (الكافي - ٦٢:٥ - التهذيب - ١٧٩:٦ رقم ٣٦٥) عنه، عن
عشان، عن سباعة، عن أبي بصير في قول الله عز وجل قُوا أَنْفُسَكُمْ

وَأَهْلِيكُمْ نَاراً^١ قلت: كيف أقيهم؟ قال «تأمرهم بها أمر الله عز وجل وتنههم عما نهاهم الله عز وجل فان أطاعوك كنت قد وقيتهم وإن عصوك كنت قد قضيت ما عليك».

٣-١٤٨٧١ (الكافي - ٦٢:٥) الثلاثة، عن حفص بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً^٢ كيف نقي أهلينا؟ قال «تأمرونهم وتنهونهم».

٤-١٤٨٧٢ (الكافي - ٦١:٥) علي، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن غياث بن ابراهيم

(الكافي - ٥٩:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٨٠:٦ رقم ٣٧٠) ابن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم قال: كان أبو عبدالله عليه السلام اذا مرَّ بجماعة يختصمون لا يجوزهم حتى يقول ثلاثاً اتقوا الله ويرفع بها صوته .

٥-١٤٨٧٣ (الكافي - ٦١:٥) محمد، عن أحمد، عن محمد بن سنان، عن محفوظ الأسكاف قال: رأيت أبا عبدالله عليه السلام رمى جرة العقبة وانصرف فمشيت بين يديه كالمطرّق له^٣ فاذا رجل اصفر عمركي قد

١. التحريم/٦.

٢. «كالمطرّق له» بصيغة اسم الفاعل من باب التفعيل أي افتتح له الطريق والظاهر أنَّ أبا

أدخل عودة في الأرض شبه السايح [السابع - خ ل] وربطه الى فسطاطه والناس وقوف لا يقدرّون على أن يمرّوا فقال له أبو عبدالله عليه السلام «يا هذا أتق الله فإنّ هذا الذي تصنعه ليس لك» قال: فقال له العمركي: أما تستطيع أن تذهب الى عملك لا يزال المتكلّف الذي لا يُدري من هو يجيئني فيقول يا هذا أتق الله قال فرجع أبو عبدالله عليه السلام بخطام بعير له مقطور فطأ رأسه فمضى وتركه العمركي الأسود.

بيان:

السايح بالمهملتين بينها المثناة التحتانية على ما وجدناه في النسخ وكأنّه تصحيف الشايح بالشين المعجمة بمعنى الغيور الذي يذبّ عن حرمة يمنع المارة عن حوايلها والخطام بالمعجمة ثمّ المهملة حبل من ليف أو شعر أو كتان يجعل في أحد طرفيه حلقة ثمّ يشدّ فيه الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة ثمّ يقلّد البعير ثمّ يثني على مخطمه والمقطور كأنّه من القطار ولعلّ الأسود كناية عن سواد وجهه الباطن لما ذكر أولاً أنّه كان أصفر.

٦-١٤٨٧٤ (الكافي - ٥٨:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أن نلقي أهل المعاصي بوجوه مكفّهرة».

عبدالله عليه السلام كان راجلاً والبعير كان لذلك الرّجل الأسود مربوطاً فرجع عليه السلام خطامه ومضى من تحت خطامه مطأطأ والغرض الاستشهاد بعمله عليه السلام على الاكتفاء بالقول في النهي عن المنكر إذا علم أنّ المنهيّ مصرّ على باطله «ش».

بيان:

في التهذيب نقل هذا الحديث بهذا السند عن صاحب الكافي هكذا: قال أمير المؤمنين أدنى الانكار أن نلقي... الحديث والمكفهر من الوجوه كمطمئن الغليظ الذي لا يستحي أو الضارب لونه إلى الغبرة مع غلظ والمتعبس.

٧-١٤٨٧٥ (الكافي - ٦٠:٥ - التهذيب - ١٧٨:٦ رقم ٣٦١) الثلاثة، عن يحيى الطويل صاحب المقرئ [المنقري - خ ل] عن أبي عبد الله عليه السلام قال «حسب المؤمن عزاً إذا رأى منكراً أن يعلم الله عز وجل من قبله إنكاره».

٨-١٤٨٧٦ (التهذيب - ١٧٠:٥ رقم ٣٢٧) الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من شهد أمراً فكرهه كان كمن غاب عنه ومن غاب عن أمر فرضيه كان كمن شهد».

باب الدفاع عن النفس والأهل والمال مهما أمكن

١-١٤٨٧٧ (الكافي^١ - ٥١:٥ - التهذيب^٢ - ١٥٨:٦ رقم ٢٨٣) أحمد بن محمد الكوفي، عن محمد بن أحمد القلانسي، عن أحمد بن الفضل، عن ابن جبلة، عن فزارة، عن أنس أو هيثم بن برّاء قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام اللص يدخل علي في بيتي يريد نفسي ومالي؟ قال «اقتله فاشهد الله ومن سمع أنّ دمه في عنقي».

٢-١٤٨٧٨ (الكافي - ٥١:٥) الثلاثة، عن أبان، عن رجل، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا دخل عليك اللص المحارب فاقتله فما أصابك فدمه في عنقي».

٣-١٤٨٧٩ (الكافي - ٢٩٦:٧) عليّ، عن أبيه، عن

١. وكذلك في ج ٧: ٢٩٧ بهذا السند مرة أخرى.

٢. وكذلك في ص ٢١٠ رقم ٨٢٩ أورده مرة أخرى بهذا السند.

(التهذيب - ٢١١:١٠ رقم ٨٣٣) البزنطي، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا قدرت على اللص فابدره فأنا شريكك في دمه».

٤-١٤٨٨٠ (التهذيب - ١٥٧:٦ رقم ٢٧٨) محمد بن أحمد، عن بنان، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام عن علي صلوات الله عليه أنه أتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين إن لصاً دخل على امرأتي فسرقت حليها فقال عليه السلام «أما إنه لو دخل على ابن حنفية (ابن صفية - خ ل) لما رضي بذلك حتى يعمه بالسيف».

٥-١٤٨٨١ (الكافي - ٥١:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله، عن عليّ عليهما السلام مثله.

٦-١٤٨٨٢ (الكافي - ٥١:٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن الله ليمقت الرجل يدخل عليه اللص في بيته فلا يحارب».

٧-١٤٨٨٣ (التهذيب - ١٥٧:٦ رقم ٢٨٠) محمد بن أحمد، عن بنان، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال «إن الله ليمقت العبد يدخل عليه في بيته فلا يقاتل».

٨-١٤٨٨٤ (التهذيب - ١٥٧:٦ رقم ٢٧٩) محمد بن أحمد، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام أنه قال «إذا

أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ... ١٨٩

دخل عليك رجل يريد أهلك ومالك فابدره بالضربة إن استطعت فإنّ اللّص محارب لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلّم فما تبعك فيه من شيء فهو عليّ».

٩-١٤٨٨٥ (التهذيب - ١٠: ١٣٦ رقم ٥٣٨) أحمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال «إذا دخل عليك اللّص يريد أهلك ومالك فإن استطعت أن تبدره وتضربه فابدره واضربه» وقال «اللّص محارب لله ورسوله فاقتله فما تبعك فيه فهو عليّ».

١٠-١٤٨٨٦ (التهذيب - ١٠: ١٣٥ رقم ٥٣٦) أحمد، عن البرقي، عن الحسن بن السري، عن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «اللّص محارب لله ولرسوله فاقتلوه فما دخل عليك فعليّ».

بيان:

اشير بتعليقهما عليهما السلام الأمر بالضربة والقتل بأنّ اللّص محارب لله ولرسوله الى الاستشهاد بقوله عزّ وجلّ إنّما جزاؤ الذين يحاربون الله ورسوله الآية وقد مضى في باب وجوه الجهاد ويأتي في باب من لا دية له ولا قود ما يناسب هذا الباب.

١. في التهذيب المطبوع أحمد بن محمد بن يحيى والصحيح ما في الأصل كما حقّقه سيدنا الاستاذ في معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٣٣٥ وقد أشار إلى هذا الحديث «ض.ع».

٢. المائدة/٣٣

-٢٦-

باب من قُتل دون مظلمته

١٤٨٨٧-١ (الكافي - ٥٢:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٦٧:٦ رقم ٣١٦) ابن عيسى، عن التميمي، عن
عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم: من قُتل دون مظلمته فهو شهيد».

١٤٨٨٨-٢ (الكافي - ٥٢:٥ - التهذيب - ١٦٧:٦ رقم ٣١٧) باسناديهما،
عن عبدالله بن سنان، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال
«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من قُتل دون مظلمته فهو
شهيد» ثم قال «يابا مريم هل تدري ما دون مظلمته؟» قلت: جعلت فداك
الرجل يُقتل دون أهله ودون ماله وأشباه ذلك؟ فقال «يابا مريم إن من
الفقه عرفان الحق».

بيان:

لعل المراد أن الفقيه من عرف مواضع القتال في أمثال هذه حتى يحق له

أن يتعرّض لذلك فربّما كان ترك التعرّض أولى وأليق كما اذا تعرّض المحارب للمال فحسب دون النفس والعرض كما يستفاد من الحديث الآتي.

٣-١٤٨٨٩ (الكافي - ٥: ٥٢) محمّد، عن

(التهذيب - ١٦٧: ٦ رقم ٣١٩) ابن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقاتل دون ماله؟ فقال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: من قتل دون ماله فهو بمنزلة الشهيد» قلت: أيقاتل أفضل أو لم يقاتل؟ فقال

(التهذيب) «إن لم يقاتل فلا بأس

(ش) أما أنا لو كنت لم أقاتل وتركته».

٤-١٤٨٩٠ (الكافي - ٧: ٢٩٦) محمّد، عن

(التهذيب - ٢١٠: ١٠ رقم ٨٣٠) أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام مثله مع الزيادة.

٥-١٤٨٩١ (الفتاوى - ٩٥: ٤ رقم ٥١٦١) العلاء، عن محمّد، عن أحدهما عليهما السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: من قتل دون ماله فهو شهيد» قال وقال «لو كنت أنا لتركت المال ولم أقاتل».

(التهذيب - ١٦٦:٦ رقم ٣١٥) ابن عيسى، عن الوشاء، عن صفوان بن يحيى، عن أرطاة بن حبيب الأسدي، عن رجل، عن علي بن الحسين عليهما السلام قال «من أعتدي عليه في صدقة ماله فقاتل فقتل فهو شهيد».

بيان:

يعني زكاة ماله يريدون أخذها من غير استحقاق وزعم أنه يغلبهم فتعرض لهم فقتل.

٧-١٤٨٩٣ (الكافي - ٥٢:٥) العدة، عن البرقي، عن أبيه، عن ذكره، عن الرضا عليه السلام عن الرجل يكون في السفر ومعه جارية له فيجيء قوم يريدون أخذ جاريته أيمنع جاريته من أن تؤخذ وإن خاف على نفسه القتل؟ قال «نعم» قلت: وكذلك إن كانت معه امرأة؟ قال «نعم» وكذلك الأم والبنت وابنة العم والقراة يمنعهن وإن خاف على نفسه القتل؟ قال «نعم» وكذلك المال يريدون أخذه في سفر فيمنعه وإن خاف القتل؟ قال «نعم».

٨-١٤٨٩٤ (التهذيب - ١٥٧:٦ رقم ٢٨٢) البرقي، عن علي بن محمد، عن ابراهيم بن محمد الثقفى، عن علي بن معلى، عن جعفر بن محمد بن الصباح، عن محمد بن زياد صاحب السابري البجلي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من قتل دون عقال فهو شهيد».

بيان:

في بعض النسخ دون عياله ولعلّه الصّواب.

باب إعانة الضعيف والملهوف

١٤٨٩٥-١ (الكافي - ٥:٥٥) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال
«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: عونك الضعيف من أفضل
الصدقة».

١٤٨٩٦-٢ (الكافي - ٢:١٦٤ و ٥:٥٥) محمد، عن ابن عيسى، عن عليّ
بن الحكم، عن مثنى، عن نظراً بن خليفة، عن عمر بن عليّ بن
الحسين، عن أبيه عليهما السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من ردّ عن قوم من المسلمين عادية
ماء أو نار وجبت له الجنة».

١. كذا في الأصل والظاهر أنه تصحيف والصحيح فطر بن خليفة وهو أبو بكر المخزومي التابعي
ترحم عليه أبو جعفر عليه السلام مرتين أورده جامع الرواة بعنوان فطر في ج ٢ ص ١٣ وقد
أشار الى هذا الحديث عنه.

٢. كذا في الأصل والكافي المطبوع ج ٢ ولكن أورده في ج ٥:٥٥ بعنوان محمد بن علي بن الحسين
عليهم السلام وذكره جامع الرواة بعنوان عمر بن علي بن الحسين وأشار الى هذا الحديث عنه
«ض.ع».

بيان:

«العادية» من عدا يعدو على الشيء اذا اختلسه.

٣-١٤٨٩٧ (الكافي - ٥: ٥٤) العدة، عن البرقي، عن ابن فضال، عن أبي جميلة، عن سعد بن طريف، عن الأصبع بن نباتة قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام «يضحك الله تعالى الى رجل في كتية يعرض لهم سبع أو لصّ فحماهم حتى يجوزوا».

٤-١٤٨٩٨ (التهذيب - ٦: ١٧٥ رقم ٣٥١) محمد بن أحمد، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن أبيه عليهم السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من سمع رجلاً ينادي يا للمسلمين فلم يجبه فليس بمسلم».

بيان:

اللام المفتوحة في للمسلمين للاستغاثة وقد مضى هذا الخبر وخبر العادية وأخبار آخر مما يناسب هذا الباب في كتاب الايمان والكفر.

١. كذا في الأصل وفي المطبوع من التهذيب والمخطوط «د» أحمد مكان محمد وكلاهما يرويان عن النوفلي والنوفلي هو المذكور في جامع الرواة ج ١ بعنوان الحسين بن يزيد النوفلي وفي ج ٢ ص ٤٥٣ في باب الألقاب «ض.ع».

باب النوادر

١-١٤٨٩٩ (الكافي - ٥٥:٥ - التهذيب - ١٦٩:٦ رقم ٣٢٥) الثلاثة، عن يحيى الطويل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «ما جعل الله تعالى بسط اللسان وكف اليد ولكن جعلها يبسطان جميعاً ويكفان جميعاً».

٢-١٤٩٠٠ (التهذيب - ١٧٢:٦ رقم ٣٣٥) الصفار، عن يعقوب، عن ابن فضال، عن العرقوفي، عن الثمالي قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «لم تبق الأرض إلّا وفيها منّا عالم يعرف الحقّ من الباطل» قال «إنّا جعلت التّقية ليحقن بها الدم فاذا بلغت التّقية الدم فلا تقية، وأيّم الله لو دعيتم لتنصرونا لقلتم لا نفعل إنّا نتقي ولكانت التّقية أحبّ اليكم من أبائكم وأمّهاتكم ولو قد قام القائم عليه السلام ما احتاج الى مساءلتكم عن ذلك ولا قام في كثير منكم من أهل النفاق حدّ الله».

آخر أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدفاع والاعانة والحمد لله
أولاً وآخرأ.

أبواب الحدود والتعزيرات

أبواب الحدود والتعزيرات

الآيات:

قال الله عز وجل وألتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفيهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً * واللدان ياتيانها منكم فاذهبا فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنها إن الله كان تواباً رحيماً.

وقال جل وعز الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين^١.

وقال جل ذكره والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون * إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم^٢.

وقال تعالى إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة وهم عذاب عظيم^٣.

٣. النور/٤.

١. النساء/١٥ - ١٦.

٤. النور/٢٣.

٢. النور/٢.

وقال سبحانه والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ !

وقال جلَّ اسمه إِنَّهَا جِزَاؤُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ؟

بيان:

في تفسير علي بن ابراهيم أنَّ الايتين الأوليين وردتا في الزنا وأنها منسوختان بالثالثة كانت المرأة اذا زنت تحبس والرجل اذا زنى يؤذى فنسخ بالجلد والرجم وأية الرجم نسخت تلاوتها وبقي حكمها وعلى هذا يكون المراد باللذين الرجل والمرأة وقيل بل الآية الاولى وردت في المساحقات والثانية في اللوطيين والثالثة في الزنا ويأتي ذكر الآية المنسوخ تلاوتها في باب حدود الزنا إن شاء الله، والمحصنات العفائف «يحاربون الله ورسوله» أي يحاربون أولياء الله وأولياء رسوله وهم المسلمون جعل محاربتهم محاربتهم.

وقد مضى تفسير هذه الآية ويأتي تفسير باقي الآيات في الأخبار.

-٢٩-

باب فضيلة إقامة الحدّ

١-١٤٩٠١ (الكافي - ١٧٤:٧) العدة^١ ومحمد، عن

(التهذيب - ١٠:١٤٦ رقم ٥٧٧) ابن عيسى، عن ابن بزيع، عن
حنان بن سدير، عن أبيه قال: قال أبو جعفر عليه السلام «حدّ يقام في
الأرض أذكى فيها من مطر أربعين ليلة وأيامها».

بيان:

«الزكوة» النمو.

٢-١٤٩٠٢ (الكافي - ١٧٤:٧) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال
«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: إقامة حدّ خير من مطر
أربعين صباحاً».

١. في الكافي المطبوع السند هكذا: محمد بن يعقوب قال حدّثني محمد بن يحيى، عن أحمد بن
محمد بن عيسى النخ.

٣-١٤٩٠٣ (الكافي - ١٧٥:٧) محمد، عن محمد بن الحسين، عن حفص بن عون رفعه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ساعة من امام عادل أفضل من عبادة سبعين سنة وحدّ يقام لله في الأرض أفضل من مطر أربعين صباحاً».

٤-١٤٩٠٤ (الكافي - ١٧٤:٧) أحمد بن مهران، عن محمد بن عليّ، عن موسى بن سعدان، عن البجلي، عن أبي ابراهيم عليه السلام في قول الله تعالى يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قال «ليس يحييها بالقطر ولكن يبعث الله رجالاً فيحيون العدل فتحيى الأرض لإحياء العدل ولاقامة حدّ فيه أنفع في الأرض من القطر أربعين صباحاً».

بيان:

«القطر» بالفتح المطر «فيه» أي في العدل.

-٣٠-

باب انّ لكلّ شيء حدّاً ولمن تعدّاه حدّاً

١٤٩٠٥-١ (الكافي - ١٧٥:٧) محمّد، عن ابن عيسى، عن عثمان، عن
ساعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إنّ لكلّ شيء حدّاً ومن تعدّى
ذلك الحدّ كان له حدّ».

١٤٩٠٦-٢ (الكافي - ١٧٥:٧) القمي، عن محمّد بن حسان، عن محمّد
بن عليّ، عن أبي جميل، عن ابن ديبس الكوفي، عن عمرو بن قيس
قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «يا عمرو بن قيس أشعرت أنّ الله
تعالى أرسل رسولاً وأنزل عليه كتاباً وأنزل في الكتاب كلّ ما يحتاج اليه
وجعل له دليلاً يدلّ عليه وجعل لكلّ شيء حدّاً ولمن جاوز الحدّ حدّاً».
قال: قلت: أرسل رسولاً فأنزل عليه كتاباً وأنزل في الكتاب كلّ ما
يحتاج اليه وجعل له دليلاً يدلّ عليه وجعل لكلّ شيء حدّاً ولمن جاوز
الحدّ حدّاً قال «نعم» قلت: وكيف من جاوز الحدّ؟ قال «إنّ الله حدّ في
الأموال أن لا تؤخذ إلّا من حلّها فمن أخذها من غير حلّها قطعت يده
حدّاً لمجاوزة الحدّ وإنّ الله تعالى حدّ أن لا ينكح النكاح إلّا من حلّه

فمن فعل غير ذلك إن كان عزباً حدّ وإن كان محصناً رجم لمجاوزته الحدّ.

٣-١٤٩٠٧ (الكافي - ١٧٦:٧) العدة، عن ابن عيسى، عن

(التهذيب - ٣:١٠ رقم ٥) الحسين عن

(الفقيه - ٢٤:٤ رقم ٤٩٩٢) فضالة، عن داود بن فرقد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «إن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا لسعد بن عباد: أرايت لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً به؟ قال: كنت أضربه بالسيف قال: فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ماذا يا سعد؟ قال سعد: قالوا لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به؟ قلت: كنت أضربه بالسيف فقال: يا سعد فكيف بالأربعة الشهود؟ فقال: يا رسول الله بعد رأي عيني وعلم الله أنه (أن - خ ل) قد فعل قال: إي والله بعد رأي عينك وعلم الله بأنه (أن - خ ل) قد فعل لأن الله تعالى قد جعل لكل شيء حداً وجعل لمن تعدى ذلك الحد حداً».

٤-١٤٩٠٨ (الكافي - ١٧٤:٧) العدة، عن البرقي، عن عمرو بن عثمان،

عن ابن رباط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال النبي صلى الله

١. قوله «فكيف بالأربعة الشهود» كل قاتل يمكن أن يدفع عن نفسه القصاص والدية بأن المقتول كان على بطن امرأته فقتله لذلك وأنكره عليه صلى الله عليه وآله من هذه الجهة ولكنّه بينه وبين الله معذور كما أقرّه «ش».

عليه وآله وسلّم لسعد بن عباد: إنّ الله جعل لكلّ شيء حدّاً وجعل على كلّ من تعدّى حدّاً من حدود الله حدّاً وجعل ما دون الأربعة الشّهداء مستوراً على المسلمين».

٥-١٤٩٠٩ (الكافي - ١٧٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٤٦:١٠ رقم ٥٧٩) أحمد، عن السّراد، عن

(الفقيه - ٧٤:٤ رقم ٥١٤٨) الحرّان عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إنّ في كتاب عليّ عليه السلام أنّه كان يضرب بالسّوط وينصف السّوط وبيعضه في الحدود وكان اذا أتى بغلام وجارية لم يدركا لا يبطل حدّاً من حدود الله قيل له وكيف كان يضرب بيعضه؟ قال: كان يأخذ السّوط بيده من وسطه أو من ثلثه ثمّ يضرب به على قدر أسنانهم ولا يبطل حدّاً من حدود الله تعالى».

٦-١٤٩١٠ (الكافي - ١٧٥:٧) البرقي، عن عليّ بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «في نصف الجلدة وثلاث الجلدة يؤخذ بنصف السوط وثلاثي السوط».

بيان:

قد مضى في أواخر أبواب العقل والعلم ما يناسب هذا الباب.

باب حرمة الزنا وشدة أمره

١٤٩١١-١ (الكافي - ٥: ٥٤١) عليّ، عن أبيه، عن عثمان، عن عليّ بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إنَّ أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة رجل أقرَّ نطفته في رحم تحرّم عليه».

١٤٩١٢-٢ (الكافي - ٥: ٥٤٢) عليّ، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: في الزنا خمس خصال يذهب ببهاء الوجه ويورث الفقر وينقص العمر ويسخط الرحمن ويخلّد في النار نعوذ بالله من النار».

١٤٩١٣-٣ (الكافي - ٥: ٥٤١) العدة، عن سهل، عن الأشعري، عن

(الفقيه - ٣: ٥٧٣ رقم ٤٩٦٠) القدّاح، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليهما السلام قال «للزاني ستّ خصال ثلاث في الدنيا وثلاث في الآخرة فأما التي في الدنيا فيذهب بنور الوجه ويورث الفقر ويعجل

الفناء وأما التي في الآخرة فسخط الربّ وسوء الحساب والخلود في النار».

٤-١٤٩١٤ (الكافي - ٥: ٥٤١) محمد، عن أحمد، عن السّراد، عن مالك بن عطية، عن الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام قال «وجدنا في كتاب عليّ عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: اذا كثر الزّنا من بعدي كثر موت الفجأة».

٥-١٤٩١٥ (الكافي - ٥: ٥٤٢) محمد، عن أحمد، عن ابن فضال، عن

(الفقيه - ٤: ٢٠ رقم ٤٩٨٠) القّدّاح، عن أبي عبدالله عليه السلام [عن أبيه - خ] قال «قال يعقوب عليه السلام لابنه يوسف: يا بني لا تزن فانّ الطير لو زنا لتناثر ريشه».

٦-١٤٩١٦ (الكافي - ٥: ٥٤٢) عليّ، عن أبيه والعدّة، عن أحمد، عن أبي العباس الكوفي جميعاً، عن عمرو بن عثمان، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «اجتمع الحواريون الى عيسى عليه السلام فقالوا له: يا معلم الخير أرشدنا فقال لهم: إنّ موسى كليم الله أمركم أن لا تحلفوا بالله تبارك وتعالى كاذبين وأنا أمركم أن لا تحلفوا بالله كاذبين ولا صادقين قالوا ياروح الله زدنا فقال إنّ موسى نبي الله أمركم أن لا تزنوا وأنا أمركم أن لا تحدّثوا أنفسكم بالزنا فضلاً عن أن تزنوا فانّ من حدّث نفسه بالزنا كان كمن أوقد في بيت مزوّق فأفسد التزاويق الدخان وإن لم يحترق البيت».

بيان:

التزويق التزيين والمزوق المنقش.

٧-١٤٩١٧ (الكافي - ٥: ٥٤١) الثلاثة وعثمان، عن علي بن سالم قال: قال أبو ابراهيم عليه السلام «أتق الزنا فإنه يمحى الرزق ويبطل الدين».

٨-١٤٩١٨ (الكافي - ٥: ٥٤٢) محمد، عن أحمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن سويد قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إني مبتلى بالنظر الى المرأة الجميلة فيعجبني النظر اليها فقال لي «يا علي لا بأس اذا عرف الله من نيتك وإياك والزنا فإنه يمحى البركة ويهلك الدين».

بيان:

صدق النظر أن يكون لرؤية آثار صنع الله عز وجل من دون شهوة ولا ريبة.

٩-١٤٩١٩ (الكافي - ٥: ٥٤١) محمد، عن أحمد، عن علي بن الحكم، عن الثمالي قال: كنت عند علي بن الحسين عليهما السلام فجاءه رجل فقال له: يا ابا محمد اني مبتلى بالنساء فأزني يوماً وأصوم يوماً فيكون ذا كفارة لذا؟ فقال له علي بن الحسين عليهما السلام «أنه ليس شيء أحب الى الله عز وجل من أن يطاع ولا يعصى فلا تزنى ولا تصوم»

١. قوله «صدق النظر» لعل المراد ما وقع النظر بغير اختياره فيحدثه نفسه بعد ذلك بجمال صورتها مع عدم العزم على الفاحشة «ش».

فاجتذبه أبو جعفر عليه السلام اليه فأخذه بيده فقال «يا با زنة تعمل'
عمل أهل النار وترجو أن تدخل الجنة».

١٠-١٤٩٢٠ (الكافي - ٥: ٥٤٣) الثلاثة

(الفقيه - ٣: ٥٧٣ رقم ٤٩٦١) ابن أبي عمير، عن اسحاق بن
أبي هلال، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه
السلام: ألا أخبركم بكبر الزنا؟ قالوا: بلى قال: هي امرأة توطيء فراش
زوجها فتأتي بولد من غيره فتلزمه زوجها فتلك التي لا يكلمها الله ولا
ينظر إليها يوم القيامة ولا يزكّيها ولها عذاب أليم».

بيان:

«الكبر» بالضم وكعب نقيض الصغر فيه إشارة إلى تفسير الزنا الأكبر
الوارد في الحديث النبوي ويأتي تفسيره بالمساحقة أيضاً «توطيء» على صيغة
المعلوم أي تحمل على الوطي وفراش زوجها كناية عن نفسها وتسمّى المرأة
فراشاً لأن الرجل يفرشها.

١١-١٤٩٢١ (الكافي - ٥: ٥٤٣) العدة، عن أحمد، عن عثمان، عن ابن
مسكان، عن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ثلاثة لا يكلمهم
الله ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم منهم المرأة توطيء فراش زوجها».

١٢-١٤٩٢٢ (الكافي - ٥: ٥٤٣) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام

١. «يابازنة» أبو زنة بكسر الزاء ويفتح أيضاً وتشديد النون كنية القرد وهو معروف بكثرة الزنا
حتى ضرب به المثل. فقيل فلان أذن من القرد «ش».

«إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى امْرَأَةٍ أَدْخَلَتْ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ فَأَكَلَ حَرَايِبُهُمْ وَنَظَرَ إِلَى عَوْرَاتِهِمْ».

بيان:

«من غيرهم» يعني به ولدها الذي تلدها من الزنا، والحريية بالمهملتين والمتناة التحتانية قبل الموحدة مال الرجل الذي يقوم به أمره ويعيش به. وقيل هي بالثاء المتلثة^١ مكان الموحدة أي مكاسبهم «ونظر إلى عوراتهم» لعدّه إيّاهنّ من المحارم مع أنّهنّ لسنّ له بمحارم.

١٣-١٤٩٢٣ (الفقيه - ٥٥٩:٣ رقم ٤٩٢١ و٤:٢٠ رقم ٤٩٧٧) قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «لَنْ يَعْمَلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَكْثَرَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ رَجُلٍ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ هَدَمَ الْكَعْبَةَ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ قِبْلَةً لِعِبَادِهِ أَوْ أَفْرَغَ مَاءَهُ فِي امْرَأَةٍ حَرَامًا».

١٤-١٤٩٢٤ (الفقيه - ٤:٢٠ رقم ٤٩٧٨) وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «الزنا يورث الفقر ويدع الديار بلاقع».

بيان:

«بلاقع» جمع بلقع وبلقعة وهي الأرض القفر التي لا شيء بها يعني يفتقر ويذهب ما في بيته من الرزق وقيل هو أن يفرّق الله شمله ويغيّر عليه ما أولاه من نعمه والأتیان بصيغة الجمع للمبالغة كقولهم أرض سباسب وثوب اخلاق كذا في النهاية الأثرية.

١. قال في القاموس: الحرائث المكاسب الواحد الحريثة «عهد».

١٥-١٤٩٢٥ (الفقيه - ٢٠:٤ رقم ٤٩٧٩) وقال صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم
«ما عَجَّت الأرض إلى ربِّها كعجيجها من ثلاث من دم حرام يسفك
عليها أو اغتسال من زنا أو النَّوم عليها إلى قبل طلوع الشمس».

بيان:

«العجيج» رفع الصوت.

١٦-١٤٩٢٦ (الفقيه - ٢١:٤ رقم ٤٩٨٢) وصعد رسول الله صَلَّى الله عليه
وآله وسلَّم المنبر فقال «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم
ولا يزكِّيهم وهم عذاب أليم شيخ زان وملك جبَّار ومُقلِّ مختال».

بيان:

«المقلِّ» من الإقلال أي الفقير المتكبر.

١٧-١٤٩٢٧ (الفقيه - ٢١:٤ رقم ٤٩٨٣) ابن مسكان، عن محمَّد، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر
إليهم ولا يزكِّيهم وهم عذاب أليم الشَّيخ الزَّاني والدِّيَّوث^١ والمرأة توطي
فراش زوجها».

١. في الحديث لا يدخل الجنة دَيَّوث لا يجد ريح الجنة دَيَّوث قيل يا رسول الله ما الدِّيَّوث؟ قال:
الَّذي تزني امرأته وهو يعلم بها والدِّيَّوث من لا غيرة له على أهله ومثله - الكشخان - و
- القرنان - ويقال: الدِّيَّوث هو الَّذي يدخل الرَّجل على زوجته و- القرنان - هو الَّذي يرضى
أن يدخل الرجال على بناته و- الكشخان - من يدخل الرَّجل على الأخوات. كذا في مجمع
البحرين «ض.ع».

١٨-١٤٩٢٨ (الفقيه - ٢١:٤ رقم ٤٩٨٤) عليّ الميثمي، عن بشير قال:
قرأت في بعض الكتب قال الله تعالى: لا أنيل رحمتي من يعرضني للإيـان
الكاذبة ولا أدني مني يوم القيامة من كان زانياً.

١٩-١٤٩٢٩ (الفقيه - ٢٢:٤ رقم ٤٩٨٧) العلاء، عن محمد قال: قال أبو
جعفر عليه السلام «إذا زنى الزاني خرج منه روح الإيـان فان استغفر
عاد اليه» وقال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: لا يزني الزاني
حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الشارب حين يشرب وهو مؤمن ولا
يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» قال أبو جعفر عليه السلام
«وكان أبي عليه السلام يقول: إذا زنى الزاني فارقه روح الإيـان قلت:
وهل يبقى فيه من الإيـان شيء ما أو قد انخلع منه أجمع؟ قال: لا بل
فيه فإذا تاب عاد اليه روح الإيـان».

بيان:

قد مضى هذا الحديث في كتاب الإيـان والكفر مسنداً مفسراً والله الحمد
ويأتي في كتاب النكاح أخبار آخر في الزنا والعفة منه إن شاء الله تعالى.

- ٣٢ -

باب حرمة اللواط

١٤٩٣٠-١ (الكافي - ٥: ٥٤٣) عليّ، عن أبيه، عن ابن مرّار، عن يونس، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول «حرمة الدبر أعظم من حرمة الفرج إن الله تعالى أهلك أمة بحرمة الدبر ولم يهلك أحداً بحرمة الفرج».

١٤٩٣١-٢ (الكافي - ٥: ٥٤٤) الثلاثة، عن الحضرمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من جامع غلاماً جاء جنباً يوم القيامة لا ينقيه ماء الدنيا وغضب الله عليه ولعنه وأعدّ له جهنم وساءت مصيراً» ثم قال «إنّ الذكر ليركب الذكر فيهنّ العرش لذلك وإنّ الرجل ليؤتى في حقه فيحبسه الله على جسر جهنم حتى يفرغ الله من حساب الخلائق ثم يؤمر به الى جهنم فيعذب بطبقاتها طبقة طبقة حتى يردّ الى أسفلها ولا يخرج منها».

بيان:

«في حقه» أي خلفه، والمحقب المردف.

٣-١٤٩٣٢ (الكافي - ٥: ٥٤٤) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: اللواط ما دون الدبر والدبر هو الكفر».

٤-١٤٩٣٣ (التهذيب - ١٠: ٥٣ رقم ١٩٧) سهل، عن بكر بن صالح، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن اللواط؟ فقال «ما بين الفخذين» قال: وسألته عن الذي يوقب؟ فقال «ذاك الكفر بها أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم».

٥-١٤٩٣٤ (الكافي - ٥: ٥٤٤) عليّ، عن أبيه، عن البنظي، عن أبان، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام في قول لوط .. إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ فقال «إِنَّ ابليس أتاهم في صورة حسنة فيه تأنيث عليه ثياب حسنة فجاء إلى شباب منهم فأمرهم أن يقعوا به ولو طلب إليهم أن يقع بهم لأبوا عليه ولكن طلب إليهم أن يقعوا به فلما وقعوا به التذوا ثم ذهب عنهم وتركهم فأحال بعضهم على بعض».

٦-١٤٩٣٥ (الكافي - ٥: ٥٤٤) العدة، عن البرقي، عن محمد بن سعيد قال: أخبرني زكريا بن محمد، عن أبيه، عن عمرو، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان قوم لوط من أفضل قوم خلقهم الله فطلبهم ابليس الطلب الشديد وكان من فضلهم وخيرتهم أنهم إذا خرجوا إلى العمل خرجوا بأجمعهم وتبقى النساء خلفهم فلم يزل ابليس يعتادهم وكانوا إذا

رجعوا خرب ابلّيس ما يعملون فقال بعضهم لبعض تعالوا نرصد لهذا الذي يخرب متاعنا فرصدوه فاذا هو غلام أحسن ما يكون من الغلمان فقالوا له: أنت الذي تخرب متاعنا مرّة بعد مرّة فاجتمع رأيهم على أن يقتلوه فبيّتوه عند رجل.

فلما كان الليل صاح فقال له: مآلك؟ فقال: كان أبي ينومني على بطنه فقال له: تعال فتم على بطني قال: فلم يزل بذلك الرجل حتى علّمه أن يفعل بنفسه فأولاً علّمه ابلّيس والثانية علّمه هو ثم انسلّ ففرّ منهم وأصبحوا فجعل الرجل يخبر بها فعل بالغلام ويعجبهم منه وهم لا يعرفونه فوضعوا أيديهم فيه حتى اكتفى الرجال بالرجال بعضهم ببعض ثم جعلوا يرصدون مآرة الطريق فيفعلون بهم حتى تنكبّ مدينتهم الناس ثم تركوا نساءهم وأقبلوا على الغلمان.

فلما رأى أنّه قد أحكم أمره في الرجال جاء الى النساء فصيرّ نفسه امرأة ثم قال: إن رجالكنّ يفعل بعضهم ببعض، قلن: نعم قد رأينا ذلك وكلّ ذلك يعظم لوط ويوصيهم وابلّيس يغويهم حتى استغنى النساء بالنساء فلما كملت عليهنّ الحجة بعث الله جبرئيل وميكائيل واسرافيل في زي غلمان عليهنّ أقبية فمروا بلوط وهو يحرق قال: أين تريدون؟ ما رأيّت أجمل منكم قط قالوا: إنّنا أرسلنا سيّدنا الى ربّ هذه المدينة قال: أوّل ما يبلغ سيّدكم ما يفعل أهل هذه المدينة يا بنيّ إنّهم والله يأخذون الرجال فيفعلون بهم حتى يخرج الدم.

فقالوا: أمرنا سيّدنا أن نمرّ وسطها قال: فلي اليكم حاجة قالوا: وما هي؟ قال: تصبرون هاهنا الى اختلاط الظلام قال: فجلسوا قال فبعث ابنته فقال: جيئي لهم بخبز وجيئي لهم بهاء في القرعة وجيئي لهم عباء يتغطّون بها من البرد فلما أن ذهبت الابنة أقبل المطر والوادي فقال لوط الساعة يذهب بالصبيان الوادي قال قوموا حتى نمضي وجعل لوط

يمشي في أصل الحائط وجعل جبرئيل وميكائيل واسرافيل يمشون وسط الطريق فقال: يا بني امشوا هاهنا.

فقالوا: أمرنا سيدنا أن نمّر في وسطها وكان لوط يستغنى بالظلام ومّر ابليس فأخذ من حجر امرأة صبيّاً فطرحه في البئر فتصايح أهل المدينة كلّهم على باب لوط فلما أن نظروا إلى الغلمان في منزل لوط قالوا: يا لوط قد دخلت في عملنا فقال هؤلاء ضيفي فلا تفضحوني^١ في ضيفي.

قالوا: هم ثلاثة خذ واحداً واعطنا اثنين قال: فأدخلهم الحجرة وقال لوط: لو أن لي أهل بيت يمنعوني منكم قال: وتدافعوا على الباب وكسروا باب لوط وطرحوا لوطاً فقال له جبرئيل إنا رسل ربك لن يصلوا إليك^٢ فأخذ كفّاً من بطحاء فضرب بها وجوههم وقال شامت الوجوة فعمي أهل المدينة كلّهم وقال لهم لوط يا رسل ربي فما أمركم ربي فيهم قالوا أمرنا أن نأخذهم بالسحر قال: فلي اليكم حاجة قالوا: وما حاجتك؟ قال: تأخذونهم الساعة فاني أخاف أن يبدو لربي فيهم.

فقالوا: يا لوط إن موعدهم الصبح أليس الصبح ب قريب^٣ لمن يريد أن يأخذ فخذ أنت بناتك وامض ودع امرأتك^٤ فقال أبو جعفر عليه السلام «رحم الله لوطاً لو يدري من معه في الحجرة لعلم أنه منصور حيث يقول لو أن لي بكم قوة أو أوي إلى ركن شديد أي ركن أشد من جبرئيل معه في الحجرة فقال الله لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم وما هي من الظالمين ببعيد من ظالمي أمّتك ان عملوا ما على قوم لوط» قال «وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من ألح في وطى الرجال لم

١. إشارة إلى سورة الحجر/٦٨.

٢. إشارة إلى سورة هود/٨١.

٣. هود/٨١.

٤. هود/ ٨٠.

يمت حتى يدعو الرجال الى نفسه».

بيان:

«يعتادهم» أي يجيئهم ويأتيهم «نرصد» نكمن ونرقب «فبيئته» حبسوه ليلاً «فلم يزل بذلك الرجل» أي متعلقاً به وفي بعض النسخ يدلك بالمتنأة التحتية والدال المهملة أي يلمس بعض جسده بجسده «ثم انسل» أي خرج برفق «تنكب» تجنب «أقبية» جمع قبا والقرعة واحدة القرع وهو حمل اليقطين «بطحاء» مسيل واسع فيه دقاق الحصى «شاهت الوجوه» قبحت وسيئت «أن يبدو» من البداء أي ينشأ له فيهم أمراً آخر فلم يأخذهم.

٧-١٤٩٣٦ (الكافي - ٥: ٥٤٦) علي، عن أبيه، عن ابن فضال

(الكافي - ٨: ٣٢٧ رقم ٥٠٥) محمد، عن ابن عيسى، عن ابن فضال، عن داود بن فرقد، عن أبي يزيد الحمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أن الله بعث أربعة أملاك في اهلاك قوم لوط جبرئيل وميكائيل واسرافيل وكرويل فمروا بابراهيم عليه السلام وهم معتمون فسلموا عليه فلم يعرفهم ورأى هيئة حسنة فقال: لا يخدم هؤلاء أحد إلا أنا بنفسي وكان صاحب ضيافة فشوى لهم عجلًا سميناً حتى أنضجه

١. عن أبي يزيد الحمّار يحتمل قوياً زيادة عن، وأبو يزيد كنية فرقد على ما في كتاب الروضة من الكافي «ش».

وأورده في جامع الرواة بعنوان أبو يزيد الحمّار في ج ٢ ص ٤٢٥ وقال روى داود بن فرقد عنه عن أبي عبد الله عليه السلام في [في] في باب اللواط ثم قال: في كتاب التكااح داود بن أبي يزيد وهو فرقد عنه عن أبي عبد الله عليه السلام. فهو كما ترى وفيه ما لا يخفى «ض.ع».

ثُمَّ قَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ فَلَمَّا وَضَعَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ فَنَكَرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ جِبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَسَرَ الْعِمَامَةَ عَنْ وَجْهِهِ (وَعَنْ رَأْسِهِ - خ) فَعَرَفَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: أَنْتَ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَمَرَّتْ سَارَةُ امْرَأَتَهُ فَبَشَّرَهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ فَقَالَتْ مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَأَجَابُوهَا بِمَا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ فَقَالَ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ: لِمَذَا جِئْتُمْ؟ قَالُوا: فِي أَهْلَاكَ قَوْمَ لُوطَ فَقَالَ لَهُمْ: إِنْ كَانَ فِيهَا مِائَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَهْلِكُونَهُمْ؟ فَقَالَ جِبْرِئِيلُ: لَا قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهَا خَمْسُونَ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهَا ثَلَاثُونَ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهَا عَشْرُونَ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهَا عَشْرَةٌ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهَا وَاحِدٌ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَإِنْ فِيهَا لُوطًا؟ قَالُوا: نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ (ثُمَّ مَضُوا - خ) قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ «قَالَ: لَا أَعْلَمُ هَذَا الْقَوْلَ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَبْقِيهِمْ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطَ فَأَتَوْا لُوطًا وَهُوَ فِي زُرَاعَةِ قَرْبِ الْقَرْيَةِ فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ وَهُمْ مَعْتَمُونَ فَلَمَّا رَأَى هَيْئَةَ حَسَنَةٍ عَلَيْهِمْ ثِيَابَ بَيْضَ وَعِمَائِمَ بَيْضَ فَقَالَ لَهُمُ: الْمَنْزِلُ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَتَقَدَّمَهُمْ وَمَشَوْا خَلْفَهُ فَتَنَدَّمُ عَلَى عَرْضِهِ الْمَنْزِلَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ سَعَتْ أَمَى بِهِمْ قَوْمِي وَأَنَا أَعْرِفُهُمْ فَالْتَفَتَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ شِرَارًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ.

قال جبرئيل: لا نعبّل عليهم حتى يشهد عليهم ثلاث مرات فقال جبرئيل: هذه واحدة ثم مشى ساعة ثم التفت إليهم فقال: انكم لتأتون شراراً من خلق الله تعالى فقال جبرئيل: هذه ثنتان ثم مشى فلما بلغ باب المدينة التفت إليهم فقال: انكم لتأتون شراراً من خلق الله^١ فقال

١. في بعض النسخ شرار خلق الله بدون - من - في المواضع كلها «عهد».

جبرئيل: هذه الثالثة ثم دخل ودخلوا معه حتى دخل منزله فلما رأته امرأته رأت هيئة حسنة فصعدت فوق السطح فصفت فلم يسمعا فدخلت فلما رأوا الدخان أقبلوا يهرعون حتى جاؤوا الى الباب فنزلت اليهم فقالت عنده قوم ما رأيتم قوماً قط أحسن منهم هيئة فجاؤوا الى الباب ليدخلوا.

فلما راهم لوط قام اليهم فقال لهم يا قوم اتقوا الله ولا تتخزون في ضيقي أليس منكم رجل رشيد^١ وقال هؤلاء بناقي هن أطهر لكم فدعاهم الى الحلال فقالوا لقد علمت ما لنا في بناتك من حق وإنك لتعلم ما نريد فقال لهم لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد^٢ فقال جبرئيل عليه السلام: لو يعلم أي قوة له قال فكاثروه حتى دخلوا البيت فصاح بهم (به - خ ل) جبرئيل وقال: يا لوط دعهم يدخلون.

فلما دخلوا أهوى جبرئيل باصبعه نحوهم فذهبت أعينهم وهو قول الله عز وجل فطمسنا أعينهم^٣ ثم ناداه جبرئيل فقال له إنا رسل ربك لن يصلوا إليك فأسر بأهلك بقطع من الليل وقال له جبرئيل أنا بعثنا في أهلكهم فقال: يا جبرئيل عجل فقال إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب^٤ فأمره فيحمل هو ومن معه إلا امرأته ثم اقتلعها يعني المدينة جبرئيل بجناحه من سبعة أرضين ثم رفعها حتى سمع أهل السماء الدنيا نباح الكلاب وصراخ الديوك ثم قلبها وامطر عليها وعلى من حول المدينة حجارة من سجيل^٥.

١. هود/٧٨.

٢. هود/٧٩ - ٨٠.

٣. القمر/٣٧.

٤. هود/٨١.

بيان:

هذا الخبر أورده في الكافي مرتين في كتاب النكاح وأخرى في الروضة «أوجس» أحس وأضر «حسر» كشف «من الغابرين» من الباقيين في العذاب. «قال الحسن بن علي» يعني ابن فضال وفي الروضة أبو محمد بدل الحسن بن علي وهو كنية ابن فضال وربما يوجد في بعض النسخ أبو محمد الحسن العسكري^١ ويستفاد من هذه النسخة أن الخبر مروي من تفسير الامام. «قال لا أعلم» المستتر في قال لداود بن فرقد أو الصادق عليه السلام «يسبقهم» أي يطلب بقاءهم وأن لا ينزل عليهم العذاب «فقال لهم المنزل» أي تعالوا الى المنزل «وأنا أعرفهم» أي بسوء فعالهم وأنهم طالبوا أمثال هؤلاء الغلمان حتى يشهد عليهم يعني لوطاً بالفسق «فصفت» ضربت احدى كفيها على الأخرى «يهرعون» يسرعون «فكاثروه» غلبوا عليه بكثرتهم «فطمسنا أعينهم» محوناها «من سجيل» معرّب سنك كل.

٨-١٤٩٣٧ (الكافي - ٥: ٥٤٨) الثلاثة، عن محمد بن أبي حمزة، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول لوط عليه السلام هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ^٢ قال «عرض عليهم التزويج».

٩-١٤٩٣٨ (الكافي - ٥: ٥٤٨) عليّ، عن أبيه، عن عثمان بن سعيد، عن محمد بن سليمان، عن ميمون البان قال: كنت عند أبي عبدالله عليه

١. قوله «وربما يوجد في بعض النسخ ابو محمد الحسن العسكري» وهذه النسخة من تصرفات بعض النساخ قطعاً ولا يمكن ان يكون الرواية مأخوذة عن التفسير المنسوب إلى الامام عليه السلام إذ ليس في اسناد الحديث أحد من رواة التفسير المذكور «ش».

السلام فقريء عنده آيات من هود فلما بلغ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنُضُودٍ* مُسَوَّمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ قال: فقال «من مات مصرّاً على اللّواط لم يمت حتى يرميه الله بحجر من تلك الحجارة يكون فيه منيته ولا يراه أحد».

١٠-١٤٩٣٩ (الكافي - ٥: ٥٤٨) محمّد، عن أحمد، عن محمّد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: من قبل غلاماً بشهوة أجمه الله يوم القيامة بلجام من نار».

١١-١٤٩٤٠ (الكافي - ٥: ٥٤٨) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: أيّاكم وأولاد الأغنياء والملوك المردفان فتنّتهم أشدّ من فتنة العذارى في خدورهن».

- ٣٣ -

باب من أمكن من نفسه

١-١٤٩٤١ (الكافي - ٥: ٥٤٩) محمد، عن أحمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من أمكن من نفسه طائعاً يلعب به ألقى الله عليه شهوة النساء».

٢-١٤٩٤٢ (الكافي - ٧: ٢٦٨ - التهذيب - ١٠: ١٤٩ رقم ٥٩٨) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: اذا كان الرجل كلامه كلام النساء ومشيته مشية النساء ويمكن من نفسه فينكح كما تنكح المرأة فارجموه ولا تستحيوه».

بيان:

أريد بالرجم الشتم والطرده ولم يرد به الرجم الذي هو الحد.

٣-١٤٩٤٣ (الكافي - ٥: ٥٤٩) علي، عن أبيه، عن علي بن معبد، عن

الدهقان، عن درست، عن عطية أخي أبي العرام قال: ذكرت لأبي عبدالله عليه السلام المنكوح من الرجال فقال «ليس يبلي الله بهذا البلاء أحداً وله فيه حاجة أن في أدبارهم أرحاماً منكوسة وحياء أدبارهم كحياء المرأة قد شرك فيهم ابن لا بليس يقال له زوال فمن شرك فيه من الرجال كان منكوحاً ومن شرك فيه من النساء كانت من الموارد والعامل على هذا من الرجال إذا بلغ أربعين سنة لم يتركه وهم بقية سدوم أما إنني لست أعني به بقيتهم أنه ولدهم ولكنهم من طينتهم».

قال: قلت: سدوم التي قلت قال «هي أربع مدائن سدوم وصرير ولدماء وعميراء قال فأتاهن جبرئيل وهنّ مقلوعات الى تخوم الأرضين السابعة فوضع جناحه تحت السفلى منهنّ ورفعهنّ جميعاً حتى سمع أهل السماء الدنيا نباح كلابهم ثم قلبها».

بيان:

الحياء فرج المرأة، والزوال يقال لخفيف الحركات، والموارد جمع موردة وهي التي يرد عليها الناس، والتخوم الحدود.

١٤٩٤٤-٤ (الكافي - ٥: ٥٤٩) محمد، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن العرزمي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن لله عبداً لهم في أصلابهم أرحام كأرحام النساء، قال: فسئل فما لهم لا يحملون؟ فقال: إنها منكوسة ولهم في أدبارهم غدة كغدة الجمل أو البعير فاذا هاجت هاجوا وإذا سكنت سكنوا».

بيان:

الغدة بالضمّ كلّ عقدة في الجسد أطاف بها شحم وكلّ قطعة صلبة بين

العصب وغدة البعير عقدة طاعونه.

١٤٩٤٥-٥ (الكافي - ٥: ٥٥٠) العدة، عن البرقي، عن محمد بن علي، عن علي بن عبد الله وعبد الرحمن بن محمد، عن أبي خديجة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال قال: وهم المختنون واللاتي ينكحن بعضهن بعضاً».

١٤٩٤٦-٦ (الكافي - ٥: ٥٥٠) أحمد، عن الأشعري، عن القدّاح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «جاء رجل الى أبي عليه السلام فقال: يا ابن رسول الله اني ابتليت ببلاء فادع الله لي فقليل له: انه يؤتى في دبره فقال: ما أبلى الله بهذا البلاء أحداً له فيه حاجة، ثم قال أبي: قال الله عز وجل وعزّي وجلالي لا يقعد على استبرقها وحريرها من يؤتى في دبره».

بيان:

الضميران يرجعان الى الجنة المدلول عليها بالقرينة.

١٤٩٤٧-٧ (الكافي - ٥: ٥٥٠) العدة، عن البرقي، عن محمد بن سعيد، عن زكريا بن محمد، عن أبيه، عن عمرو، عن أبي جعفر عليه السلام قال «أقسم الله على نفسه أن لا يقعد على نهارق الجنة من يؤتى في دبره» فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: فلان عاقل لبيب يدعو الناس الى نفسه قد ابتلاه الله قال: فقال «فيفعل ذلك في مسجد الجامع؟» قلت: لا، قال «فيفعل على باب داره؟» قلت: لا، قال «فأين يفعله؟» قلت: اذا خلا

قال «فإن الله لم يبتله هذا متلذذ لا يقعد على نهارق الجنة».

بيان:

يعني أنه قادر على أن يصبر عليه ومع هذا فلا يصبر فليس هو بمبتلى.

٨-١٤٩٤٨ (الكافي - ٥: ٥٥١) أحمد، عن ابن أسباط، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ما كان في شيعتنا فلم يكن فيهم ثلاثة أشياء من يسأل في كفه ولم يكن فيهم أزرق أخضر ولم يكن فيهم من يؤتى في دبره».

٩-١٤٩٤٩ (الكافي - ٥: ٥٥١) الحسين بن محمد، عن محمد بن عمران، عن ابن جبلة، عن اسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هؤلاء المختنون مبتلون بهذا البلاء فيكون المؤمن مبتلى والناس يزعمون أنه لا يبتلى به أحد لله فيه حاجة فقال «نعم، قد يكون مبتلى به فلا تكلموهم فأنهم يجدون لكلامكم راحة» قلت: جعلت فداك فأنهم ليس يصبرون، قال «هم يصبرون ولكن يطلبون بذلك اللذة».

١٠-١٤٩٥٠ (الكافي - ٥: ٥٥٠) العدة، عن أحمد، عن الحسين ومحمد، عن موسى بن الحسن، عن عمر بن علي بن عمر بن يزيد، عن محمد بن عمر، عن أخيه الحسين، عن أبيه عمر بن يزيد قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام وعنده رجل فقال له: جعلت فداك إني أحب الصبيان فقال له أبو عبد الله عليه السلام «فتصنع ماذا؟» قال: أحملهم على ظهري فوضع أبو عبد الله عليه السلام يده على جبهته وولى وجهه عنه، فبكى الرجل فنظر إليه أبو عبد الله عليه السلام كأنه رحمه فقال «إذا

أتيت بلدك فاشترت جزوراً سميناً واعقله عقلاً شديداً وخذ السيف
فاضرب السنام ضربه تقشر عنه الجلد واجلس عليه بحرارته». فقال
عمر: فقال الرجل: فأتيت بلدي فاشترت جزوراً فعقلته
عقلاً شديداً وأخذت السيف فضربت به السنام ضربة وقشرت عنه الجلد
وجلست عليه بحرارته فسقط مني شيء على ظهر البعير مثل الوزغ
أصغر من الوزغ وسكن ما بي.

١١-١٤٩٥١ (الكافي - ٥: ٥٥٠) محمد، عن موسى بن الحسن، عن
النّهدي رفعه قال شكى رجل إلى أبي عبدالله عليه السلام الأُبنة فمسح
أبو عبدالله عليه السلام على ظهره فسقطت منه دودة حمراء فبرأ.

باب السّحق

١٤٩٥٢-١ (الكافي - ٥: ٥٥١) القمي، عن الكوفي، عن عبيس بن هشام، عن حسين بن أحمد المنقري، عن هشام الصيدناني^١ عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأله رجل عن هذه الآية كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ^٢ فقال بيده هكذا فمسح أحدهما بالآخرى فقال «هِنَّ اللَّوَاتِي بِاللَّوَاتِي يَعْنِي النِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ».

بيان:

كأنّ غرض السّائل كان معرفة أصحاب الرّسّ وما سبب تكذيبهم وما كان عملهم والرّسّ بئر لبقية ثمود كذبوا نبيّهم ورسّوه فيها أي طووها بالحجارة بعد إلقائه فيها.

١٤٩٥٣-٢ (الكافي - ٣: ٩١) العدة، عن أحمد

١. الصدرناني - الصيدلاني، الصيدلان بلد أو موضع - منه تغمده الله برحمته «عهد».
٢. ق/٢ وفي المصحف هكذا: كَذَبَتْ قَوْمٌ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثُمُودٌ.

(الكافي - ٥: ٥٥١) محمد، عن أحمد، عن علي بن الحكم، عن اسحاق بن جرير قال: سألتني امرأة أن استأذن لها على أبي عبد الله عليه السلام فاذن لها فدخلت ومعها مولاة لها فقالت: يا باعبد الله قول الله عز وجل زَيْنُتُونِ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ ما عنى بهذا؟ فقال «أيتها المرأة فإن الله لم يضرب الأمثال للشجر إنما ضرب الأمثال لبني آدم سلى عما تريدن».

فقلت: أخبرني عن اللواتي مع اللواتي ما حدّهنّ فيه؟ قال «حدّ الزنا أنّه اذا كان يوم القيامة يؤتى بهنّ قد ألبسنّ مقطّعات من نار وقنّعن بمقانع من نار وسرولن من النار وأدخلن في أجوافهنّ الى رؤوسهنّ أعمدة من نار وقذف بهنّ في النار، أيتها المرأة إنّ أوّل من عمل هذا العمل قوم لوط فاستغنى الرجال بالرجال فبقي النساء بغير رجال ففعلن كما فعل رجالهنّ».

بيان:

«المقطّعات» بالقاف والطاء المهملة المفتوحة الثياب التي تقطّع كالقميص والجبّة لا ما لا يقطع كالأزار والرداء قال الله سبحانه والَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ^٢ وزاد في آخر الحديث بالاسناد الأوّل: ليستغني بعضهنّ عن بعض.

٣-١٤٩٥٤ (الكافي - ٥: ٥٥٢) عليّ، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن يزيد النخعي، عن بشير النبال قال: رأيت عند أبي عبد الله عليه

١. النور/٣٥.

٢. الحج/١٩.

السلام رجلاً فقال له: جعلت فداك ما تقول في اللّواقي مع اللّواقي؟ فقال له «لا أخبرك حتى تحلف لتخبرنّ بها أحدثك النّساء» قال: فحلف له قال: فقال «هما في النّار عليهما سبعون حلّة من نار فوق تلك الحلل جلد جافي غليظ من نار عليهما نطاقتان من نار وتاجان من نار فوق تلك الحلل وخفّان من نار وهما في النّار».

٤١٤٩٥٥ - (الكافي - ٥: ٥٥٢) عليّ، عن أبيه، عن عليّ بن القاسم، عن جعفر بن محمّد، عن الحسين بن زياد، عن يعقوب بن جعفر قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام أو أبا إبراهيم عليه السلام عن المرأة تساقق المرأة وكان متّكياً فجلس فقال «ملعونة ملعونة الراكبة والمركوبة وملعونة حتى تخرج من أثوابها الراكبة والمركوبة فإنّ الله تعالى والملائكة وأوليائه يلعنونها وأنا ومن بقي في أصلاب الرجال وأرحام النّساء فهو والله الزنا الأكبر لا والله ما لهنّ توبة قاتل الله لاقيس بنت ابليس ماذا جاءت به».

فقال الرجل: هذا ما جاء به أهل العراق، فقال «والله لقد كان على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قبل أن يكون العراق وفيهنّ قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: لعن الله المتشبهات بالرجال من النّساء ولعن الله المتشبهين من الرجال بالنّساء».

-٣٥-

باب حدود الزنا

١٤٩٥٦-١ (الكافي - ١٧٥:٧) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عاصم بن حميد، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الرجم حدّ الله الأكبر والجلد حدّ الله الأصغر».

١٤٩٥٧-٢ (الكافي - ١٧٦:٧) محمّد وغيره، عن ابن عيسى، عن

(التهذيب - ١٠:٥ رقم ١٨) الحسين، عن النضر، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الرجم حدّ الله الأكبر والجلد حدّ الله الأصغر وإذا زنا الرجل المحسن رجم ولم يجلد».

بيان:

«المحسن» بفتح الصاد المتزوّج وله ولرجه شرائط تأتي

١٤٩٥٨-٣ (الكافي - ١٧٧:٧) عليّ عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٣:١٠ رقم ٦) يونس، عن سماعة، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «الحرّ والحرة إذا زنيا جلد كلّ واحد منهما مائة
جلدة فأما المحصن والمحصنة فعليهما الرجم».

٤-١٤٩٥٩ (الكافي - ١٧٧:٧) باسناده عن

(التهذيب - ٣:١٠ رقم ٧) يونس، عن عبدالله بن سنان قال:
قال أبو عبدالله عليه السلام «الرجم في القرآن قول الله تعالى إِذَا زَنَى
الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ فَإِنَّهُمَا قَضَيَا الشُّهُوَّةَ»^١.

٥-١٤٩٦٠ (التهذيب... الحسين، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه
السلام مثله.

٦-١٤٩٦١ (الفقيه - ٢٦:٤ رقم ٤٩٩٨) هشام بن سالم، عن سليمان بن
خالد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: في القرآن رجم؟ قال «نعم»
قلت: كيف؟ قال الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا^٢... الحديث.

٧-١٤٩٦٢ (الكافي - ١٧٧:٧) باسناده، عن يونس، عن عمّ رواه، عن
زرارة

(التهذيب - ٣:١٠ رقم ٨) يونس، عن زرارة، عن أبي جعفر
عليه السلام قال «المحصن يرجم والذي قد أملك ولم يدخُل بها فجلد

٢.١ كذا في الكتب الثلاثة وقيل إنّها منسوخ التلاوة «ض.ع».

بيان:

«أملك» تزوج.

٨١٤٩٦٣ (الكافي - ١٧٧:٧) العدة، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٤:١٠ رقم ١٢) الحسين، عن فضالة، عن موسى
بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

(التهذيب) «المحصن يجلد مائة ويرجم و

(ش) الذي لم يحصن يجلد مائة ولا ينفي والذي قد أملك ولم
يدخل بها يجلد مائة وينفي».

بيان:

في التهذيب وينفي في الموضعين بدون لا والتي قد أملك على المؤنث وفي
الاستبصار مثل ما في الكافي.

٩١٤٩٦٤ (الكافي - ٢٦١:٧ - التهذيب - ٤٦:١٠ رقم ١٦٨) محمد، عن
محمد بن الحسين، عن محمد بن أسلم الجبلي، عن

(الفقيه - ٣٨:٤ رقم ٥٠٣١) عاصم، عن محمد بن قيس، عن
أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن امرأة ذات بعل زنت فحملت

فلما ولدت قتلت ولدها سرّاً؟ قال «تجلد مائة بقتلها ولدها وترجم لأنّها محصنة» قال: وسألته عن امرأة غير ذات بعل زنت فحملت فلما ولدت قتلت ولدها سرّاً؟ قال «تجلد مائة لأنّها زنت وتجلد مائة لأنّها قتلت ولدها».

١٠-١٤٩٦٥ (الكافي - ١٧٧:٧ - التهذيب - ٣:١٠ - رقم ٩) عليّ، عن أبيه، عن التميمي، عن عاصم

(التهذيب - ٣٦:١٠ - رقم ١٢٣) الحسين، عن النضر، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في الشيخ والشيخة أن يجلدا مائة وقضى للمحصن الرجم وقضى في البكر والبكرة اذا زنيا جلد مائة ونفي سنة الى غير مصرهما وهما اللذان قد أملكا ولم يدخل بها».

١١-١٤٩٦٦ (الفقيه - ٢٦:٤ - رقم ٤٩٩٧) حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الشيخ والشيخة جُلدا مائة والرّجم والبكر والبكرة جُلدا مائة ونفي سنة»^١.

١٢-١٤٩٦٧ (التهذيب - ٣٦:١٠ - رقم ١٢٤) ابن محبوب، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن حنان قال: سألت رجل أبا عبدالله عليه السلام وأنا أسمع عن البكر وقد تزوّج ففجر قبل أن يدخل بأهله قال «يضرب مائة ويجزّ شعره وينفى من المصر حولاً ويفرّق

١. وأورده في التهذيب - ٤:١٠ - رقم ١٤ بهذا السند أيضاً.

بينه وبين أهله؟».

١٣-١٤٩٦٨ (التهذيب - ٣٦:١٠ رقم ١٢٥) عنه، عن بنان، عن موسى بن القاسم، عن

(الفقيه...) علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فزنا ما عليه؟ قال «يجلد الحدّ ويحلق رأسه ويفرّق بينه وبين أهله وينفى سنة».

١٤-١٤٩٦٩ (الكافي - ١٧٩:٧) العدة، عن أحمد، عن

(التهذيب - ١٦:١٠ رقم ٤١) الحسين، عن فضالة، عن

(الفقيه - ٤٠:٤ رقم ٥٠٤٠) رفاعة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يزني قبل أن يدخل بأهله أيرجم؟ قال «لا»

(الفقيه) قلت: هل يفرّق بينهما إذا زنا قبل أن يدخل بها؟ قال «لا»

١٥-١٤٩٧٠ (الفقيه - ٤١:٤ ذيل رقم ٥٠٤٠) وفي خبر آخر عليه الحدّ.

١٦-١٤٩٧١ (التهذيب - ٤:١٠ رقم ١٠) محمّد بن أحمد، عن ابراهيم بن صالح بن سعيد، عن محمّد بن حفص، عن عبدالله بن طلحة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا زنى الشيخ والعجوز جلدا ثمّ رجما عقوبة

لهما وإذا زنى النصف من الرجال رجم ولم يجلد إذا كان قد أحصن وإذا
زنى الشاب الحدث السن جلد ونفي سنة من مصره».

١٧-١٤٩٧٢ (الفقيه - ٣٨:٤ رقم ٥٠٣٢ - التهذيب - ٥:١٠ رقم ١٧)
ابراهيم بن هاشم، عن محمد بن جعفر، عن عبدالله بن سنان، عن أبي
عبدالله عليه السلام مثله.

بيان:

في الفقيه محمد بن حفص مكان محمد بن جعفر والنصف بالتحرير
الرجل الذي بين الشاب والكهل ويقال للمرأة أيضاً النصف.

١٨-١٤٩٧٣ (التهذيب - ٤:١٠ رقم ١١) الصفار، عن اللؤلؤي، عن
صفوان، عن عبدالرحمن، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كان عليّ
عليه السلام يضرب الشيخ والشيخة مائة ويرجمها ويرجم المحصن
والمحصنة ويجلد البكر والبكرة وينفيهما سنة».

١٩-١٤٩٧٤ (التهذيب - ٤:١٠ رقم ١٣) الحسين، عن السّراد، عن الخزان
عن العلاء، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام «في المحصن والمحصنة
جلد مائة ثمّ الرجم».

٢٠-١٤٩٧٥ (التهذيب - ٤:١٠ رقم ١٤) عنه، عن ابن أبي عمير، عن عبد
الرحمن بن حمّاد [عن الحلبي - خ] عن أبي عبدالله عليه السلام قال
«الشيخ والشيخة جلد مائة والرجم والبكر والبكرة جلد مائة ونفي سنة».

٢١-١٤٩٧٦ (التهذيب - ٥:١٠ رقم ١٥) أحمد، عن العباس، عن ابن بكير، عن حمران، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى عليّ عليه السلام في امرأة زنت فحملت فقتلت ولدها سرّاً فأمر بها فجلدها مائة جلدة ثمّ رجمت وكان عليه السلام أول من رجمها».

٢٢-١٤٩٧٧ (التهذيب - ٥:١٠ رقم ١٦) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن السّراد، عن ابن رثاب، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «في المحصن والمحصنة جلد مائة ثمّ الرجم».

٢٣-١٤٩٧٨ (الكافي - ١٧٧:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٦:١٠ رقم ١٩) يونس، عن أبان، عن أبي العباس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «رجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يجلد» وذكروا أنّ عليّاً عليه السلام رجم بالكوفة وجلد فأنكر ذلك أبو عبد الله عليه السلام وقال «ما نعرف هذا» أي لم يحدّ رجالاً حدّين رجم وضرب في ذنب واحد.

بيان:

أفتى في التّهذيبين بأخبار الجمع بين الجلد والرجم للشيخ المحسن وحمل ما يخالفها على التّقية أو من لم يكن شيخاً أو لم يكن محصناً ونسب آخر هذا الحديث من التفسير الى يونس ولم يرتضه.

٢٤-١٤٩٧٩ (التهذيب - ١٤:١٠ رقم ٣٤) ابن عيسى، عن محمد بن سهل، عن زكريا بن آدم قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل

وطيء جارية امرأته ولم تهيبها له؟ قال «هو زان عليه الرجم».

٢٥-١٤٩٨٠ (التهذيب - ١٤:١٠ رقم ٣٥) محمد بن أحمد، عن أبي جعفر،
عن أبيه، عن

(الفقيه - ٣٤:٤ رقم ٥٠٢٣) وهب بن وهب، عن جعفر، عن
أبيه «إن علياً عليهم السلام أتى برجل وقع على جارية امرأته فحملت
فقال الرجل وهبتها لي وأنكرت المرأة فقال: لتأتيني بالشهود على ذلك
أو لأرجنك بالحجارة، فلما رأت ذلك المرأة اعترفت فجعلها علي عليه
السلام الحد».

بيان:

يعني بالشهود شهود الهبة والتهديد بالرجم لعلّة للمصلحة لعدم اثبات
الزنا بانكارها الهبة وعجزه عن الشهود لقيام الشبهة ويعني بالحدّ حدّ القذف.
وفي الفقيه ضعف هذا الخبر وأفتى بما يأتي من سقوط الرجم ويأتي هذا
الخبر بنحو آخر وسند آخر في باب حدّ القذف إن شاء الله.

٢٦-١٤٩٨١ (التهذيب - ٢٠:٨ رقم ٧٣٧) الحسين، عن ابن أبي عمير،
عن النضر، عن فضالة، عن

(الفقيه - ٢٦:٤ رقم ٤٩٩٩) العلاء، عن محمد، عن أحدهما
عليهما السلام قال «إذا جامع الرجل وليدة امرأته فعليه ما على الزاني».

٢٧-١٤٩٨٢ (التهذيب - ٢٠:٨ رقم ٧٣٨) وفي رواية عبدالله بن جعفر

قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل فجر بوليدة امرأته بغير
إذنها أن عليه ما على الزاني ولا يرجم ولا يكون حدّ الزاني إلا إذا زنى
بمسلمة حرة.

٢٨-١٤٩٨٣ (التهذيب - ١٥:١٠ رقم ٣٦) ابن عيسى^١ عن ابن المغيرة،
عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن أبائه عليهم السلام «إنّ محمّد
بن أبي بكر كتب الى عليّ عليه السلام يسأله عن الرجل يزني بالمرأة
اليهودية والنصرانية فكتب اليه: إن كان محصناً فارجمه وإن كان بكراً
فاجلده مائة جلدة ثمّ إنفيه وأمّا اليهودية فابعث بها الى أهل ملّتها
فليقضوا فيها ما أحبّوا».

٢٩-١٤٩٨٤ (التهذيب - ١٣:١٠ رقم ٣١) محمّد بن أحمد، عن أحمد، عن

(الفقيه - ٣٥:٤ رقم ٥٠٢٤) السّراد، عن العلاء، عن محمّد،
عن أبي جعفر عليه السلام «في الذي يأتي وليدة امرأته بغير إذنها عليه
مثل ما على الزاني يجلد مائة جلدة» قال «ولا يرجم إن زنا بيهودية أو
نصرانية أو أمة فإن فجر بامرأة حرة وله امرأة حرة فإنّ عليه الرجم»
وقال «وكما لا تحصنه الأمة والنصرانية واليهودية إن زنا بحرّة فكذلك لا
يكون عليه حدّ المحصن إن زنى بيهودية أو نصرانية أو أمة وتحتة حرة».

بيان:

أولّ في التهذيبين أولّ الخبر بأنّ اثبات الجلد لا يمنع الرجم وآخره بحمله

١. في المطبوع من التهذيب والاستبصار ج ٤ ص ٢٠٧ السّند هكذا: أحمد بن محمّد بن عيسى،

على ما اذا كنّ عنده على جهة المتعة والملك دون الدائم وأوسطه بحمله على ما اذا لم يكن محصناً وفي التأويلات من البعد ما لا يخفى والأولى درء الرجم عنه للشبهة.

٣٠-١٤٩٨٥ (الكافي - ١٩١:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٣٧:١٠ رقم ١٢٩) يونس، عن اسحاق بن عمار، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «الزاني اذا زنا جلد ثلاثاً ويقتل في الرابعة» يعني اذا جلد ثلاث مرات.

٣١-١٤٩٨٦ (الكافي - ١٩١:٧) محمّد، عن أحمد، عن

(القصيه - ٧٢:٤ رقم ٥١٣٨) صفوان، عن

(التهذيب - ٣٧:١٠ رقم ١٣٠) يونس، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال «أصحاب الكبائر كلّها اذا أُقيم عليهم الحدّ مرتين قتلوا في الثالثة».

بيان:

حملة في التّهذيبن على ما عدا الزنا.

٣٢-١٤٩٨٧ (الكافي - ١٩٦:٧) عليّ، عن أبيه ومحمّد، عن

عن محمد بن عيسى، عن عبدالله بن المغيرة والظاهر أنّه الصحيح لأنّ أحمد بن محمد بن عيسى لا يروي عن ابن المغيرة إلا بواسطة أبيه «ض.ع».

(التهذيب - ٣٧:١٠ رقم ١٣١) أحمد جميعاً، عن السَّراد، عن

(الفقيه - ٣٠:٤ رقم ٥٠١٥) عليّ، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألتُه عن الرجل يزني في اليوم الواحد مراراً كثيرة؟ فقال «إن زنا بامرأة واحدة كذا وكذا مرّة فأنّا عليه حدّ واحد وإن هو زنا بنسوة شتّى في يوم واحد في ساعة واحدة فإنّ عليه في كلّ امرأة فجر بها حدّاً».

٣٣-١٤٩٨٨ (الكافي - ٢٦٥:٧ - التهذيب - ٥٠:١٠ رقم ١٨٨) عليّ،
عن أبيه، عن

(التهذيب)^١ محمّد بن الوليد و

(ش) محمّد بن الفرات، عن الأصمغ بن نباتة قال: أُتي عمر بخمسة نفر أخذوا في الزنا فأمر أن يقام على كلّ واحد منهم الحدّ وكان أمير المؤمنين عليه السلام حاضراً فقال «يا عمر ليس هذا حكمهم» قال: فأقم أنت الحدّ عليهم فقدّم واحداً منهم فضرب عنقه وقدّم الثّاني فرجمه وقدّم الثّالث فضربه الحدّ وقدّم الرابع فضربه نصف الحدّ وقدّم الخامس فعزّره فتحيّر عمر وتعجّب الناس من فعله.

فقال له عمر: يا أبا الحسن خمسة نفر في قضية واحدة أقمت عليهم خمسة حدود وليس شيء منها يشبه الآخر؟ فقال أمير المؤمنين

١. الظاهر أنّ الناسخ سها في الرّمز وكتب مكان رمز الكافي رمز التهذيب والصحيح هنا الكافي فلا تغفل «ض.ع».

عليه السلام «أما الأول فكان ذمياً فخرج عن ذمته لم يكن له حدّ إلاّ السّيف وأما الثاني فرجل محصن كان حدّه الرجم وأما الثالث فغير محصن حدّه الجلد وأما الرابع فعبد ضربناه نصف الحدّ وأما الخامس فمجنون مغلوب على عقله».

بيان:

في تفسير عليّ بن ابراهيم أورد هذا الحديث مرسلًا إلا أنه قال أحضر عمر بن الخطاب ستة نفر ثم ساق الحديث الى أن قال وأطلق السادس ثم قال «وأما الخامس فكان منه ذلك الفعل بالشبهة فعزّزناه وأدّبناه وأما السادس فمجنون مغلوب على عقله سقط منه التكليف» وسيأتي حكم حدود الذمّي والعبد والمجنون والصبي في أبواب على حدة وحديث زنا المرأة بعدها في باب زنا المماليك والمكاتبين وفيه أنّه يباع عبدها بصغر منها.

باب شرائط الاحصان

١-١٤٩٨٩ (الكافي - ١٧٨:٧ - التهذيب - ١١:١٠ رقم ٢٦) القميّان،
عن صفوان، عن اسحاق بن عمار قال: سألت أبا ابراهيم عليه السلام
عن الرجل اذا هو زنا وعنده السريّة والأمة يطأها تحصنه الأمة تكون
عنده؟ فقال «نعم، إنّها ذاك لأنّ عنده ما يغنيه عن الزنا» قلت: فان كانت
عنده أمة زعم أنّه لا يطأها؟ فقال «لا يصدّق» قلت: فان كانت عنده
امراة متعه تحصنه؟ قال «لا إنّها هو على الشيء الدائم عنده».

٢-١٤٩٩٠ (الكافي - ١٧٨:٧ - التهذيب - ١٣:١٠ رقم ٣٣) الثلاثة، عن
هشام وحفص بن البختري، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام
في الرجل يتزوّج المتعة أتحصنه؟ قال «لا، إنّها ذاك على الشيء الدائم
عنده».

٣-١٤٩٩١ (الكافي - ١٧٨:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٢:١٠ رقم ٢٧) يونس، عن حريز قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المحصن؟ قال: فقال «الذي يزني وعنده ما يغنيه».

٤-١٤٩٩٢ (الكافي - ١٧٨:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب... يونس، عن اسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي ابراهيم عليه السلام: الرجل تكون له الجارية أتحصنه؟ قال: فقال «نعم، إنّما هو على وجه الاستغناء» قال: قلت: والمرأة المتعة؟ قال: فقال «لا، إنّما ذاك على الشيء الدائم» قال: قلت: فان زعم أنّه لم يكن يطأها؟ قال: فقال «لا يصدّق وإنّا أوجب ذلك عليه لأنّه يملكها».

٥-١٤٩٩٣ (الكافي - ١٧٩:٧) عنه، عن الخزاز

(التهذيب - ١٢:١٠ رقم ٢٩) يونس، عن الخزاز، عن أبي بصير قال: قال «لا يكون محصناً حتى تكون عنده امرأة يغلق عليها بابه».

٦-١٤٩٩٤ (الكافي - ١٧٨:٧ - التهذيب - ١٥:١٠ رقم ٣٨) الثلاثة، عن الخزاز، عن محمد قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «المغيّب والمغيبة ليس عليهما رجم إلّا أن يكون الرجل مع المرأة والمرأة مع الرجل».

٧-١٤٩٩٥ (الكافي - ١٧٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٥:١٠ رقم ٣٧) ابن عيسى، عن

(الفقيه - ٣٩:٤ رقم ٥٠٣٦) السّراد، عن ربيع الأصم، عن الحارث بن المغيرة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل له امرأة بالعراق فأصاب فجوراً وهو بالحجاز؟ فقال «يضرب حدّ الزّاني مائة جلدة ولا يرجم» قلت: فان كان معها في بلدة واحدة وهو محبوس في سجن لا يقدر أن يخرج اليها ولا تدخل هي عليه أرايت إن زنا في السجن؟ قال «هو بمنزلة الغائب عنه أهله يجلد مائة جلدة».

٨-١٤٩٩٦ (التّهذيب - ١٦:١٠ رقم ٤٢) الحسين، عن النضر، عن محمد

(الفقيه - ٤٠:٤ رقم ٥٠٣٩) عاصم، عن محمد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يزني ولم يدخل بأهله أيجن؟ قال «لا، ولا بالامة».

بيان:

ينبغي أن تحمل الأمة هنا عن المتزوّج بها لتوافق الأخبار.

٩-١٤٩٩٧ (التّهذيب - ١٦:١٠ رقم ٤٣) يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله فاذا أحصن قال «إحصانهم إذا دخل بهم» قال: قلت: أرايت إن لم يدخل بهم وأحدثن ما عليهن من حد؟ قال «بلى».

١٠-١٤٩٩٨ (الكافي - ٢٣٥:٧) محمد، عن الأربعة، عن أحدهما عليهما السلام مثله بأدنى تفاوت.

بيان:

يعني عليهنّ حدّ وإن لم يكن رجماً.

١١-١٤٩٩٩ (الكافي - ١٧٩:٧ - التهذيب - ١٢:١٠ - رقم ٢٨) القميان،

عن صفوان، عن

(الفقيه - ٣٤:٤ - رقم ٥٠٢٢) عبدالله بن سنان، عن اسماعيل

بن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: ما المحصن رحمك الله؟ قال «من كان له فرج يغدو عليه ويروح

(الكافي - الفقيه) فهو محصن».

١٢-١٥٠٠٠ (الكافي - ١٧٩:٧ - التهذيب - ١٥:١٠ - رقم ٣٩) عليّ، عن

أبيه، عن السّراد، عن الحرّاز، عن الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل الذي له امرأة بالبصرة ففجر بالكوفة أن يدرأ عنه الرجم ويضرب حدّ الزاني» قال «وقضي في رجل محبوس في السجن وله امرأة حرّة في بيته في المصر وهو لا يصل إليها فزنى في السجن قال: عليه الحدّ ويدرأ عنه الرجم».

١٣-١٥٠٠١ (الكافي - ١٧٩:٧ - التهذيب - ١٣:١٠ - رقم ٣٢) عليّ، عن

أبيه، عن عبدالرحمن بن حمّاد، عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أخبرني عن الغائب عن أهله يزني هل يرجم اذا كانت له زوجة وهو غائب عنها؟ قال «لا يرجم الغائب عن أهله ولا المملك الذي لم يبن بأهله ولا صاحب المتعة» قلت: ففي أي حدّ سفره

لا يكون محصناً؟ قال «إذا قصر وأفطر فليس بمحصن».

بيان:

«لم يبين بأهله» لم يزفها والأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقبل لكل داخل بأهله بان.

١٤-١٥٠٠٢ (الكافي - ١٧٩:٧) محمد، عن محمد بن الحسين

(الفقيه - ٤٠:٤ رقم ٥٠٣٧) محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين يرفعه قال: ما الحد في السفر الذي اذا زنا لم يرجم اذا كان محصناً؟ قال «إذا قصر وأفطر

(الفقيه) فليس بمحصن».

١٥-١٥٠٠٣ (الكافي - ١٧٩:٧ و ٤٨٧:٥) علي، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ١٦:١٠ رقم ٤٠) أحمد جميعاً، عن

(الفقيه - ٣٧:٤ رقم ٥٠٢٩ - التهذيب - ٢٠٦:٨ رقم ٧٢٦) السَّراد، عن ابن رثاب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في العبد يتزوج الحرّة ثم يعتق فيصيب فاحشة؟ قال: فقال «لا رجم عليه حتى يواقع الحرّة بعد ما يعتق».

١٦-١٥٠٠٤ (التهذيب - ١٢:١٠ رقم ٣٠) الحسين، عن الثلاثة قال: قال

أبو عبدالله عليه السلام «لا يحصن الحرّ المملوكة ولا المملوك الحرّة».

١٧-١٥٠٠٥ (التهذيب - ١٩٥:٨ رقم ٦٨٣) بهذا الاسناد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل أychصن المملوكة؟ فقال «لا يحصن الحرّ المملوكة ولا تحصن المملوكة الحرّ واليهودي يحصن النصرانية والنصراني يحصن اليهودية».

١٨-١٥٠٠٦ (الفقيه - ٤٣٧:٣ رقم ٤٥١١) العلاء، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن الحرّ أتحصنه المملوكة؟ قال «لا يحصن الحرّ المملوكة ولا يحصن المملوك الحرّة» والنصراني يحصن اليهودية واليهودي يحصن النصرانية».

بيان:

ينبغي حمل هذه الأخبار على المتزوجين دون الملك لتوافق الأخبار السابقة وفي التهذيبين حمل الخبر الأوّل على عدم ايجاب الرجم لأنّ المملوك والمملوكة لا يرجمان وهذا التأويل لا يجري في آخر الحديث إلّا بتكلّف.

١٩-١٥٠٠٧ (التهذيب - ٢٢:١٠ رقم ٦٥) محمد بن أحمد، عن الفطحية، عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له امرأة فطلّقها أو ماتت

١. حيث قال الوجه في هذا الخبر أنّ الحرّ لا يحصن المملوكة حتّى إذا زنت توجب عليها الرّجم لأنّ حدّ المملوك والمملوكة إذا زنيا نصف حدّ الحرّ وهو خمسون جلدة ولا يجب عليهما رجم على حال قال وكذلك قوله ولا المملوك الحرّة يعني أنّ الحرّة لا تحصنه حتّى يجب عليه الرّجم قال وعلى هذا التأويل لا تنافي بين الأخبار «عهد».

فزني؟ قال «عليه الرجم» وعن المرأة كان لها زوج فطلقها أو مات ثم زنت عليها الرجم؟ قال «نعم».

بيان:

أوله في التهذيبيين على الطلاق الرجعي ووهم الراوي^١.

١. واحتمل أيضاً أن يكون إنما وجب عليه الرجم إذا كان محصناً بغيرها من النساء قال وأما المرأة إذا نوّف عنها زوجها ثم زنت فلا يجب عليها الرّجم وإنما وجب عليها الجلد فيشبه أن يكون ذكر الرجم في هذا الموضع وهماً من الراوي «عهد».

-٣٧-

باب شرائط وجوب الرجم

١-١٥٠٠٨ (الكافي - ١٨٣:٧) الثلاثة، ومحمد، عن

(التهذيب - ٢:١٠ رقم ٤) أحمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «حدّ الرجم أن يشهد أربعة أنهم رأوه يدخل ويخرج».

٢-١٥٠٠٩ (الكافي - ١٨٣:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ٢:١٠ رقم ٣) أحمد، عن التميمي، عن

(الفقيه - ٢٤:٤ رقم ٤٩٩١) عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يرمم رجل ولا امرأة حتى يشهد عليه أربعة شهود على الإيلاج والإخراج».

(الفقيه) وقال «لا أكون أول الشهود الأربعة أخشى الروعة أن ينكل بعضهم فأجلد».

٣-١٥٠١٠ (الكافي - ١٨٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢:١٠ رقم ٢) أحمد، عن علي بن الحكم، عن علي

(التهذيب - ٤٣:١٠ ذيل رقم ١٥٤) الحسين، عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يجب الرجم حتى تقوم البيّنة الأربعة أنهم قد رأوا يجامعها».

٤-١٥٠١١ (التهذيب - ٤٣:١٠ ذيل ١٥٦) الحسين، عن محمد بن الفضيل، عن الكناني، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله بأدنى تفاوت.

٥-١٥٠١٢ (الكافي - ١٨٤:٧) علي، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٢:١٠ رقم ١) يونس، عن سماعة، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «لا يرمم الرجل ولا المرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود على الجماع والايلاج والإدخال كالميل في المكحلة».

٦-١٥٠١٣ (الكافي - ١٨٤:٧) العدة، عن سهل، عن محمد بن الحسن البصري، عن حماد بن عيسى، عن العرقوفي، عن أبي بصير، عن أبي

عبدالله عليه السلام قال «حدّ الرجم في الزنا أن يشهد أربعة أنهم رأوه يدخل ويخرج».

٧-١٥٠١٤ (التهذيب - ١٠: ٢٦ رقم ٨٠) الحسين، عن

(الفقيه - ٤: ٢٥ رقم ٤٩٩٣) السّراد، عن أبان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه سُئل عن رجل محصن فجر بامرأة فشهد عليه ثلاثة رجال وامرأتان؟ قال: فقال «إذا شهد عليه ثلاثة رجال وامرأتان وجب عليه الرجم وإن شهد عليه رجلان وأربعة نسوة فلا تجوز شهادتهم ولا يرجم ولكن يضرب حدّ الزاني».

٨-١٥٠١٥ (التهذيب - ١٠: ٤٩ رقم ١٨١) ابن محبوب، عن عليّ بن محمد بن يحيى الخزاز عن الوشاء، عن أبي اسحاق، عن جابر عن عبدالله بن جذاعة قال: سألته عن أربعة نفر شهدوا على رجلين وامرأتين بالزنا؟ قال «يرجمون».

٩-١٥٠١٦ (التهذيب - ٦: ٢٨٢ رقم ٧٧٦) محمد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن عبّاد بن كثير، عن ابراهيم بن نعيم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها؟ قال «تجوز شهادتهم».

١. ذكره جامع الرواة ج ١ ص ١٤٣ وبعد الإشارة إلى هذا الحديث عنه قال في الهامش... وظنّي أنّ جابر عن عبدالله مصحف عامر بن عبدالله بن جذاعة.. وللسيد الاستاذ أطال الله بقاءه الشريف تحقيق في معجم رجال الحديث ج ٩ ص ٢٠١ ذيل رقم ٦٠٩٣ إن شئت فراجع «ض.ع».

١٥٠١٧-١٠ (التهذيب - ١٠:٧٩ رقم ٣٠٦) الحسين، عن

(الفقيه - ٥٢:٤ رقم ٥٠٧٨) السَّراد، عن نعيم بن ابراهيم،
عن مسمع، عن أبي عبدالله عليه السلام في أربعة شهدوا على امرأة
بفجور أحدهم زوجها؟ قال «يجلدون الثلاثة ويلاعنها زوجها ويفرق
بينها ولا تحلّ له أبداً».

بيان:

يأتي حديث آخر في هذا المعنى في كتاب النكاح وردّهما في التّهذيبين
بمخالفتها قوله تعالى ولم يكن لهم شهاداء وموافقة الأوّل له وفي الفقيه وفقّ بها
يأتي.

١٥٠١٨-١١ (التهذيب - ٨:١٠ ذيل رقم ٢١) ابن محبوب، عن عليّ بن
السندي، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبدالله عليه السلام
قال «لا يرجم الزاني حتى يقرّ أربع مرّات».

١٥٠١٩-١٢ (الكافي - ٢١٩:٧) محمّد عن

(التهذيب - ١٢٢:١٠ ذيل رقم ٤٩١) أحمد، عن عليّ بن
حديد، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما
السلام قال «لا يرجم الزاني حتى يقرّ أربع مرّات بالزنا اذا لم يكن شهود
فان رجع ترك ولم يرجم».

١٥٠٢٠-١٣ (الكافي - ٢١٠:٧) محمّد، عن محمّد بن أحمد، عن الفطحية

(التهذيب - ٢٥:١٠ رقم ٧٥) ابن محبوب، عن الفطحية

(الفقيه - ٣٩:٤ رقم ٥٠٣٥) عمار الساباطي، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل شهد عليه ثلاثة رجال أنه زنا
بفلانة وشهد رابع بأنه لا يدري بمن زنا؟ قال «لا يحد ولا يرجم».

بيان:

يعني لا يحد المشهود عليه ولا يرجم لعدم اجتماع العلم بالزنا مع الجهل
بالمزني بها.

١٤-١٥٠٢١ (التهذيب - ١٩٠:٨ رقم ٦٦٢) الحسين، عن عثمان، عن
سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا كانت المرأة حبلى لم
ترجم».

١٥-١٥٠٢٢ (التهذيب - ٤٩:١٠ رقم ١٨٢) ابن محبوب، عن الفطحية
قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن محصنة زنت وهي حبلى؟ قال
«تقر حتى تضع ما في بطنها وترضع ولدها ثم ترحم».

١٦-١٥٠٢٣ (الفقيه - ٣٩:٤ ذيل رقم ٥٠٣٥) الحديث مرسلًا مقطوعاً.

باب صفة الرجم

١-١٥٠٢٤ (الكافي - ١٨٤:٧ - التهذيب - ٣٤:١٠ رقم ١١٦) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «تدفن المرأة الى وسطها اذا أرادوا أن يرجوها ويرمي الامام ثم يرمي الناس من بعد بأحجار صغار».

٢-١٥٠٢٥ (الكافي - ١٨٤:٧ - العدة، عن

(التهذيب - ٣٤:١٠ رقم ١١٥) البرقي، عن عثمان، عن سباعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «تدفن المرأة الى وسطها ثم يرمي الامام ثم يرمي الناس بأحجار صغار».

٣-١٥٠٢٦ (الكافي - ١٨٤:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ٣٤:١٠ رقم ١١٤) أحمد، عن ابن فضال، عن

صفوان، عَمَّن رواه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا أقرّ الزاني المحصن كان أول من يرحمه الامام ثمّ الناس فإذا قامت عليه البيّنة كان أول من يرحمه البيّنة ثمّ الامام ثمّ الناس».

١٥٠٢٧-٤ (الفقيه - ٢٨:٤ رقم ٥٠٠٩) ابن المغيرة وصفوان وغير واحد رفعوه الى أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال... الحديث.

١٥٠٢٨-٥ (الفقيه - ٣٦:٤ رقم ٥٠٢٧) صفوان وابن المغيرة، عَمَّن رواه، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٥٠٢٩-٦ (الكافي - ٢٦٣:٧) محمّد، عن أحمد رفعه قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يوليّ الشهود الحدود.

١٥٠٣٠-٧ (الكافي - ١٨٤:٧ - التهذيب - ٣٤:١٠ رقم ١١٣) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن سباعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «تدفن المرأة الى وسطها ثمّ يرمي الامام ويرمي الناس بأحجار صغار ولا يدفن الرجل اذا رجم إلا الى حقويه».

١٥٠٣١-٨ (الكافي - ١٦٥:٦ - التهذيب ...) عليّ، عن أبيه، عن البزنطي

(التهذيب - ٥١:١٠ رقم ١٩١) الصّقار، عن السّندي، عن عليّ بن البزنطي، عن أبيه، عن جميل بن درّاج، عن محمّد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «الذي يجب عليه الرّجم يرحم من ورائه ولا

يرجم من وجهه لأنَّ الرِّجْمَ والجلد لا يصيبان الوجه وإنَّها يضربان على الجسد على الأعضاء كلّها».

بيان:

في الكافي التي يجب عليها الرجم ترجم من ورائها بتأنيث الضمائر.

٩-١٥٠٣٢ (الكافي - ١٨٥:٧ - التهذيب - ٣٤:١٠ رقم ١١٧) عليّ، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام أخبرني عن المحصن اذا هو هرب من الحفرة هل يردّ حتى يقام عليه الحدّ؟ فقال «يردّ ولا يردّ» فقلت: وكيف ذاك؟ قال «اذا كان هو المقرّ على نفسه ثمّ هرب من الحفرة بعد ما يصيبه شيء من الحجارة لم يردّ وإن كان إنّما قامت عليه البيّنة وهو يجحد ثمّ هرب ردّ وهو صاغر حتى يقام عليه الحدّ وذلك أنّ ماعز بن مالك أقرّ عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم بالزنا فأمر به أن يرجم فهرب من الحفرة فرماه الزبير بن العوّام بساق بعير فعقله فسقط فلاحقه الناس فقتلوه فأخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم بذلك فقال لهم «فهلّا تركتموه اذا هو هرب يذهب فانّما هو الذي أقرّ على نفسه» قال «وقال لهم: أما لو كان عليّ حاضراً معكم لما ضللتكم قال ووداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم من بيت مال المسلمين».

بيان:

«وداه» كوعاه أعطى ديته.

١٠-١٥٠٣٣ (التهذيب - ٥٠:١٠ رقم ١٨٧) محمد بن أحمد [عن العباس

- [خ] عن صفوان، عن رجل، عن أبي بصير وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: المرجوم يفرّ من الحفرة يُطْلَب؟ قال «لا، ولا يعرض له إن كان أصابه حجر واحد لم يطلب فان هرب قبل أن يصيبه الحجارة ردّ حتى يصيبه ألم العذاب».

١١-١٥٠٣٤ (الفقيه - ٣٤:٤ رقم ٥٠٢٠) سُئِلَ الصّادق عليه السلام عن المرجوم يفرّ؟ قال «إن كان أقرّ على نفسه فلا يردّ وإن كان شهد عليه الشهود يردّ».

١٢-١٥٠٣٥ (الفقيه - ٣٤:٤ رقم ٥٠٢٠) وروى إن كان أصابه ألم الحجارة فلا يردّ وإن لم يكن أصابه ألم الحجارة يردّ روى ذلك صفوان، عن أبي بصير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام.

بيان:

يمكن الجمع بين الخبرين بتقييد مطلق كلّ منها بقيد الآخر.

١٣-١٥٠٣٦ (الكافي - ١٨٥:٧ - التهذيب - ٨:١٠ رقم ٢٢) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن أبان، عن أبي العباس قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال إني زنيت فصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجهه عنه فأتاه من جانبه الآخر ثم قال مثل ما قال فصرف وجهه عنه ثم جاء اليه الثالثة فقال له يا رسول الله إني زنيت وعذاب الدنيا أهون عليّ من عذاب الآخرة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أبصاحبكم بأس - يعني به جنة قالوا: لا.

فأقرّ على نفسه الرابعة فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجم فحفروا له حفيرة فلما أن وجد مسّ الحجارة خرج يشتدّ فلقية الزبير فرماه بساق بعير فسقط فعقله به^١ فأدركه الناس فقتلوه فأخبروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال: هلا تركتموه ثم قال: لو استتر ثم تاب كان خيراً له».

١٤-١٥٠٣٧ (الكافي - ١٨٥:٧) عليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٩:١٠ رقم ٢٣) السّراد، عن عليّ، عن أبي بصير، عن عمران بن ميثم أو صالح بن ميثم، عن أبيه قال: أتت امرأة مجيئاً أمير المؤمنين عليه السلام

(الفقيه - ٣٢:٤ رقم ٥٠١٨) إنّ امرأة أتت أمير المؤمنين عليه السلام فقالت: يا أمير المؤمنين إني زنيت فطهرني طهرك الله فإن عذاب الدنيا أيسر عليّ من عذاب الآخرة الذي لا ينقطع فقال لها «مما أطهركِ؟» فقالت: إني زنيت فقال لها «أو ذات بعل أنت أم غير ذلك؟» قالت: بل ذات بعل فقال لها «أفحاضراً كان بعلك إذ فعلت ما فعلت أم غائباً كان عنك؟» قالت: بل حاضر فقال لها «انطلقني فضعي ما في بطنك ثم اثبتيني أطهركِ» فلما ولّت عنه المرأة فصارت حيث لا تسمع كلامه. قال «اللهم أنّها شهادة» فلم تلبث إذ أتته فقالت: قد وضعت فطهرني قال: فتجاهل عليها فقال «أطهركِ يا أمة الله ممّذا؟» فقالت: إني زنيت فطهرني فقال «وذات بعل كنت إذ فعلت ما فعلت؟» قالت:

١. لفظة «به» ليست في الكافي والتهذيب المطبوعين.

نعم قال «وكان زوجك حاضراً أم غائباً؟» قالت: بل حاضر قال «انطلقني فارضيه حولين كاملين كما أمرك الله».

قال: فانصرفت المرأة فلما صارت منه حيث لا تسمع كلامه قال «اللهم أنها شهادتان» قال: فلما مضت حولان أتت المرأة فقالت: قد أرضعته حولين فطهرني يا أمير المؤمنين فتجاهل عليها فقال «أطهرك ممّذا؟» فقالت: أتني زني فطهرني فقال «وذات بعل كنت إذ فعلت ما فعلت؟» فقالت: نعم

فقال «وبعلك غائب عنك إذ فعلت ما فعلت أو حاضر؟» قالت: بل حاضر قال «فانطلقني فاكفليه حتى يعقل أن يأكل ويشرب ولا يتردى من سطح ولا يتهور في بئر» قال: فانصرفت وهي تبكي فلما ولّت وصارت حيث لا تسمع كلامه قال «اللهم أنها ثلاث شهادات» قال: فاستقبلها عمرو بن حريث المخزومي فقال لها: ما يبكيك يا أمة الله وقد رأيتك تختلفين إلى علي عليه السلام تسألينه أن يطهرك فقالت: أتيت أمير المؤمنين عليه السلام فسألته أن يطهرني فقال «اكفلي ولدك حتى يعقل أن يأكل ويشرب ولا يتردى من سطح ولا يتهور في بئر ولقد خفت أن يأتي علي الموت ولم يطهرني».

فقال لها عمرو بن حريث: ارجعي إليه فأنأ أكفله فرجعت وأخبرت أمير المؤمنين عليه السلام بقول عمرو فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام وهو متجاهل عليها «ولم يكفل عمرو ولدك؟» فقالت: يا أمير المؤمنين أتني زني فطهرني قال «وذات بعل كنت إذ فعلت ما فعلت؟» قالت: نعم قال «أفغائباً عنك كان بعلك إذ فعلت أم حاضراً؟» قالت: بل حاضر قال: فرفع رأسه إلى السماء.

فقال «اللهم أنه قد ثبت لك عليها أربع شهادات وإنك قد قلت لنبيك صلى الله عليه وآله وسلم فيها أخبرته به من دينك: يا محمد من

عطلَ حدًّا من حدودي فقد عاندني وطلب بذلك مضادتي، اللهم واني غير معطل حدودك ولا طالب مضادتك ولا مضيع لأحكامك بل مطيع لك ومتبع سنة نبيك صلى الله عليه وآله وسلم» قال: فنظر اليه عمرو بن حريث وكأنا الرمان تفقأ في وجهه فلما رأى ذلك عمرو.

قال: يا أمير المؤمنين إني إنما أردت أن أكفله إذ ظننت أنك تحب ذلك فلما إذا كرهته فاني لست أفعل فقال أمير المؤمنين عليه السلام «أبعد أربع شهادات بالله لتكفلنه وأنت صاغر» فصعد أمير المؤمنين عليه السلام المنبر فقال «يا قنبر ناد في الناس بالصلاة جامعة» فنادى قنبر في الناس واجتمعوا حتى غص المسجد بأهله فقام أمير المؤمنين عليه السلام فحمد الله وأثنى عليه.

ثم قال «أيها الناس إن إمامكم خارج بهذه المرأة الى هذا الظهر ليقيم عليها الحد إن شاء الله فعزم عليكم أمير المؤمنين لما خرجتم بكرة وأنتم متنكرون ومعكم أحجاركم لا يتعرف منكم أحد الى أحد حتى تنصرفوا الى منازلكم إن شاء الله» قال: ثم نزل فلما اجتمع الناس بكرة خرج بالمرأة وخرج الناس متنكرين مثلثين بعمائمهم وبأرديتهم والحجارة في أرديتهم وفي أكمامهم حتى انتهى بها والناس معه الى ظهر الكوفة فأمر أن يحفر لها حفرة ثم دفنها فيها.

ثم ركب بقلته وأثبت رجله في غرز الركاب ثم وضع اصبعيه السبابتين في أذنيه ثم نادى بأعلى صوته «يا أيها الناس إن الله عهد الى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عهداً وعهد محمد صلى الله عليه وآله وسلم إلي بآته لا يقيم الحد من الله عليه حد فمن كان لله عليه حد مثل ما له عليها فلا يقيم عليها الحد» قال: فانصرف الناس يومئذ كلهم ما خلا أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام فأقام هؤلاء الثلاثة عليها الحد يومئذ وما معهم غيرهم

(الفقيه) من الناس

(الكافي - التهذيب) قال وانصرف فيمن انصرف^١ يؤمئذ
محمد بن أمير المؤمنين عليه السلام.

١٥-١٥٠٣٨ (الكافي - ١٨٨:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١١:١٠ رقم ٢٤) أحمد، عن محمد بن خالد، عن
خلف بن حماد (خالد بن حماد - خ ل) عن أبي عبدالله عليه السلام
قال «جاءت امرأة حامل الى أمير المؤمنين عليه السلام فقالت له: اني
فعلت فطهرني» ثم ذكر نحوه.

بيان:

«المجّج» بالجيم ثم المهمل المشددة المرأة التي دنا وضعها «لايتهور» لا يقع
«تفقاً» بتقديم الفاء انفلق وانشق «غصّ المسجد» بالغين المعجمة والصاد
المهمل امتلى «بكرًا» بالتحريك غدوة كبكرة، والتلثم شدّ النّقاب على الفم وإنما
أمرهم بالخروج مبتكرين متكرين لطفاً منه عليه السلام بهم لئلا يعرفوا بأنهم

١. قوله «وانصرف في من انصرف يؤمئذ محمد بن أمير المؤمنين عليه السلام» هو محمد بن الحنفية
وفي الحديث الآتي فانصرف والله قوم ما ندري من هم حتى الساعة وهذا الثاني أولى بالقبول
لأن أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يرضى بتفويض الناس ولذلك أمرهم بالتلثم ونسبة فعل
ما يوجب الحد الى محمد بن الحنفية أيضاً بعيد وروى الكشي باسناده عن الرضا عليه السلام
قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول ان المحامدة يأبى أن يعصي الله عز وجل قلت من
المحامدة؟ قال: محمد بن جعفر ومحمد بن أبي بكر ومحمد بن أبي حذيفة ومحمد بن أمير المؤمنين
عليه السلام انتهى. «ش».

قد أتوا بما يوجب الحدّ بعد انتهائهم عن إقامة الحدّ وانصرفهم، والغرز بالغين المعجمة ثمّ تقديم المهملة ما على الرجل موضع الركاب من الجلد فإذا كان من خشب أو حديد فهو ركاب.

١٦-١٥٠٣٩ (الفقيه - ٣١:٤ رقم ٥٠١٧) سعد بن طريف، عن الأصمغ بن نباتة قال: أتى رجل أمير المؤمنين عليه السّلام فقال: يا أمير المؤمنين أني زنيت فطهرني فأعرض عليّ عليه السلام عنه بوجهه ثمّ قال له «إجلس» فأقبل على القوم فقال «ما أعجز احدكم اذا قارف هذه السيئة أن يستر على نفسه كما ستر الله عليه».

فقام الرجل فقال: يا أمير المؤمنين أني زنيت فطهرني فقال «وما دعاك الى ما قلت؟» قال: طلب الطهارة قال «وأني طهارة أفضل من التوبة» ثمّ أقبل على أصحابه يحدثهم فقام الرجل فقال: يا أمير المؤمنين أني زنيت فطهرني فقال له «أتقرأ شيئاً من القرآن؟» قال: نعم فقال «اقرأ» فقرأ فأصاب فقال «أتعرف ما يلزمك من حقوق الله عزّ وجلّ في صلاتك وزكّاتك؟».

فقال: نعم، فسأله فأصاب فقال له «هل بك من مرض يعرّوك أو تجد وجعاً في رأسك أو شيئاً في بدنك أو غمّاً في صدرك؟» فقال: لا يا أمير المؤمنين فقال «ويلك اذهب حتى نسأل عنك في السرّ كما سألناك في العلانية فان لم تعد إلينا لم نطلبك» قال: فسأل عنه فأخبر أنّه سالم الحال وأنّه ليس هناك شيء يدخل عليه الظنّ قال: ثمّ عاد الرجل اليه فقال: يا أمير المؤمنين أني زنيت فطهرني فقال له «إنك لو لم تأتتنا لم نطلبك ولسنا بتاركيك إذ لزمك حكم الله عزّ وجلّ».

ثمّ قال «يا معشر الناس أنّه يجزي من حضر منكم رجه عمّن غاب فنشدت الله رجلاً منكم يحضر غداً لمّا تلثمّ بعمامته حتى لا يعرف بعضكم

بعضاً واتوني بغلس حتى لا ينظر بعضكم بعضاً فأتانا لا ننظر في وجه رجل ونحن نرجمه بالحجارة» قال: فغدا الناس كما أمرهم قبل اسفار الصبح فأقبل عليّ عليه السلام عليهم، ثم قال «نشدت الله رجلاً منكم لله عليه مثل هذا الحق أن يأخذ الله به فإنه لا يأخذ الله عز وجل بحق من يطلبه الله عز وجل بمثله» قال: فانصرف والله قوم ما ندري من هم حتى الساعة ثم رماه بأربعة أحجار ورماه الناس.

١٧-١٥٠٤٠ (الكافي - ١٨٨:٧ - التهذيب - ١١:١٠ - رقم ٢٥) الثلاثة، عمن رواه، عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليهما السلام قال «أني أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد أقر على نفسه بالفجور فقال أمير المؤمنين عليه السلام لأصحابه: اغدوا غداً عليّ متلّمين، فغدوا عليه متلّمين فقال لهم: من فعل مثل ما فعله فلا يرحمه ولينصرف، قال: فانصرف بعضهم وبقي بعض فرجه من بقي منهم».

١٨-١٥٠٤١ (الكافي - ١٨٨:٧) عليّ، عن البرقي رفعه الى أمير المؤمنين عليه السلام قال: اتاه رجل بالكوفة فقال: يا أمير المؤمنين أني زنيت فطهرني فقال «بمن أنت؟» قال: من مزينة قال «أتقرأ من القرآن شيئاً؟» قال: بلى قال «فاقرأ» فقرأ فأجاد فقال «أبك جنة؟» قال: لا قال «فاذهب حتى نسأل عنك» فذهب الرجل ثم رجع اليه بعد فقال: يا أمير المؤمنين أني زنيت فطهرني فقال «ألك زوجة؟» قال: بلى قال «فمقيمة معك في البلد؟» قال: نعم.

فأمره فذهب وقال «حتى نسأل عنك» فبعث الى قومه فسأل عن خبره فقالوا: يا أمير المؤمنين صحيح العقل فرجع إليه الثالثة فقال مثل مقالته فقال له «اذهب حتى نسأل عنك» فرجع اليه الرابعة فلما أقر قال

أمير المؤمنين عليه السلام لقنبر «احتفظ به» ثم غضب.
ثم قال «ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي بعض هذه الفواحش
فيفضح نفسه على رؤوس الملأ أفلا تاب في بيته فوالله لتوبته فيما بينه
وبين الله أفضل من اقامتي عليه الحد» ثم أخرجه ونادى في الناس «يا
معشر المسلمين اخرجوا ليقام على هذا الرجل الحد ولا يعرفن أحدكم
صاحبه» فأخرجه الى الجبان فقال: يا أمير المؤمنين انظرني أصلي ركعتين
ثم وضعه في حفرة واستقبل الناس بوجهه.

فقال «يا معشر الناس إن هذا حق من حقوق الله فمن كان لله
في عنقه حق من حقوق الله فلينصرف ولا يقيم حدود الله من في عنقه
لله حد» فانصرف الناس فبقي هو والحسن والحسين فأخذ حجراً فكبر
ثلاث تكبيرات ثم رماه بثلاثة أحجار في كل حجر ثلاث تكبيرات ثم
رماه الحسن مثل ما رماه أمير المؤمنين عليه السلام ثم رماه الحسين فمات
الرجل فأخرجه أمير المؤمنين عليه السلام وأمر فحفر له وصلى عليه
ودفنه فقيل: يا أمير المؤمنين ألا تغسله؟ فقال «قد اغتسل بماء طاهر الى
يوم القيامة ولقد صبر على أمر عظيم».

بيان:

الجبان بالتشديد الصحراء ولعل القائل ألا تغسله قاله قبل دفنه أو أراد
ألا تغسل مثله.

١٩٠٤٢-١٥٠٤٢ (الفقيه - ٤: ٣٣ رقم ٥٠١٩) قال الصادق عليه السلام

«إن رجلاً جاء الى عيسى بن مريم عليه السلام فقال له: يا روح الله إنني
زني فطهرني فأمر عيسى عليه السلام أن ينادي في الناس لا يبقى أحد
إلا خرج لتطهير فلان فلما اجتمع واجتمعوا وصار الرجل في الحفرة

نادى الرجل لا يحذني من الله تعالى في جنبه حدّ فانصرف الناس كلّهم
إلا يحيى وعيسى عليهما السلام.

فدنا منه يحيى فقال له: يامذنب عظمي فقال: لا تخلين بين نفسك
وبين هواها فتريدك قال: زدني قال: لا تعيرن خاطناً بخطيئته (بخطيئة
- خ ل) قال: زدني قال: لا تغضب قال: حسبي».

٢٠-١٥٠٤٣ (التهذيب - ٤٧:١٠ رقم ١٧٤) الحسين، عن فضالة، عن
أبان، عن الحسن^١ بن كثير، عن أبيه قال:

(الفقيه - ٢٥:٤ رقم ٤٩٩٥) خرج أمير المؤمنين عليه السلام
بشراحة (بسراقة - خ ل) الهمدانية فكاد الناس يقتل بعضهم بعضاً من
الزحام فلما رأى ذلك أمر بردها حتى خفت الزحمة ثم أخرجت وأغلق
الباب قال: فرموها حتى ماتت ثم أمر بالباب ففتح قال: فجعل من
دخل يلعنها قال: فلما رأى ذلك نادى مناديه «أيها الناس ادفعوا
ألستكم عنها فإنه لا يقام حدّ إلا كان كفارة لذلك الذنب كما يجزي
الدين بالدين».

٢١-١٥٠٤٤ (الفقيه - ٣٠:٤ رقم ٥٠١٦) يونس بن يعقوب، عن أبي
مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال «أتت امرأة أمير المؤمنين عليه
السلام فقالت: أني قد فجرت فأعرض بوجهه عنها فتحوّلت حتى

١. في التهذيب المطبوع الحسين بن كثير مكان الحسن وهو المذكور في ج ١ ص ٢٥١ جامع الرواة
بعنوان الحسين بن كثير الكلابي الجعفري الخزّاز الكوفي وقد أشار إلى هذا الاختلاف ثم قال
الظاهر أن الصواب الحسين مصغراً بقرينة المواضع المذكورة والله اعلم انتهى. «ض.ع».

استقبلت وجهه فقالت: أني قد فجرت فأعرض عنها بوجهه ثم استقبلته فقالت: أني قد فجرت فأعرض عنها ثم استقبلته فقالت: أني قد فجرت فأمر بها فحبست وكانت حاملاً فتربّص بها حتى وضعت ثم أمر بها بعد ذلك فحفر لها حفرة في الرّحبة وخاط عليها ثوباً جديداً وأدخلها الحفرة الى الحقو دون موضع الثّديين وأغلق باب الرّحبة ورمها بحجر.

وقال: بسم الله اللهم على تصديق كتابك وسنة نبيك، ثم أمر قنبر فرماها بحجر ثم دخل منزله وقال: يا قنبر ائذن لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فدخلوا فرموها بحجر حجر ثم قاموا لا يدرون أيعيدون حجارتهم أو يرمون بحجارة غيرها وبها رمق فقالوا: يا قنبر اخبره أنا قد رمينا بحجارتنا وبها رمق فكيف نصنع؟ فقال: عودوا في حجارتهم فعادوا حتى قضت فقالوا له: قد ماتت فكيف (ما - خ ل) نصنع بها؟ قال: فادفعوها الى أوليائها ومروهم أن يصنعوا بها كما يصنعون بموتاهم».

- ٣٩ -

باب شرط الجلد وصفته وأدبه

١٥٠٤٥-١ (الكافي - ١٨٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٤٢:١٠ رقم ١٥٢) أحمد، عن علي بن الحكم،
عن أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا شهد الشهود
على الزاني أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أقيم عليهما الحد
قال: وكان علي عليه السلام يقول: اللهم إن مكنتني من المغيرة لأرمينّه
بالحجارة».

١٥٠٤٦-٢ (التهذيب - ٢٦:١٠ رقم ٧٨ و ٤٧ رقم ١٧١) الحسين، عن
فضالة، عن أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا قال
الشاهد أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أقيم عليه الحد».

بيان:

حملة في الاستبصار على التعرّيز.

٣-١٥٠٤٧ (التهذيب - ١٠: ٤٠ رقم ١٤٠) يونس، عن منصور بن حازم،
عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «إذا التقى الختانان فقد
وجب الجلد».

٤-١٥٠٤٨ (الكافي - ٧: ١٨٣) محمد، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم،
عن أبان

(التهذيب - ١٠: ٣١ رقم ١٠٤) الحسين، عن فضالة، عن

(الفقيه - ٤: ٢٩ رقم ٥٠١١) أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر
عليه السلام قال «يضرب الرجل الحدّ قائماً والمرأة قاعدة ويضرب كلّ
عضو ويترك الرأس (الوجه - خ ل) والمذاكير».

٥-١٥٠٤٩ (الكافي - ٧: ١٨٣) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن
اسحاق بن عمار قال: سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الزاني كيف
يجلد؟ قال «أشدّ الجلد» قلت: فمن فوق ثيابه؟ قال «بل يخلع ثيابه»
قلت: فالفقري؟ قال «يضرب بين الضّربين يضرب جسده كلّ فوق
ثيابه».

٦-١٥٠٥٠ (الكافي - ٧: ١٨٣) القميّان، عن صفوان

(التهذيب - ١٠: ٣١ رقم ١٠٢) الحسين، عن صفوان، عن اسحاق
بن عمار قال: سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الزاني كيف يجلد؟
قال «أشدّ الجلد» فقلت: من فوق ثيابه؟ فقال «لا، بل يجرد».

١٥٠٥١-٧ (الكافي - ٢١٦:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٩٢:١٠ ذيل رقم ٣٥٥) يونس، عن ابن مسكان،
عن أبي بصير قال: سألته عن السكران والزاني؟ قال «يجلدان بالسياط
مجردين بين الكتفين فأما الحد في القذف فيجلد على ثيابه ضرباً بين
الضربين».

١٥٠٥٢-٨ (التهذيب - ٣١:١٠ رقم ١٠٣) الحسين، عن الحسن، عن
زرعة، عن

(الفقيه - ٢٩:٤ رقم ٥٠١٢) سماعة، عن أبي عبدالله عليه
السلام قال «حدّ الزاني كأشدّ ما يكون من الحدود».

١٥٠٥٣-٩ (التهذيب - ٣١:١٠ رقم ١٠٥) عنه، عن حماد، عن حريز،
عنّ اخبره، عن أبي جعفر عليه السلام قال «يُفرّق الحدّ على الجسد
كلّه ويتّقي الفرج والوجه يضرب بين الضربين».

١٥٠٥٤-١٠ (التهذيب - ٣٢:١٠ رقم ١٠٦) عنه، عن محمد بن يحيى، عن

(الفقيه - ٢٩:٤ رقم ٥٠١٣) طلحة بن زيد، عن جعفر، عن
أبيه عليهما السلام قال «لا يجرد في حدّ ولا يشنّج يعني يمدّ» وقال

١. كذا في الاصل والتهذيب المطبوع بالنون والجيم أخيراً ولكن في الفقيه المطبوع والمخطوطين
«قف» و«قب» يشنّج بالباء والحاء المهملة ولعله الأصوب وفي مجمع البحرين قال الشّيح مدك
الشيء بين أوتاد كالجلد والحبل «ض.ع».

«يضرب الزاني على الحال التي يوجد عليها إن وجد عرياناً ضرب عرياناً وإن وجد وعليه ثيابه ضرب وعليه ثيابه».

١١-١٥٠٥٥ (التهذيب - ٣٥:١٠ رقم ١١٨) ابن محبوب، عن جعفر بن محمد، عن عبيد الله، عن محمد بن عيسى، عن عبد الله، عن أبيه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام «الزاني يجلد فيهرب بعد أن أصابه بعض الحدّ أيجب عليه أن يخلي عنه ولا يردّ كما يجب على المحصن إذا رجم؟ قال «لا، ولكن يردّ حتى يضرب الحدّ كاملاً» قلت: فما فرق بينه وبين المحصن وهو حدّ من حدود الله قال «المحصن هرب من القتل ولم يهرب إلّا إلى التوبة لأنه عاين الموت بعينه وهذا أنا يجلد فلا بدّ من أن يوفي الحدّ لأنه لا يقتل».

١٢-١٥٠٥٦ (التهذيب - ١٥٠:١٠ رقم ٦٠٢) الحسين، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام في قول الله تعالى وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ قال «في إقامة الحدود» وفي قوله تعالى وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ قال «الطائفة واحد» وقال «لا يستحلف صاحب الحدّ».

١٣-١٥٠٥٧ (الكافي - ٢١٧:٧) الاثنان، عن أبي داود المسترق قال

١. السند في التهذيب المطبوع هكذا: محمد بن عليّ بن محبوب، عن جعفر بن محمد، عن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبد الله، عن أبيه... الخ وقد أشار إلى هذا الاختلاف مع الإشارة إلى هذا الحديث في معجم رجال الحديث ج ١٧ ص ١٠٩ «ض.ع».
٢. النور/٢.

حدّثني بعض أصحابنا قال مررت مع أبي عبد الله عليه السلام بالمدينة في يوم بارد وإذا رجل يضرب بالسّيّاط فقال أبو عبد الله عليه السلام «سبحان الله في مثل هذا الوقت يضرب» قال: قلت له: وللضرب حدّ؟ قال «نعم إذا كان في البرد ضرب في حرّ النهار وإذا كان في الحرّ ضرب في برد النهار».

١٤-١٥٠٥٨ (الكافي - ٢١٧:٧) الاثنان، عن علي بن مرداس، عن سعدان بن مسلم، عن بعض أصحابنا قال: خرج أبو الحسن عليه السلام في بعض حوائجه فمرّ برجل يحدّ في الشتاء فقال «سبحان الله» الحديث بأدنى تفاوت في ألفاظه.

١٥-١٥٠٥٩ (الكافي - ٢١٧:٧ - التهذيب - ٣٩:١٠ رقم ١٣٦) عليّ، عن أبيه، عن صفوان، عن الحسن بن عطية، عن هشام بن أحمر، عن العبد الصالح عليه السلام قال: كان جالساً في المسجد وأنا معه فسمع صوت رجل يضرب صلاة الغداة في يوم شديد البرد، فقال «ما هذا؟» قالوا: رجل يضرب، قال «سبحان الله في هذه الساعة أنّه لا يضرب أحد في شيء من الحدود في الشتاء إلّا في آخر ساعة من النهار ولا في الصيف إلّا في أبرد ما يكون من النهار».

١٦-١٥٠٦٠ (الكافي - ٢٦٢:٧ - التهذيب - ٤٧:١٠ رقم ١٧٠) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا يقام الحدّ على المستحاضة حتى ينقطع الدم عنها»^١.

١. وأورده أيضاً في التهذيب - ٨٤:١٠ رقم ٣٣٠ و ص ١٤٩ رقم ٥٩٣ بهذا السند.

١٧-١٥٠٦١ (التهذيب - ١٥٢:١٠ رقم ٦٠٩) محمد بن أحمد، عن أبي
عبدالله، عن علي بن الحسين، عن حماد بن عيسى، عن جعفر، عن
أبيه، عن

(الفقيه - ٥١:٤ رقم ٥٠٧٦) علي عليهم السلام قال «لا حدّ
على مجنون حتى يفيق ولا على صبي حتى يدرك ولا على النائم حتى
يستيقظ».

١٨-١٥٠٦٢ (الكافي - ٢١٨:٧ - التهذيب - ٤٠:١٠ رقم ١٣٨) علي،
عن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي
جعفر عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: لا يقام على
أحد حدّ بأرض العدو».

١٩-١٥٠٦٣ (التهذيب - ٤٠:١٠ رقم ١٣٩) الحسين، عن محمد بن يحيى،
عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليهم السلام
أنّه قال «لا أقيم على رجل حدّاً بأرض العدو حتى يخرج منها مخافة أن
تحمله الحميّة فيلحق بالعدوّ».

٢٠-١٥٠٦٤ (التهذيب - ١٤٨:١٠ رقم ٥٨٦) الصفار، عن الثلاثة، عن
جعفر، عن أبيه أنّ علياً عليهم السلام كان يقول «لا يقام الحدود بأرض
العدوّ مخافة أن يحمله الحميّة فيلحق بأرض العدو».

٢١-١٥٠٦٥ (الكافي - ٢٤٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٣٣:١٠ رقم ١١٠) أحمد، عن أبي همام، عن محمد

بن سعيد، عن

(الفقيه - ٣٨:٤ رقم ٥٠٣٠) السَّكُونِي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أُتِيَ أمير المؤمنين عليه السلام برجل أصاب حَدًّا وبه قروح في جسده كثيرة فقال أمير المؤمنين عليه السلام: اقروه حتى يبرأ لا تنكؤنها (لا تنكؤوها - خ ل) عليه فتقتلوه».

بيان:

«نكأ القرحة» كمنع قشرها قبل أن تبرأ فنديت.

٢٢-١٥٠٦٦ (الكافي - ٢٤٤:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٣٣:١٠ رقم ١١١) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبد الله عليه السلام «إِنَّ أمير المؤمنين عليه السلام أُتِيَ برجل أصاب حَدًّا وبه قروح ومرض وأشباه ذلك فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أخروه حتى يبرأ لا تنكأ قروحهم عليه فيموت ولكن إذا برأ حددناه».

٢٣-١٥٠٦٧ (الكافي - ٢٤٤:٧) علي، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٣٢:١٠ رقم ١٠٩) يونس، عن أبان، عن أبي العباس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال «أُتِيَ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم برجل دميم قصير قد سقي بطنه وقد دُرَّت عروق بطنه قد فجر بامرأة فقالت المرأة: ما علمت به إلا وقد دخل عليَّ فقال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أزنيت؟ فقال: نعم ولم يكن أحصن
فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصره فيه وخفضه ثم دعا
بعذق فعذه مائة ثم ضربه به بشماريخه».

بيان:

«الذمامة» بفتح المهملة القصر والقبح والعذق بالكسر العرجون بها فيه من
الشماريخ وهي الأغصان.

٢٤-١٥٠٦٨ (الكافي - ٢٤٣:٧) محمد، عن ابن عيسى، عن السَّراد وابن
بزيع، عن حنان بن سدير

(التهذيب - ٣٢:١٠ رقم ١٠٨) الحسين، عن

(الفقيه - ٢٨:٤ رقم ٥٠٠٧) السَّراد، عن حنان، عن يحيى^١
بن عباد المكي قال. قال لي سفيان الثوري: إني أرى لك من أبي عبد الله
عليه السلام مكاناً فسله عن رجل زنا وهو مريض إن أقيم عليه الحد
مات ماتقول فيه؟ فسألته فقال «هذه المسألة من تلقاء نفسك أو قال لك
انسان أن تسألني عنها» فقلت: سفيان الثوري سألني أن أسألك عنها.
فقال أبو عبد الله عليه السلام «إن رسول الله صلى الله عليه وآله

١. لفظة يحيى بن ليست في الفقيه والتهذيب المطبوعين وفي جامع الرواة ج ٢ ص ٣٣٠ في ترجمة
يحيى بن عباد المكي أشار الى هذا الاختلاف وقال في معجم رجال الحديث طي رقم ٦١٥٤
لا يبعد وقوع السقط في الفقيه والتهذيب فإن يحيى بن عباد وقع في اسناد جملة من الروايات
مذكر في الرجال أيضاً بخلاف عباد المكي انتهى «ض.ع».

وسَلَّمَ أُتِيَ بِرَجُلٍ أَحْيَيْنَ مُسْتَسْقِي الْبَطْنِ قَدْ بَدَتْ عُرُوقُ فَخَذِيهِ وَقَدْ زَنَا
بِامْرَأَةٍ مَرِيضَةٍ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِعَذْقِ فِيهِ مِائَةَ
شِمْرَاحٍ فَضَرَبَ بِهِ الرَّجُلُ ضَرْبَةً وَضَرَبَ بِهِ الْمَرْأَةُ ضَرْبَةً ثُمَّ خَلَّى سَبِيلَهُمَا
ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ وَخَذَ بِيَدِكَ ضَغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ».

بيان:

الأحيين تصغير الأحنين بالمهملة والموحدة وهو المستسقي من الحبن
بالتحريك وهو عظم البطن.

٢٥-١٥٠٦٩ (التهذيب - ٣٢: ١٠ رقم ١٠٧) عنه، عن الحسن، عن زرعة،
عن سباعة، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام «عن
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أُتِيَ بِرَجُلٍ كَبِيرِ الْبَطْنِ قَدْ أَصَابَ
مَحْرَمًا فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِعَرَجُونَ فِيهِ مِائَةَ
شِمْرَاحٍ فَضَرَبَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فَكَانَ الْحَدُّ».

بيان:

لا ينافي بين هذه الأخبار لأنَّ الإمام قد يرى المصلحة في إقامة الحدِّ على
المريض على النحو المذكور وقد يراها في تأخيرها حتى يبرأ كذا في الاستبصار.

٢٦-١٥٠٧٠ (الفقيه - ٢٨: ٤ رقم ٥٠٠٨) موسى بن بكر، عن زرارة قال:
قال أبو جعفر عليه السلام «لو أنَّ رجلاً أخذ حزمة من قضبان أو أصلاً
فيه قضبان فضربه ضربة واحدة أجزأه عن عِدَّةٍ ما يريد أن يجلده من
عِدَّةِ القضبان».

-٤٠-

باب صفة النّفي

١٥٠٧١- (الكافي - ١٩٧:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن زرعة

(التهذيب - ٣٥:١٠ رقم ١١٩) الحسين، عن الحسن، عن

(الفقيه - ٢٥:٤ رقم ٤٩٩٦) زرعة، عن سماعة قال: قال

(الكافي) أبو عبدالله عليه السلام

(ش) «إذا زنا الرجل فجلد ينبغي للامام أن ينفيه من الأرض
التي جلد فيها الى غيرها وإنّا على الامام أن يخرجّه من المصر الذي
جلد فيه».

بيان:

في الفقيه فليس ينبغي للامام وهو الأظهر وعلى التقديرين لا يخلو من

ابهام واجمال.

٢-١٥٠٧٢ (الكافي - ١٩٧:٧ - التهذيب - ٣٥:١٠ رقم ١٢١) يونس،
عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن
الزاني اذا زنا ينفي؟ قال «نعم من الأرض التي جلد فيها الى غيرها».

٣-١٥٠٧٣ (الكافي - ١٩٧:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٣٥:١٠ رقم ١٢٢) سهل، عن التميمي، عن مثنى
الحنّاط، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الزاني اذا جلد
الحد؟ قال «ينفي من الأرض الى بلدة يكون فيها سنة».

بيان:

في التهذيب من الأرض اني يأتيه أي يأتي الزنا.

٤-١٥٠٧٤ (الكافي - ١٩٧:٧ - التهذيب - ٣٥:١٠ رقم ١٢٠) الخمسة

(اللفقيه - ٢٦:٤ رقم ٤٩٩٧) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «النّفي من بلدة الى بلدة» وقال «وقد نفى
عليّ عليه السلام رجلين من الكوفة الى البصرة».

بيان:

لعلّ الغرض من النّفي الازلال والصّغار ويأتي أخبار آخر في صفة النّفي
في باب حدّ المحارب إن شاء الله.

-٤١-

باب الرجل يغتصب المرأة فرجها

١-١٥٠٧٥ (الكافي - ١٨٩:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ١٧:١٠ رقم ٤٧) أحمد جميعاً، عن

(الفقيه - ٤١:٤ رقم ٥٠٤٢) السّراد، عن الخزاز، عن العجلي
قال سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اغتصب امرأة فرجها؟ قال
«يقتل محصناً كان أو غير محصن».

٢-١٥٠٧٦ (الكافي - ١٨٩:٧ - التهذيب - ١٨:١٠ رقم ٥٠) القميّان،
عن عليّ بن حديد، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام
في رجل غصب امرأة نفسها قال: قال «يضرب ضربة بالسيف بالغة منه
ما بلغت».

٣-١٥٠٧٧ (الكافي - ١٨٩:٧ - التهذيب - ١٧:١٠ رقم ٤٨) الثلاثة، عن

(الفقيه - ٤١:٤ رقم ٥٠٤١) جميل، عن زرارة، عن أحدهما
عليهما السلام في رجل غصب امرأة [مسلمة - خ] نفسها قال «يقتل».

٤-١٥٠٧٨ (الكافي - ١٨٩:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٧:١٠ رقم ٤٩) يونس، عن أبي بصير، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «إذا كابر الرجل المرأة على نفسها ضرب
ضربة بالسيف مات منها أو عاش».

٥-١٥٠٧٩ (الكافي - ١٨٩:٧) محمد، عن ابن عيسى، عن التميمي، عن
محمد بن حمران و

(الفقيه - ١٢٢:٤ رقم ٤٢٥) جميل، عن زرارة، قال: قلت لأبي
جعفر عليه السلام: الرجل يغصب المرأة نفسها؟ قال «يقتل».

٦-١٥٠٨٠ (الكافي - ١٩١:٧) عليّ، عن أبيه، عن التميمي، عن عاصم

(التهذيب - ١٩:١٠ ذيل رقم ٥٥) الثلاثة^١، عن عاصم، عن
محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال في امرأة أقرت على
نفسها أنه استكرهها رجل على نفسها قال «هي مثل السائبة لا يملك
نفسها فلو شاء قتلها فليس عليها جلد ولا نفي ولا رجم».

١. راجع إلى ما كتبنا ذيل رقم المتسلسل ١٥٠٩٦ «ض.ع».

٧-١٥٠٨١ (التهذيب - ١٨:١٠ ذيل رقم ٥٤) الحسين، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد، عن أحدهما عليهما السلام مثله.

بيان:

«السائبة» المهملة «فلو شاء قتلها» أي لو شاء المكره لها لقتلها.

٨-١٥٠٨٢ (الكافي - ١٩٦:٧) علي، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ١٨:١٠ رقم ٥١) ابن عيسى جميعاً، عن السَّراد، عن الخزاز، عن الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام قال «أُتي عليّ عليه السلام بامرأة مع رجل قد فجر بها فقالت: استكرهني والله يا أمير المؤمنين فدرأ عنها الحدّ ولو سئل هؤلاء عن ذلك لقالوا لا تصدّق وقد والله فعله أمير المؤمنين عليه السلام».

٩-١٥٠٨٣ (التهذيب - ١٨:١٠ رقم ٥٢) ابن محبوب،^١ عن الحسن بن علي، عن محمد بن يحيى، عن

(الفقيه - ٤٠:٤ رقم ٥٠٣٨) طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «ليس على زان عقر ولا على مستكرهة حدّ».

١. في المطبوع من التهذيب محمد بن عليّ بن محبوب، عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن عليّ الخ.

بيان:

«العقر» بالضم صداق المرأة.

١٥٠٨٤-١٠ (التهذيب - ١٨:١٠ رقم ٥٣) عنه، عن النّخعي، عن محمد بن الفضيل، عن موسى بن بكر قال: سمعته يقول «ليس على المستكرهة حدّ اذا قالت إنّها استكرهت».

-٤٢-

باب من زنا بذات محرم

١-١٥٠٨٥ (الكافي - ١٩٠:٧) عليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٢٣:١٠ رقم ٦٨) السّراد، عن الخراز، عن بكير،
عن أحدهما عليهما السلام قال «من زنا بذات محرم حتى يواقعها ضرب
ضربة بالسّيف أخذت منه ما أخذت وإن كانت تابعته ضربت ضربة
بالسّيف أخذت منها ما أخذت» قيل له: فمن يضربها وليس لها خصم؟
قال «ذلك على الامام اذا رفعها إليه».

٢-١٥٠٨٦ (الفقيه - ٤١:٤ رقم ٥٠٤٣) السّراد، عن الخراز، عن ابن
بكير، عن أحدهما عليهما السلام مثله.

٣-١٥٠٨٧ (الفقيه - ٤١:٤ رقم ٥٠٤٤) وفي رواية جميل، عن أبي عبدالله
عليه السلام قال «يضرب عنقه» أو قال «رقبته».

١٥٠٨٨-٤ (الكافي - ١٩٠:٧) أحمد، عن عليّ بن الحسن، عن ابن أسباط

(الكافي - ١٩٠:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٣:١٠ رقم ٦٩) سهل، عن ابن أسباط، عن الحكم بن مسكين، عن جميل بن درّاج قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أين يضرب الذي يأتي ذات محرم بالسيف؟ أين هذه الضربة؟ فقال «يضرب عنقه» أو قال «يضرب رقبته».

١٥٠٨٩-٥ (الكافي - ١٩٠:٧) عليّ، عن محمد بن سالم، عن بعض أصحابنا، عن الحكم بن مسكين، عن جميل قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يأتي ذات محرم أين يضرب بالسيف؟ قال «رقبته».

١٥٠٩٠-٦ (الكافي - ١٩٠:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٣:١٠ رقم ٧٠) محمد بن أحمد، عن بعض أصحابه، عن محمد بن عبدالله بن مهران، عن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل وقع على أخته؟ قال «يضرب ضربة بالسيف» قلت: فإنه يخلص قال «يجبس أبداً حتى يموت».

١٥٠٩١-٧ (الفتاوى - ٢٩:٣ رقم ٣٢٦١) صفوان بن مهران، عن عمرو [عامر - خ ل] بن السمط، عن عليّ بن الحسين عليهما السلام في الرجل يقع على أخته قال «يضرب ضربة بالسيف بلغت منه ما بلغت

فان عاش خلّد في الحبس حتى يموت».

٨-١٥٠٩٢ (الكافي - ١٩٠:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٣:١٠ رقم ٦٧) البرقي، عن أبيه، عن ابن بكير، عن رجل قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يأتي ذات محرم؟ قال «يضرب ضربة بالسيف» قال ابن بكير: حدّثني حريز عن بكير بذلك.

٩-١٥٠٩٣ (الكافي - ١٩٠:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٣:١٠ رقم ٦٦) سهل، عن ابن أسباط، عن ابن بكير، عن أبيه قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «من أتى ذات محرم ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت».

١٠-١٥٠٩٤ (التهذيب - ٤٨:١٠ رقم ١٨٠) ابن محبوب، عن العبيدي، عن ابن المغيرة، عن

(الفقيه - ٤٢:٤ رقم ٥٠٤٥) السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام أنّه رفع اليه رجل وقع على امرأة أبيه فرجه وكان غير محصن.

١١-١٥٠٩٥ (التهذيب - ٢٣:١٠ رقم ٧١) ابن محبوب، عن أحمد، عن الحسين، عن صفوان، عن اسحاق بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي

عبدالله عليه السلام قال «إذا زنا الرجل بذات محرم حدّ حدّ الزاني إلّا أنّه أعظم ذنباً».

بيان:

حمله في التّهذيبين على الرجم وإنّه أحد القتلين والتّخيير الى الامام وهو كما ترى من البعد.

باب المجنون والمجنونة اذا زنيا

١-١٥٠٩٦ (الكافي - ١٩١:٧) عليّ، عن أبيه، عن التميمي، عن عاصم

(التهذيب - ١٨:١٠ رقم ٥٥) الثلاثة^١، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة مجنونة زنت فحبلت قال: هي مثل السائبة لا تملك أمرها وليس عليها رجم ولا جلد ولا نفي».

٢-١٥٠٩٧ (الكافي - ١٩١:٧) محمد، عن الأربعة، عن أحدهما عليها السلام في امرأة مجنونة زنت قال «أنها لا تملك أمرها ليس عليها شيء».

٣-١٥٠٩٨ (التهذيب - ١٨:١٠ رقم ٥٤) الحسين، عن فضالة، عن العلاء

١. الثلاثة في أوّل السّند على ما اصطّله المصنّف هم: عليّ بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير ولكن هنا في التّهذيب المطبوع السّند هكذا: عليّ بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران فهو خروج عن اصطلاحه إلّا أن يقال بأنّ نسخته كان مكان ابن أبي نجران ابن أبي عمير فانتبه «ض.ع».

مثله بأدنى تفاوت.

١٥٠٩٩-٤ (الكافي - ١٩٢:٧ - التهذيب - ١٩:١٠ رقم ٥٦) عليّ، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن ابراهيم بن الفضل، عن أبان بن تغلب قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «إذا زنا المجنون أو المعتوه جلد الحدّ وإن كان محصناً رجم» قلت: وما الفرق بين المجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة؟ فقال «المرأة إنّها تؤتى والرجل يأتي وإنّها يزنى إذا عقل كيف يأتي اللذة وإنّ المرأة إنّها تستكره ويفعل بها وهي لا تعقل ما يفعل بها».

بيان:

لعلّ المراد بالمجنون هنا من يعتوره الجنون إذا زنا بعد ما عقل كما يشعر به قوله عليه السلام وإنّها يزني إذا عقل.

باب زنا غير المدرك وحدّ الإدراك

١-١٥١٠٠ (الكافي - ١٨٠:٧) عليّ، عن أبيه ومحمّد، عن

(التهذيب - ١٦:١٠ رقم ٤٤) أحمد جميعاً، عن

(الفقيه - ٢٧:٤ رقم ٥٠٠٥) السّراد، عن الخراز، عن سليمان
ابن خالد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في غلام صغير لم
يدرك ابن عشر سنين زنا بامرأة قال «يجلد الغلام دون الحدّ وتجلد المرأة
الحدّ كاملاً» قيل له: وإن كانت محصنة؟ قال «لا ترجم لأنّ الذي نكحها
ليس بمدرك ولو كان مدركاً رجمت».

٢-١٥١٠١ (الكافي - ١٨٠:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ١٧:١٠ رقم ٤٥) أحمد، عن ابن فضال، عن ابن
بكير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام في آخر ما لقينته عن غلام لم

يبلغ الحلم وقع على امرأة أو فجر بامرأة أي شيء يصنع بها؟ قال «يضرب الغلام دون الحد ويقام على المرأة الحد» قلت: جارية لم تبلغ وجدت مع رجل يفجر بها؟ قال «تضرب الجارية دون الحد ويقام على الرجل الحد».

٣-١٥١٠٢ (الفقيه - ٢٧:٤ رقم ٥٠٠٦) يونس بن يعقوب، عن أبي مريم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام في آخر ما لقيته عن غلام... الحديث.

٤-١٥١٠٣ (الكافي - ١٨٠:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان، عن البقباق، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يحّد الصبي إذا وقع على امرأة ويحدّ الرجل إذا وقع على الصبيّة».

٥-١٥١٠٤ (الكافي - ١٩٧:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٣٧:١٠ رقم ١٣٢) أحمد، عن

(التهذيب ...) السّراد، عن عبدالعزيز العبدي، عن حمزة بن حمران، عن حمران قال: سألت أبا جعفر عليه السلام قلت له: متى يجب على الغلام أن يؤخذ بالحدود التامة وتقام عليه ويؤخذ بها؟ فقال «إذا خرج عنه اليتيم وأدرك» قلت: فلذلك حدّ يعرف به فقال «إذا احتلم أو بلغ خمس عشرة سنة أو أشعر أو أنبت قبل ذلك أقيم عليه الحدود التامة وأخذ بها وأخذت له» قلت: فالجارية متى يجب عليها الحدود التامة وأخذت بها وأخذت لها؟ قال «إنّ الجارية ليست مثل الغلام إنّ

الجارية اذا تزوّجت ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتم ودفع اليها مالها وجاز أمرها في الشرى والبيع وأقيمت عليها الحدود التامة وأخذها بها» قال والغلام لا يجوز أمره في الشرى والبيع ولا يخرج من اليتم حتى يبلغ خمس عشرة سنة أو يحتلم أو يشعر أو ينبت قبل ذلك».

بيان:

أشعر أي نبت عليه الشعر وأنبت أي نبت شعر عانته ولعلّ المراد بتزويج الجارية والدخول بها قابليتها للأمرين دون حصولهما لها.

٦-١٥١٠٥ (الكافي - ١٩٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٣٨:١٠ رقم ١٣٣) أحمد، عن السّراد، عن الخراز عن يزيد الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام قال «الجارية اذا بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتم وزوّجت وأقيم الحدود التامة عليها ولها» قال: قلت: الغلام اذا زوّجه أبوه ودخل بأهله وهو غير مدرك أيقام عليه الحدود وهو في تلك الحال؟

قال: فقال «أما الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجال فلا ولكن يجلد في الحدود كلّها على مبلغ سنّه فيؤخذ بذلك ما بينه وبين خمس عشرة سنة ولا يبطل حدود الله في خلقه ولا يبطل حقوق المسلمين بينهم».

٧-١٥١٠٦ (التهذيب - ١٢٠:١٠ رقم ٤٨١) محمد بن أحمد، عن محمد بن

عيسى، عن المروزي، عن الرجل عليه السلام قال «اذا تمّ للغلام ثمان سنين فجائز أمره وقد وجبت عليه الفرائض والحدود واذا تمّ للجارية تسع سنين فكذلك».

بيان:

ينبغي حمله على الحدود الناقصة كما دلّ عليه الخبر السابق.

باب المجرّدين وجدّا في لحاف واحد

١٥١٠٧-١ (الكافي - ١٨١:٧) الثلاثة ومحمّد، عن

(التهذيب - ٤٢:١٠ رقم ١٤٨) ابن عيسى، عن ابن أبي عمير^١، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «حدّ الجلد أن يوجدّا (يؤخذّا - خ ل) في لحاف واحد والرجلان يجلدان اذا أخذّا في لحاف واحد الحدّ والمرأتان تجلدان اذا وجدتا في لحاف واحد الحدّ».

١. قوله ابن أبي عمير، عن حمّاد كلاهما ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم كما هو المشهور بين المتأخّرين من أهل الحديث وغيرهم أخذين عن الكشي وفي هذا الباب أخبار كثيرة مثله ولم يعمل بها أحد ممن يعتدّ بقوله فيعلم منه أنّ الاجماع المذكور المنقول عن الكشي ليس معناه الصّحة في اصطلاح القدماء أي العمل بمفاده للتقربة اذ يعلم قطعاً أنّ علمائنا أعرضوا عن كثير مما رواه هؤلاء وليس معناه أيضاً الصّحة في اصطلاح المتأخّرين أعني ما يكون رجاله عدولاً اماميين فيكون ما رواه هؤلاء عن غير العدول بحكم ما رواه غيرهم عن العدول وهذا غير ممكن إذ لم يعهد من القدماء اطلاق الصحيح عليه فكيف أجمعوا على تنزيل شيء آخر منزلته فالصحيح منع هذا الاجماع أو حمله على المبالغة في توثيقهم والاعتداء بهم أشدّ من غيرهم في الجملة «ش».

بيان:

ينبغي تقييد الحكم بما اذا لم تكن هناك ضرورة واذا كانا مجردين كما وقع التصريح بهما في بعض الأخبار الآتية فإن المطلق يحمل على المقيّد بل لا يبعد استفادة التجرد من وحدة اللحاف أيضاً وإلا فلا وجه لاقامة الحدّ كاملاً ويحتمل أن يكون الحكم قد ورد مورد التقيّة كما يشعر به خبر عباد الآتي وأمّا تأويل الحدّ بالتعزّيز كما في التهذيبين فمع بعده لا يجري في سائر الأخبار.

٢-١٥١٠٨ (الكافي - ١٨١:٧) عليّ، عن أبيه، عن السّراد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول «حدّ الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد والرجلان يوجدان في لحاف واحد والمرأتان توجدان في لحاف واحد».

٣-١٥١٠٩ (التهذيب - ٤٢:١٠ رقم ١٥٠) السّراد، عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٤-١٥١١٠ (التهذيب - ٤٢:١٠ رقم ١٤٩) السّراد، عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول «حدّ الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد».

٥-١٥١١١ (الكافي - ١٨١:٧) حميد، عن ابن سماعه، عن غير واحد ومحمّد، عن أحمد، عن علي بن الحكم جميعاً، عن أبان

(التهذيب - ٤٤:١٠ رقم ١٥٨) الحسين، عن القاسم، عن أبان، عن البصري قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «إذا وجد الرجل

أبواب الحدود والتعزيرات ٣٠٥

والمرأة في لحاف واحد وقامت عليها بذلك بيّنة ولم يطلع منها على ما سوى ذلك جلد كلّ واحد منها مائة جلدة».

٦-١٥١١٢ (الكافي - ١٨١:٧) القميان، عن صفوان

(التهذيب - ٤٣:١٠ رقم ١٥٣) الحسين، عن صفوان، عن عبد الرحمن الحذاء قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلدا مائة جلدة».

٧-١٥١١٣ (الكافي - ١٨١:٧) محمّد، عن ابن عيسى، عن المحدثين، عن الكناي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد جلدا مائة جلدة مائة جلدة».

٨-١٥١١٤ (التهذيب - ٤٣:١٠ رقم ١٥٦) الحسين، عن

(الفقيه - ٢٣:٤ رقم ٤٩٩٠) محمّد بن الفضيل، عن الكناي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد؟ قال «اجلدهما مائة جلدة مائة جلدة».

(التهذيب) قال «ولا يكون الرجم حتى يقوم الشهود الأربعة أنّهم رأوه يجمعها»

٩-١٥١١٥ (الكافي - ١٨٢:٧) أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ

(التهذيب - ٤٣:١٠ رقم ١٥٤) الحسين، عن القاسم، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب واحد؟ قال «يجلدان مائة جلدة

(التهذيب) ولا يجب الرجم حتى تقوم البيّنة الأربعة بأن قد رأى يجمعها».

١٠-١٥١١٦ (الكافي - ١٨١:٧) الخمسة، عن البجلي

(التهذيب - ٤٢:١٠ رقم ١٥١) الثلاثة، عن البجلي قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «كان عليّ عليه السلام إذا أخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحدّ وإذا أخذ المرأتين في لحاف واحد ضربهما الحدّ».

١١-١٥١١٧ (التهذيب - ٤٣:١٠ رقم ١٥٥) الحسين، عن فضالة، عن أيان، عن سلمة، عن أبي عبدالله، عن أبيه إنّ عليّاً عليهم السلام قال «إذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كلّ واحد منهما مائة».

١٢-١٥١١٨ (الكافي - ١٨٢:٧) عليّ، عن أبيه، عن السّراد، عن الحرّاز عن الحدّاء، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان عليّ عليه السلام إذا وجد رجلين في لحاف واحد مجرّدين جلدهما حدّ الزّاني مائة جلدة كلّ واحد منهما وكذلك المرأتين إذا وجدتا في لحاف واحد مجرّدتين جلد كلّ واحدة منهما مائة جلدة».

١٣-١٥١١٩ (الكافي - ١٨٢:٧ - التهذيب - ١٠: ٤١ رقم ١٤٧) الثلاثة،
عن البجلي قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فدخل عليه عبّاد
البصري ومعه أناس من أصحابه فقال له: حدّثني عن الرجلين إذا أخذوا
في لحاف واحد؟ فقال له «كان عليّ عليه السلام إذا أخذ الرجلين في
لحاف واحد ضربهما الحدّ» فقال عبّاد: إنك قلت لي «غير سوط» فأعاد
عليه ذكر الحدّ حتى أعاد ذلك مراراً فقال «غير سوط» فكتب القوم
الحضور عند ذلك... الحديث.

بيان:

هذا الحديث يشعر بأنّ الحكم بالحدّ الكامل كان للتقيّة وأما المائة غير
سوط فهو نهاية التعزير في مثله وأقلّه ثلاثون سوطاً كما يأتي والتعزير موكول
إلى رأي الإمام عليه السلام يقيمه في كلّ موضع بما يراه المصلحة فيه.

١٤-١٥١٢٠ (الكافي - ١٨١:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٠: ٤٠ رقم ١٤١) يونس، عن مفضل بن صالح،
عن الشحام، عن أبي عبدالله عليه السلام

(التهذيب -) وساعة، عن أبي عبدالله عليه السلام

(ش) في الرجل والمرأه يوجدان في لحاف واحد قال: فقال
«يجلدان مائة مائة غير سوط».

١٥-١٥١٢١ (التهذيب - ١٠: ٤٠ رقم ١٤٢) يونس، عن ابن عمّار قال:

قلت لأبي عبدالله عليه السلام: المرأتان تنامان في ثوب واحد؟ فقال «تضربان» قال: قلت: الحد؟ قال «لا» قلت: الرجلان ينامان في ثوب واحد؟ قال «يضربان» قال: قلت: الحد؟ قال «لا».

١٦-١٥١٢٢ (التهذيب - ٤٠:١٠ رقم ١٤٣) يونس، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجلين يوجدان في لحاف واحد؟ فقال «يجلدان حدًّا غير سوط واحد».

١٧-١٥١٢٣ (التهذيب - ٤٠:١٠ رقم ١٤٤) يونس، عن أبان قال: قال أبا عبدالله عليه السلام «إنَّ عليًّا صلوات الله عليه وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد منهما مائة سوط غير سوط».

١٨-١٥١٢٤ (التهذيب - ٤١:١٠ رقم ١٤٥) الحسين، عن

(الفقيه - ٢٣:٤ رقم ٤٩٨٩) حماد، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنَّ عليًّا عليه السلام وجد رجلاً وامرأة في لحاف فضرب كل واحد منهما مائة سوط إلا سوطاً».

١٩-١٥١٢٥ (التهذيب - ٥٧:١٠ رقم ٢٠٧) الحسين، عن

(الفقيه - ٢٣:٤ رقم ٤٩٨٨ - التهذيب - ٤١:١٠ رقم ١٤٦) القاسم بن محمد، عن عبدالصمد بن بشير، عن سليمان بن هلال قال: سألت بعض أصحابنا أبا عبدالله عليه السلام فقال: جعلت فداك الرجل ينام مع الرجل في لحاف واحد فقال «ذوا محرم؟» قال: لا قال «من

ضرورة؟» قال: لا قال «يضر بان ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً». قال: فإنه فعل قال «إن كان دون الثقب فالحد وإن هو ثقب أقيم قائماً ثم ضرب ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذه» قال: فقلت له: فهو القتل؟ قال «هو ذاك» قلت: فامرأة نامت مع امرأة في لحاف؟ قال «ذواتا محرم؟» قلت: لا، قال «من ضرورة؟» قال: لا، قال «تضر بان ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً» قلت: فإنها فعلت قال: فشق ذلك عليه فقال «أف أف أف» ثلاثاً وقال «الحد».

بيان:

جاء الحكم في هذا الخبر بأول التعزير في مثله وفي الأخبار السابقة بآخره وإنما يختلف بحسب المقام ورأي الإمام وبالمرّة والتكرير كما يأتي.

باب تزوج ذات البعل والمعتدة

١٥١٢٦-١ (الكافي - ١٩٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٠:١٠ رقم ٦٠) ابن عيسى، عن السَّراد، عن جميل بن صالح، عن الحذاء، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن امرأة تزوجت رجلاً ولها زوج؟ قال: فقال «إن كان زوجها الأول مقيماً معها في المصر الذي هي فيه تصل اليه أو يصل إليها فإن عليها ما على الزَّاني المحصن الرجم» قال «وإن كان زوجها الأول غائباً عنها أو كان مقيماً معها في المصر لا يصل إليها ولا تصل اليه فإن عليها ما على الزَّانية غير المحصن ولا لعان بينهما ولا تفريق».

قلت: فمن يرميها ويضربها الحد وزوجها لا يقدمها الى الامام ولا يريد ذاك منها؟ فقال «إنَّ الحدَّ لا يزال لله في بدنِها حتى يقوم به من قام أو تلقى الله وهو عليها غضبان» قلت: فان كانت جاهلة بما صنعت؟ قال: فقال «أليس هي في دار الهجرة» قلت: بلى قال «فما من امرأة اليوم من نساء المسلمين إلا وهي تعلم أنَّ المرأة المسلمة لا يحلُّ لها أن تتزوج

زوجين» قال «ولو أنَّ المرأة إذا فجرت قالت لم أدر أوجهلت إنَّ الذي فعلت حرام ولم يقيم عليها الحدَّ إذاً لتعطَّلت الحدود».

٢-١٥١٢٧ (الكافي - ١٩٢:٧) العدة، عن سهل و

(التهذيب - ٢٠:١٠ رقم ٦١) عليّ، عن أبيه، عن السَّراد، عن الحرَّاز، عن يزيد الكناسي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوّجت في عدّتها؟ قال «إن كانت تزوّجت في عدّة طلاق لزوجها عليها الرجعة فإنّ عليها الرجم وإن كانت تزوّجت في عدّة ليس لزوجها عليها الرجعة فإنّ عليها حدّ الزّاني غير المحصن وإن كانت تزوّجت في عدّة بعد موت زوجها من قبل انقضاء الأربعة الأشهر والعشرة الأيام فلا رجم عليها وعليها ضرب مائة جلدة».

قلت: رأيت إن كان ذلك منها بجهالة؟ قال: فقال «ما من امرأة اليوم من نساء المسلمين إلّا وهي تعلم أنّ عليها عدّة في طلاق أو موت ولقد كنّ نساء الجاهلية يعرفن ذلك» قلت: فان كانت تعلم أنّ عليها عدّة ولا تدري كم هي؟ قال: فقال «إذا علمت إنّ عليها عدّة لزمها الحجّة فتسأل حتى تعلم».

٣-١٥١٢٨ (الفقيه - ٣٦:٤ رقم ٥٠٢٨) السَّراد، عن يزيد الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام مثله الى قوله: ضرب مائة جلدة بتقديم وتأخير واختلاف في ألفاظه.

٤-١٥١٢٩ (الكافي - ١٩٣:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ٢١:١٠ رقم ٦٣) أحمد، عن

(التهذيب - ٤٧٧:٧ رقم ١٩١٦) السَّراد، عن يونس بن يعقوب، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سئل عن امرأة كان لها زوج غائب عنها فتزوّجت زوجاً آخر؟ فقال «إن رفعت الى الامام ثم شهد عليها شهود أنّ لها زوجاً غائباً وأنّ مادته وخبره يأتيها منه وأنّها تزوّجت زوجاً آخر كان على الامام أن يحدها ويفرق بينها وبين الذي تزوّجها».

قلت: فالمهر الذي أخذت منه كيف يصنع به؟ قال «إن أصاب منها شيئاً فلتأخذه وإن لم يصب منها شيئاً فإنّ كلّ ما أخذت منه حرام عليها مثل أجر الفاجرة».

بيان:

الحكم بأخذها المهر مع الاصابة مشكل إذ لا مهر لبغيّ وحمله على جهلها بالحكم ينفيه الأخبار السابقة.

٥-١٥١٣٠ (الكافي - ١٩٣:٧ - التهذيب - ٢١:١٠ رقم ٦٢) عليّ، عن أبيه، عن ابن مرّار، عن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن امرأة تزوّجها رجل فوجد لها زوجاً؟ قال «عليه الجلد وعليها الرّجم لأنّه قد تقدّم بغير علم وتقدّمت هي بعلم وكفّارته إن لم يقدّم الى الامام أن يتصدّق بخمسة أصواع دقيق».

بيان:

في نسخ التهذيب قد تقدّم بعلم من دون لفظة غير لكن سياق الكلام يأبى

العلم وما في الكافي أشدّ اشكالاً إذ لا وجه لجد الجاهل إلا أن يحمل على ما يحمل عليه الأخبار الآتية.

١٥١٣١-٦ (التهذيب - ٢٦:١٠ رقم ٧٧) الحسين، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة تزوّجت ولها زوج فقال «ترجم المرأة وإن كان للذي تزوّجها بينة على تزويجها وإلا ضرب الحدّ».

بيان:

حمله في التّهذيبيين على ما اذا كان متّهماً في العقد عليها.

١٥١٣٢-٧ (التهذيب - ٤٨٧:٧ رقم ١٩٥٧) التّيمي، عن النّخعي وسندي بن محمّد، عن صفوان، عن العرقوفي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة ولها زوج ولم يعلم؟ قال «ترجم المرأة وليس على الرجل شيء اذا لم يعلم» قال: فذكرت ذلك لأبي بصير قال: فقال لي والله جعفر يرمي المرأة ويجلد الرجل الحدّ وقال بيديه على صدره فحكّه ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه^١.

١٥١٣٣-٨ (التهذيب - ٢٥:١٠ رقم ٧٦) ابن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن العرقوفي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة لها زوج؟ قال «يفرق بينهما» قلت: فعليه ضرب؟ قال «لا ما له يضرب»

١. قوله «ما أظنّ صاحبنا تكامل عمله» هذا يدلّ على تخليط في أبي بصير وضعف عقل والظاهر أنّ أبا بصير هذا هو يحيى بن القاسم وروايته مردودة عليه لأنّها تخالف الأصول المعلومة والرجل اذا تزوّج بذات بعل جاهلاً لا يكون عاصياً بعمله فلا يُحدّ «ش».

فخرجت من عنده وأبو بصير بحيال الميزاب فأخبرته بالمسألة والجواب فقال لي: أين أنا؟ قلت: بحيال الميزاب قال: فرفع يده فقال: وربّ هذا البيت أو وربّ هذه الكعبة لسمعت جعفرأ يقول «إنّ عليّاً عليه السلام قضى في الرجل تزوّج امرأة لها زوج فرجم المرأة وضرب الرجل الحدّ». ثمّ قال: لو علمت أنّك علمت لفضخت رأسك بالحجارة^١ ثمّ قال: ما أخوفني أن لا يكون أوتي علمه.

٩-١٥١٣٤ (الفقيه - ٢٥:٤ رقم ٤٩٩٤) العرقوفي، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «إنّ عليّاً عليه السلام قضى في الرجل - الى قوله - بالحجارة».

بيان:

الفضخ بالفاء والمعجمتين كسر الشيء الأجوف والمستتر في قال الأخير لأبي بصير وفي أن لا يكون وأوتي لأبي الحسن عليه السلام وكذا البارز في علمه.

ويحتمل أن يكون البارز في علمه لأبي عبدالله عليه السلام ورفع في التهذيبين التنافي بين قولي الامامين عليهم السلام في الخبرين بحمل الأوّل على ما اذا كان جاهلاً والأخير على ما اذا كان عالماً أو ظانّاً وفرط في التفتيش أو متهمّاً في العقد عليها ولا بيّنة له.

١. قوله «لو علمت أنّك علمت» يعني قال أمير المؤمنين عليه السلام لهذا الرجل المتزوّج لو علمت أنّك كنت عالماً بأنّ المرأة ذات بعل ونكحتها لفضخت رأسك أي لرجمتك وقوله ثمّ قال أي أبو بصير ما أخوفني فعل تعجب أي أخاف أن لا يكون الكاظم عليه السلام أوتي علم هذه المسألة نعوذ بالله ورجم الرجل ولو مع العلم أيضاً غير جازٍ إلّا أن يكون محصناً «ش».

أقول: حمل الأخير في الأخير على العالم ينافيه قول أمير المؤمنين عليه السلام لو علمت أنك علمت والأولى أن يقال أنه حكاية واقعة وكان عليه السلام أعلم بها وبها قضى فيها.

باب اتیان الأمة المشتركة والمکاتبة والمزوجة

١-١٥١٣٥ (الكافي - ١٩٤:٧) عليّ، عن أبيه، عن صالح بن سعيد، عن

(التهذيب - ٢٩:١٠ رقم ٩٦) يونس، عن عبدالله بن سنان قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قوم اشتركوا في شراء جارية فائتمنوا بعضهم وجعلوا الجارية عنده فوطئها؟ قال «يجلد الحدّ ويدراً عنه من الحدّ بقدر ما له فيها وتقوّم الجارية ويغرم ثمنها للشركاء فان كانت القيمة في اليوم الذي وطأ أقلّ ممّا اشتريت به فأنّه يلزم أكثر الثمن لأنّه قد أفسد على شركائه وإن كانت القيمة في اليوم الذي وطأ أكثر ممّا اشتريت به يلزم الأكثر لاستفسادها».

٢-١٥١٣٦ (الكافي - ٢١٧:٥ - التهذيب - ٧٢:٧ رقم ٣٠٩) عليّ، عن أبيه، عن ابن مرّار، عن يونس بن عبدالرحمن... الحديث بأدنى تفاوت وزاد في آخره: فان أراد بعض الشركاء شراءها دون الرجل قال ذلك له وليس له أن يشتريها حتى يستبرئ وليس على غيره أن يشتريها إلّا بالقيمة.

٣-١٥١٣٧ (الكافي - ١٩٥:٧) أحمد بن محمد الكوفي، عن محمد بن أحمد النّهدي، عن محمد بن الوليد، عن أبان، عن اسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام في جارية بين رجلين وطئها أحدهما دون الآخر فأحبها قال «يضرب نصف الحدّ ويغرم نصف القيمة»^١.

٤-١٥١٣٨ (الكافي - ١٩٥:٧) حميد، عن

(التهذيب - ٣٠:١٠ رقم ٩٨) ابن سماعه، عن الميثمي، عن أبان، عن اسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين اشتريا جارية فنكحها أحدهما دون صاحبه قال «يضرب نصف الحدّ ويغرم نصف القيمة اذا أحبل».

٥-١٥١٣٩ (الكافي - ١٩٥:٧) محمد، عن ابن عيسى، عن السّراد، عن البجلي قال: سمعت عبّاد البصري يقول: كان جعفر عليه السلام يقول «يدراً عنه من الحدّ بقدر حصّته منها ويضرب ما سوى ذلك» يعني في الرجل اذا وقع على جارية له فيها حصّة.

٦-١٥١٤٠ (الكافي - ١٩٥:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٣٠:١٠ رقم ٩٩) ابن عيسى، عن السّراد، عن أبي ولّاد الحنّاط قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن جارية بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه منها فلمّا رأى ذلك شريكه وثب على الجارية

١. أورده في التهذيب - ٣٠:١٠ رقم ٩٧ بهذا السّند أيضاً.

فوقع عليها؟ فقال «يجلد الذي وقع عليها خمسين جلدة ويطرح عنه خمسين جلدة ويكون نصفها حرّاً ويطرح عنها من النصف الباقي وعلى الذي لم يعتق ونكح عشر قيمتها إن كانت بكرّاً وإن كانت غير بكر فنصف عشر قيمتها وتستسعي هي في الباقي».

بيان:

في بعض النسخ ويطرح عنها من النصف الباقي للذي لم يعتق ونكح عشر قيمتها الى آخره وعلى هذا يكون حكم حدّها غير مذكور وينبغي حمل الحديث على ما اذا كانت مكرهة أو جاهلة ليصحّ الحكم بالعقر.

٧-١٥١٤١ (الكافي - ١٩٥:٧ - التهذيب - ٣١:١٠ - رقم ١٠١) السّرّاد، عن هشام بن سالم، عن مالك بن أعين، عن أبي عبدالله عليه السلام في أمة بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فلما سمع ذلك منه شريكه وثب على الأمة فاقتضها من يومه قال «يضرب الذي اقتضها خمسين جلدة ويطرح عنه خمسين جلدة بحقه فيها ويغرم للأمة عشر قيمتها لمواقعته أيّاها وتستسعي في الباقي».

٨-١٥١٤٢ (الكافي - ١٩٤:٧ - التهذيب - ٣٠:١٠ - رقم ١٠٠) عليّ، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن عدّة من أصحابنا، عن

(الفقيه - ٤٦:٤ - رقم ٥٠٥٧) أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل عن رجل أصاب جارية من الفيء فوطئها قبل أن يقسم؟ قال «تقوم الجارية وتدفع اليه بالقيمة ويحطّ له منها ما يصيبه منها من الفيء ويجلد الحدّ ويدراً عنه من الحدّ بقدر ما كان له فيها» فقلت: فكيف صارت

الجارية تدفع اليه هو بالقيمة دون غيره؟ قال «لأنه وطنها ولا يؤمن أن يكون ثمة حبل».

٩-١٥١٤٣ (الكافي - ١٩٤:٧ - التهذيب - ٢٩:١٠ رقم ٩٥) يونس، عن

(الفقيه - ٢٧:٤ رقم ٥٠٠٣) الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على مكاتبته؟ قال «إن كانت أدت الربع جلد وإن كان محصناً رجم وإن لم تكن أدت شيئاً فليس عليه شيء».

١٠-١٥١٤٤ (الكافي - ٢٣٧:٧ - التهذيب - ٢٩:١٠ رقم ٩٤) علي، عن أبيه، عن صالح بن سعيد، عن الحسين بن خالد

(الكافي - ١٨٦:٦) علي، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل كانت له أمة فكاتبتها فقالت الأمة ما أدت من مكاتبتني فأنا به حرة على حساب ذلك فقال لها نعم فأدت بعض مكاتبتها وجامعها مولاهما بعد ذلك؟ فقال «إن كان استكرهها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما أدت له من مكاتبتها ودريء عنه من الحد بقدر ما بقي له من مكاتبتها وإن كانت تابعتته كانت شريكته في الحد ضربت مثل ما يضرب».

١١-١٥١٤٥ (الفقيه - ٤٥:٤ رقم ٥٠٥٦) إبراهيم بن هاشم، عن صالح بن السندي، عن الحسين بن خالد، عن الرضا عليه السلام مثله.

بيان:

حمل في الاستبصار قوله فأدت بعض مكاتبتها على ما إذا أدت دون الربع

١٢-١٥١٤٦ (الكافي - ١٩٦:٧) الخمسة

(التهذيب - ٢٦:١٠ رقم ٧٩) الحسين، عن الثلاثة

(الفقيه - ٢٦:٤ رقم ٥٠٠٠) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي
عبدالله عليه السلام في رجل زوّج أمته رجلاً ثم وقع عليها قال «يضرب
الحّد».

-٤٨-

باب زنا المماليك والمكاتبين

١-١٥١٤٧ (الكافي - ٢٣٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٧:١٠ رقم ٨٢) ابن عيسى، عن

(الفقيه - ٤٤:٤ رقم ٥٠٥٢) السَّراد، عن الحارث ابن مؤمن الطَّاق، عن العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام في الأمة تزني قال «تجلد نصف حدِّ الحرَّة كان لها زوج أو لم يكن لها زوج».

٢-١٥١٤٨ (التهذيب - ٢٧:١٠ رقم ٨٣) عنه، عن البرقي، عن زرارة، عن الحسن بن السَّري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا زنا العبد والأمة وهما محصنان فليس عليهما الرجم إنَّما عليهما الضَّرب خمسين نصف الحدِّ».

٣-١٥١٤٩ (التهذيب - ٩٣:١٠ رقم ٣٥٨) الحسين، عن فضالة، عن أبان،

عن يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان أبي يقول: حدّ المملوك نصف حدّ الحر».

٤-١٥١٥٠ (الكافي - ٢٣٥:٧) الثلاثة، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مملوك طلق امرأته تطليقتين ثم جامعها بعد فأمر رجلاً يضربها ويفرق بينهما يجلد كل واحد منهما خمسين جلدة».

٥-١٥١٥١ (التهذيب - ٢٨:١٠ رقم ٨٨) عليّ، عن أبيه، عن التميمي، عن عاصم، عن ذكره، عن أبي جعفر عليه السلام... الحديث.

٦-١٥١٥٢ (الكافي - ٢٣٨:٧ - التهذيب - ٢٨:١٠ رقم ٨٩) بهذا الاسناد، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في العبد والأمة إذا زنا أحدهما أن يجلد خمسين جلدة إن كان مسلماً أو كافراً أو نصرانياً ولا يرجم ولا ينفى».

٧-١٥١٥٣ (الكافي - ٤٩٣:٥) محمد، عن محمد بن الحسين، عن ابن هلال، عن

(الفقيه - ٤٥٤:٣ رقم ٤٥٧٢) العلاء، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام «إنه قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة أمكنت نفسها من عبد لها فنكحها أن تضرب مائة ويضرب العبد خمسين جلدة ويبيع بصغر منها» قال «ويحرم على كل مسلم أن يبيعها عبداً مدركاً بعد

ذلك»^١.

بيان:

الصغر والصغار الذَّل وهو هنا كناية عن إجبارها على بيع عبدها فأنه
إذلال لها وإدراك العبد كناية عن بلوغه النكاح.

٨١٥١٥٤ (الكافي - ٢٣٥:٧ - التهذيب - ٢٧:١٠ رقم ٨٦) عليّ، عن
أبيه، عن الأصْبَغ^٢ بن الأصْبَغ، عن مُحَمَّد بن سليمان، عن مروان بن
مسلم، عن عبيد بن زرارة أو العجلي - الشَّكَّ من مُحَمَّد - قال: قلت لأبي
عبدالله عليه السلام: أمة زنت قال «تجلد خمسين» قلت: فأنها عادت قال
«تجلد خمسين» قلت: فيجب عليها الرجم في شيء من الحالات؟ قال «إذا
زنت ثمانى مرّات يجب عليها الرجم».

قلت: كيف صار في ثمانى مرات؟ فقال «لأنّ الحر إذا زنا أربع مرّات
وأقيم عليه الحدّ قتل فاذا زنت الأمة ثمانى مرات رجمت في التاسعة» قلت:
وما العلّة في ذلك؟ فقال «إنّ الله رحّمها أن يجمع عليها ربق الرقّ وحدّ
الحر» قال ثمّ قال «وعلى إمام المسلمين أن يدفع ثمنه الى مواليه من سهم
الرقاب».

٩١٥١٥٥ (الفقيه - ٤٤:٤ رقم ٥٠٥١) إبراهيم بن هاشم بالاسناد
السابق قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: عبد زنا قال «يجلد نصف

١. أورده في التهذيب ٨: ٣٠٦ رقم ٧٢٧ بهذا السند أيضاً.

٢. ضبطه الماسمقاني بفتح الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة ثمّ الغين المعجمة
والرجل هو المذكور في جامع الرواة ج ١ ص ١٠٦ وإشار إلى هذا الحديث عنه، «ض.ع».

الحَدَّ» قلت: فأنه عاد قال «فيضرب مثل ذلك» قال: قلت: فأنه عاد قال «لا يزال على نصف الحدِّ» قال: قلت: فهل يجب عليه الرجم في شيء من فعله؟ قال «نعم يقتل في الثامنة إن فعل ذلك ثماني مرّات» قال: قلت: فما الفرق بينه وبين الحرّ وإنّا فعلهما واحد؟ قال «إنّ الله تعالى رحمه أن يجمع عليه ربق الرقّ وحدّ الحرّ» قال: ثمّ قال «وعلى امام المسلمين أن يدفع ثمنه الى مولاه من سهم الرقاب».

١٠-١٥١٥٦ (الكافي - ٢٣٥:٧ - التهذيب - ٢٨:١٠ رقم ٨٧) عليّ، عن أبيه، عن البزنطي، عن جميل^١، عن العجلي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا زنا العبد ضرب خمسين فان عاد ضرب خمسين فان عاد ضرب خمسين الى ثماني مرّات فان زنا ثماني مرّات قتل وأدى الامام قيمته الى مواليه من بيت المال».

١١-١٥١٥٧ (الكافي - ٢٣٦:٧ - التهذيب - ٢٨:١٠ رقم ٩٠) الخمسة

(التهذيب - ٢٧٦:٨ رقم ١٠٠٥) ابن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن أبي المغراء، عن الحلبي

(الفقيه - ٤٨:٣ رقم ٣٣٠١) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في المكاتب قال «يجلد الحدّ بقدر ما أعتق منه».

١٢-١٥١٥٨ (الكافي - ٢٣٦:٧ - التهذيب - ٢٨:١٠ رقم ٩١) الأربعة،

١. في المطبوع من الكافي السند هكذا: عليّ بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن حميد بن زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام.

عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «يجلد المكاتب على قدر ما أعتق منه وذكر أنه يجلد ببعض السوط ولا يجلد به كله».

١٣-١٥١٥٩ (الكافي - ٢٣٦:٧) محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن

عيسى

(التهذيب - ٢٨:١٠ رقم ٩٢) أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يوسف بن عقيل، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في مكاتبة زنت قال: ينظر ما أخذ من مكاتبتها فيكون فيها حد الحر وما لم يقبض فيكون فيه حد الأمة وقال في مكاتبة زنت وقد أعتق منها ثلاثة أرباع وبقي ربع فجلدت ثلاثة أرباع الحد حساب الحرّة على مائة فذلك خمس وسبعون جلدة وجلد ربعها حساب خمسين من الأمة اثني عشر سوطاً ونصفاً فذلك سبعة وثمانون جلدة ونصف وأبى أن يرجها وأن ينفيها قبل أن يثبت (يبين - خ ل) عتقها».

١٤-١٥١٦٠ (الكافي - ٢٣٦:٧) عليّ، عن أبيه، عن التميمي، عن

عاصم وعليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٢٩:١٠ رقم ٩٣) يونس، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام مثله إلا أنه قال «يؤخذ السوط من نصفه فيضرب به وكذلك الأقل والأكثر».

بيان:

في الكافي: إلا أن يونس قال.

١٥١٦١-١٥ (الفقيه - ٤: ٤٧ رقم ٥٠٥٩) عباد بن كثير البصري، عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال «في المكاتبين اذا فجرا يضربان من الحد بقدر ما أديا من مكاتبتهما حد الحر ويضربان الباقي حد المملوك».

١٦١٥١٦٢ (التهذيب - ١٠: ١٥٠ رقم ٦٠١) الحسين، عن السَّراد، عن حماد بن زياد، عن

(الفقيه - ٤: ٤٦ رقم ٥٠٥٨) سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد بين شريكين أعتق أحدهما نصيبه ثم أن العبد أتى حداً من حدود الله؟ قال «إن كان العبد حين أعتق نصفه قوم ليغرم الذي أعتقه نصف قيمته فنصفه حرّ يضرب نصف حد الحر ونصف حد العبد وإن لم يكن قوم فهذا عبد يضرب حد العبد».

، بيان:

بناءً على هذا الحكم على أن بالتقويم يتم عتق النصف وبأداء القيمة يتم عتق الكل وهذا الأصل غير مستقيم كما تبين في أبواب العتق من كتاب الزكاة.

-٤٩-

باب زنا أهل الذمة

١-١٥١٦٣ (الكافي - ٢٣٩:٧ - التهذيب - ٣٨:١٠ رقم ١٣٤) محمد، عن محمد بن الحسين، عن حنان بن سدير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن يهودي فجر بمسلمة؟ قال «يقتل».

٢-١٥١٦٤ (الكافي - ٢٣٨:٧ - التهذيب - ٣٨:١٠ رقم ١٣٥) محمد، عن محمد بن أحمد، عن جعفر بن رزق الله

(الكافي) أو عن رجل، جعفر بن رزق الله

(ش) قُدِّم الى المتوكل رجل نصراني فجر بامرأة مسلمة وأراد أن يقيم عليه الحد فأسلم فقال يحيى بن أكثم: قد هدم إيمانه شركه وفعله وقال بعضهم يضرب ثلاثة حدود وقال بعضهم يفعل به كذا وكذا فأمر المتوكل بالكتاب الى أبي الحسن الثالث عليه السلام وسأله عن ذلك فلما قرأ الكتاب كتب «يضرب حتى يموت».

فأنكر يحيى بن أكتم وأنكر فقهاء العسكر ذلك وقالوا: يا أمير المؤمنين سل عن هذا فإنه شيء لم ينطق به كتاب ولم تجيء به سنة فكتب إليه أن فقهاء المسلمين قد أنكروا هذا وقالوا لم تجيء به سنة ولم ينطق به كتاب فبين لنا لم أوجب عليه الضرب حتى يموت؟ فكتب «بسم الله الرحمن الرحيم فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين* فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون» قال: فأمر به المتوكل فضرب حتى مات.

٣-١٥١٦٥ (الفقيه - ٣٧:٤ ذيل رقم ٥٠٢٨) جعفر بن رزق الله، عن أبي الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام... الحديث مجملًا.

-٥٠-

باب حدود اللّواط

١-١٥١٦٦ (الكافي - ١٩٨:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٥٤:١٠ رقم ٢٢٠) يونس، عن محمد بن سنان،
عن العلاء بن الفضيل قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «حدّ اللّوطي
مثل حدّ الزّاني» وقال «إن كان قد احصن رجم وإلاّ جلد».

٢-١٥١٦٧ (الكافي - ١٩٨:٧ و ٢٠٠) الإثنان، عن الوشاء، عن

(الفقيه - ٤٢:٤ رقم ٥٠٤٧) حباد بن عثمان قال: قلت لأبي
عبد الله عليه السلام: رجل أتى رجلاً قال «عليه إن كان محصناً القتل
وإن لم يكن محصناً فعليه الجلد» قال: قلت: فما على المؤتمن؟ قال «عليه
القتل على كلّ حال محصناً كان أو غير محصن»^١.

١. اورده في التهذيب - ٥٥:١٠ رقم ٢٠١ بهذا السند أيضاً.

٣-١٥١٦٨ (الكافي - ١٩٩:٧ - التهذيب - ٥٣:١٠ رقم ١٩٦) الأربعة

(الفقيه - ٤٣:٤ رقم ٥٠٤٩) السَّكُونِي، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام، عن أَبَائِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ قَالَ «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام: لَوْ كَانَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجَمَ مَرَّتَيْنِ لَرَجَمَ اللَّوْطِيُّ».

٤-١٥١٦٩ (الكافي - ١٩٩:٧) العَدَّة، عن

(التهذيب - ٥١:١٠ رقم ١٩٢) سَهْل، عن بَكْرِ بْنِ صَالِح، عن مُحَمَّدِ بْنِ سَنَان، عن الْحَضْرَمِيِّ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ «أُتِيَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام بِرَجُلٍ وَأَمْرَأَةٍ وَقَدْ لَاطَ زَوْجُهَا بِأَبْنَاهَا مِنْ غَيْرِهِ وَثَقَبَهُ وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الشَّهَادَةُ فَأَمَرَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام فَضُرِبَ بِالسَّيْفِ حَتَّى قُتِلَ وَضُرِبَ الْغُلَامُ دُونَ الْحَدِّ وَقَالَ: أَمَا لَوْ كُنْتُ مَدْرَكًا لَقَتَلْتُكَ لَأَمَّاكَ إِيَّاهُ مِنْ نَفْسِكَ يَثْقُبُكَ».

٥-١٥١٧٠ (الكافي - ٢٠٠:٧) مُحَمَّد، عن

(التهذيب - ٥٢:١٠ رقم ١٩٤) أَحْمَد، عن الْحُسَيْنِ، عن الْجَوْهَرِيِّ، عن عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام فِي الرَّجُلِ يَفْعَلُ بِالرَّجُلِ قَالَ: فَقَالَ «إِنْ كَانَ دُونَ الثَّقَبِ فَالْجُلْدُ وَإِنْ كَانَ قَدْ ثَقَبَ أُقِيمَ قَائِمًا ثُمَّ ضُرِبَ بِالسَّيْفِ ضَرْبَةً أَخَذَ السَّيْفُ مِنْهُ مَا أَخَذَ» فَقُلْتُ لَهُ: هُوَ الْقَتْلُ؟ فَقَالَ «هُوَ ذَاكَ».

٦-١٥١٧١ (الكافي - ٢٠٠:٧) مُحَمَّد، عن

(التهذيب - ٥٥:١٠ رقم ٢٠٢) أحمد، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «المتلوط حدّه حدّ الزّاني».

٧-١٥١٧٢ (الكافي - ٢٠٠:٧) محمّد، عن أحمد، عن محمّد بن هارون، عن أبي يحيى الواسطي رفعه قال: سألته عن رجلين يتفاخضان؟ قال «حدّهما حدّ الزّاني فإن دعم أحدهما على صاحبه ضرب الدّاعم ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت وتركت ما تركت يريد بها مقتله والدّاعم عليه يحرق بالنار».

بيان:

«دعم المرأة» جامعها أو طعن فيها أو أولجه أجمع.

٨-١٥١٧٣ (الكافي - ٢٠٠:٧ - التهذيب - ٥٥:١٠ رقم ٢٠٣) محمّد، عن أحمد، عن السّراد، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «إنّ في كتاب عليّ عليه السلام إذا أخذ الرجل مع غلام في لحاف مجرّدين ضرب الرجل وأدب الغلام وإن كان ثقب وكان محصناً رجم».

٩-١٥١٧٤ (التهذيب - ٥٦:١٠ رقم ٢٠٥) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن عدّة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يوقب أنّ عليه الرجم إن كان محصناً وعليه الحدّ إن لم يكن محصناً».

١٠-١٥١٧٥ (الكافي - ١٩٩:٧ - التهذيب - ٥٢:١٠ رقم ١٩٣) القمي،

عن الكوفي، عن العباس بن عامر، عن سيف بن عميرة، عن العرزمي قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «وجد رجل مع رجل في اماره عمر فهرب أحدهما وأخذ الآخر فجيء به الى عمر فقال للناس: ما ترون؟ قال: فقال هذا اصنع كذا وقال هذا اصنع كذا قال: فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟ قال: اضرب عنقه، فضرب عنقه قال: ثم أراد أن يخنله فقال: مه أنه قد بقي من حدوده شيء، فقال: أي شيء بقي؟ قال: أدع بحطب، قال: فدعا عمر بحطب فأمر به أمير المؤمنين عليه السلام فأحرق به».

١١-١٥١٧٦ (الكافي - ١٩٩:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٥٢:١٠ رقم ١٩٥) محمد بن أحمد، عن يوسف بن الحارث، عن محمد بن عبدالرحمن العرزمي، عن أبيه، عن أبي عبدالله: عن أبيه عليهما السلام قال «أتى عمر برجل وقد نكح في دبره فهم أن يجلدوه فقال للشهود: رأيتموه يدخله كما يدخل الميل في المكحلة فقالوا: نعم، فقال لعلي عليه السلام: ما ترى في هذا؟ فطلب الفحل الذي نكحه فلم يجده فقال علي عليه السلام: أرى فيه أن تضرب عنقه، قال: فأمر به فضربت عنقه.

قال: خذوه فقد بقيت له عقوبة أخرى، قالوا: وما هي؟ فقال: أدع بطن من خطب، فدعا بطن من خطب فلف فيه ثم أخرجه فأحرقه بالنار» قال: ثم قال «إن الله عباداً لهم في أصلاهم أرحام كأرحام النساء، قال: فما لهم لا يحملون فيها؟ قال: لأنها مكنوسة ولهم في أدبارهم غدة

١. في المطبوع من الكافي أحمد بن محمد بن أحمد فانتبه.

كغدة البعير فاذا هاجت هاجوا واذا سكنت سكنوا».

بيان:

«الطن» بضم المهملة حزمة الحطب «ثم أخرجه» أي الى الصحراء وقد مضى
اخر هذا الخبر مع أخبار آخر من هذا القبيل.

١٢-١٥١٧٧ (الكافي - ٢٠١:٧ - التهذيب - ٥٣:١٠ - رقم ١٩٨) علي،
عن أبيه، عن السَّراد، عن ابن رثاب، عن مالك بن عطية، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «بينما أمير المؤمنين عليه السلام في ملأ من
أصحابه إذ أتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين أني أوقبت على غلامي
فطهرني فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: يا هذا امض الى منزلك لعل
مراراً هاج بك، فلما كان من غد عاد اليه فقال له: يا أمير المؤمنين أني
أوقبت على غلامي فطهرني.

فقال له: يا هذا امض الى منزلك لعلّ مراراً هاج بك، حتى فعل
ذلك ثلاثاً بعد مرّته الأولى فلما كان في الرابعة قال له: يا هذا إن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلّم حكم في مثلك بثلاثة أحكام فاختر أيهنّ
شئت، قال: وما هنّ يا أمير المؤمنين؟ فقال: ضربة بالسيف في عنقك بالغة
ما بلغت أودهداء من جبل مشدود اليدين والرجلين أو احراق بالنار،
فقال: يا أمير المؤمنين فأيهنّ أشدّ عليّ؟ قال: الاحراق بالنار، قال: فأنّي
قد اخترتها يا أمير المؤمنين، قال: فخذ لذلك أهبتك» فقال: نعم، فقام
فصلّى ركعتين ثمّ جلس في تشهّده، فقال:

اللّهمّ إنّي قد أتيت من الذنب ما قد علمت وإنّي تخوّفت من ذلك
فجئت الى وصيّ رسولك وابن عمّ نبيّك فسألته أن يطهرني فخيرني بثلاثة
أصناف من العذاب اللّهمّ وإنّي قد اخترت أشدها اللّهمّ فأنّي أسألك أن

تجعل ذلك لي كفارة لذنوبي وأن لا تحرقني بنارك في اخريقي ثم قام وهو باك حتى جلس في الحفرة التي حفرها له أمير المؤمنين عليه السلام وهو يرى النار تتأجج حوله قال: فبكى أمير المؤمنين عليه السلام وبكى أصحابه جميعاً فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: قم يا هذا فقد أبكيت ملائكة السماء وملائكة الأرض وإن الله قد تاب عليك فقم ولا تعودن (تعاودن - خ ل) شيئاً مما فعلت».

بيان:

إن قيل كيف جاز لأمر المؤمنين عليه السلام أن يعطل حدّاً من حدود الله بعد رفع القضية اليه وثبوت ما يجب به الحدّ عنده قلنا قد ورد عنهم عليه السلام ما يصلح جواباً لهذا السؤال بعينه بل وفي مثل هذه القضية بعينها فقد روى الحسن بن علي بن شعبة رحمه الله باسناده عن أبي الحسن الأخير عليه السلام فيما كتب في جواب مسائل يحيى بن أكنم حيث سأله عن رجل أقرّ باللواط على نفسه أيحد أم يدرأ عنه الحدّ.

فكتب عليه السلام «وأما الرجل الذي اعترف باللواط فإنه إن لم يقم عليه بينة وإنّا تطوّع بالاقدار من نفسه فإنه إذا كان للامام الذي من الله أن يعاقب عن الله كان له أن يمين عن الله أما سمعت قول الله عز وجل هذا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ».

١٥١٧٨-١٣ (التهذيب - ٥٤:١٠ رقم ١٩٩) ابن محبوب، عن بنان، عن العباس غلام لأبي الحسن الرضا عليه السلام يعرف بغلام ابن شراعة، عن الحسن بن الربيع، عن سيف التمار، عن أبي عبد الله عليه السلام

قال «أُتي عليّ بن أبي طالب عليه السلام برجل معه غلام يأتيه وقامت عليهما بذلك البيّنة فقال: يا قنبر النّطع والسّيف، ثمّ أمر بالرجل فوضع على وجهه ووضع الغلام على وجهه ثمّ أمر بهما فضربهما بالسيف حتى قدّهما بالسّيف جميعاً قال: وأُتي أمير المؤمنين عليه السلام بامرأتين وجدتا في لحاف واحد وقامت عليهما البيّنة أنّهما كانتا تتساحقان فدعا بالنّطع ثمّ أمر بهما فأحرقتا بالنار».

١٥١٧٩-١٤ (التهذيب - ٥٦:١٠ رقم ٢٠٤) الحسين قال: قرأت بخطّ رجل أعرفه الى أبي الحسن الثالث عليه السلام وقرأت جواب أبي الحسن عليه السلام بخطّه: هل على رجل لعب بغلام بين فخذه حدّ فإنّ بعض العصابة روى أنّه لا بأس بلعب الرجل بالغلام بين فخذه؟ فكتب «لعنة الله على من فعل ذلك» وكتب أيضاً هذا الرجل ولم أر الجواب: ما حدّ رجلين نكح أحدهما الآخر طوعاً بين فخذه وما توبته؟ فكتب «القتل» وما حدّ رجلين وجدا نائمين في ثوب واحد؟ فكتب «مائة سوط».

بيان:

حملة في التهذيبين على ما اذا تكرّر منه الفعل أو كان محصناً وجوّز حمل ما ينافيه على التّقية.

١٥١٨٠-١٥ (الكافي - ٢٠٠:٧ - التهذيب - ٥٧:١٠ رقم ٢٠٦) عليّ، عن أبيه. عن يحيى بن المبارك، عن ابن جبلة، عن اسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: محرم قبل غلاماً من شهوة؟ قال «يضرب مائة سوط».

-٥١-

باب حدّ السّحق

١-١٥١٨١ (الكافي - ٢٠٢:٧ - التهذيب - ٥٨:١٠ رقم ٢١٠) الثلاثة،
عن محمّد بن أبي حمزة و

(الفقيه - ٤٢:٤ رقم ٥٠٤٨) هشام وحفص، عن أبي عبد الله
عليه السلام أنّه دخل عليه نسوة فسألته امرأة منهنّ عن السّحق؟ فقال
«حدّها حدّ الزّاني» فقالت المرأة: ما ذكر الله ذلك في القرآن؟ فقال «بلى»
قالت: وأين هو؟ قال «هُنَّ أصحاب الرّسّ»^١.

٢-١٥١٨٢ (الكافي - ٢٠٢:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ٥٨:١٠ رقم ٢٠٩) ابن عيسى، عن عليّ بن
الحكم، عن أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «السّحاقة

١. ذكر أصحاب الرّسّ في المصحف مرّتين يأتي مرّة في سورة الفرقان/٣٨ ومرّة في سورة ق/١٢.

تجلد».

٣-١٥١٨٣ (الكافي - ٢٠٢:٧ - التهذيب - ٥٩:١٠ رقم ٢١٤) محمد، عن محمد بن الحسين، عن عبدالرحمن بن أبي هاشم، عن أبي خديجة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «ليس لامرأتين أن تبيتا في لحاف واحد إلا أن يكون بينهما حاجز فان فعلتا نهيتا عن ذلك فان وجدتا مع النهي جلدت كل واحد منهما حدًّا حدًّا فان وجدتا أيضاً في لحاف واحد جلدتا فان وجدتا الثالثة قتلتا».

٤-١٥١٨٤ (التهذيب - ٤٤:١٠ رقم ١٥٩) محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن

(الفقيه - ٤٣:٤ رقم ٥٠٥٠) عبدالرحمن بن أبي هاشم البجلي، عن أبي خديجة قال «لا ينبغي لامرأتين أن تناما في لحاف واحد إلا وبينهما حاجز فان فعلتا نهيتا عن ذلك فان وجدوهما بعد النهي في لحاف واحد جلدت كل واحدة منهما حدًّا حدًّا فان وجدتا الثالثة في لحاف واحد حُدتا فان وجدتا الرابعة في لحاف قتلتا».

بيان:

هذا الحديث في الاستبصار مسند الى أبي عبدالله عليه السلام.

٥-١٥١٨٥ (الكافي - ٢٠٢:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٥٧:١٠ رقم ٢٠٨) البرقي، عن عثمان، عن

ساعة قال: سألته عن المرأتين توجدان في لحاف واحد؟ قال «تجلد كل واحدة منها مائة جلدة».

بيان:

قد مضى في هذا المعنى أخبار آخر على اختلاف فيها وجمع بينها ومضى في الباب السابق احراقهما بالنار.

٦١٥١٨٦ (الكافي - ٢٠٢:٧) العدة، عن البرقي، عن أبيه وعمرو بن عثمان جميعاً عن هارون بن الجهم، عن محمد قال: سمعت أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام يقولان «بيننا الحسن بن عليّ عليهما السلام في مجلس أمير المؤمنين صلوات الله عليه إذ أقبل قوم فقالوا: يا أبا محمد أردنا أمير المؤمنين عليه السلام فقال: وما حاجتكم؟ قالوا: أردنا أن نسأله عن مسألة قال: وما هي تخبرونا بها؟ قالوا: امرأة جامعها زوجها فلما قام عنها قامت بحموتها فوقعت على جارية بكر فساحقتها فألقت النطفة فيها فحملت فما تقول في هذا؟

فقال الحسن عليه السلام: معضلة وأبو الحسن لها وأقول فان أصبت فمن الله ثم من أمير المؤمنين عليه السلام وإن أخطأت فمن نفسي وأرجو أن لا أخطيء إن شاء الله، يعمد الى المرأة فيؤخذ منها مهر الجارية البكر في أول وهلة لأن الولد لا يخرج منها حتى يشق فتذهب عذرتها ثم ترجم المرأة لأنها محصنة وينتظر بالجارية حتى تضع ما في بطنها ويرد الولد الى أبيه صاحب النطفة ثم تجلد الجارية الحد.

قال: فانصرف القوم من عند الحسن عليه السلام فلقوا أمير المؤمنين عليه السلام فقال: ما قلتم لأبي محمد وما قال لكم؟ فأخبروه فقال: لو أتي المسؤول ما كان عندي فيها أكثر مما قال ابني».

بيان:

«بحموتها» أي بحرارتها.

٧-١٥١٨٧ (التهذيب - ٥٨:١٠ رقم ٢١١) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن ابراهيم بن عقبة، عن عمرو بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أتى قوم أمير المؤمنين عليه السلام يستفتونه فلم يصيبوه فقال لهم الحسن عليه السلام: هاتم فتياكم فان أصبت فمن الله ومن أمير المؤمنين عليه السلام وإن أخطأت فان أمير المؤمنين عليه السلام من ورائكم، فقالوا: امرأة جامعها زوجها فقامت بحرارة جماعه فساحت جارية بكرة فألقت عليها النطفة فحبلت.

فقال عليه السلام في العاجل: تؤخذ هذه المرأة بصداد هذه البكر لأن الولد لا يخرج حتى يذهب بالعذرة وينتظر بها حتى تلد ويقام عليها الحد ويلحق الولد بصاحب النطفة وترجم المرأة ذات الزوج، فانصرفوا فلقوا أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا: قلنا للحسن فقال لنا الحسن فقال: والله لو أن أبا الحسن لقيتم ما كان عنده إلا ما قال الحسن».

٨-١٥١٨٨ (الكافي - ٢٠٣:٧ - التهذيب - ٥٨:١٠ رقم ٢١٢) علي، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن علي بن أبي حمزة، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «دعانا زياد فقال: إن أمير المؤمنين كتب إليّ أسألك عن هذه المسألة، فقلت: وما هي؟ فقال: رجل أتى امرأة فاحتلمت ماءه فساحت به جارية فحملت، فقلت له: سل عنها أهل المدينة قال: فألقى إليّ كتاباً فاذا فيه تسأل عنها جعفر بن محمد فان أجابك وإلا فاحمله إليّ قال: فقلت له: ترجم المرأة وتجلد الجارية ويلحق الولد بأبيه قال: ولا أعلمه إلا قال وهو الذي ابتلى بها».

٩-١٥١٨٩ (الفقيه - ٤٣:٤ ذيل رقم ٥٠٥٠) الحديث ملخصاً عن عليّ بن أبي حمزة، عن اسحاق، عن أبي عبدالله عليه السلام.

١٠-١٥١٩٠ (التهذيب - ٥٩:١٠ رقم ٢١٣) ابن محبوب، عن

(التهذيب - ٤٨:١٠ رقم ١٧٩) أحمد، عن العباس بن موسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن اسحاق بن عمار، عن المعلّى بن خنيس قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وطئ امرأته فنقلت ماءه الى جارية بكر فحبلت؟ فقال «الولد للرجل وعلى المرأة الرجم وعلى الجارية الحد».

باب حدّ نكاح البهائم

١٥١٩١-١ (الكافي - ٢٠٤:٧) عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد،
عن بعض أصحابه، عن

(التهذيب - ٦٠:١٠ رقم ٢١٨) يونس، عن عبد الله بن سنان،
عن أبي عبد الله عليه السلام والحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا
عليه السلام وصباح الحذاء، عن اسحاق بن عمار، عن أبي ابراهيم عليه
السلام في الرجل يأتي البهيمة فقالوا جميعاً «إن كانت البهيمة للفاعل
ذبحت فإذا ماتت أحرقت بالنار فلم ينتفع بها وضرب هو خمسة وعشرين
سوطاً ربع حدّ الزاني وإن لم تكن البهيمة له قوّمت وأُخذ ثمنها منه ودفع
إلى صاحبها وذبحت وأحرقت بالنار ولم ينتفع بها وضرب خمسة وعشرين
سوطاً» فقلت: وما ذنب البهيمة؟ قال «لا ذنب لها ولكن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلّم فعل هذا وأمر به لكيلا يجتريء الناس بالبهائم
وينقطع النسل».

بيان:

إنما يذبح البهيمة اذا كانت للأكل دون الظهر كما يأتي.

٢-١٥١٩٢ (الكافي - ٢٠٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٦١:١٠ رقم ٢٢٠) ابن عيسى، عن

(الفقيه - ٤٧:٤ رقم ٥٠٦٠) السَّراد، عن اسحاق بن جرير، عن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة قال «يحدّ دون الحدّ ويغرم قيمة البهيمة لصاحبها لأنّه أفسدها عليها وتذبح وتحرق وتدفن إن كانت مما يؤكل لحمه وإن كانت ممّا يركب ظهره أغرم قيمتها وجلد دون الحدّ وأخرجها من المدينة التي فعل بها فيها الى بلاد أخرى حيث لا تعرف فيبيعها فيها كيلا يعير بها».

٣-١٥١٩٣ (الكافي - ٢٠٤:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٦٠:١٠ رقم ٢١٩) يونس، عن سباعة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي بهيمة شاة أو بقرة أو ناقة؟ قال: فقال «عليه أن يجلد حدّاً غير الحدّ ثم ينفي من بلاده الى غيرها وذكروا أنّ لحم تلك البهيمة محرّم ولبنها».

٤-١٥١٩٤ (التهذيب - ٦١:١٠ رقم ٢٢١) يونس، عن محمد بن سنان،

عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يقع على بهيمة قال: فقال «ليس عليه حدّ ولكن تعزير».

١٥١٩٥-٥ (التهذيب - ٦١:١٠ رقم ٢٢٢) ابن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حماد بن عثمان وخلف بن حماد، عن الفضيل بن يسار وربيعي، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يقع على بهيمة قال «ليس عليه حدّ ولكن يضرب تعزيراً».

١٥١٩٦-٦ (الكافي - ٢٠٤:٧) العدة، عن سهل، عن العبيدي، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في الذي يأتي البهيمة فيولج قال «عليه حدّ الزاني»^١.

١٥١٩٧-٧ (التهذيب - ٦٢:١٠ رقم ٢٢٧) ابن محبوب، عن الكوفي، عن الحسين بن سلف، عن أخيه، عن أبيه، عن الشحام، عن أبي فروة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «الذي يأتي بالفاحشة والذي يأتي البهيمة حدّه حدّ الزاني».

١٥١٩٨-٨ (التهذيب - ٦١:١٠ رقم ٢٢٤) الحسين، عن يونس، عن ابن

١. وأورده في التهذيب - ٦١:١٠ رقم ٢٢٥ بهذا السند أيضاً.

٢. ضعيف على المشهور وقال الشيخ في التهذيب بعد إيراد هذه الروايات وصحيحة جميل عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أتى بهيمة قال يقتل: الوجه في هذه الأخبار أحد شيئين أحدهما أن تكون محمولة على أنه إذا كان الفعل دون الإيلاج فإنه يكون فيه التعزير وإذا كان الإيلاج كان عليه حدّ الزاني كما تضمّنه خبر أبي بصير من تقييده بالإيلاج. والوجه الآخر أن تكون محمولة على من تكرّر منه الفعل وأقيم فيه عليه التعزير حينئذ قتل أو أقيم عليه حدّ الزاني على ما يراه الإمام.

وقال رحمه الله في الاستبصار: يمكن أن يكون خرج مخرج التقية لأنّ ذلك مذهب العامة لأنهم يراعون في كون الانسان زانياً إيلاج فرج في فرج ولا يفرّقون بين الانسان وغيره من البهائم والأظهر من مذهب الطائفة المحققة الفرق. أقول: يمكن حمل خبر القتل على قتل البهيمة «المرأة».

مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أتى بهيمة فأولج قال «عليه الحد».

٩-١٥١٩٩ (التهذيب - ٦١:١٠ رقم ٢٢٣) عنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أتى بهيمة قال «يقتل».

١٠-١٥٢٠٠ (التهذيب - ٦٢:١٠ رقم ٢٢٦) عنه، عن القاسم، عن عبدالصمد بن بشير، عن سليمان بن هلال قال: سألت بعض أصحابنا أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي البهيمة فقال «يقام قائماً ثم يضرب ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذ» قال: فقلت: هو القتل؟ قال «هو ذاك».

بيان:

حمل في التهذيبين مرّة أخبار التعزير على ما إذا لم يولج وأخبار الحد والقتل على ما إذا أولج أو على التّقية وأخرى أخبار الحد والقتل على ما إذا تكرّر منه الفعل.

باب حدّ سائر الفواحش

١-١٥٢٠١ (الكافي - ٢٠٣:٧ - التهذيب - ٥٩:١٠ رقم ٢١٥) عليّ، عن أبيه، عن التّميمي، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة اقتضت جارية بيدها قال «عليها مهرها وتجلد ثانين».

٢-١٥٢٠٢ (التهذيب - ٤٧:١٠ رقم ١٧٢) الحسين، عن

(الفقيه - ٢٦:٤ رقم ٥٠٠١) ابن أبي عمير، عن ابن سنان وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة اقتضت جارية بيدها قال «عليها المهر وتضرب الحدّ».

٣-١٥٢٠٣ (الفقيه - ٢٧:٤ رقم ٥٠٠٢) وفي خبر آخر وتضرب ثانين.

٤-١٥٢٠٤ (التهذيب - ٤٧:١٠ رقم ١٧٣) عنه، عن السّراد، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قضى

بذلك وقال: تجلد ثمانين».

٥-١٥٢٠٥ (التهذيب - ٤٨:١٠ رقم ١٧٥) عنه، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه عليها السلام «أنه رفع الى أمير المؤمنين صلوات الله عليه رجل وجد تحت فراش امرأة في بيتها فقال: رأيتم غير ذلك؟ قالوا: لا قال: فانطلقوا به الى مخروءة فمرغوه عليها ظهراً لبطن ثم خلّوا سبيله».

بيان:

«المخروءة» اسم مكان من الخروءة^١ بالمدّ يعني التّخليّ والقعود للحاجة، والتمريغ التقليل في التراب.

٦-١٥٢٠٦ (الفقيه - ٣٠:٤ رقم ٥٠١٤) ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أُتي أمير المؤمنين عليه السلام برجل وجد تحت فراش رجل فأمر به أمير المؤمنين عليه السلام فلوّث في مخروءة».

٧-١٥٢٠٧ (التهذيب - ٤٨:١٠ رقم ١٧٦) أحمد، عن عثمان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا وجد الرجل مع امرأة في بيت ليلاً وليس بينها رحم جلدًا».

٨-١٥٢٠٨ (الكافي - ٢٦٥:٧ - التهذيب - ٦٣:١٠ رقم ٢٣٢) محمد، عن

١. المخروءة بالرّاء بعد الحاء المعجمة قال الجوهري الخروء بالضمّ العذرة والجمع خروء مثل جند وجنود وقد خروء خروءة مثل كره كراهة ويقال للمخرج مخروءة ومخرءة «عهد».

أحمد، عن محمد بن سنان، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام «إنَّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه أتي برجل عبث بذكره فضرب يده حتى احمرَّت ثمَّ زوّجه من بيت المال».

٩-١٥٢٠٩ (التهذيب - ١٠:٦٤ رقم ٢٣٣) أحمد، عن البرقي، عن ابن فضال، عن أبي جميلة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «أُتي عليّ عليه السلام برجل عبث بذكره حتى أنزل فضرب يده بالدرة حتى احمرَّت ولا أعلمه إلّا قال: وزوّجه من بيت مال المسلمين».

١٠-١٥٢١٠ (التهذيب - ١٠:٦٤ رقم ٢٣٤) أحمد، عن البرقي، عن ثعلبة بن ميمون وحسين بن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يعبث بيديه حتى ينزل؟ قال «لا بأس به ولم يبلغ به ذاك شيئاً».

بيان:

قال في التهذيبين يعني أنّه لم يبلغ به شيئاً موظفاً لا يجوز خلافه لأنّ تعزيره منوط برأي الامام.

أقول: هذا التأويل ينافيه قوله عليه السلام لا بأس به والصواب أن يقال لا منافاة بين هذا الخبر واللذين يسبقانه حتى يحتاج الى التأويل إذ العبث بيديه لا يجب أن يكون بذكره بل يجوز أن يكون مع امراته أو أمته فيكون جائزاً له أو مع انسان آخر يحرم عليه ويكون عاصياً به من غير ايجاب حدّ أو تعزير عليه لخفائه وتمكّنه من التوبة من دون أن يثبت للحاكم ويكون نفي البأس ونفي بلوغه الشيء كناية عن نفي الحدّ والتعزير لا الاثم.

١١-١٥٢١١ (الكافي - ٥:٥٤٠) أحمد، عن ابن يحيى الواسطي، عن

اسماعيل البصري، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن ذلك؟ قال «ناكح نفسه لا شيء عليه».

بيان:

أي لا حدّ عليه ولا تعزير وإن أثم به لما مرّ في كتاب الايمان والكفر من أنّه نوع من الزنا.

١٢-١٥٢١٢ (الكافي - ٥: ٥٤٠) العدة، عن البرقي، عن العلاء، عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الخضخضة؟ فقال «هي من الفواحش ونكاح الأمة خير منه».

بيان:

الخضخضة بالمعجمات الاستمناء باليد ونكاح الأمة أي وطئها بالتزويج لا بالملك فانه مرغّب فيه كما يأتي بيانه.

١٣-١٥٢١٣ (الكافي - ٥: ٥٤١) العدة، عن سهل، عن عليّ بن الرّيان، عن أبي الحسن عليه السلام أنّه كتب اليه رجل يكون مع المرأة لا يباشرها إلّا من وراء ثيابها وثيابه فيحرك حتى ينزل الماء الذي عليه وهل يبلغ به ذلك حدّ الخضخضة فوقع في الكتاب «ذلك بالغ أمره».

١. الظاهر بل أكثر من الظاهر أنّ لفظة - الماء - مصحف من لفظة (ما) الموصولة والرّاي يسأل من الامام عليه السّلام الحكم ويقول: ما الذي عليه؟ وهذا واضح وفي الكافي المطبوع والمرأة «ماء» بدل «الماء» وهذا أيضاً مصحف كما ترى فصحف «ما» الموصولة مرة بـ «ماء» ومرة ثانية بـ «الماء» «ض.ع».

بيان:

قوله عليه السلام «بالغ أمره» إمّا أن يراد به أنّه بالغ حدّ المخضخض في
الاثم أو يراد به أنّه بالغ أمر نفسه لا أمر امرأته فلا ينبغي له أن يفعل ذلك مع
امرأته لأنه تضييع لحقّها.

١٤-١٥٢١٤ (الكافي - ٢٢٨:٧ - التهذيب - ٦٢:١٠ رقم ٢٢٩ و ١١٦
رقم ٤٦١) عليّ، عن أبيه، عن

(الفقيه - ٧٤:٤ رقم ٥١٤٥) آدم بن اسحاق، عن عبدالله بن
محمّد الجعفي قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام
بن عبد الملك في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ونكحها فإنّ الناس قد
اختلفوا علينا ها هنا طائفة قالوا اقتلوه وطائفة قالوا احرّقه فكتب اليه
أبو جعفر عليه السلام «إنّ حرمة الميّت كحرمة الحيّ حدّه أن يقطع
يده لنبشه وسلبه الثياب ويقام عليه الحدّ في الزنا إن أحصن رجم وإن لم
يكن أحصن جلد مائة».

١٥-١٥٢١٥ (التهذيب - ٦٣:١٠ رقم ٢٣٠) ابن محبوب، عن النّخعي،
عن ابن فضال، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله
عليه السلام في الذي يأتي المرأة وهي ميّتة؟ فقال «وزره أعظم من ذلك
الذي يأتيها وهي حيّة».

١٦-١٥٢١٦ (التهذيب - ٦٣:١٠ رقم ٢٣١) عنه، عن القاساني، عن
القاسم بن محمّد، عن المنقري، عن النّعمان بن عبد السلام، عن أبي

حنيفة^١ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل زنا بميتة؟ قال «لا حدّ عليه».

بيان:

قال في التهذيبين يعني لا حدّ عليه موظّف لأنّ المحصن يرجم وغيره يجلد أو هو مختصّ بمن أتى زوجته الميتة فإنّه لا يقام عليه الحد وإنّما يعزّر ولا يخفي ما في التأويلين من البعد.

١٧-١٥٢١٧ (الكافي - ٢٤٢:٧ - التهذيب - ١٤٥:١٠ - رقم ٥٧٥) عليّ، عن أبيه، عن صالح بن سعيد، عن الهاشمي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهله وهي حائض؟ قال «يستغفر الله ولا يعود» قلت: فعليه أدب؟ قال «نعم خمسة وعشرون سوطاً ربع حدّ الزاني وهو صاغر لأنّه أتى سفاحاً».

بيان:

سيأتي حديث آخر في هذا المعنى مع لزوم كفارة عليه في كتاب النكاح ونذكر هناك تعزيز من تزوّج ذمّية على مسلمة من دون استتيارها وقد ذكرنا فيما مضى تعزيز من أتى الصائمة والمحرمة وغير ذلك فليطلب من مواضعها.

١٨-١٥٢١٨ (الكافي - ١٩٣:٧ - التهذيب - ٢١:١٠ - رقم ٦٤) الخمسة

١. ليس المراد بأبي حنيفة هنا نعمان بن ثابت بل هو الهمداني المعروف - سابق الحاج بالبلاء المفردة وأسمه سعيد بن بيان بالبلاء الموحدة والبلاء المثناة من تحت قبل الألف والنون بعدها «عهد» وهو المذكور في جامع الرواة ج ١ ص ٣٥٨ وهو ثقة بقول «صه» و«جش» - «ض.ع»

(الفقيه - ٢٩:٤ رقم ٥٠١٠) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي
عبدالله عليه السلام «إِنَّ عَلِيّاً صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ضَرَبَ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً
فِي نَفَاسِهَا قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ الْحَدَّ».

١٩-١٥٢١٩ (التهذيب - ٤٥٤:٧ رقم ١٨١٨) السَّراد، عن جميل، عن
البرقي، عن عبدالله بن القاسم

(التهذيب - ٤٧٣:٧ رقم ١٩٠٠) محمّد بن أحمد، عن أحمد،
عن بعض أصحابنا، عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان، عن أبي
عبدالله عليه السلام مثله.

بيان:

قال في الفقيه لو تزوّجها في نفاسها ولم يدخل بها حتى تطهر لم يجب عليه
الحَدَّ وإنَّما حدّه عليه السلام لأنّه دخل بها.
ومثله قال في التهذيبين قال ويحتمل أن يكون إنّما أقام عليه الحدّ لأنّها
كانت بَعْدُ في عِدَّةٍ من زوجها الذي مات عنها فإنَّ عِدَّتَهَا أَبْعَدُ الْأَجْلِينَ.
أقول: إنّما بني الحكم في الحديث على تزويجه في النَّفَاسِ ولم يجز ذكر للعِدَّةِ
ولا كون عِدَّتِهَا عِدَّةِ الْوَفَاةِ ولا كون وضعها أقرب الْأَجْلِينَ فلا وجه لهذا التَّأْوِيلِ
فأنّه من قبيل الْأَلْغَازِ والتَّعْمِيَةِ وأمّا التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ ففيه أنّ النِّكَاحَ فِي الدَّمِ لَا
يُوجِبُ الْحَدَّ وإنَّما يوجب التعزير كما في الحائض إلّا أن يقال سمي التعزير حدّاً
على سبيل التَّجَوُّزِ كما قاله في التهذيب في تأويل حديث المأخوذِين في لحاف
واحد أو يقال أنّها حكاية واقعة كان عليه السلام أعلم بها وبما قضى فيها.

٢٠-١٥٢٢٠ (الكافي - ٢٦١:٧ - التهذيب - ٦٤:١٠ رقم ٢٣٥) عليّ،

عن

(الفقيه - ٤٧:٤ رقم ٥٠٦١) أبيه

(الفقيه) عن صالح بن السّندي

(ش) عن محمد بن سليمان، عن عبدالله بن سنان قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أخبرني عن القوّاد ما حدّه؟ قال «لا حدّ على القوّاد أليس إنّها يعطي الأجر على أن يقود» قلت: جعلت فداك إنّها يجمع بين الذكر والأنثى - حراماً؟ قال «ذاك المؤلّف بين الذكر والأنثى حراماً؟» فقلت: هو ذاك جعلت فداك قال «يضرب ثلاثة أرباع حدّ الزاني خمسة وسبعين سوطاً وينفي من المصر الذي هو فيه»

(الكافي - التهذيب) قلت: جعلت فداك فما على رجل وثب على امرأة فحلّق رأسها؟ قال «يضرب ضرباً وجيعاً ويحبس في سجن المسلمين حتى يستبرئ شعرها فان نبت أخذ منه مهر نسائها وإن لم ينبت أخذ منه الدية كاملة خمسة آلاف درهم» قلت: فكيف صار مهر نسائها إن نبت شعرها؟ فقال «يا ابن سنان إنّ شعر المرأة وعذرتها شريكان في الجمل فاذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كاملاً».

باب حدّ القذف

١-١٥٢٢١ (الكافي - ٢٠٥:٧ - التهذيب - ٦٥:١٠ رقم ٢٣٦) عليّ، عن أبيه، عن السّرّاد، عن عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه أنّ الفرية ثلاث يعني ثلاث وجوه اذا رمى الرجل الرجل بالزنا واذا قال انّ أمّه زانية واذا دُعي لغير أبيه فذلك فيه حدّ ثمانون».

٢-١٥٢٢٢ (الكافي - ٢٠٥:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٦٥:١٠ رقم ٢٣٧) يونس، عن زرعة، عن سباعة، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل اذا قذف المحصنة قال «يجلد ثمانين حرّاً كان أو مملوكاً».

٣-١٥٢٢٣ (الكافي - ٢٠٥:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٦٥:١٠ رقم ٢٣٨) سهل، عن التّميمي، عن

عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يقذف الرجل بالزنا قال «يجلد هو في كتاب الله وسُنَّة نبيِّه صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم» قال: وسألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقذف الجارية الصغيرة؟ فقال «لا يجلد إلا أن تكون قد أدركت أو قاربت».

٤-١٥٢٢٤ (الكافي - ٢٠٩:٧) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقذف الجارية الصغيرة... الحديث.

بيان:

يعني قاربت الإدراك.

٥-١٥٢٢٥ (الكافي - ٢٠٩:٧) العدة، عن أحمد، عن البنظري

(التهذيب - ٦٨:١٠ رقم ٢٥٢) سهل، عن البنظري، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يقذف الصّبيّة يجلد؟ قال «لا، حتى تبلغ».

٦-١٥٢٢٦ (الكافي - ٢٠٥:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٦٥:١٠ رقم ٢٣٩) أحمد، عن

(الفتاوى - ٥٣:٤ رقم ٥٠٨٢) السّراد، عن مالك بن عطية، عن

أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة قذفت رجلاً قال «تجلد ثمانين جلدة».

٧-١٥٢٢٧ (الكافي - ٢٠٥:٧) أحمد، عن

(التهذيب - ٦٨:١٠ رقم ٢٥١) الحسين، عن النضر، عن القاسم بن سليمان، عن أبي مريم الأنصاري قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الغلام لم يحتلم يقذف الرجل هل يجلد؟ قال «لا، وذاك لو أن رجلاً قذف الغلام لم يجلد».

٨-١٥٢٢٨ (الكافي - ٢٥٣:٧ - التهذيب - ٨٢:١٠ رقم ٣٢٤) علي، عن أبيه، عن السّراد، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا حدّ لمن لا حدّ عليه، وتفسير ذلك لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم يكن عليه شيء ولو قذفه رجل لم يكن عليه حدّ».

٩-١٥٢٢٩ (التهذيب - ١٩:١٠ رقم ٥٩) الحسين، عن

(الكافي - ٢٥٣:٧ - التهذيب - ٨٣:١٠ رقم ٣٢٥) السّراد،

عن

(الفقيه - ٥٤:٤ رقم ٥٠٨٤) الخراز، عن الفضيل بن يسار قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «لا حدّ لمن لا حدّ عليه»

١. في المطبوع من الفقيه أبي عبدالله مكان أبي جعفر عليه السلام.

يعني لو أنّ مجنوناً قذف رجلاً لم أر عليه شيئاً ولو قذفه رجل فقال له يا زاني لم يكن عليه حدّ.

بيان:

في الاسناد المختص بالتهذيب أسند التفسير الى نفسه

١٠-١٥٢٣٠ (التهذيب - ٨٩:١٠ رقم ٣٤٣) محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن

(الفقيه - ٥١:٤ رقم ٥٠٧٥) يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كلّ بالغ من ذكر وأنثى افترى على صغير أو كبير أو ذكر أو أنثى أو مسلم أو كافر أو حرّاً أو مملوك فعليه حدّ الفرية وعلى غير البالغ حدّ الأدب».

بيان:

حمله في التهذيبين في الصبي والكافر على ما اذا كان الافتراء بنسبة الزنا الى أحد والديها المسلم وإلا فليس عليه إلا التعزير.

١١-١٥٢٣١ (الكافي - ٢٠٥:٧ و ٢٠٦) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ٦٦:١٠ رقم ٢٤٠) أحمد، عن السّراد، عن الحكم الأعمى و

(الفقيه - ٥٤:٤ رقم ٥٠٨٥) هشام بن سالم، عن عمّار

الساباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال لرجل يا ابن الفاعلة يعني الزنا فقال «إن كانت أمّه حيّة شاهدة ثمّ جاءت تطلب حقّها ضرب ثمانين جلدة وإن كانت غائبة انتظر بها حتى تقدم فتطلب حقّها وإن كانت قد ماتت ولم يعلم منها إلّا خير ضرب المفترى عليها الحدّ ثمانين جلدة».

١٢-١٥٢٣٢ (الكافي - ٢٠٦:٧) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قذف ملاعنة قال «عليه الحدّ».

١٣-١٥٢٣٣ (الكافي - ٢٠٨:٧) محمّد، عن أحمد وعليّ، عن أبيه والعدّة، عن

(التهذيب - ٦٦:١٠ رقم ٢٤١) سهل جميعاً، عن السّراد، عن مالك بن عطية، عن سليمان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «يجلد القاذف للملاعنة».

١٤-١٥٢٣٤ (الكافي - ٢٠٩:٧) عليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٦٧:١٠ رقم ٢٤٦) السّراد، عن بعض أصحابه، عن

(الفقيه - ٥٠:٤ رقم ٥٠٧٢) أبي عبدالله عليه السلام قال «يجدّ (يجلد - خ ل) قاذف اللّقيط

(الكافي - التهذيب) ويحدّ (يجلد - خ ل) قاذف ابن
الملاعنة».

١٥-١٥٢٣٥ (الكافي - ٢١١:٧) الثلاثة، عن بعض أصحابه قال: قلت
لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يقذف امرأته قبل أن يدخل بها؟ قال
«يضرب الحدّ ويخلّى بينه وبينها».

١٦-١٥٢٣٦ (التهذيب - ٧٨:١٠ رقم ٣٠٣) الحسين، عن النضر، عن
عاصم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن
رجل تزوّج امرأة غائبة لم يرها فقذفها؟ قال «يجلد».

١٧-١٥٢٣٧ (الكافي - ٢١٣:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان، عن ابن
المضارب

(الكافي - ٢١١:٧) عليّ، عن العبيدي، عن^١

(التهذيب - ٧٦:١٠ رقم ٢٩٢) يونس، عن محمد بن
المضارب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «من قذف امرأته قبل أن
يدخل بها جلد الحدّ وهي امرأته».

١٨-١٥٢٣٨ (الكافي - ٢١١:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٧٦:١٠ رقم ٢٩٣) يونس، عن عبدالله بن سنان،

١. وأورده في التهذيب - ١٩٦:٨ رقم ٦٨٧ بهذا السند أيضاً.

عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا قذف الرجل امرأته ثم أكذب نفسه جلد الحدّ وكانت امرأته وإن لم يكذب نفسه تلاعنا ويفرق بينهما».

١٩-١٥٢٣٩ (الكافي - ٢١٢:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال في رجل يقذف امرأته «يجلد ثمّ يخلّي بينها ولا يلاعنها حتى يقول أنّه قد رأى من يفجر بها بين رجلها».

٢٠-١٥٢٤٠ (التهذيب - ٨٨:١٠ رقم ٣٤١) محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن

(الفقيه - ٥٠:٤ رقم ٥٠٧٠) ابن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن رجل قال لامرأته يازانية؟ قال «يجلد حدّاً ويفرق بينهما بعد ما يجلد ولا تكون امرأته» قال «وإن كان قال كلاماً أفلت منه من غير أن يعلم شيئاً أراد أن يغيظها به فلا يفرق بينهما».

٢١-١٥٢٤١ (الفقيه - ٧٣:٤ رقم ٥١٤٢) سئل الصادق عليه السلام عن رجل قال لامرأته: يا زانية فقلت: أنت أزنى مني قال «عليها الحدّ ممّا قذفته به وأمّا في إقرارها على نفسها فلا تحدّ بذلك حتى تقرّ بذلك عند الامام أربع مرّات».

٢٢-١٥٢٤٢ (الكافي - ٢١٢:٧ - التهذيب - ٧٧:١٠ رقم ٢٩٧) محمد، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي

عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل قذف امرأته فتلاعنا ثم قذفها بعد ما تفرقا أيضاً بالزنا أعليه حد؟ قال «نعم عليه حد».

٢٣-١٥٢٤٣ (الكافي - ٢١١:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٧٦:١٠ رقم ٢٩١) ابن عيسى، عن

(الفقيه - ٥١:٤ رقم ٥٠٧٧) السَّراد، عن العلاء والخزاز، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل قال لامرأته: يا زانية أنا زنيت بك قال «عليه حد واحد لقذفه أيّاها وأمّا قوله أنا زنيت بك فلا حد فيه إلا أن يشهد على نفسه أربع شهادات بالزنا عند الامام».

٢٤-١٥٢٤٤ (الكافي - ٢٦١:٧) الأربعة

(التهذيب - ٨٧:١٠ رقم ٣٣٨) محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابراهيم، عن النوفلي، عن

(الفقيه - ٥١:٤ رقم ٥٠٧٤) السَّكوني، عن جعفر

(الفقيه - التهذيب) عن أبيه أن علياً عليهم السلام

(ش) قال «من أقرّ بولد ثم نفاه جلد الحدّ وألزم الولد».

٢٥-١٥٢٤٥ (الكافي - ٢٦٢:٧ - التهذيب - ٨٣:١٠ رقم ٣٢٩) محمد،

١. في الكافي والتهذيب المطبوعين هكذا محمد بن يحيى، عن محمد بن احمد، عن محمد بن عيسى الخ.

عن ابن عيسى، عن

(الفقيه - ٥٣:٤ رقم ٥٠٨٣) محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: الرجل ينتفي من ولده وقد أقرّ به فقال «إن كان الولد من حرّة جلد خمسين سوطاً حدّ المملوك وإن كان من أمة فلا شيء عليه».

بيان:

حملة في الاستبصار على الشذوذ وهم الراوي واعتمد على ما قبله ويأتي ذلك باسناد آخر في كتاب النكاح.

٢٦-١٥٢٤٦ (الكافي - ٢١٢:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٧٧:١٠ رقم ٢٩٩) يونس، عن اسحاق بن عمار، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام في رجل قال لامرأته لم أجذك عذراء قال «يضرب» قلت: فأنه عاد قال «يضرب فأنه يوشك أن ينتهي»

(الكافي) قال يونس: يضرب ضرب أدب ليس بضرب الحدود لئلا يؤدي امرأة مؤمنة بالتّعريض^١.

٢٧-١٥٢٤٧ (التهذيب - ١٩٥:٨ ذيل رقم ٦٨٤) الحسين، عن الثلاثة، عن

١. وأورده في التهذيب - ١٩٦:٨ رقم ٦٩٠ بهذا السند أيضاً.

أبي عبدالله عليه السلام قال: اذا قال الرجل لأمرأته لم أجذك عذراء وليس له بينة قال «يجلد الحدّ ويخلّى بينه وبين امرأته».

٢٨-١٥٢٤٨ (التهذيب - ١٠: ٧٨ رقم ٣٠٢) ابن عيسى، عن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٢٩-١٥٢٤٩ (التهذيب - ١٠: ٧٨ رقم ٣٠١) الحسين، عن

(الفقيه - ٤: ٤٨ رقم ٥٠٦٤) السّراد، عن حمّاد، عن زياد، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال لامرأته بعد ما دخل بها لم أجذك عذراء؟ قال «لا حدّ عليه».

٣٠-١٥٢٥٠ (الفقيه - ٤: ٤٩ رقم ٥٠٦٥) وفي خبر آخر قال: قال «إنّ العذرة قد تسقط من غير جماع وقد تذهب بالنكبة والعثرة والسقطة».

بيان:

«النكبة» ما يصيب الانسان من الحوادث ومنه الحديث أنّه نكبت اصبعه أي نالته الحجارة.

٣١-١٥٢٥١ (الكافي - ٧: ٢١٢ - التهذيب - ٨: ١٩٦ رقم ٦٨٩ و ١٠: ٧٨

رقم ٣٠٠) يونس، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال لامرأته لم تأتيني عذراء قال «ليس بشيء لأنّ العذرة تذهب بغير جماع».

بيان:

أوّله في التهذيبيين بنفي الحدّ الكامل وإن وجب التعزير بالايذاء وأوّله

الجلد فيما قبله بالتعزير.

أقول: بل الصواب أن يحمل هذا الخبر بها اذا لم يكن بذلك عن الزنا بل أخبر بها وجده من غير أن يظنّ بها سوءاً كما يشعر به آخر الخبر.

٣٢-١٥٢٥٢ (الكافي - ٢٠٩:٧ - التهذيب - ٦٧:١٠ رقم ٢٤٧) الأربعة

(التهذيب - ٤٨:١٠ رقم ١٧٨) أحمد، عن البرقي، عن النوفلي، عن السّكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام

(التهذيب -) عن أبيه عليه السلام

(ش) قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام «إذا سُئِلت الفاجرة من فجر بك فقالت فلان فإنّ عليها حدّين حدّاً لفجورها وحدّاً لفريتها على الرجل المسلم».

٣٣-١٥٢٥٣ (التهذيب - ٤٨:١٠ رقم ١٧٧) بالاسناد الأخير، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: لا تسألوا الفاجرة من فجر بك فكما هان عليها الفجور يهون عليها أن ترمي البريء المسلم».

٣٤-١٥٢٥٤ (الكافي - ٢٠٩:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان^١

(التهذيب - ٧٥:١٠ رقم ٢٩٠) ابن محبوب، عن بنان، عن

١. وأورده في التهذيب - ٦٧:١٠ رقم ٢٤٨ بهذا السند أيضاً.

موسى بن القاسم وعليّ بن الحكم جميعاً، عن أبان، عن البصري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: النصرانية واليهودية تكون تحت المسلم فيقذف ابنها قال «يضرب القاذف لأنّ المسلم حصّنها».

بيان:

لعلّ المراد بقذف ابنها قذفه بما يرجع الى زنا أمّه كما يظهر من آخر الحديث.

٣٥-١٥٢٥٥ (الكافي - ٢٠٦:٧ - التهذيب - ٦٧:١٠ - رقم ٢٤٩) عليّ، عن أبيه، عن السّراد، عن

(الفقيه - ٥٥:٤ - رقم ٥٠٨٦) الحرّاز، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه سئل عن ابن المغصوبة يفتري عليه الرجل فيقول: يا ابن الفاعلة؟ فقال «أرى أنّ عليه الحدّ ثمانين جلدة ويتوب الى الله ممّا قال».

٣٦-١٥٢٥٦ (الفقيه - ٤٩:٤ - رقم ٥٠٦٦) وفي رواية وهب بن وهب، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه «أنّ عليّاً عليهم السلام لم يكن يحدّ في التعريض حتى يؤتى بالفرية المصرّحة يا زان يا ابن الزانية ولست لأبيك».

٣٧-١٥٢٥٧ (الكافي - ٢٠٦:٧ - التهذيب - ٦٧:١٠ - رقم ٢٥٠) عليّ، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان الحرّاز، عن الفضل بن اسماعيل الهاشمي، عن أبيه قال: سألت أبا عبدالله وأبا الحسن عليهما السلام عن

امراة زنت فأنتت بولد وأقرّت عند امام المسلمين بأنّها زنت وأنّ ولدها ذلك من الزنا فأقيم عليها الحد وأنّ ذلك الولد نشأ حتى صار رجلاً فافترى عليه رجل هل يجلد من افترى عليه؟ فقال «يجلد ولا يجلد» فقلت: كيف يجلد ولا يجلد؟ قال: فقال «من قال له يا ولد الزنا لم يجلد وأنّها يعزّر وهو دون الحدّ ومن قال له يا ابن الزانية جلد الحدّ تاماً». فقلت: وكيف صار هذا هكذا؟ فقال «أنّه اذا قال يا ولد الزنا كان قد صدق فيه وعزّر على تعييره أمّه ثانية (ثابتة - خ ل) وقد أقيم عليها الحدّ واذا قال له يا ابن الزانية جلد الحدّ تاماً لفريته عليها بعد اظهارها التوبة واقامة الامام عليها الحدّ».

٣٨-١٥٢٥٨ (الكافي - ٢٠٦:٧) الثلاثة، عن التميمي^١، عن عاصم

(التهذيب - ٦٨:١٠ رقم ٢٥٣) الحسين، عن النضر، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة وهبت جاريتها لزوجها فوقع عليها فحملت الأمة فأنكرت المرأة أنّها وهبتها له وقالت: هي خادمي فلما خشيت أن يقام على الرجل الحدّ أقرّت أنّها وهبتها له فلما أقرّت بالهبة جلدّها الحدّ بقذفها زوجها».

٣٩-١٥٢٥٩ (التهذيب - ٣٠٩:٧ رقم ١٢٨٤) محمد بن أحمد، عن العباس والهيثم، عن السّراد، عن ابن رثاب، عن عليّ بن بشير النّبّال قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة في عدّتها ولم يعلم

١. في الكافي المطبوع السّند هكذا: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي نجران الخ.

وكانت هي قد علمت أنه بقي من عدتها وأنه قذفها بعد علمه بذلك؟ فقال «إن كانت قد علمت أن الذي صنعت محرّم عليها فتقدّمت على ذلك فإنّ عليها الحدّ حدّ الزاني ولا أرى على زوجها حين قذفها شيئاً وإن فعلت ذلك بجهالة منها ثمّ قذفها بالزنا ضرب قاذفها الحدّ وفرّق بينها وتعتد ما بقي من عدتها الأولى وتعتدّ بعد ذلك عدّة كاملة».

بيان:

يأتي ما يقرب من هذا الحديث في باب سائر المحرّمات من كتاب النكاح وقال هناك في صورة علم المرأة إن كانت تزوّجت في عدّة لزوجها الذي طلقها عليها فيها الرجعة فإني أرى أنّ عليها الرجم وإن كانت تزوّجت في عدّة ليس لزوجها الذي طلقها عليها فيها الرجعة فإني أرى عليها حدّ الزاني.

٤٠-١٥٢٦٠ (الكافي - ٢٠٨:٧ - التهذيب - ٦٦:١٠ رقم ٢٤٤) السّراد، عن الخراز وابن بكير، عن محمّد، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يقذف الرجل فيجلد فيعود عليه بالقذف قال «إن قال له إنّ الذي قلت لك حقّ لم يجلد وإن قذفه بالزنا بعد ما جلد فعليه الحدّ وإن قذفه قبل أن يجلد بعشر قذفات لم يكن عليه إلّا حدّ واحد».

٤١-١٥٢٦١ (الكافي - ٢٤٠:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٨١:١٠ رقم ٣١٦) يونس، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلين افترى كلّ واحد منهما على صاحبه؟ فقال «يدراً عنها الحدّ ويعزّران».

٤٢-١٥٢٦٢ (الكافي - ٢٤٢:٧) محمد عن ابن عيسى، عن

(التهذيب - ٧٩:١٠ رقم ٣٠٧) السَّراد، عن أبي ولَّاد الحنَّاط قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجلين قذف كل واحد منهما صاحبه بالزنا في بدنة فدرأ عنها الحد وعزَّرها».

٤٣-١٥٢٦٣ (الفقيه - ٥٥:٤ رقم ٥٠٨٧) أبو ولَّاد الحنَّاط قال: أتى أبو عبدالله عليه السلام برجلين... الحديث.

بيان:

كأن المراد من قوله في بدنة في منازعة كانت بينها في بدنة.

٤٤-١٥٢٦٤ (الكافي - ٢٠٨:٧ - التهذيب - ٦٧:١٠ رقم ٢٤٥) السَّراد، عن عباد بن صهيب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول «كان علي عليه السلام يقول: إذا قال الرجل للرجل يا معفوج ويا منكوحاً في دبره فإنَّ عليه الحدَّ حدَّ القاذف».

بيان:

«العفج» بالمهملة والفاء والجيم الجماع.

١. هكذا في الأصل والمخطوط «قف» من الفقيه ولكن في الفقيه المطبوع هكذا: وروى عن أبي ولَّاد الحنَّاط أنه قال قال أبو عبدالله عليه السلام أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجلين... الحديث.

٤٥-١٥٢٦٥ (الكافي - ٢٠٨:٧ - التهذيب - ٦٦:١٠ رقم ٢٤٢) السَّراد، عن نعيم بن ابراهيم، عن عباد البصري، عن جعفر بن مُحَمَّد عليهما السلام قال: اذا قذف الرجل الرجل فقال أنك لتعمل عمل قوم لوط تنكح الرجال قال «يجلد حدّ القاذف ثمانين جلدة».

٤٦-١٥٢٦٦ (التهذيب - ٦٦:١٠ رقم ٢٤٣) ابن محبوب، عن أحمد، عن السَّراد، عن نعيم بن ابراهيم، عن غياث، عن جعفر بن مُحَمَّد عليهما السلام مثله.

٤٧-١٥٢٦٧ (التهذيب - ٢٣٨:١٠ رقم ٩٥٠) مُحَمَّد بن أحمد، عن الخشّاب، عن ابن كلوب، عن اسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه أن علياً عليهم السلام كان يقول «لا يحدّ الوالد للولد اذا قذفه ويحدّ الولد للوالد اذا قذفه».

٤٨-١٥٢٦٨ (الكافي - ٢١٢:٧ - التهذيب - ٧٧:١٠ رقم ٢٩٨) عليّ، عن أبيه، عن السَّراد، عن العلاء، عن مُحَمَّد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قذف ابنه بالزنا؟ فقال «لو قتله ما قتل به وإن قذفه لم يجلد له» قلت: فان قذف أبوه أمّه؟ فقال «إن قذفها وانتفى من ولدها تلاعنا ولم يلزم ذلك الولد الذي انتفى منه وفرّق بينها ولم تحل له أبداً».

قال «وإن كان قال لابنه وأمّه حيّة يا ابن الزانية ولم ينتف من ولدها جلد الحدّ لها ولم يفرّق بينها» قال «وإن كان قال لابنه يا ابن الزانية وأمّه ميتة ولم يكن لها من يأخذ بحقّها منه إلّا ولدها منه فانه لا يقام عليه الحدّ لأنّ حقّ الحدّ قد صار لولده منها وإن كان لها ولد من غيره فهو وليّها يجلد له وإن لم يكن لها ولد من غيره وكان لها قرابة يقومون بحقّ الحدّ جلد لهم».

باب ما اذا كان أحد طرفي القذف عبداً أو مكاتباً أو كافراً

١-١٥٢٦٩ (الكافي - ٢٠٨:٧ - التهذيب - ٧١:١٠ رقم ٢٦٦ - الفقيه -

٥٢:٤ رقم ٥٠٨٠) السَّراد، عن عبدالعزيز العبدى (عبدالرحمن العبدى

- خ ل)، عن عبيد بن زرارَةَ قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول

«لو أتيت برجل قد قذف عبداً مسلماً بالزنا لا نعلم منه إلاّ خيراً لضربته

الحَدَّ حدَّ الحرِّ إلاّ سوطاً».

٢-١٥٢٧٠ (التهذيب - ٧١:١٠ رقم ٢٦٩) الحسين، عن صفوان، عن

اسحاق بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «من

افتري على مملوك عزّز لحرمة الاسلام».

٣-١٥٢٧١ (التهذيب - ٧١:١٠ رقم ٢٦٨) عنه، عن صفوان، عن منصور

بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام في الحر يفترى على المملوك قال

«يسأل فان كانت أمّه حرّة جلد الحدّ».

٤-١٥٢٧٢ (الكافي - ٢٠٨:٧) محمد، عن

(الكافي... - التهذيب - ٧١:١٠ رقم ٢٦٧) أحمد، عن

(التهذيب - ٢٢٨:٨ رقم ٨٢٦) السَّراد، عن هشام بن سالم، عن حمزة بن حمران، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل أعتق نصف جاريته ثم قذفها بالزنا؟ قال: فقال «أرى عليه خمسين جلدة ويستغفر الله من فعله» قلت: أ رأيت إن جعلته في حلٍّ من قذفه أيَّاهَا وعفت عنه؟ قال «لا ضرب عليه إذا عفت عنه من قبل أن ترفعه».

بيان:

إنَّما جلد الخمسين لأنَّه استحقَّ الأربعين على وجه الحدِّ بما أعتق منها واستحقَّ التعزير بما لم يعتق منها فعين عليه السلام تعزيره بالعشرة وقد مضى لهذا الخبر ذيل في أبواب العتق.

١٥٢٧٣-هـ (الكافي - ٢٣٤:٧ - التهذيب - ٧٢:١٠ رقم ٢٧٠) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا قذف العبد الحرَّ جلد ثمانين وقال هذا من حقوق الناس».

بيان:

إن قيل كلٌّ من القذف والزنا بالمحصنة والمكرهة مشترك في الحقيين قلنا نعم ولكن في الأول إنَّما يحدد القاذف لحقَّ المَقْدُوف ولهذا يتوقَّف على مطالبته

١. في التهذيب حمل عتق النصف على أنَّه كان أعتق خمسة أثباتها لأنَّ بذلك تستحقَّ خمسين جلدة قال فأما إذا كان النصف سواءً فليس عليه أكثر من الأربعين لأنَّه نصف الحدِّ، ثمَّ جَوَّز هذا الوجه المفصل الذي اعتمده الوالد الاستاذ في البيان «عهد».

بخلاف الآخرين فإنه إنما يجدد الزاني باحدى المرأتين لحق الله لا لغيره وإنما
حق الغير فيها يطالب به في الآخرة ولهذا لا يتوقف على مطالبته.

٦-١٥٢٧٤ (الكافي - ٢٣٤:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٧٢:١٠ رقم ٢٧١) أحمد، عن عثمان، عن ساعة
قال: سألته عن المملوك يفترى على الحر؟ قال «يجلد ثمانين» قلت: وإذا
زنا قال «يجلد خمسين».

٧-١٥٢٧٥ (الكافي - ٢٣٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٧٢:١٠ رقم ٢٧٢) ابن عيسى، عن المحمدين،
عن الكنافي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن عبد افترى
على حر؟ قال «يجلد ثمانين».

٨-١٥٢٧٦ (الكافي - ٢٣٥:٧) محمد، عن أحمد، عن علي بن الحكم

(التهذيب - ٧٢:١٠ رقم ٢٧٣) أحمد، عن السّراد، عن علي
بن الحكم، عن موسى بن بكر [بكير - خ ل] عن زرارة، عن أبي جعفر
عليه السلام في مملوك قذف محصنة حرة قال «يجلد ثمانين لأنه إنما يجلد
بحقها».

٩-١٥٢٧٧ (الكافي - ٢٣٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٠: ٧٢ رقم ٢٧٤) البرقي، عن عثمان، عن
سماعة قال: يجلد المكاتب إذا زنا على قدر ما اعتق منه فاذا قذف
المحصنة فعليه أن يجلد ثمانين حرّاً كان أو مملوكاً.

١٠-١٥٢٧٨ (الكافي - ٧: ٢٣٦) عليّ، عن أبيه، عن

(الفقيه - ٤: ٥٢ رقم ٥٠٨١) السّراد، عن حمّاد بن زيد [زياد
- خ ل] عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «سئل

(الفقيه) عليّ عليه السلام

(ش) عن مكاتب إفتى على رجل مسلم؟ فقال: يضرب حدّ
الحرّ ثمانين جلدة أدّى من مكاتبته شيئاً أو لم يؤدّ، قيل له: فان زنا وهو
مكاتب ولم يؤدّ من مكاتبته شيئاً؟ قال: هذا حقّ الله عزّ وجلّ يطرح عنه
خمسون جلدة ويضرب خمسين».

١١-١٥٢٧٩ (الكافي - ٧: ٢٣٧) محمّد، عن

(التهذيب - ١٠: ٧٢ رقم ٢٧٥) أحمد، عن

(التهذيب - ١٠: ٩٢ رقم ٣٥٧) السّراد، عن سيف بن عميرة،
عن الحضرمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف
حرّاً؟ قال «يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس فأما ما كان من حقوق
الله فإنه يضرب نصف الحدّ» قلت: الذي من حقوق الله ما هو؟ قال «إذا

زنا او شرب خمرًا فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحدّ.

١٢-١٥٢٨٠ (التهذيب - ١٠: ٧٣ رقم ٢٧٧) ابن محبوب، عن السّراد، عن سيف، عن ابن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

بيان:

حملة في التهذيبين على التّقية بعد ما نسبته الى الشذوذ لأنّ حدّ المملوك في شرب الخمر عندنا ثمانون والتنصيف موافق لمذاهب بعض العامة.

١٣-١٥٢٨١ (التهذيب - ١٠: ٧٣ رقم ٢٧٦) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن حريز، عن بكير، عن أحدهما عليهما السلام قال «من افترى على مسلم ضرب ثمانين، يهودياً كان أو نصرانياً أو عبداً».

١٤-١٥٢٨٢ (التهذيب - ١٠: ٧٤ رقم ٢٨٠) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن العلاء، عن محمد، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن العبد يفترى على الحرّ؟ قال «يجلد حدّاً».

١٥-١٥٢٨٣ (التهذيب - ١٠: ٧٤ رقم ٢٧٩) الحسين، عن حماد، عن حريز، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام في العبد يفترى على الحرّ قال «يجلد حدّاً إلاّ سوطاً أو سوطين».

بيان:

حملة في التهذيبين على ما لم يبلغ القذف وكذا ما بعده والأولى حمل ما بعده

على ما حمل عليه ما بعده أو التّقية.

١٦-١٥٢٨٤ (التهذيب - ١٠: ٧٤ رقم ٢٨١) يونس، عن سماعة قال: سألت عن المملوك يفترى على الحرّ؟ قال «عليه خمسون جلدة».

١٧-١٥٢٨٥ (التهذيب - ١٠: ٧٤ رقم ٢٨٢) الحسين، عن النّضر، عن القاسم بن سليمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك اذا افترى على الحر كم يجلد؟ قال «أربعين».

١٨-١٥٢٨٦ (التهذيب - ١٠: ٧٣ رقم ٢٧٨) ابن محبوب، عن أحمد، عن الحسين، عن النّضر، عن القاسم مثله وزاد وقال «اذا أتى بفاحشة فعليه نصف العذاب».

بيان:

نسبهما في التهذيين الى الشذوذ ومخالفة عموم القرآن والأخبار الكثيرة ويحتمل التّقية كما قاله في شرب الخمر.

١٩-١٥٢٨٧ (التهذيب - ١٠: ٨٨ رقم ٣٤٢) الحسين، عن النّضر، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في المملوك يدعو الرجل لغير أبيه قال أرى أن يفري جلده» قال «وقال في رجل دُعي لغير أبيه: أقم بينك أمكنك منه فلما أتى بالبيّنة قال: أمّه كانت أمة قال: ليس عليه حدّ سبّه^١ كما

١. واحتمل في الاستبصار وجهاً آخر وهو أن يكون المراد به إذا كانت أمّه أمة ونسبه إلى الرّنا

سبّك واعف عنه إن شئت».

بيان:

ضعّفه في التهذيب ونسبه الى مخالفة القرآن والأخبار الصحيحة واشتماله على ما لا يجوز من أمر أمير المؤمنين عليه السلام على سبّ الخصم مع أن الواجب عليه أن يأخذ له بحقه باقامة الحدّ أو التعزير والفري بالفاء والمهملة الشقّ وفي الاستبصار بالعين المهملة وأوله باحتيال أن يكون إنّما يعري جلده ليقام عليه الحدّ وفيه بعد مع أنّه لا يعرى في حدّ القذف كما يأتي بيانه.

٢٠-١٥٢٨٨ (الكافي - ٢١٦:٧ و ٢٣٩) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٧٤:١٠ رقم ٢٨٣ و ٩٢ رقم ٣٥٥) يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: قال حدّ اليهودي والنصراني والمملوك في الخمر والفرية سواء وإنّما صولح أهل الذمّة أن يشربوها في بيوتهم.

٢١-١٥٢٨٩ (الكافي - ٢٣٩:٧ - التهذيب - ٧٤:١٠ رقم ٢٨٤) يونس، عن سماعة قال: سألته عن اليهودي والنصراني يقذف صاحب ملّة على ملّته والمجوسي يقذف المسلم؟ قال «يجلد الحدّ».

بيان:

يعني يقذف صاحب كلّ ملّة منها من كان على ملّته وفي بعض النسخ يقذف صاحبه ملّة على ملّة فيكون المعنى يقذف اليهودي النصراني أو بالعكس.

فأنّه لا يجب عليه الحدّ كاملاً ويجب عليه التعزير وهذا الوجه كما ترى «عهد».

٢٢-١٥٢٩٠ (الكافي - ٢٣٩:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٧٥:١٠ رقم ٢٨٥) أحمد، عن

(الفقيه - ٤٩:٤ رقم ٥٠٦٧) السَّراد، عن عباد بن صهيب
قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن نصراني قذف مسلماً فقال له: يا
زان؟ فقال «يجلد ثمانين جلدة لحقَّ المسلم وثمانين سوطاً إلا سوطاً لحرمة
الاسلام ويحلق رأسه ويطاف به في أهل دينه لكي ينكل غيره».

٢٣-١٥٢٩١ (الكافي - ٢٤٠:٧ - التهذيب - ٧٥:١٠ رقم ٢٨٧) الخمسة،
عن أبي عبدالله عليه السلام أنه نهى عن قذف من كان على غير
الاسلام إلا أن تكون أطلعت على ذلك منه.

٢٤-١٥٢٩٢ (الكافي - ٢٣٩:٧) عليّ، عن أبيه، عن العبيدي، عن
يونس، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه نهى عن
قذف من ليس على الاسلام إلا أن يطلع على ذلك منهم وقال «أيسر ما
يكون أن يكون قد كذب».

٢٥-١٥٢٩٣ (التهذيب - ٧٥:١٠ رقم ٢٨٦) يونس، عن ابن مسكان، عن
أبي عبدالله عليه السلام مثله.

بيان:

يعني أيسر مفسد ذلك كذبه اذا لم يطلع.

٢٦-١٥٢٩٤ (التهذيب - ٨٧:١٠ رقم ٣٣٩) الصفار، عن الحسين بن عليّ، عن يونس بن عبدالرحمن، عن الحضرمي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: جعلت فداك ما تقول في الرجل يقذف بعض جاهلية العرب؟ قال «يضرب الحدّ أنّ ذلك يدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

٢٧-١٥٢٩٥ (الفقيه - ٤٩:٤ رقم ٥٠٦٨) صفوان، عن الحضرمي، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله بأدنى تفاوت في ألفاظه.

بيان:

لعلّ الوجه في ذلك أنّه لا يؤمن أن يسبّ المقدوف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو أنّ العرب من قومه صلى الله عليه وآله وسلم.

٢٨-١٥٢٩٦ (الكافي - ٢٤٠:٧ - التهذيب - ٧٥:١٠ رقم ٢٨٨) الثلاثة، عن أبي الحسن الحدّاء قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فسألني رجل ما فعل غريمك؟ قلت: ذاك ابن الفاعلة فنظر إليّ أبو عبدالله عليه السلام نظراً شديداً قال فقلت: جعلت فداك أنّه مجوسي أمّه أخته قال «أوليس ذلك في دينهم نكاحاً».

بيان:

يأتي حديث آخر في هذا المعنى في كتاب النكاح إن شاء الله.

٢٩-١٥٢٩٧ (الكافي - ٢٤٠:٧ - التهذيب - ٧٥:١٠ رقم ٢٨٩) حميد، عن ابن سبابة، عن جعفر، عن أبان، عن الهاشمي قال: سألت أبا

عبدالله عليه السلام عن الافتراء على أهل الذمّة وأهل الكتاب هل يجلد المسلم الحدّ في الافتراء عليهم؟ قال «لا ولكن يعزّر».

٣٠-١٥٢٩٨ (الكافي - ٢٤٣:٧) حميد، عن ابن سباعة، عن الميثمي، عن أبان مثله بدون وأهل كتاب.

- ٥٦ -

باب ما اذا كان أحد طرفي القذف جماعة

١-١٥٢٩٩ (الكافي - ٢٠٩:٧) الثلاثة

(التهذيب - ٦٨:١٠ رقم ٢٥٤) الحسين، عن ابن أبي عمير،
عن جميل بن درّاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل افتري
على قوم جماعة؟ قال «إن أتوا به مجتمعين ضرب حدّاً واحداً وإن أتوا به
متفرّقين ضرب لكلّ واحد منهم حدّاً».

٢-١٥٣٠٠ (الكافي - ٢١٠:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن
محمّد بن حمران

(التهذيب - ٦٩:١٠ رقم ٢٥٥) الحسين، عن التميمي، عن
محمّد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٣-١٥٣٠١ (الكافي - ٢١٠:٧) عنه، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه

السلام مثله.

٤-١٥٣٠٢ (الكافي - ٢٠٩:٧) محمد، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم،
عن أبان

(التهذيب - ٦٩:١٠ رقم ٢٥٦) الحسين، عن فضالة، عن أبان،
عن الحسن العطار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل قذف قوماً
جميعاً قال: فقال «بكلمة واحدة» قلت: نعم قال «يضرب حدّاً واحداً وإن
فرّق بينهم في القذف ضرب لكلّ رجل منهم حدّاً».

٥-١٥٣٠٣ (التهذيب - ٦٩:١٠ رقم ٢٥٨) الحسين، عن السّراد، عن أبي
الحسن السّائي، عن

(الفقيه - ٥٣:٤ ذيل رقم ٥٠٨٣) العجلي، عن أبي جعفر عليه
السلام في الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة قال له «إذا لم يسمّهم
فأنّا عليه حدّ واحد وإن سمي فعليه لكلّ رجل حدّ».

٦-١٥٣٠٤ (الفقيه - ٥٤:٤ ذيل رقم ٥٠٨٣) روى أنهم إن أتوا به متفرّقين
ضرب لكلّ رجل منهم حدّاً وإن أتوا به مجتمعين ضرب حدّاً واحداً.

٧-١٥٣٠٥ (التهذيب - ٦٩:١٠ رقم ٢٥٧) الحسين، عن الحسن، عن
زرعة، عن سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين
صلوات الله عليه في رجل افتري على نفر جميعاً فجلده حدّاً واحداً».

بيان:

حمله في التهذيبين على ما اذا كان بكلمة واحدة أو أتوا به مجتمعين.

٨-١٥٣٠٦ (الكافي - ٢١٠:٧) محمد، عن أحمد و

(التهذيب - ٥١:١٠ رقم ١٨٩) علي، عن أبيه، عن السَّراد،
عن نعيم بن ابراهيم، عن عباد البصري قال: سألت أبا جعفر عليه
السلام عن ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا وقالوا: الآن نأتي بالرايع؟ قال
«يجلدون حدَّ القاذف ثمانين جلدة كلَّ رجل منهم».

٩-١٥٣٠٧ (التهذيب - ٧٠:١٠ رقم ٢٦٠) الحسين، عن السَّراد، عن نعيم
بن ابراهيم، عن عباد البصري، عن جعفر بن محمد عليهما السلام مثله.

١٠-١٥٣٠٨ (الكافي - ٢١٠:٧ - التهذيب - ٥١:١٠ رقم ١٩٠) الأربعة

(التهذيب - ٤٩:١٠ رقم ١٨٥) محمد بن أحمد، عن بنان، عن
أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليهما
السلام، عن علي عليه السلام في ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا فقال
أمير المؤمنين عليه السلام «أين الرابع؟» فقالوا: الآن يجيء فقال أمير
المؤمنين عليه السلام «حدَّوهم فليس في الحدَّ نظرة ساعة».

١١-١٥٣٠٩ (الفقيه - ٣٤:٤ رقم ٥٠٢١) في رواية السَّكوني أن ثلاثة
شهدوا... الحديث.

١٢-١٥٣١٠ (الكافي - ٢١٠:٧) عليّ، عن أبيه، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا أكون أول الشهود الأربعة على الزنا أخشى أن ينكل بعضهم فاجلد».

١٣-١٥٣١١ (التهذيب - ٦٩:١٠ رقم ٢٥٩) الحسين، عن السّراد، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في أربعة شهدوا على رجل بالزنا فلم يعدّوا قال «يضربون الحدّ».

- ٥٧ -

باب صفة حدّ القاذف

١-١٥٣١٢ (الكافي - ٢١٣:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٧٠:١٠ رقم ٢٦٢) البرقي، عن عثمان، عن
سماعة قال: سألته عن الرجل يفترى كيف ينبغي للامام أن يضربه؟ قال
«جلد بين الجلدين».

٢-١٥٣١٣ (الكافي - ٢١٣:٧) القميان، عن صفوان

(التهذيب - ٧٠:١٠ رقم ٢٦٣) الحسين، عن صفوان، عن
اسحاق بن عمار، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال «المفترى يضرب
بين الضربين يضرب جسده كله».

٣-١٥٣١٤ (الكافي - ٢١٣:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٧٠:١٠ رقم ٢٦٤) يونس، عن اسحاق، عن أبي

الحسن عليه السلام مثله وزاد فوق ثيابه.

٤-١٥٣١٥ (الكافي - ٢١٣:٧ - التهذيب...) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا ينزع شيء من ثياب القاذف إلا الرداء».

٥-١٥٣١٦ (التهذيب - ٧٠:١٠ رقم ٢٦٥) الحسين، عن فضالة، عن الشعيري، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا ينزع من ثياب القاذف إلا الرداء».

٦-١٥٣١٧ (الكافي - ٢١٤:٧) العدة، عن سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الزاني أشد ضرباً من شارب الخمر وشارب الخمر أشد ضرباً من القاذف والقاذف أشد ضرباً من التعزير».

بيان:

قد مضى بيان سائر أداب الحدّ.

باب حدّ شرب المسكر

١-١٥٣١٨ (الكافي - ٢١٤:٧ - التهذيب - ٩٠:١٠ رقم ٣٤٨) الثلاثة،
عن حمّاد بن عثمان، عن العجلي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام
يقول «إنّ في كتاب عليّ عليه السلام يضرب شارب الخمر ثمانين
وشارب النبيذ ثمانين».

٢-١٥٣١٩ (الكافي - ٢١٤:٧ - التهذيب - ٩١:١٠ رقم ٣٥٢) الخمسة،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رأيت النبيّ صلّى الله عليه
واله وسلّم كيف كان يضرب في الخمر؟ فقال «كان يضرب بالنعال ويزيد
إذا أتى بالشّارب ثمّ لم يزل الناس يزدون حتى وقف ذلك على ثمانين
أشار بذلك عليّ عليه السلام على عمر».

بيان:

الوجه في ازدياد الضّرب يوماً فيوماً الى أن استقرّ الحدّ على الثمانين تشديد
الأمر على الناس في ذلك على التدريج كما وقع في أصل تحريم الخمر وأريد

بالناس الولاية المنصوبون لاقامة الحدود «أشار بذلك» أي بالوقف على ثانين.

٣-١٥٣٢٠ (الكافي - ٢١٤:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٩١:١٠ رقم ٣٥١) يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: كيف كان يجلد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال «كان يضرب بالنعال»... الحديث وزاد في آخره فرضى بها.

٤-١٥٣٢١ (الكافي - ٢١٥:٧) بالاسناد، عن

(التهذيب - ٩٠:١٠ رقم ٣٤٦) يونس، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال عليّ عليه السلام: إن الرجل اذا شرب الخمر سكر واذا سكر هذي واذا هذي افترى فاجلدوه حدّ المفترى».

٥-١٥٣٢٢ (الكافي - ٢١٤:٧) عليّ، عن أبيه، عن محمد، عن

(التهذيب - ٩١:١٠ رقم ٣٥٠) أحمد، عن السّراد، عن اسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شرب حُسوة خمر؟ قال «يجلد ثانين جلدة قليلها وكثيرها حرام».

بيان:

«الحُسوة» بالضمّ الجرعة من الشراب.

١. في الكافي المطبوع ومحمد مكان عن محمد.

٦-١٥٣٢٣ (الكافي - ٢١٥:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٩١:١٠ رقم ٣٥٣) أحمد، عن الحسن بن عليّ،
عن اسحاق بن عمار، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال
«كان عليّ عليه السلام يضرب في الخمر والنبيذ ثمانين الحرّ والعبد
واليهودي والنصراني» قلت: وما شأن اليهودي والنصراني؟ قال «ليس لهم
أن يظهروا شره يكون ذلك في بيوتهم».

٧-١٥٣٢٤ (الكافي - ٢١٥:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٩١:١٠ رقم ٣٥٤) يونس، عن سباعة، عن أبي
بصير قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد الحرّ والعبد واليهودي
والنصراني في الخمر والنبيذ ثمانين فقلت: ما بال اليهودي والنصراني فقال
«إذا أظهروا ذلك في مصر من الأمصار لأنه ليس لهم أن يظهروا شرها».

٨-١٥٣٢٥ (الكافي - ٢٣٨:٧) العدة، عن البرقي، عن عثمان، عن سباعة
قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام... الحديث.

٩-١٥٣٢٦ (الكافي - ٢٣٩:٧) عليّ، عن أبيه، عن الوشاء، عن عاصم؛
عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين
عليه السلام أن يجلد اليهودي والنصراني في الخمر والنبيذ والمسكر ثمانين
جلدة إذا أظهروا شره في مصر من أمصار المسلمين وكذلك المجوس ولم
يعرض لهم إذا شربوها في منازلهم وكنائسهم حتى يصيروا بين المسلمين».

١٠-١٥٣٢٧ (التهذيب - ٩٣:١٠ رقم ٣٥٩) السَّراد، عن خالد بن نافع، عن أبي خالد القَبَّاط، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد اليهودي والنَّصراني في الخمر ومسكر النبيذ ثمانين جلدة اذا أظهروا شربه في مصر من الأمصار وإن هم شربوه في كنائسهم وبيعهم لم يتعرَّض لهم حتى يصيروا بين المسلمين».

١١-١٥٣٢٨ (الكافي - ٢١٦:٧) الثلاثة، عن أبي المغراء، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كان عليّ عليه السلام يجلد الحرَّ والعبد واليهودي والنَّصراني في الخمر ثمانين».

١٢-١٥٣٢٩ (الكافي - ٢١٥:٧ - التهذيب - ٩٣:١٠ رقم ٣٦٠) يونس، عن عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «الحَدِّ في الخمر أن يشرب منها قليلاً كان أو كثيراً» قال: ثمَّ قال «أتى عمر بقدامة بن مظعون وقد شرب الخمر وقامت عليه البيِّنة فسأل عليّاً عليه السلام فأمره أن يجلده ثمانين قال قدامة: يا أمير المؤمنين ليس عليّ حدُّ أنا من أهل هذه الآية لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا قال «فقال عليّ عليه السلام: لست من أهلها أن طعام أهلها لهم حلال ليس يأكلون ولا يشربون إلا ما أحلَّ الله لهم، ثمَّ قال عليّ عليه السلام: إنَّ الشَّارب اذا شرب لم يدر ما يأكل ولا ما يشرب، فاجلدوه ثمانين جلدة».

١٣-١٥٣٣٠ (الكافي - ٢١٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٩٠:١٠ رقم ٣٤٥) سهل، عن البنزطي، عن

حمّاد بن عثمان، عن عمر بن يزيد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «في كتاب عليّ عليه السلام يضرب شارب الخمر وشارب المسكر» قلت: كم؟ قال «حدّهما واحد».

١٤-١٥٣٣١ (الكافي - ٢١٦:٧ - التهذيب - ٨٩:١٠ رقم ٣٤٤) محمّد، عن أحمد، عن [و - خ ل] عليّ بن النّعمان، عن الكنائي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كلّ مسكر من الأشربة يجب فيه كما يجب في الخمر من الحدّ».

١٥-١٥٣٣٢ (الكافي - ٢١٥:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ٩٠:١٠ رقم ٣٤٧) أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول «إنّ الوليد بن عقبة حين شهد عليه بشرب الخمر قال عثمان لعليّ عليه السلام اقض بينه وبين هؤلاء الذين يزعمون أنّه شرب الخمر فأمر عليّ عليه السلام فجلد بسوط له شعبتان أربعين جلدة».

١٦-١٥٣٣٣ (الكافي - ٢١٤:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ٩٠:١٠ رقم ٣٤٩) أحمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول «أقيم عبيد الله بن عمر وقد شرب الخمر فأمر به عمر أن يضرب فلم يتقدّم عليه أحد يضربه حتى قام عليّ عليه السلام بنسعة مثنية فضربه بها أربعين».

بيان:

«النسعة» بالنون والمهملتين الحزام يكون في صدر البعير ينسج عريضاً.

١٧-١٥٣٣٤ (الكافي - ٢١٦:٧) القمي، عن محمد بن سالم، عن أحمد بن النضر

(التهذيب - ٩٤:١٠ رقم ٣٦٢) القميان، عن أحمد بن النضر،

عن

(الفقيه - ٥٥:٤ رقم ٥٠٨٩) عمرو بن شمر، عن جابر رفعه،
عن أبي مريم قال: أتى أمير المؤمنين صلوات الله عليه بالنجاشي الشاعر
وقد شرب الخمر في شهر رمضان فضربه ثمانين جلدة ثم حبسه ليلة، ثم
دعا به من الغد فضربه عشرين سوطاً فقال له يا أمير المؤمنين هذا
ضربتني ثمانين في شرب الخمر وهذه العشرون ما هي؟ فقال «هذا
لتجرتك على شرب الخمر في شهر رمضان».

١٨-١٥٣٣٥ (الكافي - ٢١٨:٧) محمد، عن أحمد، عن ابن أبي عمير، عن
هشام بن سالم

(التهذيب - ٩٥:١٠ رقم ٣٦٤) الحسين، عن النضر، عن
هشام، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد
فاجلدوه فان عاد الثالثة فاقتلوه».

١٩-١٥٣٣٦ (الكافي - ٢١٨:٧) محمد، عن أحمد، عن الحسن بن عليّ،
عن اسحاق بن عمار، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال
«من شرب الخمر» الحديب.

٢٠-١٥٣٣٧ (الكافي - ٢١٨:٧) القميّان، عن

١٠:٩٥ رقم ٣٦٧ صفوان، عن منصور بن حازم،
عن الحذاء، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٢١-١٥٣٣٨ (التهذيب - ١٠:٩٥ رقم ٣٦٥) الحسين، عن فضالة، عن
العلاء، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

٢٢-١٥٣٣٩ (الكافي - ٢١٨:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٠:٩٥ رقم ٣٦٦) يونس، عن المعلّى، عن أبي
بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كان رسول الله صلى الله عليه
وأله وسلّم اذا أُتي بشارب الخمر ضربه ثمّ إن أُتي به ثانية ضربه، واذا
أُتي به تالثة ضرب عنقه».

٢٣-١٥٣٤٠ (الكافي - ٢١٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠:٩٥ رقم ٣٦٨) أحمد، عن

(الكافي) عليّ بن حديد و

(ش) ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال في شارب الخمر «إذا شرب ضرب فان عاد ضرب فان عاد قتل في الثالثة».

بيان:

قال في الكافي: قال جميل: وروى بعض أصحابنا أنّه يقتل في الرابعة، قال ابن أبي عمير: كان المعنى أن يقتل في الثالثة ومن كان إنّما يؤتى به يقتل في الرابعة.

أقول: قد مضى في حديث يونس، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام «إن أصحاب الكبائر كلّها إذا أُقيم عليهم الحدود مرّتين قتلوا في الثالثة».

٢٤-١٥٣٤١ (التهذيب - ٩٥:١٠ رقم ٣٦٣) الحسين، عن ابراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه، عن الأصبغ أو عن حبة العُرنى قال: قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه على منبر الكوفة «من شرب شربة خمر فاجلدوه، فان عاد فاجلدوه، فان عاد فاقتلوه».

٢٥-١٥٣٤٢ (التهذيب - ٩٦:١٠ رقم ٣٧٠) الحسين، عن محمد بن الفضل، عن الكناي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم اذا أُتي بشارب الخمر ضربه فان أُتي به ثانية ضربه، فان أُتي به ثالثة ضرب عنقه» قلت: النبيذ؟ قال «إذا أخذ شاربه قد انتشى ضرب ثمانين» قلت: أرايت إن اخذ به ثانية؟ قال «اضربه» قلت: فان أخذ به ثالثة؟ قال «يقتل كما يقتل شارب الخمر» قلت: أرايت إن أخذ شارب النبيذ ولم يسكر أيجلد؟ قال «لا».

بيان:

«انتشى» سكر.

٢٦-١٥٣٤٣ (التهذيب - ٩٦:١٠ رقم ٣٧١) ابن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت: أرايت إن أخذ شارب النبيذ ولم يسكر أيجلد ثمانين؟ قال «لا، وكل مسكر حرام».

بيان:

حملها في التهذيبين عن التقيّة لموافقتها لمذهب بعض العامة والأولى أن يحملان على غير المسكر من النبيذ.

٢٧-١٥٣٤٤ (التهذيب - ٩٧:١٠ رقم ٣٧٦) أحمد، عن البرقي، عن النوفلي، عن

(الفقيه - ٧٤:٤ رقم ٥١٤٧) السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام أنّه أتى بشارب فاستقرأه القرآن فقرأ فأخذ رداءه فألقاه مع أردية الناس وقال له «خلّص رداءك» فلم يخلصه فحدّه.

بيان:

لعلّه عليه السلام امتحن سكره ليظهر أنّه شرب مسكراً يوجب الحدّ أو غير مسكر لا يوجبه.

٢٨-١٥٣٤٥ (التهذيب - ٩٧:١٠ رقم ٣٧٣) يونس، عن هشام بن ابراهيم

المشرفي، عَمَّن رواه، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد في قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر، ويقتل في الثالثة من النبيذ كما يقتل في الثالثة من الخمر».

٢٩-١٥٣٤٦ (التهذيب - ٩٧:١٠ رقم ٣٧٤) يونس، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يضرب في النبيذ المسكر ثمانين كما يضرب في الخمر ويقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر.

٣٠-١٥٣٤٧ (التهذيب - ٩٨:١٠ رقم ٣٧٨) محمد بن أحمد، عن أبي عبدالله، عن منصور بن العباس، عن عمرو بن سعيد، عن ابن فضال وابن الجهم، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألتناه عن الفقاع؟ فقال «خمر (الخمر - خ ل) وفيه حدّ شارب الخمر».

٣١-١٥٣٤٨ (التهذيب - ٩٨:١٠ رقم ٣٧٩) الصّفّار، عن محمد بن الحسين، عن ابن بزيع، عن أبي الحسن عليه السلام مثله.

٣٢-١٥٣٤٩ (التهذيب - ٩٦:١٠ رقم ٣٧٢) الحسين، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد قال: سألته عن الشارب؟ فقال «أما رجل كانت منه زلة فإني معزّره وأما آخر يدمن فإني كنت منهكه عقوبة لأنّه يستحل الحرّات كلّها، ولو ترك الناس وذلك لفسدوا».

بيان:

«منهكه عقوبة» أي مبالغ في عقوبته نسبه في التهذيب الى الشذوذ مع

احتمال اختصاصه بغير المسكر من الأشربة المحرمة.

أقول: هذا التأويل لا يساعد قوله عليه السلام لأنه يستحلّ الحرمات كلّها فإنّه من مقتضيات السكر ولعلّه عليه السلام إنّما قال ذلك لأنّ إقامة الحدود يومئذ لم تكن اليه فكأنّه قال لو أتيت بهذا أو ذلك لعزّرت أو أنهكت فإنّ الحدّ ليس إلّاي ومع ذلك فاني لم أتركها إذ لو ترك الناس وشأنهم لفسدوا.

-٥٩-

باب عقوبة أكل الربا وسائر المحرمات

١-١٥٣٥٠ (الكافي - ٢٤١:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٩٨:١٠ رقم ٣٨٠ و ١٤٥ رقم ٥٧٤) محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن ابن جبلة، عن أبي جميلة، عن

(الفقيه - ٧٠:٤ رقم ٥١٣٢) اسحاق بن عمار وساعة، عن أبي بصير

(الفقيه) عن أبي عبدالله عليه السلام

(ش) قال: قلت: اكل الربا بعد البينة؟ قال «يؤدب فان عاد أدب، فان عاد قتل».

بيان:

«بعد البيّنة» أي بعد أن يتبين له تحريمه وشروط تحريمه.

٢-١٥٣٥١ (التهذيب - ١٠:١٥١ رقم ٦٠٥) الأربعة، عن جعفر، عن أبيه
عليهما السلام «إنّ عليّاً عليه السلام أتي بأكل الربا فاستتابه فتاب ثمّ
خلى سبيله ثمّ قال: يستتاب أكل الربا من الربا كما يستتاب من
الشرك».

٣-١٥٣٥٢ (الكافي - ٧:٢٤٢ - التهذيب - ١٠:٩٨ رقم ٣٨١) بالاسناد
الأول، عن

(الفقيه - ٤:٧١ رقم ٥١٣٣) اسحاق بن عمار، عن أبي
عبدالله عليه السلام أنّه قال «أكل الميتة والدم ولحم الخنزير عليه أدب
فإن عاد أدّب فإن عاد أدّب وليس عليه حدّ».

بيان:

في الفقيه: وليس عليه قتل، ولم يذكر الحدّ.

٤-١٥٣٥٣ (الكافي - ٧:٢٦٥) عليّ، عن أبيه، عن الحجال، عن عليّ
بن محمد بن عبد الرحمن، عن النوفلي، عن السكوني

(التهذيب - ١٠:٩٨ رقم ٣٨٢) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه
السلام قال «أُتي أمير المؤمنين عليه السلام برجل نصرانيّ كان أسلم
[و- خ] معه خنزير قد شواه وأدرجه بريحان قال: ما حملك على هذا؟ قال

الرجل: مرضت فقرمت الى اللحم، فقال: أين أنت عن لحم الماعز

(الكافي) وكان خلفاً منه

(ش) ثم قال «لو أنك أكلته لأقمت عليك الحد ولكن
سأضربك ضرباً فلا تعد، فضربه حتى شغل ببوله».

بيان:

الريحان ورق الزرع «قرمت» بالكسر الى اللحم اشتهيته «شغل ببوله»
أخرجه.

-٦٠-

باب حدّ السرقة وأدنى ما يقطع فيه السارق

١-١٥٣٥٤ (الكافي - ٢٢٥:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٠٦:١٠ رقم ٤١٢) يونس، عن منصور بن
حازم، عن سليمان بن خالد قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «إذا سرق
السارق قطعت يده وغرم ما أخذ».

٢-١٥٣٥٥ (التهذيب - ١٠٦:١٠ رقم ٤١٣) الحسين، عن السّراد، عن ابن
بكير، عن محمّد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «السّارق يتبع بسرقة
وإن قطعت يده ولا يترك أن يذهب بهال امرئ مسلم».

بيان:

«يتبع بسرقة» أي يؤخذ منه ما سرق.

٣-١٥٣٥٦ (الكافي - ٢٦١:٧) عليّ، عن أبيه، عن صالح بن سعيد

(التهذيب - ١٠: ١٣٠ رقم ٥١٨) محمد بن أحمد، عن أبي اسحاق، عن صالح بن سعيد رفعه، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل سرق فقطع يده بإقامة البينة عليه ولم يرد ما سرق كيف يصنع به في مال الرجل الذي سرقه منه أو ليس عليه رده وإن ادعى أنه ليس عنده قليل ولا كثير وعلم ذلك منه؟ قال «يستسعي حتى يؤدي آخر درهم سرقه».

٤-١٥٣٥٧ (التهذيب - ١٠: ١٢٩ رقم ٥١٧) محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يوسف بن عقيل، عن

(الفقيه - ٤: ٦٣ رقم ٥١٠٨) محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في نفر نحروا بغيراً فأكلوه فامتنحوا أيهم نحر فشهدوا على أنفسهم أنهم نحروا جميعاً لم يخصوا أحداً دون أحد فقضى أن تقطع أيانهم».

٥-١٥٣٥٨ (الكافي - ٧: ٢٢١) محمد، عن

(التهذيب - ١٠: ٩٩ رقم ٣٨٤) أحمد، عن السَّراد، عن الخُرَّاز، عن محمد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في كم يقطع السارق؟ فقال «في ربع دينار» قال: قلت له: في درهين؟ فقال «في ربع دينار - بلغ الدينار ما بلغ -» قال: فقلت له: أرايت من سرق أقل من ربع دينار هل يقع عليه حين سرق اسم السارق؟ وهل هو عند الله سارق في تلك الحال؟ فقال «كل من سرق من مسلم شيئاً قد حواه وأحرزه فهو يقع عليه اسم السارق وهو عند الله سارق ولكن لا يقطع إلا في ربع دينار

أو أكثر ولو قطعت يد السارق فيها هو أقل من ربع دينار لألفت عامة الناس مقطّعين».

٦-١٥٣٥٩ (الكافي - ٢٢١:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٩٩:١٠ رقم ٣٨٥) أحمد، عن الحسين، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا تقطع يد السارق حتى تبلغ سرقة ربع دينار وقد قطع علي عليه السلام في بيضة حديد» قال علي: وقال أبو بصير: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق؟ فقال «في بيضة حديد» قلت: وكم ثمنها؟ قال «ربع دينار».

٧-١٥٣٦٠ (الكافي - ٢٢١:٧ - التهذيب - ١٠٠:١٠ رقم ٣٨٦) علي، عن العبيدي، عن يونس، عن ساعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة» قال: قلت: وما البيضة؟ فقال «بيضة قيمتها ربع دينار» قال: فقلت: هو أدنى حدّ السارق، فسكت.

٨-١٥٣٦١ (الكافي - ٢٢١:٧ - التهذيب - ١٠٠:١٠ رقم ٣٨٧) يونس، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا تقطع يد السارق إلا في شيء تبلغ قيمته مجناً وهو ربع دينار».

٩-١٥٣٦٢ (الفتاوى - ٦٤:٤ رقم ٥١١٣) سئل الصادق عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق؟ قال «ربع دينار».

١٠-١٥٣٦٣ (الفقيه - ٦٤:٤ رقم ٥١١٤) وفي خبر آخر خمس دينار.

١١-١٥٣٦٤ (الفقيه - ٦١:٤ رقم ٥١٠١) سعد بن طريف، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة حديد وفي جنة وزنها [وزنها - خ ل] ثمانية وثلاثون رطلاً».

بيان:

في بعض النسخ جبة بالباء الموحدة وهي الدرع.

١٢-١٥٣٦٥ (التهذيب - ١٠:١٠٠ رقم ٣٨٨) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن سلمة، عن أبي عبدالله، عن أبيه «إن أمير المؤمنين عليهم السلام كان يقطع السارق في ربع دينار».

١٣-١٥٣٦٦ (التهذيب - ١٠:١٠٠ رقم ٣٨٩) عنه، عن القاسم، عن عليّ، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق؟ قال «في بيضة حديد» قلت: وكم ثمنها؟ قال «ربع دينار» وقال عليّ، عن أبي عبدالله عليه السلام: «لا تقطع يد السارق حتى يبلغ سرقة ربع دينار، وقد قطع عليّ عليه السلام في بيضة حديد».

١٤-١٥٣٦٧ (التهذيب - ١٠:١٠٠ رقم ٣٩٠) الحسين، عن السّراد، عن ابن أبي حمزة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام في كم يقطع السارق؟ فجمع كفيه ثم قال «في عددها من الدراهم».

بيان:

حمله في التهذيبين على أنه كان قيمة الدراهم التي أشار إليها ربع دينار.

١٥-١٥٣٦٨ (التهذيب - ١٢٨:١٠ رقم ٥١٣) الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن ابن جبلة، عن

(الفقيه - ٦٩:٤ رقم ٥١٢٨) اسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل سرق من بستان عذقاً قيمته درهمان قال «يقطع به».

بيان:

«العنق» بالفتح النخلة بحملها وبالكسر العنقود.

١٦-١٥٣٦٩ (الكافي - ٢٢١:٧) الثلاثة، عن جميل بن دراج وعليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن محمد بن حمران

(التهذيب - ١٠١:١٠ رقم ٣٩٣) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن جميل وعبدالرحمن، عن محمد بن حمران جميعاً، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «أدنى ما يقطع فيه السارق خمس دينار».

١٧-١٥٣٧٠ (الكافي - ٢٢١:٧) محمد، عن أحمد، عن بعض أصحابه، عن أبان

(التهذيب - ١٠٢:١٠ رقم ٣٩٤) الحسين، عن أحمد بن عبدالله وفضالة، عن أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

١٨-١٥٣٧١ (التهذيب - ١٠٢:١٠ رقم ٣٩٥) الحسين، عن الثلاثة، عن

أبي عبدالله عليه السلام قال «يقطع السارق في كل شيء بلغ قيمته خمس دينار [و-خ] إن سرق من سوق أو زرع أو ضرع أو غير ذلك».

١٩-١٥٣٧٢ (التهذيب - ١٠:١٠٢ رقم ٣٩٦) يونس، عن محمد بن حران، عن محمد قال: قال أبو جعفر عليه السلام «أدنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار، والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع في دونه، ويقطع فيه وفيها فوقه».

٢٠-١٥٣٧٣ (التهذيب - ١٠:١٠١ رقم ٣٩١) الحسين، عن عثمان، عن سماعة قال: سألته على كم يقطع السارق؟ قال «أدناه على ثلث دينار».

٢١-١٥٣٧٤ (التهذيب - ١٠:١٠١ رقم ٣٩٢) بهذا الاسناد، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قطع أمير المؤمنين عليه السلام رجلاً في بيضة» قلت: وأي بيضة؟ قال «بيضة حديد قيمتها ثلث دينار» فقلت: هذا أدنى حد السارق؟ فسكت.

بيان:

حمل في التهذيبين هذه الأخبار على التّقية لموافقتها لمذاهب العامّة واجماع الطائفة المحقّقة على خلافها واحتمل اختصاصها بما يراه الامام مصلحة وأن تكون حكاية أحوال.

-٦١-

باب شرائط القطع

١-١٥٣٧٥ (الكافي - ٢١٩:٧ - التهذيب - ١٢٩:١٠ رقم ٥١٥) محمد،
عن

(التهذيب - ١٢٢:١٠ رقم ٤٩١) أحمد، عن عليّ بن حديد،
عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن

(اللفقيه - ٦١:٤ رقم ٥١٠٣) أحدهما عليها السلام قال «لا
يقطع السّارق حتى يقرّ بالسّرقه مرّتين فإن رجع ضمن السّرقه ولا يقطع
إذا لم يكن شهود».

٢-١٥٣٧٦ (التهذيب - ٨:١٠ رقم ٢١) ابن محبوب، عن عليّ بن
السّندي، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال «لا يقطع السّارق حتى يقرّ بالسّرقه مرّتين».

٣-١٥٣٧٧ (التهذيب - ١٢٦:١٠ رقم ٥٠٥) الحسين، عن فضالة، عن

أبان، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال «كنت عند عيسى بن موسى فأُتي بسارق وعنده رجل من آل عمر فأقبل يسأئلي فقلت: ما تقول في السارق اذا أقرّ على نفسه أنه سرق؟ قال: نقطع قلت: فما تقولون في الزنا اذا أقرّ على نفسه أربع مرّات؟ قال: نرجمه، قلت: فما يمنعكم من السارق اذا أقرّ على نفسه مرّتين أن تقطعوه فيكون بمنزلة الزاني؟».

بيان:

أراد عليه السلام أنه لا بدّ في السرقة من الاقرار مرّتين وعدم الاكتفاء بالواحدة ليكون بمنزلة الزّاني حيث يعتبر فيه الأربع لأنّه اقرار على اثنين ويأتي في باب العفو عن الحدود أنّ مع الاقرار لا يجب القطع حتّى بل للامام أن أن يعفو عنه بخلاف ما اذا شهد عليه الشهود فإنّه لا بدّ من القطع.

١٥٣٧٨-٤ (التهذيب - ١٠: ١٢٦ رقم ٥٠٤) الحسين، عن السّراد، عن الحرّان عن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «اذا أقرّ الحرّ على نفسه بالسرقة مرّة واحدة عند الامام قطع».

بيان:

حمله في التّهذيبيين على التّقية.

١٥٣٧٩-٥ (التهذيب - ١٠: ١٢٨ رقم ٥١١) الصّفار، عن الثلاثة، عن [أبي - خ] جعفر، عن أبيه «أنّ عليّاً عليهم السلام كان يقول: لا قطع على أحد لخوف من ضرب ولا قيد ولا سجن ولا تعنيف إلّا أن يعترف فان اعترف قطع وان لم يعترف سقط عنه لمكان التخويف».

بيان:

المراد بالاعتراف الذي يكون من قبل نفسه من دون تكليف وتخويف.

٦-١٥٣٨٠ (الكافي - ٢٢٣:٧ - التهذيب - ١٠٦:١٠ رقم ٤١١) الثلاثة،
عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله عليه
السلام عن رجل سرق سرقة وكابر عنها فُضِرَ فجاء بها بعينها هل
يجب عليه القطع؟ قال «نعم ولكن اذا اعترف ولم يجيء بالسُرقة لم تقطع
يده لأنه اعترف على العذاب».

٧-١٥٣٨١ (الكافي - ٢٢٤:٧ - التهذيب - ١٠٧:١٠ رقم ٤١٦) الخمسة
قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نقب بيتاً فأخذ قبل أن
يصل الى شيء؟ قال «يعاقب فان أخذ وقد أخرج متاعاً فعليه القطع»
قال: وسألته عن رجل أخذه وقد حمل كارة من ثياب وقال صاحب
البيت: أعطانيها، قال «يدرأ عنه القطع إلا أن يقوم عليه البيّنة فان
قامت عليه البيّنة قطعت» وقال «يقطع اليد والرجل ثم لا تقطع بعد
ولكن إن عاد حبس وأنفق عليه من بيت مال المسلمين».

بيان:

«الكارّة» المجموع المشدود «يقطع اليد والرجل» يعني في سرقتين.

٨-١٥٣٨٢ (الكافي - ٢٢٤:٧ - التهذيب - ١٠٧:١٠ رقم ٤١٧) الأربعة،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام في
السارق اذا أخذ وقد أخذ المتاع وهو في البيت لم يخرج بعد، فقال: ليس
عليه قطع حتى يخرج به من الدار».

٩-١٥٣٨٣ (التهذيب - ١٠:١٠٧ رقم ٤١٥) الصَّفَّار، عن الثلاثة، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ: لَا قَطْعَ عَلَى السَّارِقِ حَتَّى يُخْرَجَ بِالسَّرْقَةِ مِنَ الْبَيْتِ وَيَكُونَ فِيهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ».

١٠-١٥٣٨٤ (التهذيب - ١٠:١٣٠ رقم ٥٢٠) ابن عيسى، عن مُحَمَّد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن عليٍّ عليهم السلام قال «لَيْسَ عَلَى السَّارِقِ قَطْعٌ حَتَّى يُخْرَجَ بِالسَّرْقَةِ مِنَ الْبَيْتِ».

١١-١٥٣٨٥ (الكافي - ٧:٢٢٤) عليّ، عن أبيه والعدة، عن

(التهذيب - ١٠:١٠٧ رقم ٤١٨) سهل، عن السَّراد، عن البجلي، عن بكير، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل سرق فلم يقدر عليه ثُمَّ سَرَقَ مَرَّةً أُخْرَى فَأُخِذَ فَجَاءَتْ الْبَيِّنَةُ فَشْهَدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرْقَةِ الْأُولَى وَالسَّرْقَةِ الْآخِرَةِ فَقَالَ «يَقْطَعُ يَدُهُ بِالسَّرْقَةِ الْأُولَى وَلَا يَقْطَعُ رِجْلُهُ بِالسَّرْقَةِ الْآخِرَةِ» فَقِيلَ: كَيْفَ ذَاكَ؟ فَقَالَ «لَأَنَّ الشُّهُودَ شْهَدُوا جَمِيعاً فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ بِالسَّرْقَةِ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ قَبْلَ أَنْ يَقْطَعَ بِالسَّرْقَةِ الْأُولَى وَلَوْ أَنَّ الشُّهُودَ شْهَدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرْقَةِ الْأُولَى ثُمَّ أَمْسَكُوا حَتَّى يَقْطَعَ يَدُهُ ثُمَّ شْهَدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرْقَةِ الْآخِرَةِ قَطَعَتْ رِجْلُهُ الْيَسْرَى».

١٢-١٥٣٨٦ (التهذيب - ١٠:١٠٦ رقم ٤١٤) ابن محبوب، عن جعفر بن مُحَمَّد بن عبدالله عن مُحَمَّد بن عيسى بن عبدالله، عن أبيه قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: السَّارِقُ يَسْرِقُ الْعَامَ فَيَقْدُمُ إِلَى الْوَالِي لِيَقْطَعَهُ

فيوهب، ثم يؤخذ في قابل وقد سرق الثانية فيقدم الى السلطان فبأي السرتين يقطع؟ قال «يقطع بالأخيرة ويستسعي بالمال الذي سرقه أولاً حتى يرده على صاحبه».

١٣-١٥٣٨٧ (الكافي - ٢٢٠:٧) علي، عن أبيه، عن

(التهذيب - ١٢٢:١٠ رقم ٤٨٩ و ١٤٦ رقم ٥٨٠) السَّراد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «السَّارق اذا جاء من قبل نفسه تائباً الى الله وردَّ سرقته على صاحبها فلا قطع عليه».

١٤-١٥٣٨٨ (التهذيب - ١١٢:١٠ رقم ٤٤٠) الحسين، عن

(الفقيه - ٧٠:٤ رقم ٥١٣٠) السَّراد، عن الخسران، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «اذا أقرَّ العبد على نفسه بالسَّرقَة لم يقطع واذا شهد عليه شاهدان قطع».

بيان:

وذلك لأنَّ اقراره على نفسه إقرار على مولاه.

١٥-١٥٣٨٩ (الكافي - ٢٢٠:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١١٢:١٠ رقم ٤٤١) أحمد عن السَّراد، عن

١. في الفقيه المطبوع الفضل بن يسار وفي الأصل وفي نسختي «قف» الفضيل وكذلك في جامع الرواة ج ٢ ص ١١ أورده بعنوان الفضيل بن يسار فالصحيح الفضيل مصغراً «ض.ع».

(الفقيه - ٧٠:٤ رقم ٥١٢٩) ابن رثاب، عن ضريس الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا أقرَّ العبد على نفسه عند الامام مرّة أنّه سرق قطعه والأمة اذا أقرت على نفسها عند الامام بالسّرقه قطعها».

بيان:

حمله في التهذيبين على ما اذا انضاف الى اقرارهما البيّنة، وقال في الفقيه: ومتى كان العبد مّمن يعلم أنّه يريد الاضرار بسيّده لم يقطع اذا أقرّ على نفسه بالسّرقه فان شهد عليه شاهدان قطع.

- ٦٢ -

باب الخيانات

١-١٥٣٩٠ (الكافي - ٢٢٧:٧ - التهذيب - ١٠:١٠٩ رقم ٤٢٦) الخمسة

(الفقيه - ٦١:٤ رقم ٥١٠٢) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي
عبدالله عليه السلام أنّه قال

(الكافي - التهذيب) في رجل استأجر أجيراً فأقعده على
متاعه فسرقه فقال «هو مؤتمن» وقال

(ش) في رجل أتى رجلاً فقال: أرسلني فلان اليك لترسل اليه
بكذا وكذا فأعطاه وصدّقه، فلقني صاحبه فقال له: إنّ رسولك أتاني
فبعثت اليك معه بكذا وكذا فقال: ما أرسلته اليك وما أتاني بشيء وزعم
الرسول أنّه قد أرسله وأنّه قد دفعه اليه، فقال «إن وجد عليه بينة أنّه لم
يرسله قطع يده».

(الكافي) ومعنى ذلك أن يكون الرسول قد أقر مرة أنه لم

يرسله

(ش) «وإن لم يجد بيّنة فيمينه بالله ما أرسلته ويستوفي الآخر من الرسول المال» قلت: رأيت إن زعم أنه إنّما حمله على ذلك الحاجة؟ فقال «يقطع لأنّه سرق مال الرجل».

بيان:

«هو مؤتمن» أي جعله صاحب المال أميناً على ماله فهو خائن ليس بسارق فلا حدّ عليه ولما كان قوله عليه السلام ان وجد عليه بيّنة أنّه لم يرسله موهماً لإرادة إقامة البيّنة على النّفي أزال هذا الوهم في الكافي بحمله على إقامة البيّنة على اقرار الرسول بعدم الارسال ليستقيم. وأما الحكم بالقطع حينئذ فحمله في الاستبصار على ما اذا كان معروفاً بذلك مفسداً في الأرض لأنّ فعله حيلة وليس بسرقة يجب فيها القطع.

٢-١٥٣٩١ (الكافي - ٢٢٧:٧) محمد عن

(التهذيب - ١٠٩:١٠ رقم ٤٢٤) أحمد، عن السّراد، عن الخراز عن سليمان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يستأجر أجيراً فيسرق من بيته هل يقطع يده؟ قال «هذا مؤتمن ليس بسارق هذا خائن».

٣-١٥٣٩٢ (الكافي - ٢٢٨:٧) العدة، عن أحمد، عن عثمان، عن سماعة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل استأجر أجيراً وأخذ

الأجير متاعه فسرقه؟ فقال «هو مؤتمن» ثم قال «الأجير والضيف أمناء ليس يقع عليهم حد السرقة».

٤-١٥٣٩٣ (التهذيب - ١٠:١٠٩ رقم ٤٢٥) الحسين، عن عثمان، عن سماعه قال: سألته... الحديث.

٥-١٥٣٩٤ (الكافي - ٧:٢٢٨) العدة، عن سهل و

(التهذيب - ١٠:١١٠ رقم ٤٢٨) علي، عن أبيه، عن السَّراد، عن ابن رثاب، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «الضيف اذا سرق لم يقطع وان أضاف الضيف ضيفاً فسرق قطع ضيف الضيف».

٦-١٥٣٩٥ (الفقيه - ٤:٦٥ ذيل رقم ٥١١٧) روي أنه إن أضاف الضيف ضيفاً فسرق قطع.

٧-١٥٣٩٦ (الكافي - ٧:٢٢٨ - التهذيب - ١٠:١١٠ رقم ٤٢٩) علي، عن أبيه، عن السَّراد، عن الخزاز، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوم اصطحبوا في سفر رفقاء فسرق بعضهم متاع بعض؟ فقال «هذا خائن لا يقطع ولكن يتبع بسرقة وخيائته» قيل له: فان سرق من منزل أبيه؟ فقال «لا يقطع لأن ابن الرجل لا يحجب عن الدخول الى منزل أبيه هذا خائن وكذلك إن سرق من منزل أخيه وأخته اذا كان يدخل عليهم فلا يحجبانه عن الدخول».

٨١٥٣٩٧ (الكافي - ٢٢٧:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠٩:١٠ رقم ٤٢٧) أحمد، عن علي بن الحكم،
عن موسى بن بكر، عن علي بن سعيد قال: سألت أبا عبد الله عليه
السلام عن رجل اكرى حماراً ثم أقبل به الى أصحاب الثياب فابتاع
منهم ثوباً أو ثوبين وترك الحمار؟ فقال «يرد الحمار على صاحبه ويتبع الذي
ذهب بالثوبين وليس عليه قطع إننا هي خيانة».

٩١٥٣٩٨ (الفقيه - ٦٣:٤ رقم ٥١١٠) موسى بن بكر، عن زرارة، عن
أبي جعفر عليه السلام مثله بأدنى تفاوت.

١٠١٥٣٩٩ (الكافي - ٢٣٤:٧) علي، عن أبيه والعدة، عن

(التهذيب - ١١١:١٠ رقم ٤٣٦) سهل، عن التميمي، عن
عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير
المؤمنين عليه السلام في عبد سرق واختان من مال مولاه قال: ليس عليه
قطع».

١١١٥٤٠٠ (الكافي - ٢٣٧:٧) علي، عن أبيه، عن صالح بن سعيد،
عن

(التهذيب - ١١١:١٠ رقم ٤٣٨) يونس، عن بعض أصحابنا،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال «المملوك اذا سرق من مواليه لم يقطع
واذا سرق من غير مواليه قطع».

١٢-١٥٤٠١ (الكافي - ٢٣٧:٧ - التهذيب - ١١١:١٠ رقم ٤٣٧)

الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: عبدي إذا سرقني لم أقطعه وعبدي إذا سرق غيري قطعته وعبدي الامارة إذا سرق لم أقطعه لأنه فيء».

باب السرقة من بيت المال والمغنم

١-١٥٤٠٢ (الكافي - ٢٦٤:٧ - التهذيب - ١٢٥:١٠ رقم ٥٠١) عليّ،
عن أبيه، عن الوشاء، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر
عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين قد سرقا من
مال الله أحدهما عبد لمال الله والآخر من عرض الناس فقال: أما هذا
فمن مال الله ليس عليه شيء مال الله أكل بعضه بعضاً وأما الآخر
فقدّمه فقطع يده ثم أمر أن يطعم السمن واللحم حتى برئت يده».

٢-١٥٤٠٣ (التهذيب - ١٢٨:١٠ رقم ٥١٠) الصفار، عن محمد بن
الحسين، عن ابن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن يزيد بن عبد الملك، عن
أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن وعن الفضل بن صالح، عن أبي
عبد الله عليهم السلام قال «إذا سرق السارق من البيدر من امام جائر
فلا قطع عليه إنّها أخذ حقه فاذا كان مع امام عادل عليه القتل».

بيان:

الظاهر القطع مكان القتل إلا أن يقال أن الامام العادل لا يترك محتاجاً

فالسارق معه يستحقّ القتل وفيه بُعد.

٣-١٥٤٠٤ (التهذيب - ١١١:١٠ رقم ٤٣٩) الحسين، عن النضر، عن عاصم ويوسف بن عقيل، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أخذ رقيق الامام لم يقطع وإذا سرق واحد من رقيقي من مال الامارة قطعت يده» قال: سمعته يقول «إذا سرق عبد أو أجير من مال صاحبه فليس عليه قطع».

بيان:

أريد بالحديث الأول سقوط القطع عن رقيق الامام الظاهر بسرقة مال الامارة وثبوته على رقيق الامام المستور بذلك.

٤-١٥٤٠٥ (الكافي - ٢٢٦:٧ - التهذيب - ١٠٥:١٠ رقم ٤٠٩) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: أربعة لا قطع عليهم المختلس والغلول ومن سرق من الغنيمة وسرقة الأجير فإنها خيانة».

٥-١٥٤٠٦ (الكافي - ٢٣١:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٠٥:١٠ رقم ٤٠٧) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنّ عليّاً صلوات الله عليه أتى برجل سرق من بيت المال فقال: لا يقطع فإنّ له فيه نصيباً».

٦-١٥٤٠٧ (الكافي - ٢٢٣:٧) عليّ، عن أبيه والعدة، عن

(التهذيب - ١٠:١٠٤ رقم ٤٠٦) سهل، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أخذ بيضة من المغنم وقالوا قد سرق إقطعه فقال: إني لم أقطع أحداً له فيها أخذ شرك».

٧-١٥٤٠٨ (الفقيه - ٤:٦٣ رقم ٥١٠٩ - التهذيب - ١٠:١٠٦ رقم ٤١٠) يونس بن عبدالله، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل سرق من المغنم ايش الذي يجب عليه؟ قال «ينظر كم الذي نصيبه^١ فان كان الذي أخذ أقل من نصيبه عزّر ودفع اليه تمام ماله وإن كان الذي أخذ مثل الذي له فلا شيء عليه وإن كان أخذ فضلاً بقدر ثمن مجن وهو ربع دينار قطع».

بيان:

«فلا شيء عليه» يعني به لا قطع عليه وإن وجب التعزير بل يزداد في تعزيره على أخذ الأقل كما صرح به في الحديث الآتي.

٨-١٥٤٠٩ (التهذيب - ١٠:١٢٩ رقم ٥١٤) الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن صالح بن سعيد، عن يونس، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل سرق من الفيء قال «بعد ما قسم أو قبل؟» قلت: فأجبنى فيهما قال «إن كان سرق بعد ما أخذ حصته منه قطع وإن كان سرق قبل أن يقسم لم يقطع حتى ينظر ماله فيدفع اليه حقه منه فان كان الذي أخذ أقل من ماله أعطي بقية حقه ولا شيء

١. في الفقيه والتهذيب المطبوعين يصيبه مكان نصيبه.

عليه إلا أن يعزّر لجرأته وإن كان الذي أخذ مثل حقه أقرّ في يديه وزيد أيضاً وإن كان الذي سرق أكثر ممّا له بقدر مجن قطع وهو صاغر وثمان مجن ربع دينار».

٩-١٥٤١٠ (التهذيب - ١٠٥:١٠ رقم ٤٠٨) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن البصري قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البيضة التي قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام؟ فقال «كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه».

بيان:

حملة في التهذيبين تارة على ما اذا كان السارق ممن لم يكن له في المغنم نصيب أو يكون نصيبه فيه أقل ممّا أخذ بقدر ربع دينار فصاعداً كما دلّ عليه الخبر السابق وأخرى على قصره على موضعه وكونه حكاية حال اقتضته المصلحة.

- ٦٤ -

باب المختلس والطرّار

١-١٥٤١١ (الكافي - ٢٢٦:٧) عليّ، عن أبيه والعدة، عن

(التهذيب - ١١٤:١٠ رقم ٤٥٣) سهل، عن التميمي، عن
عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير
المؤمنين صلوات الله عليه في رجل اختلس ثوباً من السوق فقالوا: قد
سرق هذا الرجل فقال: انّي لا أقطع في الدغارة المعلنة ولكن أقطع يد
من يأخذ ثمّ يخفي».

بيان:

«الدغارة» بالمعجمة بين المهملتين أخذ الشيء اختلاساً، قال في النهاية في
حديث عليّ: لا قطع في الدغرة قيل هي الخلسة وهي من الدفع لأنّ المختلس
يدفع نفسه على الشيء يختلسه.

٢-١٥٤١٢ (الكافي - ٢٢٥:٧) القميان، عن

(التهذيب - ١١٤:١٠ رقم ٤٥٤) صفوان، عن اسحاق بن عمار، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: سمعته يقول

(الفقيه - ٦٥:٤ رقم ٥١١٧) «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا أقطع في الدغارة المعلنة وهي الخلسة ولكن اعزّره

(الفقيه -) ولكن نقطع من يأخذ ويخفي».

٣-١٥٤١٣ (الكافي - ٢٢٦:٧ - التهذيب - ١١٤:١٠ رقم ٤٥٠) الأربعة
عن أبي عبدالله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام أتى برجل اختلس درّة من أذن جارية فقال: هذه الدغارة المعلنة فضربه وحبسه».

٤-١٥٤١٤ (الكافي - ٢٢٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١١٤:١٠ رقم ٤٥٢) البرقي، عن عثمان، عن سماعه قال: قال من سرق خلسة اختلسها لم يقطع ولكن يضرب ضرباً شديداً.

٥-١٥٤١٥ (الكافي - ٢٢٦:٧ - التهذيب - ١١٤:١٠ رقم ٤٥١) حميد، عن ابن سماعه، عن عدة من أصحابه، عن أبان، عن البصري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «ليس على الذي يستلب قطع وليس على الذي يطرّ الدراهم من ثوب الرجل قطع».

بيان:

«الطرار» الذي يقطع الثوب ويشقه ليأخذ منه الشيء.

٦-١٥٤١٦ (الكافي - ٢٢٦:٧ - التهذيب - ١١٥:١٠ رقم ٤٥٥) الأربعة،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أُتي أمير المؤمنين عليه السلام بطرار
قد طرّ دراهم من كُمّ رجل قال: فقال: إن كان طرّ من قميصه الأعلى لم
أقطعه وإن كان طرّ من قميصه الداخل قطعته».

٧-١٥٤١٧ (الكافي - ٢٢٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١١٥:١٠ رقم ٤٥٦) سهل، عن الثلاثة، عن أبي
عبدالله عليه السلام «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام أُتي بطرار قد طرّ من
رجل من رده دراهم فقال: إن كان طرّ من قميصه الأعلى لم نقطعه وإن
كان طرّ من قميصه الأسفل قطعناه».

بيان:

«الردن» بالضم أصل الكُمّ.

٨-١٥٤١٨ (الكافي - ٢٢٩:٧) محمّد بن جعفر الكوفي، عن محمّد بن
عبد الحميد، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم قال: سمعت أبا
عبدالله عليه السلام يقول «يقطع النبّاش والطرار ولا يقطع المختلس»^١.

٩-١٥٤١٩ (التهذيب - ١١٦:١٠ رقم ٤٦٢) الحسين، عن السّراد، عن

١. وأورده في التهذيب - ١١٦:١٠ رقم ٤٦٠ بهذا السّند أيضاً.

عيسى بن صبيح، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

بيان:

حملها في التهذيبين على ما اذا طرّ من الثوب الأسفل.

- ٦٥ -

باب سائر ما لا قطع فيه

١-١٥٤٢٠ (الكافي - ٢٣١:٧) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال
«قال أمير المؤمنين عليه السلام: كلّ مدخل يدخل فيه بغير اذن [صاحبه
- خ] فسرقة فيه [منه - خ ل] السارق فلا قطع عليه، يعني الحماّمات
والخانات والأرحية».

٢-١٥٤٢١ (الفقيه - ٦١:٤ رقم ٥١٠٤) السكوني قال: قال أمير المؤمنين
عليه السلام... الحديث وزاد والمساجد.

٣-١٥٤٢٢ (التهذيب - ١٠٨:١٠ رقم ٤٢٢) أحمد، عن البرقي، عن
النّوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام
مثله بأدنى تفاوت ولم يذكر الخانات.

بيان:

«الأرحية» جمع الرّحا.

٤-١٥٤٢٣ (التهذيب - ١٠:١٠٩ رقم ٤٢٣) بهذا الاسناد قال «لا يقطع إلا من نقب بيتاً أو كسر قفلاً».

٥-١٥٤٢٤ (الكافي - ٧:٢٣١ - التهذيب - ١٠:١١٠ رقم ٤٣٠) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا قطع في ثمر ولا كثر والكثير شحم النخل».

٦-١٥٤٢٥ (الفقيه - ٤:٦٢ رقم ٥١٠٧) السكوني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... الحديث وأورد مكان شحم النخل الجمار.

بيان:

«الجمار» كرمّان بالجيم والراء شحم النخل.

٧-١٥٤٢٦ (الكافي - ٧:٢٣٠ - التهذيب - ١٠:١١٠ رقم ٤٣١) بهذا الاسناد قال «قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمن سرق الثمار في كَمِّه فما أكل منه فلا شيء عليه وما حمل فيعزّر ويغرم قيمته مرتين».

بيان:

الكم بالكسر وعاء الطلع وغطاء النور ولعله أنّما يغرم مرتين لأنّه لو بقى الى أن يبلغ لزاد قيمته.

٨-١٥٤٢٧ (التهذيب - ١٠:١٣٠ رقم ٥١٩ و١٣٦ رقم ٥٣٩) ابن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حمّاد بن عثمان وخلف بن حمّاد، عن ربعي، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا أخذ

الرجل من النخل والزرع قبل أن يصرم فليس عليه قطع فاذا صرم النخل وأخذ وحصد الزرع وأخذ قطع».

٩-١٥٤٢٨ (التهذيب - ١٣٠:١٠ رقم ٥٢١) ابن محبوب، عن أحمد بن عبدوس، عن ابن فضال، عن أبي جميلة، عن الأصبع، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال «لا يقطع من سرق شيئاً من الفاكهة وإذا مرّ بها فليأكل ولا يفسد».

بيان:

يعني ما دامت على شجرتها.

١٠-١٥٤٢٩ (الكافي - ٢٣٠:٧ - التهذيب - ١١١:١٠ رقم ٤٣٣) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لا قطع على من سرق الحجارة يعني الرخام وأشباه ذلك».

١١-١٥٤٣٠ (الكافي - ٢٣٠:٧ - التهذيب - ١١٠:١٠ رقم ٤٣٢) بهذا الاسناد قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام «لا قطع في ريش» يعني الطير كله.

١٢-١٥٤٣١ (الكافي - ٢٣٠:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١١١:١٠ رقم ٤٣٤) ابن عيسى، عن محمد بن

يحيى الخزّاز عن

(الفقيه - ٦٠:٤ رقم ٥١٠٠) غياث^١ بن ابراهيم، عن أبي
عبدالله عليه السلام

(الفقيه) عن أبيه

(ش) إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ أُتِيَ بِالْكُوفَةِ بِرَجُلٍ سَرَقَ حِمَامًا
فَلَمْ يَقْطَعْهُ وَقَالَ «لَا أَقْطَعُ فِي الطَّيْرِ».

١٣-١٥٤٣٢ (الكافي - ٢٣١:٧) مُحَمَّدٌ وَغَيْرُهُ، عَنْ

(التهذيب - ١١٢:١٠ رقم ٤٤٣) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ
الْعَبِيدِيِّ، عَنْ

(الفقيه - ٧٣:٤ رقم ٥١٤٤) زِيَادُ الْقَنْدِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ «لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ فِي سَنَةِ الْمَحَلِّ فِي
شَيْءٍ يُوْكَلُ مِثْلَ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ».

بيان:

«المحل» الجذب وهو انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلاء وفي بعض
النسخ المحق وفي الفقيه والشاة بدل وأشباه ذلك.

١٤-١٥٤٣٣ (الكافي - ٢٣١:٧) مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ وَالْعَدَّةِ، عَنْ

١. في التهذيب المطبوع عبدالله مكان غياث وقد أشار الى الاختلاف سيدنا الأستاذ أطال الله

(التهذيب - ١١٢:١٠ رقم ٤٤٤) سهل، عن علي بن الحكم،
عن عاصم بن حميد، عمن أخبره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال
«كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يقطع السارق في أيام المجاعة».

١٥٤٣٤-١٥ (الكافي - ٢٣١:٧ - التهذيب - ١١٢:١٠ رقم ٤٤٢)
الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يقطع السارق في عام سنة
يعني في عام مجاعة».

١٦-١٥٤٣٥ (الفتاوى - ٦٠:٤ رقم ٥٠٩٩) السكوني، عن جعفر بن محمد،
عن أبيه عليهما السلام قال «لا يقطع السارق في عام سنة مجدبة» يعني
في المأكل دون غيره.

← بقاءه الشريف في ج ١٨ معجم رجال الحديث طي رقم ١١٩٩٧ في ترجمة محمد بن يحيى الخزاز
ورجّح غياث لموافقته الوافي والوسائل.

- ٦٦ -

باب صفة القطع

١-١٥٤٣٦ (الكافي - ٢٢٢:٧) الثلاثة ومحمد، عن

(التهذيب - ١٠٢:١٠ رقم ٣٩٧) أحمد، عن ابن أبي عمير،
عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: من
أين يجب القطع؟ قال: فبسط أصابعه وقال «من هاهنا» يعني من مفصل
الكف.

٢-١٥٤٣٧ (الكافي - ٢٢٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠٢:١٠ رقم ٣٩٨) أحمد، عن علي بن الحكم،
عن علي، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «القطع من
وسط الكف ولا تقطع الابهام وإذا قطعت الرجل ترك العقب لم تقطع».

٣-١٥٤٣٨ (الكافي - ٢٢٤:٧ - التهذيب - ١٠٢:١٠ رقم ٣٩٩) القميان،

عن صفوان، عن اسحاق بن عمار، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال «تقطع يد السارق ويترك ابهامه وصدر راحته وتقطع رجله ويترك له عقبه يمشي عليها».

٤-١٥٤٣٩ (الكافي - ٢٢٣:٧) العدة، عن البرقي، عن عثمان، عن سماعة

(التهذيب - ١٠٣:١٠ رقم ٤٠٠) يونس، عن سماعة قال: قال

(التهذيب) أبو عبدالله عليه السلام

(ش) «إذا أخذ السارق قطعت يده من وسط الكفّ فان عاد قطعت رجله من وسط القدم فان عاد استودع السجن فان سرق في السجن قتل».

٥-١٥٤٤٠ (الكافي - ٢٢٢:٧) عليّ، عن أبيه والعدة، عن

(التهذيب - ١٠٣:١٠ رقم ٤٠٢) سهل، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في السارق اذا سرق قطعت يمينه فاذا سرق مرة أخرى قطعت رجله اليسرى ثم اذا سرق مرة أخرى سجنه وترك رجله اليمنى يمشي عليها إلى الغائط ويده اليسرى يأكل بها ويستنجي بها، وقال: اني لأستحيي من الله أن أتركه لا ينتفع بشيء ولكن أسجنه حتى يموت في السجن، وقال: ما قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سارق بعد يده ورجله».

٦-١٥٤٤١ (الكافي - ٢٢:٧ - التهذيب - ١٠٤:١٠ رقم ٤٠٣) حميد، عن ابن سماعه، عن غير واحد، عن أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان عليّ عليه السلام لا يزيد على قطع اليد والرجل ويقول: إني لأستحيي من ربي أن أدعه ليس له ما يستنجي به أو يتطهر به» قال: وسألته إن هو سرق بعد ما قطع اليد والرجل؟ فقال «استودعه السجن أبداً وأغني عن الناس شره».

٧-١٥٤٤٢ (الفتاوى - ٦٤:٤ رقم ٥١١٥) السَّراد، عن ابن رثاب، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل سرق فقطعت يده اليمنى ثم سرق فقطعت رجله اليسرى ثم سرق الثالثة قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام يخلده في السجن ويقول: إني لأستحيي من ربي أن أدعه بلا يد يستنظف بها ولا رجل يمشي بها إلى حاجته» قال «وكان إذا قطع اليد قطعها دون المفصل وإذا قطع الرجل قطعها من الكعب» قال «وكان لا يرى أن يعفي عن شيء من الحدود».

٨-١٥٤٤٣ (الكافي - ٢٢٣:٧) العدة، عن أحمد، عن

(التهذيب - ١٠٤:١٠ رقم ٤٠٥) الحسين، عن النضر، عن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل سرق فقال «سمعت أبي يقول: أتي عليّ عليه السلام في زمانه برجل قد سرق فقطع يده ثم أتي به ثانية فقطع رجله من خلاف ثم أتي به ثالثة فخلده السجن وأنفق عليه من بيت مال المسلمين، وقال: هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أخالفه».

٩-١٥٤٤٤ (الكافي - ٢٢٣:٧) محمد، عن محمد بن الحسين، عن

(التهذيب - ١٠٤:١٠ رقم ٤٠٤) صفوان، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قطع رجل السارق بعد قطع اليد ثم لا يقطع بعد فان عاد حبس في السجن وأنفق عليه من بيت مال المسلمين».

١٠-١٥٤٤٥ (الفقيه - ٦٣:٤ رقم ٥١١١) قال الصادق عليه السلام «كان أمير المؤمنين عليه السلام اذا سرق الرجل أولاً قطع يمينه فان عاد قطع رجله اليسرى فان عاد ثالثة خلده في السجن وأنفق عليه من بيت المال».

١١-١٥٤٤٦ (الفقيه - ٦٣:٤ رقم ٥١١٢) وروي أنه إن سرق في السجن قتل.

١٢-١٥٤٤٧ (الكافي - ٢٢٣:٧) علي، عن أبيه والعدة، عن

(التهذيب - ١٠٤:١٠ رقم ٤٠٦) سهل، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في رجل أمر به أن تقطع يمينه فقدمت شماله فقطعوها وحسبوها يمينه وقالوا: إنما قطعنا شماله أنقطع يمينه؟ فقال: لا تقطع يمينه وقد قطعت شماله».

١٣-١٥٤٤٨ (الكافي - ٢٢٥:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠٨:١٠ رقم ٤١٩) ابن عيسى، عن السَّراد،
عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أشل اليد
اليمنى أو أشل الشمال سرق قال «يقطع يده اليمنى على كلِّ حال».

١٤-١٥٤٤٩ (الفقيه - ٦٦:٤ ذيل رقم ٥١١٧) السَّراد، عن العلاء، عن
محمَّد، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «الأشل إذا سرق
قطعت يمينه على كلِّ حال شلاء كانت أو صحيحة فان عاد فسرق
قطعت رجله اليسرى فان عاد خلَّد السجن وأجرى عليه من بيت مال
المسلمين وكُفَّ عن الناس».

١٥-١٥٤٥٠ (الفقيه - ٦٦:٤ رقم ٥١١٧) السَّراد، عن عبدالله بن سنان،
عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٦-١٥٤٥١ (التهذيب - ١٠٨:١٠ رقم ٤٢٠) يونس بن عبدالرحمن، عن
المفَّض بن صالح، عن بعض أصحابه قال: قال أبو عبدالله عليه السلام
«إذا سرق الرجل ويده اليسرى شلاء لم تقطع يمينه ولا رجله وإن كان
أشل ثم قطع يد رجل قصَّ منه» يعني لا تقطع في السرقة ولكن يقطع في
القصاص.

بيان:

حمله في الاستبصار على من رأى الامام منه بشاهد الحال جواز العفو عنه
لئلا يبقى بلا يد.

١٧-١٥٤٥٢ (التهذيب - ١٠٨:١٠ رقم ٤٢١) السَّراد، عن البجلي قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السارق يسرق فتقطع يده ثم يسرق فتقطع رجله ثم يسرق هل عليه قطع؟ فقال «في كتاب علي عليه السلام إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مضى قبل أن يقطع أكثر من يد ورجل وكان علي صلوات الله عليه يقول: أتني لأستحيي من ربي أن لا أدع له يداً يستنجي بها أو رجلاً يمشي عليها».

قال: فقلت له: لو أن رجلاً قطعت يده اليسرى في قصاص فسرق ما يصنع به؟ قال: فقال «لا يقطع ولا يترك بغير ساق» قال: قلت: لو أن رجلاً قطعت يده اليمنى في قصاص ثم قطع يد رجل أيقص منه أولاً؟ فقال «إنما يترك في حق الله عز وجل فأما في حقوق الناس فيقتص منه في الأربع جميعاً».

بيان:

الساق في اللغة الأمر الشديد فلعل المراد بقوله عليه السلام ولا يترك بغير ساق أنه لا يقطع ولا يترك أيضاً من دون أمر آخر شديد مكان القطع بل يفعل به ما يقوم مقام قطع اليد.

١٨١٥٤٥٣ (الكافي - ٢٢٥:٧ - التهذيب - ١٠٣:١٠ - رقم ٤٠١) محمد،

عن محمد بن الحسين، عن

(الفقيه - ٦٩:٤ - رقم ٥١٢٧) ابن هلال، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أخبرني عن السارق لم تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا تقطع يده اليمنى ورجله اليمنى؟ فقال «ما أحسن ما سألت إذا قطعت يده اليمنى ورجله اليمنى سقط على جانبه الأيسر ولم يقدر على القيام فإذا قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى

اعتدل واستوى قائماً» قلت له: جعلت فداك وكيف يقوم وقد قطعت
رجله؟ فقال «إنَّ القطع ليس حيث رأيت بقطع إنما تقطع الرجل من
الكعب ويترك له من قدمه ما يقوم عليه يصلي ويعبد الله» قلت له: من
أين تقطع اليد؟ فقال «تقطع الأربع الأصابع ويترك الابهام يعتمد عليها
في الصلاة فيغسل بها وجهه للصلاة».

(الكافي - التهذيب) قلت: وهذا القطع من أول من قطع؟
فقال «قد كان عثمان بن عفان حسن ذلك لمعاوية».

- ٦٧ -

باب ما يفعل بالسارق بعد القطع

١٥٤٥٤-١ (الكافي - ٢٦٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٢٥:١٠ رقم ٥٠٢) سهل، عن الديلمي، عن
هارون بن الجهم، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «أُتي أمير
المؤمنين صلوات الله عليه يقوم لصوص قد سرقوا فقطع أيديهم من نصف
الكف وترك الإبهام لم يقطعها وأمرهم أن يدخلوا دار الضيافة وأمر
بأيديهم أن تعالج وأطعمهم السمن والعسل واللحم حتى برأوا فدعا بهم
وقال: يا هؤلاء إن أيديكم قد سبقت إلى النار فإن تبتّم وعلم الله منكم
صدق النية تاب عليكم وجررتكم أيديكم إلى الجنة، وإن أنتم لم تتوبوا ولم
تقلعوا عما أنتم عليه جرّتكم أيديكم إلى النار».

١٥٤٥٥-٢ (الكافي - ٢٦٤:٧) الاثنان، عن عليّ بن مرداس، عن

سعدان بن مسلم، عن بعض أصحابنا، عن الحارث بن حصيرة قال:
مررت بحبشيّ وهو يسقي [يستسقي - خ ل] بالمدينة وإذا هو أقطع،

فقلت له: من قطعك؟ فقال: قطعني خير الناس إنّا أخذنا في سرقة ونحن ثمانية نفر فذهب بنا الى عليّ بن أبي طالب عليه السلام فأقرنا بالسرقة فقال «أما تعرفون أنّها حرام؟» قلنا: نعم، فأمر بنا فقطعت أصابعنا من الراحة وخلّيت الابهام ثم أمر بنا فحبسنا في بيت يطعمنا فيه السمن والعسل حتى برأت أيدينا ثم أمر بنا فأخرجنا فكسانا فأحسن كسوتنا ثم قال لنا «إن تتوبوا وتصلحوا فهو خير لكم يلحقكم الله بأيديكم في الجنة وإن لا تفعلوا يلحقكم الله تبارك وتعالى بأيديكم في النار».

٣-١٥٤٥٦ (التهذيب - ١٠: ١٢٧ رقم ٥٠٩) الحسين، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أني أمير المؤمنين عليه السلام يقوم سراق قد قامت عليهم البيّنة وأقروا قال: تقطع أيديهم، ثم قال: يا قنبر ضمّهم اليك فداو كلومهم وأحسن القيام عليهم فاذا برأوا فاعلمي.

فلما برأوا أتاه فقال: يا أمير المؤمنين القوم الذين أقمت عليهم الحدود قد برئت جراحاتهم قال: اذهب فاكس كلّ واحد منهم ثوبين وائتني بهم، قال: فكساهم ثوبين ثوبين وأتى بهم في أحسن هيئة متردّين مشتملين كأنهم قوم محرمون فمثلوا بين يديه قياماً فأقبل على الأرض ينكتها باصبعه ملياً ثم رفع رأسه اليهم فقال: اكشفوا أيديكم، ثم قال: ارفعوا الى السماء فقولوا: اللهم إنّ عليّاً قطعنا، ففعلوا فقال: اللهم على كتابك وسنة نبيك ثم قال لهم: يا هؤلاء إن تبتّم أيديكم وإن لا تتوبوا ألحقتم بها، ثم قال: يا قنبر خلّ سبيلهم واعط كلّ واحد منهم ما يكفيه الى بلده».

٤١٥٤٥٧-٤ (الكافي - ٢٢٤:٧) العدة، عن البرقي، عن عثمان، عن سباعة، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجال قد سرقوا فقطع أيديهم، ثم قال: إن الذي بان من أجسادكم قد يصل الى النار فإن تتوبوا تجيرونها وإن لا تتوبوا تجرّكم».

٥١٥٤٥٨-٥ (الكافي - ٢٣٠:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١١١:١٠ رقم ٤٣٥) ابن عيسى، عن

(الفقيه - ٦٥:٤ رقم ٥١١٦) السّراد، عن ابن رباط، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا أقيم على سارق الحدّ نفى الى بلدة أخرى».

٦١٥٤٥٩-٦ (التهذيب - ١٢٧:١٠ رقم ٥٠٨) الحسين، عن الحسن، عن زرعة، عن سباعة قال: ينفي الرجل اذا قطع.

١. هكذا في الأصل والصّحيح تجرّونها كما في الكافي المطبوع ويشهد على صحته لفظة تجرّكم في آخر الحديث «ض.ع».

- ٦٨ -

باب حدّ الصبيان في السرقة

١-١٥٤٦٠ (الكافي - ٢٣٢:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٠:١١٩ رقم ٤٧٣) يونس، عن عبدالله بن سنان
قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصّبي يسرق؟ قال «يعفى عنه
مرّة ومرّتين ويعزّر في الثالثة فان عاد قطعت أطراف أصابعه فان عاد قطع
أسفل من ذلك».

٢-١٥٤٦١ (الكافي - ٢٣٢:٧-التهذيب - ١٠:١١٩ رقم ٤٧٤) القميان،
عن صفوان، عن العلاء، عن محمّد، عن أحدهما عليهما السلام قال:
سألته عن الصّبي يسرق؟ قال «إذا سرق مرّة وهو صغير عفي عنه، فان
عاد عفي عنه، فان عاد قطع بنانه، فان عاد قطع أسفل من بنانه، فان
عاد قطع أسفل من ذلك».

٣-١٥٤٦٢ (الكافي - ٢٣٢:٧-التهذيب - ١٠:١١٨ رقم ٤٧٢) الخمسة،

عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا سرق الصبي عفى عنه فان عاد عزّر، فان عاد قطع أطراف أصابعه، فإن عاد قطع أسفل من ذلك» وقال «أتى عليّ عليه السلام بسلام بسلام يشكّ في احتلامه فقطع أطراف الأصابع».

٤-١٥٤٦٣ (الكافي - ٢٣٣:٧) العدة، عن سهل ومحمد، عن

(التهذيب - ١١٩:١٠ رقم ٤٧٦) أحمد، عن السّراد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في الصّبي يسرق قال «يعفى عنه مرّة فان عاد قطعت أنامله أو حكّت حتى تدمى، فان عاد قطعت أصابعه، فان عاد قطع أسفل من ذلك».

٥-١٥٤٦٤ (التهذيب - ١٢١:١٠ رقم ٤٨٤) الحسين، عن القاسم بن محمد، عن عبد الصمد بن بشير، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت: الصبي يسرق؟ قال «يعفى عنه مرّتين فان عاد الثالثة قطعت أنامله، فان عاد قطع المفصل الثاني، فان عاد قطع المفصل الثالث وتركت راحته وإبهامه».

٦-١٥٤٦٥ (الكافي - ٢٣٢:٧) القميان، عن

(التهذيب - ١١٩:١٠ رقم ٤٧٥) صفوان، عن اسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي ابراهيم عليه السلام: الصبيان اذا أتى بهم على قطع أناملهم من أين تقطع؟ فقال «من المفصل مفصل الأنامل».

٧-١٥٤٦٦ (الكافي - ٢٣٣:٧) حميد، عن

(التهذيب - ١١١:١٠ رقم ٤٧٧) ابن سماعه، عن غير واحد من أصحابه، عن أبان

(الكافي - ٢٣٣:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول «أُتي عليّ عليه السلام بغلام قد سرق فطُرف أصابعه، ثم قال: أما لئن عدت لأقطعنها ثم قال: أما أنه ما عمله إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا».

بيان:

طُرف أصابعه تطريقاً خضبها أراد أنه خضبها بدمه.

٨-١٥٤٦٧ (الكافي - ٢٣٣:٧ - التهذيب - ١٢٠:١٠ رقم ٤٧٨) أبان، عن البصري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا سرق الصبي ولم يحتلم قطعت أطراف أصابعه» قال: وقال [عليّ عليه السلام]¹ «لم يصنعه إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا».

٩-١٥٤٦٨ (التهذيب - ١٢١:١٠ رقم ٤٨٣) الحسين، عن عثمان، عن سماعة قال: إذا سرق الصبي ولم يبلغ الحلم قطعت أنامله، وقال أبو عبدالله عليه السلام «أُتي أمير المؤمنين صلوات الله عليه بغلام قد سرق ولم يبلغ الحلم فقطع من لحم أطراف أصابعه، ثم قال: إن عدت قطعت يدك».

١. ما في المعقوفين ادخلناه من الكافي المطبوع والمرأة وقال في المرأة قوله وقال أي أمير المؤمنين بقرينة السابق واللاحق والظاهر أنه سقط من الخبر شيء انتهى «ض.ع».

١٥٤٦٩-١٠ (الكافي - ٢٣٣:٧ - التهذيب - ١٠:١٢٠ رقم ٤٧٩) محمد،
عن محمد بن الحسين، عن بعض أصحابه، عن العلاء، عن محمد قال:
سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يسرق؟ فقال «إن كان له تسع
سنين قطعت يده ولا يضيّع حدّ من حدود الله».

بيان:

حمله في الاستبصار على أحد تالييه.

١١-١٥٤٧٠ (التهذيب - ١٠:١٢٠ رقم ٤٨٠) محمد بن أحمد، عن محمد
بن الحسين، عن ابن هلال، عن

(الفقيه - ٦٢:٤ رقم ٥١٠٥) العلاء، عن محمد قال: سألت أبا
جعفر عليه السلام عن الصبي يسرق؟ قال «إن كان له سبع سنين أو
أقل دفع عنه، فإن عاد بعد السبع سنين قطعت بنانه أو حكّت حتى
تدمى، فإن عاد قطع منه أسفل من بنانه، فإن عاد بعد ذلك وقد بلغ تسع
سنين قطع يده ولا يضيّع حدّ من حدود الله».

١٢-١٥٤٧١ (الكافي - ٢٣٣:٧ - التهذيب - ١٠:١٢٠ رقم ٤٨٢) حميد،
عن عبيد الله بن أحمد النّبيكي، عن ابن أبي عمير، عن عدّة من
أصحابه [أصحابنا - خ ل] عن محمد بن خالد بن عبد الله القسري قال:
كنت على المدينة فأتيت بغلام قد سرق فسألت أبا عبد الله عليه السلام
عنه قال «سله حيث سرق كان يعلم أنّ عليه في السرقة عقوبة فإن قال
نعم قلت له أي شيء تلك العقوبة فإن لم يعلم أنّ عليه في السرقة قطعاً
فخلّ عنه» قال: فأخذت الغلام فسألته وقلت له: أكنت تعلم أنّ في

السُرقة عقوبة؟ قال: نعم قلت: أي شيء هو؟ قال: الضرب، فخلّيت عنه.

١٣-١٥٤٧٢ (الكافي - ٢٣٢:٧) الأربعة

(التهذيب - ١٢١:١٠ رقم ٤٨٥) الحسين، عن فضالة، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام

(التهذيب) عن أبيه عليه السلام

(ش) قال «أُتي عليّ عليه السلام بجارية لم تحض قد سُرقت فضر بها أسواطاً ولم يقطعها».

باب حدّ النبّاش

١٥٤٧٣-١ (الكافي - ٢٢٨:٧ - التهذيب - ١١٥:١٠ رقم ٤٥٧) الخمسة،
عن حفص بن البختري قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول
«حدّ النبّاش حدّ السّارق».

١٥٤٧٤-٢ (الكافي - ٢٢٩:٧ - التهذيب - ١١٥:١٠ رقم ٤٥٩) حبيب بن الحسن، عن محمد بن الوليد،
عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال
«قال أمير المؤمنين عليه السلام: يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق
الأحياء»^١.

١٥٤٧٥-٣ (الكافي - ٢٢٩:٧ - التهذيب - ١١٥:١٠ رقم ٤٥٩) حبيب،
عن محمد بن عبد الحميد العطار، عن يسار^٢ عن الشّحام، عن أبي

١. وأورده في التهذيب - ١١٥:١٠ رقم ٤٥٨ بهذا السّند أيضاً.
٢. اختلفت النسخ في ضبطه بين يسار وسيار وبشار وقال في جامع الرواة ج ١ ص ٣٤٥ في ترجمة
زيد بن يونس: الظاهر أنّ الصواب من النسخ المختلفة بشار بقرينة اتحاد الخبر والراوي
والمروي عنه وعدم وجود سيّار ويسار في كتب الرجال والله أعلم انتهى «ض.ع».

عبدالله عليه السلام قال «أخذ نبّاش في زمن معاوية فقال لأصحابه: ما ترون؟ فقالوا: تعاقبه وتخلّي سبيله فقال رجل من القوم: ما هكذا فعل عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال: وما فعل؟ قال: فقال: يقطع النبّاش، وقال: هو سارق وهتّاك للموتى».

٤-١٥٤٧٦ (التهذيب - ١١٦:١٠ رقم ٤٦٣) أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن العرزمي، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنّ عليّاً عليه السلام قطع نبّاشاً».

٥-١٥٤٧٧ (التهذيب - ١١٦:١٠ رقم ٤٦٤) الصفار، عن الثلاثة

(الفقيه - ٦٧:٤ رقم ٥١١٩) إنّ عليّاً عليه السلام قطع نبّاش القبر فقليل له: أتقطع في الموتى؟ فقال «إنّا لنقطع لأمواتنا كما نقطع لأحيائنا».

بيان:

قد مضى أخبار آخر في قطع النبّاش في باب حدّ سائر الفواحش وفي باب المختلس والطرّار.

٦-١٥٤٧٨ (التهذيب - ١١٨:١٠ رقم ٤٦٩) الحسين، عن فضالة، عن موسى، عن عليّ بن سعيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل أخذ وهو ينبش؟ قال «لا أرى عليه قطعاً إلّا أن يؤخذ وقد نبش مراراً فاقطعه».

٧-١٥٤٧٩ (التهذيب - ١٠:١١٧ رقم ٤٦٥) ابن عيسى، عن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن علي بن سعيد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن النبّاش؟ قال «إذا لم يكن النبّاش له بعادة لم يقطع ويعزّر».

٨-١٥٤٨٠ (التهذيب - ١٠:١١٧ رقم ٤٦٨) أحمد، عن ابن فضال، عن الحسن بن الجهم، عن ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام «في النبّاش إذا أخذ أول مرة عزّر فإن عاد قطع».

٩-١٥٤٨١ (التهذيب - ١٠:١١٧ رقم ٤٦٦) ابن محبوب، عن أحمد، عن السّراد، عن الحرّاز، عن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «النبّاش إذا كان معروفاً بذلك قطع».

١٠-١٥٤٨٢ (التهذيب - ١٠:١١٧ رقم ٤٦٧) عنه، عن السّراد، عن عيسى بن صبيح قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الطّار والنبّاش والمختلس؟ قال «لا يقطع».

بيان:

التوفيق بين هذه الأخبار إنّما يتحقّق بأن يحمل القطع بها إذا ثبت أنّه أخذ الكفن الذي بلغ قيمته نصاب القطع لأنّه حينئذ سارق وسارق الميت كسارق الحيّ بلا فرق وإذا لم يثبت ذلك وإنّما ثبت أنّه ينبش القبور فإن تكرر منه الفعل وعُرف بذلك قطع وإلا فلا قطع عليه لعدم ثبوت سرقة وهكذا فعل في التّهذيبيين إلا أنّه لم يتعرّض لذكر النصاب

١١-١٥٤٨٣ (الكافي - ٢٢٩:٧ - التهذيب - ١١٨:١٠ - رقم ٤٧٠) الثلاثة،
عن غير واحد من أصحابنا قال: أُتي أمير المؤمنين عليه السلام برجل
نبّاش فأخذ أمير المؤمنين عليه السلام بشعره فضرب به الأرض ثم أمر
الناس أن يطأوه بأرجلهم فوطئوه حتى مات.

١٢-١٥٤٨٤ (الفقيه - ٦٧:٤ - رقم ٥١٢٠) الحديث مرسلًا على اختلاف في
الفاظه

١٣-١٥٤٨٥ (التهذيب - ١١٨:١٠ - رقم ٤٧١) ابن عيسى، عن أبي يحيى
الواسطي، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أُتي
أمير المؤمنين عليه السلام بنبّاش فأُخِرَ عذابه الى يوم الجمعة فلمّا كان
يوم الجمعة ألقاه تحت أقدام الناس فما زالوا يتوطئونه بأرجلهم حتى
مات».

بيان:

حملهما في التهذيبين على ما اذا تكرر منه الفعل ثلاث مرّات وأقيم عليه
الحَدّ في كلّ مرّة فإنّه يجب عليه القتل كما يجب على السّارق والامام مخير في
كيفية القتل كيف شاء بحسب ما يراه أردع للحال.

- ٧٠ -

باب حدّ بائع الحرّ

١-١٥٤٨٦ (الكافي - ٢٢٩:٧ - التهذيب - ١١٣:١٠ رقم ٤٤٥) الأربعة،
عن أبي عبدالله عليه السلام «إنّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه أتي
برجل قد باع حرّاً فقطع يده».

٢-١٥٤٨٧ (الكافي - ٢٢٩:٧ - التهذيب - ١١٣:١٠ رقم ٤٤٦) عليّ،
عن أبيه، عن محمّد بن حفص، عن عبدالله بن طلحة قال: سألت أبا
عبدالله عليه السلام عن الرجل يبيع الرجل وهما حرّان يبيع هذا هذا
وهذا هذا ويفرّان من بلد الى بلد فيبيعان أنفسهما ويفرّان بأموال الناس؟
قال «تقطع أيديهما لأنّهما سارقا أنفسهما وأموال المسلمين».

٣-١٥٤٨٨ (الكافي - ٢٢٩:٧ - التهذيب - ١١٣:١٠ رقم ٤٤٧) محمّد،
عن محمّد بن الحسين، عن حنان^١ عن معاوية، عن^٢

١. الرّجل هو المذكور في جامع الرّواة ج ١ ص ١٨٦ بعنوان حنان بن سدير الصيرفي وقد أشار
الى هذا الحديث عنه في ترجمة طريف بن سنان ج ١ ص ٤٢١ «ض.ع».

٢. السند في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن حنان، عن معاوية بن
←

(الفقيه - ٦٩:٤ رقم ٥١٢٦) طريف بن سنان الثوري قال:
سألت جعفر بن محمد عليها السلام عن رجل سرق حرّة فباعها قال:
فقال «فيها أربعة حدود أمّا أولها فسارق يقطع يده والثانية إن كان وطنها
جلد الحدّ وعلى الذي اشترى إن كان وطنها وقد علم إن كان محصناً رجم
وإن كان غير محصن جلد الحدّ وإن كان لم يعلم فلا شيء عليه [ولا عليها
- خ] وهي إن كان استكرهها فلا شيء عليها وإن كانت أطاعته جلّدت
الحدّ».

٤١٥٤٨٩- (التهذيب - ١١٣:١٠ رقم ٤٤٨) ابن محبوب، عن العباس بن
موسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن سنان بن طريف قال: سألت
أبا عبدالله عليه السلام عن رجل باع امرأته قال «على الرجل أن يقطع
يده وعلى المرأة الرجم إن كانت وطئت وعلى الذي اشتراها إن وطنها
وكان محصناً أن يرجم إن علم بذلك وإن لم يكن محصناً ضرب مائة
جلدة».

٥١٥٤٩٠- (التهذيب - ٢٤:١٠ رقم ٧٢) ابن محبوب، عن العبيدي، عن
عبدالله بن محمد، عن أبي هاشم البزّاز، عن حنان، عن معاوية، عن
طريف بن سنان قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أخبرني عن رجل
باع امرأته قال «على الرجل أن يقطع يده وترجم المرأة وعلى الذي
اشتراها إن وطنها إن كان محصناً أن يرجم إن علم وإن لم يكن محصناً

← طريف، عن سفيان الثوري وقد أشار إلى هذه الاختلافات سيدنا الاستاذ في معجم رجال
الحديث طي رقم ٥٢٤٣ إن شئت فراجع «ض.ع».

١. سنان بن طريف الثوري هو المذكور في جامع الرواة ج ١ ص ٣٨٨ وأشار إلى هذا الحديث
عنه «ض.ع».

أن يجلد مائة جلدة وترجم المرأة إن كان الذي اشتراها وطنها».

٦١٥٤٩١ (التهذيب - ٢٤:١٠ رقم ٧٣) محمد بن أحمد، عن العباس بن

موسى البغدادي، عن يونس بن عبد الرحمن، عن سنان بن طريف قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام وذكر مثل معناه بألفاظه مقدّمة ومؤخّرة.

باب حدّ المحارب

١٥٤٩٢-١ (الكافي - ٢٤٥:٧) حميد، عن ابن سباعة، عن غير واحد من أصحابه، عن أبان ومحمد، عن

(التهذيب - ١٠:١٣٤ رقم ٥٣٣) أحمد، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن أبي صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم من بني ضبّة مرضى فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أقيموا عندي فاذا برأتم بعثتكم في سرية فقالوا: اخرجنا من المدينة فبعث بهم الى إبل الصدقة يشربون من أبوالها ويأكلون من ألبانها.

فلما برأوا واشتدوا قتلوا ثلاثة ممن كانوا في الإبل فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخبر فبعث اليهم علياً عليه السلام وهم في واد قد تحيروا ليس يقدرّون أن يخرجوا منه قريب من أرض اليمن فأسرهم وجاء بهم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت عليه هذه الآية إِنَّهَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا

أَوْ يُصَلُّوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ
فاختر رسول الله صلى الله عليه وآله القطع فقطع أيديهم وأرجلهم من
خلاف».

بيان:

«قريب» صفة لواد وما بينهما معترض.

٢-١٥٤٩٣ (الكافي - ٢٤٥:٧) القميان و

(التهذيب - ١٣٤:١٠ رقم ٥٣٢) علي، عن أبيه، عن

(الفقيه - ٦٨:٤ رقم ٥١٢٥) صفوان، عن طلحة النهدي، عن
سورة بن كليب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل يخرج من
منزله يريد المسجد أو يريد الحاجة فيلقاه رجل أو يستقيفه فيضربه
ويأخذ ثوبه فقال «أي شيء يقول فيه من قبلكم؟» قلت: يقولون هذه
دغارة معلنة وإننا المحارب في قرى مشركية، فقال «أيها أعظم حرمة دار
الاسلام أو دار الشرك؟» فقلت: دار الاسلام فقال «هؤلاء من أهل هذه
الآية إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِلَىٰ آخِرِ الْآيَةِ».

٣-١٥٤٩٤ (الكافي - ٢٤٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٣٤:١٠ رقم ٥٣٠) سهل، عن السَّراد، عن

(الفقيه - ٦٨:٤ رقم ٥١٢٤) ابن رثاب، عن ضريس الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام قال «من حمل السلاح بالليل فهو محارب إلا أن يكون رجلاً ليس من أهل الرّيبة».

٤-١٥٤٩٥ (التهذيب - ١٥٧:٦ رقم ٢٨١) محمّد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن الحسن بن معروف^١ عن ابن رثاب، عن طريف^٢ عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

٥-١٥٤٩٦ (التهذيب - ١٣٥:١٠ رقم ٥٣٧) ابن محبوب، عن سلمة بن الخطاب، عن عليّ بن سيف بن عميرة، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من أشار بحديدة في مصر قطعت يده ومن ضرب بها قتل».

٦-١٥٤٩٧ (الكافي - ٢٤٥:٧ - التهذيب - ١٣٣:١٠ رقم ٥٢٨) الثلاثة، عن جميل بن درّاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا^٣ إلى آخر الآية فقلت: أي شيء عليهم من هذه الحدود التي سمى الله؟ قال «ذلك إلى الامام إن شاء قطع وإن شاء صلب وإن شاء نفى وإن شاء قتل» قلت: النّفي إلى أين؟ قال «ينفى من مصر إلى

١. كذا في الأصل ولكن الصحيح الحسن بن محبوب كما في المطبوع من التهذيب ولم يكن في كتب الرجال الحسن بن معروف ولعله من سهو النساخ والله اعلم «ض.ع».

٢. كذا في الأصل ولكن في المطبوع من التهذيب ضريس مكان طريف والظاهر ان الصحيح ضريس لان علي بن رثاب لا يروي عن طريف بل يروي عن ضريس «ض.ع».

٣. المائدة/٣٣.

مصر خر» وقال «إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ نَفَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ».

٧-١٥٤٩٨ (الكافي - ٢٤٦:٧) عَلِيٌّ، عَنْ الْعَبِيدِي، عَنْ

(التّهذيب - ١٣٣:١٠ رقم ٥٢٩) يونس، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِي، عَنْ الْعَجَلِي قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^١» قَالَ «ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ يَفْعَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ» قُلْتُ: فَمَفْضُ ذَلِكَ إِلَيْهِ؟ قَالَ «لَا، وَلَكِنْ نَحْوُ الْجَنَائَةِ».

بيان:

فِي التَّهْذِيبِ وَلَكِنْ بِحَقِّ الْجَنَائَةِ.

٨-١٥٤٩٩ (الكافي - ٢٤٧:٧) عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ [التِّمِّيَّ - خ ل] عَنْ ابْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ بَشَرَ [بَشِيرٍ - خ ل] الْحُثَمِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَاطِعِ الطَّرِيقِ وَقُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ الْإِمَامُ فِيهِ مَخِيرٌ أَيُّ شَيْءٍ شَاءَ صَنَعَ، قَالَ «لَيْسَ أَيُّ شَيْءٍ شَاءَ صَنَعَ وَلَكِنَّهُ يَصْنَعُ بِهِمْ عَلَى قَدَرِ جُنَايَاتِهِمْ» فَقَالَ^٢ «مَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ فَقَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ قَطَعَتْ يَدُهُ وَرَجُلُهُ وَصَلَبَ وَمَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ فَقَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ قَتَلَ وَمَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ وَأَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ قَطَعَتْ يَدُهُ وَرَجُلُهُ وَمَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا وَلَمْ يَقْتُلْ نَفَى مِنَ الْأَرْضِ»^٣.

١. المائدة/٣٣.

٢. لفظة فقال ليست في الكافي وهي موجودة في التهذيب وعدمها وجودها سيان ولا يخفى
٣. أورده في التهذيب - ١٣٢:١٠ رقم ٥٢٥ بهذا السند أيضاً.

«ض.ع».

١٥٥٠٠-٩ (الكافي - ٢٤٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٣٢:١٠ رقم ٥٢٤) أحمد، عن السَّراد، عن
الخِرَّاز، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «من شهر السلاح في
مصر من الأمصار فعقر اقتص منه ونفي من تلك البلدة ومن شهر
السلاح في غير الأمصار وضرب وعقر وأخذ المال ولم يقتل فهو محارب
فجزاؤه جزاء المحارب وأمره الى الامام إن شاء قتله وإن شاء صلبه وإن
شاء قطع يده ورجله».

قال «وإن ضرب وقتل وأخذ المال فعلى الامام أن يقطع يده اليمنى
بالسرقة ثم يدفعه الى أولياء المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه» قال:
فقال له أبو عبيدة: أصلحك الله أرايت إن عفا عنه أولياء المقتول؟ قال:
فقال أبو جعفر عليه السلام «إن عفوا عنه فإن على الامام أن يقتله لأنه
قد حارب وقتل وسرق» قال: فقال أبو عبيدة: أرايت إن أراد أولياء
المقتول أن يأخذوا منه الدية ويدعونه ألهم ذلك؟ قال: فقال «لا، عليه
القتل».

بيان:

«العقر» الجرح.

١٥٥٠١-١٠ (الكافي - ٢٤٨:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٣٥:١٠ رقم ٥٣٥) سهل، عن البنزطي، عن
داود الطائي، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
سألته عن المحارب؟ وقلت له: إن أصحابنا يقولون إن الامام مخير فيه

إن شاء قطع وإن شاء صلب وإن شاء قتل فقال «لا، إن هذه أشياء محدودة في كتاب الله عز وجل فإذا ما هو قتل وأخذ قتل وصلب وإذا قتل ولم يأخذ قتل وإذا أخذ ولم يقتل قطع وإن هو فرّ ولم يقدر عليه ثم أخذ قطع إلا أن يتوب فإن تاب لم يقطع».

١١-١٥٥٠٢ (الكافي - ٢٤٦:٧ - التهذيب - ١٠:١٣٢ رقم ٥٢٦) عليّ،

عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن عبدالله (عبيد الله - خ ل) بن اسحاق المدائني، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سئل عن قول الله عز وجل «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا» الآية فما الذي إذا فعله استوجب واحدة من هذه الأربع؟ فقال «إذا حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً فقتل قُتل به وإن قتل وأخذ المال قُتل وصلب وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف وإن شهر السيف فحارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى من الأرض» فقلت: كيف يُنفى وما حدّ نفه؟ فقال «ينفى من المصر الذي فعل فيه ما فعل الى مصر آخر غيره ويكتب الى أهل ذلك المصر بأنه منفي فلا تجالسوه ولا تباعوه، ولا تناكحوه ولا تؤاكلوه ولا تشاربوه فيفعل ذلك به سنة فإن خرج من ذلك المصر الى غيره كتب اليهم بمثل ذلك حتى تتم السنة» قلت: فإن توجه الى أرض الشرك ليدخلها؟ قال «إن توجه الى أرض الشرك ليدخلها قوتل أهلها».

بيان:

انما يقاتل أهلها اذا أرادوا استلحاقه الى أنفسهم وأبوا أن يسلموه الى

المسلمين ليقتلوه وهذا معنى قوله قوتل أهلها.

١٢-١٥٥٠٣ (الكافي - ٢٤٧:٧) علي، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٣٣:١٠ رقم ٥٢٧) يونس، عن الديلمي، عن
عبدالله [عبيد الله - خ ل] بن اسحاق، عن أبي الحسن عليه السلام
مثله إلا أنه قال في آخره «يفعل به ذلك سنة فأنه سيتوب قبل ذلك وهو
صاغر» قال: قلت: فان آم أرض الشرك ليدخلها؟ قال «يقتل».

١٣-١٥٥٠٤ (التهذيب - ١٣١:١٠ رقم ٥١٣) ابن محبوب، عن أحمد، عن
جعفر بن محمد بن عبيد الله، عن الديلمي، عن عبيد الله المدائني، عن
أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك أخبرني عن قول
الله عز وجل إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^١ الآية قال: فعقد بيده،
ثم قال «يا با عبدالله حذها أربع بأربع» ثم قال «إذا حارب الله ورسوله»
وساق الحديث بأدنى تفاوت من دون ذكر أرض الشرك.

١٤-١٥٥٠٥ (الكافي - ٢٤٦:٧ - التهذيب - ١٣٤:١٠ رقم ٥٣١) علي،
عن أبيه، عن حنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى إِنَّمَا
جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^٢ - إلى آخر الآية^٢ قال «لا يبايع ولا
يؤوى ولا يطعم ولا يتصدق عليه».

١٥-١٥٥٠٦ (الفقيه - ٦٧:٤ رقم ٥١٢١) سئل الصادق عليه السلام عن

قول الله تعالى إِنَّهَا جَزَاؤُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ - الآية ٣ فقال «إذا قتل ولم يحارب ولم يأخذ المال قُتل وإذا حارب وقُتل قُتل وُصِّل، وإذا حارب وأخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله، وإذا حارب ولم يأخذ المال ولم يقتل نفى».

١٦-١٥٥٠٧ (التهذيب - ٣٦:١٠ رقم ١٢٧) أحمد، عن خلف بن حمّاد، عن موسى بن بكر، عن بكير، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا نفى أحداً من أهل الاسلام نفاه الى أقرب بلدة من أهل الشّرك الى أهل الاسلام فنظر في ذلك فكانت الديلم أقرب أهل الشّرك الى الاسلام».

١٧-١٥٥٠٨ (التهذيب - ٣٧:١٠ رقم ١٢٨) أحمد، عن الحسين، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي بصير قال: سألته عن الانفاء من الأرض كيف هو؟ قال «ينفى من بلاد الاسلام كلّها فان قدر عليه في شيء من أرض الاسلام قتل ولا أمان له حتى يلحق بأرض الشّرك».

١٨-١٥٥٠٩ (الكافي - ٢٤٧:٧) عليّ، عن أبيه، عن محمّد بن حفص، عن عبدالله بن طلحة، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى إِنَّهَا جَزَاؤُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً هذا نفى المحاربة غير هذا النّفى؟ قال «يحكم عليه الحاكم بقدر ما عمل وينفى ويحمل في البحر ثمّ يقذف به لو كان النّفى من بلد الى بلد آخر كأن يكون اخراجه من بلد الى بلد آخر عدل القتل والصّلب والقطع

ولكن يكون حدًّا يوافق القطع والصلب».

بيان:

قال في الفقيه بعد أن نقل حديثه المرسل وينبغي أن يكون نفياً يشبه الصلب والقتل يثقل رجلاه ويرمي في البحر.
أقول: ينبغي حمل ما ذكره على ما إذا كان المحارب كافراً أو مرتدّاً عن الدين فيكون الامام مخيراً بين قتله بأيّ نحو من الأنحاء الأربع شاء وأما إذا كان جانياً مسلماً غير مرتد عن الدين فأنما يعاقبه الامام على نحو جنايته ويكون معنى النفي ما ذكر في الأخبار السابقة وهذا تتوافق الأخبار المتنافية بحسب الظاهر في هذا الباب وفي الحديث الأخير دلالة على الفرق بين النفيين وقد مضت أخبار أخرى في صفة النفي في أبواب حدود الزنا ومضى خبر آخر في باب أحكام أسارى المشركين يدلّ على هذا التوفيق بين الأخبار والعلم عند الله.

وروى العياشي في تفسيره عن الجواد عليه السلام في جماعة قطعوا الطريق قال: فان كانوا أخافوا السبيل فقط ولم يقتلوا أحداً ولم يأخذوا مالاً أمر بإيداعهم الحبس فان ذلك معنى نفيتهم من الأرض.

١٩-١٥٥١٠ (الكافي - ٢٦٨:٧ - التهذيب - ١٥٠:١٠ - رقم ٦٠٠)
الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: لا تدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل فيدفن».

بيان:

يأتي أخبار أخرى في حكم المصلوب في باب الصلاة عليه من كتاب الجنائز.

باب حدّ السّاحر

١٥٥١١- (الكافي - ٢٦٠:٧ - التهذيب - ١٠:١٤٧ رقم ٥٨٤) محمّد،

عن [و-خ ل] محمّد بن الحسين وحبيب بن الحسن، عن محمّد بن عبد الحميد العطار، عن بشّار [يسار-خ ل] عن الشّحام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «السّاحر يضرب بالسّيف^١ ضربة واحدة على

١. «السّاحر يضرب بالسّيف ضربة واحدة» قال العلامة في القواعد أنّه كلام يتكلّم به أو يكتبه أورقية أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة انتهى. والظاهر تخصيص الحدّ به بهذا المعنى فالسحر الذي لا يحدث بسببه تأثير في المسحور لا حدّ فيه وإن قلنا بحرمة.

روي عن الصادق عليه السلام كما أنّ الأطباء وضعوا لكلّ داء دواء فكذلك علم السحر احتالوا لكلّ عافية عاهة ولكلّ معنى حيلة. انتهى.

وعلى هذا فالسّاحر إذا ثبت أنّه قادر على اضرار الناس في أبدانهم وعقولهم وأنه يرتكب ذلك فحدّه القتل لأنّ ضرره أشدّ من المحارب إذ المحارب يتعرّض لقتلهم والاضرار بهم بما يظهر سببه لهم ويمكنهم التحرّز والدفاع في الجملة والسّاحر يتعرّض لذلك بأسباب خفية لا ينتهون لها ولا يمكن التحرّز عنها كاستعمال أدوية لها تأثير في المسحور ولا يتنبّه لها غيرهم وأمّا من يدعي السحر ولا يقدر على شيء من الإضرار وإنّما يدعيه تمويهاً وخداعاً لأكل مال الناس بالباطل وتسفيه أحلام العوام أو ليس عمله على فرض صحّته ممّا يضرّ أحداً كتسخير الأرواح والجنّ فلا حدّ فيه وإن كان الكسب به حراماً وأكلاً للمال بالباطل واختلف الناس في أنّ السحر له حقيقة

أولا والحَقُّ أن يقال إن كان المراد بالحقيقة أن جميع ما يرى من أعمالهم فهي في الواقع كما يرى ويتوهم وأن العصي والخيال صارت حيات واقعا وأن الصور والكتب التي ينقشونها ويكتبونها لما يدعون تؤثر واقعا وأن الملائكة والجن بوجودهم الخارجي يصيرون مسخرين لهم فالحق أنه ليس له حقيقة وإن كان المراد أنه لا شيء غير الكذب والمخرقة والخداع فالحق أنه ليس كذلك لأن الخيال والعصى وإن كانت لا تنقلب حيات واقعا ولكن يخيّل للنظرين أنها حيات تسعى وهذا التأثير في الخيال له حقيقة وكذلك الملائكة والجن لا يسخرون حقيقة لكن يرى الصبي أو المرأة صورة متخيلة في المرأة أو على الظفر فيظنها ملكاً أو غيره وهذه الرؤية حقيقة.

وبجمل القول أن السحر له أقسام فما كان منه بتأثير الأدوية الضارة الموجبة لذهاب عقل المسحور أو عقده عن الجماع فله حقيقة وما كان منه بتأثير النفوس القوية نظير الاصابة بالعين فله حقيقة أيضاً إذ لبعض النفوس قوة التأثير في الخارج عن بدنها ويسميه بعضهم بالهامة وقد يتفق ذلك في النفوس الصالحة أيضاً فيغيرون الأوضاع ويحركون الأجسام بهمتهم وإن اتفق للنفوس الشريرة وتوسلوا به الى الاضرار بالناس سموا سحرة وقد جاء في تفسير قوله تعالى وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ [الفلق/٤] ما يدل على أن لنفس الساحر تأثيراً في الحيلة اذا ثبت لهم أثراً.

وأما حكم قتله ففيه احتمالات الأول - أن يكون القتل لكفر الساحر وارتداده ولذا فرق في الحكم بين ساحر المسلمين وسحرة أهل الكتاب لأن المسلم اذا أنكر بعض الضروريات قتل دون أهل الكتاب ولم يقتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليبد بن أعصم (*) اليهودي لما سحره، الثاني - أن يكون لاضراره بالمسحورين ويدل عليه رواية عيسى بن ثقفى، عن أبي عبد الله عليه السلام وكان عيسى ساحراً فاستفتى عن عمله وحجته ومعاشه فقال عليه السلام له حل ولا تعقد فالضر من السحر حرام دون المفيد والاحتمال الثالث - كون الحكم لنفس عمل السحر ولما أطلق عليه اسمه سواء كان مضراً أم لا وموجباً للارتداد أم لا والاحتمال الأخير ضعيفاً - والأول أظهر لأن كلمة الساحر والكاهن في ذلك العهد كانت تنصرف الى طائفة معروفة كان عملهم مبنياً على ما كان يعتقد البابليون من تأثير روحانية الكواكب وتمزيح القوى العالية بالسافلة بدعوتها ومثل ذلك كفر فلفظ الساحر نظير الحكيم والطبيب والمنجم فإنها تنصرف الى من يعتقد مثل سلفهم اليونانيين والصابئين كما قيل شعراً

قال المنجم والطبيب كلاهما لن يحشر الأجساد قلت اليكما وكما نقول نحن في زماننا مثله ونعني به الأطباء المعتقدين لمثل عقائد ملاحدة الافرنج في نفي المبدأ والمعاد لأنها الغالب عليهم ولا نريد منهم ذم كل طبيب وحكيم ومنجم وإن ضايق احد عن

(*) هكذا في الأصل والصحيح ليبد ابن الأعصم راجع لغت نامه دهخدا ج ٣٨ ص ١٣٠ عمود ٣

ذلك فلا يحيص عن كون الأضرار مأخوذاً في موضوع الحكم أو في مفهوم السحر كما عرفه فقهاؤنا فلا يشمل مثل تسخير الجن والشعبدة وإن حرم التكسب بها لأنها أكل المال بالباطل والمتبع يجد قرائن كثيرة تشهد بكون السحر مخصوصاً في الاصطلاح بمن كان يعتقد عقائد أهل بابل وقد نقل من السحرة في طلب تجلي روحانية المريخ في الرؤيا بعد صوم وبخور وتدخين واختيار ساعة مناسبة وتصوير صورة رجل شاكي السلاح وتدخينها بالطرفا والكندر وغير ذلك أن يخرج تحت السماء ويخاطب المريخ ويقول مخاطباً له: يا قوياً شديداً لا يطاق ولا يرام ومتسلطاً على الكل أنا أتقرب اليك وأصلي وأمدحك وأعجذك أسألك أن تجلي لي الليلة في منامي صورتك الكريمة العزيرة فاذا فعلت ذلك فإني أتبع ذلك باحراق أي شيء شئت وقدرت عليه من حيواناتك واحرق لك النبات وما قدرت عليه مما أعلم أن فيه رضاك فجد عليّ يا جواد... الى آخره.

ورأيت في نسخة أيضاً عنهم في دعوة أربع روحانيات متعلق بالرأس والذنب بأن يغلي لهم بيتاً نظيفاً ويلبس ثوباً نظيفاً ويصنع لكلّ منهم خواناً فيه ألوان من الأطعمة والأشربة على ما وصفوه ويسرج سراجاً ويحمر بحمرة ويدخن بخوراً ويدعوهم بقوله: أيتها الأرواح الروحانية المتعالية أجيبيوني وانصروني وقوموني بتدبيركم وافهموني مالا أفهم وعلموني ما لا أعلم وادفعوا عني الآفات... الى آخر ما قالوا.

فأنك لا تلبث أن يظهر لك على صورهم الهائلة فيقوم كل واحد منهم عند خوانه فاذا قضا مهتمهم من ذلك الطعام وسقوا نطق لك روحانيتهم من ذلك الطعام ثم إنهم يطلبون العهد منك فاعطهم بالسمع والطاعة فينصرفون عنك وقد أعطوك قواهم العالية القاهرة ثم خذ ذلك الطعام واطعم منه أنت ومن شئت وغير ذلك كثير دلّ على أن أعماهم بيّنة على الهوية الكواكب وتأثير روحانياتها وهذا هو المراد من تسخير الملائكة ولا ريب أن كثيراً مما يشتمل عليه هذه الخطابات تخالف ضرورة الدين سواء كان ممّا له حقيقة أو لا.

وقال بعض الحكماء في بيان السحر وحقيقته أن لبعض النفوس قدرة في فطرتهم ولتصوراتهم النفسانية تأثيرات قوية وتكون قادرة على أفعال يعجز عنها غيرها ويجوز أن يكون بعض الأعراض النفسانية يقوياً وبعض النفوس ليست بتلك القوة لكنها مستعدة لأن تكمل بالتأديب وتؤثر بتوجه وهم فتكون قدرته كسبية فيرتاض بالصوم وترك ملاذ الدنيا والالتفات الى طلبها حتى لا يشتغل بهمومها فيصفو قلبه ويقوى همته على التفكير فيما يريد ويقبل مع ذلك على تنقية بدنه حتى لا تشتغل النفس بالتصرف في الغذاء والقوة الواحدة أي النفس او استعملت بهما في جانب واحد أي في تقوية الواهمة والمخيلة فلا شك أنها تكون أقوى ممّا اذا وزعت على أمور كثيرة وبالجملّة فالسحرة كانوا قوماً يؤثرون بقوة نفوسهم في الخارج عن أبدانهم تأثيراً ما والوسائل التي كانوا يتوسلون بها كصناعة أصنام وصور ونقش وكتابة وتدخين وأمثال ذلك كانت لينظروا إليها ويتوجه ذهنهم الى ما يريدون توجهها تاماً ليؤثر النفس بقوتها لا أن للأصنام والتأثيل والرقى تأثيراً.

أقول: فما يراه ضعفاء النفوس بعد عزائم الساحر ويعتقدون أنه ملك أو جن فهو صورة خيالية أوجدها الساحر بقوته في خيال المسحور كما قال الله تعالى سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ [الاعراف/١١٦] ورأيت في نسخة كلاماً عن ابن وحشية وتكلوش البابلي وغيرها من رؤساء السحرة قالوا فيها يجب تعليق الوهم على الأمر الذي يريد استحداثه مثلاً إذا أراد تهيج الإنسان أو قهره فإنه لا بد أن يتخذ تمثلاً يفرضه ذلك الإنسان ويعلق وهمه عليه وعلى العضو الذي يريد أن يعمل به العمل الذي يريده خاصة وفيها أيضاً في الرقي أن النفس إذا سمعت تلك الرقي ولم يفهم منها شيئاً ولم يقف عليها غشياً ضرب من الحيرة والدهشة وبسبب تلك الحيرة انقطعت عن العلائق الجسدية والغرض من نقل كلامهم أن يعلم أن السحر ليس إلا تقوية بعض قوى نفس الساحر حتى يؤثر في خيال المسحور ويوجد في حسه المشترك أموراً لا حقيقة خارجية لها وإن اتفق أن يؤثر في شيء ضرراً فهو نظير الاصابة بالعين.

قال الشيخ المحقق الأنصاري رحمه الله: إن تسخير الملائكة والشياطين لا يصيرون مسخرين حقيقة وإنما يرى الرجل المسحور أو الساحر صوراً خيالية مخلوقة في الوهم وموجودة [في] ألذهن يزعم أنه ملائكة فكما أن زيد المرتضى في النوم إذا ضربته لا يتضرر به زيد الموجود في الخارج كذلك هنا في تسخير الشياطين والملك وتوجيه الحق فيه كتوجيه الرؤيا الصادقة ثم إن من يتصدى لسحر ربياً لا يوفق لشيء أصلاً ولا يحصل له القدرة على عمل لعدم كون نفسه قوية على التأثير ولا مستعدة لأن يحصل له إذ ليس تأثير الرقي والتعاويد والتأثيل والنقوش التي يتوسلون بها نظير تأثير الأدوية الطبية والموجودات الطبيعية منسوبة إلى ذاتها بحيث تؤثر من يدهن كانت بل التأثير لنفس الساحر وإنما الرقي والتأثيل آلات ووسائل والسحرة أيضاً مختلفون في مبلغ تأثيرهم فبعضهم شديد وبعضهم ضعيف وبعض الأمور مما لا يبلغ إليه قوة نفس الساحر كلها بلغ في الشدة مثل قلب صور الأجسام كجعل العصي حية والإنسان كلها والنحاس ذهباً وإنما ذلك مخصوص بنفوس الأنبياء والأولياء معجزة لهم باقدار الله تعالى.

وحكي عن تنكلوش البابلي أنه قال: ومن الجهال من يرى انساناً يمارس هذه الصنعة ثم لا يفلح فيها فيستدل بذلك على بطلان هذه الصناعة وهذا باطل لأن كل شخص، فإما أن يكون طالعه يدل على أنه يتأتى منه هذه الأعمال أو يكون طالعه لا معاوناً ولا معاقاً ولما كانت مراتب المعاونة والمعاوقة غير مضبوطة بحد معين لا جرم تفاوتت مراتب الاستعداد في هذا الباب فلا بد من رعاية أن هذه الأدلة هل تعينه على الصنعة أم لا ونقل مثل ذلك عن أبي بكر وابن وحشية وهما من رؤسائهم ذكرهما ابن النديم واسم أبي بكر أحمد بن علي وهذا كله يدل على اعتراف مهترتهم بأن السحر عبارة عن تأثير النفوس لا تأثير الرقي والعزائم بنفسها كتأثير الأدوية إذا تحقق لديك ما ذكرنا لك أمكنك أن تعرف الحكم الشرعي في الساحر بغير دغدغة فمن تراه يتناول هذه الصناعة فإن ثبت كونه معتقداً لما يراه الصابئون من أهل بابل فهو مرتد عن الإسلام وإن لم يثبت ذلك فإن ثبت كون أعماله مؤثرة فيها يدعيه لقوته نفسه تناوله تعريف الفقهاء كما نقلناه ←

أُمُّ رَأْسِهِ».

١٥٥١٢-٢ (الكافي - ٢٦٠:٧ - التهذيب - ١٤٧:١٠ رقم ٥٨٣) الأربعة،

عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ساحر المسلمين يقتل وساحر الكفار لا يقتل، قيل: يا رسول الله ولم لا يقتل ساحر الكفار؟ فقال: لأن الكفر أعظم من السحر ولأن السحر والشرك مقرونان».

١٥٥١٣-٣ (التهذيب - ١٤٧:١٠ رقم ٥٨٥) الصفار، عن أبي الجوزاء

(التهذيب - ٢٨٣:٦ رقم ٧٨٠) ابن عيسى، عن أبي جعفر^١

←
أول البحث عن القواعد بشرط أن يثبت أنه ارتكب عملاً مضرّاً في عقل المسحور أو بدنه وأثر فيه وإن لم يثبت هذا ولا ذاك بل رأينا أنه يعمل أفعالاً ولا تعلم اعتقاده ولا تحقق لنا تأثير عمله في الاضرار كما هو الغالب فلا دليل على قتله وإن حرم عمله لأنه أكل للمال بالباطل في غالب الأمر ويستفاد من كلام شيخنا المحقق الأنصاري رحمه الله التعميم بل بالغ في ذلك بعض علمائنا فأثبت حكم الحد لكل ما عدّ سحراً عرفاً فإن كان اعتقاده على الحديث فالظاهر أن كلمة السحر فيه منصرفه إلى ما هو الغالب في ذلك العهد من سحر البابليين كما ذكرنا بل يختص بها يضر منه وإن كان معتمداً على اجماع المسلمين فهو ثابت على منع السحر في الجملة لا مطلقاً وإنما يتمسك بالتعميم بالمطلق لا بالمجمل والثابت بالاجماع مجمل أما عندنا فلأن العلامة وأكثر الفقهاء الذين حكموا بحرمة السحر فسروه بأنه ما فيه ضرر على المسحور في بدنه أو عقله وأما عند غيرنا فلأن مالكا وأبا حنيفة حكما بقتل الساحر حداً لكونه كافراً باعتقاده وتعلمه وإن لم يعمل، والشافعي حكم به قصاصاً إذا ثبت قتل المسحور بعمله ويظهر من العلامة التردد.

١. قال حجة الاسلام على الاطلاق الحاج سيد محمد باقر الرشتي الاصفهاني طاب ثراه: الظاهر أن أبا جعفر في هذا السند ونحوه هو أحمد بن محمد بن عيسى، وقد اعترف به المصنف في تهديدات هذا الكتاب حيث قال وربما يتكرر في أثناء أسانيد التهذيب أبو جعفر ولا سيما في كتابي الزكاة والصيام منه ويشبه أن يكون أحمد بن محمد بن عيسى وما أدري لم ذهل عنه في المقام فقال: ابن عيسى، عن أبي جعفر إلى أخيه والداعي لذكره ابن عيسى في المقام هو أن

شيخ الطائفة أورد الحديث في أواخر باب البيّنات هكذا: عنه، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء وكلامه هناك في باديء الأمر يوهم أن يكون الضمير عائداً إلى ابن عيسى لكنه ليس كذلك كما فصلناه هناك بل يعود إلى محمد بن أحمد بن يحيى.

فالصواب أن يقال محمد بن أحمد، عن أبي جعفر كما وقع التصريح به في أوائل كتاب المكاسب من التهذيب حيث قال محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه وفي أواخر باب البيّنات من دياته قال محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي وفي مباحث صلاة الميت محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن حفص بن غياث، عن جعفر، عن أبيه عليها السلام - انتهى كلامه رفع الله مقامه محمد رضا «ره».

ونقل عن سعيد بن المسيب جواز تداعي المرضى بالسحر وقد سئل عنه فقال إننا نهى الله عما يضرّ ولم ينه عما ينفع إن استطعت أن تنفع أخاك فافعل وأكثر أصحابنا صرحوا بأن السحر هو ما يضرّ في بدن المسحور وعقله وأخرجوا منه ما ينفع ولا يضرّ ولا ينفع فالمحرم في الدين بالضرورة شيء مجمل جميع ما يشكّ في حرمة أو اختلاف في كونه من السحر فمما يشكّ في كونه من سحر العزائم على المصروعين ومنه ما يسمّى في عرفهم تسخير الجنّ واحضارهم وانفاذهم في الحوائج ومنه الطلسمات لفتح الحصون وبقاء العمارات وحفظ الكنوز ومنه الشعبة فان قلنا بعدم جواز التكبس بها يعلم أنه لا يفيد لأنه أكل المال بالباطل فلا يحكم بقتله حداً لأن الحدود تدرء بالشبهات ثم إن الشيخ الأنصاري رحمه الله صرح آخر بجواز ما لا يضرّ سواء قصد به دفع سحر آخر أو غيره من المضار الدنيوية والأخروية قال لا نصرف الأدلة الى غير ما قصد به غرض راجح وهو حسن جداً ثم إنك تجد في كتب الأدعية وخواص الآيات رقي وعزائم يستبعد أن يكون مأخوذاً عن الأئمة عليهم السلام بل ربّما يحسد المتتبع كونها منقولة من كتب السحر بتصرف أو بغير تصرف لاشتغالها على أسماء ملائكة بألفاظ باهلية وعبرانية وكتابتها في ساعات منسوبة الى الكواكب كالمشتري والزهرة وأعمال تناسب أعينهم ربّما يذهب الذهن الى أن بعض المهرة في تأثير النفوس وقواها العارفين بأسرار هذه العلوم هذبوا العزائم والطلسمات الموجودة في كتب السحر عن كفرياتهم وبدّلوا فاسدها بالدعاء الصحيح ورتّبوها بحيث يرجى منها التأثير إن صدرت عن النفوس القوية بمهارتهم ولا يعدّ هذه سحراً وإن شاركتها في صورته وناسبتها في مبدأه ورياضته الصوم المشروع والتهجد والإقبال على الله والاعراض عن الدنيا ولا ينبغي التردد في جواز الاستشفاء والتحرّز عن المضار بهذه الأدعية والأحراز والعزائم بشرط أن لا يشتمل على المحرم كصنعة التهاويل والاستهانة بأسماء الله وآيات القرآن مثل دفنها في المزابل بل يجب أن يأخذوا طريقة العمل من الصلحاء والمادّيين بأداب الشرع وأصحاب الورع فانهم لا يأمرّون بالفساد وإنما يكون الانتفاع من بركة أنفاسهم ولا يجوز أن يقال لا فرق بين عزائمهم وعزائم السحرة ولا أن يستشكل في تأثير أدعيتهم بأن عزائمهم لو كانت مؤثرة لا يستغني الناس

عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليّ، عن أبيه، عن أبائه، عن عليّ عليهم السلام قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الساحر، فقال: إذا جاء رجلان عدلان فشهدا عليه فقد حلّ دمه».

١٥٥١٤-٤ (التهذيب - ١٠: ١٤٧ رقم ٥٨٦) عنه، عن الثلاثة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه «إنّ عليّاً عليهم السلام كان يقول: من تعلم من السّحر شيئاً كان آخر عهده برّبّه وحّدّه القتل إلّا أن يتوب».

بيان:

يعني لا يبقى بينه وبين ربّه عهد بعد ذلك ويبرأ الله منه.

← عن الأطباء والأدوية ويجاز أن يدفعوا عن أنفسهم الضّرر ويطلعوا على الكنوز ويقتلوا أعداء الدين وأمثال هذه الخرافات وذلك لأنّ القدرة على شيء لا يستلزم القدرة على شيء آخر ألا ترى أنّك تقدر على رفع حجر ولا تقدر على رفع جبل فكذلك بعض النفوس يمكن أن تكون مؤثرة في دفع مرض ولا تؤثر في رفع مرض آخر ودفع شرّ عن وضعيف لا عن قويّ إلّا نفوس الأنبياء إذا أراد الله فأنهم يقدرون على كل شيء أمروا باظهاره معجزة كاحياء الموتى وقلق البحر ثمّ إنّ لقوة النفس وحسن الظنّ وقوة الايمان بالله وتوجّه من أخذ الدعاء منه وكونه من أولياء الله تعالى تأثيراً في عزائمهم وليس ما يراد منها من أثار النقوش من حيث هي نقوش ونحن وإن طوّنا الكلام هنا لكنّه مما يجب تحقيقه لأنّ الملاحدة الغالبة في زماننا ينكرون السّحر على وجه يلزم منه إنكار مطلق الدّعاء والرقى وتأثير النفوس فيجب على المسلمين أن لا ينخدعوا لمكرهم ولا يذهب بهم إنكار التسخيرات والطلسمات السحرة الى إنكار تأثير الدعاء والحرز وتوجّه الأولياء وخواص آيات القرآن وإن ضعف أسنادها الى الأئمة المعصومين عليهم السلام إذ لا ينظر في الأدعية وطلب الخير من الله تعالى والتوجّه اليه وطلب البركة من الأولياء الى الأسانيد فإنّ حسن هذه الأمور ومنافعها معلوم بالضرورة وأمور به بالأمر الكليّ ونعم ما قال الفقيه الهمداني في الاستخارة من كتابه في الصلاة أنّ العمدة فيها التجربة وحسن الظنّ بالعدّ كذلك تأثير أدعية الأولياء وعزائمهم وتوجّههم مبنيّ على التجربة وقوامه التوكّل والاعتصام بالله تعالى وهذا القدر كاف إن شاء الله «ش».

- ٧٣ -
باب حد المرتد

١٥٥١٥-١ (الكافي - ٢٥٦:٧) عليّ، عن أبيه والعدة، عن

(التهذيب - ١٣٦:١٠ رقم ٥٤٠) سهل، عن

(الكافي - ١٧٤:٦ و ١٥٣:٧ - التهذيب^١ - ٩١:٨ رقم ٣١٠)

السَّراد، عن العلاء، عن محمّد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال «من رغب عن الاسلام وكفر بها أنزل الله على محمّد صلى الله عليه وآله وسلّم بعد اسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبانت منه امرأته ويقسم ما ترك على ولده»^٢.

١. وأورده في التهذيب - ٣٧٣:٩ رقم ١٣٣٣ مرة أخرى بهذا السند.

٢. حمل صاحب التهذيب أخبار الاستتابة على من كان كافراً فأسلم ثم ارتدّ فإنه يستتاب فإن تاب فيها بينه وبين ثلاثة أيام وإلا قتل بخلاف من وُلد على فطرة الاسلام ثم ارتدّ فإنه لا تقبل توبته بل يقتل على كلّ حال واستدل على ما اعتمده من التفصيل بخبري عمّار بن موسى وعلى بن جعفر وبالتوقيع الرضوي «عهد» أيده الله.

٢-١٥٥١٦ (الكافي - ١٧٤:٦ و ٢٥٧:٧) عليّ، عن أبيه والعدة، عن سهل ومحمد، عن أحمد جميعاً، عن السّراد^١

(التهذيب - ١٠:١٣٦ رقم ٥٤١) سهل وأحمد، عن

(التهذيب - ٩:٣٧٤ رقم ١٣٣٦) السّراد، عن

(الفقيه - ٣:١٤٩ رقم ٣٥٤٦) هشام بن سالم، عن عمّار الساباطي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «كلّ مسلم بين مسلمين ارتدّ عن الاسلام وجحد محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم نبوتّه وكذّبه فإنّ دمه مباح لكلّ من سمع ذلك منه وامراته بائنة منه يوم ارتدّ^٢

١. وأورده في التهذيب - ٨:٩١ رقم ٣٠٩ بهذا السّند أيضاً.
٢. قوله «بائنة منه يوم ارتدّ» الظاهر أنّ مفارقة الزّوجة وتقسيم أمواله لا يتوقّف على حكم الامام ولا على قتل المرتدّ فلو لم يثبت عند الامام إرتداده أو لم يكن إمام أو خفي دينه ولم يعلم به أحد إلّا امرأته وأمكنتها التخلّص منه بوجه حرم عليها المقام معه وكذلك أهل المعاملة معه إذا علموا بكفره وإرتداده حرم عليهم المعاملة معه والتصرف في ماله باذنه وإن لم يثبت إرتداده عند الحاكم فإن تاب الرّجل، وأمن بعد الإرتداد ففي جواز تزويج المسلمة له تردّد، فإن قيل عدم قبول توبة المرتدّ يقتضي عدم جواز التزويج ولو بعد الايمان قلنا الظاهر اختصاص عدم قبول توبته بالنسبة إلى القتل وما يتفرّع عليه وهو المتبادر من النصوص فيبقى التزويج الجديد باقياً تحت الأصل كما اختاره الشهيد الثّاني رحمه الله، بل لا مانع من تزويج الزّوجة الأولى التي فارقتها بالعقد الجديد وبالجملّة يقبل توبة المرتدّ باطناً بينه وبين الله لأنّه مكلف بالعبادات اتفاقاً وهي متوقّفة على الإيمان فيجب أن يكون الايمان ممكناً في حقّه وكذلك يقبل ظاهراً بالنسبة إلى سائر أحكام المسلمين غير وجوب القتل ومفارقة الزّوجة وتقسيم الأموال التي كانت له عند إرتداده فيكون بدنه ظاهراً واقعاً ويجوز له الدّخول في المساجد ويملك الأموال الجديدة حتّى المصحف والعبد المسلم ويكون حكم القتل ظاهراً بالنسبة إليه بعد الايمان نظير حكم قتل الزّاني والمحارب والبهّاء غير مناف لجريان أحكام الإسلام ظاهراً وهذا كلّه يجب التأمّل فيه والغرض أنّه لا يدلّ وجوب القتل وعدم قبول توبته بالنسبة إلى درء الحدّ على عدم قبولها بالنسبة إلى سائر أحكام المسلمين. «ش».

فلا تقربه ويقسم ماله على ورثته وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام أن يقتله ولا يستتيه».

٣-١٥٥١٧ (الكافي - ٢٥٦:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٣٧:١٠ رقم ٥٤٢) أحمد، عن علي بن الحكم،

عن

(الفقيه - ١٥٢:٣ رقم ٣٥٥٣) موسى بن بكر، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن رجلاً من المسلمين تنصّر فأتي به أمير المؤمنين صلوات الله عليه فاستتابه فأبى عليه فقبض على شعره ثم قال: طنوا يا عباد الله، فوطيء حتى مات».

٤-١٥٥١٨ (الكافي - ٢٥٦:٧) علي، عن أبيه، عن

(التهذيب - ١٣٧:١٠ رقم ٥٤٣) السّراد، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السّلام في المرتدّ «يستتاب فان تاب وإلاّ قتل والمرأة اذا ارتدت عن الاسلام استتبت فان تابت ورجعت وإلاّ خلّدت السجن وضيق عليها في حبسها».

٥-١٥٥١٩ (التهذيب - ١٤٤:١٠ رقم ٥٦٩) الحسين، عن السّراد، عن

عبّاد بن صهيب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «المرتدّ يستتاب فان تاب وإلاّ قتل» قال «والمرأة تستتاب فان تابت وإلاّ حبست في السجن وأضرّ بها».

٦-١٥٥٢٠ (الكافي - ٢٥٦:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠:١٣٧ رقم ٥٤٤) ابن عيسى، عن علي بن حديد، عن جميل بن درّاج وغيره، عن أحدهما عليهما السلام في رجل رجع عن الاسلام قال «يستتاب فان تاب وإلا قُتل» قيل لجميل: فما تقول إن تاب ثم رجع عن الاسلام؟ قال: يستتاب، قيل: فما تقول إن تاب ثم رجع ثم تاب ثم رجع؟ فقال: لم أسمع في هذا شيئاً ولكن عندي بمنزلة الزاني الذي يقام عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك.

(الكافي) وقال: روى أصحابنا أن الزاني يقتل في المرة الثالثة.

٧-١٥٥٢١ (التهذيب - ١٠:١٣٩ رقم ٥٤٩) الحسين قال: قرأت بخط رجل الى أبي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام ثم كفر وأشرك وخرج عن الاسلام هل يستتاب أو يقتل ولا يستتاب؟ فكتب «يقتل».

٨-١٥٥٢٢ (التهذيب - ١٠:١٣٩ رقم ٥٥٠) عنه، عن عثمان رفعه قال:

(الفقيه - ٣:١٥٢ رقم ٣٥٥٢) كتب عامل [غلام - خ ل] أمير المؤمنين عليه السلام اليه: أني [قد] أصبت قوماً من المسلمين زنادقة وقوماً من النصارى زنادقة فكتب اليه «أمّا من كان من المسلمين ولد على الفطرة ثم تزندق فاضرب عنقه ولا تستتبه ومن لم يولد على الفطرة فاستتبه فان تاب وإلا فاضرب عنقه وأمّا النصارى فما هم عليه أعظم

من الزندقة^١».

٩-١٥٥٢٣ (التهذيب - ٢٣٦:٨ رقم ٨٥٢) محمد بن أحمد، عن أبي جعفر،
عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد
بن علي، عن أبائه، عن

(الفقيه - ١٥٢:٣ رقم ٣٥٥٦) عليّ عليهم السلام قال «إذا
أسلم الأب جرّ الولد الى الاسلام فمَن أدرك من ولده دُعي الى الاسلام
فان أبى قتل وإن أسلم الولد لم يجرّ أبويه ولم يكن بينهما ميراث».

١٠-١٥٥٢٤ (الكافي - ٢٥٧:٧ - التهذيب - ١٣٧:١٠ رقم ٥٤٥) القمي،
عن محمد بن سالم، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر،
عن أبي جعفر عليه السلام قال «أتى أمير المؤمنين صلوات الله عليه
برجل من بني ثعلبة قد تنصّر بعد اسلامه فشهدوا عليه، فقال له أمير
المؤمنين عليه السلام: ما يقول هؤلاء الشهود؟ قال: صدقوا وأنا أرجع الى
الاسلام فقال: أما إنك لو كذّبت الشهود لضربت عنقك وقد قبلت منك
رجوعك هذه المرّة فأياك أن تعود الى ارتدادك فلا تعد فأنتك إن رجعت
لم أقبل منك رجوعاً بعده».

١. قوله «أعظم من الزندقة» إن كانت الزندقة بمعنى المانوية كما قلنا في الكتاب الأول فكون
النصرانية أعظم منها فيه خفاء لأنّ الزندقة شعبة من الشرك وإن كانت بمعنى الإلحاد وإنكار
المبدأ فالأمر أظهر ولعلّ عظم النصرانية باعتبار ضرره على الاسلام لأنّ لهم دولة وسلطاناً
وشدّة وشكيمة فاذا تنصّر أحد في بلاد المسلمين كان يداً لهم بخلاف الزنادقة. وأيضاً فإنّ
الزندقة أثلمة إلى الاضمحلال ولا يثبت على التدين بها أمة لضعف تأثيرها في القلوب بخلاف
النصرانية فإنها شديدة التأثير قلما دانت بها أمة فرجعت عنها ولذلك ترى نصارى الشام باقية
على دينهم على تطاول القرون وتبادل دول الإسلام عليها «ش».

١١-١٥٥٢٥ (الكافي - ٢٥٧:٧ - التهذيب - ١٣٨:١٠ - رقم ٥٤٨) محمد،
عن العمركي، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام
قال: سألته عن مسلم تنصّر؟ قال «يقتل ولا يستتاب» قلت: فنصراني
أسلم ثم ارتدّ عن الاسلام؟ قال «يستتاب فان رجع وإلا قتل».

١٢-١٥٥٢٦ (الكافي - ٢٥٨:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٣٨:١٠ رقم ٥٤٦) سهل، عن الثلاثة، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: المرتدّ تعزل
عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة أيام فان تاب وإلا قتل يوم
الرابع».

١٣-١٥٥٢٧ (الفاقيه - ١٤٩:٣ رقم ٣٥٤٧) السكوني، عن جعفر، عن
أبيه، عن أبائه عليهم السلام... الحديث وزاد: اذا كان صحيح العقل.

بيان:

قال في الفقيه: يعني بذلك المرتدّ الذي ليس بابن مسلمين.

١٤-١٥٥٢٨ (الكافي - ٢٥٨:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٤٠:١٠ رقم ٥٥٥) سهل، عن الثلاثة، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «أُتي أمير المؤمنين عليه السلام بزندق فُضرب
عِلاوته فقليل له: إن له مالا كثيرا. فلمن يجعل ماله؟ قال: لولده ولورثته
ولزوجته».

بيان:

«علاوته» بالكسر أي رأسه.

١٥-١٥٥٢٩ (الكافي - ٢٥٨:٧ و ٤٠٤ - التهذيب^١ - ٢٧٨:٦ رقم ٧٦٢)

بهذا الاسناد، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام كان يحكم في زنديق اذا شهد عليه رجلان عدلان مرضيان وشهد له ألف بالبراءة جازت شهادة الرجلين وأبطل شهادة الألف لأنه دين مكتوم».

١٦-١٥٥٣٠ (الكافي - ٢٥٧:٧) محمد، عن أحمد، عن ابن أبي عمير

(الكافي - ٢٥٨:٧ - التهذيب - ١٣٨:١٠ رقم ٥٤٧) الثلاثة،

عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أتى قوم أمير المؤمنين صلوات الله عليه فقالوا: السلام عليك يا ربنا فاستتابهم فلم يتوبوا فحفر لهم حفيرة وأوقد فيها ناراً وحفر حفيرة أخرى الى جانبها وأفضى ما بينهما فلما لم يتوبوا ألقاهم في الحفيرة وأوقد في الحفيرة الأخرى ناراً حتى ماتوا».

١٧-١٥٥٣١ (الكافي - ٢٥٩:٧) محمد، عن ابن عيسى، عن السَّراد، عن

صالح بن سهل، عن مسمع، عن رجل، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام قال «إن أمير المؤمنين عليه السلام لما فرغ من أهل البصرة أتاه سبعون رجلاً من الزطّ فسلموا عليه وكلموه بلسانهم فردّ عليهم بلسانهم، ثم قال لهم: إني لست كما قلت أنا عبدالله مخلوق فأبوا

١. وأورده في التهذيب - ١٤١:١٠ رقم ٥٥٦ مرة أخرى بهذا السند.

عليه وقالوا: بل أنت هو، فقال لهم: لئن لم تنتهوا وترجعوا عما قلتم فيّ وتوبوا الى الله لأقتلنكم، فأبوا أن يرجعوا ويتوبوا فأمر أن تحفر لهم أبار فحفرت ثم خرق بعضها الى بعض ثم قذفهم فيها ثم خمر رؤوسها ثم الهبت النيران في بئر منها ليس فيها أحد منهم فدخل الدخان عليهم فيها فماتوا».

١٨-١٥٥٣٢ (الفقيه - ١٥٠:٣ رقم ٣٥٥٠) قال أبو جعفر عليه السلام «إنّ عليّاً عليه السلام لما فرغ»... الحديث بأدنى تفاوت في ألفاظه.

بيان:

«الزُّط» جنس من السودان والهنود، قال في الفقيه: وإنا عذبهم أمير المؤمنين عليه السلام على قولهم بر بويته بالنار دون غيرها لعلّة فيها حكمة بالغة وهي أنّ الله تعالى حرّم النار على أهل توحيده فقال عليّ عليه السلام «لو كنت ربيكم ما أحرقتكم وقد قلتم بر بويتي ولكنكم قد استوجبتم مني بظلمكم ضد ما استوجبه الموحّدون من ربهم عز وجلّ وأنا قسيم ناره بإذنه فان شئت عجّلتها لكم وإن شئت أخرتها فما ويحكم النار هي موليكم^١ - أي هي أولى بكم - وبئس المصير - ولست لكم بمولى».

١٩-١٥٥٣٣ (التهذيب - ١٣٩:١٠ رقم ٥٥١) الحسين، عن حمّاد وصفوان، عن ابن عمّار، عن أبيه، عن أبي الطفيل بن وائلة الكتاني إنّ بني ناجية قوم كانوا يسكنون الأسياف وكانوا قوماً يدعون في قریش نسباً وكانوا نصارى فأسلموا ثم رجعوا عن الاسلام فبعث أمير المؤمنين

عليه السلام معقل بن قيس التميمي فخرجنا معه فلما انتهينا الى القوم جعل بيننا وبينه امارة فقال «اذا وضعت يدي على رأسي فضعوا فيهم السلاح» فأتاهم فقال «ما أنتم عليه؟» فخرجت طائفة فقالوا: نحن نصارى لا نعلم ديناً خيراً من ديننا فنحن عليه، قال: فعزلهم، قال: ثم قالت طائفة منهم: نحن كنا نصارى فأسلمنا فنحن مسلمون لا نعلم ديناً خيراً من ديننا فنحن عليه، وقالت طائفة: نحن كنا نصارى ثم أسلمنا ثم عرفنا أنه لا خير من الدين الذي كنا عليه فرجعنا اليه فدعاهم الى الاسلام ثلاث مرّات فأبوا فوضع يده على رأسه قال: فقتل مقاتليهم وسبى ذراريهم قال: فأتي بهم عليّاً عليه السلام فاشتراهم مصقلة بن هبيرة بمائة ألف درهم فأعتقهم وحمل الى عليّ أمير المؤمنين خمسين ألفاً فأبى أن يقبلها قال: فخرج بها فدفنها في داره ولحق معاوية قال: فأخرب أمير المؤمنين عليه السلام داره وأجاز عتقهم.

بيان:

«السيف» بالكسر ساحل البحر.

٢٠-١٥٥٣٤ (التهذيب - ١٠: ١٤٠ رقم ٥٥٢) عنه، عن النضر، عن

(الفقيه - ٣: ١٥١ رقم ٣٥٥١) موسى بن بكر، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام «إنّ رجلين من المسلمين كانا بالكوفة فأتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فشهد أنّه رأهما يصلّيان لصنم فقال له: ويحك لعلّه بعض من يشتهب عليك أمره، فأرسل رجلاً فنظر اليهما وهما يصلّيان لصنم فأتى بهما فقال لهما: ارجعا، فأبيا فخذّ لهما في الأرض خدّاً فأجّج ناراً وطرحهما فيه».

٢١-١٥٥٣٥ (الكافي - ٢٥٨:٧ و ٢٥٩) محمد، عن

(التهذيب - ١٤١:١٠ رقم ٥٥٩) أحمد، عن ابن فضال، عن حماد بن عثمان، عن ابن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن بزيعاً يزعم أنه نبيّ قال «إن سمعته يقول ذلك فاقتله» قال: فجلست الى جنبه غير مرة فلم يمكّني ذلك.

٢٢-١٥٥٣٦ (الكافي - ٢٥٨:٧ - التهذيب - ١٤١:١٠ رقم ٥٦١) عليّ، عن العبيدي، عن عبدالرحمن الأوزاعي الكناسي، عن الحارث بن المغيرة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رأيت لو أن رجلاً أتى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فقال «والله ما أدري أنبيّ أنت أم لا، كان يقبل منه؟ قال: لا، ولكن كان يقتله إنّه لو قبل ذلك ما أسلم منافق أبداً».

٢٣-١٥٥٣٧ (الكافي - ٢٥٧:٧) حميد، عن

(التهذيب - ١٤٠:١٠ رقم ٥٥٤) ابن سماعة، عن غير واحد من أصحابه، عن أبان، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام في الصبي إذا شبّ فاختار النصرانية وأحد أبويه نصراني أو مسلمين؟ قال «لا يترك ولكن يضرب على الاسلام».

٢٤-١٥٥٣٨ (الفقيه - ١٥٢:٣ رقم ٣٥٥٤) فضالة، عن أبان إن أبا عبدالله عليه السلام قال: في الصبي... الحديث.

٢٥-١٥٥٣٩ (الكافي - ٢٥٦:٧ - التهذيب...) العدة، عن ابن عيسى،
عن

(التهذيب - ١٤٠:١٠ رقم ٥٥٣) الحسين، عن النضر، عن
القاسم بن سليمان، عن عبيد بن زرار، عن أبي عبدالله عليه السلام في
الصّبي يختار الشّرك وهو بين أبويه قال «لا يترك وذاك اذا كان أحد
أبويه نصرانياً».

بيان:

قوله ذاك إشارة إلى اختياره الشّرك يعني إنّها لا يترك أن يتنصّر ويختار
الشّرك اذا كان أحد أبويه نصرانياً دون الآخر فأما اذا كانا جميعاً نصرانيين
فلا يتعرّض له أو المراد لا يترك أن يختار الشّرك اذا كان أحد أبويه نصرانياً
فكيف اذا كانا جميعاً مسلمين.

٢٦-١٥٥٤٠ (الكافي - ٢٥٩:٧) العدة، عن سهل ومحمد، عن أحمد جميعاً،
عن

(التهذيب - ١٤٢:١٠ رقم ٥٦٢) السّراد، عن

(الفقيه - ١٤٧:٣ رقم ٣٥٤٢) ابن رثاب، عن الحذاء، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «العبد اذا أبق من مواليه ثم سرق لم يقطع وهو
أبق لأنّه مرتد عن الاسلام ولكن يدعى الى الرجوع الى مواليه
والدخول في الاسلام فان أبى أن يرجع الى مواليه قطعت يده بالسّرقه
ثم قتل والمرد اذا سرق بمنزلته».

بيان:

لعلّ المراد به العبد الابق الذي ارتد عن الاسلام فان مجرد الإباق لا يوجب الإرتداد.

٢٧-١٥٥٤١ (التهذيب - ١٠:١٤٢ رقم ٥٦٤) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن (الفقيه - ٣:١٥٠ رقم ٣٥٤٩) غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «إذا ارتدت المرأة عن الاسلام لم تقتل ولكن تحبس أبداً».

٢٨-١٥٥٤٢ (التهذيب - ١٠:١٤٣ رقم ٥٦٥) عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن أبي عبدالله عليه السلام في المرتدة عن الاسلام؟ قال «لا تقتل وتستخدم خدمة شديدة وتمنع الطعام والشراب إلّا ما يمسك نفسها وتلبس خشن الثياب وتضرب على الصلوات».

٢٩-١٥٥٤٣ (الفقيه - ٣:١٥٠ رقم ٣٥٤٨) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٣٠-١٥٥٤٤ (التهذيب - ١٠:١٤٤ رقم ٥٦٨) الحسين، عن

(الفقيه - ٣:٣١ رقم ٣٢٦٤) حمّاد، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا تخلد في السّجن إلّا ثلاثة الذي يمسك على

الموت^١ والمرأة ترتد عن الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل».

٣١-١٥٥٤٥ (الكافي - ٢٧٠:٧) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن حمّاد، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله إلا أنّه قال بدل الذي يمسك على الموت الذي يمثل.

بيان:

«يمسك على الموت» أي يمسك انسانا حتى يقتله آخر بغير حقّ والتمثيل قطع بعض الأطراف مثل الاذن والأنف ونحوها ولعلّ المراد به التمثيل الذي لا يوجب قصاصاً ولا دية كالذي يمثل عبده.

٣٢-١٥٥٤٦ (التهذيب - ١٤٣ رقم ٥٦٧) الحسين، عن النضر، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وليدة كانت نصرانية فأسلمت وولدت لسيدها ثم إن سيدها مات فأوصى باعتاق السرية على عهد عمر فنكحت نصرانياً فتنصّرت فولدت منه ولدين وحبلت بالثالث فقضى أن يعرض عليها الاسلام فعرض عليها فأبت فقال: ما ولدت من ولد نصراني فهم عبيد لأخيهم الذي ولدت لسيدها الأوّل وأنا أحبسها حتى تضع ولدها الذي في بطنها فاذا ولدت قتلتها».

٣٣-١٥٥٤٧ (التهذيب - ٢١٣:٨ رقم ٧٦١ و ٣٧٤:٩ رقم ١٣٣٧) التيمي،

١. في الفقيه المطبوع والمخطوط «قف» هكذا: الذي يمسك على الموت يحفظه حتى يقتل والمرأة... الخ.

عن التميمي وسندي بن محمد البزان عن عاصم مثله على اختلاف في ألفاظه^١.

بيان:

قصره في التهذيبين على مورده^٢.

١. في التهذيب بالاسناد الأخير فنكحت رجلاً نصرانياً ديرانياً وهو العطار فتنصرت وفي أبواب الطلاق لم يسند القضاء إلى أمير المؤمنين بل اسنده إلى أبي جعفر عليه السلام «عهد».
٢. قال في التهذيب هذا الحكم مقصور على القضية التي فصلها أمير المؤمنين عليه السلام ولا يتعدى إلى غيرها لأنه لا يمتنع أن يكون هو عليه السلام رأى قتلها صلاحاً لارتدادها وتزويجها ولعلها كانت تزوجت بمسلم ثم ارتدت وتزوجت فاستحقت القتل لذلك وإمتناعها من الرجوع إلى الإسلام قال: فأما الحكم في المرتدة فهو أن تحبس أبداً إذا لم ترجع إلى الإسلام. وفي الاستبصار اقتصر على هذا الوجه الأخير حيث قال: هذا الخبر إنما وجب فيه قتلها لأنها ارتدت عن الإسلام وتزوجت كافراً فلأجل ذلك وجب عليها القتل ولو لم تكن تزوجت كان حكمها أن تحل في الحبس «عهد».

- ٧٤ -

باب حدّ من نال من رسول الله أو الأئمة صلوات الله عليهم

١٥٥٤٨-١ (الكافي - ٧: ٢٥٩) الثلاثة، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سُئل عن رجل شتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم؟ فقال «يقتله الأدنى فالأدنى قبل أن يرفع الى الامام».

بيان:

يعني يقتله الأقرب اليه فالأقرب قبل أن يرفع الى الامام لأنّ أئمة الجور لا يرون فيه القتل.

١٥٥٤٩-٢ (الكافي - ٧: ٢٦٧ - التهذيب - ١٠: ٨٥ رقم ٣٣٣) عليّ، عن أبيه، عن حمّاد، عن ربعي، عن محمّد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إنّ رجلاً من هذيل كان يسبّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم فبلغ ذلك النّبّيّ صلى الله عليه وآله وسلّم فقال: من لهذا فقام رجلان من

١. وأورده في التهذيب - ١٠: ٤١ رقم ٥٦٠ بهذا السند فعليه أن يأتي بالرمزين معاً «ض.ع».

الأنصار فقالوا: نحن يا رسول الله فانطلقا حتى أتيا عرنة فسألا عنه فإذا هو يتلّقا غنمه فلحقاه بين أهله وغنمه فلم يسلمّا عليه فقال: من أنتما وما اسمكما؟ فقالا له: أنت فلان بن فلان قال: نعم، فنزلا فضربا عنقه» قال محمد بن مسلم: فقلت لأبي جعفر عليه السلام: رأيت لو أنّ رجلاً الآن يسبّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أيقتل؟ قال «إن لم تحف على نفسك فاقتله».

٣-١٥٥٥٠ (الكافي - ٢٦٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٨٤:١٠ رقم ٣٣١) سهل، عن ابن أسباط، عن عليّ بن جعفر قال: أخبرني أخي موسى عليه السلام قال «كنت واقفاً على رأس أبي حين أتاه رسول زياد بن عبيد الله الحارثي عامل المدينة فقال: يقول لك الأمير انهض إليّ فاعتلّ بعلة فعاد اليه الرسول فقال له: قد أمرت أن يفتح لك باب المقصورة فهو أقرب لخطوتك.

١. قوله «يفتح لك باب المقصورة» المقصورة المحراب المحجّر الذي بناه مروان بن الحكم في الضلع الجنوبي من المسجد النبويّ صلى الله عليه وآله وغرضه أن يكون الامام فيها محفوظاً من قتل الغيلة حال الصلاة ولا يصل إليه أحد فمن أراد به سوء وكان للمقصورة باب إلى دار مروان وكانت داره مجاورة للضلع الجنوبي من المسجد فكان ولاية بني مروان السّاكنين في تلك الدار إذا أرادوا الدخول إلى المسجد دخلوا المقصورة من ذلك الباب من غير أن يحتاجوا الى سائر الأبواب ومواجهة الناس في المسجد وكان هذا أحفظ لهم وكانت دار الصادق عليه السلام في الجانب الشرقيّ من الرّفاق الذي يكون المسجد في الجانب الغربيّ منه وكان دخول المسجد عليه سهلاً لعدم فصل بينه وبين المسجد إلا ذلك الرّفاق وكان عليه السلام يصليّ في المسجد ويزور جدّه صلى الله عليه وآله وكان دخوله إلى دار مروان من باب المقصورة التي في المسجد عليه سهلاً أيضاً فلمّا اعتلّ بضعفه وأنه لا يقدر على أن يمشي كثيراً ويطوف الآرقة حتى يدخل دار الوالي من الباب الذي كان خارج المسجد بعيداً من دار الصادق عليه السلام أزال الوالي عنده بأن يفتح له باب المقصورة حتى يكون دخوله دار الوالي سهلاً عليه ويقال أن دار مروان

قال: فنهض أبي واعتمد عليّ فدخل على الوالي وقد جمع فقهاء أهل المدينة كلهم وبين يديه كتاب فيه شهادة على رجل من أهل وادي القرى قد ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له الوالي: يا أبا عبد الله انظر في هذا الكتاب قال: حتى أنظر ما قالوا، فالتفت إليهم فقال: ما قلتم؟ قالوا: قلنا: يؤدّب ويضرب ويعزّر ويحبس قال: فقال لهم: رأيتم لو ذكر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمثل ما ذكره به النبي ﷺ لى الله عليه وآله وسلم ما كان الحكم فيه؟ قالوا مثل هذا، قال: سبحان الله فليس بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين رجل من أصحابه فرق؟

قال: فقال الوالي: دع هؤلاء يا أبا عبد الله لو أردنا هؤلاء لم نرسل اليك قال «فقال أبو عبد الله عليه السلام: أخبرني أبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: الناس في أسوة سواء من سمع أحداً يذكرني فالواجب عليه أن يقتل من شتمني ولا يرفع إلى السلطان والواجب على السلطان إذا رفع إليه أن يقتل من نال مني، قال: فقال زياد بن عبيد الله اخرجوا الرجل فاقتلوه بحكم أبي عبد الله».

١٥٥٥١-٤ (الكافي - ٢٦٦:٧) الاثنان، عن الوشاء قال: سمعت أبا

الحسن عليه السلام يقول «شتم رجل على عهد جعفر بن محمد عليهما السلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتى به عامل المدينة فجمع الناس فدخل عليه أبو عبد الله عليه السلام وهو قريب العهد بالعلّة

كانت واسعة جداً وقيل إنها كانت بلداً لا داراً ولا بداً أن يكون كذلك فأنهم كانوا ولاية الأمر ذلك العهد فجاز أن يكون أحد أبواب تلك الدار بعيداً عن الصادق عليه السلام ودخوله منه مشقة عليه وباب آخر منه وهو الذي يفتح في المقصورة قريباً سهلاً عليه عليه السلام «ش».

وعليه رداء له مورّد فأجلسه في صدر المجلس واستأذنه في الاتكاء وقال لهم: ما ترون؟ فقال له عبدالله بن الحسن والحسن بن زيد وغيرهما: نرى أن تقطع لسانه، فالتفت العامل الى ربيعة الرأي وأصحابه فقال: ما ترون؟ قال: يؤدّب فقال له أبو عبدالله عليه السلام «سبحان الله فليس بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين أصحابه فرق»^١.

١٥٥٥٢-٥ (الكافي - ٢٦٩:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٨٥:١٠ رقم ٣٣٤) ابن عيسى، عن السّراد، عن يونس بن يعقوب، عن مطر بن أرقم^٢ قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «إنّ عبد العزيز بن عمر الوالي بعث إليّ فأتيته وبين يديه رجلان قد تناول أحدهما صاحبه فمرش وجهه فقال: ما تقول يا أبا عبدالله في هذين الرجلين؟ قلت: وما قالوا؟ قال: قال أحدهما: ليس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضل على بني أمية في الحسب وقال الآخر: له الفضل على الناس كلّهم في كلّ خير وغضب الذي نصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصنع بوجهه ما ترى هل عليه شيء؟ فقلت له: إني لأظنّك قد سألت من حولك وأخبروك فقال: أقسمت عليك لمّا قلت.

فقلت له: كان ينبغي للذي زعم أنّ أحداً مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الفضل أن يقتل ولا يستحيي، قال: فقال (الوالي

١. وأورده في التهذيب - ٨٥:١٠ رقم ٣٣٢ بهذا السند أيضاً.

٢. ربما يوجد في بعض النسخ مطرف بن أرقم والصّواب مطر بن أرقم بدون فاء وهو مطر بن أرقم العنزيّ الكوفي «عهد» وهو المذكور في جامع الرواة ج ٢ ص ٢٣٤ بعنوان مطر بن أرقم العنزيّ الكوفي وقد أشار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

- (خ): أو ما الحسب بواحد فقلت: إنَّ الحسب ليس النسب ألا ترى لو نزلت برجل من بعض هذه الأجناس فقراك فقلت: إنَّ هذا الحسب (فقلت له: ان هذا الحسيب - خ ل) لجاز ذلك، قال: أو ما النسب بواحد، قلت: اذا اجتمعوا الى آدم فإنَّ النسب واحد وإنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلطه شرك ولا بغى، فأمر به الوالى فقتل».

بيان:

«المرش» الخدش «لما قلت» أي إلّا قلت «هذه الأجناس» أي أجناس الناس أيّاً ما كانوا في النسب، وفي بعض نسخ التهذيب الأخبار بالحاء والراء المهملتين، «فقراك» أي أضافك والقري الضيافة «لم يخلطه» أي في نسبه والبغى الزنا.

٦-١٥٥٥٣ (الكافي - ٢٦٩:٧) عنه، عن

(التهذيب - ٨٦:١٠ رقم ٣٣٥) أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن ربيع بن محمّد، عن عبدالله بن سليمان العامري قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أي شيء تقول في رجل سمعته يشتم عليّاً عليه السلام ويبرأ منه؟ قال: فقال لي «هو والله حلال الدم وما ألف منهم برجل منكم دعه

(الكافي) لا تعرّض له إلّا أن تأمن على نفسك».

٧-١٥٥٥٤ (الكافي - ٢٦٩:٧) عنه، عن

(التهذيب - ٨٦:١٠ رقم ٣٣٦) أحمد، عن عليّ بن الحكم،

عن هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل سبّأه لعلّي عليه السلام؟ قال: فقال لي «حلال الدم والله لولا أن تعمّ به بريئاً» قال: قلت: فما تقول في رجل مؤذ لنا؟ قال: فقال «فيها ذا؟» قلت: يؤذينا فيك ويذكرك قال: فقال له «في عليّ نصيب؟» قلت: أنّه ليقول ذلك ويظهره، قال «لا تعرّض له».

بيان:

«أن تعمّ به بريئاً» أي يقتل بسبب قتله بريئاً، وفي التهذيب: يغمز بالغبين المعجمة والزاي من الغمز وهو الطعن «يؤذينا فيك ويذكرك» أي ينال منك ويذكرك بسوء «له في عليّ نصيب» أي في حبه.

٨-١٥٥٥٥ (الكافي - ٣٧٥:٧) عليّ، عن أبيه، عن السّرّاد

(الكافي - ٣٧٦:٧) محمّد، عن محمّد بن الحسين، عن

(التهذيب - ٢١٤:١٠ رقم ٨٤٥) السّرّاد، عن رجل من أصحابنا، عن الكنائي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ لنا جاراً من همدان [همدان - خ ل] يقال له الجعد بن عبد الله وهو يجلس إلينا فنذكر عليّاً أمير المؤمنين عليه السلام وفضله فيقع فيه أفتأذن لي فيه؟ فقال «يا با الصّبّاح أو كنت فاعلاً» فقلت: إي والله لئن أذنت لي فيه لأرصدته فإذا صار فيها اقتحمت عليه بسيفي فخبطته حتى اقتله قال: فقال «يا با الصّبّاح هذا الفتك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الفتك يا با الصّبّاح إنّ الاسلام قيّد الفتك ولكن دعه فسيكفي بغيرك».

قال أبو الصباح: فلما رجعت من المدينة الى الكوفة لم ألبث بها إلا ثمانية عشر يوماً فخرجت الى المسجد فصلّيت الفجر ثم عقبت فاذا برجل يحركني برجله قال: ياها الصباح البشري فقلت: بشرك الله بخير فما ذاك؟ فقال: إنّ الجعد بن عبدالله بات البارحة في داره التي في الجبّانة فأيقظوه للصلاة فاذا هو مثل الزقّ المنفوخ ميتاً فذهبوا يحملونه فاذا لحمه يسقط عن عظمه فجمعوه في نطع فاذا تحته أسود فدفنوه.

بيان:

«أفتأذن لي فيه» أي في قتله «اقتحمت عليه» هجمت عليه بغتة على حين غفلة منه «فخبطته» بالخاء المعجمة ضربته ضرباً شديداً، والفتك أن يأتي الرجل صاحبه وهو غارّ غافل فيشدّ عليه فيقتله وفي الحديث النبوي الايمان قيد الفتك، أي منع منه وذلك لأنّه نوع خداع ينافي الايمان والاسلام والجبّانة الصحراء والأسود الحيّة.

٩١٥٥٥٦ (الكافي - ٣٧٦:٧ - التهذيب - ٢١٣:١٠ - رقم ٨٤٤) عليّ، عن أبيه رفعه، عن بعض أصحاب أبي عبدالله عليه السلام أنّه أبأ عاصم السجستاني قال: زاملت عبدالله بن النجاشي وكان يرى رأي الزيدية فلما كنّا بالمدينة ذهب الى عبدالله بن الحسن وذهبت الى أبي عبدالله عليه السلام فلما انصرف رأيتّه مغتّباً فلما أصبح قال لي: استأذن لي على أبي عبدالله عليه السلام.

فدخلت على أبي عبدالله عليه السلام وقلت: إنّ عبدالله بن النجاشي يرى رأي الزيدية وإنّه ذهب الى عبدالله بن الحسن وقد سألتني أن استأذن له عليك فقال «ائذن له» فدخل عليه فسلم فقال: يا ابن رسول الله إنّى رجل أتولاكم وأقول إنّ الحقّ فيكم وقد قتلت سبعة (نفر

- (خ) مَنْ سمعته يشتم أمير المؤمنين علياً عليه السلام فسألت عن ذلك عبدالله بن الحسن فقال لي: أنت مأخوذ بدمائهم في الدنيا والآخرة فقلت: على ما نعادي الناس إذ كنت مأخوذاً بدماء من سمعته يشتم علي بن أبي طالب عليه السلام فقال له أبو عبدالله عليه السلام «وكيف قتلتهم؟» قال: منهم من كنت أصعد سطحه بسلم حتى أقتله ومنهم من جمع بيني وبينه الطريق فقتلته ومنهم من دخلت عليه بيته فقتلته وقد خفي علي ذلك كله قال: فقال له أبو عبدالله عليه السلام «يا أبا خدّاش عليك بكلّ رجل منهم قتلته كبش تذبحه بمنى لأنك قتلتهم بغير إذن الامام ولو أنك قتلتهم باذن الامام لم يكن عليك شيء في الدنيا ولا في الآخرة».

١٥٥٥٧-١٠ (الكافي - ٣٧٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠: ٢١٣ رقم ٨٤٣) أحمد، عن السّراد، عن الحرّاز، عن العجلي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن مؤمن قتل رجلاً ناصباً معروفاً بالنّصب على دينه غضباً لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلّم أيقتل به؟ فقال «أمّا هؤلاء فيقتلون به ولو رفع إلى امام عادل ظاهر لم يقتله به» قلت: فيبطل دمه؟ قال «لا، ولكن إن كان له ورثة فعلى الامام أن يعطيهم الدية من بيت المال لأنّ قاتله إنّما قتله غضباً لله وللإمام ولدين المسلمين».

١. وفي التهذيب كيف قتلهم ياها بحر وكذلك فيما بعد مكان يا باخداش «عهد» في التهذيب وأكثر الكتب مكان بحر - بجير وهو كنية عبدالله بن النجاشي المذكور في ج ١ ص ٥١٤ جامع الرواة وفيه أبو بحر مكان أبو بجير وذكره سيدنا الاستاذ في معجم رجال الحديث ج ١٠ ص ٣٧٥ طي رقم ٧١٩٠ وأورد الرواية عن الكشي وعلى كلّ رسالته معروفة «ض.ع».

١١-١٥٥٥٨ (الكافي - ٢٦٨:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٨٧:١٠ رقم ٣٣٧) سهل، عن السَّراد، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «بعث أمير المؤمنين عليه السلام الى لبيد (بشر - خ ل) بن عطارد التميمي في كلام بلغه فمرَّ به رسول أمير المؤمنين عليه السلام في بنى أسد فأخذه فقام اليه نعيم بن دجاجة الأسدي فأفلته فبعث اليه أمير المؤمنين عليه السلام فأتوه به وأمر به أن يضرب فقال له نعيم: أما والله أنَّ المقام معك لذَّ وإنَّ فراقك لكفر فلما سمع ذلك منه، قال له: يا نعيم قد عفونا عنك إنَّ الله يقول إِذْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ ۚ أَمَّا قَوْلُكَ أَنَّ الْمَقَامَ مَعَكَ لَذٌّ فَسَيِّئَةٌ اكْتَسَبْتُهَا وَأَمَّا قَوْلُكَ أَنَّ فِرَاقَكَ كُفْرٌ فَحَسَنَةٌ اكْتَسَبْتُهَا فَهَذِهِ بِهَذِهِ (هذه - خ ل)

(الكافي) ثم أمر أن يخلَّى عنه».

- ٧٥ -

باب عقوبة شهود الزور

١-١٥٥٥٩ (الكافي - ٢٤٣:٧) محمد، عن أحمد، عن السَّراد، عن الخِرَّاز،
عن

(الفقيه - ٥٩:٣ رقم ٣٣٣٢) ساعة، عن أبي عبدالله عليه
السلام قال «شهود الزَّور يجلدون حدًّا ليس له وقت ذلك الى الامام
ويطاف بهم حتى يعرفوا فلا يعودوا» فقلت له: وإن تابوا واصلحوا تقبل
شهادتهم بعد؟ فقال «إذا تابوا تاب الله عليهم وقبلت شهادتهم بعد».

بيان:

«ليس له وقت» أي حدّ مقرر لا يجوز التجاوز عنه هذا عقوبته في الدنيا
وفي النَّفس وأمَّا عقوبته في الآخرة وفي المال فتأتي في أبواب الشَّهادات وهذا
الحديث في الكافي مقطوع على ساعة.

٢-١٥٥٦٠ (الكافي - ٢٤١:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٠:١٤٤ رقم ٥٧١) يونس، عن زرعة، عن سباعة قال سألته عن شهود الزور؟ قال: فقال «يجلدون جلدًا ليس له وقت ذلك الى الامام ويطاف بهم حتى يعرفهم الناس»

(الكافي) وأما قول الله وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا - إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا قال: قلت: كيف تعرف توبته؟ فقال «يكذب نفسه على رؤوس الناس حيث يضرب ويستغفر ربه فاذا فعل ذلك فقد ظهرت توبته».

١٥٥٦١-٣ (الفقيه - ٣:٦٠ رقم ٣٣٣٦) علي بن مطر، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله تأمًا.

١٥٥٦٢-٤ (التهذيب - ٦:٢٦٣ رقم ٦٩٩) الحسين، عن الحسن، عن زرعة، عن سباعة مثله الى آخره بأدنى تفاوت إلا أنه قال: فقال: يكذب نفسه حتى يضرب، من دون قوله: على رؤوس الناس.

١٥٥٦٣-٥ (التهذيب - ٦:٢٨٠ رقم ٧٧٠) ابن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام

(الفقيه - ٣:٥٩ رقم ٣٣٣٣) «أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا أَخَذَ شَاهِدَ زُورٍ فَإِنْ كَانَ غَرِيبًا بَعَثَ بِهِ إِلَى حَيْهِ وَإِنْ كَانَ سَوْقِيًّا بَعَثَ بِهِ إِلَى سَوْقِهِ وَطِيفَ بِهِ ثُمَّ يَحْبِسُهُ أَيَّامًا ثُمَّ يَخْلِي سَبِيلَهُ».

١. إشارة الى سورة النور /٤-٥ والآية هكذا وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا... الخ.

- ٧٦ -

باب سائر ما فيه حدّ أو تعزير وقدّر التعزير

١-١٥٥٦٤ (الكافي - ٢٦٥:٧ - التهذيب - ١٠:١٤٩ رقم ٥٩٦) عليّ،
عن أبيه، عن بعض أصحابه [أصحابنا - خ ل] عن الكنائي، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «من أحدث في الكعبة حدثاً قتل».

٢-١٥٥٦٥ (الكافي - ٢٥٨:٧ - التهذيب - ١٠:١٤١ رقم ٥٥٧) عليّ،
عن العبيدي، عن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام
قال «من أخذ في شهر رمضان وقد أفطر فرفع الى الامام يقتل في
الثالثة».

٣-١٥٥٦٦ (الكافي - ٢٥٩:٧ - التهذيب - ١٠:١٤١ رقم ٥٥٨) السّراد،
عن هشام بن سالم، عن العجلي قال: سئل أبو عبدالله [أبو جعفر
- خ ل] عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنّه أفطر في شهر
رمضان ثلاثة أيام؟ فقال «يسأل هل عليك في افطارك إثم فان قال لا فانّ
على الامام أن يقتله وان هو قال نعم فانّ على الامام أن ينهكه^١ ضرباً».

١. نهكه كمنعه: بالغ في عقوبته.

٤-١٥٥٦٧ (الكافي - ٢٦٣:٧) الثلاثة، عن البجلي رفعه أن أمير المؤمنين عليه السلام كان لا يرى الحبس إلا في ثلاث رجل أكل مال اليتيم أو غصبه أو رجل ائتمن على أمانة فذهب بها.

بيان:

لعل المراد الحبس في الماليات لما مرّ من حبس السارق بعد المرتين والممسك على الموت والمرتدة ويأتي خبر آخر في هذا المعنى في باب الحبس من أبواب القضاء وحمله في التهذيبين على الحبس على سبيل العقوبة أو الحبس الطويل ليوافق ما ورد أن عليه السلام كان يحبس الرجل إذا التوى على غرمائه.

٥-١٥٥٦٨ (الكافي - ٢٦٢:٧ - التهذيب - ٤٧:١٠ رقم ١٦٦٩) محمد بن أحمد، عن بعض أصحابه، عن إبراهيم بن محمد الثقفى، عن إبراهيم بن يحيى الثوري^١ عن هيثم بن بشير^٢ عن أبي بشر، عن أبي روح إن امرأة تشبّهت بأمة لرجل وذلك ليلاً فواقعها وهو يرى أنها جاريته فرفع إلى عمر فأرسل إلى عليّ عليه السلام فقال «اضرب الرجل حدّاً في السرّ واضرب المرأة حدّاً في العلانية».

١. أو الدوريّ وهو المذكور في جامع الرواة ج ١ ص ٣٨ بعنوان إبراهيم بن يحيى الدوري وأشار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

٢. في معجم رجال الحديث تحت رقم ١٣٩٥٧ في ترجمة أبي بشير قال عدّه الشيخ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم روى الكليني بسنده عن الهيثم بن بشير، عن أبي بشير ثم قال ورواه الشيخ في التهذيب إلا أن فيه هشام بن بشير بدل الهيثم بن بشير والوسائل كما في التهذيب والوافي موافق للكافي وفيه أبو بشر بدل أبي بشير - انتهى وفي تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٥٩ أورده هشيم مصغراً «ض.ع».

بيان:

هذا الحكم مقصور على موردّه كما يشعر به الخبر الآتي في مثله.

٦١٥٥٦٩ (الكافي - ٥: ٥٦١) القميان، عن محمد بن اسماعيل، عن عليّ بن النّعمان، عن سويد القلاء، عن سبّاعة، عن

(الفقيه - ٣: ٤٧١ رقم ٤٦٤٤) أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وجد مع امرأة في بيت فأقرّت أنّها امرأته وأقرّ أنّه زوجها فقال «ربّ رجل لو أتيت به لأجزت له ذلك وربّ رجل لو أتيت به لضربته».

٧١٥٥٧٠ (الكافي - ٧: ٢٤٣) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان، عن البصري

(الكافي - ٧: ٢٤٠ الفقيه... - التهذيب - ١٠: ٨١ رقم ٣١٧) يونس، عن البصري، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سبّ رجلاً بغير قذف يعرض (عرض - خ ل) به هل يجلد؟ قال «عليه تعزير».

٨١٥٥٧١ (الكافي - ٧: ٢٤١) العدة، عن

(التهذيب - ١٠: ٨١ رقم ٣١٨) ابن عيسى، عن الحسين، عن النّضر، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا قال الرجل للرجل أنت خبيث وأنت خنزير فليس

فيه حدّ ولكن فيه موعظة وبعض العقوبة».

٩-١٥٥٧٢ (الكافي - ٢٤٢:٧) عليّ، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد
(التهذيب - ٨٠:١٠ رقم ٣١٤) ابن محبوب، عن القاساني،
عن القاسم بن محمّد، عن المنقري، عن النّعمان بن عبد السلام، عن أبي
حنيفة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال لأخيه يا
فاسق؟ قال «لا حدّ عليه ويعزّر».

١٠-١٥٥٧٣ (الكافي - ٢٤٢:٧ - التهذيب - ٨١:١٠ رقم ٣١٩) عليّ،
عن صالح بن السّندي، عن

(الفقيه - ٤٩:٤ رقم ٥٠٦٩) جعفر بن بشير، عن الحسين بن
أبي العلاء، عن أبي مخلد السّراج، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال
«قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل دعا أخاه ابن المجنون فقال له
الأخ [وقال الآخر له - خ ل] أنت ابن المجنون فأمر الأول أن يجلد
صاحبه عشرين جلدة وقال له: اعلم أنّه ستعقب مثلها عشرين فلما
جلده أعطى المجلود السّوط فجلده عشرين نكالا ينكل بهما».

١١-١٥٥٧٤ (الكافي - ٢٤٣:٧) عليّ، عن أبيه، عن ابن فضال

(التهذيب - ٨٢:١٠ رقم ٣٢٠) الثلاثة، عن ابن فضال، عن
يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى
أمير المؤمنين صلوات الله عليه في الهجاء التّعزير».

١٢-١٥٥٧٥ (التهذيب - ٨٨:١٠ رقم ٣٤٠) الصفار، عن الثلاثة، عن أبي جعفر عليه السلام «إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَعْزُرُ فِي الْهَجَاءِ وَلَا يَجْلِدُ الْخَدَّ إِلَّا فِي الْفَرِيَةِ الْمَصْرُوحَةِ أَنْ يَقُولَ يَا زَانِي أَوْ يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ أَوْ لَسْتُ لِأَبِيكَ».

١٣-١٥٥٧٦ (الكافي - ٢٦٣:٧) العدة، عن أحمد، عن عثمان، عن سماعة قال: قال: إِنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي احْتَلَمْتُ بِأُمِّكَ فَرَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا افْتَرَى عَلَيَّ فَقَالَ لَهُ «وَمَا قَالَ لَكَ؟» قَالَ: زَعَمَ أَنَّهُ احْتَلَمَ بِأُمِّي، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فِي الْعَدْلِ إِنْ شِئْتَ أَقَمْتَهُ لَكَ فِي الشَّمْسِ وَأَجْلَدَ ظِلَّهُ فَإِنَّ الْحَلَمَ مِثْلُ الظِّلِّ وَلَكِنَّا سَنُؤَدِّبُهُ حَتَّى لَا يَعُودَ يُؤْذِي الْمُسْلِمِينَ».

١٤-١٥٥٧٧ (الكافي - ٢٦٣:٧) وفي رواية أخرى قال «اضربه ضرباً وجيعاً».

١٥-١٥٥٧٨ (التهذيب - ٨٠:١٠ رقم ٣١٣) أحمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إِنَّ رَجُلًا لَقِيَ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا افْتَرَى عَلَيَّ... الْحَدِيثُ بِأَدْنَى تَفَاوُتٍ وَزَادَ فِي آخِرِهِ: فَضْرَبَهُ ضَرْبًا وَجِيعًا».

١٦-١٥٥٧٩ (الفقيه - ٧٢:٤ رقم ٥١٣٦) الحديث مرسلًا مقطوعاً على اختلاف في ألفاظه بدون الزيادة.

١٧-١٥٥٨٠ (الكافي - ٢٦٣:٧) حميد، عن

(التهذيب - ١٠: ١٤٩ رقم ٥٩٤) ابن سبابة، عن الميثمي، عن أبان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله أتني سألت رجلاً بوجه الله فضربني خمسة أسواط فضربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة أسواط أخرى وقال سل بوجهك اللئيم».

بيان:

يشبه أن يكون المسؤول أمير المؤمنين عليه السلام ولم يسمه السائل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كان يعلم من محبته له والنهي عن ذلك في كتاب الله عز وجل قوله سبحانه وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ^١.

١٨-١٥٥٨١ (الكافي - ٧: ٢٦٣ - التهذيب - ١٠: ١٤٩ رقم ٥٩٥) الثلاثة، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إن أمير المؤمنين عليه السلام رأى قاصاً في المسجد فضربه بالدرة وطرده».

١٩-١٥٥٨٢ (الكافي - ٧: ٢٦٨) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان، عن علي بن اسماعيل، عن عمرو بن أبي المقدام، عن رجل، عن رزين قال: كنت أتوضأ في ميضأة الكوفة فإذا رجل قد جاء فوضع نعليه ووضع درته فوقها ثم دنا فتوضأ معي فرحمته فوق علي يديه فنهض ولم ينطق حتى توضأ فلما توضأ ضرب رأسي بالدرة ثلاثاً ثم قال: إياك أن تدفع فتكسر فتغرم ثم خرج فقلت: من هذا؟ قالوا: أمير المؤمنين عليه السلام فذهبت اعتذر إليه فمضى ولم يلتفت إليّ.

٢٠-١٥٥٨٣ (الكافي - ٢٤٠:٧) القميان، عن صفوان، عن اسحاق بن عمار

(التهذيب - ١٠:١٤٤ رقم ٥٧٠) يونس، عن اسحاق قال:
سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن التعزير كم هو؟ قال «بضعة عشر
سوطاً ما بين العشرة الى العشرين».

٢١-١٥٥٨٤ (الكافي - ٢٤١:٧) الإثنان، عن الوشاء، عن حماد بن
عثمان قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: كم التعزير؟ فقال «دون
الحّد» قال: قلت: دون ثمانين؟ قال: فقال «لا، ولكنها دون الأربعين فإنّها
حدّ المملوك» قال: قلت: وكم ذاك؟ قال «قال (عليّ - خ) على قدر ما
يرى الوالي من ذنب الرجل وقوّة بدنه».

بيان:

حملة في الاستبصار على التّقية لأنّ حدّ المملوك في الفرية والخمر ثمانون
وفي الزنا خمسون.

٢٢-١٥٥٨٥ (الكافي - ٢٦٨:٧) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام
قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: من بلغ حدّاً في غير حدّ
فهو من المعتدين».

بيان:

يعني من بلغ قدر الحدّ فيما لا يجب فيه الحدّ.

٢٣-١٥٥٨٦ (الكافي - ٢٦٠:٧) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ١٤٨:١٠ رقم ٥٨٧) السَّراد، عن الحسن بن صالح الثوري، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام أمر قنبراً أن يضرب رجلاً حدّاً فغلط قنبر فزاده ثلاثة أسواط فأقاده عليّ عليه السلام من قنبر ثلاثة أسواط»^١.

١. أوردته في التهذيب - ٢٧٨:١٠ رقم ١٠٨٥ مرةً أخرى بهذا السند.

باب تأديب الصبيان والمهاليك وما رُود في الابق

١-١٥٥٨٧ (الكافي - ٢٦٨:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن حماد بن عثمان قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: في أدب الصبي أو المملوك فقال «خمسة أو ستة وارفق»^١.

٢-١٥٥٨٨ (الكافي - ٢٦٨:٧ - التهذيب - ١٤٩:١٠ رقم ٥٩٩) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام ألقى صبيان الكتاب ألواحهم بين يديه ليخير بينهم فقال: أما أنها حكومة والجور فيها كالجور في الحكم ابلغوا معلّمكم إن ضربكم فوق ثلاث ضربات في الأدب أني اقتص منه».

بيان:

«الكتاب» بالضم المكتب.

١. وأورده في التهذيب - ١٤٩:١٠ رقم ٥٩٧ بهذا السند أيضاً.

٣-١٥٥٨٩ (الفقيه - ٤: ٧٢ رقم ٥١٣٧) روي أنّه دنا من أمير المؤمنين عليه السلام صبيّان بيدهما لوحان فقالا: يا أمير المؤمنين خاير بيننا فقال «إنّ الجور في هذا كالجور في الأحكام أبلغا مؤدّبكما عني أنّه إن ضربكما فوق ثلاث كان ذلك قصاصاً يوم القيامة».

بيان:

قال في الغريبين: إنّ صبيين تخايرا في الخطّ الى الحسين بن عليّ فقال له: أبوه اجذريا بني فإنّ الله سائلك عن هذا، أراد بقوله تخايرا أيهما خير.

٤-١٥٥٩٠ (الكافي - ٦: ٤٧) محمّد، عن أحمد، عن محمّد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: أدب اليتيم بما تؤدّب به ولدك واضربه ممّا تضرب به ولدك».

٥-١٥٥٩١ (الكافي - ٧: ٢٦٧) العدة، عن أحمد، عن عثمان، عن اسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ربّما ضربت الغلام في بعض ما يجرم فقال «وكم تضربه؟» فقلت: ربّما ضربته مائة فقال «مائة مائة؟!» فأعاد ذلك مرّتين ثمّ قال «حدّ الزنا اتق الله» فقلت: جعلت فداك فكم ينبغي أن أضربه؟ فقال «واحداً» فقلت: والله لو علم أنّي لا أضربه إلّا واحداً ما تركوا لي شيئاً إلّا أفسدوه قال «فائنين» قلت: جعلت فداك هذا هو هلاكي اذن، فلم أزل أماكسه حتى بلغ خمسة ثمّ غضب فقال «يا اسحاق إن كنت تدري حدّ ما أجرم فأقم الحدّ فيه ولا تعدّ حدود الله؟».

٦-١٥٥٩٢ (الكافي - ٧: ٢٦١) العدة، عن

(التهذيب - ١٠: ١٤٨ رقم ٥٩١) أحمد في مسائل اسماعيل بن عيسى عن الأخير عليه السلام في مملوك

(التهذيب) لا يزال

(ش) يعصي صاحبه أيحلّ ضربه أم لا؟ فقال «لا يحلّ أن تضربه إن وافقك فامسكه وإلا فخلّ عنه».

٧-١٥٥٩٣ (التهذيب - ١٠: ١٥٤ رقم ٦١٩) ابن محبوب، عن اسماعيل بن عيسى، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الأخير يعصي صاحبه... الحديث.

٨-١٥٥٩٤ (التهذيب - ١٠: ٢٧ رقم ٨٤) ابن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «اضرب خادمك في معصية الله عزّ وجلّ واعف عنه فيما يأتي اليك».

٩-١٥٥٩٥ (الكافي - ٧: ٢٦٣) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ١٠: ٢٧ رقم ٨٥) السّراد، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال «من ضرب مملوكاً حدّاً من الحدود من غير حدّ أوجبه المملوك على نفسه لم تكن لضاربه كفارة إلاّ عتقه».

١٠-١٥٥٩٦ (الكافي - ٧: ٢٣٥) محمد، عن أحمد، عن السّراد، عن ابن

بكير، عن عنبة العابد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: كانت لي جارية فزنت أحدها؟ قال «نعم، ولكن ليكن ذلك في سرّ فاني أخاف عليك السلطان».

١١-١٥٥٩٧ (الفقيه - ٤: ٤٥٥ رقم ٥٠٥٥) السّراد، عن ابن بكير، عن عنبة بن مصعب، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٢-١٥٥٩٨ (الفقيه - ٤: ٧٣ رقم ٥١٤٣) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحلّ لوالٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجلد أكثر من عشرة أسواط إلا في حدٍّ وأذن في أدب المملوك من ثلاثة إلى خمسة ومن ضرب مملوكه حدًّا لم يجب عليه لم تكن له كفارة إلا عتقه».

١٣-١٥٥٩٩ (الكافي - ٦: ١٩٩) عليّ، عن أبيه، عن البزنطي، عن أبي جميلة، عن

(الفقيه - ٣: ١٤٦ رقم ٣٥٣٦) الشّحام، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه سأله عن رجل يتخوّف اباقي مملوكه أو يكون العبد قد أبق أقيده أو يجعل في رقبته راية؟ فقال «إنّما هو بمنزلة بعير يخاف شراده فان خفت ذلك فاستوثق منه ولكن اشبعه واكسه» قلت: وكم شبعه؟ فقال «وأما نحن فنرزق عيالنا مدين من تمر».

بيان:

«الراية» العلامة «والشّراد» النفار.

١٤-١٥٦٠٠ (الكافي - ١٩٩:٦) محمد، عن أحمد، عن محمد بن خالد، والحسين جميعاً، عن القاسم بن عروة، عن عبد الحميد، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة: أحدهم العبد الأبق حتى يرجع الى مولاه».

١٥-١٥٦٠١ (الفقيه - ١٤٥:٣ رقم ٣٥٣٤) قال أبو جعفر عليه السلام «العبد الأبق لا تقبل له صلاة حتى يرجع الى مولاه».

١٦-١٥٦٠٢ (الكافي - ٢٠٠:٦) أحمد، عن بعض أصحابه [اصحابنا - خ ل] رفعه الى

(الفقيه - ١٤٥:٣ رقم ٣٥٣٥) أبي عبد الله عليه السلام قال «المملوك اذا هرب ولم يخرج من مصره لم يكن أبقاً».

١٧-١٥٦٠٣ (الفقيه - ١٤٨:٣ رقم ٣٥٤٤) أبو جميلة، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أكتب للأبق في ورقة أو في قرطاس بسم الله الرحمن الرحيم يد فلان مغلوله الى عنقه اذا أخرجها لم يكذبها وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ثُمَّ لَفَّهَا ثُمَّ اجعلها بين عمودين ثُمَّ القها في كوة بيت مظلم في الموضع الذي كان يأوي فيه»

١٨-١٥٦٠٤ (الفقيه - ١٤٨:٣ رقم ٣٥٤٥) وعن ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ادع بهذا الدعاء للأبق واكتبه في ورقة: اللهم

السَّاءُ لَكَ وَالْأَرْضُ لَكَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَكَ فَاجْعَلْ مَا بَيْنَهُمَا أَضِيقَ عَلَى فُلَانٍ
مَنْ جَلَدَ جَمَلَ حَتَّى تَرُدَّهُ عَلَيَّ وَتُظْفِرَنِي بِهِ وَلِيَكُنْ حَوْلَ الْكِتَابِ آيَةٌ
الْكُرْسِيِّ مَكْتُوبَةٌ مَدَوَّرَةٌ ثُمَّ ادْفِنْهُ أَوْ ضَعْ فَوْقَهُ شَيْئًا ثَقِيلًا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي
كَانَ يَأْوِي فِيهِ بِاللَّيْلِ».

١٩-١٥٦٠٥ (التهذيب - ٢٦:١٠ رقم ٨١) ابن عيسى، عن مُحَمَّد بن
إِسْمَاعِيل، عن عَلِيِّ بن النُّعْمَان، عن ابْنِ مَسْكَان، عن عُنَيْسَةَ بنِ
مُصْعَبٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: جَارِيَةٌ لِي زَنَتْ أَحَدَهَا؟ قَالَ
«نَعَمْ» قَالَ: قُلْتُ: أَبِيعَ وَلَدَهَا؟ قَالَ «نَعَمْ» قُلْتُ: أَحْجَّ بِشْمَنِهِ؟ قَالَ «نَعَمْ».

٢٠-١٥٦٠٦ (الكافي - ٣٧٠:٧) الثَّلَاثَةُ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ^١ عَنْ أَبِي
الْعَبَّاسِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا لِلرَّجُلِ يَعَاقِبُ مَمْلُوكَهُ؟
فَقَالَ «عَلَى قَدَرِ ذَنْبِهِ» قَالَ: فَقُلْتُ: فَقَدْ عَاقَبْتُ جَرِيرًا بِأَعْظَمِ مِنْ جُرْمِهِ
فَقَالَ «وَيْلَكَ مَمْلُوكٌ هُوَ لِي إِنَّ جَرِيرًا شَهَرَ السَّيْفَ وَلَيْسَ مِنِّي مِنْ شَهْرِ
السَّيْفِ».

بيان:

«هو لي» يعني أنَّ المولى أعلم بما يستحق مملوكه من العقوبة من غيره.

٢١-١٥٦٠٧ (التهذيب - ٨٠:١٠ رقم ٣١١) أَحْمَدُ، عَنْ مُحَمَّد بنِ يَحْيَى، عَنْ
غِيَاثِ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ «جَاءَتْ امْرَأَةٌ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قُلْتُ

١. كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: الْخُمْسَةَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَلَى مَا اصْطَلَحَهُ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ «ض.ع».

لأمتي يا زانية فقال: هل رأيت عليها زنا؟ فقالت: لا، فقال: أما إنَّها ستقاد منك يوم القيامة، فرجعت الى أمتها فأعطتها سوطاً ثم قالت اجلديني فأبَت الأمة فأعتقتها ثم أتت النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فأخبرته فقال: عسى أن تكون به».

- ٧٨ -

باب من أقرّ بحدّ ثمّ جحد أو لم يسمّ

١-١٥٦٠٨ (الكافي - ٢٢٠:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ١٢٣:١٠ رقم ٤٩٢) أحمد، عن السّراد، عن أبان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أقرّ على نفسه بحدّ ثمّ جحد بعد فقال «إذا أقرّ على نفسه عند الامام أنّه سرق ثمّ جحد قطعت يده وإن رغم أنفه وإن أقرّ على نفسه أنّه شرب خمرًا أو بفرية فاجلدوه ثمانين جلدة» قلت: فان أقرّ على نفسه بحدّ يجب فيه الرجم أكنت ترجمه؟ قال «لا، ولكن كنت ضاربه الحدّ».

٢-١٥٦٠٩ (التهذيب - ١٢٦:١٠ رقم ٥٠٣) الحسين، عن الثلاثة ومحمّد بن الفضيل، عن الكنائي وفضالة [عن العلاء - خ^١] عن محمّد، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله بأدنى تفاوت وليس في آخره لفظة الحدّ.

٣-١٥٦١٠ (الكافي - ٢١٩:٧) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال

١. وهو الصحيح لأنّ فضالة لا يروي عن محمّد إلّا بواسطة العلاء فانتبه «ض.ع».

«إذا أقرّ الرجل على نفسه بحدّ أو فرية ثمّ جحد جلد» قلت: رأيت إن أقرّ على نفسه بحد يبلغ فيه الرجم أكنت ترجمه؟ قال «لا، ولكن كنت ضاربه».

٤-١٥٦١١ (الكافي - ٢٢٠:٧ - التهذيب - ٤٥:١٠ رقم ١٦١) الثلاثة،

عن الخزاز، عن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من أقرّ على نفسه بحدّ أقمته عليه إلّا الرجم فأنّه إذا أقرّ على نفسه ثمّ جحد لم يرجم»

٥-١٥٦١٢ (الكافي - ٢٢٠:٧) الثلاثة، عن جميل، عن بعض أصحابه، عن أحدهما عليهما السلام أنّه قال «إذا أقرّ الرجل على نفسه بالقتل قتل إذا لم يكن عليه شهود قال إن رجعت وقال لم أفعل ترك ولم يقتل».

٦-١٥٦١٣ (الكافي - ٢١٩:٧) محمد، عن أحمد، عن عليّ بن حديد، عن

جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام «في رجل أقرّ على نفسه بالزنا أربع مرّات وهو محصن رجم إلّا أن يهرب أو يكذب نفسه قبل أن يرجم فيقول لم أفعل فإن قال ذلك ترك ولم يرجم».

٧-١٥٦١٤ (الكافي - ٢١٩:٧) عليّ، عن أبيه والعدّة، عن

(التهذيب - ٤٥:١٠ رقم ١٦٠) سهل، عن التميمي، عن

عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليهما السلام في رجل أقرّ على نفسه بحدّ ولم يسمّ أي حدّ هو؟ قال «أمر أن يجلد حتى يكون هو الذي ينهي عن نفسه الحدّ».

- ٧٩ -

باب من أتى ما يوجب الحدّ بجهالة أو لضرورة أو تاب

١٥٦١٥-١ (الكافي - ٢٤٨:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٩٧:١٠ رقم ٣٧٥) يونس، عن الخزاز، عن محمد
قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل دعوانه الى جملة من نحن عليه
من جملة الاسلام فأقر به ثم شرب الخمر وزنا وأكل الربا ولم يبين له
شيء من الحلال والحرام أقيم عليه الحدّ اذا جهله؟ قال «لا، إلا أن تقوم
عليه بيّنة أنه قد كان أقرّ بتحريمها».

١٥٦١٦-٢ (الكافي - ٢٤٩:٧ - التهذيب - ١٢١:١٠ رقم ٤٨٦) الثلاثة،
عمّن رواه، عن الحداء قال: قال أبو جعفر عليه السلام «لو وجدت رجلاً
من العجم أقرّ بجملة الاسلام لم يأت به شيء من التفسير زنا أو سرق أو
شرب خمرأ لم أقم عليه الحدّ اذا جهله إلا أن تقوم عليه البيّنة أنه قد أقرّ
بذلك وعرفه».

١٥٦١٧-٣ (الكافي - ٢٤٩:٧) الثلاثة، عن جميل، عن بعض أصحابه،

عن أحدهما عليهما السلام في رجل دخل في الاسلام فشرب خمرًا وهو جاهل قال «لم أكن أقيم عليه الحدّ اذا كان جاهلاً ولكن أخبره بذلك وأعلمه فان عاد أقمت عليه الحدّ».

٤-١٥٦١٨ (الفقيه - ٥٥:٤ رقم ٥٠٨٨) الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لو أنّ رجلاً دخل في الاسلام وأقرّ به وشرب الخمر وأكل الربا وزنا ولم يتبين له شيء من الحلال والحرام لم أقم عليه الحدّ اذا كان جاهلاً إلاّ أن تقوم عليه البيّنة أنّه قرأ السّورة التي فيها الزنا والخمر وأكل الربا واذا جهل ذلك أعلمته وأخبرته فان ركبته بعد ذلك جلدته وأقمت عليه الحدّ».

٥-١٥٦١٩ (الكافي - ٢١٦:٧ - التهذيب - ٩٤:١٠ رقم ٣٦١) عليّ، عن أبيه، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «شرب رجل على عهد أبي بكر خمرًا فرفع الى أبي بكر فقال له: أشربت خمرًا؟ قال: نعم فقال: ولم وهي محرّمة؟ قال: فقال له الرجل: إني أسلمت وحسن اسلامي ومنزلي بين ظهرائي قوم يشربون الخمر ويستحلّون ولو علمت أنّها حرام اجتنبتها».

فالتقت أبو بكر الى عمر فقال: ما تقول في أمر هذا الرجل؟ قال عمر: معضلة وليس لها إلاّ أبو الحسن، فقال أبو بكر: ادع لنا عليّاً فقال عمر: يؤتى الحكم في بيته فقاما والرجل معهما ومن حضرهما من الناس حتى أتوا أمير المؤمنين عليه السلام فأخبراه بقصّة الرجل وقصّ الرجل قصّته قال: فقال: ابعثوا معه من يدور به على مجالس المهاجرين والأنصار من كان تلا عليه آية التحريم فليشهد عليه، ففعلوا به ذلك ولم يشهد عليه أحد بأنّه قريء عليه آية التحريم فخلّي عنه وقال له: إن

شربت بعدها أقمنا عليك الحدّ.

٦-١٥٦٢٠ (الكافي - ٢٤٩:٧) العدة، عن البرقي، عن عمرو بن عثمان، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لقد قضى أمير المؤمنين عليه السلام بقضية ما قضى بها أحد كان قبله وكانت أول قضية قضى بها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك أنه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأفضى الأمر الى أبي بكر أتى برجل قد شرب الخمر»... وساق الحديث بأدنى تفاوت في ألفاظه وفي آخره فقال سلمان لعليّ عليه السلام: لقد أرشدتهم فقال عليّ عليه السلام «إنّما أردت أن أجدد تأكيد هذه الآية في وفيهم أقمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع أم من لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون».

٧-١٥٦٢١ (التهذيب - ٤٩:١٠ رقم ١٨٦) محمد بن أحمد، عن عليّ بن السندي، عن

(الفقيه - ٣٥:٤ رقم ٥٠٢٥) محمد بن عمرو بن سعيد، عن بعض أصحابنا قال: أتت امرأة الى عمر فقالت: يا أمير المؤمنين إنّي فجرت فأقم في حدّ الله فأمر برجمها وكان عليّ عليه السلام حاضراً قال: فقال له «سلها كيف فجرت» قالت: كنت في فلاة من الأرض أصابني عطش شديد فرفعت لي خيمة فأتيته فأصببت فيها رجلاً أعراياً فسألته الماء فأبى أن يسقيني إلا أن أمكنه من نفسي فولّيت منه هاربة واشتدّ بي العطش حتى غارت عيناوي وذهب لساني فلما بلغ منّي أتيته

فسقاني ووقع عليّ فقال له عليّ عليه السلام «هذه التي قال الله تعالى
فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاعٍ وَلَا عَادٍ» هذه غير باغية ولا عادية اليه فخلي
سبيلها» فقال عمر: لو لا عليّ لهلك عمر.

بيان:

«البغي» الخيانة والظلم، والعدوان التّجاوز عن الحدّ وعن قدر الضرورة،
والمجورور في اليه راجع الى الفجور، والظاهر من أمر عمر برجم المرأة بعد
اقرارها بالفجور مرّة اكتفاؤه بالمرّة ومن دون سؤال عن كونها محصنة أو غير
محصنة وليس هذا من مثله ببعيد، ثمّ المستفاد من هذا الحديث جواز الزنا اذا
اضطرّ الانسان اليه بحيث يخاف على نفسه التّلف إلاّ أنّه ستأتي هذه القصة
بعينها في باب اثبات المتعة من كتاب النّكاح باسناد آخر وعبارة أخرى عن أبي
عبدالله عليه السلام وليس في آخرها قوله عليه السلام هذه التي قال الله تعالى
الى آخر الحديث بل قال عليه السلام فقال أمير المؤمنين عليه السلام تزويج
وربّ الكعبة.

ومفاده أنّه ليس ذلك بزنا ولا فجور مضطر اليه بل هو نكاح حلال
وتزويج صحيح وذلك لحصول شرائط النكاح فيه من خلوها عن الزوج وعن
ولاية أحد عليها ورضاء الطرفين ووقوع اللفظ الدال على النكاح والانكاح
فيه وذكر المهر وتعيينه فهو تزويج متعة ونكاح انقطاع لا يحتاج الى الطلاق
فان قيل يشترط في صحّة المتعة من ذكر الأجل قلنا: قد ثبت أنّه يغني عنه
ذكر المرّة والمرتين والاطلاق يقتضي المرّة فيقوم مقام ذكر الأجل إن قيل أنّها لم
تعتقد حلّه وأنّها زعمت أنّها زنت قلنا: لعلّ الحدّ إنّها يجب على الانسان اذا زنى
دون ما اذا زعم أنّه زنى مع أنّها كانت مضطّرة الى ما فعلت فكلّ من الأمرين

جاز أن يكون مسقطاً للحدّ عنها.

ولعلّ هذا هو الوجه في ورود الاعتذار عنها تارة بأنّها ليست بزانية وأخرى بأنّها كانت مضطّرة إلى الزنا والتحقيق هو الأول ولعلّ الثاني إن صحّ ورودها فإنّها وردت على التّقية والمماشاة مع عمر وأصحابه وعلى هذا فلا دلالة فيه على جواز الزّنا مع الاضطراب إليه إن قيل القصّة واحدة يستبعد وقوعها مرّتين فما وجه اختلاف الفتيا فيها من مفتٍ واحد في مجلس واحد، قلنا: الاعتماد فيها أنّها هو على رواية أبي عبد الله عليه السلام دون رواية غيره مع أنّ الحكم الذي في روايته عليه السلام هو الصواب في المسألة كما دريت وإن أريد تصحيح الأخرى أيضاً قيل لعلّ أمير المؤمنين عليه السلام خاطب القوم فيها علانية على جهة التّقية بما يناسب قدر عقولهم ومبلغ ما عندهم من العلم وخاطب أصحابه سرّاً بما وافق الحقّ وبما هم أهلّه فروي الثّاني عنه أولاده عليه وعليهم السلام والأوّل الأجانب والعلم عند الله.

٨-١٥٦٢٢ (الكافي - ٧: ٢٥٠) محمّد، عن

(التهذيب - ١٠: ٤٦ رقم ١٦٦ و ١٢٢ رقم ٤٩٠) أحمد، عن

عليّ بن حديد وابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن رجل، عن أحدهما عليهما السلام في رجل سرق أو شرب الخمر أو زنا فلم يعلم ذلك منه ولم يؤخذ حتى تاب وصلاح فقال «إذا صلح وعرف منه أمر جميل لم يقيم عليه الحدّ».

قال محمّد بن أبي عمير: قلت: فإن كان أمراً قريباً لم يقيم؟ قال «لو كان خمسة أشهر أو أقلّ وقد ظهر منه أمر جميل لم يقيم عليه الحدود» روى ذلك عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام.

بيان:

الظاهر أنَّ المستر قال الأخير لجميل وقوله وروى ذلك الى آخره من
تتمّة كلامه وفي التهذيب أورد هذا الحديث مرتين مرّة كما في الكافي وليس في
اسناده عليّ بن حديد وأخرى بدون روى ذلك الى آخره وفي اسناده عليّ
بن حديد مذكور.

٩-١٥٦٢٣ (الكافي - ٢٥١:٧ - التهذيب - ٤٦:١٠ رقم ١٦٧) القميان،
عن صفوان، عن بعض أصحابه، عن

(الفقيه - ٣٦:٤ رقم ٥٠٢٦) أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه
السلام في رجل أقيمت عليه البينة بأنّه زنا ثمّ هرب قبل أن يضرب قال
«إن تاب فما عليه شيء وإن وقع في يد الامام

(الفقيه) قبل ذلك

(ش) أقام عليه الحدّ وإن علم مكانه بعث اليه».

- ٨٠ -

باب مواضع العفو عن الحدود واقامتها ومن يقيم

١٥٦٢٤-١ (الكافي - ٢٥١:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٢٣:١٠ رقم ٤٩٣) البرقي، عن عثمان، عن
سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من أخذ سارقاً فعفى عنه
فذاك له فاذا رفع الى الامام قطعه فان قال الذي سرق منه أنا أهب له
لم يدعه الامام حتى يقطعه اذا رفعه اليه وإنما الهبة قبل أن يرفع الى
الامام وذلك قول الله تعالى وَالْخَافِضُونَ لِتُحُودِ اللَّهِ فاذا انتهى الحد الى
الامام فليس لأحد أن يتركه».

١٥٦٢٥-٢ (الكافي - ٢٥١:٧ - التهذيب - ١٢٣:١٠ رقم ٤٩٤) الخمسة،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يأخذ اللص يرفعه
أو يتركه فقال «إن صفوان بن أمية كان مضطجعا في المسجد الحرام

فوضع رداءه وخرج يهريق الماء فوجد رداءه قد سرق حين رجع اليه فقال: من ذهب بردائي فذهب يطلبه فأخذ صاحبه فرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: اقطعوا يده فقال صفوان: تقطع يده من أجل ردائي يا رسول الله؟ قال: نعم قال: فأنا أهبه له، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: فهلاً كان هذا قبل أن ترفعه إليّ قلت: فالامام بمنزلته اذا رفع اليه؟ قال: نعم قال: وسألته عن العفو قبل أن ينتهي الى الامام؟ فقال: حسن».

بيان:

«فأنا أهبه» يعني به القطع أو حقه عليه لا الرداء

١٥٦٢٦-٣ (الكافي - ٢٥٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠: ١٢٤ رقم ٤٩٥) ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ اللص يدعه أفضل أم يرفعه؟ فقال «إن صفوان بن أمية كان متكياً في المسجد على رداءه فقام يبول فرجع وقد ذهب به فطلب صاحبه فوجده فقدمه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: اقطعوا يده فقال صفوان: يا رسول الله أنا أهب ذلك له، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا كان ذلك قبل أن تنتهي به إليّ؟ قال: وسألته عن العفو عن الحدود قبل أن ينتهي الى الامام؟ فقال: حسن».

١٥٦٢٧-٤ (الفقيه - ٣: ٣٠٣ رقم ٤٠٨٦) كان صفوان بن أمية بعد اسلامه

نائماً في المسجد فسُرق رداؤه فتبع اللص وأخذ منه الرداء وجاء به الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقام بذلك شاهدين عليه فأمر عليه السلام بقطع يمينه فقال صفوان: يا رسول الله أتقطعه من أجل ردائي قد وهبته له؟ فقال عليه السلام «ألا كان هذا قبل أن ترفعه إليّ» فقطعه فجرت السنة في الحد إذا رفع الى الامام وقامت عليه البينة أن لا يعطل ويقام.

بيان:

قال في الفقيه بعد نقل هذا الخبر: لا قطع على من سرق من المساجد والمواضع التي يدخل اليها بغير اذن مثل الحمامات والأرحية والخانات وإنما قطعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه سرق الرداء وأخفاه فلاخفائه قطعه ولو لم يخفه لعزّره ولم يقطعه.

٥١٥٦٢٨ - (الكافي - ٢٥٢:٧) عليّ، عن أبيه والعدة، عن

(التهذيب - ٤٦:١٠ رقم ١٦٥ و ٨٢ رقم ٣٢١) سهل، عن

(الفقيه - ٧٣:٤ رقم ٥١٤١ - التهذيب - ١٢٤:١٠ رقم ٤٩٦)

السّراد، عن ابن رثاب، عن ضريس الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام قال «لا يعفى عن الحدود التي لله دون الامام فأما ما كان من حقوق الناس في حدّ فلا بأس أن يعفى عنه دون الامام».

٦١٥٦٢٩ - (الكافي - ٢٥٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠: ٨٢ رقم ٣٢٢) أحمد، عن السَّراد، عن العلاء،
عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: رجل جنى إليّ
أعفو عنه أو أرفعه إلى السلطان؟ قال «هو حقك إن عفوت عنه فحسن
وإن رفعتك إلى الامام فأنما طلبت حقك، وكيف لك بالامام».

٧-١٥٦٣٠ (الكافي - ٧: ٢٦٢) علي بن محمد، عن محمد بن أحمد
المحمودي، عن أبيه، عن يونس، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال: سمعته يقول «الواجب على الامام اذا نظر الى رجل
يزني أو يشرب خمرًا أن يقيم عليه الحد ولا يحتاج الى بيّنة مع نظره لأنّه
أمين الله في خلقه واذا نظر الى رجل يسرق فالواجب عليه أن يزبره
وينهاه ويمضي ويدعه» قلت: كيف ذاك؟ قال «لأنّ الحق اذا كان لله
فالواجب على الامام اقامته واذا كان للناس فهو للناس»^١.

٨-١٥٦٣١ (الكافي - ٧: ٢٢٠) السَّراد، عن الحرّاز، عن الفضيل بن يسار
قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «من أقر على نفسه عند الامام بحق
أحد من حقوق المسلمين فليس على الامام أن يقيم عليه الحد الذي أقر
به عنده حتى يحضر صاحب حق الحد أو وليه فيطالبه بحقه» قال: فقال
له بعض أصحابنا: يا أبا عبد الله فما هذه الحدود التي أقرّها عند الامام؟

بيان:

كأنّه استفهام انكار وتعجب يعني على هذا لا وجه لهذه الحدود التي يقيمها
امام الجور وفي الحديث الاتي لهذا الكلام تنمّة وكأنّه هو الصحيح.

١. وأورده في التهذيب - ١٠: ٤٤ رقم ١٥٧ بهذا السند أيضاً.

٩-١٥٦٣٢ (التهذيب - ١٠:٧ رقم ٢٠) بهذا الاسناد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «من أقر على نفسه عند الامام بحد من حدود الله مرة واحدة حرّاً كان أو عبداً حرّة كانت أم أمة فعلى الامام أن يقيم الحدّ عليه للذي أقرّ به على نفسه كائناً من كان إلّا الزاني المحصن فإنه لا يرجمه حتى يشهد عليه أربعة شهداء فاذا شهدوا ضربه الحدّ مائة جلدة ثم يرجمه» قال: وقال أبو عبد الله عليه السلام «ومن أقرّ على نفسه عند الامام بحد من حدود الله في حق من حقوق المسلمين فليس على الامام أن يقيم عليه الحدّ الذي أقرّ به عنده حتى يحضر صاحب الحقّ أو وليه فيطالبه بحقه» قال: فقال له بعض أصحابنا: يا أبا عبد الله فما هذه الحدود التي اذا أقرّ بها عند الامام مرة واحدة على نفسه أُقيم عليه الحدّ فيها؟

فقال «اذا أقرّ على نفسه عند الامام بسرقة قطعه فهذا من حقوق الله واذا أقرّ على نفسه أنه شرب خمرأ حدّه فهذا من حقوق الله واذا أقرّ على نفسه بالزنا وهو غير محصن فهذا من حقوق الله» قال «وأما حقوق المسلمين فاذا أقرّ على نفسه عند الامام بفرية لم يحده حتى يحضر صاحب الفرية أو وليه واذا أقرّ بقتل رجل لم يقتله حتى يحضر أولياء المقتول فيطالبوا بدم صاحبهم».

بيان:

قال في التّهذيبين: الوجه في استثناء الزنا من بين سائر الحدود في أول الخبر أنّه يراعى في الزّنا الإقرار أربع مرّات وليس ذلك في شيء من الحدود وليس فيه أنّه لا يقبل اقراره بالزنا وإن أقرّ أربع مرات.

١٠-١٥٦٣٣ (التهذيب - ١٠:٨٠ رقم ٣١٢) يونس، عن العلاء، عن محمد قال: سألته عن الرجل يقذف امرأته؟ قال «يجلد» قلت: رأيت إن عفت

عنه؟ قال «لا ولا كرامه».

١١-١٥٦٣٤ (الفقيه - ٤: ٤٨ رقم ٥٠٦٣) العلاء، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام في الذي يقذف امرأته إن عفت عنه قال «لا، ولا كرامة».

بيان:

حملة في التهذيبيين على ما إذا كان عفوها عنه بعد رفعها إلى السلطان.

١٢-١٥٦٣٥ (التهذيب - ١٠: ١٢٩ رقم ٥١٦) محمد بن أحمد، عن البرقي، عن بعض أصحابه، عن بعض الصادقين عليهم السلام قال:

(الفقيه - ٤: ٦٢ رقم ٥١٠٦) جاء رجل الى أمير المؤمنين عليه السلام فأقرّ بالسرقة فقال أمير المؤمنين عليه السلام «أتقرأ شيئاً من كتاب الله؟» قال: نعم سورة البقرة قال «قد وهبت يدك لسورة البقرة» قال: فقال الأشعث: أتعطّل حدّاً من حدود الله؟ فقال «وما يدريك ما هذا إذا قامت البيّنة فليس للامام أن يعفو وإذا أقرّ الرجل على نفسه فذاك إلى الامام إن شاء عفى، وإن شاء قطع».

١٣-١٥٦٣٦ (التهذيب - ١٠: ١٢٧ رقم ٥٠٦) الحسين، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد عن جعفر قال: حدّثني بعض أهلي أن شاباً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فأقرّ عنده بالسرقة قال: فقال له «إني أراك شاباً لا بأس بهيئتك فهل تقرأ شيئاً من القرآن؟» قال: نعم، سورة البقرة قال «قد وهبت يدك لسورة البقرة» قال: وإنّا منعه أن يقطعه لأنه لم تقم عليه بيّنة.

١٤-١٥٦٣٧ (التهذيب - ١٠: ١٢٧ رقم ٥٠٧) عنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: اشترت أنا والمعلّى بن خنيس بالمدينة طعاماً فادرّكنا المساء قبل أن ننقله فتركناه في السوق في جواليقه وانصرفنا فلما كان من الغد غدونا الى السوق فاذا أهل السوق مجتمعون على أسود قد أخذوه وقد سرق جوالقا من طعامنا فقالوا لنا: إنّ هذا قد سرق جوالقا من طعامكم فارفعوه الى الوالي فكرهنا أن نتقدّم على ذلك حتى نعرف رأي أبي عبدالله عليه السلام فدخل المعلّى على أبي عبدالله عليه السلام فذكر ذلك له فأمرنا أن نرفعه فرفعناه فقطع.

١٥-١٥٦٣٨ (التهذيب - ١٠: ١٢٨ رقم ٥١٢) الصّفار، عن محمّد بن الحسين، عن ابن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن عليّ بن حبرة [الحسين - خ ل'] عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل سرق فقامت عليه البيّنة أنرفعه يقطع وهو يقطع في غير حدّه؟ قال «نعم ارفعه».

بيان:

يستفاد من الخبرين جواز رفع الحدّ الى الجائر إمّا مطلقاً أو باذن الامام وإن خالف الشرع في صفته فإنهم يقطعون من الزند وهذا معنى قوله وهو يقطع في غير حدّه.

١٦-١٥٦٣٩ (التهذيب - ٦: ٣١٤ رقم ٨٧١) الصّفار، عن القاساني، عن الجوهري، عن

١. والظاهر إنّ حبرة مصحف الحسين لأنّ حبرة لم يذكر في كتب الرجال ولم نعر عليه في موضع من المواضع «ض.ع».

(الفقيه - ٧١:٤ رقم ٥١٣٥ - التهذيب - ١٥٥:١٠ رقم ٦٢١)
المنقري، عن حفص بن غياث قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام من
يقيم الحدود السلطان أو القاضي؟ فقال «أقامة الحدود الى من اليه
الحكم».

بيان:

يعني من يحكم منها أو من كان أهلاً للحكم قاضياً كان أو سلطاناً أو
غيرها وإنما أتى عليه السلام بالتورية في الجواب لأن السائل كان عامياً وكان
قاضياً من قبل هارون.

١٧-١٥٦٤٠ (الكافي - ٢٥٢:٧ - التهذيب - ٧٩:١٠ رقم ٣٠٩) السَّراد،
عن الخزاز عن سباعة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل
يقذف الرجل بالزنا فيعفو عنه ويجعله من ذلك في حلٍّ ثمَّ أنه بعد يبدو
له في أن يقدمه حتى يجلد له؟ قال: فقال «ليس حدَّ بعد العفو» فقلت له:
أرأيت إن هو قال له يا ابن الزانية فعفى عنه وترك ذلك لله؟ فقال «إن
كانت أمه حيّة فليس له أن يعفو العفو الى أمه متى شاءت أخذت بحقّها
وإن كانت أمه قد ماتت فأنه وليّ أمرها يجوز عفو».

١٨-١٥٦٤١ (الكافي - ٢٥٣:٧) العدة، عن ابن عيسى، عن

(التهذيب - ٧٩:١٠ رقم ٣٠٨) الحسين، عن أخيه الحسن،
عن زرعة، عن سباعة

(الكافي) عن أبي عبدالله عليه السلام

(ش) قال: سألته عن الرجل يفترى على الرجل فيعفو عنه ثم يريد أن يجلده بعد العفو؟ قال «ليس له أن يجلده بعد العفو».

١٩-١٥٦٤٢ (الكافي - ٢٥٣:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ٨٢:١٠ رقم ٣٢٣) ابن عيسى، عن السّراد، عن هشام بن سالم، عن عمّار الساباطي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لو أنّ رجلاً قال لرجل يا ابن الفاعلة - يعني الزنا - وكان للمقذوف أخ لأبيه وأمه فعفى أحدهما عن القاذف وأراد أحدهما أن يقدّمه الى الوالي ويجلده أكان ذلك له؟ فقال «أليس أمّه هي أمّ الذي عفى؟» ثم قال «إنّ العفو اليها جميعاً اذا كانت أمّها ميّنة فالأمر اليها في العفو وإن كانت حيّة فالأمر اليها في العفو».

باب أنّه لا شفاعة في حدّ ولا كفالة ولا ارث ولا يمين

١-١٥٦٤٣ (الكافي - ٢٥٤:٧) محمّد، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن سلمة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان أسامة بن زيد يشفع في الشيء الذي لاحدّ فيه فأُتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم بانسان قد وجب عليه حدّ فشفع له أسامة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: لا تشفع في حدّ».

٢-١٥٦٤٤ (الكافي - ٢٥٤:٧) العدة، عن سهل، عن التميمي، عن مثنى الحنّاط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم لأسامة بن زيد: يا أسامة لا تشفع في حدّ».

٣-١٥٦٤٥ (الكافي - ٢٥٤:٧) العدة، عن سهل وعليّ، عن أبيه ومحمّد، عن

(التهذيب - ١٠:١٢٤ رقم ٤٩٧) ابن عيسى، عن السّراد،

عن ابن رثاب، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم مولاة فسروقت من قوم فأتي بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلّمته أم سلمة فيها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أم سلمة هذا حدّ من حدود الله لا يضيّع فقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

٤-١٥٦٤٦ (الكافي - ٢٥٤:٧ - التهذيب - ٨٣:١٠ رقم ٣٢٦) الأربعة،

عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يشفعن أحد في حدّ إذا بلغ الامام فأنّه لا يملكه واشفع فيما لم يبلغ الامام إذا رأيت الندم واشفع عند الامام في غير الحدّ مع الرضاء من المشفوع له ولا تشفع في حقّ امرئ مسلم ولا غيره إلّا باذنه»^١.

بيان:

في بعض نسخ الكافي مع الرجوع مكان مع الرضاء.

٥-١٥٦٤٧ (الفقيه - ٢٩:٣ رقم ٣٢٦٠) السّكوني باسناده قال: قال أمير

المؤمنين عليه السلام «لا يشفعن أحدكم في حدّ إذا بلغ الامام فأنّه لا يملكه واشفع فيما لم يبلغ الامام فأنّه يملكه فيما لم يبلغ الامام إذا رأيت الندم واشفع فيما لم يبلغ الامام في غير الحدّ مع رجوع المشفوع له ولا يشفع في حقّ امرئ مسلم أو غيره إلّا باذنه».

بيان:

في بعض النسخ من أحد مكان في حدّ.

١. وأورده أيضاً مرتين في ص ١٢٤ رقم ٤٩٨ و ص ١٤٧ رقم ٥٨١ بهذا السند أيضاً.

٦-١٥٦٤٨ (الكافي - ٢٥٥:٧ - التهذيب - ١٢٥:١٠ رقم ٤٩٩ و ١٤٧ رقم ٥٨٢) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا كفالة في حدٍّ».

٧-١٥٦٤٩ (الكافي - ٢٥٥:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٨٣:١٠ رقم ٣٢٧) ابن عيسى، عن السَّراد، عن هشام بن سالم، عن عمار الساباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول «إنَّ الحدَّ لا يورث كما تورث الدية والمال والعقار ولكن من قام به من الورثة وطلبه فهو وليُّه ومن تركه فلم يطلبه فلا حقَّ له وذلك مثل رجل قذف رجلاً وللمقذوف أخ فان عفى عنه أحدهما كان للأخران يطالبه بحقه لأنَّها أمُّهما جميعاً والعفو إليهما جميعاً».

٨-١٥٦٥٠ (الكافي - ٢٥٥:٧ - التهذيب - ٨٣:١٠ رقم ٣٢٨) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الحدَّ لا يورث».

بيان:

حملة في الاستبصار على نفي الارث بالاقتسام كالمال وإن ورثه كل واحد من الورثة على الكمال.

٩-١٥٦٥١ (الكافي - ٢٥٥:٧) العدة، عن سهل، عن البرنطي، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام برجل فقال: هذا قذفي ولم تكن له بيِّنة فقال: يا أمير المؤمنين استحلفه فقال: لا يمين في حدٍّ ولا قصاص في عظم».

١٠-١٥٦٥٢ (التهذيب - ١٠: ٧٩ رقم ٣١٠) أحمد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «جاء رجل الى أمير المؤمنين عليه السلام برجل فقال: يا أمير المؤمنين هذا قذفني فقال له: ألك بيّنة؟ فقال: لا، ولكن استحلفه، فقال أمير المؤمنين عليه السلام... الحديث.

١١-١٥٦٥٣ (التهذيب - ٦: ٣١٤ رقم ٨٦٨) الصفار، عن الثلاثة، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إن رجلاً استعدي علياً عليه السلام على رجل فقال له: أنه افترى عليّ فقال عليّ عليه السلام للرجل: أفعلت ما فعلت؟ فقال: لا، ثم قال عليّ عليه السلام: للمستعدي ألك بيّنة؟ قال: فقال: ما لي بيّنة فاحلفه لي، قال عليّ عليه السلام: ما عليه يمين؟».

بيان:

«استعدي» استعان واستنصر.

- ٨٢ -

باب اجتماع حدود منها القتل

١-١٥٦٥٤ (الكافي - ٢٥٠:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٤٥:١٠ رقم ١٦٢) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يؤخذ وعليه حدود أحدها القتل فقال «كان عليّ عليه السلام يقيم عليه الحدود ثم يقتله ولا نخالف عليّاً عليه السلام».

٢-١٥٦٥٥ (الفقيه - ١٦٧:٤ رقم ٥٣٨٠) ابن فضال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٣-١٥٦٥٦ (الكافي - ٢٥٠:٧ التهذيب - ٤٥:١٠ رقم ١٦٣) الثلاثة، عن حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تكون عليه الحدود منها القتل قال «يقام عليه الحدود ثم يقتل».

٤-١٥٦٥٧ (الكافي - ٢٥٠:٧) عليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٤٥:١٠ رقم ١٦٤) السَّراد، عن عبدالله بن سنان
وابن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل اجتمعت عليه حدود
فيها القتل قال «يبدأ بالحدود التي هي دون القتل ثم يقتل بعد»^٢.

٥-١٥٦٥٨ (التهذيب - ٧٠:١٠ رقم ٢٦١) الحسين، عن السَّراد، عن

(الفقيه - ٧١:٤ رقم ٥١٣٤) ابن رثاب، عن زرارة، عن أبي
جعفر عليه السلام قال «أيما رجل اجتمعت عليه حدود فيها القتل فإنه
يبدأ بالحدود التي هي دون القتل ثم يقتل بعد».

٦-١٥٦٥٩ (الكافي - ٢٥٠:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٢١:١٠ رقم ٤٨٧) ابن عيسى، عن الحسين،
عن أخيه الحسن، عن زرعة، عن سباعة، عن أبي عبدالله عليه السلام
قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه فيمن قتل وشرب الخمر
وسرق فأقام عليه الحد فجلده بشربه الخمر وقطع يده في سرقته وقتله
بقتله».

١. في الموضعين من التهذيب المطبوع - عن - مكان - و -
٢. وأورده في التهذيب - ١٢٢:١٠ رقم ٤٨٨ مرة أخرى بهذا السند أيضاً.

- ٨٣ -

باب النواذر

١-١٥٦٦٠ (الكافي - ٢٦٠:٧ - التهذيب - ١٤٨:١٠ رقم ٥٨٨) الأربعة،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم: إن أبغض الناس إلى الله عز وجل رجل جرّد ظهره مسمم بغير
حق».

بيان:

لعلّ تجريد الظهر كناية عن الضرب ويحتمل مجرّد التجريد للضرب وإن
لم يضرب.

٢-١٥٦٦١ (الكافي - ٢٦٠:٧ - التهذيب - ١٤٨:١٠ رقم ٥٨٩) عليّ،
عن أبيه، عن ابن أسباط، عن بعض أصحابنا قال «نهى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن الأدب عند الغضب».

٣-١٥٦٦٢ (التهذيب - ٣١٤:٦ رقم ٨٧٠) الصفار، عن إبراهيم بن هاشم،

عن النوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إنّ عليّاً عليه السلام

(الفقيه - ٣: ٣٢٠ ذيل رقم ٣٢٦٦) قال: حبس الامام بعد الحدّ

ظلم»^١

٤-١٥٦٦٣ (الكافي - ٧: ٢٦١) ابن بندار، عن

(التهذيب - ١٠: ١٤٨ رقم ٥٩٢) البرقي، عن أبيه، عن أبي البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: من أقرّ عند تجريد أو حبس أو تخويف أو تهديد فلا حدّ عليه».

٥-١٥٦٦٤ (الكافي - ٧: ٢٦٢ - التهذيب - ١٠: ٩٩ رقم ٣٨٣) محمد بن

أحمد، عن^٢ الرازي، عن ابن أبي حمزة، عن

(الفقيه - ٤: ٣٨ رقم ٥٠٣٣) أبي عبدالله المؤمن، عن اسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الزنا أشرّ أو شرب الخمر؟ وكيف صار في شرب الخمر ثمانين وفي الزنا مائة؟ فقال «يا اسحاق الحدّ واحد ولكن زيد في هذا لتضييعه النطفة ولوضعه أيّاه في غير موضعها الذي أمره الله به».

١. وأورده في التهذيب - ٦: ٣١٩ رقم ٨٧٨ مرّة أخرى بسند آخر.

٢. في التهذيب المطبوع بن الرازي مكان عن الرازي ولعله سهو من النسخ «ض.ع».

٦١٥٦٦٥ - (الكافي - ٢٦٠:٧) محمد، عن أحمد، عن العبيدي، عن أحمد
ابن عمر

(التهذيب - ١٤٨:١٠ رقم ٥٩٠) ابن عيسى، عن أحمد بن
عمر الحلال قال: قال ياسر عن بعض الغلمان عن

(الفقيه - ٤: ٦٠ رقم ٥٠٩٨) أبي الحسن الرضا عليه السلام
أنه قال «لا يزال العبد يسرق حتى إذا استوفى دية يده أظهره الله عليه».

٧١٥٦٦٦ - (الكافي - ٢٦٥:٧) الثلاثة، عن ابن بكير، عن زرارة، عن
حمران قال: سألت أبا عبدالله أو أبا جعفر عليهما السلام عن رجل أقيم
عليه الحد في الدنيا أيعاقب في الآخرة؟ فقال «الله أكرم من ذلك».

٨١٥٦٦٧ - (الفقيه - ٤: ٧٤ رقم ٥١٤٦) قال رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم «ادروا الحدود بالشبهات».

بيان:

أي ادفعوها.

٩١٥٦٦٨ - (التهذيب - ١٣٠:١٠ رقم ٥٢٢) ابن محبوب، عن السَّراد، عن
خالد بن نافع، عن حمزة بن حمران قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام
عن سارق عدا على رجل من المسلمين فعقره وغصب ماله ثم أن

١. في بعض نسخ الكافي محمد، عن محمد بن أحمد، عن العبيدي - «منه» قدس الله سره.

السَّارِق بعد تاب فنظر الى مثل المال الذي كان غصبه الرجل فحملة اليه وهو يريد أن يدفعه اليه ويتحلل منه ممّا صنع فوجد الرجل قد مات فسأل معارفه: هل ترك وارثاً؟

فقالوا: ما ترك وارثاً وقد سألتني أن أسألك عن ذلك حتى ينتهي الى قولك قال: فقال أبو عبدالله عليه السلام «إن كان الرجل الميت توالى الى رجل من المسلمين فضمن جريته وحدثه وأشهد بذلك على نفسه فإن ميراث الميت له وإن كان الميت لم يتوال الى أحد حتى مات فإن ميراثه لامام المسلمين» فقلت له: فما حال الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى؟ فقال «إذا هو أوصل المال الى امام المسلمين فقد سلم وأما الجراحة فإن الجروح يقتص منه يوم القيامة».

١٥٦٦٩-١٠ (التهذيب - ١٩:١٠ رقم ٥٨) الحسين، عن

(الفقيه - ٤٢:٤ رقم ٥٠٤٦) السَّرَّاد، عن ابن رثاب، عن الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل وجب عليه حدّ فلم يضرب حتى خولط، فقال «إن كان أوجب على نفسه الحدّ وهو صحيح لا علة به من ذهاب عقله أقيم عليه الحدّ كائنًا ما كان».

١٥٦٧٠-١١ (الكافي - ٢٤٤:٧ - التهذيب - ٣٣:١٠ رقم ١١٢) عليّ، عن أبيه، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن

(الفقيه - ٧٠:٤ رقم ٥١٣١) اسحاق بن عمار قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن حدّ الأخرس والأصمّ والأعمى؟ فقال «عليهم الحدود اذا كانوا يعقلون ما يأتون».

١٢-١٥٦٧١ (التهذيب - ٤٧٠:٥ رقم ١٦٤٧) محمد بن الحسين، عن الحكم بن مسكين، عن أيوب بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «امرأة كانت تطوف وخلفها رجل فأخرجت ذراعها فبادر بيده حتى وضعها على ذراعها فأثبت الله يده في ذراعها حتى قطع الطّواف وأرسل الى الأمير واجتمع الناس وارسل الى الفقهاء فجعلوا يقولون اقطع يده فهو الذي جنى الجنابة فقال: هاهنا أحد من ولد محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم؟ فقالوا: نعم، الحسين بن عليّ عليهما السلام قدم الليلة فأرسل اليه فدعاه فقال: أنظر ما لقينا ذان^١ فاستقبل القبلة ورفع يديه فمكث طويلاً يدعو ثم جاء اليهما حتى خلّص يده من يدها فقال الأمير: ألا نعاقبه بما صنع؟ قال: لا».

١٣-١٥٦٧٢ (التهذيب - ١٠:٦٠ رقم ٢١٧) أحمد، عن الحسين، عن النضر، عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رأى امرأته تزني أيصلح له امساكها؟ قال «نعم إن شاء».

١٤-١٥٦٧٣ (التهذيب - ١٠:٥٩ رقم ٢١٦) عنه، عن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن عطية، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «جاء رجل الى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم فقال: يا رسول الله إن امرأتي لا تدفع يد لامس قال: فطلقها، قال: يا رسول الله أني أحبها، قال: امسكها».

١٥-١٥٦٧٤ (الفقيه - ٧٢:٤ رقم ٥١٤٠) السّراد، عن عبد الله بن سنان،

١. في التهذيب المطبوع ما لقيا ذان.

عن أبي عبدالله عليه السلام قال «جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إنَّ أُمِّي لا تدفع يد لامس قال: فاحبسها قال: قد فعلت، قال: فامنع مَنْ يدخل عليها قال: قد فعلت قال: فقيدها فانَّك لا تبرها بشيء أفضل من أن تمنعها من محارم الله عزَّ وجلَّ».

١٦-١٥٦٧٥ (التهذيب - ١٥٤:١٠ رقم ٦١٧٩) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن عبدالله بن هلال، عن العلاء، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في امرأة زنت وشردت أن يربطها امام المسلمين بالزَّوج كما يربط البعير الشَّارد بالعقال».

بيان:

الشُّرود والشَّراد النَّفار وينبغي أن تحمل المرأة على غير ذات البعل وإلاَّ رجمت وربطها بالزَّوج كناية عن تزويجها اجباراً.

١٧-١٥٦٧٦ (الكافي - ٤٠٤:٧ - التهذيب - ٢٧٧:٦ رقم ٧٦٠) عليّ، عن أبيه، عن الهزنطي، عن اسماعيل بن أبي حنيفة، عن أبي حنيفة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: كيف صار القتل يجوز فيه شاهدان والزنا لا يجوز فيه إلاَّ أربعة شهود والقتل أشدَّ من الزنا؟ فقال «لأنَّ القتل فعل واحد والزنا فعلان، فمن ثمَّ لا يجوز إلاَّ أربعة شهود على الرجل شاهدان وعلى المرأة شاهدان».

١٨-١٥٦٧٧ (الكافي - ٤٠٤:٧) ورواه بعض أصحابنا عنه قال: فقال لي «ما عندكم يا أبا حنيفة قال: قلت: ما عندنا فيه إلاَّ حديث عمر أنَّ

الله أخذ في الشهادة كلمتين على العباد قال: فقال لي: ليس كذلك يا با حنيفة ولكن الزنا فيه حدّان ولا يجوز إلّا أن يشهد كلّ اثنين على واحد لأنّ الرجل والمرأة جميعاً عليهما الحدّ والقتل إنّما يقام على القاتل ويدفع عن المقتول».

١٩-١٥٦٧٨ (الفقيه - ٥٠:٤ رقم ٥٠٧١) قال أمير المؤمنين عليه السلام «إذا كان في الحدّ لعلّ وعسى فالحدّ معطل».

٢٠-١٥٦٧٩ (التهذيب - ١٥١:١٠ رقم ٦٠٦) عليّ، عن أبيه، عن الحجاج، عن صالح بن السندي، عن أنسّاد، عن عبد الله بن غالب، عن أبيه، عن سعيد بن المسيّب، عن عليّ بن أبي رافع قال: كنت على بيت مال عليّ بن أبي طالب وكاتبه وكان في بيت ماله عقد لؤلؤ كان أصابه يوم البصرة.

قال: فأرسلت إليّ بنت عليّ بن أبي طالب فقالت لي بلغني أنّ في بيت مال أمير المؤمنين عقد لؤلؤ وهو في يدك وأنا أحبّ أن تعيرنيه أتجمل به في أيام عيد الأضحى فأرسلت اليها عارية مضمونة مردودة يا ابنة أمير المؤمنين، فقالت: نعم عارية مضمونة مردودة بعد ثلاثة أيام فدفعته اليها وإنّ أمير المؤمنين رآه عليها فعرفه فقال لها «من أين صار اليك هذا العقد؟» فقالت: استعرت من عليّ بن أبي رافع خازن بيت مال أمير المؤمنين لأتزيّن به في العيد ثمّ أردّه قال: فبعث إليّ أمير المؤمنين عليه السلام فجنّته فقال لي «أتخون المسلمين يا ابن أبي رافع؟» فقلت له: معاذ الله أن أخون المسلمين.

فقال «كيف أعرت بنت أمير المؤمنين العقد الذي في بيت مال المسلمين بغير اذني ورضاهم؟» فقلت: يا أمير المؤمنين إنّها ابتنتك وسألني

أن أُعيرها إيَّاه تزيّن به فأعرتها إيَّاه عارية مضمونة مردودة فضمنته في مالي وعليّ أن أردّه سليماً الى موضعه قال «فردّه من يومك وإيّاك أن تعود لمثل هذا فتتالك عقوبي ثم أولى لابنتي لو كانت أخذت العقد على غير عارية مضمونة مردودة لكانت إذن أول هاشمية قطعت يدها سرقة» قال: فبلغ مقالته ابنته قالت له: يا أمير المؤمنين أنا ابنتك وبضعة منك فمن أحقّ بلبسه مني؟ فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام «يا بنت عليّ بن أبي طالب لا تذهبن بنفسك عن الحقّ، أكلّ نساء المهاجرين تزيّن في هذا العيد بمثل هذا؟» قال: فقبضته منها فرددته الى موضعه.

بيان:

كلمة «أولى» تهديد ووعيد.

١٥٦٨٠-٢١ (التهذيب - ١٠: ١٥٠ رقم ٦٠٣) الصفار، عن أبي اسحاق الخفاف ، عن البعقوبي^١ عن أبيه قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام وهو بالبصرة برجل يقام عليه الحدّ قال: فلما قربوا ونظر في وجوههم قال: فأقبل جماعة من الناس فقال أمير المؤمنين عليه السلام «يا قنبر انظر ما هذه الجماعة» قال: رجل يقام عليه الحدّ قال: فلما قربوا ونظر في وجوههم قال «لا مرحباً بوجوه لا ترى إلّا في كلّ سوء هؤلاء فضول الرجال أمطهم عني يا قنبر».

بيان:

«يقام عليه الحدّ» أي ليقام وفي عبارة الراوي تكرار غير محمود ولعلّ قوله:

١. في المطبوع من التهذيب البعقوبي بالياء المثناة من تحت ولعله هو الصحيح واسمه داود بن

قال: فلما قربوا ونظر في وجوههم، أولاً من زيادة النساخ وكأنه عليه السلام كره فضيحة الرجل وإيجاب إقامة الحدّ عليه فأماط الشهود عن نظره الشريف قبل ثبوت الحد وما أحسن ما قاله عليه السلام بأبي وأمي حيث سبّاهم فضول الرجال ولعمري إنّ أمثال هؤلاء لفضول وأي فضول.

آخر أبواب الحدود والتعزيرات والحمد لله أولاً وأخيراً.

← علي الهاشمي وهو المذكور في ج ١ ص ٣٠٥ جامع الرواة وفي باب الألقاب ج ٢ ص ٤٥٤ وثقه وأشار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

كتاب الوافي

للمحدث
الفاضل والحكيم العارف الكامل محمد حسين المشير
بِالْفَيْضِ الْكَاشِفِ الشَّيْخِ الْقُدْسِيِّ

منشورات
مكتبة الامام امير المؤمنين علي عليه السلام العامة
اصفهان



الجزء التاسع
القسم الثاني

أبواب القصاص والديّات

أبواب القصاص والديات

الآيات

قال الله جلّ ذكره يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ.

قال تعالى وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ.^١
وقال سبحانه وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا قَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا.^٢
وقال جلّ ذكره وما كَانَ الْمُؤْمِنُ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنْ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا.

٣. الإسراء/٣٣.

٤. النساء/٩٢.

١. البقرة/١٧٨.

٢. البقرة/١٧٩.

وقال تبارك وتعالى وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ^١.

وقال جل ذكره وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ * وَلَنْ انتَصِرَ بَعْدَ ظَلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ^٢
وقال جل وعلا وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ^٣.

بيان:

«كُتِبَ عَلَيْكُمْ» أي بحسب الاستحقاق وإن جاز العفو وأخذ الدية «الحرَّ بالحرِّ» قيل كان بين حيَّين من أحياء العرب دماء وكان لأحدهما على الآخر طول فأقسموا ليقتلنَّ الحرَّ بالعبد والتذكر بالانثى والرجلين بالرجل فلما جاء الاسلام تحاكموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت فأمرهم أن يتكافؤا «فمن عفى له» أي الجاني الذي عفى له.

«من أخيه» الذي هو وليّ الدم «شيء» من العفو وهو العفو عن القصاص دون الدية «فاتباع» فليكن اتباع وهي وصية للعافي بأن يطلب الدية بالمعروف ولا يظلمه بالزيادة ولا يعنفه «وأداء إليه باحسان» وصية للجاني بأن لا يباطل ولا يبخس بل يشكره على عفو «ذلك» التخيير «تخفيف» إذ كان لأهل التوراة القصاص حتماً ولأهل الانجيل الدية حتماً «فمن اعتدى» بأن قتل بعد قبول الدية والعفو «في القصاص حيوة» لأنه يردع عن القتل وهو من أوجز الكلام وأفصح «حرّم الله» أي قتلها «إلاّ بالحق» كزنا بعد إحصان أو كفر بعد إيمان

١. المائدة/٤٥.

٢. الشورى/٤٦ - ٤٢.

٣. النحل/١٢٦.

أو قتل بعدوان «مظلوماً» بغير استحقاق «سلطاناً» تسلّطاً على الاقتصاص من الجاني أو أخذ الدية منه أو العفو التّام «فلا يسرف» أي الولي.

«في القتل» بأن يتجاوز ما شرع له كأن يقتل اثنين بواحد أو مسلماً بكافر أو القاتل بأن يقتل من لا يجوز له قتله فيؤدي الى قتل نفسه «أنّه كان منصوراً» أي القاتل أو الولي فإنّها منصوران من الله سبحانه بشرعية القصاص «إلا أن يصدّقوا» يتصدّق أهل المقتول بالدية على العاقلة «عدوّ لكم» أهل حرب من الكفار لا ذمّة لهم «أنّه لا يحبّ الظالمين» المتجاوزين في الإقتصاص عن المثل «ولمن انتصر» استوفى حقّه «بعد ظلمه» بعد أن يصير مظلوماً «ما عليهم من سبيل» من المعاقبة واللّوم «وإن عاقبتهم» أردتم معاقبة غيركم على وجه المجازاة والمكافاة.

باب حرمة القتل وشدة أمره

١٥٦٨١-١ (الكافي - ٢٧٣:٧) الثلاثة، عن الشَّحَّام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ بِمَنْى حِينَ قَضَى مَنَاسِكَهَ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ اسْمَعُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ وَاعْقِلُوا عَنِّي لَا أُدْرِي لَعَلِّي لَا أَلْقَاكُمْ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ مِنْ بَعْدِ عَامِنَا هَذَا، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ يَوْمٍ أَعْظَمَ حَرَمَةً؟ قَالُوا: هَذَا الْيَوْمُ.
قال: فَأَيُّ شَهْرٍ أَعْظَمَ حَرَمَةً؟ قَالُوا: هَذَا الشَّهْرُ، قال: فَأَيُّ بَلَدٍ أَعْظَمَ حَرَمَةً؟ قَالُوا: هَذَا الْبَلَدُ، قال: فَإِنَّ دِمَائَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَهُ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ أَلَا هَلْ بَلَغْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قال: اللَّهُمَّ اشْهَدْ أَلَا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ فَلْيُؤَدِّهَا إِلَى مَنْ اسْتَمَنَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطَبِيعَةِ نَفْسِهِ وَلَا تَظْلَمُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا».

١٥٦٨٢-٢ (الكافي - ٢٧٤:٧) العدة، عن ابن عيسى، عن الحسين، عن أخيه الحسن، عن

(الفقيه - ٩٢:٤ رقم ٥١٥١) زرعة، عن سباعة، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٣-١٥٦٨٣ (الكافي - ٢٧١:٧) عليّ، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن المفضل بن صالح، عن

(الفقيه - ٩٦:٤ رقم ٥١٦٦) جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أول ما يحكم الله فيه يوم القيامة الدماء فيوقف ابني آدم فيقضي بينهما ثم الذين يلونها من أصحاب الدماء حتى لا يبقى منهم أحد ثم الناس بعد ذلك حتى يأتي المقتول بقاتله فيشخب دمه في وجهه فيقول هذا قتلي فيقول أنت قتلتني فلا يستطيع أن يكتم الله حديثاً».

٤-١٥٦٨٤ (الكافي - ٢٧٢:٧) محمد، عن أحمد، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال «ما من نفس تقتل برّة ولا فاجرة إلّا وهي تحشر يوم القيامة متعلّق بقاتله بيده اليمنى ورأسه بيده اليسرى وأوداجه تشخب دماً فيقول يارب سل هذا فيمّ قتلي فان كان قتله في طاعة الله أثيب القاتل الجنة وأذهب بالمقتول الى النار وإن قال في طاعة فلان قبل له اقتله كما قتلك ثم يفعل الله فيها بعد مشيئته».

بيان:

«الأوداج» العروق «تشخب» تنفجر «بعد» مقطوع الاضافة أي بعد ذلك «مشيئته» على حذف المضاف أي بحسب مشيئته.

١٥٦٨٥-٥ (الكافي - ٢٧١:٧) الثلاثة، عن عليّ بن عقبة، عن أبي خالد القباط، عن حمران قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما معنى قول الله تعالى مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا قال: قلت: وكيف كأنها قتل الناس جميعاً وإنما قتل واحداً؟ فقال «يوضع في موضع من جهنم إليه ينتهي شدة عذاب أهلها، لو قتل الناس جميعاً كان إنها يدخل ذلك المكان» قلت: فان قتل آخر؟ قال «يضاعف عليه».

بيان:

يعني يضاعف عليه العذاب الذي لا أشد منه.

١٥٦٨٦-٦ (الكافي - ٢٧٢:٧) عليّ، عن أبيه والنيسابوريان، عن حماد بن عيسى، عن ربيعي، عن محمد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا قال «له في النار مقعد لو قتل الناس جميعاً لم يزد على ذلك المقعد».

١٥٦٨٧-٧ (الفقيه - ٩٤:٤ رقم ٥١٥٩) حنان بن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا قال «هو واد في جهنم لو قتل الناس جميعاً كان فيه ولو قتل نفساً واحدة كان فيه».

١٥٦٨٨-٨ (الفقيه - ٩٤:٤ رقم ٥١٦٠) وروي أنه يوضع في موضع...

الحديث كما مر.

بيان:

لعلّ السرّ في ذلك إمكان وجود جميع الناس من نفس واحدة كما هو الواقع فإنّ الناس جميعاً إنّما وجدوا من أبي البشر أو نقول إنّ الجرأة على قتل محترم كالجرأة على مثله وهكذا حتى يأتي على الناس جميعاً وهذه الآية تأويل قد مضى في كتاب الايمان والكفر.

٩-١٥٦٨٩ (الكافي - ٢٧٢:٧) الثلاثة

(الفقيه - ٩٣:٤ رقم ٥١٥٢) ابن أبي عمير، عن بزرج، عن الثمالي، عن عليّ بن الحسين عليهما السلام قال «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: لا يغرّكنم رحب الذراعين بالدمّ فإنّ له عند الله قاتلاً لا يموت، قالوا: يا رسول الله وما قاتل لا يموت؟ فقال: النار».

١٠-١٥٦٩٠ (الكافي - ٢٧٢:٧) العدة، عن سهل، عن التميمي، عن عاصم، عن الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: لا يعجبك رحب الذراعين بالدمّ فإنّ له عند الله قاتلاً لا يموت».

بيان:

«رحب الذراع» أي واسع القوّة عند الشدائد.

١١-١٥٦٩١ (الكافي - ٢٧٢:٧ - التهذيب - ١٦٥:١٠ رقم ٦٦٠) محمّد،

عن عبدالله بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن

(الفقيه - ٩٣:٤ رقم ٥١٥٣) هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يُصب دماً حراماً» وقال «لا يوفّق قاتل المؤمن متعمداً للتوبة أبداً».

١٢-١٥٦٩٢ (الكافي - ٢٧٣:٧) الثلاثة

(التهذيب - ١٦٥:١٠ رقم ٦٥٧) الحسين، عن

(الفقيه - ٩٦:٤ رقم ٥١٦) ابن أبي عمير، عن سعيد الأزرق، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قتل رجلاً مؤمناً قال «يقال له مت أي ميتة شئت إن شئت يهودياً وإن شئت نصرانياً وإن شئت مجوسياً»^١.

١٣-١٥٦٩٣ (الكافي - ٢٧٣:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن عبدالله بن سنان، عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يدخل الجنة سافك الدم ولا شارب الخمر ولا مشاء بنميم».

١٤-١٥٦٩٤ (الكافي - ٢٧٣:٧) محمّد، عن الأربعة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إنّ الرجل ليأتي يوم القيامة ومعه قدر محجمة من دم فيقول والله ما قتلت ولا شركت في دم قال: بلى ذكرت عبيد فلاناً فترقى ذلك حتى قتل فأصابك من دمه».

١. وأورده في الفقيه - ٥٧٤:٣ رقم ٤٩٦٢ بهذا السند مرة أخرى.

١٥-١٥٦٩٥ (الفقيه - ٩٣:٤ رقم ٥١٥٤) حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «يجيء يوم القيامة رجل الى رجل حتى يلطّخه بالدم والنّاس في الحساب فيقول يا عبد الله مالي ولك فيقول: أعنت عليّ يوم كذا وكذا بكلمة فقتلت».

١٦-١٥٦٩٦ (الكافي - ٢٧٢:٧) الثلاثة

(الفقيه - ٩٧:٤ رقم ٥١٧٠) ابن أبي عمير، عن بزرج، عن الثّمالی، عن أحدهما عليهما السلام قال «أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم فقيل له: يا رسول الله قتيل في جهنّة، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم عليه وآله وسلّم يمشي حتى انتهى الى مسجدهم قال: وتسامع الناس فأتوه فقال صلى الله عليه وآله وسلّم: من قتل ذا؟ قالوا: يا رسول الله ما ندري، فقال: قتيل بين المسلمين لا يُدرى من قتله؟ والذي بعثني بالحقّ لو أنّ أهل السماء والأرض شركوا في دم امرئ مسلم ورضوا به لأكبهم الله على مناخرهم في النّار أو قال: على وجوههم».

١٧-١٥٦٩٧ (الفقيه - ٩٥:٤ رقم ٥١٦٣) السّراد، عن أبي ولّاد الحنّاط قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنّم خالداً فيها».

١٨-١٥٦٩٨ (الفقيه - ٥٧١:٣ رقم ٤٩٥٣) الحديث مرسلًا وزاد في آخره قال الله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم إنّ الله كان بكم رحيماً * وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا.

١٩-١٥٦٩٩ (الكافي - ٢٧٥:٧) العدة، عن البرقي، عن عثمان

(التهذيب - ١٠:١٦٤ رقم ٦٥٦) الحسين، عن عثمان، عن

(الفقيه - ٤:٩٧ رقم ٥١٧١) سبعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن قول الله عز وجل وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا^١ قال «من قتل مؤمناً على دينه فذلك المتعمد الذي قال الله وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا^٢ قلت: فالرجل يقع بينه وبين الرجل شيء فيضربه بسيفه فيقتله؟ قال «ليس ذلك التعمد الذي قال الله».

٢٠-١٥٧٠٠ (التهذيب - ١٠:١٦٥ رقم ٦٥٨) الحسين، عن

(الفقيه - ٤:٩٨ رقم ٥١٧٢) حماد بن عيسى، عن أبي السفاتج، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ^٣ قال «جزاؤه جهنم إن جازاه».

٢١-١٥٧٠١ (الفقيه - ٤:١٧١ رقم ٥٣٩٤) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة وحسين الرّواصي^٤ قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: المرأة تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقني ما في بطنها؟ فقال «لا» فقلت: إنّها هو نطفة؟ فقال «إنّ أول ما يخلق نطفة».

١ - ٢. النساء/٩٣.

٣. النساء/٩٣.

٤. في الفقيه المطبوع حسين الرّواصي، عن اسحاق بن عمار، قال: قلت... الخ ولعله الصحيح

«ض.ع».

باب من قتل غير قاتله أو ضرب غير ضاربه أو أحدث حدثاً أو أوى محدثاً
أو ادّعى لغير أبيه

١-١٥٧٠٢ (الكافي - ٢٧٤:٧) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال
«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ أعتا الناس على الله من
قتل غير قاتله ومن ضرب من لم يضربه».

٢-١٥٧٠٣ (الكافي - ٢٧٤:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن مثنى، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «وجد في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم صحيفة: إنّ أعتا الناس على الله القاتل غير قاتله والضارب
غير ضاربه ومن ادّعى لغير أبيه فهو كافر بما أنزل الله على محمد صلى
الله عليه وآله وسلم ومن أحدث حدثاً أو أوى محدثاً لم يقبل الله منه يوم
القيامة صرفاً ولا عدلاً»^١.

٣-١٥٧٠٤ (الكافي - ٢٧٥:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن

١. لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً قال ابن الأثير قد تكرّر هذا القول في الحديث والعدل الفدية
وقيل الفريضة والصرف: التوبة وقيل النافلة «عهد».

كليب الأسدي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «وجد في نؤابة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيفة مكتوبة فيها: لعنة الله والملائكة على من أحدث حدثاً أو أوى محدثاً ومن ادّعى الى غير أبيه فهو كافر بما أنزل الله ومن ادّعى الى غير مواليه فعليه لعنة الله»^١.

١٥٧٠٥-٤ (الكافي - ٢٧٤:٧) الاثنان والعدة، عن سهل جميعاً، عن الوشاء قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لعن الله من قتل غير قاتله ومن ضرب غير ضاربه، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لعن الله من أحدث حدثاً أو أوى محدثاً» قلت: وما المحدث؟ قال «من قتل».

١٥٧٠٦-٥ (الكافي - ٢٧٤:٧) محمد، عن أحمد، عن علي بن الحكم، عن

(الفقيه - ٩٤:٤ رقم ٥١٥٨) أبان، عن أبي اسحاق ابراهيم الصّيقل قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام «وجد في نؤابة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيفة فاذا فيها: بسم الله الرحمن الرحيم إنّ اعتا الناس على الله يوم القيامة من قتل غير قاتله والضارب غير ضاربه، ومن تولى غير مواليه فهو كافر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ومن أحدث حدثاً أو أوى محدثاً لم يقبل الله منه يوم

١. ادّعى بغير أبيه من الدّعوة بالكسر وهي أن ينتسب الانسان إلى غير أبيه وقد كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية فنهى عنه الإسلام وجعل الولد للفراش قال ابن الأثير ومنه الحديث: ليس من رجل ادّعى إلى غير أبيه وهو يعلمه إلّا كفر. وفي حديث آخر فالجنة عليه حرام. وفي حديث آخر فعليه لعنة الله «عهد».

القيامه صرفاً ولا عدلاً» قال: ثم قال لي «تدري ما يعني من تولى غير مواليه؟» قلت: ما يعني به؟ قال «يعني أهل البيت (الدين - خ ل) والصّرف التوبة في قول أبي جعفر عليه السلام والعدل الفداء في قول أبي عبدالله عليه السلام».

٦-١٥٧٠٧ (الكافي - ٢٧٥:٧) القميان، عن صفوان، عن

(الفقيه - ٩٣:٤ رقم ٥١٥٦) جميل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحدث بالمدينة حدثاً أو أوى محدثاً» قلت: ما الحدث؟ قال «القتل».

بيان:

قد مضى هذا الخبر بأسانيد أخر في باب تحریم المدينة من كتاب الحجّ.

٧-١٥٧٠٨ (الفقيه - ٩٨:٤ رقم ٥١٧٤) عليّ بن الحكم، عن الفضيل، عن^١ معدان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كان في نؤابه سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيفة مكتوب فيها: لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من قتل غير قاتله أو ضرب غير ضاربه أو أحدث حدثاً أو أوى محدثاً وكفر بالله العظيم الانتفاء من حسب وإن دق».

٨-١٥٧٠٩ (الكافي - ٣٥٠:٢) الثلاثة، عن أبي بصير

١. في الفقيه المطبوع الفضيل بن سعدان مكان الفضيل عن معدان وقد أشار الى هذا الحديث والاختلاف في جامع الرواة ج ٢ ص ٩ في ترجمة فضيل بن سعدان.

(الكافي - ٣٥٠:٢) العدة، عن أحمد، عن ابن فضال، عن أبي المغراء، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كفر بالله من تبرأ من نسب وإن دق».

٩-١٥٧١٠ (الكافي - ٣٥٠:٢) علي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن ابن أبي عمير وابن فضال، عن رجال شتى، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام إنهما قالا «كفر بالله العظيم الانتفاء من حسب وإن دق».

- ٨٦ -

باب تدارك وجوه القتل

١٥٧١١- (الكافي - ٢٧٦:٧) العدة، عن سهل ومحمد، عن أحمد جميعاً،
عن

(الفقيه - ٩٥:٤ رقم ٥١٦٤- التهذيب - ١٦٥:١٠ رقم ٦٥٩)
السَّراد، عن عبدالله بن سنان وابن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام
قال: سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمداً أله توبة؟ فقال «إن كان قتله
لايمانه فلا توبة له وإن كان قتله لغضب أو لسبب شيء من أمر الدنيا
فإن توبته أن يقاد منه وإن لم يكن علم به أحد انطلق الى أولياء المقتول
فأقرّ عندهم بقتل صاحبهم فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الدية
وأعتق نسمة وصام شهرين متتابعين وأطعم ستين مسكيناً توبة الى الله».

١٥٧١٢-٢ (التهذيب - ١٦٣:١٠ رقم ٦٥١) السَّراد، عن محمد بن سنان
وبكير، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله بأدنى تفاوت.

١٥٧١٣-٣ (الكافي - ٢٧٦:٧) العدة، عن ابن عيسى، عن

(التهذيب - ٨: ٣٢٣ رقم ١١٩٧) الحسين، عن النضر، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن رجل قتل مؤمناً وهو يعلم أنه مؤمن غير أنه حمله الغضب على قتله هل له توبة إن أراد ذلك أو لا توبه له؟ فقال «يقاد به وإن لم يعلم به انطلق الى أوليائه وأعلمهم أنه قتله فان عفوا عنه أعطاهم الدية وأعتق رقبة وصام شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكيناً».

١٥٧١٤-٤ (التهذيب - ١٠: ١٦٢ رقم ٦٥٠) أحمد، عن أبي جميلة، عن الشحام، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله بأدنى تفاوت.

١٥٧١٥-٥ (التهذيب - ٨: ٣٢٢ رقم ١١٩٦) يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «كفارة الدم اذا قتل الرجل مؤمناً متعمداً فعليه أن يمكّن نفسه من أوليائه فان قتلوه فقد أدى ما عليه اذا كان نادماً على ما كان منه عازماً على ترك العود وإن عفى عنه فعليه أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً وأن يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر الله أبداً ما بقي واذا قتل خطأ أدى دية الى أوليائه ثم أعتق رقبة فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم ستين مسكيناً مدّاً مدّاً وكذلك اذا وهبت له دية المقتول فالكفارة عليه فيها بينه وبين ربه لازمة».

١٥٧١٦-٦ (الكافي - ٧: ٢٧٦ و ٢٩٥ - التهذيب - ١٠: ١٦٣ رقم ٦٥٢) الثلاثة، عن الحسين بن أحمد المنقري، عن عيسى الضرير^١ قال: قلت

١. في الكافي - ٧: ٢٩٥ عيسى الضعيف وكذلك في التهذيب - ١٠: ١٦٣ رقم ٦٥٢ عيسى الضعيف

لأبي عبدالله عليه السلام: رجل قتل رجلاً متعمداً ما توبته؟ قال «يَمَكُن من نفسه» قلت: يخاف أن يقتلوه قال «فليعطهم الدية» قلت: يخاف أن يعلموا بذلك قال

(التهذيب) «فليتزوج منهم امرأة» قال: يخاف أن تطلعهم على ذلك قال

(ش) «فلينظر الى الدية فليجعلها صرراً ثم لينظر مواقيت الصلاة فليلقها في دارهم».

٧-١٥٧١٧ (الفقيه - ٩٥:٤ رقم ٥١٦٢) ابن أبي عمير، عن محسن بن أحمد، عن عيسى الضعيف، عن أبي عبدالله عليه السلام مثل ما في التهذيب.

بيان:

لعلّ القاتل كان مؤمناً والمقتول مخالفاً وإلا لم يبرأ إلا بالقود وعلى هذا يجوز أن يكون ذلك في قوله يخاف أن تطلعهم على ذلك التشيع كما يجوز أن يكون القتل.

٨-١٥٧١٨ (التهذيب - ٣٢٤:٨ رقم ١٢٠٣) الصّفّار، عن سندی بن محمد، عن صفوان، عن منذر بن جبیر^١ عن الحضرمي قال: قلت لأبي عبدالله

^١مكان الضّرير وأورده في جامع الرواة ج ١ ص ٦٥١ بكلي العنوانين ثم قال عيسى الضرير والضعيف واحد بقرينة الراوي والمروي عنه واتّحاد الأخبار وكذلك أورده السيّد الاستاذ أطال الله بقاءه الشريف طي رقم ٩٢٣٥ بعنوان عيسى الضرير وطي رقم ٩٢٣٦ بعنوان عيسى الضّعيف ثم قال - أقول: هذا هو عيسى الضّرير المتقدّم والوجه فيه ظاهر - انتهى «ض.ع». ١. كذا في الأصل ولكن في التهذيب المطبوع منذر بن جيفر واختلفت النسخ ففي بعضها جيفر

عليه السلام: رجل قتل رجلاً متعمداً قال «جزاؤه جهنم» قال: قلت: هل له توبة؟ قال «نعم يصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ويعتق رقبة ويؤدي دية» قال: قلت: لا يقبلون منه الدية قال «يتزوج اليهم ثم يجعلها صلة يصلهم بها» قال قلت: لا يقبلون منه ولا يزوجه قال «يصرّه صرراً ثم يرمي بها في دارهم».

٩-١٥٧١٩ (الكافي - ٢٩٦:٧ - التهذيب - ١٦٣:١٠ - رقم ٦٥٣) الثلاثة،

عن هشام بن سالم وابن بكير وغير واحد قال: كان عليّ بن الحسين عليهما السلام في الطواف فنظر في ناحية المسجد الى جماعة فقال «ما هذه الجماعة؟» فقالوا: هذا محمد بن شهاب الزهري اختلط عقله فليس يتكلم فأخرجه أهله لعله اذا رأى الناس أن يتكلم.

فلما قضى عليّ بن الحسين عليهما السلام طوافه خرج حتى دنا منه فلما رآه محمد بن شهاب عرفه فقال له عليّ بن الحسين عليهما السلام «مالك؟» قال: (فقال - خ ل): ولّيت ولاية فأصبت دماً قتلت رجلاً فدخلني ما ترى، فقال له عليّ بن الحسين عليهما السلام «لأننا عليك من يأسك من رحمة الله أشدّ خوفاً مني عليك ممّا أتيت» ثم قال له عليه السلام «اعطهم الدية» قال: قد فعلت فأبوا قال «اجعلها صرراً ثم انظر مواقيت الصلاة فألقها في دارهم».

١٠-١٥٧٢٠ (الكافي - ٢٩٥:٧) العدة، عن البرقي، عن أبي الخزرج

قال: حدّثني فضيل بن عثمان الأعور، عن الزهري قال: كنت عاملاً لبني

كزبير وفي بعضها جيفر انتهى

وقال في «جش» جفير بن الحكم العبدي أبو المنذر عربي ثقة روى عن جعفر بن محمد

عليهما السلام [انتهى «ض.ع»].

أمية فقتلت رجلاً فسألت عليّ بن الحسين عليها السلام بعد ذلك كيف أصنع به؟ فقال «الدّية اعرضها على قومه» قال: فعرضت فأبوا وجهدت فأبوا فأخبرت عليّ بن الحسين عليها السلام بذلك فقال «اذهب معك بنفر من قومك فأشهد عليهم» قال: ففعلت فأبوا فشهدوا عليهم فرجعت الى عليّ بن الحسين عليها السلام فأخبرته.

قال «فخذ الدّية فصّرّها متفرقة ثم ائت الباب في وقت الظّهر والفجر فألقها في الدار فمن أخذ شيئاً فهو يحسب لك في الدّية فان وقت الظهر والفجر ساعة يموج فيها أهل الدار» قال الزهري: ففعلت ذلك ولو لا عليّ بن الحسين هلكت، قال وحدثني بعض أصحابنا أن الزهري كان ضرب رجلاً به قروح فمات من ضربه.

١١-١٥٧٢١ (الفقيه - ١٧٠:٤ رقم ٥٣٨٩) وهب بن وهب، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليها السلام قال [قال عليّ عليه السلام] «من قتل حميم قوم فليصالحهم ما قدر عليه فانه أخفّ لحسابه».

١٢-١٥٧٢٢ (التهذيب - ١٦٢:١٠ رقم ٦٤٩) الحسين، عن فضالة، عن أبان

(التهذيب - ٣٢٣:٨ رقم ١١٩٩) الحسين، عن الحسن، عن القاسم، عن أبان، عن اسماعيل الجعفي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل يقتل الرجل متعمداً؟ قال «عليه ثلاث كفّارات يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً» وقال: أفتى عليّ بن الحسين عليها السلام بمثل ذلك.

(التهذيب - ٣٢٣:٨ رقم ١١٩٨) عنه، عن ١٣-١٥٧٢٣

(الفقيه - ٩٦:٤ رقم ٥١٦٨) عثمان، عن سباعة

(التهذيب - ١٦٤:١٠ رقم ٦٥٥) الحسن، عن

(الفقيه ... زرعة، عن سباعة قال: سألتُه عَمَّن قتل مؤمناً متعمداً هل له توبة؟ قال «لا، حتى يؤدي ديتَه الى أهله ويعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويستغفر الله ويتوب اليه ويتضرع فأنِّي أرجو أن يتاب عليه اذا فعل ذلك» قلت: فان لم يكن له مال يؤدي ديتَه؟ قال «يسأل المسلمين حتى يؤدي ديتَه الى أهله».

١٤-١٥٧٢٤ (الفقيه - ١٤٧:٤ رقم ٥٣٢٥ - التهذيب - ٣١٥:١٠ رقم ١١٧٧) ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل مسلم كان في أرض الشرك فقتله المسلمون ثم علم به الامام بعد؟ فقال «يعتق مكانه رقبة مؤمنة وذلك قول الله عز وجل فَاِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ».

١٥-١٥٧٢٥ (الفقيه - ٣٧٣:٣ رقم ٤٣٠٩) طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليهما السلام في امرأة حبلى شربت دواء فأسقطت، قال «تكفر عنه».

١. في الفقيه المطبوع عن سباعة، عن أبي عبدالله عليه السلام الخ.

٢. النساء/٩٢.

باب تدارك القتل في الحرم أو في الأشهر الحرم

١٥٧٢٦-١ (الكافي - ٤: ١٤٠) الثلاثة، عن

(الفقيه - ٤: ١١٠ رقم ٥٢١٣) أبان بن تغلب، عن زرارة قال:
قلت لأبي جعفر^١ عليه السلام: رجل قتل رجلاً في الحرم؟ قال «عليه دية
وثلث ويصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم ويعتق رقبة ويطعم ستين
مسكيناً» قال: قلت: يدخل في هذا شيء، قال «وما يدخل؟» قلت:
العيدان وأيام التشريق، قال «يصومه فإنه حقّ لزمه».

١٥٧٢٧-٢ (التهذيب - ١٠: ٢١٦ رقم ٨٥١) ابن أبي عمير، عن أبان، عن
زرارة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل قتل في الحرم؟ قال
«عليه دية وثلث ويصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم» قال: قلت:
يدخل فيه العيد وأيام التشريق^٢ قال: فقال «يصوم فإنه حقّ لزمه».

١. في الفقيه المطبوع لأبي عبدالله مكان لأبي جعفر عليه السلام.
٢. قوله «العيدان وأيام التشريق» جميع هذه الروايات في هذا الباب تنتهي الى زرارة وهي غير

٣-١٥٧٢٨ (الكافي...) العدة، عن سهل، عن السّراد، عن ابن رناب، عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأً في أشهر الحرم؟ قال «تغلظ عليه العقوبة وعليه عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم» قلت: إنَّ هذا يدخل فيه العيد وأيام التشريق، قال «يصومه فإنه حقّ لزمه».

٤-١٥٧٢٩ (الكافي - ١٣٩:٤) بهذا الاسناد، عن أبي جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأً في أشهر الحرم؟ قال «يغلظ عليه الدّية وعليه عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم» قلت: فانه يدخل في هذا شيء؟ فقال «وما هو؟» قلت: إنَّ هذا يدخل فيه العيد... الحديث^١.

٥-١٥٧٣٠ (الفقيه - ٤: ١١٠ - رقم ٥٢١٢ - التهذيب - ١٠: ٢١٥ - رقم ٨٥٠)

← معمول بها في المشهور ولا يجوز الخروج بها عن الحكم المجمع عليه أعني حرمة صوم العيد وحكي عن الشيخ العمل وهذه الأحاديث مما يحتج بها على ضعف الاجماع الذي نقل عن الكشي فان زرارة ممن حكي الاجماع على تصحيح ما يصح عنه والصحة في اصطلاح القدماء تطلق على الثقة بالصدور بحيث يجب العمل به والحق أن يحمل كلام الكشي على المبالغة في وصف هؤلاء بالثقة ومعنى الجملة أنا اذا تتبعنا مذهب الشيعة وتبعنا رواية هؤلاء وجدنا تلك الفتاوى موافقة لهذه الروايات إلا نادراً فعملنا من ذلك شدة الاعتقاد على هؤلاء لشدة جهدهم ودقتهم في أن لا يرووا إلا ما يوافق المذهب وكلمته ما في قوله تصحيح ما يصح عنهم موصلة لا يدل على العموم بل مهملة يحمل على الأكثر والأغلب ثم لو كان الاجماع على تصحيح ما يصح عن هذه الجماعة صحيحاً لزم الاجماع على قبول مراسيلهم لكن لاجماع على قبول مراسيلهم قطعاً فلا اجماع على تصحيح ما يصح عنهم وإنما اختص نقل قبول المراسيل بمراسيل ابن أبي عمير مع أن قبول مراسيله أيضاً ممنوع فضلاً عن الاجماع عليه وإنما نقل الشهيد في الدراية قبول مراسيله عن كثير من أصحابنا لا عن أكثرهم ولا عن جميعهم ومنعه أشد المنع «ش».

١. وأورده في التهذيب - ٤: ٢٩٧ - رقم ٨٩٦ بهذا السند أيضاً.

السَّراد، عن ابن رثاب، عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأً في أشهر الحرم؟ قال «عليه الدّية وصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم» قلت: إنَّ هذا يدخل فيه العيد وأيام التّشريق، فقال «يصومه فإنّه حقٌّ لزمه».

٦-١٥٧٣١ (التهذيب - ٢١٥:١٠ رقم ٨٤٩) الحسين، عن فضالة، عن

(الفقيه - ١٠٧:٤ رقم ٥٢٠٣) أبان، عن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «إذا قتل الرجل في شهر حرام صام شهرين متتابعين من أشهر الحرم».

بيان:

قد مضى تفسير التتابع وأحكام العتق والاطعام في كتاب الصيام.

- ٨٨ -

باب تدارك قتل المملوك

١-١٥٧٣٢ (الكافي - ٣٠٢:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٣٥:١٠ رقم ٩٣١) البرقي، عن عثمان، عن

سباعة

(الكافي - ٣٠٢:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن

زرعة، عن سباعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل

قتل مملوكاً له؟ قال «يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويتوب الى الله».

٢-١٥٧٣٣ (الكافي - ٣٠٣:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٣٥:١٠ رقم ٩٣٠) أحمد، عن السّراد، عن

الخزاز

(الكافي) عن حمّان^١

١. وكذلك في التهذيب أيضاً عن حمّان، عن أبي جعفر عليه السلام فتكرار رمز الكافي لا وجه له.

(ش) عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

٣-١٥٧٣٤ (الكافي - ٣٠٣:٧) العدة، عن ابن عيسى، عن

(التهذيب - ٢٣٤:١٠ رقم ٩٢٩) الحسين، عن فضالة، عن أبي المغراء، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من قتل عبده متعمداً فعليه أن يعتق رقبة ويطعم ستين مسكيناً ويصوم شهرين متتابعين».

٤-١٥٧٣٥ (التهذيب - ٣٢٤:٨ رقم ١٢٠٢) الصفار، عن أحمد بن فضال، عن أبيه، عن أبي المغراء حميد بن المثنى، عن معلى أبي عثمان، عن معلى وأبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام أنها سمعاه يقول «من قتل عبده» الحديث إلا أنه أورد أو التخيير مكان واو الجمع.

٥-١٥٧٣٦ (الكافي - ٣٠٢:٧ - التهذيب - ٢٣٥:١٠ رقم ٩٣٢) الثلاثة

(التهذيب - ٣٢٤:٨ رقم ١٢٠١) الحسين، عن ابن أبي عمير،

عن

(الفقيه - ١٢٥:٤ رقم ٥٢٦١) حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل قتل مملوكه متعمداً قال «يعجبني أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ثم تكون التوبة بعد ذلك».

٦-١٥٧٣٧ (الفقيه - ٩٦:٤ رقم ٥١٦٧) حماد، عن الحلبي عن أبي

عبدالله عليه السلام في رجل قتل مملوكاً متعمداً قال «يغرم قيمته ويضرب ضرباً شديداً» وقال في رجل قتل مملوكه قال «يعتق رقبة» الحديث.

٧-١٥٧٣٨ (التهذيب - ١٠: ٢٣٥ رقم ٩٣٤) أحمد، عن مثني، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يقتل عبده متعمداً أي شيء عليه من الكفارة قال «عتق رقبة وصيام شهرين وصدقة على ستين مسكيناً».

٨-١٥٧٣٩ (التهذيب - ١٠: ٢٣٥ رقم ٩٣٥) أحمد، عن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن عليّ ورواه ابن أبي عمير، عن أبي المغراء، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يقتل العبد خطأ قال «عليه عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين وصدقة على ستين مسكيناً» قال «فان لم يقدر على الرقبة كان عليه الصيام فان لم يستطع الصيام فعليه الصدقة».

٩-١٥٧٤٠ (التهذيب - ١٠: ٢٣٦ رقم ٩٣٨) السّراد، عن الخزاز قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب مملوكاً له فمات من ضربه؟ قال «يعتق رقبة».

١٠-١٥٧٤١ (الفاقيه - ٤: ١٢٥ رقم ٥٢٦٢) حران، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

بيان:

يأتي حكم قتل المملوك اذا رفع الى الامام في باب آخر إن شاء الله.

باب تفسير قتل العمد وشبه العمد والخطأ

١-١٥٧٤٢ (الكافي - ٢٧٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٥٥:١٠ رقم ٦٢٣) أحمد، عن ابن أبي عمير

(الكافي) وعلي بن حديد جميعاً

(ش) عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابه، عن أحدهما
عليهما السلام قال «قتل العمد كلّما عمد به الضرب ففيه القود وإنّا
الخطأ أن يريد الشيء فبصيب غيره» وقال «إذا أقرّ على نفسه بالقتل
قتل وإن لم تكن عليه البيّنة».

٢-١٥٧٤٣ (الكافي - ٢٧٨:٧ - التهذيب - ١٥٥:١٠ رقم ٦٢٢) علي،

عن العبيدي، عن يونس، عن ابن مسكان، عن الحلبي قال: قال أبو
عبدالله عليه السلام «العمد كلّما اعتمد شيئاً فأصابه بحديدة أو بحجر
أو بعضاً أو بوكزة فهذا كلّه عمد والخطأ من اعتمد شيئاً فأصاب غيره».

بيان:

«الوكز» الدفع والطعن والضرب بجميع الكف.

٣-١٥٧٤٤ (الكافي - ٢٨٠:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٥٦:١٠ رقم ٦٢٥) يونس، عن محمد بن سنان،
عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «العمد الذي
يضرب بالسلاح أو العصا لا يقلع عنه حتى يقتل والخطأ الذي لا
يتعمده».

٤-١٥٧٤٥ (الكافي - ٢٨٠:٧ - التهذيب - ١٥٧:١٠ رقم ٦٢٨) يونس،
عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إن ضرب رجل
رجلاً بعصا أو بحجر فمات من ضربة واحدة قبل أن يتكلم فهو شبه
العمد والدية على القاتل وإن علاه وألح عليه بالعصا أو بالحجارة حتى
يقتله فهو عمد يقتل به وإن ضربه ضربة واحدة فتكلم ثم مكث يوماً أو
أكثر من يوم ثم مات فهو شبه العمد».

٥-١٥٧٤٦ (الكافي - ٢٨٠:٧) حميد، عن ابن سماعة ومحمد، عن

(التهذيب - ١٥٧:١٠ رقم ٦٣١) أحمد، عن الميثمي، عن أبان،
عن البقباق، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أرمي الرجل
بالشيء الذي لا يقتل مثله؟ قال «هذا خطأ» ثم أخذ حصاة صغيرة
فرمى بها، قلت: أرمي الشاة فأصاب رجلًا؟ قال «هذا الخطأ الذي لا
شك فيه والعمد الذي يضرب بالشيء الذي يقتل بمثله».

٦-١٥٧٤٧ (التهذيب - ١٠:١٦٠ رقم ٦٤٣) عليّ بن الحكم، عن أبان، عن البقباق وزرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إن العمد أن يتعمّد [هـ] فيقتله بها يقتل مثله والخطأ أن يتعمّد ولا يريد قتله يقتله بها لا يقتل مثله والخطأ الذي لا شكّ فيه أن يتعمّد شيئاً آخر فيصيبه».

٧-١٥٧٤٨ (الكافي - ٧:٢٧٩) العدة، عن

(التهذيب - ١٠:١٥٦ رقم ٦٢٤) سهل، عن البنزطي، عن داود بن الحصين، عن البقباق، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الخطأ الذي فيه الدّية والكفّارة أهو أن يعتّم ضرب رجل ولا يتعمّد قتله؟ قال «نعم» قلت: رمى شاة فأصاب انساناً، قال «ذلك الخطأ الذي لا شكّ فيه عليه الدّية والكفّارة».

٨-١٥٧٤٩ (الفقيه - ٤:١٠٥ رقم ٥١٩٥) البقباق، عنه عليه السلام أنه قال «إذا ضرب الرجل بالحديدة فذلك العمد» قال: وسألته عن الخطأ الذي فيه الدّية والكفّارة أهو الرجل يضرب الرجل فلا يتعمّد قتله؟ قال «نعم» قلت: فإذا رمى شيئاً فأصاب رجلاً؟ قال «ذلك الخطأ الذي لا يشكّ فيه وعليه كفّارة ودية».

٩-١٥٧٥٠ (الكافي - ٧:٢٧٩ - التهذيب - ١٠:١٥٧ رقم ٦٢٩) سهل، عن البنزطي، عن

(الفقيه ...) موسى بن بكر، عن العبد الصالح عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعصا فلم يرفع العصا حتى مات قال «يدفع الى أولياء المقتول ولكن لا يترك يتلذّذ به ولكن يجاز عليه بالسيف».

١٠-١٥٧٥١ (الكافي - ٢٧٩:٧ - التهذيب - ١٥٧:١٠ رقم ٦٣٠) الخمسة

(الكافي) ^١ ومحمد، عن

(التهذيب) ^٢ أحمد، عن المحدثين، عن الكناشي جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألتنا عن رجل ضرب رجلاً بعصا فلم يقلع عنه حتى مات أيدفع الى ولي المقتول فيقتله؟ قال «نعم، ولا يترك يعذب به ولكن يميز عليه بالسيف».

١١-١٥٧٥٢ (التهذيب - ١٥٧:١٠ رقم ٦٣٢) الحسين، عن النضر، عن

(الفقيه - ١٠٤:٤ رقم ٥١٩٤) هشام

(التهذيب) وعلي بن النعمان، عن ابن مسكان جميعاً

(ش) عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً بعصا فلم يرفع عنه حتى قتل أيدفع القاتل الى أولياء المقتول؟ قال «نعم، ولكن لا يترك يعذب به ولكن يجاز عليه».

بيان:

«أجاء على الجريح وأجهز وجهه أثبت قتله وأسرعه وتم عليه.

١٢-١٥٧٥٣ (الكافي - ٢٧٨:٧) القميّان، عن صفوان والثلاثة

١-٢. تكرار رمز الكافي والتهذيب لا وجه له فان السند في الكتابين واحد.

(التهذيب - ١٥٦:١٠ رقم ٦٢٧) الحسين، عن ابن أبي عمير وصفوان، عن البجلي قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام «يخالف يحيى بن سعيد قضاتكم؟» قلت: نعم قال «هات شيئاً مما اختلفوا فيه» قلت: اقتتل غلامان في الرحبة فعضّ أحدهما صاحبه فعمد المعضوض الى حجر فضرب به رأس صاحبه الذي عضّه فشجّه فكَزّ فمات فرفع ذلك الى يحيى بن سعيد فأقاده فعظم ذلك على ابن أبي ليلى وابن شبرمة وكثر فيه الكلام وقالوا: إنّما هذا خطأ فودّاه عيسى بن عليّ من ماله قال: فقال «إنّ من عندنا ليقيدون بالوكزة وإنّما الخطأ أن يريد الشيء فيصيب غيره».

بيان:

«الكرّاء» بالضمّ داء يتولّد من شدّة البرد والانقباض منه وقيل هو نفس

١. قوله «يخالف يحيى بن سعيد قضاتكم» يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري كان قاضياً من قبل الدوانيقي على الهاشمية وهي بليدة بناها السفاح قريباً من الكوفة والمراد بقضاتكم قضاة الكوفة من قبل بني مروان في دولتهم ولعلّ الغرض السؤال عن تغيير أحكام القضاة بتغيير الدولة وانتقالها من بني مروان الى بني هاشم ومفاد الجواب أنّهم اختلفوا في قتل ومفاد كلام الامام عليه السلام عدم اصابة واحد منها أمّا يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري فتبع فقهاء المدينة وهم المراد بقوله عليه السلام من عندنا ليقيدون بالوكزة ومذهبهم أنّ هذا قتل عمد وأمّا ابن أبي ليلى وابن شبرمة فلم يصيبا الحقّ إذ حكمّا بكونه خطأ محضاً والحقّ أنّه شبه عمد لأنّ القاتل مقصّر في أن قصد ايذاء وضرباً وعصا بقصد ايراد الضرب على المقتول نفسه وإن لم يقصد القتل وإنّما الخطأ أن لا يكون القاتل مقصراً بوجه ولا يقصد المقتول بايذاء وضرب أصلاً وهذه المسألة ممّا يتنلّي به أهل زماننا كثيراً وقوع الجرح والقتل بكثرة الآلات الصناعية فما كان منه من الجرح العمدي الموجب للقصاص يمكن أن ينتقل الى الدية بالصالح على ما يتوافقان عليه وما كان خطأ محضاً فهو على العاقلة وتقسيم الدية على أفرادها يتوقّف على الحكومة والمرافعة وهي ممّا لا يمكن في زماننا وأمّا الخطأ شبه العمد فدية مقدّرة على الجاني ولا مانع من العمل بها فمن كان متديّناً متشرعاً يجب عليه الخروج عن عهدة المجني عليه وتبرأة ذمّته من الجناية إذ لا يتوقّف أداء الدية على وجود حاكم شرعي مبسوط اليد كما يتوقّف عليه القصاص والعاقلة ولا عذر للمسلمين في ترك هذا الحكم في زماننا. «ش».

البرد وفي الحديث إن رجلاً اغتسل فكَزَّ فمات وفي التهذيب فوكزه مكان فكَزَّ.

١٣-١٥٧٥٤ (الكافي - ٢٧٩:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٥٦:١٠ رقم ٦٢٦) أحمد، عن علي بن الحكم،
عن علي، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «لو أن
رجلاً ضرب رجلاً بخزفة أو بأجرة^١ أو بعود فمات كان عمداً».

١٤-١٥٧٥٥ (الفقيه - ١١٠:٤ رقم ٥٢١٤) ظريف بن ناصح، عن
علي، عن أبي بصير... الحديث بدون قوله أو بعود.

١٥-١٥٧٥٦ (التهذيب - ١٦٢:١٠ رقم ٦٤٧) التوفلي، عن السكوني، عن
أبي عبدالله عليه السلام أنه قال «جميع الحديد هو عمد».

١. قوله «ضرب رجلاً بخزفة أو بأجرة» الالة التي قتل بها قد تكون قتالة عادة بخيث لو ادعى
القاتل أني لم أكن أعتقد أن المقتول يُقتل بها لم يقبل منه وقد تكون بحيث يحتمل عدم القتل به
وتقبل دعواه من القاتل فالأول عمد والثاني شبه عمد لأنه قصد إيذاء المقتول وكان عاصياً
بذلك والخطأ المحض أن لا يقصد المقتول أصلاً لا قتلاً ولا إيذاءً وأما الأجرة والخزفة فليستا آلة قتالة
ويصح دعوى عدم ارادة القتل من الضارب والمقصود في الحديث نفي كونه خطأ على ما يزعمه
العامّة بل هو عمد وإن كان شبيهاً بالخطأ وهنا مسألتان الأولى لو رمى بسهم فأصاب المقتل
فهو عمد يوجب القود فمناط العمد أن يفعل القاتل ما يحتمل معه الموت وارتكبه الفاعل غير
مبال به وإن لم يقصد القتل بعينه الثانية اذا جنى على الطرف وسرى إلى النفس فهو عمد
وإن لم يكن قصد القتل لأنه قصد ما هو في معرض الهلاك «ش».

باب موضع القود والدية ومقدار الدية في النفس

١٥٧٥٧-١ (الكافي - ٢٨٢:٧ - التهذيب - ١٠:١٦٠ رقم ٦٤١) عليّ،
عن العبيدي، عن يونس، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه
السلام أنّه قال «من قتل مؤمناً متعمداً فأنه يقاد به إلا أن يرضى أولياء
المقتول أن يقبلوا الدية أو يتراضوا بأكثر من الدية أو أقل من الدية فان
فعلوا ذلك بينهم جاز وإن تراجعوا أقيدوا» وقال «الدية عشرة آلاف درهماً
أو ألف دينار أو مائة من الابل».

بيان:

«وإن تراجعوا» أي قتلوا القاتل بعد الاصطلاح على الدية وفي التهذيب
وإن لم يتراضوا قيد.

١٥٧٥٨-٢ (التهذيب - ١٠:١٥٩ رقم ٦٣٨) الحسين، عن الثلاثة وعن ابن
المغيرة، والنضر، عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه
السلام يقول «من قتل مؤمناً متعمداً قيد منه إلا أن يرضى أولياء المقتول
أن يقبلوا الدية فان رضوا بالدية وأحب ذلك القاتل فالدية اثنا عشر

ألفاً أو ألف دينار أو مائة من الابل وإن كان في أرض فيها الدنانير فألف دينار وإن كان في أرض فيها الابل فمائة من الابل وإن كان في أرض فيها الدراهم فدراهم بحساب اثني عشر ألفاً.

٣-١٥٧٥٩ (الفقيه - ١١٢:٤ رقم ٥٢٢١) ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام «من قتل بشيء صغير أو كبير بعد أن يتعمد قتله فعليه القود».

٤-١٥٧٦٠ (التهذيب - ١٦٢:١٠ رقم ٦٤٨) ابن فضال، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كل من قتل شيئاً صغيراً أو كبيراً بعد أن يتعمد فعله القود».

٥-١٥٧٦١ (التهذيب - ١٨٣:١٠ رقم ٧١٨) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام في قول الله عز وجل أَلَنفُسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفُ بِالْأَنفِ - الآية قال «هي محكمة».

٦-١٥٧٦٢ (الكافي... - التهذيب - ١٥٩:١٠ رقم ٦٣٩) الحسين، عن حماد والنضر، عن القاسم بن سليمان، عن عبيد الله بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «الدية ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم أو مائة من الابل» وقال «إذا ضربت الرجل بحديدة فذلك العمد».

٧-١٥٧٦٣ (الكافي - ٢٨١:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٥٨:١٠ رقم ٦٢٣) أحمد، عن علي بن الحكم،

عن عليّ، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «دية الخطأ اذا لم يرد الرجل القتل مائة من الابل أو عشرة آلاف من الورق أو ألف من الشاة» وقال «دية المغلظة التي تشبه العمد وليس بعمد أفضل من دية الخطأ باسنان الابل ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية كلّها طروقة الفحل؟ قال: وسألته عن الدية؟ فقال «دية المسلم عشرة آلاف من الفضة أو ألف مثقال من الذهب أو ألف من الشاة على أسنانها أثلاثاً ومن الابل مائة على أسنانها ومن البقر مائتان».

بيان:

قد مضى تفسير هذه الأسنان في كتاب الزكاة فلا نعيدها.

٨١٥٧٦٤ (الكافي - ٢٨٠:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن أحمد جميعاً،
عن السّراد

(التهذيب - ١٠:١٦٠ رقم ٦٤٠) الحسين، عن

(الفقيه - ١٠٧:٤ رقم ٥٢٠١) السّراد، عن البجلي قال: سمعت ابن أبي ليلى يقول: كانت الدية في الجاهلية مائة من الابل فأقرّها رسول الله صلى الله عليه واله وسلّم ثمّ أنه فرض على أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألف شاة ثنية وعلى أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل اليمن الحلل مائة حلّة قال البجلي: فسألت أبا عبدالله عليه السلام عمّا روى ابن أبي ليلى

١. ما نقلناه، موافق للكافي وفي الاخيرين تقديم وتأخير وليس فيها لفظة ثنية «منه» قدّس سرّه .

فقال «كان عليّ عليه السلام يقول الدّية ألف دينار وقيمة الدّينار عشرة دراهم وعشرة آلاف لأهل الأمصار وعلى أهل البوادي الدّية مائة من الإبل ولأهل السواد مائتا بقرة أو ألف شاة».

بيان:

سيأتي كلام آخر من هذا القبيل في باب مقادير ديات الأسنان إن شاء الله.

٩-١٥٧٦٥ (الكافي - ٢٨١:٧) الخمسة والثلاثة، عن جميل جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «الدّية عشرة آلاف درهم أو ألف دينار» وقال جميل: قال أبو عبد الله عليه السلام «الدّية مائة من الإبل».

١٠-١٥٧٦٦ (الكافي - ٢٨١:٧) الثلاثة

(التهذيب - ١٥٩:١٠ رقم ٦٣٧) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج في الدّية قال «ألف دينار أو عشرة آلاف درهم ويؤخذ من أصحاب الحلل الحلل ومن أصحاب الإبل الإبل ومن أصحاب الغنم الغنم ومن أصحاب البقر البقر».

١١-١٥٧٦٧ (الكافي - ٢٨٢:٧) محمّد، عن أحمد، عن عليّ بن حديد، وابن أبي عمير، عن جميل، عن محمّد وزرارة وغيرهما، عن أحدهما عليها السلام في الدّية قال «هي مائة من الإبل وليس فيها دنانير ولا دراهم ولا غير ذلك» قال ابن أبي عمير فقلت لجميل: هل للإبل أسنان معروفة؟ فقال: نعم، ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية إلى بازل عامها كلّها خلفاً إلى بازل عامها قال: وروى

ذلك بعض أصحابنا عنها عليهما السلام وزاد عليّ بن حديد في حديثه: إنَّ ذلك في الخطأ وقال: قيل للجميل: فإن قبل أصحاب العمد الدية كم لهم؟ قال: مائة من الابل إلا أن يصطلحوا على مال أو ما شاؤوا من غير ذلك.

بيان:

«البازل» من الإبل الذي تمّ ثمان سنين ودخل في التاسعة وحينئذ يطلع نابه وتكمل قوّته ثمّ يقال بعد ذلك بازل عام وبازل عامين والخلفة بكسر اللام هي الحامل من النوق.

١٢-١٥٧٦٨ (التهذيب - ١٥٩:١٠ رقم ٦٣٦) الحسين، عن

(الفقيه - ١٠٦:٤ رقم ٥١٩٧) ابن وهب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال «مائة من فحولة الابل المسان فان لم يكن إبل فمكان كلّ جمل عشرون من فحولة الغنم».

١٣-١٥٧٦٩ (الكافي... - التهذيب - ١٦٠:١٠ رقم ٦٤٢) عثمان، عن سباعة، عن أبي بصير قال: سألت عن دية العمد الذي يقتل الرجل عمداً؟ قال: فقال: «مائة» الحديث.

بيان:

حملة في الاستبصار على ما اذا كان القاتل عبداً كما يأتي في بابه.

١٤-١٥٧٧٠ (التهذيب - ١٦١:١٠ رقم ٦٤٤) محمد بن أحمد، عن ابراهيم، عن أبي جعفر، عن عليّ، عن أبي بصير قال: دية الرجل مائة من الابل

فان لم يكن فمن البقر بقيمة ذلك فان لم يكن فألف كبش هذا في العمد
وفي الخطأ مثل العمد ألف شاة مخلطة.

١٥-١٥٧٧١ (الكافي - ٢٨١:٧ - التهذيب - ١٥٨:١٠ رقم ٦٣٥) عليّ،
عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عبدالله بن سنان

(التهذيب) والحسين، عن حمّاد، عن ابن المغيرة و

(الفقيه - ١٠٥:٤ رقم ٥١٩٦) النّضر جميعاً، عن عبدالله بن
سنان قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «قال أمير المؤمنين عليه
السلام في الخطأ شبه العمد هو أن يقتل بالسّوط أو بالعصا أو بالحجارة
أنّ دية ذلك تغلّظ وهي مائة من الابل منها أربعون خلفه بين ثنية الى
بازل عامها وثلاثون حقّة وثلاثون ابنة لبون والخطأ يكون فيه ثلاثون
حقّة وثلاثون ابنة لبون وعشرون ابنة مخاض وعشرون ابن لبون ذكر
وقيمة كلّ بعير من الورق مائة وعشرون درهماً أو عشرة دنانير ومن
الغنم قيمة كلّ ناب من الابل عشرون شاة».

بيان:

«النّاب» المسنّة من النوق.

١٦-١٥٧٧٢ (الكافي - ٢٨٢:٧ - التهذيب - ١٥٨:١٠ رقم ٦٣٤) عليّ،
عن العبيدي، عن يونس، عن محمّد بن سنان

(التهذيب - ٢٤٧:١٠ رقم ٩٧٧) الصّفّار، عن أحمد، عن محمّد
بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال

«في قتل الخطأ مائة من الابل أو ألف من الغنم أو عشرة آلاف درهم أو ألف دينار وإن كانت الابل فخمسة وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة والدية المغلظة في الخطأ الذي يشبه العمد الذي يضرب بالحجر أو بالعصا الضربة والضربتين لا يريد قتله فهي أثلاث ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية كلّها خلفه طروقة الفحل وإن كان من الغنم فألف كبش والعمد هو القود أو رضا وليّ المقتول».

١٧-١٥٧٧٣ (الكافي - ٢٨٣:٧) محمد، عن أحمد وعليّ، عن أبيه جميعاً،
عن

(الفقيه - ١٠٨:٤ رقم ٥٢٠٦ - التهذيب...) السّراد، عن أبي ولّاد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان عليّ صلوات الله عليه يقول: تستأدي دية الخطأ في ثلاث سنين وتستأدي دية العمد في سنة».

١٨-١٥٧٧٤ (الكافي - ٢٨١:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن
كليب

(الفقيه - ٩٧:٤ رقم ٥١٦٩) الجوهري، عن كليب الأسدي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يُقتل في الشهر الحرام ما ديته؟ قال «دية وثلث».

١٩-١٥٧٧٥ (التهذيب - ٢١٥:١٠ رقم ٨٤٨) الحسين، عن فضالة، عن

(الفقيه - ١٠٧:٤ رقم ٥٢٠٢) كليب بن معاوية قال: سمعت

أبا عبدالله عليه السلام يقول «من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلاث».

٢٠-١٥٧٧٦ (التهذيب - ١٠: ٢١٦ رقم ٨٥١) ابن أبي عمير، عن أبان،

عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل قتل في الحرم قال «عليه دية وثلاث» الحديث وقد مضى.

باب ما اذا كان أحد طرفي الجناية امرأة

١-١٥٧٧٧ (الكافي - ٢٩٨:٧ - التهذيب - ١٨٠:١٠ - رقم ٧٠٥) عليّ،
عن العبيدي، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام
قال «إذا قتلت المرأة رجلاً قتلت به وإذا قتل الرجل المرأة فإن أرادوا القود
أدّوا فضل دية الرجل وأقادوه بها وإن لم يفعلوا قبلوا من القاتل الدية
دية المرأة كاملة ودية المرأة نصف دية الرجل».

٢-١٥٧٧٨ (الكافي - ٢٩٨:٧ - التهذيب - ١٨٠:١٠ - رقم ٧٠٤) الخمسة،
عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يقتل المرأة متعمداً فأراد أهل
المرأة أن يقتلوه قال «ذلك لهم إذا أدّوا إلى أهله نصف الدية وإن قبلوا
الدية فلهم نصف دية الرجل وإذا قتلت المرأة الرجل قتلت به وليس لهم
إلا نفسها» وقال «جراحات الرجال والنساء سواء سنّ المرأة بسن
الرجل وموضحة المرأة بموضحة الرجل واصبع المرأة باصبع الرجل
حتى تبلغ الجراحة ثلث الدية فاذا بلغت ثلث الدية أضعف دية الرجل
على دية المرأة».

٣-١٥٧٧٩ (الكافي - ٢٩٩:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ١٨١:١٠ رقم ٧٠٧) أحمد، عن السّراد، عن
عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في رجل
قتل امرأته متعمداً فقال «إن شاء أهلها أن يقتلوه يؤدّوا (يردّوا - خ ل)
إلى أهله نصف الدية وإن شاؤوا أخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم»
وقال في امرأة قتلت زوجها متعمداً فقال «إن شاء أهله أن يقتلوها
قتلوها وليس يجني أحد أكثر من جنايته على نفسه».

٤-١٥٧٨٠ (الفقيه - ١١٩:٤ رقم ٥٢٤٢) قال الصادق عليه السلام في
امرأة قتلت زوجها... الحديث.

٥-١٥٧٨١ (الفقيه - ١١٤:٤ رقم ٥٢٢٥) الشّحام، عن عبدالله بن سنان،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال في امرأة قتلت رجلاً متعمداً قال «إن
شاء أهله أن يقتلوها قتلوها وليس يجني أحد على أكثر من نفسه».

٦-١٥٧٨٢ (التهذيب - ٢٨٦:١٠ رقم ١١١٢) ابن محبوب، عن أحمد، عن

(الكافي - ٢٩٩:٧ - التهذيب - ١٨٥:١٠ رقم ٧٢٥) السّراد،
عن الحرّاز، عن الحلبي والحذاء، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل
عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على رأس الولد تمخض؟ قال «عليه الدية
خمسة آلاف درهم وعليه للذي في بطنها غرة وصيف أو وصيفة أو أربعون
ديناراً».

بيان:

الغرة بضّم المعجمة وتشديد المهملة العبد والأمة والوصيف الخادم.

٧-١٥٧٨٣ (الكافي - ٣٠٠:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ١٨١:١٠ رقم ٧٠٨) أحمد، عن السّراد، عن أبي ولّاد، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال «أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وأله وسلّم برجل قد ضرب امرأة حاملا بعمود الفسطاط فقتلها فخير رسول الله صلى الله عليه وآله وأله وسلّم أولياءها أن يأخذوا الدية خمسة آلاف وغرة وصيف أو وصيفة للذي في بطنها أو يدفعوا الى أولياء الرجل القاتل خمسة آلاف ويقتلوه».

٨-١٥٧٨٤ (الكافي - ٣٠٠:٧ - التهذيب - ١٨٢:١٠ رقم ٧٠٩) القميّان،

عن صفوان، عن اسحاق بن عمار، عن

(الفقيه - ١١٩:٤ رقم ٥٢٤١) أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت له: رجل قتل امرأة فقال «إن أراد أهل المرأة أن يقتلوه أدّوا نصف ديتة وقتلوه وإلا قبلوا نصف الدية».

٩-١٥٧٨٥ (الكافي - ٣٠١:٧) القميّان، عن صفوان، عن ابن مسكان،

عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال «إن قتل رجل امرأة وأراد أهل المرأة أن يقتلوه أدّوا نصف الدية الى أهل الرجل».

١٠-١٥٧٨٦ (الكافي - ٢٩٩:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ١٠: ١٨١ رقم ٧٠٦) أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجراحات؟ فقال «جراحة المرأة مثل جراحة الرجل حتى تبلغ ثلث الدية فإذا بلغت ثلث الدية سواء أضعفت جراحة الرجل ضعفين على جراحة المرأة وسنّ الرجل وسنّ المرأة سواء» وقال «إن قتل رجل امرأته عمداً فأراد أهل المرأة أن يقتلوا الرجل ردّوا الى أهل الرجل نصف الدية وقتلوه» قال وسألته عن امرأة قتلت رجلاً؟ قال «تقتل به ولا يغرم أهلها شيئاً».

١١-١٥٧٨٧ (الكافي - ٧: ٢٩٩) الخمسة

(التهذيب - ١٠: ١٨٤ رقم ٧١٩) الحسين، عن ابن أبي عمير،

عن

(الفقيه - ٤: ١١٨ رقم ٥٢٣٩) البجلي، عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل قطع اصبعاً من أصابع المرأة كم فيها؟ قال «عشر من الابل» قلت: قطع اثنتين، قال «عشرون» قلت: قطع ثلاثاً، قال «ثلاثون» قلت: قطع أربعاً، قال «عشرون» قلت: سبحان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون ويقطع أربعاً فيكون عليه عشرون إن هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فنبرأ ممن قاله ونقول الذي جاء به شيطان؟ فقال «مهلاً يا أبان هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم إن المرأة تعاقب الرجل الى ثلث الدية فإذا بلغت الثلث رجعت الى النصف يا أبان إنك أخذتني بالقياس والسنة اذا قيس بحق الدين».

بيان:

«تعاقل الرجل الى ثلث الدّية» يعني أنّها تساويه فيما كان من أطرافها الى ثلث الدية كذا في النهاية والتعاقل من العقل بمعنى الدّية وإنّما سمّيت الدّية عقلاً لأنّ الدّيّات كانت إبلاً تعقل بفناء وليّ المقتول.

١٢-١٥٧٨٨ (الكافي - ٣٠٠:٧) الثلاثة

(التهذيب - ١٨٤:١٠ رقم ٧٢٠) الحسين، عن فضالة وابن أبي

عمير، عن جميل

(الفقيه - ١١٩:٤ رقم ٥٢٤٠) محمّد بن حمران وجميل قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة بينها وبين الرجل قصاص؟ قال «نعم في الجراحات حتى تبلغ الثلث سواء فاذا بلغت الثلث سواء ارتفع الرجل وسفلت المرأة».

١٣-١٥٧٨٩ (التهذيب - ١٨٤:١٠ رقم ٧٢١) الحسين، عن التميمي، عن

أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٤-١٥٧٩٠ (الكافي - ٣١٣:٧ - الفقيه - ١٥٠:٤ رقم ٥٣٣٣ - التهذيب

- ٢٥١:١٠ رقم ٩٩٦ و ٢٨٠ رقم ١٠٩٨) السّراد، عن عبدالرحمن بن سيّابة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إنّ في كتاب عليّ عليه السلام: لو أنّ رجلاً قطع فرج امرأة لأغرمته لها ديتها فان لم يؤدّها اليها الدية قطعت لها فرجه^١ إن طلبت ذلك منه».

١. قوله «قطعت لها فرجه» قال المجلسي رحمه الله في المرأة: لم أر من عمل بها سوى يحيى بن

١٥٧٩١-١٥ (الكافي - ٣٠٠:٧) العدة، عن سهل، عن

(التهذيب - ١٨٥:١٠ رقم ٧٢٦) السَّراد، عن ابن رثاب، عن الحلبي قال سئل أبو عبدالله عليه السلام عن جراحات الرجال والنساء في الديات والقصاص؟ فقال «الرجال والنساء في القصاص سواء السنّ بالسنّ والشجّة بالشجّة والاصبع بالاصبع سواء حتى تبلغ الجراحات ثلث الدية فإذا جاوزت الثلث صيرت دية الرجال في الجراحات ثلثي الدية ودية النساء ثلث الدية».

١٥٧٩٢-١٦ (الكافي - ٣٠٠:٧) عليّ، عن أبيه، عن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «جراحات المرأة والرجل سواء الى أن تبلغ ثلث الدية فإذا جاز ذلك تضاعف جراحة الرجل على جراحة المرأة ضعفين».

١٥٧٩٣-١٧ (الكافي - ٣٠١:٧) محمّد، عن أحمد، عن الحسن بن عليّ، عن عبدالكريم، عن ابن أبي يعفور

(التهذيب - ١٨٥:١٠ رقم ٧٢٤) الحسين، عن الحسن بن عليّ، عن كرام، عن ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قطع اصبع امرأة قال «يقطع اصبعه حتى ينتهي الى ثلث دية المرأة فإذا جاز الثلث كان في الرجل الضعف».

شعيد في جامعه وقال والده يمكن أن يكون تهديداً منه عليه السلام أو لمخالفة الامام أو كان هذا المقدار من المائلة كافية في القصاص هنا لكن الظاهر أنه لو كان كذلك لكان يحكم عليه السلام أولاً بذلك لا بالدية انتهى وسيأتي نظيره «ش».

١٨-١٥٧٩٤ (الكافي - ٣٠٠:٧ - التهذيب - ١٨٥:١٠ رقم ٧٢٧)

الخمس، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل فقاً عين امرأة قال «إن شاؤوا أن يفقأوا عينه ويؤدّوا اليه ربع الدية وإن شاءت أن تأخذ ربع الدية» وقال «في امرأة فقأت عين رجل إنّه إن شاء فقأ عينها ولا أخذ دية عينه».

١٩-١٥٧٩٥ (التهذيب - ١٨٢:١٠ رقم ٧١٠) الحسين، عن أحمد بن

عبدالله، عن أبان، عن أبي مريم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن جراحة المرأة؟ قال: فقال «على النّصف من جراحة الرجل من الدية فما دونها» قلت: فامرأة قتلت رجلاً، قال «يقتلونها» قلت: فرجل قتل امرأة قال «إن شاؤوا قتلوا وأعطوا نصف الدية».

بيان:

ينبغي تقييد التنصيف فيما دون الدية بما اذا جاوز الثلث ليوافق سائر الأخبار.

٢٠-١٥٧٩٦ (التهذيب - ١٨٤:١٠ رقم ٧٢٢) عنه، عن الحسن، عن زرعة

وعثمان، عن سماعة قال: سألته عن جراحة النساء؟ فقال «الرجال والنساء في الدية سواء حتى تبلغ الثلث فاذا جازت الثلث فإنها مثل نصف دية الرجل».

٢١-١٥٧٩٧ (التهذيب - ١٨٥:١٠ رقم ٧٢٣) عنه، عن فضالة، عن أبان،

عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال «جراحات النساء على النّصف من جراحات الرجال في كلّ شيء».

٢٢-١٥٧٩٨ (التهذيب - ١٨٢:١٠ رقم ٧١١) عنه، عن القاسم بن عروة، عن أبي العباس وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إن قتل رجل امرأة خير أولياء المرأة إن شأوا أن يقتلوا الرجل ويغرموا نصف الدية لورثته وإن شأوا أن يأخذوا نصف الدية».

٢٣-١٥٧٩٩ (التهذيب - ١٨٢:١٠ رقم ٧١٢) عنه، عن محمد بن خالد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها؟ قال «لا يجني الجاني على أكثر من نفسه».

٢٤-١٥٨٠٠ (التهذيب - ١٨٢:١٠ رقم ٧١٣) السَّراد، عن ابن رثاب، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يقتل المرأة قال «إن شاء أولياؤها قتلوه وغرموا خمسة آلاف درهم لأولياء المقتول وإن شأوا أخذوا خمسة آلاف درهم من القاتل».

٢٥-١٥٨٠١ (التهذيب - ١٨٢:١٠ رقم ٧١٤) أحمد، عن المفضل، عن الشَّحام، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قتل امرأة متعمداً قال «إن شاء أهلها أن يقتلوا قتلوه ويؤدوا إلى أهله نصف الدية».

٢٦-١٥٨٠٢ (التهذيب - ١٨٣:١٠ رقم ٧١٥) النُّوفلي، عن السَّكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام «إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قتل رجلاً بامرأة قتلها عمداً وقتل امرأة قتلت رجلاً عمداً».

٢٧-١٥٨٠٣ (التهذيب - ١٨٣:١٠ رقم ٧١٦) محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن ابن هلال، عن العلاء، عن محمد قال: سألت أبا جعفر

عليه السلام عن امرأتين قتلتا رجلاً عمداً؟ قال «تقتلان به ما يختلف في هذا أحد».

٢٨-١٥٨٠٤ (التهذيب - ١٨٣:١٠ رقم ٧١٧) ابن محبوب، عن معاوية بن حكيم، عن موسى بن بكر، عن أبي مريم ومحمد بن أحمد، عن محمد بن يحيى ومعاوية، عن ابن رباط، عن أبي مريم الأنصاري، عن أبي جعفر عليه السلام قال: في امرأة قتلت رجلاً قال «تقتل ويؤدّي وليها بقية المال» وفي رواية ابن محبوب «بقية الدية».

بيان:

نسبه في التهذيبين الى الشذوذ ومخالفة الأخبار كلّها وظاهر القرآن أنّ النفس بالنفس وقد ورد أنها محكمة.

٢٩-١٥٨٠٥ (التهذيب - ٢٧٩:١٠ رقم ١٠٩٢) محمد بن أحمد، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليّ، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «ليس بين الرجال والنساء قصاص إلا في النفس».

٣٠-١٥٨٠٦ (التهذيب - ٢٨٠:١٠ ذيل رقم ١٠٩٧) الصفار، عن الثلاثة، عن جعفر عليه السلام قال «إنّ رجلاً قتل امرأة فلم يجعل عليّ عليه السلام بينها قصاصاً وألزمه الدية».

بيان:

حملها في الاستبصار على القصاص بلا ردّ والمتساوي وإنّما يصحّ على

بعض الوجوه مع أنّ الثاني لا يحتاج الى التأويل لجواز الصّحح على الدية فيها
فيه القصاص.

- ٩٢ -

باب ما اذا أحد الطرفين متعدداً

١-١٥٨٠٧ (الكافي - ٢٨٣:٧) الثلاثة ومحمد، عن

(التهذيب - ٢١٨:١٠ رقم ٨٥٧) أحمد، عن ابن أبي عمير،

عن

(الفقيه - ١١٦:٤ رقم ٥٢٣٢) حماد، عن الحلبي، عن أبي
عبدالله عليه السلام في عشرة اشتركوا في قتل رجل قال «يخير أهل
المقتول فأبهم شاؤوا قتلوا ويرجع أولياؤه على الباقيين بتسعة أعشار
الدية».

٢-١٥٨٠٨ (الكافي - ٢٨٣:٧ - التهذيب - ٢١٧:١٠ رقم ٨٥٥) علي،

عن العبيدي، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام
أنه قال في رجلين قتل رجلين، قال «إن أراد أولياء المقتول قتلها أدوا دية
كاملة وقتلوهما وتكون الدية بين أولياء المقتولين وإن أرادوا قتل أحدهما

بعض الوجوه مع أنّ الثاني لا يحتاج الى التأويل لجواز الصّح على الدية فيما فيه القصاص.

- ٩٢ -

باب ما اذا أحد الطرفين متعدداً

١-١٥٨٠٧ (الكافي - ٢٨٣:٧) الثلاثة ومحمد، عن

(التهذيب - ٢١٨:١٠ رقم ٨٥٧) أحمد، عن ابن أبي عمير،

عن

(الفقيه - ١١٦:٤ رقم ٥٢٣٢) حماد، عن الحلبي، عن أبي
عبدالله عليه السلام في عشرة اشتركوا في قتل رجل قال «يخير أهل
المقتول فأيتهم شأؤوا قتلوا ويرجع أولياؤه على الباقيين بتسعة أعشار
الدية».

٢-١٥٨٠٨ (الكافي - ٢٨٣:٧ - التهذيب - ٢١٧:١٠ رقم ٨٥٥) علي،

عن العبيدي، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام
أنه قال في رجلين قتل رجلًا، قال «إن أراد أولياء المقتول قتلها أدوا دية
كاملة وقتلوهما وتكون الدية بين أولياء المقتولين وإن أرادوا قتل أحدهما

فقتلوه أدّى المتروك نصف الدية الى أهل المقتول وإن لم يؤدّوا دية أحدهما ولم يقتل أحدهما قبل الدية صاحبه من كليهما وإن قبل أولياؤه الدية كانت عليهما^١.

٣-١٥٨٠٩ (الكافي - ٢٨٣:٧ - التهذيب - ٢١٧:١٠ - رقم ٨٥٦) يونس،
عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا قتل الرجلان
والثلاثة رجلاً فإن أرادوا أولياؤه قتلهم ترادّوا فضل الدية وإلا أخذوا دية
صاحبهم».

٤-١٥٨١٠ (الكافي - ٢٨٣:٧ - التهذيب - ٢١٧:١٠ - رقم ٨٥٤) عليّ،
عن أبيه، عن الميثمي، عن أبان

(الفقيه - ١١٥:٤ - رقم ٥٢٣٠) القاسم بن محمّد، عن أبان، عن
الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: عشرة قتلوا رجلاً،
فقال «إن شاء أولياؤه قتلهم جميعاً وغرموا تسع ديات وإن شاؤوا تخيّرُوا
رجلاً فقتلوه وأدّت التسعة الباقيون الى أهل المقتول الأخير عشر الدية
كلّ رجل منهم» قال «ثمّ على الوالي بعد أن يلي أدبهم وحبسهم».

٥-١٥٨١١ (التهذيب - ٢١٨:١٠ - رقم ٨٥٩) الوشاء، عن داود بن
سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجلين قتل رجلاً، قال «يقتلان
إن شاء أهل المقتول ويردّ على أهلها دية واحدة».

١. آخر الحديث أعني قوله وإن قبل أولياؤه الدية كانت عليهما ليس في غير واحدة من نسخ
الكافي الموثوق بها «عهد» غفر له طلب الغفران بخطّه لنفسه رحمه الله «ض.ع».

٦١٥٨١٢ (الفقيه - ١١١:٤ رقم ٥٢١٧) داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين قتلا رجلاً، قال «إن شاء أولياء المقتول أن يؤدّوا دية ويقتلوهما جميعاً قتلوهما».

٧١٥٨١٣ (الكافي - ٢٨٤:٧) الثلاثة

(التهذيب - ٢١٨:١٠ رقم ٨٥٨) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن القاسم بن عروة، عن أبي العباس وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا اجتمع العدة على قتل رجل واحد حكم الوالي أن يقتلوا أيهم شاؤوا وليس لهم أن يقتلوا أكثر من واحد ان الله تعالى يقول وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ^١.

(التهذيب) وإذا قتل ثلاثة واحداً خير الوالي أي الثلاثة شاء أن يقتل ويضمن الآخرين ثلثي الدية لورثة المقتول».

بيان:

حمله في التهذيبين على ما اذا لم يؤدّوا دية الباقيين أما اذا أدّوها فلهم قتل أكثر من واحد لأنّ المجمل يحمل على المفصل.

٨١٥٨١٤ (الكافي - ٢٨٥:٧ - التهذيب - ٢٤١:١٠ رقم ٩٥٩ و ٢٤٢ رقم ٩٦١) محمد، عن بعض أصحابه، عن يحيى بن المبارك

(التهذيب - ١٥١:١٠ رقم ٦٠٤) الصفار، عن يعقوب بن

يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن ابن جبلة، عن أبي جميلة، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام في عبد وحرّ قتلًا رجلاً حرّاً، قال «إن شاء قتل الحرّ وإن شاء قتل العبد فإن اختار قتل الحرّ ضرب جنبي العبد».

بيان:

في بعض نسخ الكافي مكان ضرب جنبي العبد هكذا ردّ صاحب العبد نصف الدية الى ورثة الحرّ المقتول الثاني أو يسلم العبد اليهم حتى يضرّوا عنقه. قال في الاستبصار: إن ضرب جنبي العبد لا ينافي وجوب تسليمه الى الورثة أو ردّ نصف الدية.

٩١٥٨١٥-٩ (الكافي - ٣٠١:٧) محمد، عن أحمد وعليّ، عن أبيه جميعاً،
عن

(الفقيه - ١١٣:٤ - رقم ٥٢٢٣ - التهذيب - ١٠:٢٤٢ - رقم ٩٦٣)
السّراد، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سُئل عن غلام لم يدرك وامرأة قتلًا رجلاً خطأ؟ فقال «إنّ خطأ المرأة والغلام عمدٌ فإن أحبّ أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما ويردّون على أولياء الغلام خمسة آلاف درهم وإن أحبّوا أن يقتلوا الغلام

١. قوله «إنّ خطأ المرأة والغلام عمد» لا يخفي مخالفته للمشهور بل للإجماع ويحتمل أن يكون المراد بخطأهما ما صدر منها لنقصان رأيها من حيث أنّها نواقص العقل لا الخطأ المصطلح فالمراد بالغلام الذي لم يدرك العقل التام من حيث حدوثه سنّه وإن كان بالغاً شرعاً «سلطان» رحمه الله. أقول: هذا مما رواه الحسن بن محبوب وهو ممن نقل الاجماع على تصحيح ما يصحّ عنهم واعراض العلماء عن هذا الحديث يوهن أمر الاجماع المذكور «ش».

قتلوه وتردّ المرأة على أولياء الغلام ربع الدية

(الكافي - الفقيه) وإن أحبّ أولياء المقتول أن يقتلوا المرأة
قتلوها ويردّ الغلام على أولياء المرأة ربع الدية»

(ش) قال «وإن أحبّ أولياء المقتول أن يأخذوا الدية كان على
الغلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية».

١٥٨١٦-١٠ (الكافي - ٣٠١:٧ - الفقيه - ١١٣:٤ رقم ٥٢٢٤ - التهذيب
- ٢٤٢:١٠ رقم ٩٦٢) السّراد، عن الخزان، عن ضريس الكناسي قال:
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة وعبد قتلا رجلاً خطأ فقال «إنّ
خطأ المرأة والعبد مثل العمد فان أحبّ أولياء المقتول أن يقتلوهما
قتلوهما» قال «فان كان قيمة العبد أكثر من خمسة آلاف درهم فليردّوا
على مولى العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم وإن أحبّوا أن يقتلوا
المرأة ويأخذوا العبد أخذوا إلّا أن تكون قيمته أكثر من خمسة آلاف
درهم فليردّوا على مولى العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم ويأخذوا
العبد أو يفتديه سيّده وإن كانت قيمة العبد أقلّ من خمسة آلاف درهم
فليس لهم إلّا العبد».

بيان:

هذان الخبران عنوانهما في الكافي والفقيه بباب من خطأه عمد ونسبها في
التّهذيين الى مخالفة القرآن والأخبار لأنّ الله حكم في الخطأ الدّية دون القود
قال: ولا يجوز أن يكون الخطأ عمداً كما لا يجوز أن يكون العمد خطأً إلّا فيمن
ليس بمكلّف مثل المجانين والذين ليسوا عقلاء وقد ثبت أن عمد الصّبي خطأً

ويَتَحَمَّلُ دِيَتَهُ عَاقِلَتُهُ فَكَيْفَ يَعْكَسُ الْأَمْرُ وَثَبَتَ أَيْضاً أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَتَلَ خَطَأً سَلَّمَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ أَوْ يَفْتَدِيهِ مَوْلَاهُ وَلَيْسَ لَهُمْ قَتْلُهُ.
وَسَيَأْتِي هَذِهِ الْأَحْكَامُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَفِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ شَيْءٌ آخَرٌ وَهُوَ رَدُّ الْمَرْأَةِ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْغُلَامِ رُبْعَ الدِّيَةِ إِنْ قَتَلُوهُ وَيَنْبَغِي أَنْ تَرَدَّ عَلَيْهِمْ نِصْفُ الدِّيَةِ كَمَا لَا يَخْفَى.

١١-١٥٨١٧ (التهذيب - ١٠: ٢٤٤ رقم ٩٦٦) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ بَنَانٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ مَمَالِكُ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ حُرٍّ مَا حَالُهُمْ؟ فَقَالَ «يَقْتُلُونَهُ» وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ أَحْرَارٍ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ مَمْلُوكٍ مَا حَالُهُمْ؟ قَالَ «يُؤَدُّونَ ثَمَنَهُ».

١٢-١٥٨١٨ (التهذيب - ١٠: ٢٤٤ رقم ٩٦٧) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ قَتَلُوا رَجُلًا مَمْلُوكًا وَحُرًّا وَحُرَّةً وَمَكَاتِبَ قَدْ أَدَّى نِصْفَ مَكَاتِبَتِهِ؟ فَقَالَ «عَلَيْهِمُ الدِّيَةُ عَلَى الْحُرِّ رُبْعَ الدِّيَةِ وَعَلَى الْحُرَّةِ رُبْعَ الدِّيَةِ وَعَلَى الْمَمْلُوكِ أَنْ يَخِيرَ مَوْلَاهُ فَإِنْ شَاءَ أَدَّى عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ دَفَعَهُ بِرَمْتِهِ لَا يَغْرَمُ أَهْلُهُ شَيْئًا وَعَلَى الْمَكَاتِبِ فِي مَالِهِ نِصْفُ الرُّبْعِ وَعَلَى الَّذِينَ كَاتَبُوهُ نِصْفُ الرُّبْعِ فَذَلِكَ الرُّبْعُ لِأَنَّهُ قَدْ أَعْتَقَ نِصْفَهُ».

١٣-١٥٨١٩ (الفقيه - ٤: ١٥٢ رقم ٥٣٣٨) سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ قَتَلُوا... الْحَدِيثُ.

بيان:

قال في الفقيه: وهذا الخبر في كتاب مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ يَرْوِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

هاشم بإسناده يرفعه الى أبي عبدالله عليه السلام.

١٤-١٥٨٢٠ (الكافي - ٢٨٤:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ٢٤٠:١٠ رقم ٩٥٦) أحمد، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة شربوا فسكروا فأخذ بعضهم على بعض السّلاح فاقتتلوا فقتل اثنان وجرح اثنان فأمر بالمجروحين فضرب كلّ واحد منهما ثمانين جلدة وقضى بدمية المقتولين على المجروحين وأمر أن يقاس جراحة المجروحين فيرفع من الدية وإن مات أحد المجروحين فليس على أحد من أولياء المقتولين شيء».

١٥-١٥٨٢١ (التهذيب - ٢٤٠:١٠ رقم ٩٥٥) النوفلي، عن

(الفقيه - ١١٨:٤ رقم ٥٢٣٦) السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كان قوم يشربون فيسكرون فيتباعجون بسكاكين كانت معهم فرفعوا الى أمير المؤمنين عليه السلام فسجنهم^١ فمات منهم رجلان وبقي رجلان فقال أهل المقتولين يا أمير المؤمنين أقدهما بصاحبينا، فقال عليّ عليه السلام للقوم: ما ترون؟ قالوا: نرى أن نقيدهما قال عليّ عليه السلام: فلعلّ ذينك اللذين ماتا قتل كلّ واحد منهما صاحبه؟ قالوا: لا ندري فقال عليّ عليه السلام: بل أجعل دية

١. اختلاف القضاء في هذه الواقعة بخصوصها ممّا يوجب التّوقّف في صحة الرّوايتين على أن فيهما مالا يطابق الأصول المأخوذة عن أئمتنا المصطفين فلعلّه عليه السلام اطّلع فيها على ما يوجب أحد الحكمين «عهد» غفر الله له.

المقتولين على قبائل الأربعة، وأخذ دية جراحة الباقيين من دية
المقتولين».

(التهذيب) وذكر اسماعيل بن الحجاج بن أرطاة، عن سماك
بن حرب، عن عبدالله بن أبي الجعد قال: كنت أنا رابعهم فقضى عليّ
عليه السلام بهذه القضية فينا.

بيان:

البيع والتبعية الشق ويأتي هذا الخبر موافقاً لما مرّ في باب من لا دية له
ولا قود إن شاء الله تعالى.

١٦-١٥٨٢٢ (الكافي - ٢٨٤:٧) محمد، عن ابن عيسى، عن

(الفقيه - ١٥٦:٤ رقم ٥٣٥٤ - التهذيب - ٢٤٠:١٠ رقم ٩٥٧)
السّراد، عن هشام بن سالم، عن أبي مريم الأنصاري، عن أبي
جعفر عليه السلام في رجلين اجتماعاً على قطع يد رجل قال «إن أحبّ
أن يقطعها أدّى اليها دية يد فاقتمساها ثم يقطعها وإن أحبّ أخذ منها
دية يد» قال «وإن قطع يد أحدهما ردّ الذي لم تقطع يده على الذي قطعت
يده ربع الدية».

١٧-١٥٨٢٣ (الكافي - ٢٨٤:٧ - التهذيب - ٢٣٩:١٠ رقم ٩٥٣)

الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «رفع الى أمير المؤمنين عليه
السلام ستة غلمان كانوا في الفرات فغرق واحد منهم فشهد ثلاثة منهم
على اثنين إنهما غرقاه وشهد اثنان على الثلاثة أنّهم غرقوه فقضى عليه

السلام بالدية أخماساً ثلاثة أخماس على الاثنين وخمسين على الثلاثة^١.

١٨-١٥٨٢٤ (التهذيب - ١٠: ٢٤٠ رقم ٩٥٤) الحسين، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

١٩-١٥٨٢٥ (الفقيه - ٤: ١١٦ رقم ٥٢٣٣) قضى أمير المؤمنين عليه السلام في ستة نفر كانوا في الماء فغرق رجل منهم فشهد ثلاثة على اثنين أنّهما غرقاه وشهد اثنان على الثلاثة أنّهم غرقوه فألزمهم الدية جميعاً ألزم الاثنين ثلاثة أسهم لشهادة الثلاثة عليهما وألزم الثلاثة سهمين لشهادة الاثنين عليهم.

٢٠-١٥٨٢٦ (الكافي - ٧: ٢٨٤) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عليّ

(التهذيب - ١٠: ٢٤١ رقم ٩٥٨) الصفار، عن إبراهيم بن

١. في هذا القضاء مخالفة لأصول المذهب وقواعده والذي تقتضيه الأصول أنّ الغلبان إن كانوا صبياناً (ولعله الأظهر) فلا تقبل شهادتهم هنا أصلاً، وإن كانوا بالغين عدولاً يُنظر فإن كانت شهادة الثلاثة سابقة على شهادة الاثنين مع استدعاء الوليّ إيّاهم ليشهدوا عند الحاكم قبلت شهادتهم ثم لا تقبل شهادة الآخرين المشهود عليها لتحقق التهمة في شهادتهما وأما إذا كانت الدّعى على الجميع أو حصلت التهمة على الجميع لم تقبل شهادة أحد من الخمسة لمكان التهمة، نعم لا يبعد حصول اللّوت بذلك فللّوليّ حينئذ إثبات حقّه بالقسامة وبعد الثبوت يلزم كلّ واحد من الخمسة بخمس الدّية على السّواء ليس إلّا ولهذا جعل غير واحد من الأصحاب ما تضمّنته الرواية مختصّاً بتلك الواقعة.

قال المحقّق: هذه الرواية متروكة بين الأصحاب فإن صحّ نقلها كانت حكماً في واقعة فلا تعدّى لاحتمال ما يوجب الاختصاص «عهد».

هاشم، عن 'محمد بن جعفر، عن عبدالله بن طلحة، عن عليّ

(الفقيه - ١٥٩:٤ رقم ٥٣٦١) ابن أبي عمير، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في حائط اشترك في هدمه ثلاثة نفر فوقع على واحد منهم فمات فضمن الباقي (الباقيين - خ ل) ديته لأنّ كلّ واحد منهم ضامن صاحبه».

٢١-١٥٨٢٧ (الكافي - ٢٨٥:٧ - التهذيب - ٢٢٠:١٠ رقم ٨٦٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن ابن مسكان

(الكافي) عمّن ذكره

(ش) عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا قتل الرجل الرجلين أو أكثر من ذلك قُتل بهم».

٢٢-١٥٨٢٨ (الكافي - ٢٨٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٣٩:١٠ رقم ٩٥٢) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنّ قوماً احتفروا زُبِيَّةً للأسد باليمن فوقع فيها الأسد فازدحم الناس عليها ينظرون الى الأسد فوقع رجل فتعلّق بأخر وتعلّق الآخر بأخر والآخر بأخر فجرحهم الأسد فممنهم من مات من

جراحة الأسد ومنهم من أخرج فمات، فتشاجروا في ذلك حتى أخذوا السيوف، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: هلمّوا اقض بينكم، فقضى أنّ للأول ربع الدية وللثاني ثلث الدية والثالث نصف الدية والرابع الدية كاملة وجعل ذلك على قبائل الذين ازدحموا فرضى بعض القوم وسخط بعض فرفع ذلك الى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم وأخبر بقضاء أمير المؤمنين عليه السلام فأجازه».

بيان:

«الرّؤية» بضمّ الزاء وسكون الموحّدة ثمّ المثناة التحتانية حفرة تحفر للأسد وينبغي حمل الحديث على ما اذا كان الازدحام سبباً لوقوع الأوّل ليصحّ جعل الدية على قبائل المزدحمين وليكون مورد الحكم فيه غير مورده في الحديث الآتي حتى يصحّ اختلاف الحكمين.

ولعلّ السرّ في أخذ هذا المقدار من الدية من المزدحمين لا أزيد مع أنّ المقتولين أربعة إنهم ضمنوا دية الأوّل كاملة لعدم شراكة أحد معهم في قتله وضمنوا نصف دية الثاني لشراكة الأوّل معهم في قتله وضمنوا ثلث دية الثالث لشراكة الأوّل والثاني معهم في قتله وضمنوا ربع دية الرابع لشراكة الثلاثة معهم في قتله فهم إنّها ضمنوا ديتين ونصف سدس الدية كما قضى به أمير المؤمنين عليه السلام.

وأما السرّ في كيفية الاقتسام على النحو المذكور فلأنّ أهل الأوّل يستحقّ الحرمان عن ثلاثة أرباع ديته لأنّ له مدخلاً في قتل ثلاثة آخر معه وأهل الثاني يستحقّ الحرمان عن ثلثي ديته لأنّ له مدخلاً في قتل اثنين معه وأهل الثالث يستحقّ الحرمان عن نصف ديته لأنّ له مدخلاً في قتل واحد معه وأهل الرابع لا يستحقّ الحرمان عن شيء إذ لا مدخل له في قتل أحد ولهذا يأخذ ديته كاملة.

٢٣-١٥٨٢٩ (التهذيب - ١٠:٢٣٩ رقم ٩٥١) الحسين، عن النضر، عن
عاصم، عن

(الكافي - ٧:٢٨٦) محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه
السلام قال

(الفقيه - ٤:١١٦ رقم ٥٢٣٤) «قضى أمير المؤمنين عليه
السلام في أربعة نفر اطلعوا في زُبَيَّة الأسد فخرَّ أحدهم واستمسك
بالثاني واستمسك الثاني بالثالث واستمسك الثالث بالرابع حتى أسقط
بعضهم بعضاً على الأسد فقتلهم الأسد فقضى بالآوّل فريسة الأسد
وغرم أهله ثلث الدية لأهل الثّاني وغرم الثّاني لأهل الثالث ثلثي الدية
وغرم الثالث لأهل الرابع الدية كاملة»^١.

بيان:

الفرس القتل والفرس القتل و فرس الأسد فريستها دقّ عنقها «قضى
بالآوّل فريسة الأسد» يعني أسقط ديته وذلك لأنّه لا مدخل لأحد في قتله وإنّما
أغرم أهله ثلث دية الثّاني لأنّ الثّاني استحق حرمان ثلثي ديته بمدخليته في
قتل اثنين وأغرم أهل الثّاني ثلثي دية الثالث لأنّ له مدخلاً في قتل واحد وأغرم

١. الذي يقتضيه الأصول أنّ دية الثّاني على الأوّل كاملة ودية الثالث على الثّاني ودية الرّابع على
الثالث لاستقلال كلّ واحد باتلاف من استمسك به هذا إذا لم نقل بالتشريك بين المباشر
للامساك والمشارك للحدث بل حكمنا بتقديم المباشر ولو قلنا بالتشريك نظراً إلى أنّ لكلّ فعلاً
كان على الأوّل دية الثّاني لاستقلاله باتلافه ونصف دية الثالث لأنّه تلف بحدثه وحدث الأوّل
وثلث دية الرّابع لأنّه تلف بحدث الثالث آياه وعلى الثّاني نصف دية الثالث وثلث دية الرّابع
لما ذكر وعلى الثالث ثلث دية لا غير «عهد» أيّده الله.

أهل الثالث دية الرابع كاملة لأنّه لا شريك له في قتله بل هو متفرد به.

٢٤-١٥٨٣٠ (التهذيب - ١٠:٢٤١ رقم ٩٦٠) محمّد بن أحمد، عن أبي
عبدالله، عن محمّد بن عبدالله بن مهران، عن

(الفقيه - ٤:١٦٩ رقم ٥٣٨٨) عمرو بن عثمان، عن أبي
جميلة، عن سعد الاسكاف، عن الأصمغ بن نباتة قال: قضى أمير
المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت جارية فنخستها جارية أخرى
فقمصت المركوبة فصرعت الراكبة فماتت فقضى بديتها نصفين بين
الناخسة والمنخوسة.

بيان:

«النّخس» الغرز يعود ونحوه والقمص الانزعاج.

٢٥-١٥٨٣١ (الكافي - ٧:٢٨٧) الثلاثة ومحمد، عن

(التهذيب - ١٠:٢١٩ رقم ٨٦٢) أحمد، عن ابن أبي عمير،

عن

١. أفتى الشيخ في النهاية بما تضمّنته رواية سعد عن الأصمغ بن نباتة وتبعه آخرون ومن المحتمل سقوط دية الراكبة لركوبها عبثاً والزام الثلثين على الناخسة والحامصة وهو قول المفيد في المقنعة قال وقضى عليّ عليه السلام في جارية ركبت عنق أخرى فجاءت تالئة فقرصت المركوبة فقمصت لذلك فوقعت الراكبة فاندق عنقها فالزم القارصة ثلث الدية والقامصة ثلثها الأخر وأستط الثلث الباقي لركوبها عبثاً وههنا وجه ثالث اختاره العلامة في الارشاد وجوب الدية بأجمعها على الناخسة إن كانت ملجئة للمركوبة إلى القموص وإن يكن ملجئة كانت الدية على القامصة جمع نظر إلى أنّ فعل المكره مستند إلى من أكرهه فتعلّق الغرامة به «عهد».

(الفقيه - ١١٥:٤ رقم ٥٢٣١) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين أمسك أحدهما وقتل الآخر قال: يقتل القاتل ويحبس الآخر حتى يموت غمّاً كما كان حبسه عليه حتى مات غمّاً».

٢٦-١٥٨٣٢ (الكافي - ٢٨٧:٧ - التهذيب - ٢١٩:١٠ رقم ٨٦٠) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن زرعة، عن سماعة قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل شدّ على رجل ليقّته والرجل فأرّ منه فاستقبله رجل آخر فأمسكه عليه حتى جاء الرجل فقتله فقتل الرجل الذي قتله وقضى على الآخر الذي أمسكه عليه أن يطرح في السجن أبداً حتى يموت فيه لأنّه أمسكه على الموت».

٢٧-١٥٨٣٣ (التهذيب - ٢١٩:١٠ رقم ٨٦١) الحسين، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

٢٨-١٥٨٣٤ (الكافي - ٢٨٨:٧ - التهذيب - ٢١٩:١٠ رقم ٨٦٣) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام

(الفقيه - ١١٨:٤ رقم ٥٢٣٧) «إنّ ثلاثة نفر رفعوا الى أمير المؤمنين عليه السلام واحد منهم أمسك رجلاً وأقبل آخر فقتله والآخر يراهم فقضى في الرّؤية^١ أن يسمل عيناه وفي الذي أمسك أن يسجن

١. قوله «فقضى في الرّؤية أن يسمل عيناه» لا اعتبار بهذا الحديث فإنّ رواية السّكوني وهو من قضاة العامّة وفي كتابه أمور كثيرة مخالفة لمذهب أهل البيت رواه عن أبي عبدالله عليه السلام،

حتى يموت كما أمسكه وقضى في الذي قتل أن يقتل».

بيان:

في الفقيه: فقضى في صاحب الرؤية وهو أظهر، سمل عينه اذا فقاها
بحديدة محاة.

٢٩-١٥٨٣٥ (الكافي - ٢٨٥:٧) العدة، عن سهل ومحمد، عن

(التهذيب - ٢١٩:١٠ رقم ٨٦٤) أحمد، عن

(الفقيه - ١٠٩:٤ رقم ٥٢١٠) السّراد، عن ابن رثاب، عن
زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقتله
قال «يقتل به الذي ولي قتله ويحبس الأمر بقتله في الحبس حتى يموت».

٣٠-١٥٨٣٦ (الكافي - ٢٨٥:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ٢٢٠:١٠ رقم ٨٦٥) أحمد، عن السّراد، عن
اسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أمر عبده أن
يقتل رجلاً فقتله فقال «يقتل السيّد به».

٣١-١٥٨٣٧ (الكافي - ٢٨٥:٧ - التهذيب - ٢٢٠:١٠ رقم ٨٦٦)

عن أبيه عن أبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام وأنا يعمل من اخباره بما يؤيد بأدلة أخرى
لكن ذكره علماؤنا وأفوتوا بمضمونه وفي كشف اللثام للاجماع كما في الخلاف، فإن ثبت الاجماع
فهو والآ فمشكل والأمر في زماننا سهل «س».

الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال

(الفقيه - ١١٨:٤ رقم ٥٢٣٨) «قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً فقتله، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: وهل عبد الرجل إلا كسوطه أو كسيفه يقتل السيّد به ويستودع العبد السجن».

٣٢-١٥٨٣٨ (الفقيه - ٢٩:٣ رقم ٣٢٦٢) السّكوني باسناده قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام... الحديث.

بيان:

جعلهما في التّهذيبيّن مخالفين للقرآن حيث نطق أنّ النّفس بالنّفس ثمّ أوّلها بمن كانت عادته أن يأمر عبده بقتل النّاس ويغريهم بذلك ويلجئهم اليه فأنّه يجوز للامام أن يقتل من هذه حاله لأنّه مفسد في الأرض. أقول: في مخالفتها للقرآن^١ نظر ولا سيّما بعد تعليله عليه السلام بأنّ العبد بمنزلة الآلة وفي التّأويل بعد بل لا ينافيان شيئاً من المحكمات حتى يحتاجا الى مثل هذه التّكليفات للفرق بين العبد والأجنبي في أمثال هذه التّكليفات لقلة عقل العبد غالباً وكونه أسيراً في يد مولاه خائفاً منه وإن قتله مولاه لا يقتل به بخلاف الأجنبي على أنّ هذا التّأويل لا يدفع مخالفة القرآن لأنّ القرآن يقتضي قتل العبد أيضاً في صورة التّعود لأنّ السيّد إنّما يقتل لفساده والنّفس القتالة إنّما هي العبد مع أنّ الحديث نصّ في عدم قتل العبد فلا يفيد التّأويل.

١. قوله «في مخالفتها للقرآن نظر» بل لا حجة فيها في أنفسها لأنّ اسحاق بن عمّار قاصر عن الصّحة ورواية السّكوني ضعيفة كما قلنا في سابقتها وفي المسألة خلاف مذكور في كتب الفقه «ش».

- ٩٣ -

باب ما اذا كان أحدهما أباً أو أمّاً

١-١٥٨٣٩ (الكافي - ٢٩٧:٧) محمد، عن أحمد وعليّ، عن أبيه جميعاً،
عن

(التهذيب - ٢٣٦:١٠ رقم ٩٤١) السّراد، عن الخراز، عن
جران، عن أحدهما عليهما السلام قال «لا يقاد والد بولده ويقتل الولد
اذا قتل والده عمداً».

٢-١٥٨٤٠ (الكافي - ٢٩٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٣٧:١٠ رقم ٩٤٢) أحمد، عن عليّ بن الحكم،
عن عليّ

(الفقيه - ١٢٠:٤ رقم ٥٢٤٤) القاسم بن محمد، عن عليّ،
عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يقتل الأب بابنه

إذا قتله ويقتل الابن بأبيه إذا قتل أباه».

٣-١٥٨٤١ (الكافي - ٢٩٨:٧ - التهذيب - ١٠:٢٣٧ رقم ٩٤٣) الخمسة

(التهذيب - ١٠:٢٣٨ رقم ٩٤٨) الحسين، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يقتل ابنه أيقتل به؟ قال «لا».

٤-١٥٨٤٢ (التهذيب - ١٠:٢٣٨ رقم ٩٤٨) بالاسناد الأخير مثله وزاد: ولا يرث أحدهما الآخر إذا قتله.

٥-١٥٨٤٣ (الكافي - ١٤١:٧ - التهذيب - ٩:٣٧٨ رقم ١٣٥٥) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا قتل الرجل أباه قُتل به وإن قتله أبوه لم يقتل به ولم يرثه».

٦-١٥٨٤٤ (الكافي - ٢٩٨:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٠:٢٣٧ رقم ٩٤٦) يونس، عن محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «لا يقتل الوالد بولده ويقتل الولد بوالده ولا يرث الرجل الرجل إذا قتله وإن كان خطأ».

٧-١٥٨٤٥ (الكافي - ١٤١:٧) الاثنان، عن بعض أصحابه، عن حماد

(التهذيب - ٣٧٩:٩ رقم ١٣٥٩) التيملي، عن رجل، عن محمد بن سنان، عن حماد، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله^١.

بيان:

يأتي تأويل هذا الخبر في باب أنّ القاتل بغير حق لا يرث من كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى.

٨-١٥٨٤٦ (التهذيب - ٢٣٨:١٠ رقم ٩٥٠) محمد بن أحمد، عن الخشاب، عن ابن كلوب، عن اسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه «أنّ عليّاً عليهم السلام كان يقول: لا يقتل والد بولده اذا قتله ويقتل الولد بالوالد اذا قتله».

٩-١٥٨٤٧ (الكافي - ٢٩٨:٧) العدة، عن سهل، عن

(التهذيب - ٢٣٧:١٠ رقم ٩٤٤) السّراد

(التهذيب - ٣٧٨:٩ رقم ١٣٥١) أحمد، عن

(الفقيه - ١٠٩:٤ رقم ٥٢١١) السّراد، عن

(الفقيه - ١٢٠:٤ رقم ٥٢٤٧) ابن رئاب، عن الحذاء قال:

١. هذا الخبر أورده في التهذيب بسندين يتحدان في حماد واكتفى المصنف بسند واحد فانتبه «ض.ع».

سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل أمّه؟ قال «يقتل بها صاغراً ولا أظنّ قتله بها كفارة لذنبه ولا يرثها».

بيان:

قوله «ولا يرثها» ليس في رواية أحمد.

١٥٨٤٨-١٠ (التهذيب - ١٠: ٢٣٦ رقم ٩٣٩) محمد بن أحمد، عن البرقي،
عن أبيه، عن أحمد بن النضر، عن

(الفقيه - ٤: ١٢٠ رقم ٥٢٤٦) عمرو بن شمر، عن جابر، عن
أبي جعفر عليه السلام في الرجل يقتل ابنه أو عبده قال «لا يقتل به
ولكن يضرب ضرباً شديداً وينفى عن مسقط رأسه».

- ٩٤ -

باب ما اذا كان أحدهما مملوكاً

١-١٥٨٤٩ (الكافي - ٣٠٤:٧) القميان، عن

(التهذيب - ١٠:١٩١ رقم ٧٥٤) صفوان، عن ابن مسكان، عن
أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت له: قول الله تعالى
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَلْحُرُّ بِأَلْحُرٍّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى
بِالْأُنْثَى^١ قال: فقال «لا يقتل حرٌّ بعبد ولكن يضرب ضرباً شديداً ويغرم
ثمنه دية العبد».

٢-١٥٨٥٠ (الكافي - ٣٠٤:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٠:١٩١ رقم ٧٥٣) البرقي، عن

(الفقيه - ٤:١٢٥ رقم ٥٢٦٠) عثمان، عن سباعة، عن أبي

عبدالله عليه السلام قال «يقتل العبد بالحرّ ولا يقتل الحرّ بالعبد ولكن يغرم ثمنه ويضرب ضرباً شديداً حتى لا يعود».

٣-١٥٨٥١ (الكافي - ٣٠٤:٧ - التهذيب - ١٩١:١٠ رقم ٧٥١) الخمسة،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يقتل الحرّ بالعبد وإذا قتل الحرّ
العبد غرم ثمنه وضرب ضرباً شديداً».

٤-١٥٨٥٢ (الكافي - ٣٠٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٩١:١٠ رقم ٧٥٢) أحمد، عن عليّ بن الحكم،
عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يقتل
حرّ بعبد وإن قتله عمداً ولكن يغرم ثمنه ويضرب ضرباً شديداً إذا قتله
عمداً» وقال «دية المملوك ثمنه».

٥-١٥٨٥٣ (التهذيب - ١٩١:١٠ رقم ٧٥٥) جعفر بن بشير، عن معلى بن
عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يقتل حرّ بعبد فاذا قتل
الحرّ العبد غرم ثمنه وضرب ضرباً شديداً ومن قتله القصاص أو الحد لم
يكن له دية».

٦-١٥٨٥٤ (التهذيب - ١٩٢:١٠ رقم ٧٥٦) السّراد، عن نعيم بن ابراهيم،
عن مسمع، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا قصاص بين الحرّ
والعبد».

٧-١٥٨٥٥ (التهذيب - ١٩٥:١٠ رقم ٧٧١) التّميمي، عن أبي عبدالله

عليه السلام في حرّ قتل عبداً قال «لا يقتل به».

٨-١٥٨٥٦ (التهذيب - ١٠: ٢٣٦ رقم ٩٤٠) يونس، عن بعض من رواه،
عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل قتل مملوكه انه يضرب ضرباً
وجيعاً وتؤخذ منه قيمته لبيت المال».

٩-١٥٨٥٧ (التهذيب - ١٠: ١٥٤ رقم ٦١٦) ابن عيسى، عن محمد بن
عيسى

(التهذيب - ١٠: ١٩٢ رقم ٧٥٧) ابن محبوب، عن محمد بن
عيسى، عن ابن المغيرة، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن أبائه
عليهم السلام [عن عليّ عليه السلام] «أنّه قتل حرّاً بعد قتله عمداً».

بيان:

حمله في التّهذيبين على من تكون عادته قتل العبيد كما يأتي.

١٠-١٥٨٥٨ (الكافي - ٣: ٣٠٣) عليّ، عن المختار بن محمد بن المختار
ومحمد بن الحسن، عن عبدالله بن الحسن العلوي جميعاً، عن الفتح بن
يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن عليه السلام في رجل قتل مملوكه أو
مملوكته قال «إن كان المملوك له أدب وحبس إلا أن يكون معروفاً بقتل
المماليك فيقتل به»^١.

١١-١٥٨٥٩ (الكافي - ٣: ٣٠٣ - التهذيب - ١٠: ١٩٢ رقم ٧٥٩) عليّ،

١. وأورده في التهذيب - ١٠: ١٩٢ رقم ٧٥٨ بهذا السّند أيضاً.

عن أبيه، عن ابن مرار، عن يونس، عنهم عليهم السلام قال: سئل عن رجل قتل مملوكه؟ قال «إن كان غير معروف بالقتل ضرب ضرباً شديداً وأخذ منه قيمة العبد وتدفع الى بيت مال المسلمين وإن كان متعمداً للقتل قتل به».

١٢-١٥٨٦٠ (الكافي - ٣٠٣:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٣٥:١٠ رقم ٩٣٣) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل عذب عبده حتى مات فضربه مائة نكالاً وحبسه سنة وأغرمه قيمة العبد فتصدق بها عنه».

١٣-١٥٨٦١ (الفقيه - ١٥٣:٤ رقم ٥٣٣٩) في رواية السكوني أن علياً عليه السلام رفع اليه... الحديث.

١٤-١٥٨٦٢ (الكافي - ٣٠٥:٧) العدة، عن سهل، عن

(التهذيب - ١٩٣:١٠ رقم ٧٦١) السَّراد، عن

(الفقيه - ١٢٧:٤ رقم ٥٢٦٨) ابن رثاب

(الكافي - الفقيه) عن الحلبي

(ش) عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا قتل الحرَّ العبد

غرم قيمته وأدب» قيل فان كانت قيمته عشرون ألف درهم؟ قال «لا يجاوز بقيمة العبد دية الأحرار».

١٥-١٥٨٦٣ (الكافي - ٣٠٤:٧ - التهذيب - ١٩٢:١٠ - رقم ٧٦٠) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «دية العبد قيمته وإن كان نفيساً فأفضل قيمته عشرة آلاف درهم ولا يجاوز به دية الحرّ».

١٦-١٥٨٦٤ (الكافي - ٣٠٨:٧) عليّ، عن أبيه، عن السّراد، عن الحسن بن صالح، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل حرّ قتل عبداً قيمته عشرون ألف درهم فقال «لا يجوز أن يجاوز بقيمة عبد أكثر من دية حرّ».

١٧-١٥٨٦٥ (الفقيه - ١٢٨:٤ - رقم ٥٢٧٤ - التهذيب - ١٩٣:١٠ - رقم ٧٦٢) السّراد، عن ابن رثاب، عن أبي الورد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل عبداً خطأ؟ قال «عليه قيمته ولا يجاوز بقيمته عشرة آلاف درهم» قلت: ومن يقوّمه وهو ميّت؟ قال «إن كان لمولاه شهود أن قيمته كانت يوم قتله كذا وكذا أخذ بها قاتله وإن لم تكن شهود على ذلك كانت القيمة على من قتله مع يمينه يشهد

(الفقيه) أربع مرّات

(ش) بالله ماله قيمة أكثر مما قوّمته فان أبى أن يحلف وردّ اليمين على المولى فان حلف المولى أعطى ما حلف عليه ولا يجاوز بقيمته

عشرة آلاف» قال: «وإن كان العبد مؤمناً فقتله

(الفقيه) عمداً

(ش) أغرم قيمته وأعتق رقبة وصام شهرين متتابعين

(الفقيه) وأطعم ستين مسكيناً

(ش) وتاب الى الله عز وجل».

١٨-١٥٨٦٦ (الكافي - ٣٠٤:٧ - التهذيب - ١٩٤:١٠ رقم ٧٦٦) يونس،
عن أبان بن تغلب، عمّن رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا
قتل العبد الحرّ دفع الى أولياء المقتول فان شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا
حبسوه وإن شاؤوا استرقّوه يكون عبداً لهم».

١٩-١٥٨٦٧ (الكافي - ٣٠٤:٧ - التهذيب - ١٩٤:١٠ رقم ٧٦٧)
الأربعة، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام «في العبد اذا قتل الحر
دفع الى أولياء المقتول فان شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا استرقّوه».

٢٠-١٥٨٦٨ (الكافي - ٣٠٥:٧) محمّد، عن أحمد، عن السّراد

(التهذيب - ١٥٣:١٠ رقم ٦١٤) ابن محبوب، عن

(الفقيه - ١٢٧:٤ رقم ٥٢٧٠) السّراد، عن أبي محمّد الوابشي

(التهذيب - ١٠:١٩٤ رقم ٧٦٨) أحمد، عن الوابسي قال:
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوم ادّعوا على عبد جنابة تحيط
برقبته فأقرّ العبد بها؟ قال «لا يجوز اقرار العبد على سيّده فان أقاموا
البينة على ما ادّعوا على العبد أخذ العبد بها أو يفديه مولاه».

٢١-١٥٨٦٩ (التهذيب - ١٠:١٩٤ رقم ٧٦٩) الحسين، عن فضالة، عن
أبان، عن

(الفقيه - ٤:١٢٥ رقم ٥٢٦٣) يحيى بن أبي العلاء، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «إذا قتل العبد الحرّ فلاهل المقتول إن شاؤوا
قتلوا وإن شاؤوا استعبدوا».

٢٢-١٥٨٧٠ (التهذيب - ١٠:١٩٤ رقم ٧٧٠) التّميمي، عن مثنى، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «العبد اذا قتل الحرّ دُفع الى أولياء المقتول فان
شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا استحيوا».

٢٣-١٥٨٧١ (التهذيب - ١٠:١٩٥ رقم ٧٧٢) عنه، عن ابن مسكان، عن
أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا قتل العبد الحرّ فدفع الى أولياء الحرّ
فلا شيء على مواليه».

٢٤-١٥٨٧٢ (التهذيب - ١٠:١٩٥ رقم ٧٧٣) ابن عيسى، عن عليّ بن
الحكم، عن هيثم، عن عبيدة، عن ابراهيم قال: قال: على المولى قيمة
العبد ليس عليه أكثر من ذلك.

٢٥-١٥٨٧٣ (التهذيب - ١٠: ٢٠٠ رقم ٧٩٤) محمد بن أحمد، عن أحمد بن محمد بن عليّ الميثمي الكوفي، عن بعض أصحابه، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في عبد قتل حرّاً خطأ فلما قتله أعتقه مولاة قال: فأجاز عتقه وضمّنه الدية».

٢٦-١٥٨٧٤ (التهذيب - ١٠: ١٩٥ رقم ٧٧٤) الصفار، عن الحسن بن أحمد بن سلمة الكوفي، عن أحمد بن الحسن بن فضال، عن أبيه، عن عليّ بن عقبة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن عبد قتل أربعة أحرار واحداً بعد واحد قال: فقال «هو لأهل الأخير من القتلى إن شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا استرقّوه لأنّه اذا قتل الأوّل استحقّ أولياؤه واذا قتل الثاني استحقّ من أولياء الأوّل فصار لأولياء الثاني فاذا قتل الثالث استحقّ من أولياء الثاني فصار لأولياء الثالث فاذا قتل الرابع استحقّ من أولياء الثالث فصار لأولياء الرابع إن شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا استرقّوه».

٢٧-١٥٨٧٥ (التهذيب - ١٠: ١٩٧ رقم ٧٨٠) النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام في عبد قتل مولاة متعمداً قال «يقتل به ثم قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك».

٢٨-١٥٨٧٦ (التهذيب - ١٠: ١٦١ رقم ٦٤٥) أحمد والحسن وأبو شعيب، عن أبي جميلة، عن الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد يقتل حرّاً عمداً قال «مائة من الابل المسان فان لم تكن ابل فمكان كلّ جمل عشرون من فحولة الغنم».

بيان:

ينبغي حمله على ما اذا تراضيا بترك العبد في يد مولاه.

٢٩-١٥٨٧٧ (الفقيه - ١٢٧:٤ رقم ٥٢٦٧ - التهذيب - ١٩٥:١٠ رقم

٧٧٥) السّرّاد، عن ابن رثاب، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في عبد جرح رجلين قال «هو بينهما إن كانت جنايته تحيط بقيمته» قيل له: فان جرح رجلاً في أول النهار وجرح آخر في آخر النهار؟ قال «هو بينهما ما لم يحكم الوالي في المجرّح الأوّل

(الفقيه) فان كان الوالي قد حكم في المجرّح الأوّل فدفعه

اليه بجنايته فجنى

(التهذيب) قال فان جنى

(ش) بعد ذلك جناية فان جنايته على الآخرين».

٣٠-١٥٨٧٨ (الكافي - ٣٠٥:٧ سهل وعليّ، عن أبيه جميعاً، عن

(الفقيه - ١٢٦:٤ رقم ٥٢٦٥ - التهذيب - ١٩٦:١٠ رقم

٧٧٦) السّرّاد، عن ابن رثاب، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال في عبد جرح حرّاً قال «إن شاء الحرّ اقتصّ منه وإن شاء أخذه إن كانت الجراحة تحيط برقبته وإن كانت لا تحيط برقبته افتداه مولاه فان أبى مولاه أن يفتديه كان للحرّ المجرّح حقّه من العبد بقدر دية جراحته والباقي للمولى يباع العبد فيأخذ المجرّح حقّه ويردّ

الباقى على المولى».

٣١-١٥٨٧٩ (الكافي - ٣٠٦:٧ - التهذيب - ١٠:١٩٦ رقم ٧٧٧) السَّراد،
عن الحسن بن صالح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد قطع
يد رجل حرٍّ وله ثلاث أصابع من يده شلل فقال «وما قيمة العبد؟» قلت:
اجعلها ماشئت قال «إن كان قيمة العبد أكثر من دية الاصبعين
الصحيحين والثلاث الأصابع الشلل ردّ الذي قطعت يده على مولى
العبد ما فضل من القيمة وأخذ العبد وإن شاء أخذ قيمة الاصبعين
الصحيحين والثلاث الأصابع الشلل» قلت: وكم قيمة الاصبعين
الصحيحين مع الكفّ والثلاث الأصابع؟ قال «قيمة الاصبعين
الصحيحين مع الكفّ ألفا درهم وقيمة الثلاث الأصابع الشلل مع الكفّ
ألف درهم لأنها على الثلاث من دية الصحاح» قال «وإن كان قيمة العبد
أقلّ من دية الاصبعين الصحيحين والثلاث الأصابع الشلل دفع العبد
الى الذي قطعت يده أو يفتديه مولاه ويأخذ العبد».

٣٢-١٥٨٨٠ (الكافي - ٣٠٦:٧ - عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٠:١٩٦ رقم ٧٧٨) يونس، عن رواه قال: قال:
يلزم مولى العبد القصاص جراحة عبده من قيمة ديته على حساب ذلك
يصير ارش الجراحة وإذا جرح الحرّ العبد فقيمة جراحته من حساب
قيّمته.

٣٣-١٥٨٨١ (التهذيب - ١٠:١٩٣ رقم ٧٦٣ و ص ٢٩٥ رقم ١١٤٧)
الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن

(الفقيه - ١٢٧:٤ رقم ٥٢٦٩) السّكوني

(التهذيب) عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام

(ش) عن عليّ عليه السلام قال «جراحات العبيد على نحو جراحات الأحرار في الثمن».

٣٤-١٥٨٨٢ (الكافي - ٣٠٦:٧ - الفقيه - ١٢٦:٤ رقم ٥٢٦٦) التهذيب
- ١٩٣:١٠ رقم ٧٦٤) السّراد، عن عبدالعزيز العبيدي، عن عبيد بن
زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل شجّ عبداً موضحة قال
«عليه نصف عشر قيمته».

بيان:

يأتي حديث آخر في هذا المعنى في باب مقادير الديّات في الجراحات إن
شاء الله.

٣٥-١٥٨٨٣ (الكافي - ٣٠٧:٧ - التهذيب - ١٩٤:١٠ رقم ٧٦٥) عليّ،
عن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي
جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أنف العبد
أو ذكره أو شيء يحيط بقيمته أنّه يؤدّي الى مولاه قيمة العبد ويأخذ
العبد».

٣٦-١٥٨٨٤ (التهذيب - ٢٦١:١٠ رقم ١٠٣٢) ابن محبوب، عن محمّد بن
الحسين، عن محمّد بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه عليهما

السلام قال «قال عليّ عليه السلام: اذا قَطَعَ أنف العبد أو ذكره أو شيء يحيط بقيمته أدى الى مولاه قيمة العبد وأخذ العبد».

٣٧-١٥٨٨٥ (الكافي - ٣٠٧:٧ - التهذيب - ١٠:١٩٧ رقم ٧٨١)
الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه في عبد فقاً عين حرّ وعلى العبد دين إنَّ على العبد حدّاً للمفقوء عينه ويبطل دين الغرماء».

٣٨-١٥٨٨٦ (التهذيب - ١٠:٢٨٠ رقم ١٠٩٥) الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النّوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام في عبد فقاً عين حرّ وعلى العبد دين فقال «لتفقاً عينه ويبطل دين الغرماء».

بيان:

يعني لا يمنع دين الغرماء عن القصاص وإن صار القصاص سبباً لا بطلان الدين.

٣٩-١٥٨٨٧ (التهذيب - ١٠:٢٧٩ ذيل رقم ١٠٩٢) محمّد بن أحمد، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليّ، عن أبائه، عن عليّ عليهم السلام قال «ليس بين الأحرار والمماليك قصاص إلا في النفس عمداً».

٤٠-١٥٨٨٨ (التهذيب - ١٠:٢٧٩ رقم ١٠٩٤) الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النّوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ

عليهم السلام قال «ليس بين العبيد والأحرار قصاص فيما دون النفس».

بيان:

ينبغي حملهما على بعض الصّور لثلاثينافيا ما مضى.

٤١-١٥٨٨٩ (الكافي - ٣٠٧:٧) الثمانيان، عن

(التهذيب - ١٩٨:١٠ رقم ٧٨٦) صفوان، عن اسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل له مملوكان قتل أحدهما صاحبه أله أن يقيده به دون السلطان إن أحب ذلك؟ قال «هو ماله يفعل به ما شاء إن شاء قتل وإن شاء عفى».

باب ما اذا كان أحدهما مدبراً

١٥٨٩٠-١ (الكافي - ٣٠٥:٧) محمد، عن أحمد، عن

(الفقيه - ١٢٧:٤ رقم ٥٢٧١ - التهذيب - ١٩٧:١٠ رقم ١٧٨٢) السَّراد، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً عمداً؟ قال: فقال «يقتل به» قال: قلت: فان قتله خطأ؟ قال: فقال «يدفع الى أولياء المقتول فيكون لهم رقاً إن شاؤوا باعوا وإن شاؤوا استرقوا وليس لهم أن يقتلوه» قال: ثم قال «يا با محمد إن المدبر مملوك».

١٥٨٩١-٢ (الكافي - ٣٠٥:٧ - التهذيب - ١٩٧:١٠ رقم ٧٨٣) الثلاثة، عن جميل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مدبر قتل رجلاً خطأ من يضمن عنه؟ قال «يصالح عنه مولاه فان أبى دفع الى أولياء المقتول يخدمهم حتى يموت الذي دبره ثم يرجع حراً لا سبيل عليه».

١٥٨٩٢-٣ (الكافي - ٣٠٥:٧) وفي رواية أخرى «ويستسعي في قيمته».

٤-١٥٨٩٣ (الكافي - ٣٠٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٠:١٩٧ رقم ٧٨٤) سهل، عن البنظي، عن جميل و

(التهذيب) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن محمد بن
حمران جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام في مدبر قتل رجلاً خطأ قال
«إن شاء مولاه أن يؤدّي اليهم الدية وإلاّ دفعه اليهم يخدمهم فاذا مات
مولاه - يعني الذي أعتقه - رجع حراً» وفي رواية يونس: لا شيء عليه.

بيان:

قيد الحرية في التهذيين بما اذا استسعى في الدية لئلاّ يطل دم امرئ
مسلم قال ولا شيء عليه يعني من العقوبة أو في الحال وإن وجب السعي على
مرّ الأوقات مستدلاً بالخبر الآتي.

٥-١٥٨٩٤ (الكافي - ٣٠٧:٧ - التهذيب - ١٠:١٩٨ رقم ٧٨٥) عليّ،

عن أبيه، عن ابن مرّار، عن يونس، عن الخطّاب بن سلمة

(التهذيب) ورواه أيضاً محمد، عن إبراهيم بن هاشم، عن
صالح بن سعيد، عن الحسين بن خالد، عن الخطّاب بن سلمة، عن
هشام بن أحمر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً
خطأ؟ قال «أيّ شيء رُويتم في هذا؟ قال: قلت: روينا عن أبي عبد الله
عليه السلام أنّه قال «يتلّ برّمته الى أولياء المقتول واذا مات الذي دبره
أُعتق» قال «سبحان الله فيطل دم امرئ مسلم؟» قلت: هكذا روينا قال
«قد غلطتم على أبي يتلّ برّمته الى أولياء المقتول فاذا مات الذي دبره

استسعى في قيمته».

بيان:

يتلّ بتشديد اللّام يدفع ويلقى والرّمة بالضمّ وتشديد الميم قطعة حبل يشدّ به الأسير أو القاتل اذا قيد الى القصاص ثمّ اتّسعوا فيه ففيل لكلّ من دفع شيئاً بجملته أعطاه برّمته «يطلّ» بتشديد اللّام يهدر والّطلّ هدر الدم وان لا يثار به.

٦١٥٨٩٥ - (التهذيب - ٢٦٢: ٨ رقم ٩٥٤) محمّد بن أحمد، عن أبي جعفر،
عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد
بن عليّ، عن أبائه، عن

(الفقيه - ١٢٤: ٣ رقم ٣٤٦٨) عليّ عليهم السلام قال
«المعتق عن دبر هو من الثلث وما جنى هو وأمّ الولد فالمولى ضامن
لجنايتهم».

- ٩٦ -

باب ما اذا كان أحدهما مكاتباً

١-١٥٨٩٦ (الكافي - ٣٠٧:٧ - التهذيب - ٢٠٠:١٠ رقم ٧٩٠) عليّ،
عن أبيه، عن العبيدي، عن يونس، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن
أبي جعفر عليه السلام قال:

(الفقيه - ١٢٦:٤ رقم ٥٢٦٤) قضى أمير المؤمنين عليه السلام
في مكاتب قتل قال «يحسب ما اعتق منه فيؤدّي به دية الحرّ وما رقّ منه
فدية العبد»

(الفقيه) وقال «العبد لا يغرم أهله وراء نفسه شيئاً».

٢-١٥٨٩٧ (الكافي - ٣٠٨:٧) محمد، عن أحمد وعليّ، عن أبيه جميعاً،
عن

(الفقيه - ١٢٩:٤ رقم ٥٢٧٥ - التهذيب - ١٩٩:١٠ رقم

(٧٨٩) السَّرَاد، عن أَبِي وَلَادِ الحَنَاط قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مكاتب اشترط عليه مولاه حين كاتبه إن جنى على رجل جناية؟ فقال «إن أدّى من مكاتبته شيئاً غرم في جنايته بقدر ما أدّى من مكاتبته للحرّ فإن عجز من حقّ الجناية شيئاً أخذ ذلك من مال المولى الذي كاتبه» قلت: فإن كانت الجناية بعبد؟ قال «على مثل ذلك يدفع الى مولى العبد الذي جرحه المكاتب ولا تقاص بين المكاتب وبين العبد اذا كان المكاتب قد أدّى من مكاتبته شيئاً فإن لم يكن أدّى من مكاتبته شيئاً فإنه يقاص للعبد منه أو يغرم المولى كلّ ما جنى المكاتب لأنه عبده ما لم يؤدّ من مكاتبته شيئاً»

(الفقيه) قال «وولد المكاتبه كأمه إن رقت رقّ وإن عتقت

عتق».

بيان:

«اشترط عليه مولاه حين كاتبه» هذه الكلمة ليست في بعض النسخ ولا لفظة إن بعدها وهو الأظهر فإن صحّت فعلٌ معناها أنه اشترط أن تكون جنايته عليه وليس المراد الاشتراط في الكتابة لأنّ ما بعده حكم المكاتب المطلق لا المشروط.

٣-١٥٨٩٨ (الكافي - ٣٠٨:٧ - الفقيه - ١٢٨:٤ رقم ٥٢٧٢ - التهذيب

- ١٩٨:١٠ رقم ٧٨٧) السَّرَاد، عن الخِرَاز، عن مُحَمَّد قال: سألت أبا

جعفر عليه السلام عن مكاتب قتل رجلاً خطأ؟ قال: فقال «إن كان

مولاه حين كاتبه اشترط عليه إن عجز فهو ردّ في الرقّ فهو بمنزلة

المملوك يدفع الى أولياء المقتول فإن شاؤوا استرقّوا وإن شاؤوا باعوا

وإن كان مولاه حين كاتبه لم يشترط عليه وقد كان أدّى من مكاتبته شيئاً فإنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: يعتق من المكاتب بقدر ما أدّى من مكاتبته، فإنّ على الامام أن يؤدّي الى أولياء المقتول من الدية بقدر ما أعتق من المكاتب ولا يطل دم امريء مسلم وأرى أن يكون ما بقي على المكاتب مما لم يؤدّه رقاً لأولياء المقتول يستخدمونه حياته بقدر ما بقي عليه وليس لهم أن يبيعوه».

٤-١٥٨٩٩ (الكافي - ٣٠٨:٧ - التهذيب - ١٠:١٩٩ رقم ٧٨٨) عليّ، عن أبيه، عن ابن مرّار، عن يونس، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في مكاتب قتل رجلاً خطأ قال «عليه من ديّته بقدر ما أعتق وعلى مولاه ما بقي من قيمة المملوك فإن عجز المكاتب فلا عاقلة له إنّما ذلك على امام المسلمين».

٥-١٥٩٠٠ (التهذيب - ١٠:٢٠١ رقم ٧٩٥) محمّد بن أحمد، عن العلوي، عن العمركي، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن مكاتب فقأ عين مكاتب أو كسر سنّه ما عليه؟ قال «إن كان أدّى نصف مكاتبته فديّته دية حرّ وإن كان دون النّصف فبقدر ما عتق وكذا اذا فقأ عين حرّ» وسألته عن حرّ فقأ عين مكاتب أو كسر سنّه؟ قال «إذا أدّى نصف مكاتبته يفقأ عين الحرّ أو ديّته إن كان خطأ هو بمنزلة الحرّ وإن لم يؤدّ النّصف قوم فأدّى بقدر ما عتق منه» وسألته عن المكاتب اذا أدّى نصف ما عليه قال «هو بمنزلة الحرّ في الحدود وغير ذلك من قتل أو غيره» وسألته عن مكاتب فقأ عين مملوك وقد أدّى نصف مكاتبته؟ قال «يقوم المملوك ويؤدّي المكاتب الى مولى المملوك نصف ثمنه».

- ٩٧ -

باب ما اذا كان أحدهما أمّ ولد

١-١٥٩٠١ (الكافي - ٣٠٦:٧ - التهذيب...) عليّ، عن أبيه، عن

(الفقيه - ٤٥:٤ رقم ٥٠٥٤ - التهذيب - ١٥٤:١٠ رقم ٦٢٠ و ١٩٦ رقم ٧٧٩) السّراد، عن نعيم بن ابراهيم، عن مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أمّ الولد جنايتها في حقوق النّاس على سيّدها وما كان من حقوق الله في الحدود فإنّ ذلك في بدنها» قال «ويقاص منها للمماليك» قال «ولا قصاص بين الحرّ والعبد».

٢-١٥٩٠٢ (التهذيب - ٢٠٠:١٠ رقم ٧٩١) ابن عيسى، عن محمّد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال «قال عليّ عليه السلام: اذا قتلت أمّ الولد سيّدها خطأ فهي حرّة ليس عليها سعاية».

بيان:

السّعاية بالكسر ما كلّف العبد من العمل ما يؤدّي به عن نفسه اذا أعتق

بعضه ليعتق به ما بقي.

٣-١٥٩٠٣ (الفقيه - ٤:١٦٢ رقم ٥٣٦٧ - التهذيب - ١٠:٢٠٠ رقم ٧٩٢)

وهب بن وهب، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام أنه كان يقول «إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرّة ولا تبعه عليها وإن قتلته عمداً قتلت به».

٤-١٥٩٠٤ (التهذيب - ١٠:٢٠٠ رقم ٧٩٣) محمد بن أحمد، عن أبي

عبدالله، عن الحسن بن عليّ، عن حماد بن عيسى، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال «إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ سعت في قيمتها».

بيان:

حملة في التهذيب على الخطأ الشبيه بالعمد لأنه الذي يتعلّق برقبته فأما الخطأ المحض فإنه يلزم المولى، وفي الاستبصار على ما إذا مات ولدها والأولين على ما إذا كان باقياً

- ٩٨ -

باب ما اذا كان أحدهما ذمياً أو ولد زنا

١-١٥٩٠٥ (الكافي - ٣١٠:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن أحمد، عن

(الفقيه - ١٢١:٤ رقم ٥٢٤٨ - التهذيب - ١٨٨:١٠ رقم ٧٤٠) السّراد، عن ابن رثاب، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «لا يقاد مسلم بذمي في القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ من المسلم جنايته للذمي على قدر دية الذمي ثمانمائة درهم».

٢-١٥٩٠٦ (الكافي - ٣١٠:٧) حميد، عن ابن سباعة، عن الميثمي، عن أبان، عن الغاشمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسلم هل يُقتل بأهل الذمة؟ قال «لا، إلا أن يكون معوداً لقتلهم فيقتل وهو صاغر».

٣-١٥٩٠٧ (الكافي - ٣٠٩:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٨٩:١٠ رقم ٧٤٤) أحمد، عن

(الفقيه - ١٢٤:٤ رقم ٥٢٥٧) عليّ بن الحكم وغيره، عن

أبان

(التهذيب) والحسين، عن القاسم بن محمد وفضالة، عن أبان، عن الهاشمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دماء اليهود والمجوس والنصارى هل عليهم وعلى من قتلهم شيء إذا غشوا المسلمين وأظهروا العداوة لهم؟ قال «لا، إلا أن يكون متعمداً لقتلهم» قال: وسألته عن المسلم هل يقتل بأهل الذمة وأهل الكتاب إذا قتلهم؟ قال «لا، إلا أن يكون معتاداً لذلك فلا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر».

٤-١٥٩٠٨ (الكافي - ٣٠٩:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله.

٥-١٥٩٠٩ (التهذيب - ١٩٠:١٠ رقم ٧٤٥) جعفر بن بشير، عن الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: رجل قتل رجلاً من أهل الذمة قال «لا يقتل به إلا أن يكون متعمداً للقتل».

٦-١٥٩١٠ (التهذيب - ١٩٠:١٠ رقم ٧٤٦) يونس، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله.

٧-١٥٩١١ (الكافي - ٣٠٩:٧ - التهذيب - ١٨٩:١٠ رقم ٧٤١) يونس، عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا قتل المسلم يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً فأرادوا أن يقيدوا ردّوا فضل دية المسلم وأقادوه».

٨-١٥٩١٢ (الكافي - ٣٠٩:٧ - التهذيب - ١٨٩:١٠ رقم ٧٤٢) عنه، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مسلم يقتل رجلاً من أهل الذمّة فقال «هذا حديث شديد لا يحتمله الناس ولكن يعطي الذمي دية المسلم ثم يقتل به المسلم».

بيان:

أريد بالذمي ولي المقتول وبدية المسلم فضل ما بين الديتين كما يظهر من الحديث الماضي والآتي، ويحتمل كمال الدية لحرمة المسلم.

٩-١٥٩١٣ (الكافي - ٣١٠:٧) العدة، عن أحمد، عن

(التهذيب - ١٨٩:١٠ رقم ٧٤٣) الحسين، عن فضالة، عن أبي

المغراء

(الفقيه - ١٢٣:٤ رقم ٥٢٥٦) عليّ بن الحكم، عن أبي المغراء، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا قتل المسلم النصراني فأراد أهل النصراني أن يقتلوه قتلوه وأدوا فضل ما بين الديتين».

بيان:

هذه الأخبار محمولة على من تعود قتل أهل الذمّة لكي يرتدع عن ذلك كذا في التهذيبين.

١٠-١٥٩١٤ (الكافي - ٣١٠:٧) العدة، عن سهل وعليّ، عن أبيه جميعاً،

عن

(الفقيه - ١٢١:٤ رقم ٥٢٥١ - التهذيب - ١٩٠:١٠ رقم ٧٥٠) السَّراد، عن ابن رثاب، عن ضريس الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام

(التهذيب) وعبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام

(ش) في نصراني قتل مسلماً فلماً أخذ أسلم قال «اقتله به» قيل: فان لم يسلم؟ قال «يدفع إلى أولياء المقتول فان شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا عفوا وإن شاؤوا استرقوا وإن كان معه مال دفع إلى أولياء المقتول هو وماله».

١١-١٥٩١٥ (الكافي - ٣٠٩:٧ - التهذيب - ١٩٠:١٠ رقم ٧٤٩) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: يقتص النَّصارى واليهود والمجوس بعضهم من بعض ويقتل بعضهم ببعض اذا قتلوا عمداً».

١٢-١٥٩١٦ (الكافي - ٣٠٩:٧ - التهذيب - ١٨٦:١٠ رقم ٧٢٨) عليّ [عن أبيه] عن العبيدي، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «دية اليهودي والنَّصراني والمجوسي ثمانمائة درهم».

١٣-١٥٩١٧ (الكافي - ٣١٠:٧ - التهذيب - ١٨٦:١٠ رقم ٧٣٠)

السّراد، عن الحفّاز وابن بكير، عن ليث المرادي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية النصراني والمجوسي واليهودي؟ فقال «ديتهم جميعاً سواء ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم».

١٤-١٥٩١٨ (الكافي - ٣٠٩:٧ - التهذيب - ١٨٦:١٠ رقم ٧٢٩)

القميّان، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ابراهيم يزعم أنّ دية اليهودي والنصراني والمجوسي سواء فقال «نعم، قال الحق».

١٥-١٥٩١٩ (الفتاوى - ١٢١:٤ رقم ٥٢٥٠ - التهذيب - ١٨٦:١٠ رقم ٧٣١)

ابن أبي عمير، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «بعث النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم خالد بن الوليد إلى البحرين فأصاب بها دماء قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: إني أصبت دماء قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانمائة ثمانمائة وأصبت دماء قوم من المجوس ولم تكن عهدت، إلّى فيهم عهداً؟ قال: فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: إن ديتهم مثل اليهود والنصارى وقال: إنهم أهل الكتاب».

بيان:

«فوديتهم» بتخفيف الدال اعطيت ديتهم.

١٦-١٥٩٢٠ (التهذيب - ١٨٨:١٠ رقم ٧٣٩) ابن محبوب، عن أحمد، عن

ابن فضال، عن ابن بكير، عن زرارة قال: سألت عن المجوس ما حدّهم؟ فقال «هم من أهل الكتاب ومجراهم مجرى اليهود والنصارى في الحدود

والديات».

١٧-١٥٩٢١ (التهذيب - ١٠:١٨٦ رقم ٧٣٢) اسماعيل بن مهران، عن درست، عن

(الفقيه - ٤:١٢١ رقم ٥٢٤٩) ابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن دية اليهود والنصارى والمجوس؟ قال «هم سواء ثمانمائة درهم» قال: قلت: جعلت فداك إن أخذوا في بلد المسلمين وهم يعملون الفاحشة أيقام عليهم الحد؟ قال «نعم، يحكم فيهم بأحكام المسلمين».

١٨-١٥٩٢٢ (التهذيب - ١٠:١٨٧ رقم ٧٣٣) عثمان، عن سماعة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: كم دية الذمي؟ قال «ثمانمائة درهم».

١٩-١٥٩٢٣ (التهذيب - ١٠:١٨٧ رقم ٧٣٤) صفوان، عن ابن مسكان، عن ليث المرادي وعبدالأعلى بن أعين، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «دية اليهودي والنصراني ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم».

٢٠-١٥٩٢٤ (التهذيب - ١٠:١٨٧ رقم ٧٣٥) اسماعيل بن مهران. عن

(الفقيه - ٤:١٢٢ رقم ٥٢٥٤) ابن المغيرة، عن منصور، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «دية النصراني واليهودي والمجوسي دية المسلم».

١٥٩٢٥-٢١ (الفقيه - ١٢٣:٤ رقم ٥٢٥٥ - التهذيب - ١٨٧:١٠ رقم ٧٣٦) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال «من أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذمّة فديته كاملة» قال زرارة: فهؤلاء ما قال أبو عبدالله عليه السلام وهؤلاء من أعطاهم ذمّة.

١٥٩٢٦-٢٢ (التهذيب - ١٨٧:١٠ رقم ٧٣٧) محمد بن خالد، عن

(الفقيه - ١٢٢:٤ رقم ٥٢٥٢) القاسم بن محمد، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «دية اليهودي والنّصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم» وقال أيضاً «إنّ للمجوس كتاباً يقال له جاماس (جاماسب - خ ل)».

١٥٩٢٧-٢٣ (الفقيه - ١٢٢:٤ رقم ٥٢٥٣) وقد روي أنّ دية اليهودي والنّصراني والمجوسي أربعة آلاف درهم أربعة آلاف درهم لأنّهم أهل الكتاب.

بيان:

هذه الأخبار حملها في التّهذيبين على من يتعوّد قتل أهل الذمّة فان الامام يلزمه تارة دية المسلم كاملة وأخرى أربعة آلاف بحسب ما يراه أصلح في الحال

١. في لغت نامه دهخدا هكذا جاماس (راخ) نام حكيمي است كه اورا جاماست هم ميكونيد يعني: هو اسم حكيم قد يسمّونه جاماسب.
وقد أورده في ج ١٥ ص ٦٤ - ٦٥ شرحاً مفصلاً لايستغنا ذكره في المقام ان شئت فراجع لأنّ فيه فوائد «ض.ع».

وأردع لكي ينكل عن قتلهم غيره فأما من ندر ذلك منه فلا يلزمه أكثر من الثمانمائة واستدلّ عليه بالخبر الآتي.

٢٤-١٥٩٢٨ (التهذيب - ١٨٨:١٠ رقم ٧٣٨) السّراد، عن الحرّان، عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسلم قتل ذميّاً؟ قال: فقال «هذا شيء شديد لا يحتمله الناس فليعط أهله دية المسلم حتى ينكل عن قتل أهل السواد وعن قتل الذّميّ ثم قال لو أنّ مسلماً غضب على ذميّ فأراد أن يقتله ويأخذ أرضه ويؤدّي إلى أهله ثمانمائة درهم إذاً يكثر القتل في الذّميّين ومن قتل ذميّاً ظلماً فأنّه ليحرم على المسلم أن يقتل ذميّاً حراماً ما أمن بالجزية وأداها ولم يجحدها».

٢٥-١٥٩٢٩ (الكافي - ٣١٠:٧ - الفقيه - ١٢٥:٤ رقم ٥٢٥٩ - التهذيب - ١٩٠:١٠ رقم ٧٤٧) السّراد، عن ابن رثاب، عن العجلي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم فقاً عين نصراني؟ فقال «إنّ دية عين النصراني (الذّمي - خ ل) أربعمئة درهم».

٢٦-١٥٩٣٠ (التهذيب - ٢٨٠:١٠ رقم ١٠٩٦) محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن ياسين، عن حريز وابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألت عن ذميّ قطع يد مسلم قال «تقطع يده إن شاء أولياؤه ويأخذون فضل ما بين الدّيتين وإن قطع المسلم يد المعاهد خير أولياء المعاهد فإن شأوا أخذوا دية يده وإن شأوا قطعوا يد المسلم وأدوا اليه فضل ما بين الدّيتين وإذا قتله المسلم صنع كذلك».

بيان:

محمول على ما إذا تعود.

٢٧-١٥٩٣١ (التهذيب - ٢٧٩:١٠ رقم ١٠٩٤) الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النّوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «ليس بين اليهودي والنّصراني والمجوسي قصاص فيما دون النفس».

بيان:

ينبغي حمله على بعض الوجوه ليوافق سائر الأخبار.

٢٨-١٥٩٣٢ (الكافي - ٣١٠:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٩٠:١٠ رقم ٧٤٨ و ٢٨٨ رقم ١١٢٢) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه قضى في جنين اليهودية والنّصرانية والمجوسية عشر دية أمّه».

٢٩-١٥٩٣٣ (التهذيب - ٣١٥:١٠ رقم ١١٧١) محمّد بن أحمد، عن عبدالرحمن بن حمّاد، عن عبدالرحمن بن عبدالحميد، عن بعض مواليه قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام «دية ولد الزنا دية اليهودي ثمانمائة درهم».

٣٠-١٥٩٣٤ (التهذيب - ٣١٥:١٠ رقم ١١٧٢) عنه، عن محمّد بن الحسين، عن

(الفقيه - ١٥٣:٤ رقم ٥٣٤٠) جعفر بن بشير، عن بعض رجاله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن دية ولد الزنا؟ فقال

«ثمانائة درهم مثل دية اليهودي والنصراني والمجوسي».

٣١-١٥٩٣٥ (التهذيب - ٣١٥:١٠ رقم ١١٧٣) الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن عبدالرحمن بن حماد، عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن جعفر (عليه السلام) قال: «دية ولد الزنا دية الذمي ثمانمائة درهم».

٣٢-١٥٩٣٦ (الفقيه - ٣١٦:٤ رقم ٥٦٨٢ - التهذيب - ٣٤٣:٩ رقم ١٢٣٤) يونس، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته فقلت له: جعلت فداك كم دية ولد الزنا؟ قال «يعطي الذي أنفق عليه ما أنفق عليه»^١.

١. قلت فإنه مات وله مال فمن يرثه؟ قال «الإمام» هذه الزيادة توجد في الفقيه والتهذيب المطبوعين - «ض.ع».

باب ما اذا كان أحدهما مجنوناً أو معتوهاً

١-١٥٩٣٧ (الكافي - ٢٩٤:٧) العدة، عن سهل وعلي، عن أبيه جميعاً،
عن

(الفقيه - ١٠٣:٤ رقم ٥١٩٠ - التهذيب - ٢٣١:١٠ رقم ٩١٣)
السرد، عن ابن رثاب، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه
السلام عن رجل قتل رجلاً مجنوناً؟ فقال «إن كان المجنون أرادَه فدفعه
عن نفسه فقتله فلا شيء عليه من قود ولا دية وتعطي ورثته الدية من
بيت مال المسلمين» قال «وإن كان قتله من غير أن يكون المجنون أرادَه
فلا قود لمن لا يقاد منه وأرى أن على قاتله الدية في ماله يدفعها إلى ورثة
المجنون ويستغفر الله ويتوب إليه».

٢-١٥٩٣٨ (الكافي - ٢٩٤:٧) علي، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٢٣١:١٠ رقم ٩١٤) السرد

(الكافي) عن ابن رثاب

(ش) عن أبي الورد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أو
أبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله رجل حمل عليه رجل مجنون
بالسيف فضربه المجنون ضربة فتناول الرجل السيف من المجنون
فضربه فقتله؟ قال «أرى أن لا يقتل به ولا يغرم ديته وتكون ديته على
الامام ولا يطل دمه».

٣-١٥٩٣٩ (الكافي - ٢٩٥:٧) محمد، عن أحمد وعليّ، عن أبيه جميعاً،
عن

(الفقيه - ١٠٦:٤ رقم ٥١٩٨ - التهذيب - ٢٣٢:١٠ رقم ٩١٥)
السرّاد، عن خضر الصّيرفي، عن العجلي قال: سُئل أبو جعفر عليه
السلام عن رجل قتل رجلاً عمداً فلم يقم عليه الحدّ ولم تصحّ الشّهادة
حتى خولط وذهب عقله ثمّ أنّ قوماً آخرين شهدوا عليه بعد ما خولط
أنّه قتله؟ فقال «إن شهدوا عليه أنّه قتله حين قتله وهو صحيح ليس به
علّة من فساد عقل قتل به وإن لم يشهدوا عليه بذلك وكان له مال يعرف
دفع إلى ورثة المقتول الدية من مال القاتل وإن لم يترك مالاً أُعطي الدية
من بيت المال ولا يطل دم أمريء مسلم».

٤-١٥٩٤٠ (التهذيب - ٢٣٢:١٠ رقم ٩١٦) النّوفلي، عن

(الفقيه - ١١٥:٤ رقم ٥٢٢٨) السّكوني، عن أبي عبد الله
عليه السلام «إنّ محمّد بن أبي بكر كتب إلى أمير المؤمنين عليه السلام

يسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً فجعل الدية على قومه وجعل
عمده وخطأه سواءاً».

٥-١٥٩٤١ (الفقيه - ١٤١:٤ رقم ٥٣١٠ - التهذيب - ١٠:٢٣٣ رقم ٩١٩)

السّراد، عن الحرّاز، عن محمّد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان
أمير المؤمنين صلوات الله عليه يجعل جناية المعتوه على عاقلته خطأً كان
أو عمداً».

- ١٠٠ -

باب ما اذا كان الجاني صبيّاً أو أعمى

١-١٥٩٤٢ (التهذيب - ١٠: ٢٣٣ رقم ٩٢٠) ابن أبي عمير، عن حمّاد،
عن محمّد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «عمد الصبي وخطأه
واحد».

بيان:

يعني إنّ عمده في حكم الخطأ كما يفسّره الحديث الآتي لا أنّ الخطأ في
حكم العمد كما مضى في باب تعدّد طرف الجناية فأنّه قد عرفت ما فيه.

٢-١٥٩٤٣ (التهذيب - ١٠: ٢٣٣ رقم ٩٢١) الصفّار، عن الثلاثة، عن
[أبي] جعفر، عن أبيه [عليهما السلام] «أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول
: عمد الصبيان خطأ تحمله العاقلة».

٣-١٥٩٤٤ (الكافي - ٣٠٢: ٧ - التهذيب - ١٠: ٢٣٣ رقم ٩٢٢) الأربعة

(الفقيه - ١١٤: ٤ رقم ٥٢٢٦) السّكوني، عن أبي عبد الله

عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل و غلام اشتركا في قتل رجل فقتلاه فقال أمير المؤمنين عليه السلام: اذا بلغ الغلام خمسة أشبار اقتص منه واذا لم يكن بلغ خمسة أشبار قضى بالدية».

١٥٩٤٥-٤ (التهذيب - ٢٧٩:١٠ رقم ١٠٩٢) محمد بن أحمد، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «ليس بين الصبيان قصاص في شيء إلا في النفس».

بيان:

ينبغي حمل الاستثناء على الشذوذ.

١٥٩٤٦-٥ (الكافي - ٣٠٢:٧ - الفقيه - ١١٤:٤ رقم ٥٢٢٧ - التهذيب - ٢٣٢:١٠ رقم ٩١٧) السّراد، عن هشام بن سالم، عن عمار الساباطي، عن الحذاء قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أعمى فقاً عين رجل صحيح متعمداً قال: فقال «يا باعبدة إن عمداً أعمى مثل الخطأ هذا فيه الدية من ماله فان لم يكن له مال فان دية ذلك على الامام ولا يطل حق مسلم».

بيان:

لعله أريد بالخطأ الخطأ الشبيه بالعمد لا الخطأ المحض ولهذا جعل الدية في ماله دون العاقلة ويجوز أن يكون محمولاً على ما اذا لم تكن له عاقلة ويراد بالخطأ الخطأ المحض ليوافق الخبر الآتي.

٦١٥٩٤٧- (التهذيب - ١٠: ٢٣٢ رقم ٩١٨) محمّد بن أحمد، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عبد الله، عن

(الفقيه - ٤: ١٤٢ رقم ٥٣١٣) العلاء، عن محمّد الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب رأس رجل بمعول فسالت عيناه على خديه فوثب المضروب على ضاربه فقتله قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام «هذان متعدّيان جميعاً فلا أرى على الذي قتل الرجل قوداً لأنّه قتله حين قتله وهو أعمى والأعمى جناية خطأ تلزم عاقلته يؤخذون بها في ثلاث سنين في كلّ سنة نجماً فان لم يكن للأعمى عاقلة لزمته دية ما جنى في ماله يؤخذ بها في ثلاث سنين ويرجع الأعمى على ورثة ضاربه بدية عينيه».

١- قوله «والأعمى جناية خطأ» في كشف اللثام: عمل بها الشيخ وأبو علي وابن حمزة والبراج وجماعة واجيب عنه في المختلف بعد تسليم الصّحة بالحمل على قصد الدّفع وفيه أنّه يتنافيه الزّام الدّية على العاقلة «شر».

- ١٠١ -

باب ما اذا كان المجني عليه ناقص الخلقة

١٥٩٤٨-١ (الكافي - ٣١٦:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ٢٧٧:١٠ رقم ١٠٨٣) أحمد، عن السّراد، عن هشام بن سالم، عن سورة بن كليب^١، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً وكان المقتول أقطع اليد اليمنى؟ فقال

١. قوله «سورة بن كليب» روي ما يدلّ على مدحه وهي قاصرة عن التوفيق ومفاد الخبر معمول عند بعض، غير معمول به عند آخرين، واستشكل العلامة رحمه الله في القواعد وهو في محله فان عملنا بالخبر فلا بدّ أن يكون المراد بقوله ولا أخذها دية لم يكن له أخذ الدية شرعاً لامن له حقّ أخذ الدية ولم يأخذها ووجه الفرق أنّ من أخذ دية يده لا بدّ أن يكون ناقصاً وإلا لم يكن وجه لأخذ الدية، فاذا ثبت نقصانه خلقة فلا يجوز أن يقتل كامل بناقص أمّا من لم يكن له أخذ دية يده شرعاً فهذا يدلّ على أنه لم يكن ناقصاً بقطع يده شرعاً بل هو كامل فيقاد كامل بكامل ثمّ إن عملنا بهذا الحديث فينبغي أن يختصّ الحكم بمورده وهو الناقص اليد ولا يجري فيها لو كان المقتول ناقصاً في عضو آخر كالرجل والعين بل يقاد من غير ردّ وقال في المرأة ربّما يظهر من بعض الأصحاب جواز الإقتصاص من غير ردّ والظاهر من الكافي التعميم فإنّه أورد عنوان الباب هكذا باب الرجل يقتل الرجل وهو ناقص الخلقة ولم يذكر في الباب إلا هذه الرواية «ش».

باب ما اذا كان المجني عليه ناقص الحلقة

١٥٩٤٨-١ (الكافي - ٣١٦:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ٢٧٧:١٠ رقم ١٠٨٣) أحمد، عن السَّراد، عن هشام بن سالم، عن سورة بن كليب^١، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سُئل عن رجل قتل رجلاً عمداً وكان المقتول أقطع اليد اليمنى؟ فقال

١. قوله «سورة بن كليب» روي ما يدلّ على مدحه وهي قاصرة عن التوفيق ومفاد الخبر معمول عند بعض، غير معمول به عند آخرين، واستشكل العلامة رحمه الله في القواعد وهو في محله فان عملنا بالخبر فلا بدّ أن يكون المراد بقوله ولا أخذها دية لم يكن له أخذ الدية شرعاً لامن له حقّ أخذ الدية ولم يأخذها ووجه الفرق أنّ من أخذ دية يده لا بدّ أن يكون ناقصاً وإلا لم يكن وجه لأخذ الدية، فاذا ثبت نقصانه خلقة فلا يجوز أن يقتل كامل بناقص أمّا من لم يكن له أخذ دية يده شرعاً فهذا يدلّ على أنه لم يكن ناقصاً بقطع يده شرعاً بل هو كامل فيقاد كامل بكامل ثم إن عملنا بهذا الحديث فينبغي أن يختصّ الحكم بمورده وهو الناقص اليد ولا يجري فيها لو كان المقتول ناقصاً في عضو آخر كالرجل والعين بل يقاد من غير ردّ وقال في المرأة ربّما يظهر من بعض الأصحاب جواز الإقتصاص من غير ردّ والظاهر من الكافي التعميم فإنّه أورد عنوان الباب هكذا باب الرجل يقتل الرجل وهو ناقص الحلقة ولم يذكر في الباب إلا هذه الرواية «ش».

«إن كانت قطعت يده في جناية جناها على نفسه أو كان قطع فأخذ دية يده من الذي قطعها فان أراد أولياؤه أن يقتلوا قاتله أدوا إلى أولياء قاتله دية يده التي قيد منها

(الكافي) أو إن كان أخذ دية يده

(ش) ويقتلوه وإن شأوا طرخوا عنه دية يده وأخذوا الباقي» قال «وإن كانت يده قطعت من غير جناية جناها على نفسه ولا أخذها دية قتلوا قاتله ولا يغرم شيئاً وإن شأوا أخذوا دية كاملة» قال «وهكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام».

٢-١٥٩٤٩ (الكافي - ٣١٧:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٠: ٢٧٦ رقم ١٠٨٢) سهل، عن الحسن بن العباس بن الحريش، عن أبي جعفر الثاني قال «قال أبو جعفر الأول عليهما السلام لعبدالله بن عباس: يا ابن عباس أنشدك الله هل في حكم الله اختلاف؟ قال: فقال: لا قال: فما ترى في رجل ضرب رجلاً أصابعه بالسيف حتى سقطت فذهبت وأتى رجل آخر فأطار كف يده وأتى به اليك وأنت قاض كيف أنت صانع؟ قال: أقول لهذا القاطع اعطه دية

١. الحريش: «بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعدها ياء مثناة من تحت تمّ شين معجمة (وما قلته - ظ) الحسن يكنى أبا محمد وقيل أبا علي رازي ضعيف جداً قال ابن الغضائري لا يلتفت إليه ولا يكتب حديثه «عهد» في أكثر الكتب حريش بالحاء المهملة ولكن أورده في جامع الرواة ج ١ ص ٢٠٥ بالجيم المعجمة ويأتي مرة أخرى بعنوان الحسن بن العباس الجريسي وقال في جامع الرواة: الظاهر أنه السابق وإن كان تكرار الشيخ يقتضي خلافة «مع» انتهى «ض. ع».

كفّه وأقول لهذا المقطوع صالحه على ماشئت أو ابعت لها ذوي عدل فقال له: جاء الاختلاف في حكم الله ونقضت القول الأوّل أبى الله أن يحدث في خلقه شيئاً من الحدود وليس تفسيره في الأرض اقطع يد قاطع الكفّ أصلاً ثم اعطه دية الأصابع هكذا حكم الله تعالى».

٣-١٥٩٥٠ (الكافي - ٣١٧:٧) عليّ، عن أبيه ومحمّد، عن

(التهذيب - ٢٦٩:١٠ رقم ١٠٥٧) أحمد، عن التميمي، عن عاصم، عن محمّد بن قيس قال: قال أبو جعفر عليه السلام «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أعور أصيبت عينه الصحيحة ففقأت إن تفقأ إحدى عيني صاحبه ويعقل له نصف الدية وإن شاء أخذ دية كاملة ويعفى (يعفو - خ ل) عن عين صاحبه».

٤-١٥٩٥١ (الكافي - ٣١٧:٧) محمّد، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ

(التهذيب - ٢٦٩:١٠ رقم ١٠٥٦) الحسين، عن القاسم بن محمّد، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في عين الأعور الدية».

٥-١٥٩٥٢ (الكافي - ٣١٨:٧ - التهذيب - ٢٦٩:١٠ رقم ١٠٥٩) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في عين الأعور الدية كاملة».

٦-١٥٩٥٣ (التهذيب - ٢٦٩:١٠ رقم ١٠٥٨) ابن محبوب، عن محمّد بن

حسّان، عن أبي عمران الأرمني، عن عبدالله بن الحكم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل صحيح فقأ عين رجل أعور فقال «عليه الدية كاملة فان شاء الذي فقأت عينه أن يقتص من صاحبه ويأخذ منه خمسة آلاف درهم فعل لأنّ له الدية كاملة وقد أخذ نصفها بالقصاص».

٧-١٥٩٥٤ (الكافي - ٧: ٣١٨ - التهذيب - ١٠: ٢٧٠ رقم ١٠٦٠) محمد ، عن موسى بن الحسن ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن أبي جميلة، عن عبدالله بن سليمان، عن عليّ بن جعفر (عن عبدالله بن أبي جعفر - خ ل) عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال في العين العوراء تكون قائمة فتخسف قال «قضى فيها عليّ عليه السلام بنصف الدية في العين الصحيحة».

بيان:

يعني نصف دية العين الصحيحة أي ربع الدية الكاملة.

٨-١٥٩٥٥ (الكافي - ٧: ٣١٨ - التهذيب - ١٠: ٢٧٠ رقم ١٠٦١) عليّ، عن أبيه

(الكافي) عن أحمد

(ش) عن البزنطي^١ عن أبي جميلة، عن عبدالله بن سليمان،

١. السند في الكتابين هكذا: عليّ، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي جميلة الخ.

عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل فقاً عين رجل ذاهبة وهي قائمة قال «عليه ربع دية العين».

٩-١٥٩٥٦ (الكافي - ٣١٨:٧) عليّ، عن أبيه، عن

(الفقيه - ١٣١:٤ رقم ٥٢٨١ - التهذيب - ٢٧٠:١٠ رقم ١٠٦٢) السّراد، عن الخراز، عن العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال «في لسان الأخرس وعين الأعمى وذكر الخصى وانثييه ثلث الدية».

١٠-١٥٩٥٧ (الكافي - ٣١٨:٧) عليّ، عن أبيه ومحمّد، عن أحمد جميعاً،
عن

(الفقيه - ١٤٨:٤ رقم ٥٣٢٨ - التهذيب - ٢٧٠:١٠ رقم ١٠٦٣) السّراد، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سأله بعض آل زرارّة عن رجل قطع لسان رجل أخرس؟ قال: فقال «إن كان ولدته أمّه وهو أخرس فعليه نصف الدية وإن كان لسانه ذهب به وجع أو أفة بعدما كان يتكلّم فان على الذي قطع لسانه ثلث دية لسانه»

(الكافي - التهذيب) قال «وكذلك القضاء في العينين والجوارح» قال «وهكذا وجدناه في كتاب عليّ عليه السلام».

١١-١٥٩٥٨ (الكافي - ٣١٨:٧) محمّد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ١٠: ٢٧٠ رقم ١٠٦٤) السَّراد، عن حمَّاد بن زياد، عن سليمان بن خالد

(التهذيب) عن أبي عبدالله عليه السلام

(ش) في رجل قطع يد رجل شلاء قال «عليه ثلث الدية».

١٢-١٥٩٥٩ (التهذيب - ١٠: ٢٧٥ رقم ١٠٧٤) محمَّد بن أحمد، عن يوسف بن الحارث، عن محمَّد بن العرزمي، عن أبيه، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «أنَّه جعل في السنَّ السوداء ثلث ديتها وفي اليد الشلاء ثلث ديتها وفي العين القائمة اذا طمست ثلث ديتها وفي شحمة الاذن ثلث ديتها وفي الرجل العرجاء ثلث ديتها وفي خشاش الأنف في كلّ واحد ثلث الدية».

بيان:

الخشاش بالمهملة والمعجمتين وبالمعجمات الجانب.

-١٠٢-

باب ما يقتص من الجراحات وما لا يقتص

١٥٩٦٠-١ (الكافي - ٣١٩:٧ - التهذيب - ٢٧٦:١٠ - رقم ١٠٨١) عليّ،
عن أبيه، عن ابن فضال، عن سليمان الدهان، عن رفاعه، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «إنّ عثمان [عمر - خ ل] أتاه رجل من قيس
بمولى له قد لطم عينه^١ فأنزل الماء فيها وهي قائمة ليس يبصر بها شيئاً
فقال له: أعطيك الدية فأبى قال: فأرسل بهما الى عليّ عليه السلام
وقال: أحكم بين هذين فأعطاه الدية فأبى قال: فلم يزالوا يعطونه حتى
أعطوه ديتين قال: فقال: ليس أريد إلاّ القصاص قال: فدعا عليّ عليه
السلام بمرأة فحماها ثمّ دعا بكر سف فبلّه ثمّ جعله على أشفار عينه
وعلى حوالها ثمّ استقبل بعينه عين الشمس قال: وجاء بالمرأة فقال:
انظر فنظر فذاب الشحم وبقيت عينه قائمة وذهب البصر».

١. قوله «قد لطم عينه فأنزل الماء» اللطمة ليست بما يوجب إنزال الماء وعمى عين المضروب دائماً
ومقتضى القاعدة أن يكون شبه عمد موجب للدية على الجاني، فإن ثبت هذا الخبر فالوجه فيه
أنّ قرائن الأحوال كانت تشهد بقصد الضارب بلوغ اللطمة بما بلغت من الجنابة حتى العمى
أو صريح الضارب بذلك وكان المولى في معرض ذلك هو لمرض عينه «ش».

٢-١٥٩٦١ (الكافي - ٣١٩:٧ - التهذيب - ٢٧٦:١٠ رقم ١٠٧٨) علي،
عن أبيه، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس قال: قلت لأبي
جعفر عليه السلام: أعور فقاً عين صحيح فقال «تفقاً عينه» قال: قلت:
يبقى أعمى قال «الحق أعماه».

٣-١٥٩٦٢ (الكافي - ٣٢١:٧) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٧٦:١٠ رقم ١٠٧٩) الحسين^١ عن فضالة، عن
أبان، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن أعور فقاً
عين صحيح متعمداً... الحديث مثله.

٤-١٥٩٦٣ (الكافي - ٣٢٠:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٧٥:١٠ رقم ١٠٧٧) أحمد، عن الحسين، عن
النضر، عن

(الفقيه - ١٣٥:٤ رقم ٥٢٩٦) عاصم بن حميد^٢ عن أبي بصير،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن السنّ والذراع يكسّران

١. في الكافي المطبوع الحسن مكان الحسين وقال في جامع الرواة ج ٢ ص ٣ ذيل ترجمة فضالة
هكذا: تقدّم في ترجمة الحسن بن سعيد أنّه المتفرّد بالرواية عن فضالة بن أيوب دون أخيه حسين
وأنّ الحسين يروي عن الحسن عنه... إلى آخر كلامه «ض.ع».

٢. في التهذيب المطبوع السند هكذا: أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد،
عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي بصير الخ وأشار إلى إضافة محمد بن قيس
في معجم رجال الحديث ذيل رقم ٦٠٥٥ في ترجمة عاصم بن حميد فانتبه «ض.ع».

عمداً ألهما أرش أو قود؟ فقال «قود»^١ قال: قلت: فان أضعفوا الدية؟ فقال «إن أرضوه بما شاء فهو له».

١٥٩٦٤-٥ (الكافي - ٣١٩:٧) محمد، عن أحمد، عن السّرّاد

(التهذيب - ٢٥٩:١٠ رقم ١٠٢٢) الحسين، عن

(الفقيه - ١٣٢:٤ رقم ٥٢٨٤) السّرّاد، عن هشام بن

سالم، عن حبيب السجستاني قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قطع يدين لرجلين اليمينين قال: فقال «يا حبيب تقطع يمينه للرجل الذي قطع يمينه أولاً ويقطع يساره للذي قطع يمينه آخراً لأنّه إنّما قطع يد الرجل الأخير ويمينه قصاص للرجل الأول» قال: فقلت: إنّ عليّاً عليه السلام إنّما كان يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى؟ فقال «إنّما كان يفعل ذلك فيما يجب من حقوق الله فأما يا حبيب حقوق النّاس (فأما ما يجب من حقوق النّاس - خ ل) فأنّه يؤخذ لهم حقوقهم في القصاص اليد باليد اذا كانت للقاطع يد والرجل باليد اذا لم يكن للقاطع يد» فقلت له: أو ما تجب عليه الدية ويترك له رجله؟ فقال «إنّما تجب عليه الدية اذا قطع يد رجل^٢ وليس للقاطع يدان ولا رجلان فتمّ تجب عليه الدية لأنّه ليس له جارحة يقاص منها».

١. قوله «فقال قود» القود في كسر الذّراع خطر وسجيء في المتسلسل - ١٥٩٧٦ - أنّه ليس في عظم قصاص وهذه الرّواية مع صحة اسنادها غير معمول بها في الذّراع ولعلّ الرّاي سهى فالحق الذّراع بالسّن «ش».

٢. قوله «إذا قطع يد رجل وليس للقاطع يدان ولا رجلان» الحديث قاصر عن الحجّة لأنّ حبيب السجستاني غير مذكور بتوثيق ومفاده مخالف لمقتضى الأصول وذكر الشهيد الحكم ونسبه إلى الرّواية وقال في الرّوضة أنّ الأصحاب تلقّوها بالقبول وكثير منهم لم يتوقّف في حكمها هنا وفي المسالك عمل بمضمونها الشيخ والأكثر ورّدّها ابن ادريس وحكم بالدية بعد قطع اليدين لمن بقى وهو أقوى لأنّ قطع الرّجل باليد على خلاف الأصل «ش».

٦-١٥٩٦٥ (الكافي - ٣١٩:٧ - التهذيب - ٢٧٦:١٠ رقم ١٠٨٠)

القميّان، عن صفوان، عن اسحاق بن عمار، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «تقطع يد الرجل ورجلاه في القصاص».

٧-١٥٩٦٦ (الكافي - ٣٢٠:٧ - التهذيب - ٢٧٥ رقم ١٠٧٥) عليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٢٧٧:١٠ ذيل رقم ١١٤٥ و ٢٩٤ رقم ١١٤٥) السّراد، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيما كان من جراحات الجسد إن فيها القصاص أو يقبل المجروح دية الجراحة فيعطيه (فيعطاه - خ ل)».

٨-١٥٩٦٧ (الكافي - ٣٢٠:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ٢٧٥:١٠ رقم ١٠٧٦) أحمد، عن

(التهذيب - ٢٧٨:١٠ رقم ١٠٨٨) عليّ بن حديد

(التهذيب - ٢٦٠:١٠ رقم ١٠٢٦) الحسين، عن ابن أبي عمير
وعليّ بن حديد، عن

(الفقيه - ١٧١:٤ رقم ٥٣٩٣) جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام في رجل كسر يد رجل ثمّ برأت يد الرجل قال «ليس في هذا قصاص ولكن يعطى الأرض».

٩-١٥٩٦٨ (الكافي - ٣٢٠:٧) محمد، عن أحمد، عن ابن أبي عمير

(التهذيب - ٢٦٠:١٠ رقم ١٠٢٦) الحسين، عن ابن أبي عمير
وعليّ بن حديد جميعاً، عن

(الفقيه - ١٣٥:٤ رقم ٥٢٩٨) جميل، عن بعض أصحابه، عن
أحدهما عليهما السلام أنّه قال في سنّ الصّبي يضربها الرجل فتسقط ثمّ
ينبت قال «ليس عليه قصاص وعليه الأرش» قال عليّ: وسئل جميل:
وكم الأرش في سنّ الصّبي وكسر اليد؟ فقال: شيء يسير ولم يروا فيه
شيئاً معلوماً.

١٠-١٥٩٦٩ (الكافي - ٣٢٥:٧) محمد، عن أحمد وعليّ، عن أبيه جميعاً،
عن

(الفقيه - ١٣١:٤ رقم ٥٢٨٣ - التهذيب - ٢٥٣:١٠ رقم
١٠٠٣) السّراد، عن جميل بن صالح، عن الحذاء قال: سألت أبا جعفر
عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسقط على رأسه ضربة
واحدة فأجافه حتى وصلت الضربة إلى الدماغ فذهب عقله فقال «إن
كان المضروب لا يعقل منها أوقات الصّلاة ولا يعقل منها ما قال ولا ما
قيل له فأنّه ينتظر به سنة فإن مات فيما بينه وبين السنّة أُقيد به ضاربه
وإن لم يمت فيما بينه وبين السنّة ولم يرجع اليه عقله أغرم ضاربه الدية
في ماله لذهاب عقله» قلت له: فما ترى عليه في الشجّة شيئاً؟

١. في بعض النسخ لم يرووا فيه شيئاً معلوماً وفي بعضها لم يروا من الرّؤية والكلّ صحيح «عهد».

قال «لا، لأنه إننا ضربه ضربة واحدة فجنت الضربة جنائتين فالزمته أغلظ الجنائتين وهي الدية ولو كان ضربه ضربتين فجنت الضربتان جنائتين لألزمته جناية ما جنتا كانتا ما كانتا إلا أن يكون فيها الموت فيقاد به ضاربه بواحدة ويطرح الأخرى» قال: وقال «وإن ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجنتين ثلاث جنایات ألزمته جناية ما جنت الثلاث الضربات كائنات ما كنَّ ما لم يكن فيها الموت فيقاد به ضاربه» قال: فقال «وإن ضربه عشر ضربات فجنتين جناية واحدة ألزمته تلك الجناية التي جنتها العشر الضربات كائنة ما كانت ما لم يكن فيها الموت».

بيان:

«فأجافه» أي بلغ بالضربة إلى جوف رأسه كما يفسّره ما بعده والمجرور في منها يعود إلى الضربة وأريد بالشجّة الشجّة التي حصلت في ضمن الجائفة.

١١-١٥٩٧٠ (الكافي - ٣٢٥:٧ - التهذيب - ٢٥٢:١٠ - رقم ٩٩٩) عليّ، عن أبيه، عن محمد بن خالد البرقي، عن حماد بن عيسى، عن الياني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعصا فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حيّ بست ديات».

١٢-١٥٩٧١ (الكافي - ٣٢٦:٧ - التهذيب - ٢٥٢:١٠ - رقم ١٠٠٠) الثلاثة، عن محمد بن أبي حمزة، عن

(الفقيه - ١٣٠:٤ - رقم ٥٢٨٠) محمد بن قيس، عن أحدهما

عليهما السلام في رجل فقأ عيني رجل وقطع أنفه وأذنيه ثم قتله فقال «إن كان فرق بين ذلك اقتص منه^١ ثم يقتل وإن كان ضربه ضربة واحدة ضربت عنقه ولم يقتص منه».

بيان:

يمكن التوفيق بين هذا الحكم وبين ما مضى من استثناء ما فيه الموت مما تعدد فيه الضربات بالتخير.

١٣-١٥٩٧٢ (الكافي - ٣٧٧:٧ - التهذيب - ٢٥١:١٠ رقم ٩٩٣) الأربعة

(التهذيب - ٢٧٩:١٠ رقم ١٠٨٩) النوفلي، عن

(الفقيه - ١٤٧:٤ رقم ٥٣٢٦) السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه فقضى عليه أن يداس بطنه حتى يحدث^٢ في

١. قوله «إن كان فرق بين ذلك اقتص منه» في اللّمة: لا يجوز التمثيل به ولو كانت جنايته تمثيلاً أو بالتفريق والتّحريق أو المثقل، نعم قد قيل أنّه مع جمع الجاني بين التمثيل وقتله يقتص في الطرف ثم يقتص في النفس إن كان الجاني فعل ذلك بضربات وفي شرحها ولو فعل ذلك بضربة واحدة لم يكن عليه أكثر من القتل، وقيل يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس مطلقاً ذهب إليه الشيخ في المبسوط والخلاف «ش».

٢. قوله «أن يداس بطنه حتى يحدث» في شرح والد المجلسي المشهور بين الأصحاب عدم القصاص لخطره ويمكن أن يكون تخويفاً كما تقدّم في صحيحة أبي بصير في الكسر وخصوصاً في خبر أمير المؤمنين عليه السلام وقضاياه فإنّ الغالب عليه التخويف والغرض هنا إلزام الجاني بثلث الدية والله تعالى يعلم انتهى. ولا أفهم معنى التخويف منه عليه السلام ولا أعقل أن

ثيابه كما أحدث أو يغرم ثلث الدية».

بيان:

الدوس الوطىء بالرجل.

١٤-١٥٩٧٣ (التهذيب - ١٠: ٢٥٣ رقم ١٠٠٢) الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل ضرب على رأسه فذهب سمعه وبصره واعتقل لسانه ثم مات؟ فقال «إن كان ضربه ضربة بعد ضربة اقتص منه ثم قتل وإن كان أصابه هذا من ضربة واحدة قتل ولم يقتص منه».

١٥-١٥٩٧٤ (التهذيب - ١٠: ٢٥٢ رقم ١٠٠١) عنه، عن السندي، عن محمد بن الربيع، عن يحيى بن المبارك، عن ابن جبلة، عن عاصم الحنّاط^١، عن الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك ما تقول في رجل ضرب رأس رجل بعمود فسطاط فأّمه يعني ذهب عقله؟ قال «عليه الدية» قلت: فانه عاش عشرة أيام أو أقل أو أكثر فرجع اليه عقله أله أن يأخذ الدية؟ قال «لا، قد مضت الدية بها فيها» قلت: فأنه مات بعد شهرين أو ثلاثة قال أصحابه نريد أن نقتل الرجل الضارب؟ قال «إن أرادوا أن يقتلوه ويردّوا الدية ما بينهم وبين سنة فاذا مضت السنة فليس لهم أن يقتلوه ومضت الدية بها فيها».

^١ يخوف بالآلا يجوز في الشرع وفي إيجاب ثلث الدية أيضاً اشكال والصحيح ردّ الحديث لأنّ راويه السكوني ولا يبعد السهو عن أبي بصير كما مرّ «ش».

١. عاصم الحنّاط بالحاء المهملة والنون هو ابن حميد مصغراً كوفي، ثقة، عين «عهد» وهو المذكور في ج ١ ص ٤٢٥ جامع الرواة بهذا العنوان مع توثيقه «ض.ع».

بيان:

«أله أن يأخذ الدية» أي يستردّها «بها فيها» أي كائنة ما كانت «ما بينهم» متعلّق بأرادوا وجواب أنّ محذوف أي فعلوا.

١٦-١٥٩٧٥ (التهذيب - ٢٧٩:١٠ رقم ١٠٩٣) عنه، عن الثلاثة، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إنّ رجلاً قطع من بعض اذن الرجل شيئاً فرفع ذلك إلى عليّ عليه السلام فأفاده فأخذ الآخر ما قطع من اذنه فردّه على اذنه بدمه فالتحمت وبرأت فعاد الآخر إلى عليّ عليه السلام فاستقاده فأمر بها فقطعت ثانية وأمر بها فدفنت وقال عليه السلام: إنّما يكون القصاص من أجل الشّين!».

١٧-١٥٩٧٦ (التهذيب - ٢٨٠:١٠ رقم ١٠٩٧) عنه، عن الثلاثة، عن جعفر «إنّ عليّاً عليهما السلام كان يقول: ليس في عظم قصاص».

بيان:

وذلك لأنّه لا يتيسّر فيه ضبط مقدار الجناية.

١٨-١٥٩٧٧ (التهذيب - ٢٩٤:١٠ رقم ١١٤٣) ابن فضال، عن ظريف، عن أبي حمزة إنّ في الجائفة ما وقعت في الجوف ليس فيها قصاص إلّا الحكومة والمنقلة ينقل عنها العظام وليس فيها قصاص إلّا الحكومة والمأمومة ليس لها قصاص إلّا الحكومة إنّ المأمومة تقع ضربة في الرأس إن كان سيفاً فإنّها تقطع كلّ شيء وتقطع العظم فتأمّ المضروب وربّما ثقل

١. إني أظنّ أنّ في هذا الحديث شيئاً فتأمل جيّداً «ض.ع».

لسانه وريثاً ثقل سمعه وريثاً اعتراه اختلاط فان ضرب بعمود أو بعصا شديدة فانها تبلغ أشد من القطع يكسر منها القحف قحف الرأس.

بيان:

«القحف» بالكسر العظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فبان ولا يدعى قحفاً حتى يبين أو ينكسر منه شيء كذا في القاموس.

١٩-١٥٩٧٨ (الفقيه - ٤: ١٦٩ رقم ٥٣٨٥) في رواية أبان [قال - خ] الجائفة ما وقع في الجوف... الحديث إلى قوله والمأمومة ليس فيها قصاص إلا الحكومة قال فيها ثلث الدية.

- ١٠٣ -

باب مقادير الديات فيما في الانسان واحد أو اثنان

١-١٥٩٧٩ (التهذيب - ١٠: ٢٥٨ رقم ١٠٢٠) الحسين، عن محمد بن خالد،
عن

(الفقيه - ٤: ١٣٣ رقم ٥٢٨٨) ابن أبي عمير، عن هشام بن
سالم

(الفقيه) عن أبي عبدالله عليه السلام

(ش) قال «كل ما كان في الانسان اثنين ففيها الدية وفي
أحدهما نصف الدية وما كان واحداً ففيه الدية».

٢-١٥٩٨٠ (الكافي - ٧: ٣١١ - التهذيب - ١٠: ٢٤٥ رقم ٩٧٠) الخمسة،
عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يكسر ظهره فقال «فيه الدية
كاملة وفي العين الدية وفي إحداها نصف الدية وفي الأذنين الدية وفي

إحداهما نصف الدية وفي الذكر اذا قطعت الحشفة وما فوق الدية وفي
الأنف اذا قطع المارن الدية

(الكافي) وفي الشفتين الدية

(التهذيب) وفي البيضتين الدية.

بيان:

«المارن» مادون القصبة من الأنف والمارنان المنخران.
قال في الفقيه وجدت في كتاب ابن الأعرابي في صفة خلق الانسان أن
المارن ما لان من غضروفه والغضروف هو الرقيق الأبيض كالعظم يكون في
المارن والمارن كله غضاريف.

٣-١٥٩٨١ (الكافي - ٣١٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٤٦:١٠ رقم ٩٧٢) أحمد، عن السَّراد، عن
عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الأنف اذا استوصل
جَدْعُه الدية وفي العين اذا فقت نصف الدية وفي الاذن اذا قطعت نصف
الدية وفي اليد نصف الدية وفي الذكر اذا قطع من موضع الحشفة الدية».

٤-١٥٩٨٢ (الكافي - ٣١٢:٧ - الفقيه - ١٣٢:٤ رقم ٥٢٨٦ - التهذيب

- ٢٤٦:١٠ رقم ٩٧٤) السَّراد، عن أبي جميلة، عن أبان بن تغلب، عن
أبي عبدالله عليه السلام قال «في الشَّفة السَّفلى ستَّة آلاف وفي العليا
أربعة آلاف لأنَّ السَّفلى تمسك الماء».

بيان:

يأتي رواية أخرى في هذا المعنى وأن أمير المؤمنين عليه السلام فضل السفلى لأنها تمسك الماء والطعام مع الأسنان.

٥-١٥٩٨٣ (التهذيب - ٢٤٦:١٠ رقم ٩٧٥) الحسين، عن الحسن، عن زرعة، عن سعاة قال: سألته عن اليد فقال «نصف الدية وفي الاذن نصف الدية اذا قطعها من أصلها واذا قطع طرفاً منها قيمة عدل والعين الواحدة نصف الدية وفي الأنف اذا قطع المارن الدية كاملة وفي الذكر اذا قطع الدية كاملة والشفتان العليا والسفلى سواء في الدية».

بيان:

حمله في التهذيبين على التسوية في أصل الدية لا في مقدارها ولا يخفى بعده وهو في الاستبصار مسند إلى أبي عبدالله عليه السلام إلا أنه مقصور على حكم الشفتين.

٦-١٥٩٨٤ (الكافي - ٣١١:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٤٦:١٠ رقم ٩٧٣) البرقي، عن عثمان، عن سعاة قال سألته عن اليد؟ فقال «نصف الدية وفي الاذن نصف الدية اذا قطعها من أصلها».

٧-١٥٩٨٥ (الكافي - ٣١٢:٧) محمد، عن ابن عيسى، عن محمد بن خالد

(التهذيب - ٢٤٥:١٠ رقم ٩٧١) الحسين، عن القاسم بن

عروة

(الفقيه - ١٣٢:٤ رقم ٥٢٨٥) ابن أبي عمير، عن القاسم،
عن ابن بكير^١ عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في اليد
نصف الدية وفي اليدين جميعاً الدية وفي الرجلين كذلك وفي الذكر اذا
قطعت الحشفة وما فوق ذلك الدية وفي الأنف اذا قطع المارن الدية وفي
الشفتين الدية وفي العينين الدية وفي إحداها نصف الدية».

٨-١٥٩٨٦ (الكافي - ٣١٢:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ٢٤٧:١٠ رقم ٩٧٦) يونس، عن زرعة، عن
ساعة، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل الواحدة نصف الدية
وفي الاذن نصف الدية اذا قطعها من أصلها واذا قطع طرفها ففيها قيمة
عدل وفي الأنف اذا قطع الدية كاملة

(الكافي) وفي الظهر اذا انكسر حتى لا ينزل صاحبه الماء
الدية كاملة وفي الذكر اذا قطع الدية كاملة

(ش) وفي اللسان اذا قطع الدية كاملة».

٩-١٥٩٨٧ (التهذيب - ٢٦٠:١٠ رقم ١٠٢٨) عثمان، عن ساعة، عن أبي

١. عن بكير مكان ابن بكير في التهذيب المطبوع.

عبدالله عليه السلام قال: قال «في الظهر اذا كسر حتى لا ينزل صاحبه الماء الدية كاملة».

١٠-١٥٩٨٨ (الكافي - ٣١٢:٧) عليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٢٤٨:١٠ رقم ٩٧٨) السّراد، عن أبي سليمان الحمار، عن العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل كسر صلبه فلا يستطيع أن يجلس إنّ فيه الدية».

١١-١٥٩٨٩ (التهذيب - ٢٦٠:١٠ رقم ١٠٢٧) النّوفلي، عن

(الفقيه - ١٣٤:٤ رقم ٥٢٩١) السّكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الصلب اذا انكسر الدية».

١٢-١٥٩٩٠ (الكافي - ٣١٢:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «اذا قطع الأنف من المارن ففيه الدية تامّة وفي أسنان الرجل الدية تامّة وفي أذنيه الدية كاملة والرجلان والعينان بتلك المنزلة».

١٣-١٥٩٩١ (الكافي - ٣٣٣:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٥٦:١٠ رقم ١٠١٣) سهل، عن الثّلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إنّ عليّاً عليه السلام قضى في شحمة الاذن

ثلث دية الاذن».

١٥٩٩٢-١٤ (الكافي - ٣٣١:٧ - التهذيب - ٢٥٦:١٠ رقم ١٠١٤)
بالاسنادين، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن أمير المؤمنين صلوات الله
عليه قضى في خرم الأنف ثلث دية الأنف».

بيان:

«الخرم» بالمعجمة ثم المهملة شق وترة الأنف أي ما بين منخريه.

١٥٩٩٣-١٥ (التهذيب - ٢٦١:١٠ رقم ١٠٣٤) محمد بن أحمد، عن
العبّاس بن معروف، عن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن
جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام «إنّه قضى في شحمة الاذن
بثلث دية الاذن وفي الاصبع الزائدة ثلث دية الاصبع وفي كلّ جانب من
الأنف ثلث دية الأنف».

١٥٩٩٤-١٦ (التهذيب - ٢٤٧:١٠ رقم ٩٧٧) الصّفّار، عن أحمد، عن
محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام
قال «في أنف الرجل اذا قطع من المارن فالدية تامّة وذكر الرجل الدية
تامّة ولسانه الدية تامّة وأذنيه الدية تامّة والرجلان بتلك المنزلة والعينان
بتلك المنزلة والعين العوراء^١ الدية تامّة والاصبع من اليد والرجل فعشر

١. المراد بالعين العوراء العين الصحيحة التي قد ذهبت أختها وإنّا أطلق عليها اسم العور مع
كونها صحيحة لأنّ من لا أخ له يقال له أعور لغة على ما أفاده زين المحققين قال ومنه قول
←

الدية والسنن من الثنایا والأضراس سواء نصف العشر».

١٧-١٥٩٩٥ (الفقيه - ١٣٠:٤ رقم ٥٢٧٩) ابن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «دية اليد اذا قطعت خمسون من الابل فما كان جروحاً دون الاصطلام فيحكم به ذوا عدل منك وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ».

بيان:

«الاصطلام» بالمهملتين الاستئصال.

١٨-١٥٩٩٦ (الكافي - ٣١٥:٧ - التهذيب - ٢٥٠:١٠ رقم ٩٨٩) عليّ، عن أبيه، عن البرنطي، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «ما كان في الجسد منه اثنان ففي الواحد نصف الدية مثل اليدين والعينين» قال: قلت: فرجل فقئت عينه؟ قال «نصف الدية» قلت: رجل قطعت يده؟ قال «فيه نصف الدية» قلت: رجل ذهب إحدى بيضتيه؟ قال «إن كانت اليسار ففيها ثلثا الدية» قلت: ولم أليس قلت ما كان في الجسد اثنان ففي كلّ واحد نصف الدية؟ قال «لأنّ الولد من البيضة اليسرى».

١٩-١٥٩٩٧ (الفقيه - ١٥٢:٤ رقم ٥٣٣٧) محمد بن أحمد، عن محمد بن هارون، عن أبي يحيى الواسطي رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام قال

أبي طالب لأبي لهب لما اعترض على النبي صلى الله عليه وآله: يا أعور ما أنت وهذا ولم يكن أبو لهب أعور ولكن لم يكن له أخ من أبيه وأمه «عهد».

١. المائدة / ٤٤.

«الولد يكون من البيضة اليسرى فاذا قطعت ففيها ثلثا الدية وفي اليمنى ثلث الدية».

٢٠-١٥٩٩٨ (الكافي - ٣١٢:٧ - التهذيب - ٢٤٨:١٠ - رقم ٩٧٩) علي، عن العبيدي، عن يونس، عن صالح بن عقبة، عن ابن عمار قال: تزوج جاري امرأة فلما أراد مواععتها رفسته برجلها ففقت بيضته فصار أدر فكان بعد ذلك ينكح ولا يولد له فسألت أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك وعن رجل أصاب ضرة رجل ففتقها فقال عليه السلام «في كل فتق ثلث الدية».

بيان:

«الرفس» الضرب بالرجل والأدرة بالضم وبالتحريك انتفاخ الخصية والأدر من أصابه فتق في إحدى خصيتيه والضرة بالمعجمة ثم المهملة الالية من جانبي عظمها.

٢١-١٥٩٩٩ (الكافي - ٣١٣:٧ - العدة، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٤٨:١٠ - رقم ٩٨٠) الحسين، عن النضر، عن

(الفقيه - ١٣٤:٤ - رقم ٥٢٩٢) هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كسر بعصوه فلم يملك استه ما فيه من الدية؟ قال «الدية كاملة» قال: وسألته عن رجل وقع بجارية فأفضاها^١ وكانت اذا نزلت بتلك المنزل لم تلد؟ قال «الدية

١. المعتمد في تفسير الإفضاء بالفاء والضاد المعجمة أن يجعل مدخل الذكر ويخرج البول واحداً

بيان:

«البُصوص» بالضم عظم الورك.

٢٢-١٦٠٠٠ (الكافي - ٣١٣:٧) عليّ، عن أبيه، عن

(الفقيه - ١٣١:٤ رقم ٥٢٨٢ - التهذيب - ٢٤٨:١٠ رقم ٩٨١) السّرّاد، عن اسحاق بن عمّار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يضرب على عجانة فلا يستمسك غائطه ولا بوله إن في ذلك الدية كاملة».

بيان:

«العجان» بالكسر الاست^١.

٢٣-١٦٠٠١ (الكافي - ٢١٥:٧ - التهذيب - ٢٥١:١٠ رقم ٩٩٤) محمّد

عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن اسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن

← ومدخل الذكر هو مخرج الولد والمني والحيض وأما مخرج البول فهو (ثقبه - ظ) كالاحليل في أعلى الفرج وبين المسلكين حاجز رقيق فالإفشاء إزالة ذلك الحاجز وعليه معظم الأصحاب قال الشيخ في الخلاف من وطئ امرأة فأفشاها ومعنى ذلك صير مجرى البول ومدخل الذكر واحداً فإن كان قبل تسع سنين لزمه نفقتها مادامت حيّة إلى آخر ما قال وربما (يفسر - ظ) بجعل مخرج الغائط ومدخل الذكر واحداً وهو في غاية البعد لبعدهما بين المسلكين وغلط الحاجز الواقع في البين فلا يكاد يتفق بالجماع قيل فلو فرض كان إفشاء أيضاً «عهد».

١. قوله «العجان بالكسر الإست» بل هو ما بين الخصية والفقحة «ش» الفقحة حلقة الدبر

«ض.ع».

(الفقيه - ١٤٢:٤ رقم ٥٣١٤) اسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأله رجل وأنا عنده عن رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله؟ فقال «إن كان البول يمرّ إلى الليل فعليه الدية

(الكافي - التهذيب) لأنّه قد منعه المعيشة وإن كان آخر النهار فعليه الدية

(ش) وإن كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا الدية وإن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية».

بيان:

في نسخ الكافي والتهذيب فقطع مكان فلم ينقطع وفيهما كما ترى تكرير حكم واحد وما في الفقيه أظهر.

٢٤-١٦٠٠٢ (التهذيب - ٢٥١:١٠ رقم ٩٩٥) محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى الخزّاز عن

(الفقيه - ١٤٣:٤ رقم ٥٣١٥) غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه «أنّ عليّاً عليهم السلام قضى في رجل ضرب حتى سلس بوله بالدية كاملة».

١. قوله «إن كان البول يمرّ إلى الليل» أعرض عنه الأكثر، وصالح بن عقبة كذاب غال بل لا نعرف القائل به ونقل في كشف اللثام عن النهاية والوسيلة والجامع والسرائر إن دام إلى الليل الدية وإلى الظّهر ثلثاها وإلى ضحوة ثمنها وفي بعضها على هذا الحساب والعمل على حديث غياث بن إبراهيم الآتي [طَيِّ رقم ١٦٠٠٢] قريباً أنّ فيه الدية مطلقاً «ش».

٢٥-١٦٠٠٣ (التهذيب - ١٠: ٢٦٢ رقم ١٠٣٧) ابن محبوب، عن أحمد والصّهباني، عن ابن فضال، عن عبدالله بن أيّوب^١ عن حسين، عن أبي عمرو المتطبّب^٢ (الطبيب - خ ل)، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل اقتضّ جارية باصبعه فخرق مئانتها^٣ فلا تملك بولها فجعل لها ثلث الدية مائة وستة وستين ديناراً وثلثي دينار وقضى لها عليه بصدّاق مثل نساء قومها.

٢٦-١٦٠٠٤ (الكافي - ٧: ٣١٤) عليّ، عن أبيه ومحمّد، عن أحمد جميعاً،
عن

١. قوله «عبدالله بن أيّوب» هو والحسين وأبي عمرو المتطبّب هم الذين روى ظريف بن ناصح عنهم كتاب الديّات، وابن فضال يروي كتاب ظريف عن ابنه الحسن بن ظريف عنه وهاهنا روى عن عبدالله بن أيّوب بغير واسطة ويجب التأمل في ذلك إذ يحتمل أن يكون هذا أيضاً من كتاب ظريف وسقط الوسائط بين ابن فضال وعبدالله بن أيّوب.

٢. أبو عمرو الطّبيب كذا في كثير من النّسخ لي رأيناها بـ «بات الرّاء» رفع العين هنا وفي اسناد رواية كتاب عليّ عليه السلام في مفادير الديّات على ما يأتي والقواب ضمّ العين على ما في شردمة منها وأثر عبدالله بن سعيد بن حيّان بالمهملة وتشديد الياء والنون بعد الألف ابن أبجر بالموحدة والجيم المفتوحة والرّاء الكنانيّ شيخ من أصحابنا هو وأخوه عبدالملك بن سعيد ثقتان وهو أبجر ثبت بالكوفة أطباء والكتاب المذكور الذي رواه أبو عمر معروف بين أصحابنا بكتاب عبدالله بن أبجر «عهد».

٣. قوله «فخرق مئانتها» كأنه عبارة أخرى عن الإفضاء والمراد خرق مبدئها المتصل بالفرج بحيث لم تقدر العضلة الممسكة على حفظ البول ويمكن أن يراد خرق في الفرج بحيث لا يمنع فائدة الجماع كما في الإفضاء ولذلك حكم بثلث الدية مع أن في الإفضاء الدية كاملة وهو ما خرق بحيث أبطل فائدة الجماع سواء خرق الفرج من الجانب الأسفل فاتصل بالدبر أو من الأعلى فاتصل بمجرى البول لأنّ مدخل الذكر بين المخرجين وهو محلّ الجماع من الفرج إلى الدبر أقرب منه إلى مخرج البول والحاجز بين الدبر والفرج عضد. ثبته وغشاء ومخرج البول أبعد لأنّه في أعلى الفرج وبينها عظم العانة وإنّا يخرج مجرى البول من المثانة من فرجه بين طرفي عظم العانة فالإفضاء بحيث يتحد مخرج الحيض ومخرج البول أبعد من أن يتحد مع الدبر والافضاء من أسفل غالباً «ش».

(التهذيب - ٢٤٩:١٠ رقم ٩٨٤) السَّراد، عن الحارث ابن مؤمن الطاق، عن العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل اقتَضَّ جارية - يعني امرأته - فأفضاها قال «عليه الدية إن كان دخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين» قال «فإن أمسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه وإن كان دخل بها ولها تسع سنين فلا شيء عليه إن شاء أمسك وإن شاء طَلَّقَ».

٢٧-١٦٠٠٥ (التهذيب - ٢٤٩:١٠ رقم ٩٨٥) ابن أبي عمير، عن

(الفقيه - ١٣٤:٤ رقم ٥٢٩٣) حمَّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألتُه عن رجل تزوّج جارية فوقَّع بها فأفضاها؟ قال «عليه الاجراء عليها مادامت حيّة».

بيان:

«الاجراء» الانفاق.

٢٨-١٦٠٠٦ (التهذيب - ٢٤٩:١٠ رقم ٩٨٦) الصَّفَّار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النُّوفلي، عن السَّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليٍّ عليهم السلام «إنَّ رجلاً أفضى امرأة فقوّمها قيمة الأمة الصحيحة وقيمتها مفضاة ثمَّ نظر ما بين ذلك فجعل من ديتها وأجبر الزَّوج على إمساكها».

بيان:

حملة في الاستبصار على التّقية.

٢٩-١٦٠٠٧ (التهذيب - ١٠:٢٤٩ رقم ٩٨٧) بهذا الاسناد «إنَّ علياً عليه السلام رفع اليه جاريَتان دخلتا الحمام فاقتضت^١ إحداهما الأخرى باصبعها فقضى على التي فعلت عَقْلها».

٣٠-١٦٠٠٨ (الفقيه - ٤:١٤٨) قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة أفضيت بالدية.

٣١-١٦٠٠٩ (الفقيه - ٤:١٤٩ رقم ٥٣٢٩) وفي نواذر الحكمة أنَّ الصادق عليه السلام قال في رجل أفضت امرأته جاريته بيدها فقضى أن تقوم قيمة وهي صحيحة وقيمة وهي مفضاة فيغرمها ما بين الصحة والعيب وأجبرها على امساكها لأنها لا تصلح للرجال.

٣٢-١٦٠١٠ (الكافي - ٧:٣١٤ - الفقيه - ٤:١٥١ رقم ٥٣٣٥ - التهذيب - ١٠:٢٥١ رقم ٩٩٧) السَّراد، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما ترى في رجل ضرب امرأة شابة -على بطنها فعقر رحمها وأفسد طمثها وذكرت أنها قد ارتفع طمثها عنها- لذلك وقد كان طمثها مستقيماً قال «ينتظر بها سنة فإن صلح رحمها ورجع طمثها إلى ما كان وإلا استحلقت وغرم ضاربها ثلث ديتها لفساد رحمها

١. قوله «فاقتضت» الاقتضا ض رفع البكارة وليس فيه اندية ولعل الصحيح أفضت هنا والمختار أن الجناية على فرج المرأة على ثلاثة أقسام: الأول إزالة البكارة وهي الاقتضا ض بصيغة التضعيف والحكم فيه مهر المثل وقيل يضاف إليه أرش البكارة والأصح الاكتفاء بالمهر لاعتبار البكارة في مهر المثل والأصل البراءة من الزائد قوَاه في كشف اللثام في آخر كلامه والقسم الثاني إزالة البكارة مع درور البول وفيه الدية الكاملة بمقتضى كلام الفقهاء وفي الروايات السابقة الثلث والقسم الثالث الافضاء وفيه الدية الكاملة «ش».

وارتفاع طمّتها».

٣٣-١٦٠١١ (الفقيه - ١٥١:٤ رقم ٥٣٣٤) السّرّاد، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل ركل امرأته في [امرأة - خ ل] فرجها فزعمت أنّها لا تحيض وكان طمّتها مستقيماً قال «يتربّص بها سنة فإن رجع إليها الطمّث وإلا غرم الرجل ثلث ديّتها لفساد طمّتها وعقبر رحمها».

بيان:

«الرّكل» الضّرب بالرّجل.

٣٤-١٦٠١٢ (الكافي - ٣١٤:٧ - التهذيب - ٢٥٢:١٠ رقم ٩٩٨) السّرّاد، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قطع ثدي امرأته قال: إذا أغرمه لها نصف الدية».

٣٥-١٦٠١٣ (الكافي - ٣١٣:٧ - التهذيب - ٢٤٩:١٠ رقم ٩٨٣) الأربعة

(الفقيه - ١٢٩:٤ رقم ٥٢٧٦) السّكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: في ذكر الصبي الدية وفي ذكر العنين الدية».

١. لا يعمل به علماؤنا إلا الصدوق وأبو علي ما في كشف المنام والسكوني ضعيف كما مرّ. يستعمل روايته على ما لا نقول به كثيرا «ن» وعن كسجين سنداً هو الذي لا يأتي النساء وثنا بربرهن كما في لسان العرب «ض.ع».

أبواب القصاص والديات ٧٠٥

٣٦-١٦٠١٤ (الكافي - ٣١٣:٧ - الفقيه - ١٣١:٤ ذيل رقم ٥٢٨١ - التهذيب - ٢٤٨:١٠ رقم ٩٨٢) السَّراد، عن الخَرَّاز، عن العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام قال «في ذكر الغلام الدية كاملة».

٣٧-١٦٠١٥ (الكافي - ٣١٤:٧) العَدَّة، عن

(التهذيب - ٢٤٩:١٠ رقم ٩٨٨) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم: في القلب اذا رعب (رعد - خ ل) فطار الدية، وقال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم: في الصَّعر الدية، والصَّعر أن يثنى عنقه فيصير في ناحية».

٣٨-١٦٠١٦ (الكافي - ٣١٦:٧ - التهذيب - ٢٥٠:١٠ رقم ٩٩٠) بالاسنادين، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللحية اذا حلقت فلم تنبت الدية كاملة فاذا نبتت فتلت الدية».

٣٩-١٦٠١٧ (الفقيه - ١٥٠:٤ رقم ٥٣٣٢) في رواية السَّكوني أن علياً عليه السلام قضى في اللحية... الحديث.

٤٠-١٦٠١٨ (الكافي - ٣٣٣:٧) عليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٢٧٧:١٠ رقم ١٠٨٤ و ٢٩٤ رقم ١١٤٥) السَّراد، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى أمير

المؤمنين عليه السلام في اللطمة يُسَوِّدُ أثرها في الوجه انَّ أرشها ستّة دنانير وان لم تَسَوِّدَ واخضرتْ فانَّ أرشها ثلاثة دنانير فان احمرت ولم تخضر فانَّ أرشها دينار ونصف».

٤١-١٦٠١٩ (الفقيه - ١٥٨:٤ رقم ٥٣٥٩) السّرّاد، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل لطم رجلاً على وجهه فاسودّت اللطمة؟ فقال «إذا اسودّت اللطمة ففيها ستّة دنانير وإذا اخضرتْ ففيها ثلاثة دنانير وان احمرتْ ففيها دينار ونصف وفي البدن نصف ذلك».

٤٢-١٦٠٢٠ (الكافي - ٣١٦:٧ - التهذيب - ٢٥٠:١٠ رقم ٩٩١) سهل، عن عليّ بن خالد، [حديد - خ ل] عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: الرجل يدخل الحمام فيصبّ عليه صاحب الحمام ماء حاراً فيتمعّط شعر رأسه فلا ينبت فقال «عليه الدية كاملة».

٤٣-١٦٠٢١ (التهذيب - ٢٥٠:١٠ رقم ٩٩٢) الصّفّار، عن محمّد بن الحسين، عن

(الفقيه - ١٤٩:٤ رقم ٥٣٣٠) جعفر بن بشير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل دخل الحمام فصبّ عليه ماء حار فامتعط شعر رأسه ولحيته فلا ينبت أبداً قال «عليه الدية».

١. في التهذيب يسوّد في الموضعين واخضرت واحمرت بزيادة الألف في الكلمات الأربع «عهد».

بيان:

امتعت الشعر وتمّعت تساقط.

٤٤-١٦٠٢٢ (التهذيب - ١٠:٢٦٢ رقم ١٠٣٥) محمد بن أحمد، عن أبي

نصر، عن عيسى بن مهران، عن أبي غانم، عن منهل بن خليل، عن

(الفقيه - ٤:١٥٠ رقم ٥٣٣١) سلمة بن تمام قال: أهرق^١

رجل قدراً فيها مرق على رأس رجل فذهب شعره فاختموا في ذلك

إلى عليّ عليه السلام فأجله سنة فجاء فلم ينبت شعره فقضى عليه

بالدية.

٤٥-١٦٠٢٣ (التهذيب - ١٠:٢٦٢ رقم ١٠٣٦) الصفار، عن إبراهيم بن

هاشم، عن المنقري، عن عبدالله بن سنان قال: قلت لأبي عبدالله عليه

السلام: جعلت فداك ما على رجل وثب على امرأة فحلق رأسها قال

«يضرب ضرباً وجيعاً ويحبس في سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها فان

نبت أخذ منه مهر نساها وإن لم ينبت أخذ منه الدية كاملة» الحديث.

بيان:

قد مضى تمامه في أبواب الحدود بأسناد آخر.

١. في الكتابين المطبوعين أهرق مكان اهرق ولعلّه هو الصحيح «ض.ع».

- ١٠٤ -

باب مقادير الديات في الأسنان والأصابع

١٦٠٢٤-١ (الكافي - ٣٢٩:٧) محمد، عن أحمد وعليّ، عن أبيه جميعاً،
عن

(الفقيه - ١٣٧:٤ رقم ٥٣٠٤ - التهذيب - ٢٥٤:١٠ رقم ١٠٠٥) السّراد، عن هشام بن سالم، عن زياد بن سوقة، عن الحكم بن عتيبة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله إن بعض الناس له في فيه اثنان وثلاثون سنّاً وبعضهم له ثمانية وعشرون سنّاً فعلى كم تقسم دية الأسنان؟

فقال «الخلقة إنّما هي ثمانية وعشرون سنّاً اثنتا عشرة في مقادير الفم وست عشرة سنّاً في مواخيره فعلى هذا قسمت دية الأسنان، فدية كلّ سنّ من المقادير إذا كسرت حتى تذهب خمسمائة درهم وهي اثنتا عشرة سنّاً فديتها كلّها ستة آلاف درهم وفي كلّ سنّ من المواخير مائتان وخمسون درهماً وهي ست عشرة سنّاً فديتها كلّها أربعة آلاف درهم فجميع دية المقادير والمواخير من الأسنان عشرة آلاف درهم إنّما وضعت

الدية على هذا فما زاد على ثمانية وعشرين سنّاً فلا دية له وما نقص فلا دية له هكذا وجدناه في كتاب عليّ عليه السلام.

قال: فقال الحكم: فقلت: إنّ الديّات إنّما كانت تؤخذ قبل اليوم من الابل والبقر والغنم قال فقال «إنّما كان ذلك في البوادي قبل الاسلام فلما ظهر الاسلام وكثر الورق في النّاس قسمها أمير المؤمنين عليه السلام على الورق» قال الحكم: فقلت له: أرايت من كان اليوم من أهل البوادي ما الذي يؤخذ منهم في الدية اليوم ابل أو ورق؟ قال: فقال «الإبل اليوم مثل الورق بل هي أفضل من الورق في الدية إنهم كانوا يأخذون منهم في دية الخطأ مائة من الابل يحسب لكلّ بغير مائة درهم فذلك عشرة آلاف» قلت له: فما أسنان المائة بغير؟ قال: فقال «ما حال عليه الحول ذكران كلّها».

٢٥١٦٠٢ (الفقيه - ١٣٦:٤ رقم ٥٣٠٠) قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الأسنان التي تقسم عليها الدية أنّها ثمانية وعشرون سنّاً ستة عشر في مآخير الفم واثنا عشر في مقاديمه فدية كلّ سن من المقاديم اذا كسر حتى يذهب خمسون ديناراً يكون ذلك ستمائة دينار ودية كلّ سن من المآخير اذا كسر حتى يذهب على النّصف من دية المقاديم خمسة وعشرون ديناراً يكون ذلك أربعمائة دينار فذلك ألف دينار فما نقص فلا دية له وما زاد فلا دية له.

بيان:

قال في الفقيه: واذا أصيبت الأسنان كلّها فما زاد على الخلقة المستوية وهي ثمانية وعشرون سنّاً فلا دية لها واذا أصيبت الزائدة مفردة عن جميعها ففيها ثلث دية التي تليها.

٣-١٦٠٢٦ (الكافي - ٣٣٣:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٥٥:١٠ رقم ١٠٠٦) أحمد، عن السَّراد، عن
عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الأسنان كلّها
سواء في كلّ سنّ خمسمائة درهم».

٤-١٦٠٢٧ (الكافي - ٣٣٤:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٥٥:١٠ رقم ١٠٠٧) البرقي، عن عثمان، عن
ساعة قال: سألته عن الأسنان؟ فقال «هي في الدية سواء».

بيان:

حملها في التّهذيبين^١ وما في معناها على الثّنايا والمقادير دون الماخير لأنّها
هي المتساوية في الدّية ودية كلّ واحد منها خمسمائة درهم ولا يجري هذا التأويل
في حديث عليّ بن أبي حمزة وحديث آخر الباب الآتين وكذا فيما يأتي في باب
رواية كتاب عليّ عليه السلام فإنّه نصّ في أنّ دية الأسنان كلّها سواء ثمّ
المستفاد من تلك الرواية أنّ التّسوية هو الصواب وأنّ التّفاوت فيها محمول
على التّقية كما يأتي بيانه إن شاء الله.

٥-١٦٠٢٨ (الكافي - ٣٣٤:٧) محمد، عن

١. قال وينبغي أن يبني المجلد على المفصل لما بيّناه في غير موضع ثمّ قال ولو لم يكن المراد ما،
قلناه لكأنّ الدّية تزيد على الدّية الكاملة إذا أوجب في كلّ سنّ خمسمائة لأنّ جميعها ثمانية
وعشرون سنّاً وذلك لا يذهب إليه أحد «عهد».

(التهذيب - ٢٥٥:١٠ رقم ١٠٠٨) أحمد، عن

(الفقيه - ١٣٥:٤ رقم ٥٢٩٩) السَّراد، عن عبد الله بن سنان،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال «السَّنُّ اذا ضربت انتظر بها سنة فان
وقعت أغرم الضارب خمسمائة درهم وان لم تقع واسودَّت أغرم ثلثي
ديتها».

٦١٦٠٢٩ . (الكافي - ٣٣٣:٧) محمَّد، عن

(التهذيب - ٢٥٦:١٠ رقم ١٠٠٩) أحمد، عن علي بن الحكم
و[أو- خ ل] غيره، عن أبان، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه
السلام قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: اذا اسودَّت الثنية
جعل فيها الدية».

بيان:

حمله في الاستبصار على ثلثي الدية لا الدية الكاملة.

٧-١٦٠٣٠ (الكافي - ٣٣٤:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٥٦:١٠ رقم ١٠١٠) سهل، عن الثلاثة، عن أبي
عبد الله عليه السلام قال «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام قضى في سنِّ الصبي قبل
أن يثغر بغيراً بغيراً في كلِّ سن».

٨-١٦٠٣١ (التهذيب - ٢٦١:١٠ رقم ١٠٣٣) الثَّوْلي، عن السَّكوني، عن

أبي عبدالله عليه السلام «إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قضى في سنِّ الصَّبي إذا لم يشغُر ببيعين».

بيان:

أنَّ الغلام ألقى ثغره ونبت ثغره ضدَّ كأثغر بالمشثاة وأدغر والأصل اثغُر.

٩-١٦٠٣٢ (التهذيب - ١٠: ٢٦١ رقم ١٠٣١) ابن محبوب، عن علي بن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن درست، عن عجلان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في دية السنِّ الأسود ربع دية السنِّ».

١٠-١٦٠٣٣ (التهذيب - ١٠: ٢٦٠ رقم ١٠٢٩) النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: للأنسان واحد وثلاثون ثغرة وفي كلِّ ثغرة ثلاثة أبعرة وخمسة بعين».

بيان:

حمله في التهذيبين على التَّقية لموافقة مذهب العامة.

١١-١٦٠٣٤ (التهذيب - ١٠: ٢٦١ رقم ١٠٣٠) ابن فضال، عن ظريف عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في السنِّ خمس من الابل أدناها وأقصاها وهو نصف عُشر الدية إن كانت دنائير فدنائير وإن كانت دراهم فدراهم وإن كانت بقرأ فبقرأ وإن كانت غنماً فغنماً وإن كانت إبلاً فإبلاً على الدية مائتا بقرة وفي السنِّ عشرة من البقر وفي الإصبع عُشر الدية عُشر من الإبل».

١. بل ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى. راجع معجم رجال الحديث ج ١٢ ص ١٤٧.

١٢-١٦٠٣٥ (الكافي - ٣٣٠:٧ - التهذيب - ٢٥٤:١٠ - رقم ١٠٠٤)
 السَّراد، عن هشام بن سالم، عن زياد بن سوقة، عن الحكم بن عتيبة
 قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أصابع اليدين وأصابع الرجلين
 أرايت ما زاد فيها على عشر أصابع أو نقص من عشر، فيها دية؟ قال:
 فقال لي «يا حكم الخلقة التي قسمت عليها الدية عشر أصابع في اليدين
 فما زاد أو نقص فلا دية له وعشر أصابع في الرجلين فما زاد أو نقص فلا
 دية له وفي كل أصبع من أصابع اليدين ألف درهم وفي كل أصبع من
 أصابع الرجلين ألف درهم وكل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية
 الصحاح».

١٣-١٦٠٣٦ (الكافي - ٣٢٨:٧ - التهذيب - ٢٥٧:١٠ - رقم ١٠١٥)
 الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في الاصبع عُشر الدية اذا
 قطعت من أصلها أو شُلَّت» قال: وسألته عن الأصابع أسواء هنَّ في
 الدية؟ قال «نعم» وقال: سألته عن الاسنان؟ فقال «ديتهنَّ سواء».

بيان:

قال في التهذيبين: أو شُلَّت يعني أو شُلَّت ثم قطعت لما يأتي وحمل التسوية
 في الأصابع في هذا الخبر وما بعده على ما عدا الابهام لما يأتي في باب رواية كتاب
 علي عليه السلام وحمل التسوية في الأسنان على كل من المقادير والمواخير
 على حدة دون الجميع لما مرّ.

١٤-١٦٠٣٧ (الفقيه - ١٣٥:٤ - رقم ٥٢٩٧) ابن بكير، عن زرارة، عن أبي
 عبدالله عليه السلام قال «في الاصبع عشر من الابل اذا قطعت من
 أصلها أو شُلَّت».

١٥-١٦٠٣٨ (الكافي - ٣٢٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٥٧:١٠ رقم ١٠١٦) أحمد، عن السَّراد، عن
عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أصابع اليدين
والرجلين سواء في الدية في كلّ اصبع عشر من الابل وفي الظفر خمسة
دنانير».

١٦-١٦٠٣٩ (الكافي - ٣٢٨:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٥٧:١٠ رقم ١٠١٧) سهل، عن

(الفقيه - ١٣٦:٤ رقم ٥٣٠١ - التهذيب - ٢٩٣:١٠ رقم
١١٣٦) السَّراد، عن ابن رثاب، عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا
عبدالله عليه السلام عن الذراع اذا ضرب فانكسر منه الزند؟ قال: فقال
«اذا يبست منه الكف فشلت أصابع الكف كلّها فان فيها ثلثي الدية دية
الميد» قال «وان شلت بعض الأصابع وبقي بعض فان في كلّ اصبع
شلت ثلثي ديتها» قال «وكذلك الحكم في الساق والقدم اذا شلت أصابع
القدم».

١٧-١٦٠٤٠ (الكافي - ٣٣٨:٧ - التهذيب - ٢٥٦:١٠ رقم ١٠١١) محمد،
عن أحمد، عن

(الفقيه - ١٣٧:٤ رقم ٥٣٠٢) محمد بن يحيى الخزاز عن
غياث بن ابراهيم، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الاصبع الزائدة اذا

قطعت ثلث دية الصحيحة».

١٨-١٦٠٤١ (الكافي - ٣٤٢:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٥٦:١٠ رقم ١٠١٢) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الظفر اذا قلع ولم ينبت أو خرج أسود فاسداً عشرة دنانير وإن خرج أبيض فخمسة دنانير».

١٩-١٦٠٤٢ (الفقيه - ١٥١:٤ رقم ٥٣٣٦ - التهذيب - ٢٥٧:١٠ رقم ١٠١٨) السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقضي في كل مفصل من الاصبع بثلاث عقل تلك الاصبع إلاّ الابهام فإنه كان يقضي في مفصلها بنصف عقل تلك الابهام لأنّها مفصلين».

٢٠-١٦٠٤٣ (التهذيب - ٢٥٩:١٠ رقم ١٠٢٣) الحسين، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة

(الفقيه - ١٣٤:٤ رقم ٥٢٩٥) عثمان، عن سماعة قال: سألته عن الأصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدية؟ فقال «هنّ سواء في الدية».

٢١-١٦٠٤٤ (الفقيه - ١٣٥:٤ رقم ٥٢٩٩) السرّاد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أصابع اليدين والرجلين في

الدية سواء».

٢٢-١٦٠٤٥ (التهذيب - ١٠: ٢٥٩ رقم ١٠٢٤) الحسين، عن القاسم، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «في السنّ خمس من الابل^١ أقصاها وأدناها سواء وفي الاصبع عشر من الإبل».

بيان:

حملها في التهذيبين على ما عدا الابهام.

١. قال في الاستبصار وأما ما تضمنته رواية أبي بصير وعبد الله بن سنان أنّ في كلّ إصبع عشرًا من الإبل فيجوز أن يكون من كلام الراوي وهو أنّه لما سمع أنّ الأصابع سواء في الدية ففسّر هو لكلّ إصبع عشرًا من الابل ولم يعلم أنّ هذا الحكم يختصّ بالأصابع الأربع قال وإنما قلنا هذا ليكون العمل على جميع الأخبار دون إطراح شيء منها «عهد».

- ١٠٥ -

باب مقادير الديات في الجراحات والشجاج

١-١٦٠٤٦ (الكافي - ٣٢٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٠: ٢٩٠ رقم ١١٢٦) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المأمومة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الابل وفي الموضحة خمساً من الابل وفي الدامية بغيراً وقضى في الباضعة ببيعيرين وقضى في المتلاحمة ثلاثة أبعرة وقضى في السمحاق أربعة من الابل».

٢-١٦٠٤٧ (الكافي - ٣٢٨:٧ - التهذيب - ١٠: ٢٩٣ رقم ١١٣٧) بالاسنادين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الناقلة (النافذة - خ ل) تكون في العضو ثلث دية ذلك العضو».

٣-١٦٠٤٨ (الكافي - ٣٢٦:٧) محمد، عن أحمد، عن المحمدين

(التهذيب - ٢٩١:١٠ رقم ١١٢٩) الحسين، عن محمد بن الفضيل، عن الكناني

(الكافي) وعليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب) عمرو بن عثمان، عن المفضل بن صالح، عن الشّحّام

(التهذيب - ٢٩١:١٠ رقم ١١٣٠) والحسين، عن عليّ بن النّعمان، عن ابن وهب جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام عن الشّجّة المأمومة فقال «فيها ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي الموضحة خمس من الابل».

٤٩-١٦٠ (الكافي - ٣٢٦:٧) الثلاثة

(التهذيب - ٢٩٠:١٠ رقم ١١٢٥) الحسين، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في الموضحة خمس من الابل وفي السمحاق أربع من الابل والباضعة ثلاث من الابل والمأمومة ثلاث وثلاثون من الابل

(الكافي) والجائفة ثلاث وثلاثون من الابل

(ش) والمنقلة خمس عشرة من الابل».

٥-١٦٠٥٠ (التهذيب - ١٠:٢٩٠ رقم ١١٢٤) الحسين، عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله مع الزيادة.

٦-١٦٠٥١ (الكافي - ٧:٣٢٧ - التهذيب - ١٠:٢٩٠ رقم ١١٢٧) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الدّامية بغيراً وفي الباضعة بغيرين وفي المتلاحمة ثلاثة أبعة وفي السمحاق أربعة أبعة».

٧-١٦٠٥٢ (الفقيه - ٤:١٦٨ رقم ٥٣٨٢) ابن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في الباضعة ثلاثة من الابل».

٨-١٦٠٥٣ (التهذيب - ١٠:٢٨٩ رقم ١١٢٣) الحسين، عن القاسم بن محمد، عن سعيد بن محمد، عن عليّ

(الفقيه - ٤:١٦٧ رقم ٥٣٨١) القاسم بن محمد، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في الموضحة خمس من الابل وفي السمحاق دون الموضحة أربع من الابل وفي المنقّلة خمس عشرة من الابل وفي الجائفة ثلث الدية ثلاث وثلاثون من الابل وفي المأمومة ثلث الدية».

٩-١٦٠٥٤ (التهذيب - ١٠:٢٩١ رقم ١١٣١) عنه، عن فضالة، عن أبان، عن أبي مريم قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام «بابا مريم إن رسول

الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم قد كتب لابن حزم^١ كتاباً في الصدقات فحذه منه فائتني به^٢ حتى أنظر إليه قال: فانطلقت إليه فأخذت منه

١. لعل المكتوب له محمد بن عمرو بن حزم بالحاء المهملة المفتوحة والزاي الساكنة قبل الميم الأنصاري كان من الصحابة إلا أن ابن الأثير ذكره في فرع التابعين من كتاب جامع الاصول «عهد».

٢. قوله «فحذه منه فائتني به» الظاهر من العبارة أن ابن حزم الذي كتب له رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم كان حياً إلى زمن الصادق عليه السلام وليس كذلك إذ يستلزم كون عمره أكثر من مائة وخمسين سنة والحق أن بعض الرواة سهى فغير شيئاً من اللفظ غير به المعنى ويجب على المحدث أن يرتب في ذهنه تاريخ وفاة كل إمام ومدة إمامتهم عليهم السلام والوقائع الهامة التي أتفتت في تلك العصور حاضرة لديه حتى يتضح له أمثال هذه الأمور ولم أر من تعرض لتأويل هذا الحديث والوجه فيه وابن حزم الذي كتب بأمر رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم الكتاب له هو عمرو بن حزم الأنصاري من بني النجار وأول مشاهدته خيبر وأرسله رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم بعد الفتح إلى نجران بكتاب وهو كان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وشهد معه مشاهدته عليه السلام وتوفي في خلافة معاوية سنة إحدى وخمسين أو سنة بعدها وهو الذي روى لأصحاب معاوية أن عماراً تقتله الفئة الباغية وابنه محمد بن عمرو بن حزم كان من أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام أيضاً.

وذكره العلامة رحمه الله في الخلاصة في قسم الممدوحين قُتل في وقعة الحرة سنة ثلاث وستين من الهجرة وابنه أبو بكر بن محمد بقي إلى عصر الصادق عليه السلام وتوفي بعد سنة مائة وعشرين ولا أعلم حاله واختصاصه بأهل البيت عليهم السلام كأبيه وجدّه غير معلوم وذكر ابن حجر في التقریب أنه كان قاضياً وهو الذي يمكن أن يطلب منه الصادق عليه السلام كتاب رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم الذي قد كتبه لجده عمرو بن حزم وعلى هذا فيحتمل أن تكون عبارة الحديث الأولى هكذا (قد كتب لعمر بن حزم كتاباً في الصدقات فحذه من أبي بكر بن حزم).

وروى النسائي نسخة هذا الكتاب في سننه باختلاف يسير في ألفاظه تنقل هنا أحدها أن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرأت على أهل اليمن هذه نسختها من محمد النبي إلى شريحيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعاقر وهمدان أما بعد، وكان في كتابه إن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بيّنة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وإن في النفس الدية مائة من الابل وفي الأنف اذا أوعب جدعه الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل

الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمس عشرة من الابل وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة خمس من الابل وإن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار انتهى ما أورده النسائي في اسناده الأول.

وروى أول الحديث في مجمع الزوائد عن الطبراني في معجمه الكبير قال في كتاب الزكاة عن عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وآله كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به عمرو بن حزم فقرأت على أهل اليمن وهذه نسختها:

بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي صلى الله عليه وآله إلى قوله: وهمدان كما في النسائي ثم قال: أما بعد فقد رجع رسولكم وأعطيتكم من المغانم خمس الله وما كتب الله على المؤمنين من العشر في العقار وما سقت الساء أو كان سباحاً أو كان بغلاً فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق وفي كل خمس من الابل سائمة شاة إلى أن تبلغ أربعة وعشرين ففيها بنت مخاض (وفي مذهبنا ستاً وعشرين) فإن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر إلى أن تبلغ خمساً وثلاثين فإن زادت واحدة ففيها بنت لبون إلى أن تبلغ خمساً وأربعين فإن زادت واحدة على خمسة وأربعين ففيها حقه طروقة الحمل إلى أن تبلغ ستين فإن زادت على ستين واحدة ففيها جذعة إلى أن تبلغ خمساً وسبعين فإن زادت واحدة على خمس وسبعين ففيها بنتا لبون إلى أن تبلغ تسعين فإن زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الحمل إلى أن تبلغ عشرين ومائة فإن زادت على العشرين ومائة شاة ففيها شاتان إلى أن تبلغ مائتين فإن زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى أن تبلغ ثلاثمائة فإن زادت ففي كل مائة شاة شاة ولا يؤخذ في الصدقة محمياً جحفاً وهرمة ولا عجفاء ولا ذات عوار ولا تيس الغنم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع حسنة الصدقة وما أخذ من خليطين فإنها مراجعان بينها بالسوية وفي كل خمس أواق من الورق خمسة دراهم وما زاد ففي كل أربعين درهماً درهم وليس فيما دون خمس أواق شيء وفي كل أربعين ديناراً والصدقة لا تحل لمحمد ولا لأهل بيته إنما هي الزكاة تزكى بها أنفسهم وللفقراء المؤمنين وفي سبيل الله ولا في رقيق ولا في مزرعة ولا عمارها شيء إذا كانت تؤدي صدقتها من العشر وإنه ليس في عبد مسلم ولا في فرسه شيء وكان في الكتاب أن أكبر الكبائر عند الله يوم القيامة إشراك بالله وقتل النفس المؤمنة بغير حق والفرار في سبيل الله يوم الزحف وعقوق الوالدين ورمي المحصنة وتعلم السحر وأكل الربا وأكل مال اليتيم وإن العمرة الحج الأصغر ولا يمسه القرآن إلا ظاهر ولا طلاق قبل املاك ولا عتاق حتى تناع ولا يصلين أحدكم في ثوب واحد وشقة باد ولا يصلين أحدكم عاقصاً شعره قلت فذكر الحديث وبقيته رواه النسائي.

انتهى كلام مجمع الزوائد نقلنا الحديث هنا تبركاً وليكون جميع ما وجدناه منه في مكان واحد ويتصل بعضه ببعض وليس فيه ما يخالف مذهبنا إلا ما فيه من إخراج بنت مخاض في أربع وعشرين ولعله تصرف من الرواة كما يوجد مثله في أخبارنا أيضاً. «ش».

الكتاب ثم أتيت به فعرضته عليه فاذا فيه من أبواب الصدقات وأبواب الديات فاذا فيه في العين خمسون وفي الجائفة الثلاث وفي المنقلة خمس عشرة وفي الموضحة خمس من الابل».

بيان:

أريد بالعين إحداهما.

١٠-١٦٠٥٥ (التهذيب - ١٠: ٢٩٣ رقم ١١٣٨) ابن محبوب، عن أحمد، عن ابن فضال، عن ظريف، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الحرصة شبه الخدش^١ بعير وفي الدامية بعيران وفي الباضعة وهي دون السمحاق ثلاث من الابل وفي السمحاق وهي دون الموضحة أربع من الابل وفي الموضحة خمس من الابل».

١١-١٦٠٥٦ (التهذيب - ١٠: ٢٩٤ رقم ١١٤٣) ابن فضال، عن ظريف، عن أبي حمزة: في الموضحة خمس من الابل وفي السمحاق دون الموضحة أربع من الابل وفي المنقلة خمس عشرة من الابل وعشر ونصف عشر وفي الجائفة ما وقعت في الجوف ليس فيها قصاص إلا الحكومة... الحديث.

بيان:

قد مضى تمامه في آخر باب ما يقتص وما لا يقتص.

١. الحرصة بالمهمات وكذلك الحارصة هي الشجة التي تحرص الجلد أي تشقه قليلاً وتخدشه ومنه يقال حرص القصار الثوب إذا شقه وخرقه قال الجوهري حرص القصار الثوب يحرصه أي خرقه بالدق انتهى وعن الازهري إذا قصره وحى عنه الدرن كأنه قشره عنه «عهد».

١٢-١٦٠٥٧ (التهذيب - ٢٩٣:١٠ رقم ١١٣٩) الصفار، عن علي بن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن

(الفقيه - ١٦٩:٤ رقم ٥٣٨٦) السكوني: إن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في الهاشمة بعشر من الابل.

١٣-١٦٠٥٨ (التهذيب - ٢٤٧:١٠ ذيل رقم ٩٧٦) الصفار، عن أحمد، عن محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الموضحة خمس من الابل والسمحاق أربعة من الابل والدامية صلح أو قصاص اذا كان عمداً كان دية أو قصاصاً وإذا كان خطأ كان الدية والمنقلة خمسة عشر والجائفة ثلث الدية والمأمومة ثلث الدية وجراحة المرأة والرجل سواء إلى أن تبلغ ثلث الدية فإذا جاز ذلك فالرجل يضعف على المرأة ضعفين».

بيان:

لما كان التفاوت في الدامية أكثر منه في غيرها جعل ديتها صلحاً.

١٤-١٦٠٥٩ (التهذيب - ٢٩٣:١٠ رقم ١١٤٠) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى الخزّاز، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «ما دون السمحاق أجر الطيب».

بيان:

يعني سوى الدية كما يأتي في باب العاقلة إن شاء الله.

١٥-١٦٠٦٠ (التهذيب - ٢٩٤:١٠ رقم ١١٤٤) النوفلي، عن السّكوفي،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم: الموضحة في الوجه والرأس سواء».

١٦-١٦٠٦١ (الكافي - ٣٢٧:٧) محمد، عن أحمد، عن

(الفقيه - ١٦٩:٤ رقم ٥٣٨٤ - التهذيب - ٢٩١:١٠ رقم
١١٣٢) السّراد، عن الحسن بن صالح^١ الثوري، عن أبي عبدالله عليه
السلام قال: سألته عن الموضحة في الرأس كما هي في الوجه؟ فقال
«الموضحة والشّجاج في الوجه والرأس سواء في الدية لأنّ الوجه من
الرأس وليس الجراحات في الجسد كما هي في الرأس».

١٧-١٦٠٦٢ (الكافي - ٣٢٧:٧ - التهذيب - ٢٩٠:١٠ رقم ١١٢٨)
عليّ، عن أبيه، عن

(الفقيه - ١٣٧:٤ رقم ٥٣٠٣) السّراد، عن اسحاق بن عمار،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في
المجروح في الأصابع اذا أوضح العظم عشر دية الاصبع اذا لم يرد
المجروح أن يقتصّ».

بيان:

في نسخ التهذيب نصف عشر دية الاصبع.

١. في المطبوع من الفقيه الحسن بن حيّ مكان الحسن بن صالح وهذا نشأ من اختلاف النسخ
←

١٨١٦٠٦٣ (الكافي - ٣٢٧:٧) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه،
عن أبي بصير

(التهذيب - ٢٩٢:١٠ رقم ١١٣٤) الصفار، عن ابراهيم بن
هاشم، عن محمد بن حفص، عن عبدالله بن طلحة، عن أبي بصير، عن
أبي عبدالله عليه السلام في رجل شجّ رجلاً موضحة ثم يطلب فيها
فوهبها له ثم انتفضت به فقتلته فقال «هو ضامن الدية إلا قيمة الموضحة
لأنّه وهبها له ولم يهب النفس

(الكافي) وفي السمحاق وهي التي دون الموضحة خمسمائة
درهم وفيها اذا كانت في الوجه ضعف الدية على قدر الشين وفي المأمومة
ثلث الدية وهي التي قد نفذت ولم تصل إلى الجوف فهي فيما بينهما وفي
الجائفة ثلث الدية وهي التي قد بلغت جوف الدماغ وفي المنقلة خمسة
عشر من الابل وهي التي قد صارت فرجة تنقل منها العظام».

١٩٠٦٠٦٤ - ١٩ (الفقيه - ١٦٨:٤ رقم ٥٣٨٣ - التهذيب - ٢٩٢:١٠ رقم
١١٣٣) السّرّاد، عن صالح بن رزين، عن ذريح قال: سألت أبا عبدالله
عليه السلام عن رجل شجّ رجلاً موضحة وشجّه آخر دامية في مقام واحد
فمات الرجل؟ قال «عليهما الدية في أموالهما نصفين».

٢٠٠٦٠٦٥ (التهذيب - ٢٩٤:١٠ رقم ١١٤٢) النوفلي، عن السكوني،

عن

وأشار إلى هذا الاختلاف وهذا الحديث جامع الرواة ج ١ ص ١٩٥ في ترجمة الحسن بن حيّ
واستظهر أن ابن حيّ هو الحسن بن صالح وهو كذلك والله أعلم «ض.ع».

(الفقيه - ١٦٩:٤ رقم ٥٣٨٧) أبي عبدالله عليه السلام في عبد
شجّ رجلاً موضحة ثمّ شجّ آخر فقال «هو بينهما».

٢١-١٦٠٦٦ (التهذيب - ٢٩٣:١٠ رقم ١١٤١) الحسن بن محمد، عن
حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل شجّ عبداً موضحة فقال
«عليه نصف عشر قيمة العبد لمولى العبد ولا يجاوز ثمن العبد دية الحر».

بيان:

مضى حديث آخر في هذا المعنى في باب ما اذا كان أحدهما مملوكاً.

٢٢-١٦٠٦٧ (الكافي ... - التهذيب - ١٩٣:١٠ رقم ٧٦٣ و ٢٩٥ رقم
١١٤٧) الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن
جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «جراحات العبيد على
نحو جراحات الأحرار في الثمن».

بيان:

قد مرّ هذا الحديث من الفقيه^١ أيضاً بدون قوله في اسناده عن جعفر، عن
أبيه.

٢٣-١٦٠٦٨ (التهذيب - ٢٩٤:١٠ رقم ١١٤٦) الصفار، عن الثلاثة، عن
جعفر عليه السلام «إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: لا يقضي في شيء
من الجراحات حتى تبرأ».

بيان:

قال في الكافي في تفسير الجراحات: أولها تسمى الحارصة^١ وهي التي تחדش ولا يجري الدّم ثم الدّامية وهي التي يسيل الدّم منها ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم وتقطعه ثم المتلاحمة وهي التي تبلغ في اللحم ثم السمحاق وهي التي تبلغ العظم والسمحاق جلدة رقيقة على العظم ثم الموضحة وهي التي توضح العظم ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم ثم المنقلة وهي التي تنقل العظام من الموضع الذي خلقه الله ثم الأمّة والمأمومة وهي التي تبلغ أم الدّماغ ثم الجائفة وهي التي تصير في جوف الدماغ.

وسياأتي ذكر مقادير الديات في تفاصيل جراحات الأعضاء وشجاجها في باب آخر إن شاء الله تعالى.

١. المشهور بين الأصحاب أنّ الحارصة بالمهملات غير الدّامية وأنّ الأولى هي القاشرة للجلد والثانية هي القاطعة له الأخذ في اللحم يسيراً وأنّ الباضعة هي المتلاحمة بعينها وهي الأخذ في اللحم كثيراً، ما لم يبلغ السّمحاق ومنهم من ذهب إلى وحدة الأولين وتغاير الأخيرتين على أن تكون الباضعة هي الدّامية بالمعنى السابق فالألفاظ الأربعة موضوعة لثلاثة معاني عند الفريقين على أن يكون اثنتان منهما مترادفين وفي كلّ واحدة من روايتي منصور بن حازم ومسمع بن عبد الملك حجة لكلّ من القولين.

وأما ما اعتمده صاحب الكافي فغير ملائم لإحدى الروايتين ولا هو مطابق لأحد القولين «عهد».

- ١٠٦ -

باب طرق امتحان الجنائيات

١٦٠٦٩- (الكافي - ٣٢٢:٧) عليّ، عن أبيه ومحمّد، عن أحمد جميعاً،
عن

(التهذيب - ١٠: ٢٦٤ رقم ١٠٤٤) السّرّاد، عن الحرّاز، عن
سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال في رجل ضرب
رجلاً في اذنه بعظم فادّعى أنّه لا يسمع فقال «يترصّد ويستغفل وينتظر
به سنة فان سمع أو شهد عليه رجلان أنّه سمع والّا حلّفه وأعطاه الدية،
قيل يا أمير المؤمنين: فان عشر عليه بعد ذلك أنّه يسمع قال: إن كان الله
ردّ عليه سمعه لم أر عليه شيئاً».

بيان:

الظاهر أنّه سقط لفظة عن أمير المؤمنين عليه السلام عن السند أو كان
القاتل جاهلاً باختصاص اللقب فخاطب أبا عبد الله عليه السلام بذلك.

١٦٠٧٠- (الفقيه - ١٣٣: ٤) السّرّاد، عن أبيه، عن حماد بن

زيد [زياد - خ ل] عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل وجأ اذن رجل بعظم فادّعى أنّه ذهب سمعه كلّهُ؟ فقال «يؤجّل سنة ويترصد بشاهدي عدل فان جاء فشهدا أنّه سمع وإنّه أجاب على مسمع فلا حقّ له وان لم يعثر على أنّه سمع استحلف ثمّ أنّه أعطى الدية» قال: قلت له: فأنّه سمع بعد ما أعطى الدية؟ قال «هو شيء أعطاه الله أيّاه».

٣-١٦٠٧١ (الكافي - ٣٢٢:٧) عليّ، عن أبيه، عن السّراد، عن عليّ

(الفقيه - ١٣٣:٤ رقم ٥٢٨٩ - التهذيب - ١٠:٢٦٥ رقم ١٠٤٥) السّراد، عن عبدالوهاب بن الصّباح، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل وجىء في أذنه فادّعى إنّ إحدى أذنيه نقص من سمعه شيئاً قال: قال «تسدّ التي ضربت سداً شديداً وتفتح الصحيحة فيضرب لها بالجرس من حيال وجهه ويقال له اسمع فاذا خفي عليه الصوت علم مكانه ثمّ يضرب به من خلفه ويقال له اسمع فاذا خفي عليه الصوت علم مكانه ثمّ يقاس ما بينهما فان كانا سواء علم أنّه قد صدق ثمّ يؤخذ به عن يمينه فيضرب به حتى يخفى عنه الصوت ثمّ يعلم مكانه ثمّ يؤخذ به عن يساره فيضرب به حتى يخفى عنه الصوت ثمّ يعلم مكانه ثمّ يقاس ما بينهما فان كانا سواء علم أنّه قد صدق».

قال «ثمّ تفتح اذنه المعتلة وتسدّ الأخرى سداً جيّداً ثمّ يضرب

١. في بعض النسخ نقص من سمعها شيئاً وفي الفقيه نقص من سمعه بها شيء: بالرفع ولعلّ ما فيه أصوب «عهد».

بالجرس من قدامه ثم يعلم حيث يخفى عنه الصوت يصنع به كما يصنع
أول مرة بأذنه الصحيحة ثم يقاس فضل ما بين الصحيحة والمعتلة فيعطى
الأرش بحساب ذلك».

بيان:

لابد أن يدور الموجوء في اذنه على نفسه ويتوجه نحو الجرس حيث دار
كما في الحديث الآتي لثلا يختلف عليه الصوت فاطلاق الخلف واليمين واليسار
إنما هو باعتبار حالته الأولى لأن الجرس إنما هو حيال وجهه في الحالات جميعاً.

٤١٦٠٧٢ (الكافي - ٣٢٣:٧) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٦٥:١٠ رقم ١٠٤٦) الحسين، عن حماد بن
عيسى، عن ابن عمار قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل
يصاب في عينه فيذهب بعض بصره أي شيء يعطي؟ قال «تربط
احداها ثم توضع له بيضة ثم يقال له أنظر فما دام يدعي أنه يبصر
موضعها حتى اذا انتهى الى موضع إن جازه قال لا أبصر قريبها حتى
يبصر ثم يعلم ذلك المكان ثم يقاس بذلك القياس من خلفه وعن يمينه
وعن شماله فان جاء سواء وإلا قيل له كذبت حتى يصدق» وقال: قلت:
أليس يؤمن؟ قال «لا، ولا كرامة ويصنع بالعين الأخرى مثل ذلك ثم
يقاس ذلك على دية العين».

٥١٦٠٧٣ (الكافي - ٣٢٣:٧) محمد، عن أحمد، عن بعض أصحابه، عن

أبان

(التهذيب - ١٠: ٢٦٦ رقم ١٠٤٧) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن الحسن بن كثير، عن أبيه قال: أُصِيبَتْ عَيْنُ رَجُلٍ وَهِيَ قَائِمَةٌ فَأَمَرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَبَطَتْ عَيْنَهُ الصَّحِيحَةُ وَأَقَامَ رَجُلًا بِحَذَانِهِ بِيَدِهِ بِيضُهُ يَقُولُ هَلْ تَرَاهَا فَجَعَلَ يَقُولُ إِذَا قَالَ نَعَمْ تَأْخُرُ قَلِيلًا حَتَّى إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ عِلْمُ ذَلِكَ الْمَكَانِ قَالَ وَعَصَبَتْ عَيْنَهُ الْمَصَابَةُ وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَتْبَاعِدُ وَهُوَ يَنْظُرُ بَعَيْنِهِ الصَّحِيحَةَ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَيْسَ مَا بَيْنَهَا فَأَعْطَى الْأَرْضَ عَلَى ذَلِكَ.

١٦٠٧٤-٦ (الكافي - ٧: ٣٢٣ - التهذيب - ١٠: ٢٦٨ رقم ١٠٥٣) عليّ، عن أبيه^١، عن محمد بن الوليد، عن محمد بن الفرات، عن الأصمغ بن نباتة قال: سئل أمير المؤمنين^٢ عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً على هامته فأدعى المضروب أنه لا يبصر شيئاً وأنه لا يشم الرائحة وأنه قد ذهب لسانه فقال أمير المؤمنين صلوات الله عليه «إن صدق فله ثلاث ديات» فقليل: يا أمير المؤمنين وكيف يعلم أنه صادق؟ فقال «أما ما ادّعاه أنه لا يشم رائحة فإنه يدنى منه الحراق فإن كان كما يقول وإلاّ نحى رأسه ودمعت عينه وأما ما ادّعاه بعينه فإنه يقابل بعين الشمس فإن كان كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينيه وإن كان صادقاً بقيتا مفتوحتين وأما ما ادّعاه في لسانه فإنه يضرب على لسانه بالابرة فإن خرج الدم احمر فقد كذب وإن خرج الدم أسود فقد صدق».

١٦٠٧٥-٧ (الفقيه - ٣: ١٩ رقم ٣٢٥٠) قال أبو جعفر عليه السلام

١. في الكافي المطبوع السند هكذا: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير عن محمد بن الوليد. الخ.

٢. في بعض نسخ الكافي عليّ رفعه قال سئل أمير المؤمنين عليه السلام «منه» قدس سره.

«ضرب رجل رجلاً في هامته على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فأدعى المضروب» الحديث على تفاوت في ألفاظه.

٨-١٦٠٧٦ (التهذيب - ١٠: ٢٦٦ رقم ١٠٤٩) الحسين، عن النضر، عن عاصم، عن

(الفقيه - ٤: ١٣٣ رقم ٥٢٨٧) محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أصيب إحدى عينيه أن يؤخذ بيضة نعام فيمشي بها وتوثق عينه الصحيحة حتى لا يبصرها وينتهي بصره ثم يحسب ما بين منتهى بصر عينه التي أصيبت ومنتهى عينه الصحيحة فيؤدي بحساب ذلك».

٩-١٦٠٧٧ (الفقيه - ٤: ١٣٣ رقم ٥٢٩٠ - التهذيب - ١٠: ٢٦٦ رقم ١٠٤٨) السراة

(الفقيه) عن أبيه

(ش) عن حماد بن زيد [زيد - خ ل] عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن العين يدعي صاحبها أنه لا يبصر؟ قال «يؤجل سنة ثم يستحلف بعد السنة أنه لا يبصر ثم يعطي الدية» قال: قلت: فإن هو أبصر بعد؟ قال «هو شيء أعطاه الله إياه».

١٠-١٦٠٧٨ (التهذيب - ١٠: ٢٦٨ رقم ١٠٥٥) جعفر بن محمد، عن عبيد الله، عن

(الفقيه - ١٣٠:٤ رقم ٢٥٧٧) القّدّاح، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام قال «أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد ضرب رجلاً حتى انتقص من بصره فدعى برجل من أسنانه ثم أراهم شيئاً فنظر إلى ما انتقص من بصره فأعطاه دية ما انتقص من بصره».

١١-١٦٠٧٩ (التهذيب - ١٠:٢٦٧ رقم ١٠٥١) الحسين، عن فضالة، عن

(الفقيه - ١٣٤:٤ رقم ٥٢٩٤) السّكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه، عن عليّ عليهما السلام قال «لا تقاس عين في يوم غيم».

١٢-١٦٠٨٠ (التهذيب - ١٠:٢٦٨ رقم ١٠٥٢) عنه، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام مثله.

١٣-١٦٠٨١ (الكافي - ٣٢٤:٧ - التهذيب - ١٠:٢٦٨ رقم ١٠٥٤) محمد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن اسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن رفاعة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل ضرب رجلاً فنقص بعض نفسه بأي شيء يعرف ذلك؟ قال «بالساعات» قلت: وكيف بالساعات؟ قال «إن النفس يطلع الفجر وهو في الشقّ الأيمن

١. قوله «وهو في الشقّ الأيمن» هذا حديث ضعيف ورواه صالح بن عقبة كذاب غال، قال في مرآة العقول: لم أر من عمل به سوى الشيخ يحيى بن سعيد في جامعه، قال: وقال العلامة في التحرير في انقطاع النفس الدية وفي بعضه بحسب ما يراه الامام. انتهى.
أقول: ليس مراد العلامة انقطاع النفس مطلقاً لأنّه الموت بل انقطاع النفس من الأنف ومن الفم وهذا يدلّ على وقوع نقص في الأنف منع من جريان الهواء وكان صالح بن عقبة مزيماً

من الأنف فاذا مضت الساعة صار إلى الشق الأيسر فتتظر إلى ما بين نفسك ونفسه ثم يحسب ثم يؤخذ بحساب ذلك منه».

١٤-١٦٠٨٢ (الكافي - ٣٢١:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ١٠: ٢٦٣ رقم ١٠٤١) أحمد، عن السّراد، عن الخِرّاز، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «في رجل ضرب رجلاً في رأسه فثقل لسانه أنّه يعرض عليه حروف المعجم كلّها ثمّ يُعطى الدية بحصّة ما لم يفصح منها».

١٥-١٦٠٨٣ (الكافي - ٣٢٢:٧) عليّ، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعضاً على رأسه فثقل لسانه فقال «تعرض عليه حروف المعجم فما أفصح به منه وما لم يفصح به كان عليه الدية وهي تسعة وعشرون حرفاً».

١٦-١٦٠٨٤ (التهذيب - ١٠: ٢٦٣ رقم ١٠٤٠) الحسين، عن حماد بن عيسى، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله على اختلاف في ألفاظه.

أفته في الشقّ الأيسر من أنفه فاذا ضرب برد الأسحار رأسه انسَدَّ مجرى أنفه الأيسر وانحصر نفسه بالأيمن حين وضع هذا الحجر، ثمّ اذا سخن الهواء بالشمس وبدنه بسبب اليقظة انفتح أنفه الأيسر أيضاً فزعم أنّ جميع الناس كذلك وإنّا ذكر ذلك لئلا يتوهم أنّ انسداد مجرى الأنف في أول ساعة من الفجر دال على جناية موجبة للدية بل يجب أن يمتحن انسداد المجاري بعد ساعة من النوم وسخونة البدن والهواء وهو حسن إلاّ أنّه لا يرتبط مع خصوص الشقّ الايمن والأيسر «ش».

١٧-١٦٠٨٥ (الفقيه - ١١٢:٤ رقم ٥٢٢٢) البزنطي، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله إلا أنه قال «ثانية وعشرون حرفاً».

١٨-١٦٠٨٦ (الكافي - ٣٢٢:٧) الثلاثة

(التهذيب - ٢٦٢:١٠ رقم ١٠٣٨) الحسين، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم فقرأ ثم قسمت الدية على حروف المعجم فما لم يفصح به الكلام كانت الدية بالقصاص من ذلك».

١٩-١٦٠٨٧ (التهذيب - ٢٦٣:١٠ رقم ١٠٣٩) الحسين، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب غلاماً على رأسه فذهب بعض لسانه وأفصح ببعض الكلام ولم يفصح ببعض فأقرأه المعجم فقسم الدية عليه فما أفصح به طرحه وما لم يفصح به ألزمه آياه.

٢٠-١٦٠٨٨ (التهذيب - ٢٦٣:١٠ رقم ١٠٤٢) النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل ضرب فذهب بعض كلامه وبقي البعض فجعل ديته على حروف المعجم ثم قال تكلم بالمعجم فما نقص من كلامه فبحساب ذلك والمعجم ثمانية وعشرون حرفاً فجعل ثمانية وعشرين جزءاً فما نقص من كلامه

١. في الاستبصار اذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم فما لم يفصح من الكلام كانت الدية بقصاص من ذلك وهو أوضح «عهد».

فيحساب ذلك».

٢١-١٦٠٨٩ (التهذيب - ١٠: ٢٦٣ رقم ١٠٤٣) محمد بن أحمد والصفار،

عن العبيدي، عن عثمان، عن سماعه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل ضرب بـغلام ضربة (رجل طرق بـغلام طرقة - خ ل) فقطع بعض لسانه فأفصح ببعض ولم يفصح ببعض قال «يقرأ المعجم وما أفصح به طرح من الدية وما لم يفصح به ألزم الدية».

قال: قلت: كيف هو؟ قال «على حساب الجمل ألف ديتة واحد، والباء ديتها اثنان، والجيم ثلاثة، والدال أربعة، والهاء خمسة، والواو ستة، والزاي سبعة والحاء ثمانية، والطاء تسعة، والياء عشرة، والكاف عشرون، واللام ثلاثون، والميم أربعون، والنون خمسون، والسين ستون، والعين سبعون، والفاء ثمانون، والصاد تسعون، والقاف مائة، والراء مائتان، والشين ثلاثمائة، والتاء أربعمائة، وكل حرف يزيد بعد هذا من ا ب ت ث زدت له مائة درهم».

بيان:

قال في التهذيبين: ما تضمن هذا الخبر من تفصيل الدية على الحروف يشبه أن يكون من كلام بعض الرواة من حيث سمعوا أنه قال يفرق ذلك على حروف الجمل ظنوا أنه على ما يتعارفه الحسّاب من ذلك ولم يكن القصد ذلك وإنّا كان القصد أن يقسم على الحروف كلّها أجزاء متساوية ويجعل لكل حرف جزءاً من جملتها على ما فصل السكوني في روايته وغيره من الرواة ولو كان الأمر على ما تضمنت الرواية لما استكملت الحروف كلّها الدية على الكمال لأن ذلك لا يبلغ كمال الدية إن حسبناها على الدراهم وإن حسبناها على الدنانير بلغت أضعاف أضعاف الدية وكل ذلك فاسد فاذن ينبغي أن يكون العمل على

ما تقدّم من الأخبار.

انتهى كلامه وتنمّة الكلام في هذا الباب تأتي في الحديث الطويل الوارد في ديات تفاصيل الأعضاء إن شاء الله تعالى.

باب دية الجنين

١٦٠٩-١ (الكافي - ٣٤٢:٧ - التهذيب - ٢٨٥:١٠ رقم ١١٠٧) عن أبي
عبدالله عليه السلام وأبي الحسن الرضا عليه السلام «إن أمير المؤمنين
صلوات الله عليه جعل دية الجنين مائة دينار^١ وجعل مني الرجل إلى أن

١. قوله «دية الجنين مائة دينار» المشهور أن دية الجنين قبل أن يستهل مائة دينار وبعد أن يستهل
ألف وخمسمائة ومعنى الاستهلال أن يبكي بعد الولادة حتى يحصل اليقين بأنه ولد حياً فمات
وأما إن مات في الرحم قبل أن يسقط وعلم استناد موته إلى الجاني وأنه كان يتحرك حياً في
الرحم بحيث لو تولد لكان حياً بعد الولادة أياماً فمقتضى بعضها كالرواية الثالثة وهي لسليمان
بن صالح مائة دينار وأما الجنين الذي لم يكن قابلاً لأن يستهل بعد الولادة وإن تم خلقه في
الرحم فليس فيه الدية الكاملة أي مائة وإن تحرك تحركاً ما يشبه التقلص إذ ليس فيه حينئذ
الروح الحيواني والانساني بل فيه النفس النباتية التي تنمو بها فقط وليست الحركة منه حينئذ
إلا حركة تقلصية ما توجب خروجه عن النباتية إلى الحيوانية بل هو متدرج بينها في الحمل
فما ورد أن الجنين إذا ولجته الروح فيه الدية ألف دينار ليس معناه ولوج الروح مطلقاً بل
الروح الانساني أو الحيواني ويعرف ذلك بسقوطه حياً واستهلاله بعد الولادة وإلا فالنفس
النباتية فيه دائماً من لدن كان نطفة كما يدل عليه حديث سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين
عليهما السلام وأما وقت حلول الروح الحيواني الدارك المحرك بالارادة فمشكوك.
وفي رواية أبي شبل ما يدل على أنه بعد خمسة أشهر ولا يشبت به حجة إذ لم يدل على أنه
يرجع إلى هذه العلامة عند الشك مع أن أول العلوق غير معلوم على التحقيق فيحمل على
←

بيان الواقع تقريباً وإن كان الحكم متوقفاً على اليقين وهو غير حاصل إلا بالاستهلال بعد الولادة كما يقال أن الجارية تحيض بعد تسع سنين وإن كان ثبوت أحكام الحيض متوقفاً على اليقين بخروج الدم فمعنى الرواية أن الجنين بعد خمسة أشهر من ولادته في معرض أن يتولد حياً ويستهل عند الولادة وإن كانت حياته غير مستقرة لا أنه يحكم شرعاً بعد خمسة أشهر بأنه حيّ فيه الروح الحيواني وإن سقطه يوجب ألف دينار كما أنه لا يحكم بكون الجارية في العاشرة من سنّها قد حاضت قطعاً مع عدم علمنا بخروج الدم.

وذكر ابن ادريس أن دية الجنين أعني مائة دينار تنقسم على الأيام فأول العلوق دية عسرون ديناراً إلى عشرين يوماً وكلما مرّ عليه يوم بعده زاد دينار إلى أن يمضي أربعون يوماً فتصير الدية أربعين ديناراً وحمل عليه عبارة الشيخ في النهاية وفيها بينها بحساب ذلك أي بين النطفة والعلقة وهو عسرون يوماً أي النصف الثاني من أربعين يوماً ويسعر كلامه بأنه يزداد لكل يوم دينار بعد الأربعين يوماً أيضاً فيصير ستين ديناراً على رأس ستين يوماً ومائة على رأس مائة واعترض عليه المحقق في الشرائع والعلامة في المختلف وقال كثير من المحققين إن اعتراضهما غير وارد والحق أن بعض اعتراضاتها واردة وبعضها غير واردة ولو لم يكن موجبا للتطويل بغير فائدة لأوردنا هنا جميع ما عندنا في ذلك.

وحكي عن ابن بابويه في المقنع الفتوي بتقسيم الدية على وجه آخر واعتدّ به في نكت النهاية فأول العلوق عسرون ديناراً فبكل نقطة من نقط الدم تظهر في النطفة يزداد ديناران إلى أن تصير النطفة كلها دماً فتصير الدية أربعين كان النطفة تنقلب علقة بعشر قطرات أو نقاط من الدم وهذا مفاد رواية الشيباني وهكذا بعد أن صارت علقة فكلاً ظهر فيها عروق زاد ديناران بأن يقسم حجم العلقة عشرة أقسام وبظهور العروق في كل قسم يزداد ديناران إلى أن يتم جمعها مضغة فتصير ستين ديناراً وهذا مفاد رواية أبي شبل ثم بعد أن صارت مضغة تقسم خمسة أقسام فيعقد العظم في كل قسم يزداد أربعة دنانير إلى أن تتم ثمانين وهذا مفاد رواية أبي شبل أيضاً وليس بينه وبين ما ذكره ابن ادريس بعد الدقة والتأمل فرق كثير بعدما نعلم أن الانتقال من حالة إلى حالة كالنطفة إلى العلقة تدريجي والظاهر من المحقق في الشرائع أن عشرين ديناراً دية النطفة مطلقاً وأربعين ديناراً دية العلقة كذلك وإن الحمل في أربعين يوماً ونطفة وأربعين يوماً بعده علقة وهذا غير معقول لأن الانتقال من حالة إلى أخرى ليس دفعياً بل تدريجياً فلا بد أن تتغير النطفة شيئاً فشيئاً ولا بد أن يكون الغالب عليه أولاً صورة النطفة وآخرها صورة العلقة فإذا فرضنا وقوع السقط على رأس ثلاثين يوماً كان الغالب عليه صورة الدم أي العلقة فإن كان الأربعون ديناراً للعلقة ثبت لها حكمها وهكذا حكم المضغة بعد الأربعين والحق أن يحذف الأيام من حساب الديات ويرتب الحكم على صدق اسم العلقة والمضغة وغيرها ولا ينظر إلى أنه كم مضى من الأيام أو يقسم الديات على الأيام ويقطع النظر عن صدق العلقة أو المضغة كما يستفاد من الشيخ في النهاية وابن ادريس وأما الجمع بينها مع ما نعلم أن الاستحالة هنا

يكون جنيناً خمسة أجزاء فإذا كان جنيناً قبل أن تلجه الروح مائة دينار. وذلك إن الله تعالى خلق الانسان من سلالة وهي النطفة فهذا جزء ثم علقه فهذا جزءان ثم مضغة فهو ثلاثة أجزاء ثم عظماً فهو أربعة أجزاء ثم يكسى لحماً فحينئذ تم جنيناً وكملت له خمسة أجزاء مائة دينار والمائة دينار خمسة أجزاء فجعل للنطفة خمس المائة عشرين ديناراً وللعلقة خمسي المائة أربعين ديناراً وللمضغة ثلاثة أخماس المائة ستين ديناراً وللعظم أربعة أخماس المائة ثمانين ديناراً فإذا كسى اللحم كانت له مائة دينار كاملة فإذا أنشئ فيه خلق آخر وهو الروح فهو حينئذ نفس فيه ألف دينار دية كاملة إن كان ذكراً وإن كان انثى فخمسمائة دينار» الحديث.

بيان:

لهذا الحديث أسانيد متعددة نذكرها إن شاء الله في باب رواية كتاب عليّ

← تدريجية وإطلاق الاسم إنما هو على الصورة الغالبة فغير وجيه وقال ابن الجنيد دية الجنين غرة عبد أو أمة ويأتي معنى الغرة بقيمته شرعاً بخمسين ديناراً وأما الشيخ في الجملة في المبسوط والتهذيب والاستبصار وعن ابن أبي عقيل التخيير بين العبد والأمة أو أربعين ديناراً في المضغة وقول ابن الجنيد حسن جداً موافق للروايات الكثيرة مناسبة لباب القضاء إذ تعيين حال الجنين من جهة كونه نطفة أو علقة أو حالة بينها أو مضغة أو حالة بين المضغة والعلقة مشكل بل تحقيق بعض الحالات فيه يلحق بالمحال والاعتداد على قول القوابل فيها غير ممكن لأنهن لا يعرفن الحدود الشرعية المرعية في العلقة والمضغة وغيرهما ولسن من أهل الخبرة في ذلك وإنما يثبت بقولهن كون الساقط مبدأ نشو آدمي والأنسب إطلاق الحكم في الجنين بأن فيه غرة عبد أو أمة في أى حالة من حالات الجنين وخمسون ديناراً هو الحد الأوسط من قيمته ولا يبعد أن يقال الأولى بالفاضي أن يحكم بعبد قيمته أقل في أوائل أيام الحمل وأكثر في آخرها ولا يقل حكومته أولاً عن عشرين ديناراً وهي قيمة عبد أرخص ولا يتجاوز آخراً عن مائة دينار قيمته أغلى عبد هنا إذ للقاضي الخيار في أمثال هذه الأمور وكلما كان القاضي بالخيار فعلياً أن يختار الأسهل للأسهل والأصعب للأصعب «ش».

عليه السلام مع تمامه واختلافات ألفاظ الفقيه وألفاظ التهذيب برواية أخرى فيه ثم المستفاد من هذا الحديث والذي بعده أن الجنين إذا اسقط ميتاً بعد أن تلجه الروح ففيه الدية الكاملة ألف دينار بل يظهر من بعض الأخبار الآتية في هذا الباب أنه إذا صار عظمًا ففيه الدية كاملة ورواية سليمان بن صالح الآتية نص في أنه لا يستحق كمال الدية إلا بعد ولادته حيًّا وكذا ما يأتي في باب رواية كتاب علي عليه السلام ويمكن التوفيق بحمل هذا الخبر وما بعده على ما إذا ولد حيًّا ثم مات وخبر لزوم كمال الدية فيما إذا صار عظمًا على كمال دية الجنين أعني مائة دينار مع اكتسائه اللحم وفيه بُعد.

٢-١٦٠٩١ (الكافي - ٣٤٣:٧ - التهذيب - ٢٨١:١٠ - رقم ١٠٩٩) علي،
عن العبيدي، عن يونس

(الكافي) أو غيره

(ش) عن ابن مسكان، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «دية الجنين خمسة أجزاء خمس للنطفة عشرون ديناراً وللعلة خمسان أربعون ديناراً وللمضغة ثلاثة أخماس ستون ديناراً وللعظم أربعة أخماس ثمانون ديناراً فإذا تم الجنين كانت له مائة دينار فإذا أنشئ فيه الروح فديته ألف دينار أو عشرة آلاف درهم إن كان ذكراً وإن كانت أنثى فخمسمائة دينار وإن قتلت المرأة وهي حبلى فلم يدر أذكراً كان ولدها أم أنثى فدية الولد نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى وديتها كاملة».

٣-١٦٠٩٢ (الكافي - ٣٤٥:٧ - التهذيب - ٢٨١:١٠ - رقم ١١٠٠) محمد،

عن محمد بن الحسين، عن

(الفقيه - ١٤٣:٤ رقم ٥٣١٦) ابن بزيع، عن صالح بن عقبة،
عن سليمان بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام «في النطفة عشرون
ديناراً وفي العلقة أربعون ديناراً وفي المضغة ستون ديناراً وفي العظم
ثمانون ديناراً فإذا كسى اللحم فمائة دينار ثم هي مائة حتى يستهل فإذا
استهل فالدية كاملة».

بيان:

الاستهلال تصويت الصبي عند ولادته.

٤-١٦٠٩٣ (الكافي - ٣٤٥:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٨٣:١٠ رقم ١١٠٣) ابن عيسى^١، عن السَّراد،
عن الحرَّاز، عن محمد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل
يضرب المرأة فتطرح النطفة؟ فقال «عليه عشرون ديناراً» قلت:
فيضربها فتطرح العلقة؟ قال «عليه أربعون ديناراً» قلت: فيضربها
فتطرح المضغة؟ قال «عليه ستون ديناراً» قلت: فيضربها فتطرحه وقد
صار له عظم؟ فقال «عليه الدية كاملة وبهذا قضى أمير المؤمنين عليه
السلام» قلت: فما صفة خلقة النطفة التي تعرف بها؟ فقال «النطفة تكون
بيضاء مثل النخامة الغليظة فتمكث في الرحم إذا صارت فيه أربعين

١. في التهذيب المطبوع السند هكذا: أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب... الخ والظاهر أنَّ ما في المتن صحيح «ض.ع».

يوماً^١ ثمّ تصير الى علقه» قلت: فما صفة خلقه العلقه التي تعرف بها؟

١. قوله «فتمكث في الرّحم إذا صارت فيه أربعين يوماً» ليس مقصود هذه الرواية وما فيه معناها ما يختلج في ذهن المبتدي من أنّ النطفة تبقى على صورتها أربعين يوماً، ثمّ تنتقل إلى العلقه دفعةً بل تكون الإستحالات في الجنين تدريجية ولا تبقى بصورة واحدة مدةً فإن صحّ هذه الأحاديث وأطلق على ما في الرّحم كلمة النطفة أربعين يوماً فينبغي أن يحمل على التشبيه لا النطفة العرفيّة وقد أطلق أبقراط عليه هذه الكلمة مع تصريحه بكمال الصورة فإن كشف الغشاء الطّاهر المحيط على الجنين حينئذ بعد الأربعين يوماً يرى في الرّطوبات المترشّحة بين المشيمة والسّلا والغشاء اللّفافني المسمّى بالسّقا إنساناً صغيراً نائماً طوله أقلّ من عرض إصبع قد ظهر فيه الأعضاء امتاز الرأس والبدن والرّجل وتأت منه اليدان وتميّز الفكّ الأعلى من الأسفل ويكون فيه القلب والكبد وغير ذلك بل يعرف فيه الذّكورة والانوثة وقد رأى النّاس سقط الجنين قديماً وحديثاً ولا يمكن أن يكون مخفياً عن أحد، ولو فرضنا أنّ بعض الرواة لم ير ولم يسمع كيفيّة الجنين الّذي يسقط في أوائل الحمل فلا يمكن أن يكون جميع الرواة والنقله ومن أطلع على الرواية وسكت عليها غافلين عنه، فلا بدّ أن يكونوا فهموا من النطفة اصطلاحاً خاصاً مبنياً على التشبيه وكذلك يعلم كلّ أحد أنّ الجنين ليس أولاً عظماً بلا لحم، ثمّ يكسى لحماً بعيدة الزّمان وذلك لأنّ الأمر بالعكس، فإنّ الجنين يكون أولاً لحماً ليناً بلا عظم ويكون رأسه ورجله ويده كلّها لحماً، ثمّ يشتدّ فيها غضاريف هي مبدأ العظم وتتصلّب قليلاً قليلاً إلى وقت الولادة مع بقاء أكثر عظامه مشتملة على أجزاء غضروفية. وأيضاً الفصل الزّمني بين تمام خلقه الجنين وروج الرّوح على ما يتوهم من ظاهر بعض هذه الروايات مخالف للحسّ ولا يمكن أن يخفى على الرواة فإنّ النساء الحوامل يحسّسن حركات الجنين بعد أربعة أشهر أي ثلاث اربعينات.

قال الطّبيب العظيم عليّ بن العباس المعروف بابن المجوس في الكناش الملّكي في باب تشريح الرّحم وتكوّن الجنين وهو المعروف بكامل الصّناعة أما المولود لتسعة أشهر فإن كان ذكراً فصورته تتمّ في أربعين يوماً وحركته في ثمانين يوماً وقامه في مائتين واربعين يوماً. وإن كان أنثى فصورتها في خمسة وأربعين يوماً وحركتها في تسعين يوماً وقامها في مائتين وسبعين يوماً. قال وقد ذكر أبقراط أنّه عرف نسوة اسقطن ذكوراً قبل الثلاثين وظهرت فيهم صورة جميع الأعضاء وقال كلّ صورة تتمّ في زمان ما، فإنّ الحركة تتمّ في ضعفها والولادة في ثلاثة أضعاف زمان الحركة انتهى.

وقد أطلق بعض الأطبّاء لفظ النطفة فيما إذا لم يكن فيه الغشاء المحيط غير الرّطوبة اللّزجة ولم يظهر فيه نفس الجنين للعين كنقطة دم قال أفضل الأطبّاء المتأخّرين السيّد العقيليّ في كليّات مجمع الجوامع ما معناه إنّ النطفة يعرض عليها من وقت العلوق إلى أربعين يوماً تقريباً ست حالات وتتمّ ثلاث احالات منها في سبعة عشر يوماً تكون في إحدى عشر منها نطفة وفي

سنة أيام علقه وتصير بعد الساب عشر مضغة غير مخلقة أي غير منقسمة إلى أعضاء متمايزة ظاهراً. ثم مخلقة أي تظهر فيها الأعضاء إلى الثاني والثلاثين، ثم يتم في الأربعين خلق العظام وكسوتها لحماً وغشاً وعروفاً وغيرها أو قبل الأربعين يوماً أو يومين أو بعد الأربعين كذلك. وبالجملة يكمل جميع ما ذكره الله تعالى في كتابه من خلق النطفة علقه ومضغة وعظاماً وكسوة العظام كما في أربعين يوماً وما ذكره أطباء عصرنا يؤيد ما ذكره الأقدمون من ظهور الأعضاء وكال الصورة في تلك المدة ووردوا صورة الجنين وتكونه بعد خمسة عشر يوماً وعشرين وثلاثين وأربعين يوماً وغير ذلك. والغرض من ذلك كله أن يعرف أن إطلاق النطفة مدة أربعين يوماً ليس بمعنى صورة المني بل بمعنى الجرثومة والأصل الأولي ومبدء الخلق فهي شبيهة بالنطفة في اللزوجة واللين وضعف القوام وكثرة الرطوبات داخل الغشاء وكذلك إطلاق العلقه بعد كمال صورة الجنين في الأربعين الثانية، لأن الغشاء إذا كشف يرى فيه المشيمة قد عظمت وهي حمراء والجنين ضارب إلى الحمرة نائم تحتها وإذا مضى ثمانون يوماً يرى إنسان صغير طوله أربع أصابع لا فرق بينه وبين الكبير إلا بقصر رجله بالنسبة فإن أطلق المضغة حينئذ عليه فباختبار صغره كلقمة تضغ لا باعتبار كونه لحماً لا جوارح له والمضغة التي لا جارحة لها إنما هي في الشهر الأول، ثم إنه لا يمكن أن يكون الأربعون يوماً مرجعاً للقضاة وغيرهم في تعيين مقدار الدية لأن أول العلوق غير معلوم ويستدل النساء عليه بقطع الحيض في أيام العادة وليس دليلاً في الشرع وذكر في الأحاديث تشخيص العلقه والمضغة والعظام أموراً في نفس الجنين، فالحكم معلق على نفس الأساء المذكورة أي ما كان عدد أيامها ولكن الظاهر من حديث سعيد بن المسيب أن الأربعين مرجع ومناط ولكن يجب تأويله كما سيذكر إن شاء الله.

أما الفرق بين الزمان الذي يكون فيه الجنين عظاماً بلا لحم والزمان الذي يكسى لحماً حتى تكون الدية ثمانين أو مائة فمشكل وكيف يتميز في الجنين أنه خلق فيه العظام ولم يكس لحماً حتى تكون ديته ثمانين أو كسى لحماً فتكون ديته مائة لأن الجنين كما ذكرنا ليس له عظام بالفعل وله ما يصير بعد ذلك عظاماً وهو مكسوة دائماً بما يصير بعد ذلك لحماً وقوله تعالى ثُمَّ كَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا لا يدل على وجود عظم مجرد زماناً بل ثم هنا للتراخي في القول والاعتبار والانتقال من المهم إلى الأهم كقول الشاعر

إن من ساد، ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

ولم يذكر الشيخ في النهاية الثمانين بل انتقل من الستين للمضغة إلى المائة لتام الخلق وبالجملة إن قلنا أن العلقه هي التي تكون قطعة دم من غير أن يكون الأعضاء فيها ظاهرة فالحق أن الجنين لا يبقى كذلك إلى ثمانين يوماً وكذلك المضغة إن كانت قطعة لحم من غير تبين الأعضاء لا تبقى كذلك إلى أربعة أشهر وإن قلنا أن العلقه تشبه الدم في الجملة في لونه مع ظهور الأعضاء وكذلك المضغة تنسبه قدر ما يمضغ من اللحم في قدره وكميته وإن كانت ذات أعضاء متميزة فله وجه إلا أننا لا نعلم أن دية العلقه أو المضغة لأي المعنيين منها والأرجح المعنى الثاني لأن دلالة ما

فقال «هي علقه كعلقه الدم المحجمة الجامدة تمكث في الرحم بعد تحوّلها عن النطفة أربعين يوماً ثمّ تصير مضغة» قلت: فما صفة المضغة وخلقتها التي تعرف بها؟ قال «هي مضغة لحم حمراء فيها عروق خضر مشتبكة ثمّ تصير إلى عظم؟ قلت: فما صفة خلقتها اذا كان عظماً؟ قال «اذا كان عظماً شقّ له السّمع والبصر وربّت جوارحه فاذا كان كذلك فإنّ فيه الدية كاملة».

١٦٠٩٤-هـ (الكافي - ٣٤٧:٧ - التهذيب - ٢٨١:١٠ - رقم ١١٠١) عليّ،

عن أبيه، عن السّراد، عن عبدالله بن غالب، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب قال: سألت عليّ بن الحسين عليهما السلام عن رجل ضرب امرأة حاملاً برجله فطرحت ما في بطنها ميتاً فقال «إن كان نطفة فإن عليه عشرين ديناراً» قلت: فما حدّ النطفة؟ فقال «هي التي اذا وقعت في الرحم فاستقرّت فيه أربعين يوماً» قال «وإن طرحته وهي علقه فإن عليه أربعين ديناراً» قلت: فما حدّ العلقه؟ فقال^١ «هي التي اذا وقعت في الرحم

يدلّ على أنّ العلقه والمضغة في الشهر الثاني والثالث أوضح ممّا يدلّ على كونها دماً أو لحماً بلا ظهور عضو فيها من الأعضاء الانسانية فيجب أن يقال علقه والمضغة مضغة إن الأعضاء ظاهرة للبصر مرئية واضحة ومع ذلك كلّه فالأقوى عندي اختيار قول ابن الجنيد وإنّ دية الجنين مطلقاً في أي مرتبة منه غرة عبد أو أمة وقيمتها غير ثابتة أو سطها خمسون ديناراً وقد ذكرنا وذلك لأنّ الروايات فيها لا تخالف العقل والتجربة وهي أضبط في مقام القضاء وليس فيها إحالة على المجهول المطلق والتكليف بها لا يطاق فإنّ تحقيق مبدأ العلوق غير ممكن «ش».

١- قوله «قلت فما حدّ العلقه فقال...» ذكرنا سابقاً أنّ الجنين بعد الثمانين يوماً انسان تام لا فرق بينه وبين الانسان الكبير إلّا لقصر رجليه بالنسبة فهو كلعبة البنات والتساوير المجسمة الصغيرة وطوله نحو أربع أصابع وقد رأى الناس ذلك مكرراً فلا بدّ أن يكون اطلاق العلقه عليه باعتبار أنّه في هذه الحالة في الغشاء المحيط به مع المشيمة، والسلا ضارب إلى الحمرة واذا سقط الجلد يرى الدم غالباً لأنّ المشيمة كدم منعقد عليه ونظيره الكلام في المضغة كما مرّ وعلى ما اخترنا من مذهب ابن الجنيد فيحمل الأربعون في العلقه على أنّ القاضي اذا علم بالتقريب

فاستقرت فيه ثمانين يوماً» قال «وإن طرحته وهي مضغة فإن عليه ستين ديناراً» قلت: فما حد المضغة؟

فقال «هي التي اذا وقعت في الرحم فاستقرت فيه مائة وعشرين يوماً» قال «فان طرحته وهي نسمة مخلقة له عظم ولحم مرمل الجوارح قد نفخ فيه روح العقل فان عليه دية كاملة» قلت له: أرايت تحوله في بطنها من حال إلى حال أبروح كان ذلك أو بغير روح؟ قال «بروح عدا الحياة القديم المنقول في أصلاب الرجال وأرحام النساء ولو لا أنه كان فيه روح عدا الحياة ما يحوله من حال بعد حال في الرحم وما كان اذن على من يقتله دية وهو في تلك الحال».

بيان:

الترميل بالمهملة التزين وفي التهذيب مرتب بدل مرمل.

١٦٠٩٥-٦ (الكافي - ٣٤٤:٧) الثلاثة، عن عبدالله بن سنان، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفة؟ قال «عليه عشرون ديناراً» فان كانت علقه فعليه أربعون ديناراً

← أن الجنين بين الأربعين والثمانين يوماً فعليه أن يختار أربعين ديناراً قيمة عبد متوسط على ما كان في ذلك الزمان وكذلك الستون في المضغة وليس المقصود التدقيق في عدد الأيام إذ لا يعرف أحد مبدأ العلوق حتى يعرف رأس الأربعين ورأس الثمانين. قوله «قد نفخ فيه روح العقل» فرق الامام بين هذه الروح والنفس النباتية التي قد كانت فيه منذ زمان العلوق «ش».

١. قوله «عليه عشرون ديناراً» الحكم مرتب في هذا الحديث على مسعى النطفة والعلقة والمضغة وينبغي أن يحمل عليه مفاد الرواية السابقة وإن لم يذكر فيه عدد الأيام وعلى قول ابن الجنيدي فيحمل على اختيار القاضي في كل حال من حالات الجنين بالتقريب عبداً أو أمة أرخص وأعلى كما قلنا أو قيمتها «ش».

وإن كانت مضغة فعليه ستون ديناراً وإن كان عظماً فعليه الدية».

٧-١٦٠٩٦ (التهذيب - ٢٨٣:١٠ رقم ١١٠٥) أحمد، عن محمد بن عيسى،
عن ابن المغيرة، عن الصفار، عن الزيات، عن محمد بن اسماعيل، عن

(الكافي - ٣٤٥:٧) صالح بن عقبة، عن يونس الشيباني

(الفقيه - ١٤٣:٤ رقم ٥٣١٧) محمد بن اسماعيل، عن يونس
الشيباني قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فإن خرج في النطفة قطرة
دم؟ قال «القطرة عُشر النطفة» فيها اثنان وعشرون ديناراً قال: قلت: فقلت:
فإن قطرت قطرتين؟ قال «أربعة وعشرون ديناراً» قال: قلت: فإن قطرت
ثلاث؟ قال «فستة وعشرون ديناراً» قلت: فأربع؟ قال «فثمانية وعشرون
ديناراً وفي خمس ثلاثون وما زاد على النصف فعلى حساب ذلك حتى
تصير علقه فإذا صارت علقه ففيها أربعون ديناراً».

(الكافي - التهذيب) فقال له أبو شبل - وأخبرنا أبو شبل قال:

حضرت

١. قوله «القطرة عشر النطفة فيها اثنان وعشرون» الظاهر من الصدوق العمل بهذه الرواية
وصالح بن عقبة راوي هذا الحديث كذاب غال لا يلتفت اليه ويشبه أن يكون الخبر موضوعاً
إذ لا يطابق الحس والتجربة بوجه ولا يمكن تأويله بحال ومفاده أن النطفة تصير علقه بعشر
نقط توجد فيها وهو باطل ومع ذلك فعلى ما قربناه من قول ابن الجنيد يجوز للقاضي إذا انتقل
في الدية من العبد والأمة إلى القيمة أن يحكم باثنين وعشرين ديناراً قيمة عبد، كذلك إذا عرف
بالقرائن أنه مضى من العلوق مدة ورؤي في غشاء الجنين نقطة دم ويزيد في القيمة بزيادة
الزمان كما مر «ش».

(الفقيه) وروى محمد بن اسماعيل، عن أبي شبل قال:

حضرت

(ش) يونس وأبو عبدالله عليه السلام يخبره بالدييات - قال:
قلت: فإن النطفة خرجت متخضضة بالدم؟ قال: فقال لي «فقد علقت
إن كان دم صافي (إن كان دماً صافياً - خ ل) ففيها أربعون ديناراً وإن
كان دم أسود فلا شيء عليه إلا التعزير لأنه ما كان من دم صافي فذلك
الولد وما كان من دم أسود فإن ذلك من الجوف» قال أبي شبل: فإن
العلقة صار فيها شبه العروق من اللحم؟ قال «فيها اثنان وأربعون ديناراً
العشر».

قال: قلت: فإن عشر أربعين أربعة؟ قال «لا، إنها هو عشر المضغة
لأنه إنما ذهب عشرها فكلماً زادت زيد حتى تبلغ الستين» قال: قلت:
فأني (فان - خ ل) رأيت في المضغة شبه العقدة عظماً يابساً، قال «فذاك
عظم كذاك أول ما يبتديء العظم فيبتديء الخمسة أشهر ففيه أربعة
دنانير فإن زاد فزد أربعة أربعة حتى تتم الثمانين» قال: قلت: وكذلك إذا
كُسي العظم لحماً؟ قال «كذلك» قلت: فإذا وكزها فسقط الصبي ولا
يدري أحيى كان أم لا؟ قال «هيهات ياباشبل إذا مضت الخمسة الأشهر
فقد صارت فيه الحياة وقد استوجب الدية».

٨١٦٠٩٧ (الكافي - ٣٤٦:٧ - التهذيب - ٢٨٤:١٠ - رقم ١١٠٦) صالح

١. قوله «فأني رأيت في المضغة» الكلام في هذه الرواية نظير الكلام في سابقتها وصالح بن عقبة
راوها وهو كذاب وقوله فأني رأيت في المضغة شبه العقدة كذب واضح والحق رد هذا الحديث
من غير تأمل لئلا يشوه به الملاحظة وجه الدين وكلما رأيت محمد بن اسماعيل عن أبي شبل
فصالح بن عقبة ساقط من الاسناد كما ذكره في جامع الرواة «ش».

بن عقبة، عن يونس الشيباني قال: حضرت أنا وأبو شبل عند أبي عبدالله عليه السلام فسألته عن هذه المسائل في الديات ثم سأل أبو شبل وكان أشدّ مبالغة فخلّيته حتى استنظف.

بيان:

استنظف الشيء أخذه كله.

٩٨-١٦٠٩ (التهذيب - ٢٨٢:١٠ رقم ١١٠٢) الصفار، عن ابن عيسى، عن العباس بن موسى الوراق، عن يونس بن عبدالرحمن، عن أبي جرير القمي قال: سألت العبد الصالح عليه السلام عن النطفة ما فيها من الدية وما في العلقة وما في المضغة المخلقة وما يقرّ في الأرحام؟ قال «إنّه يخلق في بطن أمه خلقاً من بعد خلق يكون نطفة أربعين يوماً ثم يكون علقة أربعين يوماً ثم مضغة أربعين يوماً ففي النطفة أربعون ديناراً وفي العلقة ستون ديناراً وفي المضغة ثمانون ديناراً فإذا اكتسى العظام لحماً ففيه مائة دينار قال الله عز وجل ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين^١ فان كان ذكره ففيه الدية وإن كانت أنثى ففيها ديتها».

١٠-١٦٠٩٩ (الكافي - ٣٤٤:٧) السراة، عن ابن رثاب، عن الحذاء، عن

١. قوله «ففي النطفة أربعون ديناراً» هذا يخالف ما دلّ عليه أحاديث السابقة إذا دلّت على أنّ في النطفة عشرين وفي العلقة أربعين ولعلّه يمكن الجمع بينها بأنّ العشرين باعتبار أول حالات النطفة والأربعين باعتبار أواخر حالاتها المتصلة بالعلقة إذ ليس بين النطفة والعلقة حدّ فاصل قطعيّ إذ ليس الانتقال دفعياً كما مرّ ولا يمكن تحديد الأيام من أول العلوق كما ذكرنا إذ هو غير معلوم فالحكم تقرّبي وعلى ما اخترنا من مذهب ابن الجنيد فالأمر أوضح «ش».

٢. المؤمنون / ١٤.

أبي جعفر عليه السلام في امرأة شربت دواء عمداً وهي حامل لتطرح ولدها ولم يعلم بذلك زوجها فألقت ولدها؟ فقال «إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشقّ له السمع والبصر فإنّ عليها ديته تسلمها الى أبيه» قال «وإن كان جنيناً علقه أو مضغة فان عليها أربعين ديناراً أو غرة تسلمها الى أبيه» قلت: فهي لا ترث من ولدها من ديته؟ قال «لا، لأنّها قتلتها».

١١-١٦١٠٠ (التهذيب - ٢٨٧:١٠ رقم ١١١٣) الحسين، عن

(الفقيه - ١٤٥:٤ رقم ٥٣٢١) السّراد، عن ابن رثاب

(الفقيه) عن الحذاء

(ش) عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٢-١٦١٠١ (الكافي - ١٤١:٧) العدة، عن سهل ومحمد، عن أحمد جميعاً،

عن ابن رثاب

(الفقيه - ٣١٩:٤ رقم ٥٦٨٨ - التهذيب - ٣٧٩:٩ رقم

١٣٥٦ و ٢٣٨:١٠ رقم ٩٤٩) السّراد، عن ابن رثاب، عن الحذاء، عن

أبي جعفر عليه السلام مثله بدون قوله لتطرح ولدها وقوله وشقّ له السمع والبصر.

١٣-١٦١٠٢ (الكافي - ٣٤٤:٧ - التهذيب - ٢٨٦:١٠ رقم ١١٠٩)

الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنين الهلالية حيث رميت بالحجر فألقت ما في بطنها غرة عبداً أو أمة».

١٤-١٦١٠٣ (الكافي - ٣٤٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٨٦:١٠ رقم ١١٠٨) ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن علي، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إن

١. قوله «غرة عبداً» قال النهاية فيه أي في الحديث أنه جعل في الجنين غرة عبد أو أمة الغرة العبد نفسه أو الأمة واصله البياض الذي يكون في وجه الفرس وكان أبو عمرو بن العلاء يقول الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء وسمي غرة لبياضه ولا يقبل في الدية عبد أسود ولا جارية سوداء وليس ذلك شرطاً عند الفقهاء وإنما الغرة عندهم ما بلغ ثمنه نصف عشر الدية من العبد والإماء وإنما تجب الغرة في الجنين إذا سقط ميتاً فإن سقط حياً ثم مات ففيه الدية كاملة انتهى كلام النهاية.

وفي المسالك ذهب ابن الجنيد إلى أن دية الجنين مطلقاً غرة عبد أو أمة قيمتها نصف عشر الدية وهو مذهب الجمهور وبه وردت رواياتهم عن النبي صلى الله عليه وآله وفيها: أن امرأتين من هذيل رمت إحداها الأخرى فطرح جنينها فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله بغرة عبد أو وليدة وقال بعضهم كيف ندى من لا شرب ولا أكل ولا صاح ولا استهل ومثل ذلك يطل.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله إن هذا من اخوان الكهّان ويروي اسجعا كسجع الجاهلية ورواه الأصحاب عن الصادق عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله حكم بذلك حملها الشيخ على ما إذا لم يتم خلقته مع أن في بعضها ما ينافي هذا الحمل والمراد بالغرة عبد أو أمة يقال غرة عبد أو أمة على الإضافة ويروي على البدل والغرة الخيار ولا فرق في الجنين بين الذكر والأنثى وبه صرح الشيخ في الخلاف وفرق في المبسوط وأوجب في الذكر عشر دية وفي الأنثى عشر ديتها ونقل في الغريبين عن الفقهاء أن الغرة من العبد الذي يكون ثمنه عشر الدية وهو مناسب للمشهور ولو لم يتم خلقته ففي دية قولان أحدهما غرة ذكره في المبسوط وفي موضع من الخلاف وفي كتابي الخلاف والآخر وهو الأشهر توزيع الدية على مراتب التنقل انتهى وتقلناه بطوله لكثرة فوائده. «ش».

ضرب رجل بطن امرأة حبلى فألقت ما في بطنها ميتاً فإن عليه غرة عبداً أو أمة يدفعها اليها».

١٥-١٦١٠٤ (الكافي - ٣٤٣:٧ - التهذيب - ٢٨٦:١٠ - رقم ١١١٠) الثلاثة

(الفقيه - ١٤٥:٤ رقم ٥٣١٩) ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن داود بن فرقد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «جاءت امرأة فاستعدت على إعرابي قد أفزعها فألقت جنيناً فقال الإعرابي: لم يهل ولم يصح ومثله يطل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: اسكت سجاعة عليك غرة وصيف عبد أو أمة».

١٦-١٦١٠٥ (التهذيب - ٢٨٦:١٠ رقم ١١١١) السَّراد، عن الحرَّاز، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام «إن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ضرب امرأة حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فأتى زوج المرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستعدى عليه، فقال الضارب: يا رسول الله ما أكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استبشر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنك رجل سجاعة ففضى فيه رقبة».

بيان:

«فاستعدى عليه» أي استعان واستنصر «سجاعة» مبالغة من السجع، هذه الأخبار حملها في التهذيبين^١ على ما إذا كانت علقة أو مضغة وقد مضى خبر

١. هو ما رواه الحذاء والحلي أن الصادق عليه السلام سئل عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على

آخر في هذا المعنى أبعد قبولاً لهذا التأويل في باب ما اذا كان أحد طرفي الجناية امرأة.

١٧-١٦١٠٦ (الكافي - ٣٤٦:٧) الثلاثة

(التهذيب - ٢٨٧:١٠ رقم ١١١٤) الحسين، عن ابن أبي

عمير، عن

(الفقيه - ١٤٥:٤ رقم ٥٣٢٠) جميل بن درّاج، عن عبيد بن زرارَةَ قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ الغرَّة تكون بمائة دينار وتكون بعشرة دنانير فقال «بخمسين».

١٨-١٦١٠٧ (الكافي - ٣٤٧:٧ - التهذيب - ٢٨٧:١٠ رقم ١١١٥)

عليّ، عن أبيه، عن السَّراد، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إنَّ الغرَّة تزيد وتنقص ولكن قيمتها أربعون ديناراً»^١.

← رأس الولد لمخض فقال عليه خمسة الاف درهم وعليه دية الذي في بطنها غرَّة وصيف أو وصيفة أو أربعون ديناراً قال الشيخ ولا ينافي هذا التأويل أنَّ المرأة كانت لمخض لأنَّه لا يمتنع أنَّها كانت تمخض وإن كان الولد غير تامَّ بأن يكون سقطاً فلا اعتراض بذلك على حال ثم قال ويمكن أن تحمل هذه الروايات على ضرب من التقية لأنَّ ذلك مذهب كثير من العامة وقد روي ذلك عن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله «عهد» قوله «وجملها في التهذيبيين» يدلُّ على اعتبار الحديث عند الشيخ وعمله به في الجملة فليس ابن الجنيد متفرداً في العمل به «ش».

١. قوله «قيمتها أربعون ديناراً» وفي الحديث السَّابق خمسون ويحمل على تغيير القاضي في الحكم بالقيمة فيختار عبداً أرخص في الجنين وأعلى في جنين ويحكم بقيمته في الحالين على حسب تنقل الجنين كما قلنا والله العالم، وأطلقنا الكلام في دية الجنين لدفع بعض الشبهات ولأنَّ المسلم المتدين بأحكام الشرع يحتاج إليه كثيراً ويريد تبرئة ذمته من جنائته.

١٩-١٦١٠٨ (التهذيب - ٢٨٨:١٠ رقم ١١١٩) النوفلي، عن السكوني،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الغرة تزيد وتنقص ولكن قيمته
خمسائة درهم».

٢٠-١٦١٠٩ (التهذيب - ٢٨٨:١٠ رقم ١١٢١) عنه، عن أبي عبدالله عليه
السلام «في جنين الأمة عشر ثمنها».

٢١-١٦١١٠ (الكافي - ٣٤٤:٧ - التهذيب - ١٥٢:١٠ رقم ٦٠٧) محمد،
عن أحمد وعلي، عن أبيه جميعاً، عن

(الفقيه - ١٤٦:٤ رقم ٥٣٢٢ - التهذيب - ٢٨٨:١٠ رقم
١١١٦) السرد، عن نعيم بن ابراهيم، عن مسمع^١ عن أبي عبدالله عليه
السلام في رجل قتل جنين أمة لقوم في بطنها فقال «إن كان مات في بطنها
بعد ما ضربها فعليه نصف عشر قيمة أمه وإن كان ضربها فألقته حياً
فمات فإن عليه عشر قيمة أمه».

٢٢-١٦١١١ (التهذيب - ٢٨٨:١٠ رقم ١١٢٢) ابن محبوب، عن أحمد،
عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عن عليّ عليهم

^١ وليس مسألة الديات كالحُدود والقصاص متوقفاً على وجود حاكم شرعيّ مبسوط اليد بل هي
كالديون والمعاملات يحتاجون إلى ابراء ذمهم بالفتوى وسؤال الفقهاء والله ولي التوفيق «ش».

١. في الفقيه المطبوع والمخطوط «قف» عبدالله بن سنان مكان مسمع وقال في جامع الرواة في
باب الكنى ج ٢ ص ٣٩٢ أبو سيّار هو مسمع بن عبد الملك وقال الغفاري: الظاهر أن الصواب
أبي سيّار فصَحّف بـابن سنان وصَحّحه بعض المصحّحين بعبد الله بن سنان أقول وهذا
الاختلاف لا يضرّ بالسند لأن كلاهما ثقتان «ض.ع».

السلام «إنه قضى في جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية عُشر دية أمّه».

باب دية الجناية على الميت

١٦١١٢-١ (الكافي - ٣٤٧:٧ - التهذيب - ١٠:٢٧٠ رقم ١٠٦٥) عليّ،

عن أبيه، عن الحسن^١ بن موسى، عن محمد بن الصباح، عن بعض أصحابنا قال: أتى الربيع أبا جعفر المنصور وهو خليفة في الطواف فقال له: يا أمير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة فقطع مولاك فلان رأسه بعد موته قال: فاستشاط وغضب قال: فقال لابن شبرمة وابن أبي ليلى وعدة معه من القضاة والفقهاء: ما تقولون في هذا، فكل قال ما عندنا في هذا شيء قال: فجعل يردد المسألة في هذا ويقول: أقتله أم لا؟ فقالوا: ما عندنا في هذا شيء.

قال: فقال له بعضهم: قد قدم رجل الساعة فان كان عند أحد شيء فعنده الجواب في هذا وهو جعفر بن محمد عليهما السلام وقد دخل المسعى، فقال للربيع: اذهب اليه فقل له لولا معرفتنا بشغل ما أنت فيه

١. في الكافي المطبوع الحسين مكان الحسن وأشار إلى هذا الاختلاف جامع الرواة ج ٢ ص ١٣٢ في ترجمة محمد بن الصباح وقال الظاهر أن الحسين اشتباه بقرينة اتحاد الخبر والله أعلم وأشار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

لسألتك أن تأتينا ولكن أجبتنا في كذا وكذا قال: فأتاه الربيع وهو على المروة فأبلغه الرسالة فقال له أبو عبدالله عليه السلام «قد ترى شغل ما أنا فيه وقبلك الفقهاء والعلماء فسلهم» قال: فقال له: قد سأهم فلم يكن عندهم فيه شيء قال «فردّه اليه» فقال: أسألك إلاّ أجبتنا فيه فليس عند القوم في هذا شيء فقال له أبو عبدالله عليه السلام «حتى أفرغ ممّا أنا فيه» قال: فلمّا فرغ جاء فجلس في جانب المسجد الحرام فقال للربيع «اذهب فقل له عليه مائة دينار» قال: فأبلغه ذلك فقالوا له: فسله كيف صار عليه مائة دينار.

فقال أبو عبدالله عليه السلام «في النطفة عشرون وفي العلقة عشرون وفي المضغة عشرون وفي العظم عشرون وفي اللحم عشرون ثمّ أنشأناه خلقاً آخرًا وهذا هو ميت بمنزلة قبل أن ينفخ فيه الروح في بطن أمّه جنيناً» قال فرجع اليه فأخبره بالجواب فأعجبهم ذلك وقالوا: ارجع اليه فأسأله الدنانير لمن هي لورثته أم لا؟

فقال أبو عبدالله عليه السلام «ليس لورثته منها شيء إنّما هذا شيء أتى اليه في بدنه بعد موته يحجّ بها عنه أو يتصدق بها عنه أو تصير في سبيل من سبيل الخير» قال: فزعم الرجل أنّهم ردّوا الرسول اليه فأجاب فيها أبو عبدالله عليه السلام بستة وثلاثين مسألة ولم يحفظ الرجل إلاّ قدر هذا الجواب.

٢-١٦١١٣ (الكافي - ٣٤٩:٧ - التهذيب - ٢٧٤:١٠ ذيل رقم ١٠٧٣)

عليّ، عن أبيه، عن محمّد بن حفص، عن الحسين بن خالد قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل قطع رأس رجل ميّت؟ فقال «إنّ الله

حرّم منه ميتاً كما حرّم منه حياً فمن فعل بميت فعلاً يكون في مثله اجتياح نفس الحيّ فعليه الدية» فسألت عن ذلك أبا الحسن عليه السلام فقال «صدق أبو عبد الله عليه السلام هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم» قلت: فمن قطع رأس ميت أو شقّ بطنه أو فعل به ما يكون فيه اجتياح نفس الحيّ فعليه دية النفس كاملة؟ فقال «لا، ولكن ديته دية الجنين في بطن أمّه قبل أن ينشأ فيه الروح وذلك مائة دينار وهي لورثته ودية هذا هي له لا للورثة».

قلت: ما الفرق بينهما؟ قال «إنّ الجنين أمر مستقبل مرجو نفعه وهذا قد مضى وذهبت منفعته فلما مثّل به بعد موته صارت ديته بتلك المثلّة له لا لغيره يحجّ بها عنه ويفعل بها أبواب الخير والبرّ من صدقة أو غيره» قلت: فان أراد رجل أن يحفر له ليغسله في الحفرة ففسد الرجل ممّا يحفر فدير به فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقه فما عليه؟ فقال «إذا كان هكذا فهو خطأ وكفّارته عتق رقبة أو صيام شهرين أو صدقة على ستين مسكيناً مدّ لكلّ مسكين بمدّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم».

بيان:

الاجتياح بتقديم الجيم على الحاء المهملة الاهلاك والاستئصال وفي بعض نسخ الكافي بتلك المثابة بدل بتلك المثلّة وكأنّه تصحيف والسدر بالتحريك الدوار و«المسحاة» البيل^١.

٣-١٦١١٤ (التهذيب - ١٠: ٢٧٣ رقم ١٠٧٣) بهذا الاسناد قال: ورواه ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أشيم، عن الحسين بن

١. معنى بالفارسية

خالد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت: إنا روينا عن أبي عبدالله عليه السلام حديثاً أحب أن أسمعه منك فقال «وما هو؟» فقلت: بلغني أنه قال في رجل قطع رأس رجل ميت قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن الله حرم من المسلم ميتاً ما حرم منه حياً فمن فعل بميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحي فعليه الدية» فقال «صدق أبو عبدالله عليه السلام هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» قلت: من قطع رأس رجل ميت أو شق بطنه أو فعل به ما يكون في ذلك الفعل اجتياح نفس الحي فعليه الدية دية النفس كاملة؟ فقال «لا» ثم أشار إليّ بأصبعه الخنصر فقال لي «أليس لهذه دية؟» قلت: بلى، قال «فتراه دية النفس؟» فقلت: لا، قال «صدقت».

فقلت: وما دية هذه إذا قطع رأسه وهو ميت؟ فقال «ديته دية الجنين في بطن أمه قبل أن ينشأ فيه الروح وذلك مائة دينار» قال: فسكت وسرّني ما أجابني فيه قال «لَمْ لا تستوفي مسألتك؟» فقلت: ما عندي فيها أكثر مما أجبتني به إلا أن يكون شيء لا أعرفه؟ قال «دية الجنين إذا ضربت أمه فسقط من بطنها قبل أن ينشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته وإن دية هذا إذا قطع رأسه أو شق بطنه فليس هي لورثته إنما هي له دون الورثة» فقلت: وما الفرق بينهما؟... الحديث مثل ما مرّ.

١٦١١٥-٤ (الفقيه - ١٥٧:٤ رقم ٥٣٥٥) الحسين بن خالد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال «دية الجنين إذا ضربت أمه فسقط من بطنها قبل أن تنشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته ودية الميت إذا قطع رأسه وشق بطنه»... الحديث بتمامه بأدنى تفاوت.

١٦١١٦- (الكافي - ٣٤٨:٧) محمد، عن أحمد، عن محمد بن سنان،

عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ: رَجُلٌ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ فَقَالَ «حَرَمَةُ الْمَيِّتِ كَحَرَمَةِ الْحَيِّ».

٦١٦١١٧ (الكافي - ٣٤٨:٧) الثلاثة

(التهذيب - ٢٧٢:١٠ رقم ١٠٦٦) ابن أبي عمير، عن جميل، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحي».

٧-١٦١١٨ (الفقيه - ١٥٧:٤ رقم ٥٣٥٦) في نوادر ابن أبي عمير أنَّ الصادق عليه السلام قال... الحديث.

٨-١٦١١٩ (التهذيب - ٢٧٢:١٠ رقم ١٠٦٧) ابن أبي عمير وصفوان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «أبى الله أن يُظنَّ بالمؤمن إلاَّ خيراً وكسرك عظامه حياً وميتاً سواء».

بيان:

لعلَّ الوجه في عطف أحد الكلامين على الآخر أنَّ ظنَّ السوء بالمؤمن كسر لحرمته التي هي بمنزلة أركان نفسه كما أنَّ العظام أركان بدنه والظنُّ به إنَّما يكون في حالة له شبيهة بحال غيبته التي هي بمنزلة الموت لعدم معرفته بما في ضمير الظان كما قال سبحانه في الاغتيال الذي إنَّما يكون في حال الغيبة أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ فِيهِ دَقَّةً.

٩-١٦١٢٠ (التهذيب - ١٠: ٢٧٢ رقم ١٠٦٨) ابن أبي عمير، عن مسمع قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كسر عظم ميت؟ قال «حرمة ميتاً أعظم من حرمة وهو حيّ».

بيان:

هذه الأخبار حملها في التهذيبين على الماثلة أو الأعظمية في استحقاق العقاب وشيء من الدية لا مقدارها.

١٠-١٦١٢١ (التهذيب - ١٠: ٢٧٣ رقم ١٠٧٠) ابن محبوب، عن أحمد، عن التميمي ومحمد بن سنان، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال «عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حيّ».

١١-١٦١٢٢ (التهذيب - ١٠: ٢٧٣ رقم ١٠٧٢) الحسين، عن التميمي، عن محمد بن سنان، عن

(الفقيه - ٤: ١٥٧ رقم ٥٣٥٧) ابن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٢-١٦١٢٣ (التهذيب - ١٠: ٢٧٣ رقم ١٠٧١) الحسين، عن محمد بن سنان، عن أخبره، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٣-١٦١٢٤ (التهذيب - ١٠: ٢٧٢ رقم ١٠٦٩) ابن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن ابن جبلة، عن

(الفقيه - ١٥٨:٤ رقم ٥٣٥٨) أبي جميلة، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: مَيِّتَ قطع رأسه قال «عليه الدية» قلت: فمن يأخذ ديته؟ قال «الامام، هذا لله وإن قطعت يمينه أو شيء من جوارحه فعليه الأرض للامام».

بيان:

في التّهذيبين حمل الدية في هذه الأخبار على دية الجنين دون النفس وفي الفقيه حملها على ما إذا أراد قتله في حياته وفيه بُعد ولا منافاة بين دفعها إلى الامام وبين صرفها في وجوه البرّ لأنّ الامام عليه السلام إنّما يصرفها فيها وهو أعرف بمواقعها.

باب ما به يثبت القتل من القسامة وغيرها

١٦١٢٥-١ (الكافي - ٣٦١:٧ - التهذيب - ١٦٦:١٠ رقم ٦٦١) الثلاثة،

عن ابن أذينة، عن العجلي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن القسامة فقال «الحقوق كلها البيّنة على المدّعي واليمين على المدّعى عليه إلا في الدّم خاصة فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم بينما هو بخيبر إذ فقدت الأنصار رجلاً منهم فوجدوه قتيلاً فقالت الأنصار: إنّ فلاناً اليهودي قتل صاحبنا.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم للطالبيين: أقيموا رجلين عدلين من غيركم أقده به برّمته فإن لم تجدوا شاهدين فأقيموا قسامة خمسين رجلاً أقده برّمته فقالوا: يا رسول الله ما عندنا شاهدان من غيرنا وأنا لنكره أن نقسم على ما لم نره فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم من عنده وقال: إنّنا حقن دماء المسلمين بالقسامة لكي إذا رأى الفاجر الفاسق فرصة من عدوّه حجزه مخافة القسامة أن يقتل به فكفّ عن قتله وإلاّ حلف المدّعى عليه قسامة خمسين رجلاً ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً وإلاّ أغرموا الدية إذا وجدوا قتيلاً بين أظهرهم إذا لم يقسم المدّعون».

٢-١٦١٢٦ (الكافي - ٣٦٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠:١٦٧ رقم ٦٦٣) أحمد، عن علي بن الحكم،

عن علي

(الفقيه - ٤:١٠٠ رقم ٥١٧٩) الجوهري، عن علي بن محمد،
عن علي، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
القسامة أين كان بدؤها؟ فقال «كان من قبل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لما كان بعد فتح خيبر تخلف رجل من الأنصار عن أصحابه
فرجعوا في طلبه فوجدوه متشحطاً في دمه قتيلاً فجاءت الأنصار إلى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: يا رسول الله قتلت اليهود
صاحبنا فقال: ليقسم منكم خمسون رجلاً على أنهم قتلوه فقالوا يا رسول
الله أنقسم على ما لم نره قال: فيقسم اليهود.

فقالوا: يا رسول الله من يصدق اليهود فقال: أنا إذن أدي
صاحبكم» فقلت له: كيف الحكم فيها؟ قال «إن الله حكم في الدماء ما
لم يحكم في شيء من حقوق الناس لتعظيمه الدماء لو أن رجلاً ادّعى
على رجل عشرة آلاف درهماً أو اقل من ذلك أو أكثر لم يكن اليمين على
المدّعي وكانت اليمين على المدّعي عليه فاذا ادّعى الرجل على القوم
الدم أنهم قتلوا كانت اليمين للمدّعي الدم قبل المدّعي عليهم فعلى المدّعي
أن يجيء بخمسين رجلاً يحلفون أن فلاناً قتل فلاناً فيدفع اليهم الذي
حلف عليه فإن شاؤوا عفوا وإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا قبلوا الدية وإن
لم يقسموا كان على الذين ادّعى عليهم أن يحلف منهم خمسون ما قتلنا
ولا علمنا له قاتلاً فإن فعلوا أدى أهل القرية الذين وجد فيهم وإن كان
بأرض فلاة أدبت ديته من بيت المال فإن أمير المؤمنين عليه السلام كان

يقول: لا يطل دم امرئ مسلم».

١٦١٢٧-٣ (الكافي - ٣٦١:٧) ابن أبي عمير، عن

(التهذيب - ١٠:١٦٦ رقم ٦٦٢) ابن أذينة، عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القسامة؟ فقال «هي حق إن رجلاً من الأنصار وجد قتيلاً في قليب من قلب اليهود فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا: يا رسول الله إنا وجدنا رجلاً منا قتيلاً في قليب من قلب اليهود فقال: اثتوني بشاهدين من غيركم، قالوا: يا رسول الله ما لنا شاهدان من غيرنا، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: فليقسم خمسون رجلاً منكم على رجل ندفعه إليكم. قالوا: يا رسول الله وكيف نقسم على ما لم نره، قال: فيقسم اليهود قالوا: يا رسول الله وكيف نرضى باليهود وما فيهم من الشرك أعظم فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» قال زرارة: قال أبو عبد الله عليه السلام «إنها جعلت القسامة احتياطاً لدماء الناس لكي ما إذا أراد الفاسق أن يقتل رجلاً أو يفتال رجلاً حيث لا يراه أحد خاف ذلك فامتنع من القتل».

١٦١٢٨-٤ (الفقيه - ٤:١٠١ رقم ٥١٨١) زرارة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «إنها جعلت القسامة احتياطاً»... الحديث.

بيان:

«القليب» البر والاغتيل أن يخدعه فيذهب به إلى موضع فيقتله.

١٦١٢٩-هـ (الكافي - ٣٦٠:٧) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن القسامة كيف كانت؟ فقال «هي حق وهي مكتوبة عندنا ولولا ذلك لقتل الناس بعضهم بعضاً ثم لم يكن شيء وإنما القسامة نجاة للناس».

١٦١٣٠-هـ (الكافي - ٣٦١:٧ و ٤١٥ - التهذيب - ٢٢٩:٦ رقم ٥٥٤) القميان، عن صفوان، عن ابن بكير، عن أبي بصير

(الفقيه - ٩٨:٤ رقم ٥١٧٥) السَّراد، عن ابن رثاب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إِنَّ اللَّهَ حَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ بِغَيْرِ مَا حَكَمَ بِهِ فِي أَمْوَالِكُمْ حَكَمَ فِي أَمْوَالِكُمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَحَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ ادَّعَى لِكَيْلَا يَظُلَّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمًا».

بيان:

إنَّما تَصَحَّحَ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ إِذَا أَقَامَهَا عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ قَتَلَهُ أَوْ عَلَى أَنَّ السَّاعَةَ الَّتِي يَدَّعُونَ قَتَلَهُ فِيهَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الصُّوَرِ وَذَلِكَ لِعَدَمِ امْكَانِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى النَّفْيِ.

١٦١٣١-هـ (الكافي - ٣٦٠:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٦٨:١٠ رقم ٦٦٥) يونس، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القسامة هل جرت فيها

سُنَّة؟ قال: فقال «نعم خرج رجلان من الأنصار يصيبان من الثمار فتفرقا فوجد أحدهما ميتاً (قتيلاً - خ ل) فقال أصحابه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إننا قتل صاحبنا اليهود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحلف اليهود قالوا: يا رسول الله كيف يحلف اليهود على صاحبنا (أخينا - خ ل) وهم قوم كفار قال: فاحلفوا أنتم، قالوا: كيف نحلف على ما لم نعلم ولم نشهد؟» قال «فوداه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عنده» قال: قلت: كيف كانت القسامة؟ قال: فقال «أما أنها حق ولو لا ذلك لقتل الناس بعضهم بعضاً وإننا القسامة حوط يحاط به الناس».

بيان:

في نسخ التهذيب من بني النجار مكان من الثمار

٨١٦١٣٢ (الكافي - ٣٦١:٧) عنه، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القسامة هل جرت فيها سُنَّة؟ قال: فذكر مثل حديث ابن سنان قال: وفي حديثه هي حق وهي

١. وروى قصة الرجلين بنحو آخر قريب مما في الكافي والتهذيب هو أن عبد الله بن سهل الحارثي ومحيصة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر الياء المثناة من تحت المشددة وفتح الصاد المهملة ابن مسعود بن كعب الحارثي خرجا إلى خيبر فتفرقا لحاجتهما فقتل عبد الله فقال محيصة لليهود أنتم قتلتموه فقالوا ما قتلناه فانطلق هو وأخوه الأكبر حويصة بضم الحاء وفتح الواو وتشديد الياء المثناة التحتانية المكسورة واهمال الصاد وعبدالرحمان بن سهل أخو المقتول إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فذكروا له قتل عبد الله فقال تحلفون خمسون يمينا وتستحقنون دم صاحبكم فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم نشهد ولم نحضر فقال صلى الله عليه وآله وسلم فيحلف لكم اليهود فقالوا كيف نقبل الأيمان من قوم كفار فوداه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عنده فبعث إليهم بائة ناقة وفي رواية أخرى يقسم منكم خمسون على رجل منهم فيدفع برمته «عهده».

مكتوبة عندنا.

٩-١٦١٣٣ (الكافي - ٣٦٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٦٨:١٠ رقم ٦٦٤) أحمد، عن ابن بزيع، عن حنان بن سدير قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام «سألني ابن شبرمة ما تقول في القسامة في الدّم فأجبت به صَنَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فقال: لو أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم يصنع هذا كيف كان القول فيه؟ قال: فقلت له «أما ما صنع النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فقد أخبرتك وأما ما لم يصنع فلا علم لي به».

١٠-١٦١٣٤ (الفقيه - ٩٩:٤ رقم ٥١٧٦) بزرج، عن سليمان بن خالد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «سألني عيسى بن موسى وابن شبرمة معه عن القتيل يوجد في أرض القوم وحَدَّهم، فقلت: وجد الأنصار رجلاً في ساقية من سواقي خيبر فقالت الأنصار: اليهود قتلوا صاحبنا، فقال لهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: لكم بَيِّنَةٌ؟ فقالوا: لا فقال: أفْتَقْسِمُونَ؟ قالت الأنصار: كيف نقسم على ما لم نره؟ قال: فاليهود يقسمون، قالت الأنصار: يقسمون على صاحبنا» قال «فوداه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من عنده، فقال ابن شبرمة: أفرأيت لو لم يده النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ قال «قلت: لا تقل لما قد صنع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لو لم يصنعه؟» قال: فقلت له: فعلى مَنْ القسامة؟ قال «على أهل القتيل».

١١-١٦١٣٥ (الكافي - ٣٦٣:٧ - التهذيب - ١٦٨:١٠ رقم ٦٦٧) علي،

عن العبيدي، عن يونس، عن عبدالله بن سنان، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «القسامة خمسون رجلاً في العمد وفي الخطأ خمسة وعشرون رجلاً وعليهم أن يحلفوا بالله».

بيان:

هذا حكم القسامة في النفس ويأتي في باب رواية كتاب علي عليه السلام في جراحات تفاصيل الأعضاء أن القسامة على ما بلغت ديته من الجروح ألف دينار ستة نفر فما كان دون ذلك فبحسابه من ستة نفر مع أحكام آخر.

١٢-١٦١٣٦ (التهذيب - ١٠:١٦٨ رقم ٦٦٦) ابن محبوب، عن أحمد بن عبدوس، عن ابن فضال، عن مفضل بن صالح، عن ليث المرادي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القسامة على من هي أعلى أهل القاتل أو على أهل المقتول؟ قال «على أهل المقتول يحلفون بالله الذي لا إله إلا هو لقتل فلان فلاناً».

١٣-١٦١٣٧ (الفتاوى - ٤:١٠٠ رقم ٥١٧٨ - التهذيب - ١٠:٣١٥ رقم ١١٧٦) موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إننا جعلت القسامة ليغلظ بها في الرجل المعروف بالستر المتهم فإن شهدوا عليه جازت شهادتهم».

١٤-١٦١٣٨ (الكافي - ٧:٣٧٠ - التهذيب - ١٠:١٧٤ رقم ٦٨٣ و ٣١٢ رقم ١١٦٤) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحبس في تهمة الدماء ستة أيام فإن جاء أولياء المقتول ببيّنة ثبت وإلا خلى سبيله».

١٥-١٦١٣٩ (التهذيب - ١٥٢:١٠ رقم ٦٠٨) محمد بن أحمد، عن أبي إسحاق، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام «إنّ النّبّيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يحبس»... الحديث.

١٦-١٦١٤٠ (الكافي - ٢٨٩:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٧٢:١٠ رقم ٦٧٧) أحمد، عن

(الفقيه - ١٠٦:٤ رقم ٥٢٠٠) السّرّاد، عن الحسن بن صالح^١ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وجد مقتولاً فجاء رجلان الى وليّه فقال أحدهما أنا قتلته عمداً وقال الآخر أنا قتلته خطأ؟ فقال «إن هو أخذ بقول صاحب العمد فليس له على صاحب الخطأ سبيل وإن أخذ بقول صاحب الخطأ فليس له على صاحب العمد سبيل».

١٧-١٦١٤١ (الكافي - ٢٩٠:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ١٧٢:١٠ رقم ٦٧٨) أحمد، عن السّرّاد، عن هشام بن سالم، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل قتل فحُمِلَ الى الوالي وجاءه قوم فشهدوا عليه أنّه قتله عمداً فدفع الوالي القاتل الى أولياء المقتول ليقاد به فلم يريموا حتى أتاها رجل وأقرّ عند

١. في الفقيه المطبوع الحسن بن حيّ مكان الحسن بن صالح وقد مرّ التحقيق منّا ذيل رقم ١٦٠٦١ فليراجع «ض.ع».

الوالي إنه قتل صاحبهم عمداً وإن هذا الرجل الذي شهد عليه الشهود بريء من قتل صاحبكم فلان فلا تقتلوه وخذوني بدمه.

قال: فقال أبو جعفر عليه السلام «إن أراد أولياء المقتول أن يقتلوا الذي أقرّ على نفسه فليقتلوه ولا سبيل لهم على الآخر ثم لا سبيل لورثة الذي أقرّ على نفسه على ورثة الذي شهد عليه وإن أرادوا أن يقتلوا الذي شهد عليه فليقتلوه ولا سبيل لهم على الذي أقرّ ثم ليؤدّ الذي أقرّ على نفسه إلى أولياء الذي شهد عليه نصف الدية» قلت: رأيت إن أرادوا أن يقتلوهما جميعاً؟ قال «ذاك لهم وعليهم أن يدفعوا إلى أولياء الذي شهد عليه نصف الدية خاصّة دون صاحبه ثم يقتلون بها» قلت: فإن أرادوا أن يأخذوا الدية؟ قال: فقال «الدية بينهما نصفان لأن أحدهما أقرّ والآخر شهد عليه».

قلت: كيف جعلت لأولياء الذي شهد عليه على الذي أقرّ نصف الدية حين قتل ولم تجعل لأولياء الذي أقرّ على أولياء الذي شهد عليه ولم يقرّ؟ قال: فقال «لأنّ الذي شهد عليه ليس مثل الذي أقرّ، الذي شهد عليه لم يقرّ ولم يبريء صاحبه والآخر أقرّ وأبرأ صاحبه فلزم الذي أقرّ وأبرأ صاحبه ما لم يلزم الذي شهد عليه ولم يقرّ ولم يبريء صاحبه».

بيان:

«فلم يريموا» أي لم يبرحوا كما في بعض النسخ.

- ١١٠ -

باب ما اذا ادّعى القاتل دخول المقتول على أهله

١٦١٤٢-١ (الكافي - ٣٧٥:٧) محمد، عن ابن عيسى وعليّ، عن أبيه
جميعاً، عن

(التهذيب - ٣١٢:١٠ رقم ١١٦٦) السّراد، عن ابن رباط،
عن ابن مسكان، عن أبي مّحمد (أبي خالد - خ ل) عن أبي عبد الله عليه
السلام قال «كنت عند داود بن عليّ فأتني برجل قد قتل رجلاً فقال له
داود بن عليّ: ما تقول قتلت هذا الرجل؟ قال: نعم أنا قتلته.
قال: فقال له داود: ولم قتلته؟ قال: فقال له: أنّه كان يدخل عليّ
في منزلي بغير اذني فاستعدت عليه الولاة الذين كانوا قبلك فأمروني
إن هو دخل بغير اذن أن أقتله فقتلته قال: فالتفت داود إليّ فقال يا أبا
عبد الله ما تقول في هذا؟ قال: فقلت له: أرى أنّه قد أقرّ بقتل رجل
مسلم فاقتله قال: فأمر بقتله» ثم قال أبو عبد الله عليه السلام «إنّ ناساً
من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان فيهم سعد بن
عبادة فقالوا: يا سعد ما تقول لو ذهبت إلى منزلك فوجدت فيه رجلاً
على بطن امرأتك»... الحديث.

بيان:

قد مضى تمامه في أوائل أبواب الحدود وزاد في آخره وجعل ما دون الأربعة الشهداء مستوراً على المسلمين.

١٦١٤٣-٢ (الفقيه - ١٧٢:٤ رقم ٥٣٩٥) الحسين، عن فضالة، عن داود بن فرقد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألتني داود بن عليّ عن رجل كان يأتي بيت رجل فنهاه أن يأتي بيته فأبى أن يفعل فذهب إلى السلطان فقال السلطان: إن فعل فاقتله فما ترى فيه؟ فقلت: أرى أن لا تقتله^١ لأنه إن استقام هذا ثم شاء أن يقول كل إنسان لعدوه دخل بيتي فقتلته».

١٦١٤٤-٣ (الفقيه - ١٧٢:٤ رقم ٥٣٩٦ - التهذيب - ٣١٤:١٠ رقم ١١٦٨) محمد بن أحمد، عن عليّ بن اسماعيل، عن أحمد بن النضر، عن الحصين بن عمرو، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب أنّ معاوية كتب إلى أبي موسى الأشعري أنّ ابن أبي الجسر [الحسين - خ ل] وجد رجلاً مع امرأته فقتله وقد أشكل عليّ القضاء فسل لي عليّاً عن هذا الأمر قال أبو موسى: فلقيت عليّاً عليه السلام قال: فقال عليّ عليه السلام «والله ما هذا في هذه البلدة - يعني الكوفة - ولا هذا بحضرتي فمن أين جاءك هذا؟» قلت: كتب إليّ معاوية أنّ ابن أبي الجسر [كذا] وجد مع امرأته رجلاً فقتله وقد أشكل عليه القضاء فيه فأريك في هذا فقال «أنا أبو الحسن إن جاء بأربعة يشهدون على ما شهد وإلا دفع اليه برمته».

١. كذا في الأصل بصيغة الخطاب ولكن في الفقيه المطبوع والمخطوطين «قف» و«قب» لا يقتله بصيغة الغائب فأنّبه «ض.ع».

- ١١١ -

باب رواية كتاب عليّ صلوات الله عليه في مقادير الدّيات في مراتب
الجنين وفي جراحات تفاصيل الأعضاء وتوزيع القسامات

١-١٦١٤٥ (الكافي - ٣٢٤:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٦٩:١٠ رقم ٦٦٨) سهل، عن الحسن بن
ظريف بن ناصح، عن أبيه

(التهذيب - ٢٩٥:١٠ رقم ١١٤٨) محمّد بن الحسن بن الوليد،
عن الصفّار، عن ابن عيسى، عن ابن فضال

(التهذيب) عليّ، عن أبيه، عن ابن فضال

(التهذيب) محمّد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن

(الفقيه - ٧٥:٤ رقم ٥١٥٠) ابن فضال، عن ظريف بن

ناصر.

(التهذيب) ابن الوليد، عن القمي، عن محمد بن حسان
الرازي، عن اسماعيل بن جعفر الكندي، عن ظريف بن ناصح قال:
حدّثني رجل يقال له عبدالله بن أيوب

(الفقيه) قال حدّثني حسين الرّواسي^١

(ش) عن أبي عمرو [عمير - خ ل] المتطبّب قال: عرضت
هذه الرواية على أبي عبدالله عليه السلام

(الكافي - التهذيب) فقال: أفتى أمير المؤمنين عليه السّلام
فكتب النّاس فتياه وكتب به أمير المؤمنين عليه السّلام الى أمرائه
ورؤوس أجناده

(الفقيه) فقال «نعم، هي حقّ وقد كان أمير المؤمنين عليه
السلام يأمر عمّاله بذلك»

(الفقيه - التهذيب) قال «أفتى عليه السلام في كلّ عظم له
منخ فريضة مسّاة إذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب فجعل فريضة^٢

١. حسين هذا هو ابن عثمان بن زياد الرّواسي أخو حمّاد الملقّب بناب هما وأخوها جعفر كلّهم
خيار ثقات فاضلون «عهد» والرّجل هو المذكور في ج ١ ص ٢٤٦ جامع الرواة بهذا العنوان
وأُسار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

٢. قوله «فجعل فريضة» المراد بالدية هنا دية الجناية الواقعة على عظم البدن وهي الكسر
والصدع والنقل والرض والتّقب والوضح «مراد» رحمه الله.

أقول: ولعلّ المراد مطلق الدية وأنّه عليه السلام أرجع جميع أقسامها إلى ستة أقسام أحدها

الدِّية ستة أجزاء وجعل في الرُّوح والجنين والأشفار والشَّلل والأعضاء
والإبهام لكل جزء ستة فرائض

(ش) جعل دية الجنين مائة دينار وجعل مني الرجل إلى أن
يكون جنيناً خمسة أجزاء فإذا كان جنيناً قبل أن تلجه الرُّوح مائة دينار
فجعل للنطفة عشرين ديناراً وهو الرَّجل^١ يفرع عن عرسه فيلقي
النطفة وهو لا يريد ذلك فجعل فيها أمير المؤمنين عليه السلام عشرين
ديناراً الخمس وللعلقة خمسي ذلك أربعين ديناراً وذلك للمرأة أيضاً

← دية الروح وفي نسخ الفقيه دية الجروح وعلى الأول فيمكن أن يراد دية القتل وعلى الثاني دية
أقسام الجراحات من الخارصة والباضة وغيرها والثاني في دية الجنين فإن له حكماً خاصاً يقتضي
مزيد عناية به والثالث الأسفار واختلف فيه إلى آخر الأقسام أيضاً على ستة أقسام فدية القتل
ستة أشياء الذهب والفضة والابل... إلى آخره، أو هي على ستة أقسام من جهة مقدار الدية
من جهة كون المقتول رجلاً أو امرأة أو ذمياً أو ذمية ودية العبد قيمته أو أقل الأمرين ودية قتل
العمد ما تراضى عليها فهي ستة والجنين أيضاً على ستة حالات وهكذا لكل من هذه الستة
ستة وجوه يستخرج بالتأمل وعلى نسخ الفقيه الجروح مكان الروح فتكون الجروح على ستة
أقسام على ما ذكره المراد رحمه الله «ش».

١. قوله «وهو الرجل هذا إلى قوله وهو لا يريد ذلك» ليس في نسخة الكافي وهو أولى وحينئذ
فيحمل عشرون ديناراً على ما إذا أفرغ الماء في الرحم ثم سقط النطفة من الرحم بالجناية
وعشرة دنائير على ما إذا أفرغ الماء خارج الرحم بالعزل الظاهر أن مرجع الضمير «الجعل»،
المفهوم من جعل تقدير الكلام جعله عليه السلام للنطفة عشرين ديناراً حين الرجل يفرغ عن
عرسه وينبغي أن يقرء يفرغ بفتح الباء من الفراغ من الشغل بمعنى اتمامه وحينئذ فإن كان
إلقاء النطفة من الرحم بفعل المرأة كارهة في انعقادها فيها كانت الدية عليها للرجل وإن كان
يفعل الرجل وهي كارهة في ردّها فالدية على الرجل فعلى هذا لا ينافي الحكم ما سيجي من أن
دية النطفة المعزولة عن الرحم عشرة دنائير - «مراد» رحمه الله.

أقول: والظاهر أن يفرع بالزاي المعجمة ثم العين المهملة مجهولاً أي يفرعه غيره حين الجماع
فيكون إلقاء النطفة. لا من فعل الرجل ولا من فعل المرأة ولو كان من فعل أحدهما فالأصح
أنه لا يجب دية بناء على جواز العزل اختياراً.

٢. قوله «وذلك للمرأة أيضاً» أي المذكور وهو الدية للمرأة أيضاً كما أنه للرجل فيأخذ كل واحد

تطرق أو تضرب فتلقيه ثم المضغة ستين ديناراً إذا طرحته المرأة أيضاً في مثل ذلك، ثم العظم^١ ثمانين ديناراً إذا طرحته المرأة، ثم الجنين أيضاً مائة دينار إذا طرقهم عدو فاسقطن النساء^٢ في مثل هذا أوجب على النساء ذلك من جهة العقلة مثل ذلك.

فاذا ولد المولود واستهل وهو البكاء فبيّتوهم فقتلوا الصبيان ففيهم ألف دينار للذكر والأنثى على مثل هذا الحساب على خمسمائة دينار وأما المرأة إذا قتلت وهي حامل متم ولم تسقط ولدها ولم يعلم أذكر هو أو أنثى ولم يعلم بعدها مات أو قبلها^٣ فديته نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ودية المرأة كاملة بعد ذلك

(الكافي) وذلك ستة أجزاء من الجنين

(ش) وأفتى في مني الرجل يفزع عن عرسه فيعزل عنها الماء ولم يرد ذلك^٤ نصف خمس المائة من دية الجنين عشرة دنانير وإن أفرغ

حَصَّتْهُ إذا كان سبب الالتقاء طروق الغير إليها أو ضربه إياها وفي الصحاح أتى فلان طروقاً إذا جاء بليل - «مراد» رحمه الله. أي كان الرجل على المرأة لو كان المسقط هي المرأة كذلك قد تكون الدية للمرأة أيضاً بأن تطرق أو تضرب فتكون الدية على الضارب لها - «سلطان» رحمه الله.

١. قوله «ثم العظم» أي إذا كان الساقط عظماً لكنه لم يتم خلقته حتى يطلق عليه «ش».
٢. قوله «فاسقطن النساء» وفي نسخة من الفقيه فأسقطت النساء وقوله أوجب على النساء ذلك بزيادة واو قبل أوجب أي وأوجب على النساء ذلك الدية مائة دينار مثل ذلك قال السلطان رحمه الله أي كما أوجب على الرجل لو كان هو المسقط «ش».
٣. قوله «بعدها مات أو قبلها» أي بعد ما يوجب الدية أو قبلها قال السلطان رحمه الله بخلاف ما لو علم أنه مات قبلها أي قبل فعل ما يوجب الدية «ش».
٤. قوله «ولم يرد ذلك بصيغة المذكر» أي يعزل الرجل عن المرأة من غير رضاه بذلك فعلى من أفزعه عشرة دنانير واحترز عما أراد الرجل العزل وكان به راضياً فلا شيء وفي نسخة الفقيه

فيها عشرين ديناراً وجعل في قصاص جراحته ومعلته على قدر ديته وهي مائة دينار وقضى في دية جراح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الرجل والمرأة كاملة.

وأفتى عليه السلام في الجسد وجعله ستة فرائض النفس والبصر والسمع والكلام ونقص الصوت من الغنن والبحج والشلل في اليدين والرجلين فجعل هذا بقياس ذلك الحكم ثم جعل مع كل شيء من هذه قسامة على نحو ما بلغت الدية والقسامة في النفس جعل على العمد خمسين رجلاً وعلى الخطأ خمسة وعشرين رجلاً وعلى ما بلغت ديته من الجروح ألف دينار ستة نفر فما كان دون ذلك فبحسابه من ستة نفر والقسامة في النفس والسمع والبصر والعقل والصوت من الغنن والبحج ونقص اليدين والرجلين فهذه ستة أجزاء.

فالدية في النفس ألف دينار والأنف ألف دينار والضوء كله من العين ألف دينار والبحج ألف دينار وشلل اليدين ألف دينار وشلل الرجلين ألف دينار وذهاب السمع كله ألف دينار والشفتين إذا استوصلتا ألف دينار والظهر إذا حذب ألف دينار والذكر ألف دينار واللسان إذا استوصل ألف دينار والاثني عشر ألف دينار وجعل عليه السلام دية الجراحة في الأعضاء كلها في الرأس والوجه وسائر الجسد من السمع والبصر والصوت والعقل واليدين والرجلين في القطع والكسر والصدع والبطط والموضحة والدامية ونقل العظام والناقبة تكون في شيء من ذلك.

فما كان من عظم كسر فجبر على غير عثم ولا عيب لم ينقل منه العظام فإن ديته معلومة فاذا أوضح^١ ولم ينقل منه العظام فدية كسره ودية

^١ لم ترد بصيغة التأنيت قال السلطان رحمه الله فلو كانت المرأة راضية بالعزل فلا شيء عليه وقال المراد رحمه الله لأن الدية حقها فاذا أسقطت سقطت «ش».

١. قوله «فاذا أوضح» أي مع الكسر بدون النقل فديته دية للكسر والايضاح معاً «ش».

موضحته ولكلّ عظم كسر معلوم فدية نقل عظامه نصف دية كسره ودية موضحته ربع دية كسره ممّا وارت الثياب من ذلك غير قصيتي السّاعد والأصابع وفي قرحة لا تبرأ ثلث دية ذلك العضو الذي هي فيه. فإذا أُصيب الرجل في إحدى عينيه فإنّها تقاس ببيضة تربط على عينه المصابة وينظر ما منتهى بصر عينه الصحيحة ثمّ تغطّى عينه الصحيحة وينظر ما منتهى بصر عينه المصابة فتعطى ديته من حساب ذلك والقسامة^١ مع ذلك من الستّة أجزاء القسامة على ستّة نفر على قدر ما أُصيب من عينه فإن كان سدس بصره حلف الرجل وحده وأُعطي وإن كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه رجل آخر وإن كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان وإن كان ثلثي بصره حلف هو وحلف معه ثلاثة رجال وإن كان أربعة أخماس بصره حلف هو وحلف معه أربعة رجال وإن كان بصره كلّ حلف هو وحلف معه خمسة رجال ذلك في القسامة في العينين.

قال: وأفتى عليه السلام فيمن لم يكن له من يحلف معه فلم يوثق به على ما ذهب من بصره أنّه يضاعف عليه اليمين إن كان سدس بصره حلف واحدة وإن كان الثلث حلف مرّتين وإن كان النّصف حلف ثلاث مرّات وإن كان الثلثين حلف أربع مرّات وإن كان خمسة أسداس حلف خمس مرات وإن كان بصره كلّ حلف ستّ مرّات

(الكافي) وإنّا القسامة على مبلغ منتهى بصره

١. قوله «والقسامة مع ذلك من الستّة» المعروف أنّ القسامة في الاعضاء بالنسبة فما فيه الدّية كاملة فقسامته خمسون كالنفس وما فيه النصف فنصفها وهكذا وقيل قسامة الأعضاء ستّ أيمان وما نفص عنها فبالنسبة قال الشّهيد في الروضة والأقوى الأوّل «ش».

(ش) ثم يعطي وإن أبى أن يحلف لم يعط إلا ما حلف عليه
ووثق منه بصدق والوالي يستعين في ذلك بالسؤال والنظر^١ والتثبت في
القصاص والحدود والقود.

وإن أصاب سمعه شيء فعلى نحو ذلك يضرب له شيء لكي يعلم
منتهى سمعه ثم يقاس ذلك والقسامة على نحو ما ينقص من سمعه فإن
كان سمعه كله فعلى نحو ذلك وإن خيف منه فجور ترك حتى يغفل ثم
يصاح به فإن سمع عاوده الخصوم الى الحاكم والحاكم يعمل فيه برأيه
ومحط عنه بعض ما أخذ وإن كان النقص في الفخذ أو في العضد^٢ فإنه
يقاس بخيط تقاس رجله الصحيحة أو يده الصحيحة ثم تقاس به
المصابة فيعلم ما نقص من يده أو رجله وإن أصيب الساق أو الساعد^٣
من الفخذ أو العضد يقاس وينظر الحاكم قدر فخذه.

وقضى عليه السلام في صدغ الرجل اذا أصيب فلم يستطع ان
يلتفت إلا [إذا - خ ل] ما انحرف الرجل بنصف الدية خمسمائة دينار وما
كان دون ذلك فبحسابه^٤.

١. قوله «والوالي يستعين في ذلك بالسؤال والنظر» يدل على اختيار القاضي فيما يراه مؤثراً في
تحقيق الحق وإدراك الواقع فمنه يستخرج دائل كثير مما ذكره في كتاب القضاء وغيره ولا نص
عليه بخصوصه «ش».

٢. قوله «أو في العضد» حيث يكون نقصه مؤثراً في مقدار الدية بأن يكسر العظم فيجبر فيدعي
المكسور انه جبر على عيب والجاني غير ذلك «ش».

٣. قوله «وإن أصيب الساق أو الساعد» أي ضرب الفخذ أو العظم فأثرت الجناية في الساق أو
الساعد ولم يظهر شيء في العظم والفخذ أنفسها احتاط الوالي وقاس العضد والفخذ حتى
يعرف سلامتها اذا طلب المجني عليه تحقيق مطلق الجناية «ش».

٤. «وما كان دون ذلك فبحسابه» بأن يعتبر مقدار ما كان يلتفت من غير انحراف سائر البدن
ويقاس عليه مقدار ما يلتفت بعد الجناية بالحلف وفعل ما يوجب النقابة إلى خلقه بقدر الامكان
- «مراد» رحمه الله.

من الخمسمائة فيلاحظ أن مستوى الحلقة إلى أي قدر يمكن أن يلوي عنقه فان كان المصاب

وقضى عليه السلام في شفر العين الأعلى^١ إن أُصيب فشتر فديته
ثلث دية العين مائة وستة وستون ديناراً وثلثا ديناراً وإن أُصيب شفر العين
الأسفل فديته نصف دية العين مائتا دينار وخمسون ديناراً فإن أُصيب
الحاجب فذهب شعره كله فديته نصف دية العين مائتا دينار وخمسون
ديناراً فما أُصيب منه فعلى حساب ذلك فإن قطعت روثة الأنف^٢ فديتها
خمسائة دينار نصف الدية وإن أنفذت فيه نافذة لا تنسد بسهم أو برمح
فديته ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث وإن كانت نافذة فبرئت
والتأمت فديتها خمس دية روثة الأنف مائة دينار فما أُصيب منه فعلى
حساب ذلك.

يلوي نصفه فله مائتان وخمسون ديناراً بعد القسامة مرتين بناء على الستة فإنه لا يمكن تنصيف
القسم - «محمد تقي» رحمه الله.

١. قوله «في شفر العين الأعلى».. فيه ثلاثة أقوال الأول - أن في الأربعة الدية كاملة وفي كل شفر
ربع الدية وهو قول الشيخ في المبسوط والعلامة في المختلف الثاني - أن في الأعلى ثلثا الدية
وفي الأسفل ثلثها وهو قول ابن ادريس والشيخ في الخلاف الثالث - مفاد الحديث قال الشهيد
في الروضة وعليه الأكثر لكن في طريقه ضعف وجهالة انتهى وحاصله أن في الأعلى الثلث وفي
الاسفل النصف فيتنقص دية المجموع لسدس الدية وكتاب ظريف بن ناصح مشهور مروى
بطرق مختلفة لا إشكال فيه من جهة الاسناد اجمالاً وحكم الشهيد رحمه الله بأن في طريقه
ضعفاً وجهالة لأن ظريفاً نقل الكتاب بوسائط بعضهم ضعيف وبعضهم مجهول ومع ذلك يختلف
عبارات الكتاب عن ظريف بحسب اختلاف الروايات وهذا يوهن الاعتماد على بعض فقره
في الجملة ويحتاج إلى التأييد بروايات أخر وعمل الفقهاء ولذا لم يعمل كثير بكثير من المقادير
الواردة في هذا الكتاب وقال والد المجلسي رحمه الله والظاهر أن بقاء هذه الأغلاط لعدم اعتناء
بعض الأصحاب بهذا الخبر ولو قيل بضعفه من جهة المتن لكان أولى من نسبة الضعف إليه
من جهة السند. انتهى. «ش».

٢. قوله «روثة الأنف» في الفقيه الروثة من الأنف مجتمع مارته يعني جميع ما لان من طرف الأنف
والمشهور بل المجمع عليه أن فيه الدية كاملة فهذا الحديث مخالف للمشهور أو المجمع عليه
وفي اللمعة في روثه الثلث وفسرها الشهيد بالحاجز بين المنخرين وعلى هذا التفسير فليس مفاد
الحديث مخالفاً للمشهور لأن الفقهاء اختلفوا في الحاجز بين المنخرين فبعضهم أثبت الثلث
وبعضهم النصف ولكن ارادته هذا المعنى من الحديث بعيد جداً يعرف من ملاحظة عباراته
«ش».

فان كانت النافذة في احدى المنخرين إلى الخيشوم وهو الحاجز بين المنخرين فديتها عشر دية روثة الأنف خمسون ديناراً لأنه النصف والحاجز بين المنخرين خمسون ديناراً وإن كانت الرمية نفذت في إحدى المنخرين والخيشوم إلى المنخر الآخر فديتها ستة وستون ديناراً وثلاث دينار وإذا قطعت الشفة العليا واستوصلت فديتها نصف الدية خمسمائة دينار فما قطع منها فبحساب ذلك فان انشقت فبدا منها الاسنان ثم دويت فبرئت والتأمت فدية جرحها والحكومة فيه خمس دية الشفة مائة دينار وما قطع منها فبحساب ذلك وان شترت وشينت شيئاً قبيحاً فديتها مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلاث دينار.

ودية الشفة السفلى اذا قطعت واستوصلت ثلثا الدية كملا ستائة وستة وستون ديناراً وثلاث دينار فما قطع منها فبحساب ذلك وإن انشقت حتى تبدو منه الأسنان ثم برئت والتأمت مائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار وإن أصيبت فشينت شيئاً فاحشاً فديتها ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار وذلك نصف ديتها».

(الفقيه - التهذيب) قال وسألت أبا جعفر عليه السلام عن ذلك فقال «بلغنا أن أمير المؤمنين عليه السلام فضلها لأنها تمسك الماء والطعام فلذلك فضلها في حكومته».

١. قوله «سألت أبا جعفر عليه السلام» أقول: السائل ابن فضال راوي كتاب ظريف والمسؤول الجواد عليه السلام ولكن في الكافي بدل أبا جعفر أبا عبدالله عليهما السلام فيكون السائل أبو عمرو المتطّيب الذي روى الحديث وكان هذا الكتاب بيده ونقل عنه ظريف بن ناصح وأما كون السائل ظريفاً نفسه فبعيد لأنه روى عن أبي عبدالله عليه السلام بواسطة ولو كان رآه عليه السلام لكان عليه أن يروي الكتاب عنه عليه السلام وعلى فرض أن يكون الكتاب واصلًا إليه من غيره عليه السلام أن يسأل عنه الامام عليه السلام بنفسه لا أن يتكل على سؤال غيره «ش».

(الكافي) وفي رواية ظريف بن ناصح قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك فقال «بلغنا أن أمير المؤمنين عليه السلام فضّلها لأنّها تمسك الطعام مع الاسنان فلذلك فضّلها في حكومته»

(ش) وفي الخد اذا كانت فيه نافذة وبدا منها جوف الفم فديتها مائتا دينار فان دوي فبري والتأم وبه أثر بين وشين (شتر - خ ل) فاحش فديته خمسون ديناراً فان كانت نافذة في الخدين كليهما فديتها مائة دينار وذلك نصف دية التي بدا منها الفم فان كان رمية بنصل ينفذ في العظم حتي ينفذ الى الحنك فديتها مائة وخمسون ديناراً جعل منها خمسون ديناراً لموضحتها وإن كانت ناقبة ولم تنفذ فديتها مائة دينار وإن كانت موضحة في شيء من الوجه فديتها خمسون ديناراً فان كان لها شين فدية شينها ربع دية موضحتها.

وإن كان جرحاً ولم يوضح ثم برأ وكان في الخدين أثر فديته عشرة دنانير وإن كان في الوجه صدع فديته ثمانون ديناراً فان سقطت منه حذوة لحم ولم يوضح وكان قدر الدرهم فما فوق ذلك فديتها ثلاثون ديناراً ودية الشجة إن كانت توضح أربعون ديناراً اذا كانت في الجسد وفي مواضع الرأس خمسون ديناراً فان نقل منها العظام فديتها مائة دينار وخمسون ديناراً فان كانت ناقبة في الرأس فتلك تسمى المأمومة وفيها ثلث الدية ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار.

وجعل عليه السلام في الأسنان في كل سنّ خمسين ديناراً وجعل الأسنان سواء وكان قبل ذلك يجعل^١ (يقضي - خ ل) في الثانية خمسون

١. قوله «جعل ذلك يجعل» ظاهره تغير الرأي وهو غير مستقيم عندنا لأنّ أئمتنا بمعزل عن ذلك ويحتمل أن المراد من قبل ذلك أي زمن الخلفاء الثلاث قبله «سلطان رحمه الله». فعلى الاحتمال الأول يجعل بصيغه المعلوم وعلى الثاني بصيغة المجهول وكلام المحسني يدلّ

ديناراً وفيما سوى ذلك من الأسنان في الرباعية أربعون ديناراً وفي النّاب ثلاثون ديناراً وفي الضرس خمسة وعشرون ديناراً فإذا اسودّت السنّ إلى الحول^١ فلم تسقط فديتها دية الساقط خمسون ديناراً فإن تصدّعت ولم تسقط فديتها خمسة وعشرون ديناراً فما انكسر منها فبحسابه من الخمسين وإن سقطت بعد وهي سوداء فديتها اثنا عشر ديناراً ونصف وما انكسر منها من شيء فبحسابه من الخمسة والعشرين ديناراً. وفي الترقوة^٢ إذا انكسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب أربعون

^١ على إنكاره النسخ في أحاديث الأئمة عليهم السّلام كما مرّ في الكتاب الأوّل ونقل الشيخ رحمه الله في الخلاف عن عمر بن الخطّاب في مقادير الأسنان وهي التي تبيّن عند الكلام خمس من الإبل وفي مواخيرها بعيراً واحداً ولم ينقل عن غيره شيئاً ومفاد الحديث مخالف للمشهور أيضاً بل المجمع عليه فإنهم فرّقوا بين المقادير والمواخير ففي كلّ واحدة من المقادير خمسون ومن الماخير خمسة وعشرون «ش».

١. قوله «فإذا اسودّت السنّ إلى الحول» أي بقي سوادها إلى سنة فهو في حكم الساقط وسيجيء في صحيحة عبد الله بن سنان أنّ فيها ثلثي الدية فيمكن حمل هذا على أنّه كان قبل هذا كذلك بأن يكون من تَمّة المحكي «محمّد تقي» رحمه الله. ظاهره بقاء الأسود إلى الحول لكن لا يلائمه الحكم بتمام الدية فينبغي أن يكون هي الحول بكسر الحاء وفتح الواو بمعنى أن يتنقل السنّ من مكان إلى مكان آخر فإنّه في حكم السقوط وتقدير الكلام اسودّت السنّ بحيث تنتهي حالها إلى الحول أي بسبب الضرب الموجب للإسوداد «مراد رحمه الله».

أقول: بل قوله في حكم الساقط صحيح لأنّ أسوداد السنّ إلى الحول يحكي عن فناء عصب السنّ كما لا يخفى عند الأطباء «ض.ع».

٢. قوله «وفي الترقوة» عظم بين نقرة النحر والعاتق وحكم كسرها يجب أن يستعلم من نصّ خاصّ كالأضلاع ولا يشملها القاعدة الكلية أنّ في كسر كلّ عضو خمس دية ذلك العضو لأنّ الترقوة لا تعدّ عظماً لعضوفيه دية بل هي كجزء من الصدر ولا يشملها أيضاً الأدلة العامّة الدالة على أنّ كلّ ما في البدن منه اثنان ففيها الدية وفي كلّ واحد نصفها لأنّ تلك منصرفة إلى الاعضاء المستقلة ولذلك لا تشمل الابهام والسبابة فلا يجوز أن يقال إذا خلعت أو رُضت أو كسرت ولم تنجر أو انجبرت على عيب ففيها الدية بل كلّ ذلك بما لانصّ فيه ويرجع فيها إلى الحكومة «ش» قوله «وفي الترقوة إذا انكسرت» ليس في هذه الرواية حكم ما لو جبرت على عيب أمّا لو لم تجبر فمقتضى الأصل أنّ فيه الحكومة مع احتمال الدية «سلطان» رحمه الله.

ديناراً^١ فان انصدعت فديتها أربعة أخماس دية كسرهما اثنان وثلاثون ديناراً فان أوضحت فديتها خمسة وعشرون ديناراً^٢ وذلك خمسة أجزاء من ثمانية من ديتها اذا انكسرت فان نقل منها العظام فديتها نصف دية كسرهما عشرون ديناراً فان نقبت فديتها ربع دية كسرهما عشرة دنانير. ودية المنكب^٣ اذا كسر خمس دية اليد مائة دينار فان كان في المنكب صدع فديته أربعة أخماس دية كسره ثمانون ديناراً فان أوضح فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون ديناراً فان نقلت منه العظام فديته مائة دينار وخمسة وسبعون ديناراً منها مائة دينار دية كسره وخمسون ديناراً لنقل العظام وخمسة وعشرون ديناراً للموضحة وإن كانت ناقبة فديتها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً فان رضّ فعثم فديته ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار فان كان فك فديته ثلاثون ديناراً.

وفي العضد اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب فديتها خمس دية اليد مائة دينار ودية موضحتها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً ودية نقل عظامها نصف دية كسرهما خمسون ديناراً ودية نقبها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً.

وفي المرفق^٤ اذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار

١. قوله «فإن أوضحت فديتها خمسة وعشرون» وفي الفقيه فان أوضحت فديتها خمسة وعشرون ديناراً وذلك خمسة أجزاء من ديتها اذا انكسرت بحذف كلمة ثمانية بعد كلمة أجزاء والظاهر أنه سهو من الناسخ قال المراد في تفسير قوله «وذلك خمسة أجزاء» لعله أراد بالأجزاء انصاف عشراتها وهي ثمانية، خمسة منها خمسة وعشرون فجعل الترقوة من غير ما وردت الثياب وقد مر أن دية موضحة ما دارت الثياب ربع دية كسره انتهى يعني أن الاربعين أربع عشرات ونصف العشرة خمسة فهي ثمان خمسات وفيه تكلف «ش».

٢. قوله «ودية المنكب» هذه الأحكام غير مذكورة في كتب الفقهاء وحكي عن ابن حمزة أنه ذكر كسر المنكب وإن فيه خمس دية اليد ويجب التأمل فيما لا يوافق القواعد المعمولة «ش».

٣. قوله «وفي المرفق» لعل المراد بكسر المرفق تفرق العظمين أي عظم العضد وعظم الذراع مع

وذلك خمس دية اليد فان انصدع فديته أربعة أخماس دية كسرهما ثمانون ديناراً فان أوضح فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون ديناراً فان نقلت منه العظام فديته مائة دينار وخمسة وسبعون ديناراً للكسر مائة دينار. ولنقل العظام خمسون ديناراً وللموضحة خمسة وعشرون ديناراً فان كانت فيه ناقبة فديتها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً فان رَضَ المرفق فعشم فديته ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار فان كان فك فديته ثلاثون ديناراً وفي المرفق الآخر مثل ذلك سواء وفي السَّاعد اذا كسر^١ فجبر على غير عشم ولا عيب ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار فان كسر إحدى القصبتين من السَّاعد فديته خمس دية اليد مائة دينار و

(الفقيه - التهذيب) في أحدهما أيضاً

(ش) في الكسر لإحدى الزنديين^٢ خمسون ديناراً وفي كليهما

↑ اتصال الجلد بحيث ينتفي الانتفاع بالمرفق وبالجملة حين يصدق عرفاً أنه كسر مرفقه فيكون إطلاق الكسر عليه من باب الاستعارة «مراد» رحمه الله.

لا حاجة إلى هذا التكلف والخروج عن مفاد الكلام وما ذكره خلع لا كسر بل المراد هنا هو كسر عظم المرفق وهو مجمع العضد والسَّاعد «ش».

١. قوله «وفي السَّاعد» أي كسر قصبتاه بقرينة مقابلته بإحدى القصبتين ثم المراد بإحدى القصبتين من السَّاعد ما كان منها من جانب العضد بقرينة مقابلته من جانب الزند ولا استبعاد في كون دية عظم من جانب ضعف دية ذلك العظم من جانب آخر كما في الاضلاع «مراد» رحمه الله.

٢. قوله «في الكسر لإحدى الزنديين».. قال والد المجلسي رحمه الله الظاهر لإحدى القصبتين بدل أحد الزنديين.

وأقول: لعل الزند هنا ورد باصطلاح الأطباء بيان ذلك أن عظم الذراع مركَّب من عظمين طويلين بين الكف والعضد كل واحد منها يسمَّى زنداً فالزندان مرادف القصبتين وفي كامل

مائة دينار فان انصدع إحدى القصبتين ففيها أربعة أخماس دية إحدى
قصبتى الساعد أربعون ديناراً ودية موضحتها ربع دية كسرهما خمسة
وعشرون ديناراً ودية نقل عظامها

(الفقيه - التهذيب) مائة دينار وذلك خمس دية اليد وإن كانت

ناقبة فديتها

(ش) ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً ودية نقبها نصف

الصناعة لعلي بن عباس المجوسي الطبيب: أما الساعد وهو المسمى ذراعاً فمؤلف من عظمين
يقال لهما الزندان أحدهما فوق وهو أصغرهما ويقال له الزند الأعلى والآخر من أسفل ويقال
له الزند الأسفل وهو أكبر من الزند الأعلى لأنه يحتاج أن يحمل الزند الأعلى والحامل يجب أن
يكون أكبر وأقوى من المحمول إلى أن قال في الزند الأعلى رأسه الذي يلي الكف أعظم من
الرأس الذي يلي العضد. انتهى كلامه.

وعلى هذا فيكون قوله في الكسر لاحدى الزنديين بدلاً من قوله في أحدهما كرر للتوضيح
كأنه قال في كسر إحدى القصبتين وبعبارة أخرى في كسر إحدى الزنديين خمسون ديناراً
فحينئذ فيثبت التناقض حيث أثبت في قصبة واحدة مائة وفي زند واحد خمسين.

وفي مرأة العقول قوله لاحدى الزنديين لعله كان إحدى القصبتين فصَّحَّف ويحتمل أن يكون
المراد القصبتين عبر هكذا مجازاً ويحتمل أن يكون المراد طرفه الذي يلي الزند فالمراد بالزنديين
طرفا القصبتين مما يلي الزند - انتهى.

وهنا احتمال آخر لم يذكره وهو أن المراد من الزند نفس المفصل بين الساعد والكف وكسره
بمعنى كسر رؤوس العظام المتداخلة على ما ذكره في المرفق وحاصل مفاد الحديث وعلى الاحتمال
الأخير أن دية كسر الساعد أعني كسر القصبتين معا ثلثا دية اليد وهي ثلث الدية الكاملة وفي
كسر قصبة واحدة مائة دينار وخمس دية اليد وفي كسر الزند أي المفصل بين الكف والساعد
خمسون ديناراً في كل يد وفي كسر الزنديين من اليدين مائة دينار وحينئذ فلا تناقض بين المقادير
بشرط أن يكون بدل قوله أربعون ديناراً ثمانون ديناراً على ما سيأتي وأما على الاحتمال الأول
وهو كون المراد من الزنديين القصبتين على اصطلاح الأطباء وكذا على ما ذكره المجلسي رحمه
الله في مرأة العقول ففي الجملتين تناقض حيث أثبت أولاً في قصبة واحدة مائة دينار وثانياً
خمسین. «ش».

دية موضحتها اثنا عشر ديناراً ونصف ودية نافذتها خمسون ديناراً فان صارت فيه قرحة لا تبرأ فديتها ثلث دية الساعد ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار وذلك ثلث دية اليد التي هي (الذي هو - خ ل) فيه ودية الرسغ اذا رض^١ فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار وفي الكف اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية اليد مائة دينار فان فك الكف فديتها ثلث دية

١. قوله «ودية الرسغ اذا رض».. قال ابن بابويه قال الخليل بن أحمد الرسغ مفصل بين الساعد والكف وفي خلق الانسان للتيراني الرسغ (كردن دست) انتهى والتيراني اسمه محمد بن عبد الله وهو لغوي مشهور وتيران قرية من قرى اصفهان والرض كما ترى قد يذكر له في هذا الحديث ثلث دية النفس أي ثلثا دية العضو المزدوج وتارة ثلث دية العضو ففي رض المرفق ثلث دية النفس ثلثمائة وثلثين وثلاثة دنانير وثلث دينار وفي الرسغ هنا ثلث دية اليد فلم يستفد منه قاعدة كلية في الرض وأيضاً ففي بعض المواضع أثبت الثلث اذا جبر من غير عثم إلا أن يخصص ثلث دية النفس بالعثم وثلث دية العضو بعدمه وينافيه ما يأتي في الكعب اذا رض فجبر على غير عثم وعيب ثلث الدية ثلثمائة وثلثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار قال في كشف اللثام في رضه أي رض كل عضو ثلث دية ذلك العضو إن لم يبرأ أو عثم فان بريء على غير عيب فأربعة أخماس دية رضه كما في المنفعة والنهاية والسرائر والغنية والاصباح والجامع والشرائع وكذا في المراسم إلا أنه أطلق فيه الثلث ولم يفصل إلى البرء من غير عيب وعدمه.

وقال المحقق في النكت إن هاتين المسألتين يعني مسألتي الكسر والرض ذكرهما الشيخان وتبعهما المتأخرون ولم يشرؤا إلى المستند.

وفي كتاب ظريف في رض كل من المنكب والمرفق والورك والركبة اذا انجبر على عثم ثلث دية النفس فكأنهم حملوه على رض المنكبين والمرفقين وكذا الباقيات وفيه أن في رض الرسغ اذا انجبر على غير عثم ولا عيب نلت دية اليد مائة وثلاثة وثلاثين دينار وثلث دينار انتهى كلام كشف اللثام.

وأقول الناظر في كتاب ظريف المتأمل فيه يرى أن في كثير من المواضع أطلق العضو المزدوج بلفظ الواحد وأريد به الاثنان معاً وقد يطلق يراد به أحد الزوجين وهذا واضح في الورك والفخذ والايهام وأصابع الرجلين على ما يأتي إن شاء الله وما نسبته المحقق إلى الشيخين أحسن وجوه التأويل بل لعله المتعّن وحاصله أن دية رض كل عضو ثلث ذلك العضو لا ثلث دية النفس وكل مورد أنبت فيه ثلث دية النفس فالمراد به الاثنان من الأعضاء المزدوجة. «ش».

اليد مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً وفي موضعها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً ودية نقل عظامها خمسون ديناراً نصف دية كسرهما وفي نافذتها إن لم تنسد خمس دية اليد مائة دينار فإن كانت نافذة فديتها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً.

ودية الأصابع والقصب الذي في الكف: في الإبهام إذا قطع ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً ودية قسبة الإبهام التي في الكف تجبر على غير عثم خمس دية الإبهام ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث ديناراً إذا استوى جبرها ونبت ودية صدعها ستة وعشرون ديناراً وثلاث ديناراً ودية موضعها ثمانية دنانير وثلاث ديناراً ودية نقل عظامها ستة عشر ديناراً وثلاثاً ديناراً ودية نقبها ثمانية دنانير وثلاث ديناراً نصف دية نقل عظامها ودية موضعها نصف دية ناقلتها ثمانية دنانير وثلاث ديناراً.

ودية فكها عشرة دنانير ودية المفصل الثاني من أعلى الإبهام إن كسر فجبر على غير عثم ولا عيب ستة عشر ديناراً وثلاثاً ديناراً ودية الموضحة إذا كانت فيها أربعة دنانير وسدس دينار ودية نقبه أربعة دنانير وسدس دينار ودية صدعه ثلاثة عشر ديناراً وثلاث ديناراً ودية نقل عظامها خمسة دنانير وما قطع منها فبحسابه على منزلته وفي الأصابع في كل أصبع سدس دية اليد ثلاثة وثمانون ديناراً وثلاث ديناراً ودية قصب أصابع الكف الأربع سوى الإبهام دية كل قسبة عشرون ديناراً وثلاثاً ديناراً ودية كل

١. قوله «خمسون ديناراً نصف دية كسرهما» هذه عبارة الكافي وفي من لا يحضره الفقيه مائة وثمانية وسبعون ديناراً وفي شرح والد المجلسي رحمه الله المناسب لما تقدم خمسة وسبعون بأن يكون المراد أن دية نقلها مع كسرهما وموضعها ذلك المبلغ بأن يكون المائة للكسر والخمسون للنقل والخمسة والعشرون للإيضاح والظاهر أن قوله ونصف دية كسرهما زيادة من النسخ، وفي الكافي ودية نقل عظامها خمسون ديناراً نصف دية كسرهما وهو بناء على دية النقل فقط فإنها نصف دية الكسر وحينئذ يكون صحيحاً ويمكن أن يكون الأصل هكذا وأصلح قياساً على نظائره وأبقى الباقي أو سقط قوله للنقل بعد كسرهما انتهى «ش».

موضحة في كل قصبة من القصب الأربع أربعة دنانير وسدس ودية نقل كل قصبة منهم ثمانية دنانير وثلاث دينار.

ودية كسر كل مفصل من الأصابع الأربع التي تلي الكف ستة عشر ديناراً وثلاث دينار وفي صدع كل قصبة منهم ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دينار فان كان في الكف قرحة لا تبرأ فديتها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار وفي نقل عظامها ثمانية دنانير وثلاث دينار وفي موضعها أربعة دنانير وسدس وفي نقبها أربعة دنانير وسدس وفي فكها خمسة دنانير.

ودية المفصل الأوسط من الأصابع الأربع اذا قطع فديته خمسة وخمسون ديناراً وثلاث دينار وفي كسره أحد عشر ديناراً وثلاث دينار وفي صدعه ثمانية دنانير ونصف دينار وفي موضعته دينار (ان - خ) وثلاث دينار وفي نقل عظامها خمسة دنانير وثلاث دينار وفي نقبه ديناران وثلاث دينار وفي فكها ثلاثة دنانير وثلاث دينار وفي المفصل الأعلى من الأصابع الأربع اذا قطع سبعة وعشرون ديناراً ونصف دينار وربع (ونصف - خ ل) عشر دينار وفي كسره خمسة دنانير وأربعة أخماس دينار وفي نقبه دينار وثلاث وفي فكها دينار وأربعة أخماس دينار.

وفي ظفر كل اصبع منها خمسة دنانير وفي الكف اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب فديتها أربعون ديناراً ودية صدعها أربعة أخماس دية كسرها اثنان وثلاثون ديناراً ودية موضعها خمسة وعشرون ديناراً ودية نقل عظامها عشرون ديناراً ونصف دينار ودية نقبها ربع دية

١. قوله «فديتها أربعون ديناراً» فيه تكرار مع اختلاف الحكم إذ قد مرَّ أنَّ الكفَّ إذا كُسرت فجُبرت على غير عثم ولا عيب فديتها خمس دية اليد مائة دينار والظاهر أنَّه وما يأتي بعده إلى قوله وفي الصدر من النَّسَاج ومثله يمنع من الاحتجاج بالخبر «مراد» رحمه الله. وتقدَّم حكم الكفِّ وحمل على اليمينى وهنا على اليسرى أو الأول على مطلق اليد وهنا على الراحة «محمد تقي» رحمه الله.

كسرها عشرة دنانير ودية قرحة لا تبرأ ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دينار وفي الصدر إذا رض فثنى (فانثنى - خ ل) شقاه كلاهما فديته خمسمائة دينار ودية أحد شقيه إذا ثني مائتان وخمسون ديناراً فان انثنى الصدر والكتفان فديته مع الكتفين ألف دينار فان انثنى أحد الكتفين مع شق الصدر فديته خمسمائة دينار.

ودية الموضحة في الصدر خمسة وعشرون ديناراً ودية موضحة الكتفين والظهر خمسة وعشرون ديناراً فان اعترى الرجل من ذلك صعر لا يستطيع أن يلتفت فديته خمسمائة دينار وان كسر الصلب فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار فان عثم فديته ألف دينار وفي الأضلاع فيما خالط القلب^١ من الاضلاع اذا كسر منها ضلع فديته خمسة وعشرون ديناراً ودية صدعه اثنا عشر ديناراً ونصف ودية نقل عظامه سبعة دنانير ونصف وموضحته على ربع دية كسره ودية نقبه مثل ذلك.

وفي الأضلاع مما يلي العضدين دية كل ضلع عشرة دنانير اذا كسر ودية صدعه سبعة دنانير ودية نقل عظامه خمسة دنانير وموضحة كل ضلع منها ربع دية كسره ديناران ونصف دينار وإن نقب ضلع منها فديته ديناران ونصف دينار.

وفي الجائفة ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث

١. أريد بما خالط القلب من الأضلاع الجانب الذي عند القلب منها وبازائها الجانب الذي يبعد عنه وبيلي الصدر على ما فسره بعض الأعلام بقوله: المراد بمخالطة القلب وعدمها كونها في الجانب الذي فيه القلب كما أن عدم المخالطة خلاف ذلك قال فالضلع الواحد إن كسر من جهة القلب ففيه أعلى الديتين وإن كسر من جهة أخرى ففيه أدناها فتستوي في ذلك جميع الأضلاع نقل عليه وهذا المعنى وإن كان محتملاً إلا أنه خلاف المتبادر من اللفظ لأن الحكم فيها على كل ضلع ضلع ولا يخفى أن ظاهره يأبى التفسير المذكور «عهد».

دينار فان نقب من الجانبين كليهما برمية أو طعنة وقعت في الشقاق^١ فديتها أربعائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار وفي الاذن اذا قطعت فديتها خمسمائة دينار وما قطع منها فبحساب ذلك.

وفي الورك اذا كسر^٢ فجبر على غير عثم ولا عيب خمس دية الرجلين مائتا دينار فان صدع الورك فديته مائة دينار وستون ديناراً أربعة أخماس دية كسره فان أوضحت فديته ربع دية كسره خمسون ديناراً ودية نقل عظامه مائة وخمسة وسبعون ديناراً منها لكسرها مائة دينار ولنقل عظامها خمسون ديناراً ولموضحتها خمسة وعشرون ديناراً ودية فكها ثلثا ديتها فان رَضَّت فعثمت فديتها ثلاثائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار.

وفي الفخذ اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية الرجلين مائتا دينار فان عثمت الفخذ فديتها^٣ ثلاثائة وثلاثة وثلاثون

١. قوله «وقعت في السقاق» أي في النزاع والتخاصم وذلك على سبيل التمثيل «مراد» رحمه الله. وليست هذه العبارة في الكافي قال المجلسي في مرآة العقول: لم أر من عمل به إلا ابن حمزة حيث قال وفي نقبه من الجانبين برمية أو طعنة أربعائة وثلاثة وثلاثون ديناراً - انتهى - أقول: ويحتمل كون السقاق مصحّف سفاق وهو غشاء ما في البطن والمشهور في الجائفة النافذة من الطرفين ثلثا الدية «ش».

٢. قوله «وفي الورك إذا كسر» الظاهر أن المراد الوركين وكذا في الصدع والموضحة وأما الناقلة فذكر فيه حكم إحدى الوركين وأما الفك والرّض فالأوفق بها سبق حملها بها إذا كانت في إحداها فيكون الحكم بثلث دية النفس في الرّض لأنه في حكم الشلل ففيه ثلثا دية العضو وبما ذكره الأصحاب حملها على الوركين «مرآة العقول».

٣. قوله «فان عصمت الفخذ فديتها» أي إحداها لأنه شللها وفيه ثلثا دية العضو «محمد تقي»

رحمه الله

أقول ولكن المراد بالفخذ في العملة السابقة الفخذان قطعاً وشلل العضو بالكسر والعثم بعيد فلا بأس بأن يكون المراد هنا أيضاً الفخذان وأثبت في الكسر مع الانجبار بعثم وعيب تلث دية الرجل «ش».

ديناراً وثلاث ديناراً ثلث دية النفس ودية صدع الفخذ^١ أربعة أخماس دية كسرهما مائة وستون ديناراً فان كانت قرحة لا تبرأ فديتها ثلث دية كسرهما ستة وستون ديناراً وثلاث ديناراً ودية موضحتها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً ودية نقل عظامها نصف دية كسرهما مائة دينار ودية نقبها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً.

وفي الركبة^٢ اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية الرجلين مائتا دينار فان تصدعت فديتها أربعة أخماس دية كسرهما مائة وستون ديناراً ودية موضحتها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً ودية نقل عظامها مائة دينار وخمسة وسبعون ديناراً منها في دية كسرهما مائة دينار^٣ وفي نقل عظامها خمسون ديناراً وفي موضحتها خمسة وعشرون ديناراً.

(الكافي) وفي قرحة لا تبرأ ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث ديناراً وفي نفوذها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً

(ش) ودية نقبها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً فاذا رَضَتْ فعثمت ففيها ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث ديناراً فان فكّت ففيها ثلاثة أجزاء^٤ من دية الكسر ثلاثون ديناراً.

١. قوله «ودية صدع الفخذ» هذا هو الصحيح وفي الفقيه ودية موضحة الفخذ قال السلطان رحمه الله غير موافق لنظائره وينافي لما سيذكره أيضاً أن في موضحتها ربع دية كسرهما فالظاهر بدل موضحتها صدعها كما في نظائره على ما في الكافي انتهى «ش».

٢. قوله «وفي الركبة» أي كليهما على الظاهر وكذا في السابق وفي نقل عظامها أي من كل واحد منها ربع دية كسرهما أي الركبتين وإلا فالمناسب النصف «شرح محمد تقي ره».

٣. قوله «منها في دية كسرهما مائة دينار» لعل هذا في كل واحد والسابق في كليهما - «سلطان» رحمه الله.

٤. قوله «فان فكّت ففيها ثلاثة أجزاء» أراد بالأجزاء هنا العشرات «مراد» رحمه الله لعل المراد

وفي السَّاق إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية
الرجلين مائتا دينار ودية صدعها أربعة أخماس دية كسرهما مائة وستون
ديناراً وفي موضعها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً وفي نقل عظامها ربع
دية كسرهما خمسون ديناراً وفي نقبها نصف دية موضعها خمسة وعشرون
ديناراً وفي نفوذها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً وفي قرحة لا تبرأ ثلاثة
وثلاثون ديناراً وثلاث دينار وإن عثمت السَّاق فديتها ثلث دية النَّفْس
ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار.

وفي الكعب إذا رَضَّ^١ فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية
الرجلين ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار.

وفي القدم إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية
الرجلين مائتا دينار ودية موضعها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً وفي
نقل عظامها مائة دينار نصف دية كسرهما وفي نافذة فيها لا تنسد خمس
دية الرجل مائتا دينار وفي ناقبة فيها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً ودية
الأصابع والقَصْب التي في القدم للابهام ثلث دية الرجلين ثلاثمائة وثلاثة
وثلاثون ديناراً وثلاث دينار ودية كسر الابهام^٢ القصبة التي تلي القدم
خمس دية الابهام ستة وستون ديناراً وثلاث دينار وفي صدعها ستة

^١ بالجزء العشر «سلطان رحمه الله».

١. قوله «وفي الكعب» المراد به المفصل بين السَّاق والقدم فان قيل هذا موافق للكعب باصطلاح
العامة لا الكعب في مذهب الخاصة قلنا لا اختلاف بينهما من هذه الجهة بل المقصود في الوضوء
بناء على وجوب المسح لا يمكن أن يكون إلا الجانب الفوقاني من المفصل الواقع على ظهر
القدم لا الجانب الأيمن والأيسر منها وهنا المراد من الكعب المفصل مطلقاً من أي جانب كان
كسره وقوله فجبر على غير عثم ولا عيب والمشهور أن ثلث الدية فيها إذا لم يجبر بغير عيب
«ش».

٢. قوله «ودية كسر الابهام» المراد كسر الابهامين معاً كما مر في السَّاق والقخذ والمعنى أن هذا دية
جنس الابهام في الانسان فينقسم على كليهما «ش».

وعشرون ديناراً وثلاثاً ديناراً وفي موضعها ثمانية دنانير وثلاث دينار وفي نقل عظامها ستة وعشرون ديناراً وثلاثاً ديناراً وفي نقبها ثمانية دنانير وثلاث دينار وفي فكها عشرة دنانير.

ودية المفصل الأعلى من الابهام وهو الثاني الذي فيه الظفر ستة عشر ديناراً وثلاثاً ديناراً وفي موضعته أربعة دنانير وسدس وفي نقل عظامه ثمانية دنانير وثلاث ديناراً وفي ناقبته أربعة دنانير وسدس وفي صدعه ثلاثة عشر ديناراً وثلاث وفي فكها خمسة دنانير وفي ظفره ثلاثون ديناراً وذلك لأنه ثلاث دية الرجل ودية كل أصبع^١ منها سدس دية الرجل ثلاثة وثمانون ديناراً وثلاث ديناراً ودية قصبة الأصابع الأربع سوى الابهام دية كسر كل قصبة منها ستة عشر ديناراً وثلاثاً ديناراً ودية موضحة كل قصبة منها أربعة دنانير وسدس.

ودية نقل عظم كل قصبة منهن ثمانية دنانير وثلاث ودية صدعها ثلاثة عشر ديناراً وثلاث ديناراً ودية نقب كل قصبة منهن أربعة دنانير وسدس ودية قرحة لا تبرأ في القدم ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث ديناراً ودية كسر المفصل الذي يلي القدم من الأصابع ستة عشر ديناراً وثلاث ودية صدعها ثلاثة عشر ديناراً وثلاث ودية نقل عظم كل قصبة منهن ثمانية دنانير وثلاث ديناراً ودية موضحة كل قصبة أربعة دنانير وسدس ديناراً ودية نقبها أربعة دنانير وسدس ديناراً ودية فكها خمسة دنانير وفي المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة وخمسون ديناراً وثلاثاً ديناراً ودية كسره أحد عشر ديناراً وثلاثاً ديناراً ودية صدعه ثمانية دنانير وأربعة أخماس دينار ودية موضعته ديناران ودية نقل عظامه خمسة دنانير وثلاثاً

١. قوله «ودية كل إصبع منها سدس دية الرجل» والأصابع أربع فتصير ديتها أربعة أسداس دية الرجل ويبقى للابهام سدسان أي ثلاث دية رجل واحدة وهذا يدل على أن المراد بالابهام أولاً عندنا أثبت له ثلاث دية الرجلين الابهامان معاً على ما قلنا «ش».

دينار ودية فكّه ثلاثة دنانير وثلثا دينار ودية نقبه ديناران وثلثا دينار.
وفي المفصل الأعلى من الأصابع الأربع التي فيها الظفر اذا قطع
فديته سبعة وعشرون ديناراً وأربعة أخماس دينار ودية كسره خمسة دنانير
وأربعة أخماس دينار ودية صدعه أربعة دنانير وخمس دينار ودية موضحته
دينار وثلث دينار ودية نقل عظامه ديناران وخمس دينار ودية نقبه دينار
وثلث دينار ودية فكّه دينار وأربعة أخماس دينار ودية كلّ ظفر عشرة
دنانير.

(الكافي) وقضى في موضحة الاصبع ثلث دية الاصبع

(ش) وأفتى في حلمه ثدي الرجل ثمن الدية مائة دينار وخمسة
وعشرون ديناراً

(الفقيه - التهذيب) وفي خصية الرجل خمسمائة دينار

(ش) قال: وإن أُصيب رجل فأدرّ خصياه كلتاهما فديته
أربعمائة دينار فان فجج فلم يقدر على المشي إلّا مشياً لا ينفعه فديته
أربعة أخماس دية النفس ثمانمائة دينار فان أحذب منها الظهر فحينئذ
تمت ديته ألف دينار والقسامة في كلّ واحد من ذلك ستة نفر على ما بلغت
ديته وأفتى في الوجئة اذا كانت

(الكافي) فوق العانة عشر دية النفس مائة دينار فان كانت

(ش) في العانة فخرق السفاق فصارت أذرة في احدى

الخصيتين فديتها مائتا دينار خمس الدية وفي النافذة اذا نفذت من رمح أو خنجر في شيء من الرجل من أطرافه فديتها عشر دية الرجل مائة دينار

(الفقيه - التهذيب) وقضى أنه لا قود لرجل أصابه والده في أمر يعبت عليه فيه فأصابه عيب من قطع وغيره وتكون له الدية ولا يقاد ولا قود لامرأة أصابها زوجها فعيب وغرم العيب على زوجها ولا قصاص عليه وقضى في امرأة ركبها زوجها فأعقلها أن لها نصف ديتها مائتان وخمسون ديناراً وقضى في رجل اقتض جارية باصبعه فخرق مائتها فلا تملك بولها فجعل لها ثلث الدية مائة وستة وستين ديناراً وثلثي دينار وقضى لها عليه صداقها مثل نساء قومها».

(الفقيه) وأكثر روايات أصحابنا في ذلك الدية كاملة.

(التهذيب) وفي رواية هشام بن ابراهيم، عن أبي الحسن عليه السلام لها الدية^١.

١٦١٤٦-٢ (الكافي - ٣٢٤:٧) باسناده الأول، عن أبي عمرو المتطّيب قال: عرضت هذا الكتاب على أبي عبد الله عليه السلام وعن ابن فضال، عن الحسن بن جهم قال: عرضه على أبي الحسن الرضا عليه السلام

١. اختلفت النسخ في ضبط هذه الجملة بين - يعبت فيه عليه - و - يعب فيه عليه ويعيب عليه فيه.
٢. يستفاد من ألفاظ هذا الحديث جواز التذكير فيما كان في الانسان اثنين اذا لم تظهر علامة التأنيث في لفظه وهذا ليس بمستبعد وإن جاز تأويله بالعظم والعضو ونحو ذلك «منه» قدس الله سرّه.

فقال لي «إرووه فإنه صحيح» ثم ذكر مثله.

٣-١٦١٤٧ (الكافي - ٣٣٠:٧ - التهذيب - ٢٨٥:١٠ رقم ١١٠٧) عليّ،
عن أبيه، عن ابن فضال والعبدي، عن يونس جميعاً قالوا: عرضنا كتاب
الفرائض عن أمير المؤمنين عليه السلام على أبي الحسن الرضا عليه
السلام فقال «هو صحيح»

(التهذيب) وكان ممّا فيه أنّ أمير المؤمنين عليه السلام جعل
دية الجنين مائة دينار وجعل مني الرجل إلى أن يكون جنيناً خمسة
أجزاء... الحديث إلى آخر أحكام الجنين.

٤-١٦١٤٨ (التهذيب - ٢٩٥:١٠ رقم ١١٤٧) بهذا الاسناد، عن الرضا
عليه السلام قال: عرضنا عليه الكتاب فقال «نعم هو حق وقد كان أمير
المؤمنين عليه السلام يأمر عمّاله بذلك قال أفتى عليه السلام في كلّ عظم
له منخ» الحديث بطوله إلى آخره.

بيان:

هذا الحديث كان في الكافي مفرقاً على عدّة مواضع وفي الفقيه والتهذيب
كان مجتمعاً وبعضه ممّا كرّره في التهذيب جميعاً وأشتاتاً ونحن نقلناه من التهذيب
وكان في الكافي في صدر أحكام الجنين اختلاف ألفاظ مع الكتابين الآخرين
ولهذا نقلنا صدرها مرّة أخرى منه في باب أحكام الجنين كما مضى وفي التهذيب
أورد أحكام الجنين مرتين مرّة في ضمن هذه الرواية موافقاً للفقيه وأخرى على
حدة الى قوله: وقضى في دية جراح الجنين، على اختلاف ألفاظ صدره موافقاً
للكافي وسائر اختلافات الكتب الثلاثة قد أُشير إليها في مواضعها إلّا ما كان

من تقديم أو تأخير أو كان ممّا لا يختلف به المعنى أو كان في الكافي تبديل لفظ مكان لفظ بالاضافة الى الآخرين.

وعثم العظم المكسور انجباره على غير استواء وإنّما جعل فريضة الدية ستة أجزاء لأنّ الحكم في كلّ منها خلاف الحكم في الآخر، وأريد بالأعضاء ما يشمل ذا العظم وغيره أجلّ أولاً أنّ في كلّ عظم له مخ فريضة مسماة ثم ذكر أنّ الفريضة على ستة أجزاء ثم فصل كلّ جزء جزء ثم ذكر الفرائض المسماة في العظام بتفاصيلها والوجه في إفراد الابهام من بين الأعضاء أنّ حكمه غير حكم سائر الأصابع التي هي نظائره.

والعرس بالضم وبضمّتين النكاح «وفزع عن عرسه» اي يخوّف وقت اشتغاله به فيلقي النطفة وهو لا يريد إلقاءها بل أراد استقرارها في الرحم وهذا الحكم موافق لما مرّ في باب دية الجنين من ألفاظ هذا الحديث إلّا أنّه مخالف لما يأتي بعيد هذا في هذا الحديث بعينه أنّ دية إلقاء النطفة قبل استقرارها في الرحم باخافة الرجل عشرة دنائير فاذا أخيفت المرأة فألقتهما بعد ما استقرّت في رحمها فعشرون ديناراً والطّرق الضرب والاتيان ليلاً ولعلّ المراد به طرق بابها بالليل في غير وقته الموجب للخوف والمعلقة بضمّ القاف الدية ويقال دمه معلقة على قومه أي غرم عليهم ولعلّ المراد بقوله عليه السلام «أوجب على النساء ذلك من جهة المعلقة مثل ذلك» إنّ النساء اذا قتلن جنينهنّ بأنفسهنّ أوجب عليهنّ ذلك القتل من جهة الدية والغرم لورثة الجنين مثل ذلك و«تبييت العدو» إيقاعهم الشرّ ليلاً.

ودية المرأة كاملة بعد ذلك أي مزيداً عليه من غير نقص فيها وليس المراد البعدية الزمانيّة «وان أفرغ فيها» بالراء والغين المعجمة أي أفرغ منيّه في رحمها وأريد بالمعلقة هنا الغرو لا الدية بقرينة ما بعدها و«الغنة» صوت الخيشوم و«البحيح» بالموحدة والمهملتين خشونة وغلظ في الصوت.

وفي بعض نسخ الكافي والصوت كلّ من الغنن مكان قوله والضوء كلّ

من العين وهو تصحيف والاستئصال القطع من الأصل والحذب محرّكة خروج الظهر ودخول الصدر والبطن والصّدع «الشّق» وكذا البطط «وإن كان أربعة أخماس بصره» كذا في النسخ التي رأيناها والصواب خمسة أسداس كما يظهر عند التأمل والفجور الكذب والصّدغ بالضم ما بين العين والأذن ويقال للشعر المتدلّي على هذا الموضع أيضاً والشر انقلاب الجفن من أعلى وأسفل أو انشقاقه أو استرخاء أسفله.

وروثه الأنف طرفه وفي الفقيه فسرها بمجتمع مارنه والمارن ما لان من الأنف وفضل عن القصة وفسر شتر الشفة بانشقاقها من أسفلها إمّا خلقة أو من شيء أصابها قال ويقال شفة شتراء اذا كانت كذلك.

وفي الكافي ذكر في شتر الشفة العليا وشينها أيضاً مائة دينار وثلاثة وثلاثين ديناراً وثلاث دينار كما في السفلى والحذوة بالحاء المهملة والدال المعجمة القطعة من اللحم ولعله أريد بقوله وكان قبل ذلك زمن من تقدّمه من المتأمرين عليه عليه السلام وفي أحدهما أيضاً يعني في إحدى قصبتي الساعد أيضاً اذا وقع الكسر في موصلها مع الكفّ فإنّ الزند هي موصل الكف مع الساعد فان انصدع إحدى القصبتين يعني عند الزند بقرينة أربعين الرضّ الدق والرسخ بالضم وبضمّتين والسّين والصاد.

في الفقيه قال الخليل بن أحمد الرّسغ مفصل ما بين السّاعد والكف وفي خلق الانسان للنيراني الرّسغ كردن دست «فان فك الكفّ» يعني فجبر على غير عثم ولا عيب اكتفى عنه بذكره فيما عطف عليه «ودية الأصابع والقصب الذي في الكفّ هذا» من قبيل العنوان لما بعده «وفي الكفّ اذا كسرت» يشبه أن يكون غلطاً ولعله كان وفي الكتف فصحف لأنّ حكم الكفّ قد مضى في موضعه.

والصعر بالمهملات ميل في أحد الشّقين وضربه فاصعنرر واصعزّر استدار من الوجد مكانه وتقبّض وأريد بالأجزاء المذكورة في فكّ الركبة الأعشار فإنّ

الجزء يطلق على العشر وقد ورد في أخبارهم عليهم السلام إن من أوصى بجزء من ماله أخرج العشر لقوله سبحانه ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُمْ جُزْءًا^١ وكانت الجبال عشرة والأدرة فتق الخصيتين والفجج^٢ بالفاء والجيمين تباعد ما بين الفخذين وإن كان أولهما مهملة فمعناه تقارب صدور القدمين وتباعد عقبيهما في المشي «على ما بلغت ديته» أي كملت وصارت ألف دينار والسفاق بالسين والصاد الجلد الأسود تحت الجلد الذي عليه الشعر والعفل محرّكة شيء يخرج من قُبُل النساء.

١. البقرة / ٢٦٠.

٢. ومن المحتمل أن تكون الأولى معجمة كما سبق ضبطها في باب فضل صلاة الليل والحث عليه في كتاب الصلاة والفحج بالخاء المعجمة قبل الجيم هو الفحج بالخاء إلا أنه أسوء تبايناً من الفحج باهمال الخاء على ما صرح به صاحب القاموس «عهد».

- ١١٢ -

باب من لا دية له ولا قود

١-١٦١٤٩ (الكافي - ٢٩٠:٧ - التهذيب - ٢٠٦:١٠ رقم ٨١٣) الخمسة،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أيُّ رجل قتلَه الحَدَّ والقصاص فلا
دية له» وقال «أيُّ رجل عدا على رجل ليضربه فدفعه عن نفسه فجرحه
أو قتلَه فلا شيء عليه» وقال «أيُّ رجل اطلَّع على قوم في دارهم لينظر
إلى عوراتهم فرموا ففقؤوا عينه أو جرحوه فلا دية له» وقال «من بدأ
فاعتدى فأعتدي عليه فلا قود له».

٢-١٦١٥٠ (الكافي - ٢٩٢:٧) محمَّد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٠٨:١٠ رقم ٨٢٢) السَّراد، عن الحسن بن
صالح الثَّوري، عن

(الفقيه - ٧٢:٤ رقم ٥١٣٩) أبي عبدالله عليه السلام قال
«كان عليّ عليه السلام يقول: من ضربناه حدًّا من حدود الله فمات

فلا دية له علينا ومن ضربناه حدًّا في شيء من حقوق الناس فبات فانّ ديته علينا».

٣-١٦١٥١ (الكافي - ٢٩٢:٧) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٠٨:١٠ رقم ٨٢١) الحسين، عن النضر، عن

(الفقيه - ١٠٢:٤ رقم ٥١٨٥) هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «من بدأ فاعتدى فأعتدي عليه فلا قود له».

٤-١٦١٥٢ (الكافي - ٢٩١:٧ - التهذيب - ٢٠٧:١٠ رقم ٨١٦) يونس، عن أبان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل ضرب رجلاً ظمًا فردّه الرجل عن نفسه فأصابه شيء أنّه قال «لا شيء عليه».

٥-١٦١٥٣ (الفقيه - ١٠٣:٤ رقم ٥١٨٩) حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «آبأ رجل عدا على رجل ليضربه فدفعه عن نفسه فجرحه أو قتله فلا شيء عليه».

٦-١٦١٥٤ (التهذيب - ٣١٥:١٠ رقم ١١٧٤) الصّفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النّوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: من شهر سيفاً قدمه هدر».

٧-١٦١٥٥ (الفقيه - ١٠٤:٤ رقم ٥١٩٢) السَّراد، عن الخِرَّاز، عن مُحَمَّد،
عن أبي جعفر عليه السلام قال «عورة المؤمن على المؤمن حرام» قال
«من أطلع على مؤمن في منزله فعيناه مباحتان للمؤمن في تلك الحال ومن
دغر على مؤمن في منزله بغير اذنه قدمه مباح للمؤمن في تلك الحال ومن
جحد نبياً مرسلًا نبوته وكذَّبه قدمه مباح» قال: فقلت له: أرايت من
جحد الامام منكم ما حاله؟ فقال «من جحد إماماً من الله فبرأ منه ومن
دينه فهو كافر مرتد عن الاسلام لأنَّ الامام من الله ودينه دين الله فمن
تبرَّأ من دين الله فهو كافر مرتد عن الاسلام ودمه مباح في تلك الحال
إلا أن يرجع ويتوب إلى الله عزَّ وجلَّ ممَّا قال» قال «ومن فتك بمؤمن
يريد ماله ونفسه قدمه مباح للمؤمن في تلك الحال».

بيان:

«دغر عليه» بالدَّال المهملة والغين المعجمة والراء اقترح ورمى بنفسه فجأة
من غير رؤية والفتك بالفاء والمثناة الفوقانية أن يأتي الرجل صاحبه وهو غار
غافل فيشدُّ عليه فيقتله.

٨-١٦١٥٦ (الكافي - ٢٩١:٧) مُحَمَّد، عن أحمد والعدَّة، عن سهل جميعاً،
عن

(الفقيه - ١٦٥:٤ رقم ٥٣٧٣ - التهذيب - ٢٠٦:١٠ رقم
٨١٤) السَّراد، عن عبدالله بن سنان

(الفقيه - ١٠٣:٤ رقم ٥١٨٨) صفوان، عن عبدالله بن سنان
قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في رجل راود امرأة على

نفسها حراماً فرمته بحجر فأصابت منه مقتلاً قال «ليس عليها شيء فيها بينها وبين الله وإن قدّمت إلى امام عدل أهدر دمه».

٩-١٦١٥٧ (الكافي - ٢٩١:٧ - التهذيب - ٢٠٧:١٠ رقم ٨١٥) عليّ [عن أبيه - خ] عن العبيدي، عن يونس، عن المفضل بن صالح، عن الشحام قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قتلته القصاص هل له دية؟ فقال «لو كان ذلك لم يقتص من أحد ومن قتلته الحدّ فلا دية له».

١٠-١٦١٥٨ (الكافي - ٢٩٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٠٨:١٠ ذيل رقم ٨١٩) أحمد، عن المحمّدين، عن الكنائي، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١١-١٦١٥٩ (التهذيب - ٢٧٨:١٠ رقم ١٠٨٦) أحمد، عن محمد بن داود بن الحصين، عن أبي العباس، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عمّن أقيم عليه الحدّ فمات أيقاد منه أو يؤدّي ديته؟ قال «لا، إلا أن يزاد على القود».

١٢-١٦١٦٠ (التهذيب - ٢٧٩:١٠ رقم ١٠٩١) محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن ابن هلال، عن العلاء، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «من قتلته القصاص بأمر الامام فلا دية له في قتل ولا جراحة».

١. الصحيح أحمد بن محمد، عن داود بن الحصين - راجع معجم رجال الحديث ج ١٦ ص ٨٦.

١٣-١٦١٦١ (الكافي - ٣٧٧:٧ - التهذيب - ٢٧٩:١٠ - رقم ١٠٩٠)
الأربعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال «من اقتص منه فمات فهو
قتيل القرآن».

١٤-١٦١٦٢ (الفقيه - ١٠٢:٤ - رقم ٥١٨٤) قال أبو جعفر وأبو عبدالله
عليهما السلام «من قتله القصاص فلا دية له».

١٥-١٦١٦٣ (الكافي - ٢٩١:٧ - التهذيب - ٢٠٧:١٠ - رقم ٨١٧) يونس،
عن محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل قال: قال أبو عبدالله عليه
السلام «إذا أراد رجل أن يضرب رجلاً ظلماً فأنفاه الرجل أو دفعه عن
نفسه فأصابه ضرر فلا شيء عليه».

١٦-١٦١٦٤ (الكافي - ٢٩١:٧ - التهذيب - ٢٠٧:١٠ - رقم ٨١٨) بهذا
الاسناد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا أطلع رجل على قوم
يشرف عليهم أو ينظر من خلل شيء لهم فرموه فأصابوه فقتلوه أو ففؤوا
عينه فليس عليهم غرم» وقال «إن رجلاً أطلع من خلل حجرة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بمشقص ليفقأ عينه فوجده قد انطلق فقال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم: أي خبيث أما والله لو ثبت لي لفقأت عينك».

١٧-١٦١٦٥ (الفقيه - ١٠٢:٤ - رقم ٥١٨٣) الجوهري، عن علي، عن أبي
بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أطلع على قوم
لينظر على عوراتهم فرموه... الحديث بأدنى تفاوت.

بيان:

«المشقص» كمنبر نصل عريض أو سهم فيه ذلك.

١٨١٦٦٦ (الكافي - ٢٩٢:٧) القميان، عن

(التهذيب - ٢٠٨:١٠ رقم ٨٢٠) صفوان، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارَةَ قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «أطلع رجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الجريد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لو أعلم أنك تثبت لي لقمت اليك بالمشقص حتى أفقأ به عينك» قال: فقلت له: أذاك لنا فقال «ويحك أو ويلك أقول لك إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل تقول ذاك لنا».

بيان:

الجريد السعفة.

١٩١٦٦٧ (الكافي - ٢٩٢:٧) عليّ، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن عبيد بن زرارَةَ قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «بيننا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجراته مع بعض أزواجه ومعه مغازل يقلبها إذ بصر بعينين تطلعان، فقال: لو أعلم أنك تثبت لقمت حتى أبخسك» فقلت: نفعل نحن مثل هذا إن فعل مثله بنا؟ فقال «إن خفي لك فافعله».

بيان:

المغازل جمع مغزل مثلثة الميم وهو ما يغزل به القطن والبخس بالباء

الموحدة والخاء المعجمة والسين المهملة فقوء العين باصبع ونحوه وفي بعض النسخ بالصّاد وهو أيضا قلع العين «إن خفي لك» يعني إن لم يطلع عليه حكام الجور فيقيدوا منك.

١٦١٦٨-٢٠ (الفقيه - ١٠١:٤ رقم ٥١٨٢) حمّاد بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «بيننا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض حجراته إذ أطلع رجل من شقّ الباب ويبد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدرأة فقال له: لو كنت قريباً منك لفقأت به عينك».

بيان:

المدرأة بالمهملتين القرن.

١٦١٦٩-٢١ (الكافي - ٢٩٣:٧ - التهذيب - ٢٠٨:١٠ رقم ٨٢٣) علي، عن أبيه، عن محمد بن حفص، عن عبد الله بن طلحة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل سارق دخل على امرأة ليسرق متاعها فلما جمع الثياب تابعتة نفسه فكابرها على نفسها فواقعها فتحرك ابنها فقام إليه فقتله بفأس كان معه فلما فرغ حمل الثياب وذهب ليخرج، حملت عليه بالفأس فقتلته فجاء أهله يطلبون بدمه من الغد؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام «أقض على هذا كما وصفت لك» فقال «يضمن مواليه الذين طلبوا بدمه دية الغلام ويضمن السارق فيما ترك أربعة آلاف درهم بمكابرتها على فرجها أنه زان وهو في ماله غرامة وليس

١. كذا في عامة ما عندنا من نسخ الكتابين والظاهر اقضى على هذا كما وصفت لك وهذه الجملة ليست في نسخ الفقيه بل قوله فقال أبو عبد الله عليه السلام يضمن مواليه إلى آخره يتصل بقوله من الغد فيه «عهد».

عليها في قتلها إياه شيء لأنه سارق، قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم: من كابر امرأة ليفجر بها فقتلته فلا دية له ولا قود^١.

٢٢-١٦١٧٠ (الفقيه - ١٦٤:٤ رقم ٥٣٧١) يونس بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

بيان:

في التهذيب لم يورد الحديث النبوي في ذيل هذا الحديث وإنما أورده في ذيل حديث الحسين بن خالد الآتي والصواب أن يورد هاهنا كما في الكافي وفي الفقيه لم يورد أصلاً.

٢٣-١٦١٧١ (التهذيب - ١٥٤:١٠ رقم ٦١٨) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن السراة، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: لو دخل رجل على امرأة وهي حبلى فوقع عليها فقتل ما في بطنها فوثبت عليه فقتلته؟ قال «ذهب دم اللص هدرًا وكان دية ولدها على المعقلة».

بيان:

أريد بالمعقلة العاقلة.

١. ما تضمنته رواية عبدالله بن طلحة من الانتقال في قتل العمد من القود إلى الدية لعله لفوات المحل وما تضمنته من إيجابها على العاقلة محمول على فقره وأنه لم يترك إلا ما يقوم بغرامة المهر خاصة وما تضمنته من إيجاب أربعة آلاف درهم للمكرهة محمول على أن هذا القدر كان مهر أمثال هذه المرأة وأما الوجه في العدول عن القطع والحكم باهدار دم السارق فهو أن السارق هنا كان محارباً والمرأة إنما قتلته دفاعاً عن مالها فينبغي حمل قتلها إياه على ما إذا لم يمكنها ←

٢٤-١٦١٧٢ (الفقيه - ١١٩:٤ رقم ٥٢٤٣) محمد بن سهل بن اليسع، عن أبيه، عن الحسين بن مهران، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن امرأة دخل عليها لص وهي حبلى فوقع عليها فقتل ما في بطنها فوثبت المرأة إلى اللص فقتلته؟ فقال «أما المرأة التي قتلت ليس عليها شيء ودية سخلتها على عصبة المقتول السارق».

٢٥-١٦١٧٣ (الفقيه - ١٤٦:٤ رقم ٥٣٢٤) الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لص دخل امرأة... الحديث على اختلاف في ألفاظه.

٢٦-١٦١٧٤ (الفقيه - ١٦٤:٤ رقم ٥٣٧٢) محمد بن الفضيل، عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن لص دخل على امرأة وهي حبلى فقتل ما في بطنها فعمدت المرأة إلى سكّين فوجئته به فقتلته؟ قال «هدر دم اللص».

٢٧-١٦١٧٥ (الكافي - ٢٩٣:٧ - التهذيب - ٢٠٩:١٠ رقم ٨٢٦) عليّ، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل عن رجل أتى رجلاً وهو راقد فلما صار على ظهره أيقن به فبعجه بعجة فقتله؟ قال «لا دية له ولا قود».

٢٨-١٦١٧٦ (الفقيه - ١٥٨:٤ رقم ٥٣٦٠) الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الأول عليه السلام مثله.

← تخليص المال منه إلّا يقتله على أنّ من المحتمل كون وقوع ذلك قصاصاً لابنها «عهد غفر له».

بيان:

«أيقن به» أي علم أنه أتاه قاصداً للشر أو الفجور وفي الفقيه انتبه مكان أيقن به وهو أوضح وفي التهذيب ليقربه ولعله كناية عن الفجور «فبعجه» أي شق بطنه.

٢٩-١٦١٧٧ (الكافي - ٢٩٤:٧ - التهذيب - ٢٠٩:١٠ رقم ٨٢٥) علي، عن المختار بن محمد بن المختار ومحمد بن الحسن، عن عبدالله (عبيد الله - خ ل) بن الحسن العلوي جميعاً، عن الفتح بن يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن عليه السلام في رجل دخل دار آخر للتلصص أو الفجور فقتله صاحب الدار أ يقتل به أم لا؟ فقال «اعلم أن من دخل دار غيره فقد أهدر دمه ولا يجب عليه شيء».

٣٠-١٦١٧٨ (التهذيب - ١٥٣:١٠ رقم ٦١٥) ابن محبوب، عن محمد بن حسان، عن ابن أبي عمران الأرمني، عن عبدالله بن الحكم قال: سألته عن أربعة نفر كانوا يشربون في بيت فقتل اثنان وجرح اثنان؟ قال «يضرب المجروحان حدّ الخمر ويغرمان قيمة المقتولين وتقوم جراحتهما فيرد عليهما ما آديا من الدية فان ماتا فليس عليهما شيء وهدرت دماؤهم».

بيان:

«قيمة المقتولين» أي ديتهما كما دلّ عليه قوله ما آديا من الدية وقد سبق ما يناسب هذا الباب في باب الدفاع عن النفس والأهل والمال.

- ١١٣ -

باب أسباب الضمان وسائر مالا ضمان فيه

١-١٦١٧٩ (الكافي - ٣٦٤:٧ - التهذيب - ٢٣٤:١٠ رقم ٩٢٥) الأربعة،
عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: من
تطبّب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليّه وإلّا فهو له ضامن».

بيان:

ضمان الدية لا ينافي رفع الائم اذا بذل جهده.

٢-١٦١٨٠ (التهذيب - ٢٣٤:١٠ رقم ٩٢٨) الصّفار، عن ابراهيم بن
هاشم، عن النّوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام
«إنّ عليّاً عليه السلام ضمّن ختانا قطع حشفة غلام».

٣-١٦١٨١ (الفقيه - ١٤٨:٤ رقم ٥٣٢٧ - التهذيب - ٢٣٣:١٠ رقم ٩٢٣)
السّرّاد، عن الحارث بن محمّد، عن زيد، عن أبي جعفر عليه السلام في
رجل نكح امرأة في دبرها فألحّ عليها حتى ماتت من ذلك قال «عليه
الدية».

١. بل يريد راجع معجم رجال الحديث ج ٤ ص ٢٠٦.

٤-١٦١٨٢ (التهذيب - ١٠:٢٣٤ رقم ٩٢٤) الصفار، عن الثلاثة، عن جعفر عليه السلام «إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: من وطئ امرأة من قبل أن يتم لها تسع سنين فأعنف ضمن».

٥-١٦١٨٣ (الكافي - ٧:٢٩٤ و ٣٧٤ - التهذيب - ١٠:٢٠٩ رقم ٨٢٧) عليّ، عن أبيه، عن صالح بن سعيد (معبّد - خ ل)، عن يونس، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل أعنف على امرأته أو امرأة أعنف على زوجها فقتل أحدهما الآخر؟ فقال «لا شيء عليهما إذا كانا مأمونين فإن اتّهما ألزما اليمين بالله أنّها لم يريدوا القتل».

٦-١٦١٨٤ (الفقيه - ٤:١١١ رقم ٥٢١٦) في نوادر ابراهيم بن هاشم أنّه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل... الحديث.

٧-١٦١٨٥ (التهذيب - ١٠:٢١٠ رقم ٨٢٨) الحسين، عن الثلاثة وهشام والنضر وعليّ بن النعمان، عن ابن مسكان جميعاً، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن الرجل أعنف على امرأته فزعم أنّها ماتت من عنفه؟ قال «الدية كاملة ولا يقتل الرجل».

٨-١٦١٨٦ (الفقيه - ٤:١١١ رقم ٥٢١٥) ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم وغير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام... الحديث.

بيان:

جمع في التهذيبين بين الخبرين بحمل الأوّل على نفي القود دون الدية وفي

الكافي أورده في باب من لا دية له.

٩-١٦١٨٧ (الكافي - ٢٨٨:٧) السَّراد، عن ابن رثاب، وعبدالله بن سنان

(التهذيب - ٢١١:١٠ رقم ٨٣٦) السَّراد، عن عبدالله بن

سنان

(الفقيه - ١٠٨:٤ رقم ٥٢٠٥) السَّراد، عن ابن رثاب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله فقال «الدية على الذي وقع على الرجل فقتله لأولياء المقتول قال ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه قال وإن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً».

١٠-١٦١٨٨ (الكافي - ٢٨٨:٧) العدة، عن سهل، عن

(التهذيب - ٢١١:١٠ رقم ٨٣٤) السَّراد، عن ابن رثاب، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وقع على رجل فقتله؟ فقال «ليس عليه شيء».

بيان:

الفرق بين الحكمين في الخبرين أن الدَّفع إنَّما يكون عن عمد بخلاف الوقوع كذا في التَّهذيبين بقي شيء وهو أنَّه يقتضي أن لا يكون على المدفوع شيء أصلاً.

١١-١٦١٨٩ (الفقيه - ١٠٤:٤ رقم ٥١٩٣) ابن فضال، عن ابن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يقع على الرجل فيقتله فمات الأعلى؟ قال «لا شيء على الأسفل».

بيان:

لعل المراد أنه يقع عليه ليقتله فمات الأعلى وبقي الأسفل.

١٢-١٦١٩٠ (الكافي - ٢٨٩:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فمات أحدهما؟ فقال «ليس على الأعلى شيء ولا على الأسفل شيء»^١.

١٣-١٦١٩١ (التهذيب - ٢١٢:١٠ رقم ٨٣٨) ابن محبوب، عن الحسين، عن صفوان وفضالة، عن

(الفقيه - ١٠٢:٤ رقم ٥١٨٦) العلاء، عن محمد، عن أحدهما عليها السلام قال في الرجل يسقط على الرجل فيقتله فقال «لا شيء عليه»

(التهذيب) وقال «من قتله القصاص فلا دية له».

١٤-١٦١٩٢ (الكافي - ٢٩٢:٧) محمد، عن

١. وأورده في التهذيب - ٢١١:١٠ رقم ٨٣٥ بهذا السند أيضاً.

(التهذيب - ٢٠٧:١٠ رقم ٨١٩) أحمد، عن محمد بن الحسين

(الفقيه - ١٠٢:٤ رقم ٥١٨٧) محمد بن الفضيل، عن الكتاني،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان صبيان في زمن علي بن أبي
طالب عليه السلام يلعبون بأخطار لهم فرمى أحدهم بخطرته فدق
رَبَاعِيَّةٌ صاحبه فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأقام الرامي
البَيِّنَةَ بأنه قال: حَدَارٍ فدرأ عنه القصاص ثم قال: قد أعذر من حَدَّرٍ».

بيان:

الخطر بالحاء المعجمة ثم المهملتين محرّكة ما يتراهن عليه.

١٥-١٦١٩٣ (الكافي - ٣٧٤:٧ - التهذيب - ٣١٢:١٠ رقم ١١٦٥)

العاصمي، عن التميمي [الميثمي - خ ل] عن ابن أسباط، عن عمه، عن
أبي عبد الله عليه السلام قال «كانت امرأة بالمدينة تؤتي فبلغ ذلك عمر
فبعث اليها فروعها وأمر أن يجاء بها اليه ففزعته المرأة فأخذها الطلق
فانطلقت الى بعض الدور فولدت غلاماً واستهلّ الغلام ثم مات فدخل
عليه من روعة المرأة ومن موت الغلام ما شاء الله، فقال له بعض
جلسائه: يا أمير المؤمنين ما عليك من هذا شيء، قال بعضهم: وما هذا؟
قال: سلوا أبا الحسن، فقال لهم أبو الحسن عليه السلام: لئن كنتم
اجتهدتم فما أصبتم ولئن كنتم قلتم برأيكم لقد أخطأتم ثم قال عليه
(عليك - خ ل) دية الصبي».

بيان:

«تؤتى» أي يأتيها الرجال، والترويع بالمهملتين التخويف، والطلق وجع

الولادة «وما هذا» تحقير لما وقع ولعلَّ الفرق بين الاجتهاد والقول بالرأي أنَّ
الآوَّل استنباط من المتشابهات والأخير ردٌّ إلى الأصول التي مهَّدوه بعقولهم
وكلاهما باطل عند أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم رضي الله عنهم.

١٦١٦٩٤-١٦ (الكافي - ٥٣:٦) محمد، عن عليّ بن ابراهيم الجعفري،
عن حمدان بن اسحاق قال: كان لي ابن وكان تصيبه الحصاة ف قيل لي:
ليس له علاج إلَّا أن تبطّه فبططته فمات فقالت الشيعة شركت في دم
ابنك قال: فكتبت إلى أبي الحسن العسكري عليه السلام فوقَّع «يا أحمد
ليس عليك فيما فعلت شيء إنَّها التمسست الدواء وكان أجله فيما فعلت».

بيان:

البطّ شقّ الدمل والخراج ونحوهما.

١٧-١٦١٩٥ (الكافي - ٣٥٠:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٢٢:٧ رقم ٩٧٣) سهل، عن البنزطي

(التهذيب - ٢٣٠:١٠ رقم ٩٠٩) ابن محبوب، عن

(الفقيه - ٢٥٨:٣ رقم ٣٩٣٢) البنزطي، عن

(الفقيه - ١١١:٤ رقم ٥٢١٩) داود بن سرحان، عن أبي
عبدالله عليه السلام في رجل حمل متاعاً على رأسه فأصاب انساناً فمات
أو انكسر منه قال «هو ضامن».

بيان:

في الفقيه باسناده الأخير هو مأمون مكان هو ضامن.

١٨-١٦١٩٦ (الكافي - ٣٥٠:٧ - التهذيب - ٢٣٠:١٠ - رقم ٢٣٠:٨) الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

(الفقيه - ١٥٤:٤ - رقم ٥٣٤٣) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من أخرج ميزاباً أو كنيفاً أو أوتد وتداً أو أوثق دابةً أو حفر بئراً في طريق المسلمين فأصاب شيئاً فعطب فهو له ضامن».

١٩-١٦١٩٧ (الكافي - ٣٥٠:٧) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٣٠:١٠ - رقم ٩٠٤) السراة، عن الخزان، عن سماعة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يحفر البئر في داره أو في ملكه؟ فقال «ما كان حفر في داره أو ملكه فليس عليه ضمان وما حفر في الطريق أو في غير ملكه فهو ضامن لما يسقط فيها».

٢٠-١٦١٩٨ (الكافي - ٣٤٩:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٢٩:١٠ - رقم ٩٠٣) البرقي، عن

(الفقيه - ١٥٣:٤ - رقم ٥٣٤١) عثمان، عن سماعة

(الكافي - ٣٤٩:٧) علي، عن أبيه، عن العبيدي، عن

يونس، عن

(الفقيه) زرعة، عن سباعة مثله مضمرأ بأدنى تفاوت.

٢١-١٦١٩٩ (الكافي - ٣٥٠:٧) التميمي و

(التهذيب - ١٠:٢٣٠ رقم ٩٠٦) سهل، عن البزنطي، عن مثنى الحنّاط، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لو أن رجلاً حفر بئراً في داره ثم دخل داخل فوقع فيها لم يكن عليه شيء ولا ضمان ولكن ليغطها».

٢٢-١٦٢٠٠ (الكافي - ٣٥٠:٧ - التهذيب - ١٠:٢٣٠ رقم ٩٠٧) التميمي، عن مثنى الحنّاط، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل حفر بئراً في غير ملكه فمرّ عليها رجل فوقع فيها، فقال «عليه الضمان لأنّ كلّ من حفر بئراً في غير ملكه كان عليه الضمان».

٢٣-١٦٢٠١ (الكافي - ٣٤٩:٧) الخمسة

(الفقيه - ٤:١٥٥ رقم ٥٣٤٧) حمّاد، عن الحلبي

(التهذيب - ١٠:٢٢٤ رقم ٨٧٨) أحمد، عن محمد، بن يحيى، عن أبي المغراء، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الشيء يوضع على الطريق فتمرّ الدابة فتتفر بصاحبها فتعقره؟ فقال

«كلّ شيء يضرّ بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه».

بيان:

العقر الجرح.

٢٤-١٦٢٠٢ (الكافي - ٣٥٠:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٠:٢٣٠ رقم ٩٠٥) أحمد، عن عليّ بن النعمان

(الفقيه - ١٥٥:٤ رقم ٥٣٤٦ - التهذيب - ١٠:٢٣١ رقم

٩١١) الحسين، عن عليّ بن النعمان، عن الكناني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من أضرّ بشيء من طريق المسلمين فهو له ضامن».

٢٥-١٦٢٠٣ (الكافي - ٣٧٤:٧) محمد رفعه في غلام دخل دار قوم فوق

في البئر فقال: إن كانوا متّهمين ضمنوا.

٢٦-١٦٢٠٤ (التهذيب - ١٠:٢١٢ رقم ٨٤٠) ابن محبوب، عن محمد بن

الحسين، عن

(الفقيه - ١٥٤:٤ رقم ٥٣٤٥) وهيب بن حفص، عن أبي

بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن غلام دخل دار قوم يلعب فوق في بشرهم هل يضمنون؟ قال «ليس يضمنون فان كانوا متّهمين ضمنوا».

٢٧-١٦٢٠٥ (التهذيب - ١٠: ٢١٣ رقم ٨٤١) عنه، عن أحمد، عن البرقي،
عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم
السلام «إنّه قضى في رجل دخل دار قوم بغير اذنهم فعقر، فقال: لا ضمان
عليهم وإن دخل باذنهم ضمنوا».

بيان:

يأتي هذا الخبر بنحو آخر في باب ضمان جنابة الدواب.

٢٨-١٦٢٠٦ (التهذيب - ١٠: ٢٣١ رقم ٩١٢) عنه، عن أحمد، عن البرقي،
عن النوفلي، عن

(الفقيه - ٤: ١٦٢ رقم ٥٣٦٨) السّكوني

(التهذيب) عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام

(ش) «إنّ عليّاً عليه السلام قضى في رجل أقبل بنار أشعلها
في دار قوم فاحترقت

(الفقيه) الدار واحترق أهلها

(ش) واحترق متاعهم قال: يغرم قيمة الدار وما فيها ثمّ
يقنل».

٢٩-١٦٢٠٧ (التهذيب - ١٠: ٢١٢ رقم ٨٣٩) عنه، عن الحسين، عن

القاسم بن محمد، عن عليّ، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان راكباً على دابة فغشي رجلاً ماشياً حتى كاد أن يوطئه فزجر الماشي الدابة عنه فخرّ عنها فأصابه موت أو جرح؟ قال «ليس الذي زجر بضامن إنّما زجر عن نفسه».

٣٠-١٦٢٠٨ (التهذيب - ١٠: ٢٢٣ رقم ٨٧٧) السّراد، عن المعلّى، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله على اختلاف في ألفاظه وزاد وهي الجُبّار.

٣١-١٦٢٠٩ (الفتاوى - ٤: ١٠٣ رقم ٥١٩١) جعفر بن بشير، عن معلّى أبي عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله على اختلاف في ألفاظه مع الزيادة.

بيان:

«الجُبّار» كُفْرَابٌ أَهْلُدِرْ يُقَالُ ذَهَبَ دَمُهُ جُبَّاراً أَيْ لَا قُوَّةَ لَهُ وَلَا دِيَّةَ.

٣٢-١٦٢١٠ (الكافي - ٧: ٣٧٧ - التهذيب - ١٠: ٢٢٥ رقم ٨٨٤) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: البئر جُبّار والعجماء جُبّار والمعدن جُبّار».

٣٣-١٦٢١١ (الفتاوى - ٤: ١٥٤ رقم ٥٣٤٤) ابن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان من قضاء النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أن المعدن جُبّار والبئر جُبّار والعجماء جُبّار».

بيان:

قال في النهاية في الحديث البئر جُبار قيل هي العادية القديمة لا يعلم لها حافر ولا مالك فيقع فيه الانسان وغيره فهو جُبار أي هدر وقيل هي الأجير الذي نزل في البئر ينقيها أو يخرج شيئاً وقع فيها فيموت وأما العجاء فهي الدابة وخصّها في الاستبصار على التي ليست للركوب أو المرسلة من الركوب لما يأتي من ضمان الراكب والسائق والقائد.

وفي الفقيه العجاء البهيمة من الأنعام وأما المعدن فقال في الصحاح في الحديث المعدن جُبار أي اذا إنهار على من يعمل فيه فهلك لم يؤخذ به مستأجره.

٣٤-١٦٢١٢ (التهذيب - ١٠: ٢٢٤ رقم ٨٨١) أحمد، عن محمد بن يحيى، عن ابن مسكان، عن ابن زرارة وأبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألتاه عن الجسور أیضمن أهلها شيئاً؟ قال «لا».

٣٥-١٦٢١٣ (الفقيه - ٤: ١٥٤ رقم ٥٣٤٢) يونس بن عبدالرحمن، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٣٦-١٦٢١٤ (الكافي - ٧: ٣٦٨) أحمد بن محمد الكوفي، عن ابراهيم بن الحسن، عن محمد بن خلف، عن موسى بن ابراهيم المروزي، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في فرسين اصطدما فمات أحدهما فضمن الباقي دية الميت»^١.

٣٧-١٦٢١٥ (التهذيب - ١٠: ٢٨٣ رقم ١١٠٤) الصّفا، عن الزيّات، عن

١. وأورده في التهذيب - ١٠: ٣١٠ رقم ١١٥٨ بهذا السند أيضاً.

محمّد بن اسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن أبي الحسن موسى عليه السلام مثله إلّا أنّه قال فارسين.

بيان:

هذا الخبر أورده في التّهذيب مرّتين مرّة نقله عن صاحب الكافي باسناده وأخرى عن الصّفار وفي كليهما فارسين كما هو أظهر لدلالة قوله فضمن الباقي دية الميّت عليه.

إلّا أنّه في الكافي أورده في باب الجناية على الحيوان ولولا ذلك لأرجعناها الى واحد لأنّ الاصطدام ربّما يكون للفرسين والهلاك للفارس ولما كان سياق الكلام يعطي هلاك الفارس أوردناه في هذا الباب.

٣٨١٦٢١٦ (الكافي - ٣٥٣:٧ - التّهذيب - ١٠:٢٢٧ رقم ٨٩٥)

الخمس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال «أيّما رجل فزع رجلاً على الجدار أو نفر به عن دابّته فخرّ فمات فهو ضامن لديته وإن إنكسر فهو ضامن لدية ما ينكسر منه».

٣٩١٦٢١٧ (الكافي - ٣٥١:٧ - التّهذيب - ١٠:٢٢٦ رقم ٨٨٨) الخمسة

(التّهذيب - ١٠:٢١٢ رقم ٨٣٧ و ٢٢٣ و ٨٧٨) أحمد، عن محمد بن يحيى، عن أبي المغراء، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل ينفر برجل فيعقره وتعقر دابّته رجلاً آخر؟ قال «هو ضامن لما كان من شيء».

٤٠١٦٢١٨ (التّهذيب - ١٠:٣١٤ رقم ١١٦٩) ابن بزيغ، عن حمزة بن

يزيد [زيد - خ ل] عن عليّ بن سويد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال «إذا قام قائمنا قال: يا معشر الفرسان سيروا في وسط الطريق يا معشر الرّجاله سيروا على جنبتي الطريق فأَيّا فارس أخذ على جنبتي الطريق فأصاب رجلاً عيب ألزمنه الدية وأَيّا راجل أخذ في وسط الطريق فأصابه عيب فلا دية له».

٤١-١٦٢١٩ (التهذيب - ١٠: ٢٢٢ رقم ٨٦٩) الأشعري، عن القدّاح، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا دعا الرجل أخاه بليل فهو له ضامن حتى يرجع إلى بيته».

٤٢-١٦٢٢٠ (الكافي - ٦: ٥٢) القميّان، عن الحّجال، عن ثعلبة، عن زرار، عن أحدهما عليهما السلام قال «القبالة مأمونة».

٤٣-١٦٢٢١ (الكافي - ٦: ٤٢) محمّد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٨: ١١٥ رقم ٣٩٩) السّراد، عن جميل بن درّاج وحّماد، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل استأجر ظئراً فدفع إليها ولده فانطلقت الظئر فدفعت ولده إلى ظئر أخرى فغابت به حيناً ثمّ إنّ الرجل طلب ولده من الظئر التي كان أعطاه إياه فأقرّت أنّها استأجرته وأقرّت بقبضها ولده وإنّها كانت دفعته إلى ظئر أخرى؟ فقال عليه السلام «عليها الدية أو تأتي به».

بيان:

يأتي خبر آخر في ضمان الظئر في باب العاقلة.

٤٤-١٦٢٢٢ (التهذيب - ١٠:٢٢٢ رقم ٨٧١) الحسين، عن النضر، عن هشام وعلي بن النعمان، عن ابن مسكان جميعاً، عن سليمان بن خالد

(الفقيه - ٤:١٦١ رقم ٥٣٦٤) هشام بن سالم، عن

(الفقيه - ٤:١٠٦ رقم ٥١٩٩) سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل استأجر ظئراً فأعطاه ولده وكان عندها فانطلقت الظئر فاستأجرت أخرى فغابت الظئر بالولد فلا يدري ما صنع به

(الفقيه) والظئر لا تكافيه؟

(ش) فقال «الدية كاملة».

٤٥-١٦٢٢٣ (الفقيه - ٤:١٦١ ذيل رقم ٥٣٦٤) علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٤٦-١٦٢٢٤ (الفقيه - ٤:١٦١ ذيل رقم ٥٣٦٤) حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٤٧-١٦٢٢٥ (الكافي - ٧:٢٨٦) علي، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ١٠:٢٢٣ رقم ٨٧٥) أحمد، عن

(الفقيه - ١٠٩:٤ رقم ٥٢٠٨) السَّراد، عن الخِرَّاز، عن حريز
عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل قتل رجلاً عمداً فرفع
إلى الوالي فدفعه الوالي إلى أولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليهم قوم
فخلصوا القاتل من أيدي الأولياء؟ فقال «أرى أن يحبس الذين خلصوا
القاتل من أيدي الأولياء حتى يأتوا بالقاتل» قيل فإن مات القاتل وهم
في السجن؟ فقال «إن مات فعليهم الدية

([الكافي] الفقيه) يؤدونها إلى أولياء المقتول».

٤٨-١٦٢٢٦ (الكافي - ٢٩٣:٧ - التهذيب - ٢٠٩:١٠ رقم ٨٢٤) عليّ،
عن أبيه، عن محمد بن حفص، عن عبدالله بن طلحة قال: قلت: رجل
تزوج امرأة فلما كان ليلة البناء عمدت المرأة إلى رجل صديق لها فأدخلته
الحجلة فلما دخل الرجل يباض أهله ثار الصديق واقتتلا في البيت فقتل
الزوج الصديق وقامت المرأة فضربت الزوج ضربة فقتلته بالصديق
فقال «تضمن المرأة دية الصديق وتقتل بالزوج».

٤٩-١٦٢٢٧ (الفقيه - ١٦٥:٤ رقم ٥٣٧٥) يونس بن عبدالرحمن، عن
عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له... الحديث.

بيسان:

أسناد هذا الخبر في الكافي والتهذيب كان هكذا وعنه قال: قلت، وكان
متصلاً بخبر كان أسناده هذا الذي ذكرناه هنا وكان ذاك مسنداً إلى أبي عبدالله
عليه السلام، أريد بلبلة البناء ليلة الزفاف لأنهم كانوا يبنون لها بيتاً للزفاف.

- ١١٤ -

باب قتييل الزحام والفرع ومن لا يعرف قاتله

١-١٦٢٢٨ (الكافي - ٣٥٥:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٠١:١٠ رقم ٧٩٦) سهل، عن الثلاثة، عن أبي
عبدالله عليه السلام «إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: من مات في
زحام النَّاس يوم الجمعة أو يوم عرفة أو على جسر لا يعلمون من قتله
فديته من بيت المال».

٢-١٦٢٢٩ (الفاقيه - ١٦٥:٤ رقم ٥٣٧٦) السكوني، عن جعفر بن محمد،
عن أبيه عليهما السلام قال «قال عليّ عليه السلام: من مات في زحام
جمعة أو عيد أو عرفة أو على بئر أو جسر لا يعلمون من قتله فديته على
بيت المال».

٣-١٦٢٣٠ (التهذيب - ٢٠٢:١٠ رقم ٧٩٧) محمد بن أحمد، عن بنان، عن
أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ

عليهم السلام مثله بدون ذكر العيد والبئر.

٤-١٦٢٣١ (الكافي - ٣٥٥:٧ - التهذيب - ٢٠٢:١٠ - رقم ٧٩٨) عليّ، عن أبيه، عن السّراد، عن الخراز، عن محمّد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «ازدحم النّاس يوم جمعة في إمرة عليّ عليه السلام بالكوفة فقتلوا رجلاً فودي ديته إلى أهله من بيت مال المسلمين».

بيان:

الإمرة بالكسر الامارة.

٥-١٦٢٣٢ (الكافي - ٣٥٤:٧) محمّد، عن أحمد وعلي، عن أبيه جميعاً، عن

(التهذيب - ٢٠٢:١٠ - رقم ٧٩٩) السّراد، عن عبدالله بن سنان وابن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وجد مقتولاً لا يدري من قتله قال: إن كان عرف وكان له أولياء يطلبون ديته أعطوا ديته من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرئ مسلم لأنّ ميراثه للامام فكذلك تكون ديته على الامام ويصلّون عليه ويدفنونه» قال «وقضى في رجل زحمه الناس يوم الجمعة في زحام الناس فمات أن ديته من بيت مال المسلمين».

بيان:

المجرور في ميراثه يرجع إلى النوع لا الشخص يعني كما أنّ ميراث من لا يعرف له وارث للامام كذلك دية من لا يعرف له قاتل على الامام.

٦-١٦٢٣٣ (الكافي - ١٣٨:٧ و ٣٥٤) العدة، عن سهل وعليّ، عن أبيه ومحمد، عن أحمد، عن

(الفقيه - ٣٠٨:٤ رقم ٥٦٦٢ - التهذيب - ٣٧٦:٩ رقم ١٣٤٤ و - ٢٠٢:١٠ رقم ٨٠٠) السرد، عن حماد بن عيسى، عن سوار، عن الحسن قال: إن علياً عليه السلام لما هزم طلحة والزبير أقبل الناس منهزمين فمرّوا بامرأة حامل على ظهر الطريق ففزعت منهم وطرحت ما في بطنها حياً فاضطرب حتى مات ثم ماتت أمه من بعده فمرّ بها عليّ وأصحابه وهي مطروحة وولدها على الطريق فسألهم عن أمرها قالوا له: إنّها كانت حاملاً ففزعت حين رأت القتال والهزيمة قال: فسألهم «أيها مات قبل صاحبه؟» فقالوا: إن ابنها مات قبلها.

قال: فدعا بزوجه أب الغلام الميّت فورثه من ابنه ثلثي الدية وورث أمه ثلث الدية ثم ورث الزوج من امرأته الميّتة نصف ثلث الدية الذي ورثته من ابنها الميت وورث قرابة الميّتة الباقي قال: ثم ورث الزوج أيضاً من دية المرأة الميّتة نصف الدية وهو ألفان وخمسمائة درهم وورث قرابة المرأة نصف الدية وهو ألفان وخمسمائة درهم وذلك أنّه لم يكن لها ولد غير الذي رمت به حين فزعت قال: وأدى ذلك كلّ من بيت مال البصرة.

٧-١٦٢٣٤ (الكافي - ٣٥٥:٧ - التهذيب - ٢٠٣:١٠ رقم ٨٠٢) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: ليس في الهايشات عقل ولا قصاص والهايشات الفرعة يقع بالليل والنهار فيشجّ الرجل فيها أو يقع قتيل لا يدري من قتله وشجّه».

٨-١٦٢٣٥ (الكافي - ٣٥٥:٧) وقال أبو عبدالله عليه السلام في حديث آخر رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام: فوداه من بيت المال.

٩-١٦٢٣٦ (الكافي - ٣٥٥:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٠٤:١٠ رقم ٨٠٤) أحمد، عن علي بن الحكم، عن علي، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إن وجد قتيل بأرض فلاة أدت ديتة من بيت المال فإن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: لا يطلّ دم امرئ مسلم».

١٠-١٦٢٣٧ (الكافي - ٣٥٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٠٤:١٠ رقم ٨٠٥) البرقي، عن عثمان، عن

(الفقيه - ١٠١:٤ رقم ٥١٨٠) سباعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يوجد قتيلًا في القرية أو بين قريتين؟ فقال «يقاس ما بينها فأيهما كانت أقرب ضمنت».

١١-١٦٢٣٨ (الكافي - ٣٥٦:٧ - التهذيب - ٢٠٥:١٠ رقم ٨٠٦) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٢-١٦٢٣٩ (التهذيب - ٢٠٥:١٠ رقم ٨٠٧) الحسين، عن التميمي، عن

عاصم، عن محمد بن قيس قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قُتل في قرية أو قريباً من قرية أن يغرم أهل تلك القرية إن لم توجد بيّنة على أهل تلك القرية أنهم ما قتلوه».

١٦٢٤٠-١٣ (الكافي - ٣٥٥:٧) محمد، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم،
عن أبان

(التهذيب - ٢٠٥:١٠ رقم ٨٠٨) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل كان جالساً مع قوم فمات وهو معهم أو رجل وجد في قبيلة أو على باب دار قوم فادّعى عليهم قال «ليس عليهم شيء ولا يُطلّ دمه».

١٦٢٤١-١٤ (الفتاوى - ٩٩:٤ رقم ٥١٧٧) محمد بن سهل، عن أبيه، عن بعض أشياخه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام سُئل عن رجل كان جالساً الحديث إلا أنّ فيه ثقات مكان فمات وقود بدل شيء وزاد عليهم الدية».

١٦٢٤٢-١٥ (التهذيب - ٢٠٥:١٠ رقم ٨٠٩) الحسين، عن النضر، عن
عبدالله بن سنان

(التهذيب - ٢٠٥:١٠ رقم ٨١٠) حماد، عن ابن المغيرة، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام نحوه قال «لا يطلّ دمه ولكن

يعقل».

بيان:

«ليس عليهم شيء» يعني من القصاص وإن وجب عليهم الدية كما يفسره آخر الحديث تارة مجملًا وأخرى مبينًا ويأتي تمام الكلام فيه عن قريب.

١٦-١٦٢٤٣ (الكافي - ٣٥٥:٧) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عاصم، عن محمد بن قيس قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول «لو أن رجلاً قُتل في قرية أو قريب من قرية ولم يوجد بينة على أهل تلك القرية أنه قُتل عندهم فليس عليهم شيء».

بيان:

جمع في التهذيب بين هذه الأخبار بحمل ضمانهم الدية على ما إذا كانوا متهمين بقتله وامتنعوا من القسامة ونفي الضمان على ما إذا لم يكونوا متهمين أو أجابوا إلى القسامة فيؤدي دية القتل من بيت المال واستدلّ على ذلك بما يأتي.

١٧-١٦٢٤٤ (التهذيب - ٢٠٦:١٠ رقم ٨١١) محمد بن أحمد، عن أحمد والعبّاس والهيثم جميعاً، عن السّراد، عن عليّ بن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعاً ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلاً فإن أبوا أن يحلفوا غرموا الدية فيما بينهم في أموالهم سواء بين جميع القبيلة من الرجال المدركين».

١٨-١٦٢٤٥ (التهذيب - ٢٠٦:١٠ رقم ٨١٢) عنه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، عن جعفر عليه السلام قال «كان أبي إذا لم يقيم

القوم المدّعون البينة على قتل قتيْلهم ولم يقسموا بأنّ المتّهمين قتلوه
أحلف المتّهمين بالقتل خمسين يمينا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ثمّ
يؤدّي الدية إلى أولياء القتيْل وذلك اذا قتل في حيّ واحد فأما اذا قتل
في عسكر أو سوق مدينة فديته تدفع إلى أوليائه من بيت مال المسلمين».

١٩-١٦٢٤٦ (التهذيب - ١٠: ٢١٣ رقم ٨٤٢) محمّد، عن أحمد، عن
العباس بن معروف، عن

(الفقيه - ٤: ١٦٦ رقم ٥٣٧٧) محمّد بن سنان، عن طلحة بن
زيد، عن فضيل [فضل - خ ل] بن عثمان الأعور، عن أبي عبد الله، عن
أبيه عليهما السلام في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلة ووسطه صدره
في قبيلة والباقي في قبيلة قال «ديته على من وجد في قبيلته صدره وبدنه
والصلاة عليه».

بيان:

زاد في الفقيه ويداه بعد قوله وصدره أولاً وأورد يداه مكان بدنه.

١. في المطبوع بن مكان عن وأورده في التهذيب - ٣: ٣٢٩ رقم ١٠٣٠ مثله هكذا: أحمد بن محمد،
عن العباس بن المعروف... الخ.

- ١١٥ -

باب ضمان جنایات الدواب

١-١٦٢٤٧ (الكافي - ٣٥١:٧ - التهذيب - ٢٢٥:١٠ رقم ٨٨٥) عليّ،
عن العبيدي

(التهذيب - ٢٣٤:١٠ رقم ٩٢٧) محمد بن أحمد، عن العبيدي، عن

(الفقيه - ١٥٥:٤ رقم ٥٣٥٠) يونس، عن رجل، عن أبي
عبدالله عليه السلام أنّه قال «بهيمة الأنعام لا يغرم أهلها شيئاً ما دامت
مرسلة».

٢-١٦٢٤٨ (الكافي - ٣٥١:٧ - التهذيب - ٢٢٥:١٠ رقم ٨٨٦) يونس،
عن محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه
السلام أنّه سُئل عن رجل يسير على طريق من طرق المسلمين على
دابّته فتصيب برجلها؟ فقال «ليس عليه ما أصابت برجلها وعليه ما

أصابت بيدها وإذا وقف فعليه ما أصابت بيدها ورجلها وإن كان يسوقها فعليه ما أصابت بيدها ورجلها أيضاً.

٣-١٦٢٤٩ (الكافي - ٣٥١:٧ - التهذيب - ٢٢٥:١٠ رقم ٨٨٨) الخمسة

(الفقيه - ١٥٥:٤ رقم ٥٣٤٨) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه سئل عن الرجل يمرّ على طريق من طرق المسلمين فتصيب دابّته انساناً برجلها؟ فقال «ليس عليه ما أصابت برجلها ولكن عليه ما أصابت بيدها لأنّ رجلها خلفه إن ركب وإن كان قائدها فإنّه يملك باذن الله يديها تضعهما حيث يشاء»^١.

٤-١٦٢٥٠ (التهذيب - ٢٢٦:١٠ رقم ٨٨٩) الحسين، عن النضر، عن هشام بن سالم وعليّ بن النّعمان، عن ابن مسكان جميعاً، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله بأدنى تفاوت.

٥-١٦٢٥١ (الكافي - ٣٥٣:٧ - التهذيب - ٢٢٧:١٠ رقم ٨٩٤) عليّ، عن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في صاحب الدّابة أنّه يضمّنه ما وطئت بيدها وما نفحت برجلها فلا ضمان عليه إلّا أن يضربها انسان».

٦-١٦٢٥٢ (التهذيب - ٢٢٤:١٠ رقم ٨٨٠) أحمد، عن محمّد بن يحيى، عن

١. في التهذيب بالاسناد الأخير هكذا: لأنّ رجلها خلفه إذا ركب وإن كان قاد دابة فإنّه يملك - الحديث - «منه» قدس الله روحه.

(الفقيه - ١٥٦:٤ رقم ٥٣٥٣) غياث، عن جعفر بن محمد،

عن أبيه عليهما السلام مثله.

بيان:

في الكافي نفحت بالنون والفاء والحاء المهملة بمعنى رفست وفي التهذيب بالباء الموحدة والعين والجيم بمعنى شقّ البطن ولعلّه ممّا صحّفته النسخ والمحكم محمول على ما اذا كان راكباً أو قائداً كما يظهر من الأخبار الأخر والاستثناء في آخر الحديث منقطع فإن الضمان حينئذ على ذلك الانسان كما صرح به في الحديث الآتي.

٧-١٦٢٥٣ (التهذيب - ٢٢٦:١٠ رقم ٨٩٠) الصفار، عن الثلاثة، عن جعفر، عن أبيه «إنّ عليّاً عليهم السلام كان يضمن الرّاكب ما وطئت الدّابة بيدها ورجلها إلّا أن يعث بها أحد فيكون الضّمان على الذي عث بها».

بيان:

حمله في التّهذيبين على ما اذا كانت واقفة دون السائرة كما دلّ عليه خبر العلاء بن الفضيل.

٨-١٦٢٥٤ (الكافي - ٣٥٤:٧ - التهذيب - ٢٢٥:١٠ رقم ٨٨٧) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه ضمّن القائد والسائق والراكب فقال «ما أصابت الرجل فعلى السائق وما أصابت اليد فعلى الرّاكب والقائد».

٩-١٦٢٥٥ (الفقيه - ١٥٦:٤ رقم ٥٣٥١) في رواية السّكوني أنّ عليّاً عليه

السلام كان يضمن القائد والسائق والراكب.

١٠-١٦٢٥٦ (التهذيب - ١٠:٢٣٤ رقم ٩٢٦) محمد بن أحمد، عن
البنظي، عن عيسى بن مهران، عن أبي غانم، عن منهل بن خليل،
عن سلمة بن تمام، عن

(الفقيه - ٤:١٥٦ رقم ٥٣٥٢) علي عليه السلام في دابة
عليها رديفان قتلت الدابة رجلاً أو جرحت فقضى الغرامة بين الرديفين
بالسوية.

١١-١٦٢٥٧ (الكافي - ٧:٣٥١ و ٣٥٣) العدة، عن سهل ومحمد، عن

(التهذيب - ٧:٢٢٣ رقم ٩٨٠) ابن عيسى، عن

(الفقيه - ٤:١٢٨ رقم ٥٢٧٣ - التهذيب - ١٠:٢٢٧ رقم
٨٩٣) السرد، عن ابن رثاب، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل حمل
عبده على دابة (دابته - خ ل) فوطئت رجلاً قال «الغرم على مولاه».

١٢-١٦٢٥٨ (التهذيب - ١٠:٢٢٣ رقم ٨٧٦) ابن محبوب، عن أحمد بن
عبدوس الخلنجي، عن ابن فضال، عن المفضل بن صالح، عن ليث
المرادي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل حمل غلاماً يتيماً
على فرس استأجره بأجرة وذلك معيشة ذلك الغلام قد يعرف ذلك
عصبته فأجراه في الحلبة فنطح الفرس رجلاً فقتله، على من ديبته؟ قال
«على صاحب الفرس» قلت: رأيت إن كان الفرس طرح الغلام فقتله؟

قال «ليس على صاحب الفرس شيء».

بيان:

البارز في استأجره لليتيم وكذا المستتر في أجراه، والحلبة بالتسكين خيل تجمع للسباق من كل جهة لا تخرج من اصطبل واحد، والنطح الضرب بالقرن.

١٣-١٦٢٥٩ (الكافي - ٣٥٢:٧) عليّ، عن العبيدي، عن

(التهذيب - ١٠:٢٢٨ رقم ٩٠٠) يونس، عن عبيد الله [عبد الله - خ ل] الحلبي، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام قال «بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه السلام إلى اليمن فأفلت فرس لرجل من أهل اليمن ومرّ يعدو فمرّ برجل فنفحه برجله فقتله فجاء أولياء المقتول إلى الرجل فأخذوه ورفعوه إلى عليّ عليه السلام فأقام صاحب الفرس البيّنة عند عليّ عليه السلام أن فرسه أفلت من داره ونفح الرجل فأبطل عليّ عليه السلام دم صاحبهم. قال: فجاء أولياء المقتول من اليمن إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا: يا رسول الله إنّ علياً ظلمنا وأبطل دم صاحبنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنّ علياً ليس بظلام ولم يُخلق للظنم إنّ الولاية لعليّ من بعدي والحكم حكمه والقول قوله ولا يرد ولايته وقوله وحكمه إلّا كافر ولا يرضى ولايته وقوله وحكمه إلّا مؤمن، فلما سمع اليمانيون قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا: يا رسول الله رضينا بحكم عليّ عليه السلام وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو توبتكم ممّا قلتم».

١٤-١٦٢٦٠ (الكافي - ٣٥١:٧ - التهذيب - ٢٢٦:١٠ ذيل رقم ٨٨٨)
الخمسة

(الفقيه - ١٦٢:٤ رقم ٥٣٦٩) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي
عبدالله عليه السلام أنّه سئل عن بختي اغتلم فخرج عن الدار فقتل
رجلاً فجاء أخو الرجل فضرب الفحل بالسيف فعقره؟ فقال «صاحب
البختي ضامن الدية ويقبض (يقتص - خ ل) ثمن بختيه».

١٥-١٦٢٦١ (التهذيب - ٢٢٦:١٠ رقم ٨٩١) ابن محبوب، عن العلوي،
عن العمركي، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال:
سألته عن بختي اغتلم فقتل رجلاً ما على صاحبه؟ قال «عليه الدية».

بيان:

الغلمة شهوة الضراب غلم البعير كفرح واغتلم هاج من ذلك.

١٦-١٦٢٦٢ (الكافي - ٣٥٣:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٢٧:١٠ رقم ٨٩٢) سهل، عن الثلاثة، عن أبي
عبدالله عليه السلام «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان اذا صال الفحل
أول مرة لم يضمّن صاحبه فاذا ثنّى ضمّن صاحبه».

بيان:

- صال حمل من الصولة ولعلّ اطلاق الخبرين السابقين مقيد بما في هذا
الخبر من التقييد.

١٧-١٦٢٦٣ (الكافي - ٣٥٢:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٢٩:١٠ رقم ٩٠١) البرقي، عن أبي الخزرج، عن مصعب بن سلام التميمي، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام «إن ثوراً قتل حماراً على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرفع ذلك إليه وهو في أناس من أصحابه فيهم أبو بكر وعمر فقال يا باكر اقض بينهم فقال: يا رسول الله بهيمة قتلت بهيمة ما عليهما شيء فقال: يا عمر اقض بينهم فقال: مثل قول أبي بكر قال: يا علي اقض بينهم فقال: نعم يا رسول الله إن كان الثور دخل على الحمار في مستراحه ضمن أصحاب الثور وإن كان الحمار دخل على الثور في مستراحه فلا ضمان عليهم» قال «فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده إلى السماء فقال: الحمد لله الذي جعل مني من يقضي بقضاء النبيين».

١٨-١٦٢٦٤ (الكافي - ٣٥٢:٧ - التهذيب - ٢٢٩:١٠ رقم ٩٠٢) عنه،

عن التميمي، عن صباح الحذاء، عن رجل، عن سعد بن طريف الأسكافي، عن أبي جعفر عليه السلام قال «أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إن ثور فلان قتل حماري فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إئت أبا بكر فسله فأتاه فسأله فقال: ليس على البهائم قود فرجع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره بمقالة أبي بكر.

فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إئت عمر فسله فأتاه فسأله فقال له مثل مقالة أبي بكر فرجع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إئت علياً

فسله فأتاه فسأله فقال عليّ عليه السلام: إن كان الثور الدّاخل على حمارك في منامه حتى قتله فصاحبه ضامن وإن كان الحمار هو الدّاخل على الثور في منامه فليس على صاحبه ضمان، قال: فرجع إلى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فأخبره فقال النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم الحمد لله الذي جعل من أهل بيتي من يحكم بحكم الأنبياء».

١٩-١٦٢٦٥ (الكافي - ٣٥٣:٧ - التهذيب - ٢٢٨:١٠ - رقم ٨٩٧) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل دخل دار قوم بغير إذنهم فعقره كلبهم فقال: لا ضمان عليهم وإن دخل باذنهم ضمنوا».

٢٠-١٦٢٦٦ (التهذيب - ٢٢٨:١٠ - رقم ٨٩٨) محمّد بن أحمد، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء، عن

(الفقيه - ١٦١:٤ - رقم ٥٣٦٦) الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليّ، عن أبائه، عن عليّ عليهم السلام أنّه كان يضمن صاحب الكلب إذا عقر نهاراً ولا يضمنه إذا عقر بالليل وإذا دخلت دار قوم باذنهم فعقر كلبهم فهم ضامنون وإذا دخلت بغير إذنهم فلا ضمان عليهم.

بيان:

ينبغي تقييد التفصيل بالليل والنّهار بما إذا عقر خارج الدار والتفصيل بالاذن وعدمه بما إذا عقر داخلها فلا منافاة بين الخبرين.

٢١-١٦٢٦٧ (التهذيب - ١٠:٢٢٨ رقم ٨٩٩) عليّ، عن أبيه، عن شيخ من أهل الكوفة، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته قلت: جعلت فداك رجل دخل دار قوم فوثب كلبهم عليه في الدار فعقره؟ فقال «إن كان دعي فعلى أهل الدار أرش الخدش وإن لم يُدع فلا شيء عليهم».

٢٢-١٦٢٦٨ (الكافي - ٧:٣٥٣) عليّ، عن أبيه، عن ابن مرّاز، عن

(التهذيب - ١٠:٢٢٧ رقم ٨٩٦) يونس، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام «إن امرأة نذرت أن تقاد مزومة فدفعتها بعير فخرم أنفها فأتت أمير المؤمنين عليه السلام تخاصم صاحب البعير فأبطله وقال: إنّنا نذرت ليس عليك ذلك».

بيان:

قد مضى هذا الحديث من التهذيب باسناد آخر في أبواب النذور من كتاب الصيام ولعلّ المراد بقوله إنّنا نذرت أنّها بنذرنا عرضت نفسها للجناية فلا تستحق شيئاً.

- ١١٦ -

باب ضمان شهود الزور والخطأ وخطأ القضاة

١-١٦٢٦٩ (الكافي - ٣٦٦:٧ و ٣٨٤ - التهذيب - ٢٦٠:٦ رقم ٦٩٠)

عليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٣١١:١٠ رقم ١١٦٠) السّراد، عن ابراهيم بن نعيم الأزدي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أربعة شهدوا على رجل بالزّنا فلمّا قتل رجع أحدهم عن شهادته؟ قال: فقال «يقتل الراجع ويؤدّي الثلاثة إلى أهله ثلاثة أرباع الدية».

٢-١٦٢٧٠ (الفقيه - ٥٠:٣ رقم ٣٣٠٥) مسمع، عن أبي عبد الله عليه

السلام في أربعة شهدوا على رجل بالزّنا ثمّ رجع أحدهم فقال: شككت في شهادتي قال «عليه الدية» قال: قلت: فأنّه قال: شهدت عليه متعمّداً، قال «يُقتل».

٣-١٦٢٧١ (الكافي - ٣٦٦:٧) عليّ، عن المختار بن محمد بن المختار،

(التهذيب - ٣١١:١٠ رقم ١١٦١) السَّراد، عن المختار بن محمد بن المختار، ومحمد بن الحسن، عن عبدالله بن الحسن العلوي جميعاً، عن الفتح بن يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن عليه السلام «في أربعة شهدوا على رجل أنه زنا فرجم ثم رجعوا وقالوا: قد وهما يلزمون الدية فان قالوا تعمداً قتل أي الأربعة شاء ولي المقتول وردّ الثلاثة ثلاثة أرباع الدية إلى أولياء المقتول الثاني ويجلد الثلاثة كلّ واحد منهم ثمانين جلدة وإن شاء ولي المقتول أن يقتلهم ردّ ثلاث ديات على أولياء الشهود الأربعة ويجلدون ثمانين كلّ واحد منهم ثم يقتلهم الامام». وقال «في رجلين شهدوا على رجل أنه سرق ففُطع ثم رجع واحد منها وقال: وهمت في هذا ولكن كان غيره يلزمه نصف دية اليد ولا تقبل شهادته في الآخر فان رجعا جميعاً قالوا: وهما بل كان السارق فلاناً ألزما دية اليد ولا تقبل شهادتهما في الآخر وإن قالوا: إنا تعمداً، قطع يد أحدهما بيد المقطوع ويردّ الذي لم يقطع ربع دية الرجل على أولياء المقطوع اليد فان قال المقطوع الأول لا أرضى أو تقطع أيديهما معاً ردّ دية يد فتقسم بينهما وتقطع أيديهما».

بيان:

«أو» في قوله أو تقطع أيديهما بمعنى إلى أن.

٤-١٦٢٧٢ (الكافي - ٣٦٦:٧ و ٣٨٤ - التهذيب - ٢٦٠:٦ رقم ٦٩١) عليّ، عن أبيه، عن

(التهذيب - ٣١١:١٠ رقم ١١٦٢) السَّراد، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام في أربعة شهدوا على رجل محصن

بالزنا ثم رجع أحدهم بعد ما قتل الرجل، قال «إن قال الرابع أوهمت ضرب الحدّ وغرم الدية وإن قال تعمّدت قتل».

٥-١٦٢٧٣ (الكافي - ٣٦٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٣١٢:١٠ رقم ١١٦٣) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبد الله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في أربعة شهدوا على رجل أنهم رأوه مع امرأة يجامعها فرجم ثم رجع واحد منهم قال: يغرم ربع الدية إذا قال شبّه عليّ فإن رجع اثنان وقالوا شبّه علينا غرما نصف الدية وإن رجعوا جميعاً وقالوا شبّه علينا غرموا الدية وإن قالوا شهدنا بالزور قتلوا جميعاً».

٦-١٦٢٧٤ (التهذيب - ٢٨٥:٦ رقم ٧٨٨) ابن محبوب، عن أحمد، عن البرقي، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام «في رجلين شهدا على رجل أنه سرق وقطعت يده ثم رجع أحدهما وقال شبّه علينا غرما دية اليد من أموالها خاصّة» وقال «في أربعة شهدوا على رجل» الحديث.

٧-١٦٢٧٥ (التهذيب - ١٥٣:١٠ رقم ٦١٣) بهذا الاسناد

(التهذيب ... الأربعة، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إنّ رجلين شهدا على رجل عند عليّ عليه السلام أنه سرق فقطع يده ثم جاء برجل آخر فقالا أخطأنا هو هذا فلم يقبل شهادتهما وغرّمها دية الأول».

٨-١٦٢٧٦ (الكافي - ٣٨٤:٧ - التهذيب - ٢٦١:٦ - رقم ٦٩٢) الثلاثة،

عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في رجل شهد عليه رجلان بأنه سرق فقطعت يده حتى اذا كان بعد ذلك جاء الشاهدان برجل آخر فقلا هذا السارق وليس الذي قطعت يده إننا شبّهنا ذلك بهذا فقضى عليهما أن غرّمهما نصف الدية ولم يجز شهادتهما على الآخر».

٩-١٦٢٧٧ (الكافي - ٣٥٤:٧ - التهذيب - ٢٠٣:١٠ - رقم ٨٠١) عليّ،

عن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام إن ما أخطأت القضاة في دم أو قطع فعلى بيت مال المسلمين».

١٠-١٦٢٧٨ (الفقيه - ٧:٣ - رقم ٣٢٣١ - التهذيب - ٣١٥:٦ - رقم ٨٧٢)

الأصبغ بن نباتة قال: قضى... الحديث.

باب العاقلة من هم وما عليهم

١٦٢٧٩ - (الكافي - ٣٦٤:٧ - الفقيه - ١٣٩:٤ - رقم ٥٣٠٨ - التهذيب - ١٧١:١٠ رقم ٦٧٥) السَّراد، عن مالك بن عطية، عن أبيه، عن سلمة بن كهيل قال: أتي أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد قتل رجلاً خطأ فقال له أمير المؤمنين عليه السلام «مَنْ عَشِيرَتُكَ وَقَرَابَتُكَ؟» فقال: مالي بهذه البلدة عشيرة ولا قرابة قال: فقال «فمن أي أهل البلدان أنت؟» فقال: أنا رجل من أهل الموصل ولدت بها ولي بها قرابة وأهل بيت قال: فسأل عنه أمير المؤمنين عليه السلام فلم يجد له بالكوفة قرابة ولا عشيرة.

قال: فكتب إلى عامله على أهل الموصل «أما بعد فإن فلان بن فلان وحليته كذا وكذا قتل رجلاً من المسلمين خطأ فذكر أنه رجل من أهل الموصل وإن له بها قرابة وأهل بيت وقد بعثت به إليك مع رسولي فلان بن فلان وحليته كذا وكذا فاذا ورد عليك إن شاء الله وقرأت كتابي فافحص عن أمره وسل عن قرابته من المسلمين وإن كان من أهل الموصل ممن ولد بها وأصبحت له بها قرابة من المسلمين فاجمعهم إليك ثم

انظر فان كان منهم رجل يرثه له سهم في الكتاب لا يحجبه عن ميراثه أحد من قرابته فالزمه الدية وخذه بها نجوماً في ثلاث سنين.
وإن لم يكن له من قرابته أحد له سهم في الكتاب وكانوا قرابته سواء في النسب وكان له قرابة من قبل أبيه وأمه في النسب سواء ففض الدية على قرابته من قبل أبيه وعلى قرابته من قبل أمه من الرجال المدركين المسلمين ثم اجعل على قرابته من قبل أبيه ثلثي الدية واجعل على قرابته من قبل أمه ثلث الدية وإن لم يكن له قرابة من قبل أبيه ففض الدية على قرابته من قبل أمه من الرجال المدركين المسلمين ثم خذهم بها واستأدهم الدية في ثلاث سنين.

فان لم يكن له قرابة من قبل أمه ولا قرابة من قبل أبيه ففض الدية على أهل الموصل ممن ولد بها ونشأ ولا تدخلن فيهم غيرهم من أهل البلد ثم استأد ذلك منهم في ثلاث سنين في كل سنة نجماً حتى تستوفيه إن شاء الله وإن لم يكن لفلان بن فلان قرابة من أهل الموصل ولا يكون من أهلها وكان مبطلاً فردّه إليّ مع رسولي فلان بن فلان إن شاء الله فأنا وليّه المؤدّي عنه ولا أبطل دم امرئ مسلم».

٢-١٦٢٨٠ (التهذيب - ١٠: ١٧٤ رقم ٦٨١) السرد، عن

(الفقيه - ١٠٩: ٤ رقم ٥٢٠٩) هشام بن سالم، عن زياد بن سوقة، عن الحكم بن عتيبة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: ما تقول في العمد والخطأ في القتل والجراحات قال: فقال «ليس الخطأ مثل العمد العمد فيه القتل والجراحات فيها القصاص والخطأ في القتل والجراحات فيها الديات» قال: ثم قال «يا حكم اذا كان الخطأ من القاتل أو الخطأ من الجرح وكان بدوياً فدية ما جنى البدوي من الخطأ

على أوليائه من البدويين» قال «وإذا كان القاتل أو الجارح قروياً فإن دية ما جنى من الخطأ على أوليائه من القرويين».

٣-١٦٢٨١ (التهذيب - ١٠: ١٧٥ رقم ٦٨٤) محمد بن أحمد، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبياته عليهم السلام قال «لا تعقل العاقلة إلا ما قامت عليه البيّنة» قال «وأتاه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل على العاقلة شيئاً».

٤-١٦٢٨٢ (الفقيه - ٤: ١٤١ رقم ٥٣١١) قال أمير المؤمنين عليه السلام «لا تعقل العاقلة» الحديث.

٥-١٦٢٨٣ (الكافي - ٧: ٣٦٥ - التهذيب - ١٠: ١٧٠ رقم ٦٦٩) علي، عن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن لا يحمل على العاقلة إلا الموضحة فصاعداً، وقال: ما دون السمحاق أجر الطبيب سوى الدية».

بيان:

يعني أن دية الجناية فيما دون الموضحة في مال الجاني وإن كانت خطأ وإن عليه في ما دون السمحاق سوى الدية أجر عمل الطبيب.

٦-١٦٢٨٤ (الكافي - ٧: ٣٦٦ - التهذيب - ١٠: ١٧٠ رقم ٦٧٠) علي، عن أبيه، عن

(الفقيه - ١٤٢:٤ رقم ٥٣١٢) السَّراد، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال «لا تضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً».

٧-١٦٢٨٥ (التهذيب - ١٧٠:١٠ رقم ٦٧٣) النوفلي، عن السَّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام مثله.

٨-١٦٢٨٦ (الكافي - ٣٦٥:٧) حميد، عن

(التهذيب - ١٧٠:١٠ رقم ٦٧١) ابن سباعة، عن الميثمي، عن أبان، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه؟ قال «إن كان له مال أخذت الدية من ماله وإلا فمَنْ الأقرب فالأقرب

(الكافي) فان لم يكن له قرابة آذاه الامام

(ش) فأنه لا يبطل (لا يطل - خ ل) دم امريء مسلم».

٩-١٦٢٨٧ (الكافي - ٣٦٥:٧) وفي رواية أخرى ثم للوالي بعد حبسه وأدبه.

١٠-١٦٢٨٨ (التهذيب - ١٧٠:١٠ رقم ٦٧٢) ابن محبوب [عن العلاء - خ] عن أحمد، عن البنزطي، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل قتل رجلاً عمداً ثم فرّ فلم يقدر عليه حتى مات قال «إن كان له مال أخذ

منه وإلا أخذ من الأقرب فالأقرب».

١١-١٦٢٨٩ (الفقيه - ١٦٧:٤ رقم ٥٣٧٩) السَّراد، عن التَّيملي، عن
ظريف بن ناصح، عن أبان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام
مثله.

بيان:

إنَّ صحَّ اسناد التهذيب ولم يسقط منه شيء فالمراد بأبي جعفر فيه الجواد
عليه السلام فيكون الحديث مروياً عن كلِّ منهما عليهما السلام.

١٢-١٦٢٩٠ (التهذيب - ١٧٢:١٠ رقم ٦٧٦) يونس بن عبدالرحمن،
عمَّن رواه، عن أحدهما عليهما السلام إنَّه قال «في الرجل إذا قتل رجلاً
خطأ فمات قبل أن يخرج إلى أولياء المقتول من الدية إنَّ الدية على ورثته
فان لم تكن له عاقلة فعلى الوالي من بيت المال».

١٣-١٦٢٩١ (الكافي - ٣٧٠:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٢٢:١٠ رقم ٨٧٢) البرقي، عن محمَّد بن أسلم،
عن هارون بن الجهم، عن محمَّد قال: قال أبو جعفر عليه السلام «أيُّما
ظئر قوم قتل صبيّاً لهم وهي نائمة فانقلبت عليه فقتلته فإنَّ عليها الدية
من مالها خاصة إن كانت إننا ظايرت طلباً للعزِّ والفخر وإن كانت إننا
ظايرت من الفقر فإن الدية على عاقلتها».

١٤-١٦٢٩٢ (الفقيه - ١٦٠:٤ رقم ٥٣٦٣ التهذيب - ٢٢٢:١٠ رقم ٨٧٣)

محمّد بن أحمد، عن محمّد بن ناجية، عن محمّد بن علي، عن عبدالرحمن بن سالم، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

١٥-١٦٢٩٣ (التهذيب - ١٠:٢٢٣ رقم ٨٧٤) الصفار، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن أسلم الجبلي، عن الحسين بن خالد وغيره. عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله.

١٦-١٦٢٩٤ (الكافي - ٧:٣٦٤) عليّ، عن أبيه ومحمّد، عن

(التهذيب - ١٠:١٧٠ رقم ٦٧٤) أحمد، عن

(الفقيه - ٤:١٤١ رقم ٥٣٠٩) السّرّاد، عن أبي ولّاد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال « ليس بين أهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل أو جراحة إنّما يؤخذ ذلك من أموالهم فإن لم يكن لهم مال رجعت الجناية على امام المسلمين لأنّهم يؤدّون اليه الجزية كما يؤدّي العبد الضريبة إلى سيده» قال «وهم ممالك للامام فمن أسلم منهم فهو حرّ».

١٧-١٦٢٩٥ (التهذيب - ١٠:١٧٤ رقم ٦٨٠) الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النّوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام «في رجل أسلم ثمّ قتل رجلاً خطأ قال: اقسم الدية على نحوه من الناس ممّن أسلم وليس له موال».

١٨-١٦٢٩٦ (التهذيب - ١٠:١٧٥ رقم ٦٨٥) أحمد، عن عليّ بن الحكم،

عن الخراز، عن محمد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «من لجأ إلى قوم فأقرّوا بولايته كان لهم ميراثه وعليهم معقلته».

١٩-١٦٢٩٧ (التهذيب - ١٠: ١٥٢ رقم ٦١٠) محمد بن أحمد، عن محمد

بن يحيى المعاذي، عن الطيالسي، عن سيف بن عميرة، عن اسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: هل يؤخذ الرجل بحميمه إذا جنى؟ قال: فقال لي «نعم، إلا أن يكون أخرجه إلى نادي قومه فيبرأ من جنايته ومن ميراثه».

بيان:

النادي المجلس مادام فيه القوم.

- ١١٨ -

باب أولياء الدم

١٦٢٩٨-١ (الكافي - ٣٥٩:٧) محمد، عن أحمد وعليّ، عن أبيه، عن

(الفقيه - ١٠٧:٤ رقم ٥٢٠٤ - التهذيب - ١٧٨:١٠ رقم ٦٩٧) السّراد، عن أبي ولّاد الحنّاط قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم قتل رجلاً مسلماً عمداً فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلّا أولياء من أهل الذمة من قرابته؟ فقال «على الامام أن يعرض على قرابته من أهل بيته الاسلام فمن أسلم منهم فهو وليّه يدفع القاتل اليه فان شاء قتل وإن شاء عفى وإن شاء أخذ الدية فان لم يسلم من قرابته أحد كان الامام وليّ أمره فان شاء قتل وإن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين لأنّ جناية المقتول كانت على الامام فكذلك تكون ديته لامام المسلمين».

قلت له: فان عفا عنه الامام؟ قال: فقال «إنما هو حقّ جميع المسلمين وإنما على الامام أن يقتل أو يأخذ الدية وليس له أن يعفو».

٢-١٦٢٩٩ (التهذيب - ١٧٨:١٠ رقم ٦٩٦) السَّراد، عن أبي ولَّاد قال:
قال أبو عبدالله عليه السلام في الرجل يقتل وليس له وليّ إلاّ الامام
«إنّه ليس للامام أن يعفو وله أن يقتل أو يأخذ الدية فيجعلها في بيت
مال المسلمين لأنّ جناية المقتول كانت على الامام وكذلك تكون ديته
لامام المسلمين».

٣-١٦٣٠٠ (الكافي - ٣٧٠:٧ - التهذيب - ١٧٩:١٠ رقم ٧٠٢) الثلاثة

(الفقيه - ١٧٢:٤ رقم ٥٣٩٧ - التهذيب - ١٧٤:١٠ رقم
٦٨٢) ابن أبي عمير، عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما
السلام قال «إذا مات وليّ المقتول قام ولده من بعده مقامه بالدم».

٤-١٦٣٠١ (التهذيب - ٣١٤:١٠ رقم ١١٧٠) محمّد بن أحمد، عن محمّد
بن الحسين، عن

(الفقيه - ١٥٩:٤ رقم ٥٣٦٢) محمّد بن أسلم الجبلي، عن

(التهذيب - ١٨٠:١٠ رقم ٧٠٣) يونس بن عبدالرحمن، عن
ابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن
رجل قتل وعليه دين وليس له مال فهل لأوليائه أن يهبوا دمه لقاتله
وعليه دين؟ فقال «إنّ أصحاب الدّين هم الخصماء للقاتل فان وهب
أوليّاؤه دمه للقاتل ضمنوا الدية للغرماء وإلاّ فلا».

٥-١٦٣٠٢ (التهذيب - ٣١٢:٦ رقم ٨٦١) الصّفار، عن الزيّات، عن محمّد

بن أسلم مثله إلا أنه قال «فان وهبوا أولياؤه دمه للقاتل فجائز وإن أرادوا القود ليس لهم ذلك حتى يضمنوا الدين للغرماء وإلا فلا».

بيان:

إنما جازهم الهبة ولم يجز القود حتى يضمنوا لأنه مع الهبة يتمكن الغرماء من الرجوع إلى القاتل بحقهم بخلاف ما اذا أُقيد منه.

٦-١٦٣٠٣ (الفقيه - ١١٢:٤ رقم ٥٢٢٠) محمد بن أسلم، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليها السلام قال: قلت له: جعلت فداك رجل قتل رجلاً متعمداً أو خطأ وعليه دين ومال فأراد أولياؤه أن يهبوا دمه للقاتل فقال «إن وهبوا دمه ضمنوا الدين» قلت: فإنهم أرادوا قتله؟ فقال «إن قُتل عمداً قُتل قاتله وأدى عنه الامام الدين من سهم الغارمين» قلت: فان هو قتل عمداً وصالح أولياؤه قاتله على الدية فعلى من الدين على أوليائه من الدية أو على امام المسلمين؟ فقال «بل يؤدّوا دينه من دينه التي صالح عليها أولياؤه فإنه أحقّ بدينه من غيره».

٧-١٦٣٠٤ (الكافي - ٣٥٦:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٧٧:١٠ رقم ٦٩٤) أحمد، عن علي بن حديد و (عن - خ ل) ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابه رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل وله وليّان فعفى أحدهما وأبى الآخر أن يعفو قال «إن أراد الذي لم يعف أن يقتل قتل وردّ نصف

الدية على أولياء المقتول المقاد منه».

٨-١٦٣٠٥ (الفقيه - ١٣٨:٤ رقم ٥٣٠٥) جميل قال: قضى عليّ عليه السلام في الرجل قتل وله وليان فعفى أحدهما وأراد الآخر أن يقتل قال «يقتل ويرد على أولياء المقتول المقاد نصف الدية».

٩-١٦٣٠٦ (الكافي - ٣٥٦:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ١٧٥:١٠ رقم ٦٨٦) أحمد، عن

(الفقيه - ١٣٨:٤ رقم ٥٣٠٦) السّراد، عن أبي ولّاد الحنّاط قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله أب وأم وابن فقال الابن أنا أريد أن أقتل قاتل أبي وقال الأب أنا أعفو وقالت الأم أنا أريد أن أخذ الدية قال: فقال «فليعط الابن أم المقتول السدس من الدية ويعطي ورثة القاتل السدس من الدية حقّ الأب الذي عفا وليقتله».

١٠-١٦٣٠٧ (الكافي - ٣٥٧:٧ - التهذيب - ١٧٥:١٠ رقم ٦٨٧) عليّ، عن أبيه، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين قتلا رجلاً عمداً وله وليّان فعفا أحد الوليين فقال «إذا عفا عنها بعض الأولياء دريء عنها القتل وطرح عنها من الدية بقدر حصّة من عفا وأدّى الباقي من أموالها إلى الذي لم يعف» وقال «عفو كلّ ذي سهم جائز».

١١-١٦٣٠٨ (الكافي - ٣٥٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٧٦:١٠ رقم ٦٨٨) أحمد، عن السَّراد، عن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل قتل رجلين عمداً ولهما أولياء فعفا أولياء أحدهما وأبى الآخرون؟ قال: فقال «يقتل الذي لم يعف وإن أحبوا أن يأخذوا الدية أخذوا» قال عبد الرحمن: فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: فرجلان قتلا رجلاً عمداً وله وليان فعفا أحد الوليين؟ قال: فقال «إذا عفا بعض الأولياء دريء عنها القتل وطرح عنها من الدية بقدر حصّة من عفا وأدّى الباقي من أموالها إلى الذين لم يعفوا».

١٢-١٦٣٠٩ (الكافي - ٣٥٧:٧ - الفقيه - ١٣٩:٤ رقم ٥٣٠٧ - التهذيب - ١٧٦:١٠ رقم ٦٨٩) السَّراد، عن أبي ولاد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله أولاد صغار وكبار أرايت إن عفا أولاده الكبار؟ قال: فقال «لا يقتل ويجوز عفو الأولاد الكبار في حصصهم فاذا كبر الصغار كان لهم أن يطلبوا حصصهم من الدية».

١٣-١٦٣١٠ (الفقيه - ١٣٩:٤ ذيل رقم ٥٣٠٧) وقد روي أنّه إذا عفا واحد من أولياء الدم ارتفع القود.

١٤-١٦٣١١ (التهذيب - ١٧٦:١٠ رقم ٦٩٠) الصَّفار، عن الثلاثة، عن جعفر، عن أبيه «أنّ عليّاً عليهم السلام قال: انتظروا بالصغار الذين قتل أبوهم أن يكبروا فاذا بلغوا خيروا فإن أحبوا قتلوا أو عفوا أو صالحوا».

١٥-١٦٣١٢ (الكافي - ٣٥٧:٧ - التهذيب^١ - ٣٧٦:٩ رقم ١٣٤٥ - الفقيه - ٣١٨:٤ رقم ٥٦٨٧) السَّراد، عن ابن رثاب، عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل وله أخ في دار الهجرة وله أخ في دار البدو ولم يهاجر أرأيت إن عفا المهاجري وأراد البدوي أن يقتل أله ذلك؟ قال: فقال «ليس للبدوي أن يقتل مهاجرياً حتى يهاجر» قال «وإذا عفا المهاجري فإن عفوه جائز» قلت: فللبدوي من الميراث شيء؟ قال «أما الميراث فله وله حظُّه من دية أخيه المقتول إن أخذت الدية».

١٦-١٦٣١٣ (الكافي - ٣٥٧:٧) أحمد بن محمد الكوفي، عن محمد بن أحمد النهدي، عن محمد بن الوليد، عن أبان، عن أبي العباس، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «ليس للنساء عفو ولا قود»^٢.

١٧-١٦٣١٤ (التهذيب - ٣٩٧:٩ رقم ١٤١٨) التَّيملي، عن العباس بن عامر، عن داود بن الحصين، عن البقاي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: هل للنساء قود أو عفو؟ قال «لا، وذلك للعصبة».

بيان:

قال في التهذيب: قال علي بن الحسن يعني التَّيملي هذا خلاف ما عليه أصحابنا وفي الاستبصار حمل الأخبار الأخر على هذا الخبر أمّا باستثناء المرأة عنها أو بنفي الولاية عن المرأة لعدم جواز مطالبتها بأحد الأمرين.

١. وأورده في التهذيب - ١٧٦:١٠ رقم ٦٩١ بهذا السند أيضاً.

٢. وأورده في التهذيب - ١٧٧:١٠ رقم ٦٩٢ بهذا السند أيضاً.

١٨-١٦٣١٥ (الكافي - ٣٥٧:٧ - التهذيب - ١٧٧:١٠ - رقم ٦٩٣) عليّ، عن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن عفا من ذي سهم فإن عفوه جائز وقضى في أربعة إخوة عفا أحدهم قال: فتعطى بقيّتهم الدية ويرفع عنهم (عنه - خ ل) بحصة الذي عفا».

١٩-١٦٣١٦ (التهذيب - ١٧٧:١٠ - رقم ٦٩٥) الصفار، عن الثلاثة، عن جعفر، عن أبيه «إنّ عليّاً عليهم السلام كان يقول: من عفا عن الدم من ذي سهم له ففعوه جائز وسقط الدم ويصير دية ويرفع عنه حصّة الذي عفا».

٢٠-١٦٣١٧ (الكافي - ٣٥٨:٧ - الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ^١ فقال «يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما عفا».

٢١-١٦٣١٨ (الفقيه - ١٠٨:٤ - رقم ٥٢٠٧) جعفر بن بشير، عن معلّى أبي عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٢٢-١٦٣١٩ (الكافي - ٣٥٨:٧ - التهذيب - ١٧٩:١٠ - رقم ٧٠١) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن قوله فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ^٢؟ قال «ينبغي للذي له الحق أن لا يعسر أخاه إذا كان قد صالحه على دية وينبغي للذي عليه الحق أن لا يمطل أخاه إذا قدر على ما يعطيه ويؤدّي إليه بإحسان»

١. المائدة / ٤٥.

٢. البقرة / ١٧٨.

قال: وسألته عن قول الله تعالى فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ^١؟ فقال «هو الرجل يقبل الدية أو يعفو أو يصالح ثم يعتدي فيقتل فله عذاب أليم كما قال الله».

٢٣-١٦٣٢٠ (الكافي - ٣٥٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ١٧٩:١٠ رقم ٧٠٠) أحمد، عن علي بن الحكم، عن علي، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ^٢؟ فقال «يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما عفا من جرح (جراح - خ ل) أو غيره» قال: وسألته عن قول الله عز وجل فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ^٣؟ قال «هو الرجل يقبل الدية فينبغي للطالب أن يرفق به فلا يعسره وينبغي للمطلوب أن يؤدي إليه باحسان ولا يمتطله إذا قدر».

٢٤-١٦٣٢١ (الكافي - ٣٥٩:٧ - التهذيب - ١٧٨:١٠ رقم ٦٩٩)

البنزطي، عن عبدالكريم، عن سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ما ذلك الشيء؟ قال «هو الرجل يقبل الدية فأمر الله الرجل الذي له الحق أن يتبعه بمعروف ولا يعسره وأمر الذي عليه الحق أن يؤدي إليه باحسان إذا أيسر» قلت: رأيت قوله فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ^٤؟ قال «هو الرجل يقبل الدية أو يصالح ثم يجيء بعد

٤. البقرة/١٧٨.

٥. البقرة/١٧٨.

١. البقرة/١٧٨.

٢. المائدة/٤٥.

٣. البقرة/١٧٨.

فيمثل أو يقتل فوعده الله عذاباً أليماً».

٢٥-١٦٣٢٢ (الفقيه - ١١١:٤ رقم ٥٢١٨) سباعة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

٢٦-١٦٣٢٣ (الكافي - ٣٥٩:٧) العدة، عن

(التهذيب - ١٧٨:١٠ رقم ٦٩٨) سهل، عن البنظري، عن أبي جميلة، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ فقال «الرجل يعفو أو يأخذ الدية ثم يجرح صاحبه أو يقتله فله عذاب أليم».

٢٧-١٦٣٢٤ (الكافي - ٣٧٠:٧) علي بن محمد، عن بعض أصحابه، عن محمد بن سليمان، عن سيف بن عميرة، عن اسحاق بن عمار قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن الله تعالى يقول في كتابه وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً^٢ فما هذا الاسراف الذي نهى الله عنه؟ قال «نهى أن يقتل غير قاتله أو يمثل بالقاتل» قلت: فما معنى إنه كان منصوراً؟ قال «وأي نصره أعظم من أن يدفع القاتل إلى ولي المقتول فيقتله ولا تبعة تلزمه من قتله في دين ولا دنيا».

١- البقرة / ١٧٨

٢- الاسراء - ٣٣.

٢٨-١٦٣٢٥ (الكافي - ٣٦٠:٧) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه،
عن أبان

(التهذيب - ٢٧٨:١٠ رقم ١٠٨٧) عليّ بن مهزيار، عن
ابراهيم بن عبدالله، عن أبان، عمّ أخبره، عن أحدهما عليهما السلام
قال «أتى عمر بن الخطاب برجل قد قتل أخا رجل فدفعه إليه وأمره
بقتله فضر به الرجل حتى رأى أنّه قد قتله فحمل إلى منزله فوجدوا به
رمقاً فعالجوه فبرأ فلما خرج أخذه أخ المقتول الأوّل فقال: أنت قاتل
أخي ولي أن أقتلك.

فقال له: قد قتلتي مرّة فانطلق به إلى عمر فأمره بقتله فخرج وهو
يقول قد والله قتلني مرّة فمروا به على أمير المؤمنين عليه السلام فأخبره
خبره فقال: لا تعجل عليه حتى أخرج اليك فدخل على عمر فقال:
ليس الحكم فيه هكذا، فقال: وما هو يا أبا الحسن؟ فقال: يقتصّ هذا
من أخ المقتول الأوّل ما صنع به ثمّ يقتله بأخيه فنظر الرجل أنّه إن
اقتصّ منه أتى على نفسه فعفا عنه وتاركا».

٢٩-١٦٣٢٦ (الفتاوى - ١٧٤:٤ رقم ٥٤٠١) في رواية أبان إنّ عمر بن
الخطاب أتى برجل... الحديث على تفاوت في ألفاظه.

بيان:

«أتى على نفسه» أي أهلكها، وقد مضى حديث قصاص الاذن مرتين في
باب ما يقتصّ وما لا يقتصّ فليتأمل.

- ١١٩ -

باب الجناية على الحيوان

١-١٦٣٢٧ (الكافي - ٣٦٧:٧) عليّ، عن أبيه، عن التّميمي، عن عاصم

(التهذيب - ٣٠٩:١٠ رقم ١١٥١) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن عاصم، عن

(الفقيه - ١٧٢:٤ رقم ٥٣٩٨) محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في عين فرس فقئت بربع ثمنها يوم فقئت عينها».

٢-١٦٣٢٨ (الكافي - ٣٦٧:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٣٠٩:١٠ رقم ١١٥٢) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنّ عليّاً عليه السلام قضى في عين دابة ربع النّمن».

٣-١٦٣٢٩ (الكافي - ٣٦٨:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان

(التهذيب - ٣٠٩:١٠ رقم ١١٤٩) الحسين، عن القاسم، عن أبان، عن أبي العباس قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «من فقأ عين دابة فعليه ربع ثمنها».

٤-١٦٣٣٠ (التهذيب - ٣٠٩:١٠ رقم ١١٥٠) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة قال: كتبت إلى أبي عبدالله عليه السلام أسأله عن رواية الحسن البصري يروها عن عليّ عليه السلام في عين ذات الأربع قوائم اذا فقت ربع ثمنها فقال «صدق الحسن قد قال عليّ عليه السلام ذلك».

٥-١٦٣٣١ (الكافي - ٣٦٨:٧) الخمسة، عن ابراهيم بن عبد الحميد، عن وليد بن صبيح، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «دية الكلب السلوقي أربعون درهماً أمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يديه لبني جذيمة».

٦-١٦٣٣٢ (التهذيب - ٣٠٩:١٠ رقم ١١٥٤) الثلاثة، عن ابراهيم بن عبد الحميد، عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن أمر المؤمنين صلوات الله عليه قال: دية الكلب السلوقي أربعون درهماً أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك أن الدية لبني جذيمة»^١.

١. بنو جذيمة بالجيم والذال المعجمة حيّ من الأزد وفي بعض نسخ التهذيب لبني حزيمة بالحاء والزاي «عهد».

بيان:

السلوق قرية باليمن ينسب اليها الكلاب والدروع وفي هذين الخبرين واللذين بعدهما إشعار بأن الكلب السلوقي إنما يكون للصيد كما يظهر عند التأمل فيها جميعاً وعبارة الحديث في الكافي غير واضحة ولعله سقط منها شيء.

٧-١٦٣٣٣ (الكافي - ٣٦٨:٧ - التهذيب - ٣١٠:١٠ رقم ١١٥٥) علي، عن أبيه، عن محمد بن حفص، عن علي، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام أنه قال «دية الكلب السلوقي أربعون درهماً جعل له ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودية كلب انعم كبش ودية كلب الزرع جريب من برّ ودية كلب الأهل قفيز من تراب لأهله».

٨-١٦٣٣٤ (الفاقيه - ١٧٠:٤ رقم ٥٣٩١) ابن فضال، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «دية كلب الصيد أربعون درهماً ودية كلب الماشية عشرون درهماً ودية الكلب الذي ليس للصيد ولا للماشية زنبيل من تراب على القاتل أن يعطيه وعلى صاحبه أن يقبل».

٩-١٦٣٣٥ (الكافي - ٣٦٨:٧ - التهذيب - ٣١٠:١٠ رقم ١١٥٦) الأربعة

(التهذيب - ٨٠:٩ رقم ٣٤٤) محمد، عن أحمد، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام فيمن قتل كلب الصيد قال: يقومه (يغرمه - خ ل) وكذلك البازي وكذلك كلب الغنم وكذلك كلب الحائط».

١٠-١٦٣٣٦ (الكافي - ٣٦٨:٧ - التهذيب - ٣١٠:١٠ - رقم ١١٥٧)
الأربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنين البهيمة اذا ضربت فأزلقت عشر ثمنها».

بيان:

«أزلقت». أي أسقطت ولدها وهذا الخبر أورده في التهذيب مرة أخرى هكذا عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنين البهيمة فألقت عشر ثمنها، وأسناد سابقه التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام.

١١-١٦٣٣٧ (الكافي - ٣٦٨:٧ - العدة، عن

(التهذيب - ٣٠٩:١٠ - رقم ١١٥٣) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن أمير المؤمنين صلوات الله عليه رفع اليه رجل قتل خنزيراً فضمنه قيمته ورفع اليه رجل كسر بربطاً فأبطله».

١٢-١٦٣٣٨ (التهذيب - ٢٢١:٧ - رقم ٩٧٠) ابن محبوب، عن

(التهذيب - ٢٢٤:١٠ - ذيل رقم ٨٨٠) أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام

(الفقيه - ٢٥٧:٣ - رقم ٣٩٣٠) «إن علياً عليه السلام ضمن رجلاً مسلماً أصاب خنزير نصراني

(الفقيه) قيمته».

١٣-١٦٣٣٩ (التهذيب - ١٠:٢٣١ رقم ٩١٠) الحسين، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال

(الفقيه - ٤:١٧٣ رقم ٥٣٩٩) «قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في أربعة أنفس شركاء في بعر فعقله أحدهم فانطلق البعر يعث بعقاله فتردى فانكسر فقال أصحابه للذي عقله اغرم لنا بعيرنا قال: فقضى بينهم أن يغرموا له حظّه من أجل انه أوثق حظّه فذهب حظهم بحظّه».

بيان:

إنما غرّمهم له حظّه لأنّه أتى في صيانتّه بقدر حصّته ولم يأتوا هم فيها بشيء ولعلّهم لو صانوه كما صان لم يهلك.

١٤-١٦٣٤٠ (التهذيب - ١٠:٣١٥ رقم ١١٧٥) الصفار، عن ابراهيم، عن النوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إن رجلاً شرد له بعيران فأخذهما رجل فقرنهما في حبل فاختنق أحدهما ومات فرفع ذلك إلى عليّ عليه السلام فلم يضمّنه وقال: إنّما أراد الاصلاح».

١٥-١٦٣٤١ (الفقيه - ٤:١٧١ رقم ٥٣٩٢) محمد بن سنان، عن أبي الجارود قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول «كانت بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم لا يردّونها عن شيء وقعت فيه» قال «فأتاها رجل من بني مدلج وقد وقعت في قصب له ففوق لها سهماً فقتلها، فقال له عليّ عليه السلام: والله لا تفارقني حتى تديها قال: فوداها ستائة درهم».

بيان:

الفوق موضع الوتر من السّهم وافقت السّهم وأوفقته وضعت فوقه في
الوتر وفوّقته جعلت له فوقاً.

١٦٣٤٢-١ (الكافي - ٣٧٣:٧) عليّ، عن أبيه، عن صفوان، عن البجلي قال: خرج رجل من المدينة يريد العراق فاتبعه أسودان أحدهما غلام لأبي عبدالله عليه السلام قال: فلما أتى الأعوص نام الرجل فأخذا صخرة فشدخا بها رأسه فأخذا فأقي بها محمد بن خالد وجاء أولياء المقتول فسألوه أن يقيدهم فكره أن يفعل فسأل أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك فلم يجبه قال عبدالرحمن: فظننت أنه كره أن يجيبه لأنه لا يرى أن يقتل إثنان بواحد فشكى أولياء المقتول محمد بن خالد وصنيعه إلى أهل المدينة.

فقال لهم أهل المدينة: إن أردتم أن يُقيدكم منه فاتوا (فاتبعوا - خ ل) جعفر بن محمد عليهما السلام فاشكوا إليه ظلامتكم ففعلوا، فقال أبو عبدالله عليه السلام «أقدمهم» فلما أن دعاهم ليقيدهم اسودّ وجه غلام أبي عبدالله عليه السلام حتى صار كأنه المداد، فذكر ذلك لأبي عبدالله عليه السلام فقالوا له: أصلحك الله إنه لما قدم ليُقتل اسودّ وجهه حتى صار كالمداد فقال «أنه كان يكفر بالله جهرة» فقتلا جميعاً.

بيان:

«الأعوص» بالمهملتين موضع قرب المدينة و«الشّدخ» الكسر.

٢-١٦٣٤٣ (التهذيب - ١٠: ٢٢٤ رقم ٨٨٣) أحمد، عن ابن أشيم، عن أبي هارون المكفوف، عَمَّن ذكره قال: قال أبو عبدالله عليه السلام لأبي هارون المكفوف «ما تقول يا أبا هارون في مكفوف كان يجول المصر بلا قائد ثم ناداه رجل يا فلان قدّامك البئر فلم يقدر المكفوف يبرح فتعلّق المكفوف بمن ناداه» فقال: انّي كنت أجول المصر ولم أحتج إلى قائد قال عليه القائد لما صوّت به، ثمّ ناوله دنانير من تحت بساطه فقال «يا أبا هارون اشتر بهذا قائداً».

بيان:

الظاهر أنّ المستتر في قال عليه القائد يرجع إلى أبي عبدالله عليه السلام ويحتمل رجوعه إلى أبي هارون وإنّما كان عليه القائد لأنّه أوقع في نفسه خيفة من وقوعه في البئر فلا يزال بعد ذلك يخاف من ذلك وإنّما مهّد عليه السلام هذا السّؤال لأبي هارون لأنّه أراد أن يعطيه الدّنانير وأن يكون له قائد لشفقته عليه.

آخر أبواب القصص والديّات والحمد لله أولاً وأخيراً.

أبواب القضاء والشهادات

أبواب القضاء والشهادات

الآيات^١:

قال الله عز وجل يٰٰذَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ

١. قوله «الآيات» الكريمة تدلّ جميعاً على وجوب الحكم بالحقّ وقد يقال إنّها تشمل المجتهد والمقلّد وأنّ جميع الناس مكلفون بالحكم بما أمر الله به والحقّ أنّ القضاء لا يتمشّي إلا بالنظر وأعمال الفكر والتحقيق سواءً كان القاضي مسلماً أو كافراً فاسقاً أو عادلاً جامعاً للعلوم التي يحتاج إليه الفقيه أو غير جامع لها، فالقاضي يجتهد أيّاً ما كان ولكن إذا كان جامعاً للشرائط يجتهد على وجه صحيح يرضاه الله ورسوله وإذا لم يكن جامعاً للشرائط يجتهد على غير مبنئ صحيح لعدم كونه من أهل الخبرة وعدم اجتناع الآلات الواجبة عنده وأمّا القضاء بغير إعمال النظر والإجتihad فغير متصوّر. ومن جواز من العامة قضاء العوام فقد شرط استفتاء المجتهدين والصدور من رأيهم على ما نقل الشيخ رحمه الله في الميسوط ونقول: إن كان هذا العامي يرجع إلى المجتهد ويعرض عليه جميع أدلة أهل الدّعى ويبيّناتهم وطريقة عمله معهم ثمّ يصدر عن رأي المجتهد فليس هذا قضاء منه بل هو قضاء المجتهد والعامي واسطة في عرض الحجّة على المجتهد وأخبار الحكم وإنفاذه وهذا خارج عن محل النزاع وإن كان المقصود أنّ العامي ينظر في الواقعة الجزئية بنفسه ويدقّق النظر في مداليل البيّنات ويعتبر الشّروط المعيّنة والتّعارض في الشّهود وغير ذلك من مقدّمات الحكم من غير أن يطّلع المجتهد على جميع تلك الدّعاوي والأدلة ولا يشرفه على التحليف والتّكول ولا يعرفه مداليل الأقاير بل يسأله عن الحكم الكليّ فقط، فهذا غير معقول عندنا إذ لا يقدر العامي أن ينظر في مقدّمات الحكم في الواقعة الجزئية من غير اجتهد واجتهاده باطل وبالجملة إطلاق الآيات بحيث يشمل العامي المقلّد إن ثبت مفيد بالدليل على عدم جواز القضاء إلاّ للمجتهد والتّكليف متفرّع على القدرة والعامي لا

النَّاسَ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ^١.

وقال سبحانه وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ...^٢
وقال تعالى فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا^٣.

وقال جل وعز... وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ^٤.
وقال سبحانه... وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ^٥.
وقال جل ذكره... وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ^٦.
وقال تبارك وتعالى إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا^٧.

وقال عز اسمه فَإِنْ جَاوَزَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ^٨.
وقال جل اسمه أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا
أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ
وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا^٩.

يقدر على الحكم من غير اجتهاد ولا يقدر على اجتهاد صحيح أيضاً بل يجتهد اجتهاداً باطلاً
البتة وإن حكم فحكمه مبني على اجتهاده الباطل، فإن قيل يمكن أن لا يكون النظر في أدلة
المتداعيين مما يحتاج فيه إلى الاجتهاد لوضوحها جداً، قلنا هذا فرض نادر جداً وإذا نصب
رجل للقضاء سواء كان في عصر الأئمة أو في زمان الغيبة باذن عام منهم عليهم السلام فلا بد
أن يقضي في جميع الوقائع وأكثرها مما يحتاج إلى الإجهاد ولا يجوز النصب للحكم منحصر في
مورد نادر واضح غير محتاج إلى النظر مع أن تشخيص أن هذا المورد من الواضح النادر، أو
من الغامض المحوج إلى الاجتهاد أيضاً نظري. وقد يقال إنما أمر به من الحكم بالحق وبما أنزل
الله لا يشمل مقدمات الحكم وأدلة الموضوعات وسيأتي تفصيله والجواب عنه.

والذي يوضح ذلك زيادة على ما سبق أن أول ما يبتلي به القاضي تشخيص المدعي والمنكر
وهو من أصعب مسائل الفقه ويختلف فيه نظر أعظم فقهاء الإسلام فضلاً عن سائر المجتهدين
فضلاً عن العوام ولا معنى لتخصيص المنصب بالحكم في الواضحات «ش».

- | | | |
|------------------|------------------|------------------|
| ١. ص ٢٦. | ٤. المائدة / ٤٤. | ٧. النساء / ١٠٥. |
| ٢. المائدة / ٤٨. | ٥. المائدة / ٤٥. | ٨. المائدة / ٤٢. |
| ٣. النساء / ٦٥. | ٦. المائدة / ٤٧. | ٩. النساء / ٦٠. |

وقال عزّ ذكره وإذا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ * وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ^١.
 وقال جلّ ذكره وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْأَثَمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ^٢.
 وقال تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ^٣.
 وقال سبحانه يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ^٤.
 وقال جلّ وعزّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا فَأَنْ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا^٥.
 وقال عزّ وجلّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَنْ لَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ^٦.
 وقال عزّ اسمه وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ^٧.

بيان:

«شجر» اختلف «حرجاً» ضيقاً «ويسلموا» ينقادوا «بها اريك الله» أعلمك الله بالوحي من الرؤية بمعنى العلم لا الرأي «خصيماً» معاوناً مجادلاً تذب عنه

٥. النساء / ١٣٥.

٦. المائدة / ٨.

٧. البقرة / ١٤٠.

١. النور / ٤٨-٤٩.

٢. البقرة / ١٨٨.

٣. النساء / ٥٨.

٤. الحجرات / ٦.

«فان جاؤوك» يعني أهل الذمة كما يدلّ عليه ما قبلها وما بعدها تخير للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ولن يقوم مقامه أن يحكموا بينهم بمقتضى شرعنا أو يحيلوهم إلى شرعهم والطاغوت من يحكم بغير الحقّ مبالغة من الطغيان، وعن أمير المؤمنين عليه السلام «كلّ حكم حكم بغير قولنا أهل البيت فهو طاغوت» وقرأ الآية وسيأتي في ذلك الأخبار عن الأئمة الأطهار سلام الله عليهم.

«معرضون» لعلمهم بأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا يحكم إلّا بالحقّ وأنهم على خلاف الحقّ «بالباطل» كالنهب والسرقة والتزوير «وتدلو» أي ولا تدلو حذف لا اعتماداً على العطف والمعنى لا تعطوا الحكم أموالكم ليحكموا لكم استعارة من قولهم أدلى دلوّه إذا أرسلها فان الرشوة ترسل إلى الحكماء «لتأكلوا» علّة غائية للإدلاء «فريقاً» طائفة «بالاثم» بالظلم الذي هو سبب الإثم «نبأ» خبر «فتبينوا» فتوقفوا فيه وتطلبوا بيان الأمر وانكشف الحقّ ولا تعتمدوا قول الفاسق ولا تعملوا به «أن تصيبوا» كراهة أن تصيبوا «بجهالة» جاهلين بحالهم «قوامين بالقسط» مواظبين على العدل مجتهدين في إقامته «شهداء لله» يقيمون الشهادة لوجه الله لا لما سواه «إن يكن» أي المشهود عليه أو المشهود له «غنياً أو فقيراً» فلا تمتنعوا من الشهادة أو لا تجوروا فيها ميلاً إلى الغنيّ أو ترحموا على الفقير فإن الله تعالى هو المتوليّ لها والعارف بمصالحها فهو أولى بالنظر إلى أمورهما ومعاشهما «أن تعدلوا» لأجل أن تعدلوا في الشهادة من العدل قال الفراء هذا كقولهم لا تتبّع هواك لترضى ربك أي كيما ترضى أو كراهة أن تعدلوا عن الحقّ من العدول «وأن تلووا» تملوا في أدائها فتبدّلوا أو تعرضوا عن أدائها فتكتموا «قوامين لله» مخلصين له في جميع حركاتكم وسكناتكم «ولا يجرمنكم شنآن قوم» لا يحملنكم بغض قوم على ترك العدل فيهم «شهادة عنده» شهادة حاصلة عنده «من الله» إمّا متعلّق بشهادة أو كتم.

- ١٢١ -

باب خطر الحكومة واختصاصها بالامام ونائبه

١٦٣٤٤-١ (الكافي - ٤٠٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢١٧:٦ رقم ٥١١) سهل، عن محمد بن عيسى،

عن أبي عبد الله المؤمن، عن ابن مسكان، عن

(الفقيه - ٥:٣ رقم ٣٢٢٢) سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله

عليه السلام قال «اتقوا الحكومة فإن الحكومة إنما هي للامام العالم

بالقضاء العادل في المسلمين لنبي أو وصي نبي».

١. قوله «لنبي أو وصي نبي» لا تنافي بين هذا وبين الخبر المتضمن للإذن في القضاء لمن علم شيئاً من القضايا لأن الحكم بقضاياهم حكمهم في الحقيقة لأننا نحكم على سبيل النقل عنهم، لا من عند أنفسنا والاجتهاد إنما هو في معرفة حكمهم «شيخ محمد رحمه الله».

وقوله «لنبي» بدل من قوله للإمام، والحكم مبني على الغالب لأن الإنسان إن كان متخلفاً بالأخلاق المرضية ومتوجّهاً إلى السعادة الحقيقية مقبلاً على الآخرة زاهداً في الدنيا فليس له عناية بأموال نفسه وحقوقه ولا يبالي بما يفوت منه فكيف بأموال غيره وحقوقه إذ لا يستطيع أن يصرف عمره ويعمل عقله ويوجه همته إلى أن يعرف الطرق التي يكشف بها حيل الناس

٢-١٦٣٤٥ (الكافي - ٤٠٦:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢١٧:٦ رقم ٥٠٩) محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن ابن جبلة، عن أبي جبلة، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال

(الفقيه - ٥:٣ رقم ٣٢٢٣) «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه لشريح: يا شريح قد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصي نبي أو شقي».

٣-١٦٣٤٦ (الكافي - ٤٠٧:٧ - التهذيب - ٢١٧:٦ رقم ٥١٠) الثلاثة، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لما ولي أمير المؤمنين صلوات الله عليه شريحاً القضاء اشترط عليه أن لا يُنفذ القضاء حتى يعرضه عليه».

٤-١٦٣٤٧ (الكافي - ٤٠٧:٧) العدة، عن

في سرقة درهم وجلب دينار من مال أخيهم ولن يرضى بأن يشتغل بذلك عن حال نفسه وتزكية قلبه ويترك معاشره العارفين الطاهرين المنزهين ويختار مصاحبة العوام الجاهلين المحتالين والمتهاوتين على الدنيا. وإن كان ممن له عناية في الدنيا والأموال والعوام والأغنياء ومعرضاً عن أهل الآخرة والصالحين الخالصين عن شوائب حب الدنيا فلا يصلح للقضاء البتة وهو الشقي الذي يتهالك على المنصب الدنيوي ولا يرى غير المال والجاه سعادة فبقي قليل من أصحاب النفوس الكلية الكاملة التي لا يمنعهم الدنيا عن الآخرة ولا مصاحبة الأغنياء عن الافتتان بالزخارف الفانية وليسوا غالباً إلا من الأنبياء والأوصياء إذ لا يتجاوز غيرهم في سلوكهم من المسير من الخلق إلى الحق وإن بالغ في السير. وأما رجوعه إلى الخلق بعد ذلك متحققاً بالكمال الحقاني فبعيد البتة وهو شرط في القضاء واقع بين القاضي وبين الله تعالى وسائر الناس يكتفون بحسن الظاهر «ش».

(التهذيب - ٢١٨:٦ رقم ٥١٣) البرقي، عن أبيه رفعه، عن

(الفقيه - ٤:٣ رقم ٣٢٢١) أبي عبدالله عليه السلام قال
«القضاة أربعة ثلاثة في النار وواحد في الجنة رجل قضى بجور وهو يعلم
فهو في النار ورجل قضى بجور وهو لا يعلم

(التهذيب) أنه قضى بجور

(ش) فهو في النار ورجل قضى بالحق وهو لا يعلم فهو في النار
ورجل قضى بالحق وهو يعلم فهو في الجنة وقال علي عليه السلام:
الحكم حكمان حكم الله وحكم الجاهلية فمن أخطأ حكم الله حكم بحكم
الجاهلية

(الفقيه) ومن حكم في درهمين بغير ما أنزل الله عز وجل فقد
كفر بالله».

٥-١٦٣٤٨ (الفقيه - ٧:٣ رقم ٣٢٢٩) أبو بصير قال: قال أبو جعفر عليه
السلام «من حكم في درهمين فأخطأ كفر».

٦-١٦٣٤٩ (الكافي - ٤٠٧:٧ - التهذيب - ٢١٧:٦ رقم ٥١٢) القميان،
عن ابن فضال، عن ثعلبة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام
قال «الحكم حكمان حكم الله وحكم الجاهلية وقد قال الله عز وجل فَمَنْ
أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حَكَمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ^١ وأشهد على زيد بن ثابت لقد

حكم في الفرائض بحكم الجاهلية».

٧-١٦٣٥٠ (الكافي - ٤٠٧:٧) عليّ، عن أبيه، عن ابن فضال، عن ثعلبة، عن صباح الأزرق، عن حكم الحنّاط^١ عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام وحكم، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله ممّن له سوط أو عصا فهو كافر بما أنزل الله على محمّد صلى الله عليه وآله وسلّم».

٨-١٦٣٥١ (الكافي - ٤٠٨:٧ - التهذيب - ٢٢١:٦ رقم ٥٢٣) الثلاثة، عن محمّد بن حمران، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله فهو كافر بالله العظيم».

٩-١٦٣٥٢ (الكافي - ٤٠٨:٧) العدة، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٢١:٦ رقم ٥٢٤) الحسين، عن بعض أصحابنا، عن ابن بكير، عن ابن مسكان رفعه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم «من حكم في درهمين بحكم جور ثمّ جبر عليه كان من أهل هذه الآية وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ^٢ فقلت: وكيف يجبر عليه؟ قال «يكون له سوط وسجن فيحكم عليه فان رضي بحكومته وإلاّ ضربه بسوطه وحبسه في سجنه».

١٠-١٦٣٥٣ (الكافي - ٤٠٨:٧) العدة، عن

١. لعل الحكم هذا هو ابن ايمن الحنّاط بالنون والمهملتين الكوفي مولى قريش «عهد». وهو المذكور في جامع الرواة ج ١ ص ٢٦٤ وأسار إلى هذا الحديث عنه «ض.ع».

٢. المائدة / ٤٤.

(التهذيب - ٢٢١:٦ رقم ٥٢٢) سهل، عن محمد بن عيسى،
عن أبي عبدالله المؤمن، عن

(الفقيه - ٧:٣ رقم ٣٢٣٠) ابن وهب قال: سمعت أبا عبدالله
عليه السلام يقول «أي قاض قضى بين اثنين فأخطأ سقط أبعد من
الساء».

بيان:

يعني سقط عن مرتبته من الايمان أبعد من الساء إلى الأرض وهو من
قبيل تشبيه المعنى بالصورة يعني لو كان بعده المعنوي مصوراً لكان أبعد من
ذلك.

١١-١٦٣٥٤ (التهذيب - ٢٩٢:٦ رقم ٨٠٨) محمد بن أحمد، عن سلمة بن
الخطاب، عن علي بن سيف، عن سليمان بن عمرو بن أبي عياش، عن
أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لسان القاضي
بين جمرتين من نار حتى يقضي بين الناس فإما إلى الجنة وإما إلى النار».

بيان:

هذا أيضاً من قبيل تشبيه المعنى بالصورة يعني لو كان خطره مصوراً
ومحسوساً لكان مثل هذا الخطر.

١. بعد الرجوع إلى المواضع يظهر لنا أن الذي يروي عن أنس هو أبان بن أبي عياش
لا سليمان بن عمرو كما صرح به لسان الميزان ج ٣ ص ٩٨ حيث قال.. عن سليمان بن عمرو
النخعي، عن أبان، عن أنس الخ وفي تهذيب التهذيب قال: أبان بن أبي عياش فيروز أبو
اسماعيل مولى عبد القيس البصري ويقال دينار، روى عن أنس وأكثر فانتبه «ض.ع».

١٢-١٦٣٥٥ (الكافي - ٤١٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٢٧:٦ رقم ٥٤٥) أحمد، عن الحجاج، عن داود
بن أبي يزيد، عن سمع، عن

(الفقيه - ١١:٣ رقم ٣٢٣٥) أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا
كان الحاكم يقول لمن عن يمينه ولن عن يساره ما ترى^١ ما تقول فعلى
ذلك لعنة الله والملائكة والناس أجمعين إلا أن يقوم من مجلسه ويجلسها
مكانه».

١٣-١٦٣٥٦ (الكافي - ٤٠٨:٧) العدة، عن ابن عيسى، عن

(التهذيب - ٢٢٠:٦ رقم ٥٢١) الحسين، عن فضالة، عن داود
بن فرقد قال: حدّثني رجل عن سعيد بن أبي الخضيب البجلي قال: كنت
مع ابن أبي ليلى مزامله حتى جئنا إلى المدينة فبينما نحن في مسجد
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إذ دخل جعفر بن محمد عليهما السلام
فقلت لابن أبي ليلى: تقوم بنا إليه فقال: وما نصنع عنده؟ فقلت: نسأله
ونحدّثه فقال: قم، فقمنا إليه فساءلني عن نفسي وأهلي ثم قال «من هذا
الذي معك؟» فقلت: ابن أبي ليلى قاضي المسلمين.

فقال له «أنت ابن أبي ليلى قاضي المسلمين؟» قال: نعم فقال
«تأخذ مال هذا فتعطيه هذا وتقتل وتفرّق بين المرء وزوجه لا تخاف في

١. قوله «ما ترى؟ ما تقول؟» بطريق استعلام الحكم والمسألة حيث لا يعلم الحاكم ويسئل غيره
لجهله وفيه دلالة على وجوب تفويض الأمر إلى الأعم وتعرض إلى حال الثلاثة بالنسبة إلى
عليّ عليه السلام - «سلطان» رحمه الله.

ذلك أحداً؟» قال: نعم، قال «فبأي شيء تقضي؟» فقال: بما بلغني عن رسول الله وعن عليّ وعن أبي بكر وعمر قال «فبلغك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إن علياً أقضاكم؟» قال: نعم قال «فكيف تقضي بغير قضاء عليّ عليه السلام وقد بلغك هذا؟ فما تقول إذا جيء بأرض من فضة وساء من فضة ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدك فأوقفك بين يدي ربك فقال يا رب إن هذا قضى بغير ما قضيت؟».

قال: فاصفر وجه ابن أبي ليلى حتى عاد مثل الزعفران ثم قال لي «إلتمس لنفسك زميلاً والله لا أكلمك من رأسي كلمة أبداً».

١٤-١٦٣٥٧ (الكافي - ٤٢٩:٧) القمي، عن عمران بن موسى، عن محمد بن الحسين، عن ابن هلال، عن عليّ بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام «لو رأيت غيلان بن جامع استأذن عليّ فأذنت له ولقد كان بلغني أنه يدخل إلى بني هاشم فلما جلس قال: أصلحك الله أنا غيلان بن جامع المحاربي قاضي ابن هبيرة قال: قلت: يا غيلان ما أظن ابن هبيرة وضع على قضائه إلا فقيهاً؟ قال: أجل. قلت: «يا غيلان تجمع بين المرء وزوجه؟ قال: نعم، قلت: وتفرق

١. قوله «أقضاكم» القضاء معنى يقبل الشدة والضعف ويقع فيه التفضيل لأنه يدور مدار الاجتهاد ولا قاضي إلا وهو مجتهد ويختلف مراتب الاجتهاد وليس معنى القضاء مجرد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما توهم إذ لا يدخل فيه التفضيل في هذا المعنى وإنما التفضيل فيهما بالكثرة والقلة وبعض الناس يأمر وينهى أكثر وبعضهم أقل وأما التفضيل في القضاء بالعلم والتفقه وجعل بعض المتأخرين القضاء مساوفاً للأمر بالمعروف ليكون جائزاً للمقلد أيضاً وهو خلاف الإجماع.

قال الشيخ في المبسوط وفي الناس من أجاز أن يكون القاضي عامي ويستفتي العلماء ويقضي فيهم والأول أي كونه مجتهداً صحيح عندنا يعني عند الإمامية «ش».

بين المرء وزوجه؟ قال: نعم، قلت: وتقتل؟ قال: نعم، قلت: وتضرب الحدود؟ قال: نعم، قلت: وتحكم في أموال اليتامى؟ قال: نعم، قلت: وبقضاء من تقضي؟ قال: بقضاء عمر وبقضاء ابن مسعود وبقضاء ابن عباس وأقضي من قضاء عليّ عليه السلام بالشيء قال:

قلت: يا غيلان أليستم تزعمون يا أهل العراق وتروون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: عليّ أقضاكم؟ فقال: نعم قال: فقلت: فكيف تقضي من قضاء عليّ عليه السلام كما زعمت بالشيء ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: عليّ أقضاكم؟ قال: وقلت فكيف تقضي يا غيلان؟ قال: أكتب هذا ما قضى به فلان بن فلان لفلان بن فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم أطرحة في الدواوين قال: قلت: يا غيلان هذا الحتم من القضاء فكيف تقول إذا جمع الله الأولين والآخرين في صعيد ثم وجدك قد خالفت قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليّ عليه السلام؟

قال: فأقسم بالله لجعل ينتحب، قلت: أيها الرجل اقصد لشأنك، قال: ثم قدمت الكوفة^١ فمكثت ما شاء الله ثم إني سمعت رجلاً من الحميّ يحدث وكان في سمر ابن هبيرة قال: والله إني لعنده ليلة إذ جاءه الحاجب فقال: هذا غيلان بن جامع فقال: أدخله قال: فدخل فساءله ثم قال له: ما حال الناس أخبرني لو اضطرب جبل من كان لها؟ قال: ما رأيت ثمة أحداً إلا جعفر بن محمد قال: فأخبرني ما صنعت بالمال الذي كان معك فانه بلغني أنه طلبه منك فأبيت؟ قال: قسمته، قال: أفلا أعطيته ما طلب منك؟ قال: كرهت أن أخالفك قال: فسألتك بالله أمرتك أن تجعله أولهم قال: نعم قال: ففعلت؟ فقال: لا.

١. قال ثم قدمت الكوفة يعني قال عقبة بن خالد «عهد».

قال: فهلا خالفني فأعطيته المال كما خالفني فجعلته آخرهم أما والله أن لو فعلت ما زلت منها سيِّداً ضخماً حاجتك قال: تخليني؟ قال: تكلم بحاجتك قال: تعفيني عن القضاء قال: فحسر عن ذراعيه ثم قال: أنا أبو خالد لقيته والله علياً ملفقاً نعم قد أعفيناك واستعملنا (واستأمننا - خ ل) عليها الحجاج بن عاصم.

بيان:

جواب لو في «لو رأيت» محذوف يعني لو رأيت ذلك لتعجبت أو رأيت أمراً عجيباً أو لو فيه للتمييز «ينتحب» يتنفس شديداً ويتحير ويتحزن «أقصد لشأنك» اذهب إلى أمرك، وسمر جمع سامر وهو الذي يتحدث بالليل يعني كان من جملة ندمائه الذين يتحدثون معه بالليل «لو اضطرب حبل» كناية عن وقوع أمر عظيم وقضية معضلة «من كان لها» يعني من كان لكشفها وحلها «لو فعلت ما زلت منها سيِّداً ضخماً» يعني لو أعطيته المال كله ما برحت من هذه البلدة ومعك رئاستك ووقارك يعني ينالك من استخفاف وإذلال ويحتمل أن يكون المراد ما زلت من مخالفتنا سيِّداً عظيماً مستحقاً للثناء بأن يكون راضياً بمخالفته إياه في هذا الأمر.

وفي بعض النسخ ما زلت فيها أي في هذه البلدة وفي بعضها ما زلت منه أي من قبل جعفر بن محمد «حاجتك» يعني ما حاجتك «تخليني» يعني أتدعني أن أذكر حاجتي «فحسر» كشف والمنسوب في لقيته لأبي خالد «علياً» ذا علو ملفقاً إما من اللفق يعني أضمر الأمور بعضها إلى بعض وأجعل بعضها ملائماً لبعض أو من اللقف بمعنى الخفة والحذافة.

(الفقيه - ٦:٣ رقم ٣٢٢٨) السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: يد الله فوق رأس الحاكم ترفرف بالرحمة فاذا حاف وكله الله إلى نفسه».

بيان:

في الكلام استعارة وتجوز يعني أن الله سبحانه يعينه ويوفقه للصواب ويسدده ما دام يحكم بالعدل «فاذا حاف» أي جار في الحكم من الحيف بالمهملة بمعنى الظلم أعرض عنه وفي التهذيب فاذا حاف في حكمه.

١٦-١٦٣٥٩ (الكافي - ٤١٠:٧) العدة، عن سهل و

(التهذيب - ٢٢٢:٦ رقم ٥٢٩) علي، عن أبيه، عن السّراد، عن الثّمالی، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان في بني اسرائيل قاضٍ كان يقضي بالحقّ فيهم فلمّا حضره الموت قال: لامرأته اذا أنا متّ فاغسليني وكفّنيني وضعيني على سريري وغطّي وجهي فانّك لا ترينّ سوءاً.

قال: فلمّا مات فعلت ذلك ثمّ مكثت بذلك حيناً ثمّ إنّها كشفت عن وجهه لتنظر اليه فاذا هي بدودة تقرض ففرغت من ذلك فلمّا كان الليل أتاها في منامها فقال لها: أفزعك ما رأيت؟ قالت: أجل لقد فرغت، فقال لها: أما لئن كنت فرغت فما كان الذي رأيت إلّا لهواي في أخيك فلان أتاني ومعه خصم له فلمّا جلسا إلّني قلت: اللهم اجعل الحقّ له ووجه القضاء على صاحبه فلمّا اختصما إلّني كان الحقّ له ورأيت ذلك بيناً في القضاء فوجّهت القضاء له على صاحبه فأصابني ما رأيت لموضع هواي كان مع موافقة الحقّ.

١٧-١٦٣٦٠ (الكافي - ٤١٠:٧ - التهذيب - ٢٢٠:٦ رقم ٥٢٠) عليّ،
عن أبيه، عن بعض أصحابنا، عن

(الفقيه - ٥:٣ رقم ٣٢٢٤) محمد قال: مرّ بي أبو جعفر وأبو
عبدالله عليهما السلام وأنا جالس عند قاض بالمدينة فدخلت عليه من
الغد فقال لي «ما مجلس رأيك فيه أمس؟» قال: قلت: جعلت فداك إنّ
هذا القاضي لي مكرم فربّما جلست إليه، فقال لي «وما يؤمنك أن تنزل
اللّعة

(الكافي - التهذيب) فتعمّ من في المجلس

(الفقيه) فتعمّك معه».

١٨-١٦٣٦١ (الفقيه - ٦:٣ رقم ٣٢٢٥) وفي خبر آخر إنّ شرّ البقاع دور
الأمراء والذين لا يقضون بالحقّ.

١٩-١٦٣٦٢ (الفقيه - ٦:٣ رقم ٣٢٢٦) قال الصادق عليه السلام «إنّ
النّواويس شكت إلى الله تعالى شدة حرّها فقال لها عزّ وجلّ اسكني
(أسكتي خ ل) فإنّ مواضع القضاء (القضاة - خ ل) أشدّ حرّاً منك».

بيان:

«النّواويس» جمع ناووس وهي مقبرة النّصاري.

- ١٢٢ -

باب من لا يجوز التحاكم اليه ومن يجوز

١-١٦٣٦٣ (الكافي - ٤١١:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢١٨:٦ رقم ٥١٥) أحمد، عن

(الفقيه - ٤:٣ رقم ٣٢١٩) السّراد، عن عبد الله بن سنان،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أيّا مؤمن قدّم مؤمناً في خصومة إلى
قاض أو سلطان جائر ففضى عليه بغير حكم الله فقد شركه في الاتم».

٢-١٦٣٦٤ (الكافي - ٤١١:٧ - التهذيب - ٢٢٠:٦ رقم ٥١٩) محمد، عن

محمد بن الحسين، عن شعر، عن الغنوي، عن

(الفقيه - ٤:٣ رقم ٣٢٢٠) حريز، عن أبي بصير، عن أبي
عبد الله عليه السلام قال «أيّا رجل كان بينه وبين أخ له ممارسة في حقّ
فدعاه إلى رجل من إخوانه ليحكم بينه وبينه فأبى إلّا أن يرافعه إلى

هؤلاء كان بمنزلة الذين قال الله تعالى أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ
أَمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى
الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ الْآيَةُ^١.

٣-١٦٣٦٥ (الكافي - ٤١١:٧) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢١٩:٦ رقم ٥١٧) الحسين، عن عبدالله بن بحر،
عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام:
قول الله تعالى في كتابه وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا
إِلَى الْحُكَّامِ^٢ فقال «يا أبا بصير إن الله قد علم أن في الأمة حكاماً
يجورون أما أنه لم يعن حكام أهل العدل ولكنه عنى حكام أهل الجور
يا أبا محمد أنه لو كان لك على رجل حق فدعوته إلى حكام أهل العدل
فأبى عليك إلا أن يرافعك إلى حكام أهل الجور ليقضوا له لكان ممن
حاكم إلى الطاغوت وهو قول الله عز وجل أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ
أَمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى
الطَّاغُوتِ^٣».

٤-١٦٣٦٦ (التهذيب - ٢١٩:٦ رقم ٥١٨) محمد بن أحمد، عن محمد بن

عيسى، عن ابن فضال قال: قرأت في كتاب أبي الأسد إلى أبو الحسن
الثاني عليه السلام وقرأته بخطه سأله ما تفسير قوله وَلَا تَأْكُلُوا
أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ^٤ قال: فكتب إليه
بخطه «الحكام القضاة» قال: ثم كتب تحته «هو أن يعلم الرجل أنه ظالم

١. النساء / ٦٠.

٣. النساء / ٦٠.

٢. البقرة / ١٨٨.

٤. البقرة / ١٨٨.

فيحكم له القاضي فهو غير معذور في أخذ ذلك الذي حكم له اذا كان قد علم أنه ظالم».

٥-١٦٣٦٧ (التهذيب - ٢٢٣:٦ رقم ٥٣٢) الحسين، عن الثلاثة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ربّما كان بين الرجلين من أصحابنا المنازعة في الشيء فيتراضيان برجل منّا؟ فقال «ليس هو ذلك إنّما هو الذي يجبر الناس على حكمه بالسيف والسّوط».

بيان:

يعني ليس الذي قال الله سبحانه في معرض الذمّ ذاك الذي تقوله.

٦-١٦٣٦٨ (الكافي - ٤١٢:٧ - التهذيب - ٢١٩:٦ رقم ٥١٦) الاثنان، عن الوشاء، عن أبي خديجة

(الفقيه - ٢:٣ رقم ٣٢١٦) أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام «إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً

١. قوله «إنّما هو الذي يجبر الناس على حكمه بالسيف والسّوط» يجب تقييده بمن يفعل ذلك في دولة الباطل وإلاّ فالقاضي المنصوب لابد أن يجبر الناس بالسّوط والسيف إن كان منصوباً من قبل الإمام المعصوم لأنّ حكمة نصب القضاة إيجابار المعتدي على حقوق الناس بالتخلّص منها «ش».

٢. قوله «إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً» يستفاد من الحديث: أولاً- حرمة التّرافع إلى أهل الجور والظّاهر دخول الفسّاق في أهل الجور وثانياً- وجوب التّرافع إلى العالم من الشيعة وقبول قوله، والمشهور الإستدلال بهذا الحديث على جواز التّجزي في الإجتهد حيث اكتفى عليه السّلام بالعلم بشيء من الأحكام ولكن فيه تأمل فأنّه ربّما كان المراد بالعلم بشيء من الأحكام ما هو الحاصل بعد إحاطة جميع الأدلّة والمأخذ لحصول الظّنّ القويّ بعدم المعارض في هذا الحكم كما

إلى أهل الجور ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بينكم فإني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه».

٧-١٦٣٦٩ (التهذيب - ٣٠٣:٦ رقم ٨٤٦) ابن محبوب، عن أحمد، عن الحسين، عن أبي الجهم، عن أبي خديجة قال: بعثني أبو عبدالله عليه السلام إلى أصحابنا فقال «قل لهم: إياكم إذا وقعت بينكم خصومة أو ترادى بينكم في شيء من الأخذ والعطاء أن تتحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق اجعلوا بينكم رجلاً ممن قد عرف حلالنا وحرامنا فإني قد جعلته قاضياً وإياكم أن يتحاكم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر».

بيان:

«ترادى» أصله ترادد من الردّ قلب دالة ياء كما يفعل في نظائره

٨-١٦٣٧٠ (الكافي - ٦٧:١ و ٤١٢:٧ - التهذيب ...) محمد، عن محمد

هو مذهب من قال بعدم جواز التجزّي فإنه لا يدعي وجوب العلم بجميع الأحكام حتى ينافيه اكتفاؤه عليه السلام بالعلم بشيء منها بل يدعي وجوب الإحاطة على جميع الأدلة والمآخذ حتى يعتبر حكمه وظنه إن كان في مسألة خاصة وهذه الأحكام مقام آخر قد تكلمنا فيه والله ورسوله وأهل بيت رسوله أعلم - «سلطان» رحمه الله.

ليس في الطريق إلى أحمد بن عائد إلا الحسن الوشاء ولا بأس به فيكون السند معتبراً وأبو خديجة قال النجاشي إنه ثقة ولكن ضعفه بعضهم وفيه تأمل وعلى هذا فالحديث معتبر جيد له فائدة تامة فتدبر - «شيخ محمد» رحمه الله.

أقول: أما حرمة الترافع إلى غير من يحكم بحكم أهل البيت ووجوب الترافع إليهم وإلى من يحكم بحكمهم فهو اجماعي مؤيد بالعقل ولا يحتاج إلى النظر في أسناد الأحاديث التي تدل عليه ولا يضر فيه ضعفه إن كان، وأما الاستدلال بقوله شيئاً من قضايانا على نفوذ قضاء التجزّي فغير جائز لأن أبا الجهم روى عن أبي خديجة هذا الحديث من غير لفظ يدل على التبعض قال: اجعلوا بينكم رجلاً ممن قد عرف حلالنا وحرامنا واحتمال كون هذا حديثاً آخر غير الأول بعيد جداً بل هما واحد والاختلاف من جهة النقل بالمعنى.. «ش».

بن الحسين، عن محمد بن عيسى

(التهذيب - ٣٠١:٦ رقم ٨٤٥) ابن محبوب، عن محمد بن

عيسى

(التهذيب - ٢١٨:٦ رقم ٥١٤) محمد، عن ابن شمون، عن

محمد بن عيسى، عن صفوان، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة
قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا تكون بينهما
منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة أيحل
ذلك؟ فقال «من تحاكم إلى طاغوت فحكم له فإنها يأخذ سحتاً وإن كان
حقه ثابتاً لأنه أخذ بحكم الطاغوت وقد أمر الله أن يكفر به» قلت:
كيف يصنعان؟ قال «انظروا إلى من كان منكم قد روي حديثنا ونظر في
حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فارضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم
حاكماً فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنها بحكم الله استخفّ وعلينا
ردّ والرادّ علينا الراد على الله تعالى وهو على حدّ الشّرك بالله».

بيان:

لهذا الحديث ذيل طويل وقد مضى تمامه في كتاب العقل والعلم.

٩-١٦٣٧١ (التهذيب - ٣٠١:٦ رقم ٨٤٣) ابن محبوب، عن الخشاب، عن

البرزنطي، عن

(الفقيه - ٨:٣ رقم ٣٢٣٢) داود بن الحصين، عن أبي عبد الله

عليه السلام في رجلين اتّفقا على عدلين جعلهما بينهما في حكم وقع بينهما

فيه خلاف فرضيا بالعدلين واختلف العدلان بينهما عن قول أيهما يمضي الحكم؟ فقال «ينظر إلى أفقهما وأعلمهما بأحاديثنا وأورعهما فينفذ حكمه ولا يلتفت إلى الآخر».

١٠-١٦٣٧٢ (التهذيب - ٣٠١:٦ رقم ٨٤٤) عنه، عن محمد بن الحسين، عن ذبيان، عن النميري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سُئل عن رجل يكون بينه وبين أخ له منازعة في حق فيتفقان على رجلين يكونان بينهما فحكما فاختلغا فيما حكما؟ قال «وكيف يختلفان؟» قلت: حكم كل واحد منهما للذي اختاره الخصمان فقال «ينظر إلى أعدلهما وأفقهما في دين الله فيمضي حكمه».

١١-١٦٣٧٣ (الفتاوى - ١٣:٣ رقم ٣٢٣٧) قال الصادق عليه السلام «من أنصف الناس من نفسه رُضي به حكماً لغيره».

١٢-١٦٣٧٤ (التهذيب - ٢٢٤:٦ رقم ٥٣٥) ابن عيسى، عن علي بن مهزيار، عن علي بن محمد عليهما السلام قال: سألته هل نأخذ في أحكام المخالفين ما يأخذون منا في أحكامهم؟ فكتب عليه السلام «يجوز لكم ذلك إن شاء الله إذا كان مذهبكم فيه التّقية منهم والمداراة لهم».

بيان:

لعلّ المراد هل يجوز لنا أن نأخذ حقوقنا منهم بحكم قضائهم كما أنهم

١. قوله «أفقهما وأعلمهما» في الجواب اشعار بأنه لا بدّ من كونها عالين فقيهين ورعين لكن مع خلافها ينظر إلى أعلمهما وأفقهما وأورعهما «سلطان» رحمه الله.

يأخذون حقوقهم منا بحكم قضائهم يعني اذا اضطرَّ اليه كما اذا قدّمه الخصم اليهم.

١٣-١٦٣٧٥ (التهذيب - ٢٢٤:٦ رقم ٥٣٦) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين

(التهذيب - ٢٢٥:٦ رقم ٥٤٠) سعد، عن محمد بن الحسين،
عن ابن بزيغ، عن صالح بن عقبة، عن عمرو بن أبي المقدام، عن

(الفقيه - ٣:٣ رقم ٣٢١٨) عطاء بن السائب^١ عن علي بن

١. قوله «عطاء بن السائب» قال الاستربادي هو غير مذكور في رجالنا وربما شهد له بعض الروايات بالاستقامة - انتهى.

أقول: هو مذكور في رجال العامة ونقل عنه أكثر أصحاب الصحاح ولكن هذا الحديث يدل على كونه شيعياً إمامياً مأموراً بالتقية ولم يذكر في رجالنا لشدة إختلاطهم بهم دون أصحابنا ومثله كثير فكثير منا أشهر عندهم وكثير منهم أشهر عندنا ولعل المصلحة اقتضت في ذلك العصر إخفاء جماعة من أصحابهم عليهم السلام أنفسهم ليقبل العامة منهم ولو علموا اختصاصهم بنا لتركهم ولحرموا من علوم أهل البيت أكثر مما حرموا الآن وقد ورد أن كل ما بأيديهم من الحق فهو خارج إليهم من أهل البيت عليهم السلام وقد تحصل من هذا الباب من شرائط القاضي كونه مسلماً مؤمناً عارفاً تابعاً لأهل الحق مجتهداً عادلاً ويشترط كونه أعلم إن كانت المسألة خلافة وفي زمان الغيبة يشترط كونه أعلم بين من يمكن الترافع إليه، للعلم الإجمالي باختلاف الفقهاء في كثير من المسائل، وقد ذكر الفقهاء في باب القضاء أموراً غير ذلك في شرائط القاضي واستدلوا عليه بأدلة تشمل بعضها مطلق القضاة ويختص بعضها بالقاضي المنتصب، فمن الأول اشتراط الذكورة وطهارة المولد والبلوغ والعقل، ومن الثاني اشتراط الضبط والبصر والمعرفة بالكتابة والتفصيل موكول إلى الفقه ومنع صاحب الجواهر من وجوب تخصيص القضاء بالأعلم واستدل بأمور: منها تولية النبي صلى الله عليه وآله جماعة للقضاء مع كون علي عليه السلام أعلم، والجواب أنه لم يكن توليته عليه السلام للقضاء بين جميع المسلمين المتفرقين في البلاد ممكناً له مع اشتغاله بالغزوات والدفاع عن نفس النبي صلى الله عليه وآله وهو أهم وتمسك أيضاً بعموم الإذن للفقهاء، والجواب أن الإذن شرط واحد لا يوجب وجوده

الحسين عليهما السلام قال «إذا كنتم في أئمة الجور فامضوا في أحكامهم ولا تشهروا أنفسكم فتقتلوا وإن تعاملتم بأحكامنا كان خيراً لكم».

وجود سائر الشروط، إذ لا ريب أن الجامع لجميع شرائط القضاء يحتاج إلى إذن الإمام ألا ترى أن إذنه عليه السلام لا يدفع اشتراط البلوغ والعقل، فالإذن خاص بجامع الشرائط وعدم ذكر كثير من الشروط في متن الأحاديث لوضوحها وعدم شبهته لأحد فيها لا لعدم اعتبارها «ن».

- ١٢٣ -

باب أخذ الرّشا والأجر على الحكم

١-١٦٣٧٦ (الكافي - ٤٠٩:٧) العدة، عن ابن عيسى، عن

(التهذيب - ٢٢٢:٦ رقم ٥٢٦) الحسين، عن أخيه الحسن،
عن زرعة، عن سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «الرّشا في
الحكم هو الكفر بالله العظيم».

٢-١٦٣٧٧ (الكافي - ١٢٧:٥ و ٤٩:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ٢٢٢:٦ رقم ٥٢٥) أحمد، عن محمّد بن سنان، عن
ابن مسكان، عن يزيد بن فرقد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن
السّحت؟ فقال «الرّشا في الحكم».

٣-١٦٣٧٨ (الكافي - ١٢٧:٥) العدة، عن البرقي، عن الرّازي، عن ابن
أبي حمزة، عن زرعة، عن سماعة قال: قال أبو عبدالله عليه السلام

«السَّحْتُ أنواع كثيرة منها كسب الحِجَام إذا شارط وأجر الزَّانية وثمان الخمر فأما الرِّشَا في الحكم فهو الكفر بالله».

٤-١٦٣٧٩ (التهذيب - ٣٥٥:٦ رقم ١٠١٣) الحسين، عن عثمان، عن سباعة مثله مضمراً.

بيان:

يأتي حديث آخر في هذا المعنى في أبواب وجوه المكاسب من كتاب المعاش إن شاء الله تعالى.

٥-١٦٣٨٠ (الكافي - ٤٠٩:٧ - التهذيب - ٢٢٢:٦ رقم ٥٢٧) عليّ، عن أبيه، عن

(الفقيه - ٦:٣ رقم ٣٢٢٧) السَّراد، عن عبد الله بن سنان قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قاضٍ بين فريقين [قريتين - خ ل] يأخذ من السُّلطان على القضاء الرِّزق؟ فقال «ذلك السَّحْت».

١. قوله «يأخذ من السُّلطان على القضاء الرِّزق» يجب حمله على السُّلطان الجائر لأنَّ أخذ الرِّزق من السُّلطان العادل جائز بالاتفاق بل يجوز الأخذ من السُّلطان الجائر أيضاً إذا لم يكن مجبوراً بالحكم على خلاف الحق «ش».

- ١٢٤ -

باب أَدَابِ الْحُكْمِ

١٦٣٨١- (الكافي - ٤١٢:٧ - التهذيب - ٢٢٥:٦ رقم ٥٤١) عليّ، عن أبيه، عن

(الفقيه - ١٥:٣ رقم ٣٢٤٣) السَّراة، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبيه، عن سلمة بن كهيل قال: سمعت عليّاً عليه السلام يقول لشريح «انظر إلى أهل المعك والمطل ودفع حقوق الناس من أهل المقدرّة واليسار ممّن يدلي بأموال المسلمين إلى الحكّام فخذ للنّاس بحقوقهم منهم وبع فيها العقار والديار فأتني سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول مطل المسلم الموسر ظلم للمسلم ومن لم يكن له عقار ولا دار ولا مال فلا سبيل عليه.

واعلم أنّه لا يحمل الناس على الحقّ إلّا من وزعهم عن الباطل ثمّ واس بين المسلمين بوجهك ومنطقك ومجلسك حتى لا يطمع قريبك في حيفك ولا ييأس عدوك من عدلك وردّ اليمين على المدّعي مع بينته فإنّ ذلك أجلى للعمى وأثبت في القضاء واعلم أنّ المسلمين عدول بعضهم

على بعض إلا مجلوداً في حدّ لم يتب منه أو معروفاً بشهادة زور أو ظنيّاً وإيّاك والتضجّر والتأذي في مجلس القضاء الذي أوجب الله فيه الأجر وأحسن فيه الذخر لمن قضى بالحقّ.

(الكافي - التهذيب) واعلم أنّ الصلح جائز بين المسلمين إلاّ صلحاً حرّم حلالاً أو أحلّ حراماً

(ش) واجعل لمن ادّعى شهوداً غيباً أمداً بينهما فان أحضرهم أخذت له بحقه وإن لم يحضرهم أوجبت عليه القضية وإيّاك أن تنفذ قضية في قصاص أو حدّ من حدود الله أو حقّ من حقوق المسلمين حتى تعرض ذلك عليّ إن شاء الله ولا تقعدن في مجلس القضاء حتى تطعم.

بيان:

«المعك» المطل واليّ فالعطف للبيان والتفسير وفي الفقيه إلى أهل المعك والمطل بالاضطهاد وهو الظلم والقهر يعني الذين يكرهون الناس ويظلمونهم بتسوية حقوقهم «وزعهم» بالزاي ثم المهملة كنفهم «واس» من المؤاساة ولعلّ ردّ اليمين على المدّعي مختصّ بما إذا اشتبه عليه صدق البيّنة كما يدلّ عليه قوله فإنّه أجلى للعمى وأثبت للقضاء وما بعده وفي بعض النسخ مع بيّنة «والظنين» المتهم «والضجر» الملل.

٢-١٦٣٨٢ (الكافي - ٤١٣:٧ - التهذيب - ٢٢٦:٦ رقم ٥٤٢) الأربعة،

عن أبي عبد الله عليه السلام قال

(الفقيه - ١١:٣ - ٣٢٣٤) «قال رسول الله صلى الله عليه

وأله وسلّم: من ابتلى بالقضاء فلا يقضي وهو غضبان».

٣-١٦٣٨٣ (الكافي - ٤١٣:٧ - التهذيب - ٢٢٦:٦ رقم ٥٤٣) بهذا الاسناد قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام «من أبتلى بالقضاء فليواس بينهم في الإشارة وفي النظر وفي المجلس».

٤-١٦٣٨٤ (الفقيه - ١٤:٣ رقم ٣٢٤٢) الحديث مرسلًا عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم وفيه فليساو بدل فليواس.

٥-١٦٣٨٥ (الكافي - ٤١٣:٧ - التهذيب - ٢٢٦:٦ رقم ٥٤٤) بهذا الاسناد

(الفقيه - ١٢:٣ رقم ٣٢٣٦) إنّ رجلاً نزل بأمر المؤمنين عليه السلام فمكث عنده أيّاماً ثمّ تقدّم اليه في خصومة لم يذكرها لأمر المؤمنين عليه السلام فقال له «أخصم أنت؟» قال: نعم قال «تحوّل عنّا إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم نهى أن يضاف خصم إلّا ومعه خصمه».

٦-١٦٣٨٦ (الفقيه - ١٤:٣ رقم ٣٢٤٠) محمّد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أن يقدم صاحب اليمين في المجلس بالكلام».

بيان:

المراد بصاحب اليمين إمّا الجالس عن يمين خصمه كما يشعر به الحديث

الآتي وذلك لاستحباب التّيامن وإمّا المجالس عن يمين القاضي سواء كانا بين يديه أو عن طرفيه وإمّا صاحب الحلف كما قاله بعض أصحابنا.

٧-١٦٣٨٧ (الكافي - ٤١٣:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٢٧:٦ رقم ٥٤٦) البرقي رفعه قال:

(الفقيه - ١٤:٣ رقم ٣٢٣٩) قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه لشريح «لا تسار أحداً في مجلسك وإن غضبت فقم ولا تقضين وأنت غضبان».

(الكافي-التهذيب) قال: وقال أبو عبدالله عليه السلام «لسان القاضي من وراء قلبه فان كان له قال وإن كان عليه أمسك».

بيان:

«وراء قلبه» يعني يتدبّر أولاً بقلبه ثم يقول بلسانه.

٨-١٦٣٨٨ (التهذيب - ٢٢٧:٦ رقم ٥٤٨) ابن محبوب، عن أحمد، عن

(الفقيه - ١٤:٣ رقم ٣٢٤١) السّراد، عن عبدالله بن سنان،

١. نبّه بذلك على قول ابن الجنيد حيث جعل اليمين بمعنى الحلف وذكر أنّ المراد بصاحبها المدّعي وعلّل ذلك بأنّه صاحب اليمين لأنّ اليمين مردودة اليه وأنت خير بأنّ ما فهمه من الخبر غير مطّرد ولا ناهض لترجيح سماع الدّعوى من أحد الخصمين أولاً في كلّ متخاصمين فإنّهما لو تداعيا العين التي في أيديهما ولا بينة هناك كان كل واحد منهما صاحب اليمين بهذا

عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا تقدّمت مع خصم إلى وال أو إلى قاض فكن عن يمينه يعني عن يمين الخصم».

٩-١٦٣٨٩ (التهذيب - ٢٢٧:٦ رقم ٥٤٩) عنه، عن محمد بن الحسين، عن ذبيان، عن النّميري، عن محمد، عن أبي عبد الله [جعفر] عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع من الآخر فإنك إذا فعلت ذلك تبيّن لك القضاء».

١٠-١٦٣٩٠ (الفقيه - ١٣:٣ رقم ٣٢٣٨ - التهذيب) عن عليّ عليه السلام إنّه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم» الحديث وزاد قال عليّ عليه السلام «فما زلت بعدها قاضياً» وقال له النّبّيّ صلى الله عليه وآله وسلّم «اللهم فهمه القضاء».

بيان:

أراد عليه السلام بقوله فما زلت بعدها قاضياً أنّ هذه الكلمة سهّلت لي أمر القضاء فما تعرّس عليّ بعد ما سمعتها شيء منه.

١١-١٦٣٩١ (التهذيب - ٣١٠:٦ رقم ٨٥٣) الصّفار، عن ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام يأخذ بأول الكلام دون آخره».

← المعنى إذ قضية المذهب حينئذ أن يحلف كلّ منها على نفي ما يدّعيه الآخر ويقضي بينهما نصفين «عهد» أيده الله. طلب التأييد بخطه لنفسه «ض.ع».

١٢-١٦٣٩٢ (التهذيب - ٢٨٢:٦ رقم ٧٧٥) محمد بن أحمد، عن بنان، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام

(الفقيه - ٤٣:٣ رقم ٣٢٨٩) «إنّ النّبّيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: من شهد عندنا بشهادة ثمّ غير أخذنا بالأولى وطرحنا الأخرى».

باب كيفية الحكم

١٦٣٩٣-١ (الكافي - ٤٣٢:٧ - التهذيب - ٢٨٧:٦ رقم ٧٩٦) الاثنان،
عن أحمد بن محمد بن عبدالله، عن أبي جميلة [جميل - خ ل] عن
إسماعيل بن أبي أويس [ادريس - خ ل] عن الحسين بن ضمرة بن أبي
ضمرة^١ عن أبيه، عن جدّه قال: قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه
«أحكام المسلمين على ثلاثة: شهادة عادلة^٢ أو يمين قاطعة أو سنة ماضية

١. أو ضميرة بن أبي ضميرة - راجع تراثنا الرجالي ج ١ ص ٢٧٧.

٢. قوله «شهادة عادلة». طريق كشف الحقّ إمّا بيّنة المدّعي أو يمين المتكر، أو المدّعي أو وسائل
يتوسّل بها المحاكم لكشف الواقع مضت بها سنة من الأئمة كامتحنان من يدّعي ذهاب سمعه
بالصيحة عليه ونحو ذلك من قضايا أمير المؤمنين عليه السلام. واعلم أنّ من وظائف الحكماء
التوسّل إلى حفظ حقوق الناس بكلّ وسيلة ونذكر هنا مسائل:

الأولى: قيل يجب احضار المدّعي عليه على القاضي ويجب عليه نفسه الحضور بعد الإحضار
فإن امتنع توسّل إليه القاضي بكلّ وسيلة وهذا واضح لا يحتاج إلى ورود نصّ به إذ لا يستقيم
القضاء إلا به. ولو كان منزل المدّعي عليه بعيداً لم يجب عليه إحضاره إلّا بعد أن يحرّر المدّعي
الدّعوى إذ ربّما يأمر باحضاره ويحضر المدّعي عليه يحرّر المدّعي دعواه ويتبين أنّها من الدّعاوي
التي لا تسمع ويحصل به ضرر على المدّعي عليه وإن حضر المدّعي عليه وطلب المدّعي منه
الكفالة حتّى يحضر البيّنة لم يجب على القاضي إذ يمكن أن يمتنع من الكفالة ولا يجوز الحبس
قبل ثبوت الحقّ.

من أئمة الهدى».

قال ابن جنيد لو سأل المدعي القاضي مطالبة المدعى عليه بكفيل قبل ثبوت حقه عليه لم يكن ذلك واجباً عليه ولا القاضي تكليفه بذلك ولكن يقول: لا أمرك بتخليته ولا أمر بالاحتباس لك انتهى.

يعني لم يكن قبول لكفيل واجباً على المدعى عليه وليس جائزاً للقاضي تكليفه بذلك ولا حبسه ولكن للمدعي أن يلزم المدعى عليه ولا ينفك عنه لئلا يختفي حتى يحضر المدعي ببينة وعبارته فصيحة جامعة لأطراف المسألة رحمه الله.

وتعرف من ذلك أن القضاء يقتضي أموراً لا تعتبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. الثانية إذا أقر الإنسان عند الحاكم لرجل وطلب المقر له من الحاكم أن يكتب له إقراره وجب أن يكتب له ويحتاط لحفظه عن الضياع فإنه من وظائف الحاكم وأن لم يطلب المقر له الحكم من الحاكم على طبقه بل وإن لم يكن مدعياً قبل الإقرار بل اتفق وجودهما عند الحاكم اتفاقاً إذ ليس وظيفة الحاكم منحصر في قطع الخصومات، نعم إن عرف المقر باسمه ونسبه كتب إقراره باسمه ونسبه، وإن لم يعرفه كتب بحليته وعلامته حذراً من التواطى على الاسم والنسب كذباً، فإن قيل لا فائدة في الكتابة إذ لا اعتبار بها شرعاً قلنا إن الخطأ كان يسمى الذكر بالحق وإنه وإن لم يكن دلالة لكنه أمانة إذا وقف الشهود عليه ذكروا الواقعة وأقاموا الشهادة وقد يكون مع قرائن لا يمكن أن ينكر بعد الإقرار.

الثالثة اختلفوا في جواز عمل الحاكم بعلمه من غير بينة ولا حلف قال في المبسوط: ولا خلاف أنه يقضي بعلمه في الجرح والتعديل، فاستثنى الجرح والتعديل لأنه لو لم يعمل بعلمه اقتضى الإشهاد عليها وهكذا فيلزم التسلسل ونقل عن ابن الجنيد في المختلف وغيره عدم جواز عمله بعلمه لأنه يعرض نفسه للتهمة وسوء الظن به، وعن ابن حمزة التفصيل بين الإمام الأصل وسائر الحكام، فله أن يحكم في جميع الحقوق ولسائر الحكام في حقوق الناس فقط. والاختلاف يمكن أن يكون في جوازه بينه وبين الله أو في كونه غير مسؤول عن قضائه عند الامام الأصل إذ لا ريب في أنه يجوز للناس لشكوى القاضي عند الإمام إذا عمل بالجور ولالإمام أن يعزله إذا علم منه ذلك. وإذا جازنا للقاضي العمل بعلمه فمعناه أنه لا يقبل عليه دعوى أحد من الرعية إذ له أن يدعي العلم بها حكم له. وإن قبل دعوى أحد، فالقول قول القاضي بيمينه أما إن لم يجوز عمله بعلمه لا يمكن له الاعتذار بعلمه وعليه البينة نعم، ليس معاقباً بينه وبين الله، فإذا قتل أحداً بظلم كان له أن يعتذر بأنه رآه على عمل يوجب القتل أو قطع يده بأنه رآه يسرق، فإن قلت عدالته تمنع من ذلك، قلنا العدالة بينة على حسن الظاهر ويمكن خلافه واقعاً أو طريقاً الفسق وبالجملته فحكم غير إمام الأصل في حدود الله بعلمه مشكل وحصر الحكم في البينة واليمين مبني على الغالب عند من يجوز القضاء بالعلم «ش».

بيان:

يعني أحكام المسلمين فيما بينهم اذا عرضت لهم قضية على أحد هذه الأمور الثلاثة والسنة الماضية من الأئمة عليهم السلام ما بلغ إلينا من قضاياهم الغير المختصة بتلك الواقعة فان لنا أن نسلك على منهاجهم فيها ونحكم بها في قضايانا.

١٦٣٩٤-٢ (التهذيب - ٢٢٣:٦ رقم ٥٣٣) ابن محبوب، عن الزيات، عن صفوان، عن أبي المغراء، عن اسحاق بن عمار عن ابن أبي يعفور، عن

(الفقيه - ٣:٣ رقم ٣٢١٧) معلى بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: قول الله عز وجل إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ^١ قال «على الامام أن يدفع ماعنده الى الامام الذي بعده وأمرت الأئمة أن يحكموا بالعدل وأمر الناس أن يتبعوهم».

بيان:

لعل المراد أن هذا أحد موارد الآية لا أن معناها منحصر فيه وكذا الكلام في الخبر الآتي.

١٦٣٩٥-٣ (التهذيب - ٣١٤:٦ رقم ٨٦٧) الصفار، عن الزيات، عن البزنطي، عن حماد، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ^٢ «فالعدل رسول الله صلى الله عليه وآله

١. النساء / ٥٨.

٢. المائدة / ٩٥.

وسلّم والامام من بعده يحكم به وهو ذو عدل فاذا علمت ماحكم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم والامام فحسبك ولا تسئل عنه».

بيان:

«وهو ذو عدل» يعني انّ رسم الألف في ذو عدل من تصرّف النسخ كما صرح به في حديث آخر وقال هذا ممّا أخطأت فيه الكتاب وقد مضى الحديث من الكافي في باب النوارد من أبواب آداب السّفر من كتاب الحجّ ورواه العيّاشي وزاد يعني رجلاً واحداً يعني الامام.

٤-١٦٣٩٦ (الكافي - ٤١٤:٧ - التهذيب...) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إنّ نبياً من الأنبياء شكى الى ربّه كيف أقضي في أمور لم أخبر ببيانها؟ قال: فقال «ردّهم إليّ وأضفهم الى اسمي يحلفون به».

٥-١٦٣٩٧ (الكافي - ٤١٤:٧) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٢٨:٦ رقم ٥٥١) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عمّن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «في كتاب عليّ عليه السلام إنّ نبياً من الأنبياء شكى الى ربّه القضاء فقال: كيف أقضي بما لم ترعيني ولم تسمع أذني؟ فقال: اقض بينهم بالبيّنات وأضفهم الى اسمي يحلفون به.

وقال: إنّ داود عليه السلام قال: يارب أرني الحقّ كما هو عندك حتى أقضي به فقال: إنّك لا تطيق ذلك فألحّ على ربّه حتى فعل فجاءه رجل يستعدي على رجل فقال: إنّ هذا أخذ مالي فأوحى الله الى داود إنّ

هذا المستعدي قتل أبا هذا وأخذ ماله فأمر داود بالمستعدي فقتل وأخذ ماله فدفعه الى المستعدي عليه قال: فعجب الناس وتحدّثوا حتى بلغ داود ودخل عليه من ذلك ماكره فدعا ربّه أن يرفع ذلك ففعل ثمّ أوحى الله تعالى اليه أن أحكم بينهم بالبيّنات وأضفهم الى اسمي يحلفون به».

٦-١٦٣٩٨ (الكافي - ٤١٥:٧ - التهذيب - ٢٢٨:٦ رقم ٥٥٠) عنه، عن النضر، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «في كتاب عليّ عليه السلام أن نبياً من الأنبياء شكى إلى الله تعالى فقال: يارب كيف أقضي فيما لم أشهد ولم أر؟ قال: فأوحى الله تعالى اليه أحكم بينهم بكتابي وأضفهم إلى اسمي تحلفهم به» ثم قال «هذا لمن لم تقم له بينة».

٧-١٦٣٩٩ (الكافي - ٤١٤:٧) الخمسة، عن سعد

(التهذيب - ٢٢٩:٦ رقم ٥٥٢) الثلاثة، عن سعد وهشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: إنّما أقضي بينكم بالبيّنات والأيمان وبعضكم الحن بحجّته من بعض وأيّما رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فإنّما قطعت له قطعة من النار».

١. قوله «فإنّما قطعت له قطعة من النار» - يدلّ على أنّ حكم القاضي لا يغيّر الواقع عمّا هو عليه لمن كان عالماً به، والظاهر أنه لا فرق بين أن يكون مخالفة الحكم للواقع لعدم علم القاضي بالحكم أو بالموضوع لكذب الشهود أو لغير ذلك أمّا مع عدم العلم بمخالفته فالأصل نفوذ حكم القاضي مطلقاً بالنسبة إلى المتخاصمين وغيرهما لأنّ مشروعية القضاء لذلك وهذا يشمل الظنّ بمخالفته أيضاً ويستفاد من هذا الحديث الشريف أنّ نقض الحكم شيءٌ وعدم العلم به شيءٌ آخر إذ لا ريب أنّه لا يجوز نقض قضاء النبيّ صلى الله عليه وآله لأحد ومع ذلك حرم

بيان:

«اللعن» الميل عن جهة الاستقامة يقال لعن فلان في كلامه اذا مال عن صحيح المنطق أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن بعضكم يكون أعرف بالحجة

← على الكاذب المدلس العالم بفساد دعواه ما يأخذه بحكم النبي صلى الله عليه وآله وبين ذلك أن النقص حكم عام يشمل جميع الناس ويجعل الحكم الأول كأن لم يكن فلا ينفذ في حق العالم والجاهل ولكن إذا لم ينقض حكم القاضي الأول وإنما علم أحد مخالفته للواقع فلا يجوز اتباعه له بينه وبين الله وإنما ينقض حكم القاضي إذا خالف نص الكتاب أو السنة المتواترة وبالجمله إذا خالف الدليل القطعي عند الكل، لا إذا خالف دليلاً ظنياً كما لو حكم بالشفعة مع الكثرة إلا أن يقع الحكم خطأ بأن يحكم بذلك لا لدليل قطعي ولا ظني كما قال في القواعد، فان قيل قد ورد في الحديث في ما إذا اختلف حكم فقيهين إن الحكم ما حكم به أورعها وأفقهها وهذا يدل على خلاف ما قاله في القواعد إذ لو كانت المسألة خلافية ولم يحكم أحد الفقيهين بما يخالف الدليل القطعي وكان حكم الفقيه الأول غير قابل للنقض لم يجز للفقيه الثاني نقضه باجتهاده وكان الواجب أن يقال الحكم ما حكم به أسبقهما زماناً سواء كان أعلم أو أورع أم لا قلنا: مفاد الحديث كما قلنا إثبات ولاية القضاء للأفقه والأورع فقط فالأعلم منصوب من الإمام عليه السلام وحكم غير الأعم كحكم، فإذا لم يكن حكماً لم يكن حكم الأعم بخلافه نقضاً له، فان قيل هل يجب على المجتهد الذي يعلم أو يظن خطأ والقاضي في الحكم العمل به وإنفاذه قلنا: أما العمل بينه وبين الله فالظاهر عدم وجوبه بل عدم جوازه وهذا مثل أن يحكم المجتهد الأول بصحة هبته مع أنها من منجزات المريض ويرى المجتهد الثاني بطلانها فلا يجوز له أن يسري المال من المتهم لأن الهبة باطلة عنده. وأما نقض حكم الأول فلا يجوز قطعاً فعلى الناس حتى مقلدي هذا المجتهد الثاني العمل بحكم الأول ويكون حكمه نافذاً في حقهم لأن الأصل في حكم القاضي النفاذ والحكم أقوى من الفتوى من جهة وجوب متابعتها على العوام، فان قيل كان الشيعة في عصر الأئمة عليهم السلام يشتررون ويبيعون ويتهبون ويعاملون مع العامة ولا يحرّمون ما كانوا يأخذون منهم مع علمهم بأن كثيراً من قضاياهم وأموالهم يخالف مذهب الإمامية كإرث الأخ مع وجود البنت وثمان الفقاع وهذا يدل على أن الحكم نافذ ولو مع الاختلاف في الاجتهاد بين الاختلاف بين الاجتهادين في مذهب واحد أهون منه بين مذهبين، قلنا: هذا مظنون غير معلوم ولا نسلم أنهم كانوا يعاملون مع العلم بحرمة مال بعينه من رجل بعينه نعم كانوا يعلمون أن كثيراً من الأموال في تصرف كثير من الرجال ليست مما يجوز في مذهبهم وهذا القدر من العلم الإجمالي غير كاف في الاجتناب، فها يقال أن الحكم الصادر من مجتهد ينفذ في حق المجتهد الآخر مسلم فيما إذا لم يكن بينها اختلاف في الفتوى وكان الشك في الموضوع وثبت بالبيّنة أو اليمين عند الأول دون الثاني ولم يعلم الثاني بطلانه فاعرف ذلك «ش».

وأفطن لها من غيره فلعلّه يميل عن الاستقامة ويذهب بحق صاحبه في التفسير المنسوب إلى أبي محمد الزكي عليه السلام قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحكم بين الناس بالبينات والأيمان في الدعاوي فكثرت المطالبات والتظالم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا أيها الناس إننا أنا بشر وإنكم تختصمون ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته.

وإننا أقضي على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له من حق أخيه شيء فلا يأخذه فإننا أقطع له قطعة من النار وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تخاصم إليه رجلان في حق قال للمدعي: ألك بينة؟ فإن أقام بينة يرضاها ويعرفها أنفذ الحكم على المدعى عليه وإن لم تكن له بينة حلف المدعى عليه بالله ما لهذا قبله ذلك الذي إدعاه ولا شيء منه فإذا جاء بشهود لا يعرفهم بخير ولا شر قال للشهود: أين قبائلكما، فيصفان، أين شرفكما، فيصفان، أين منزلكما، فيصفان، ثم يقيم الخصوم والشهود بين يديه ثم يأمر فيكتب أسامي المدعي والمدعى عليه والشهود ويضيف ما أشهدوا به.

ثم يدفع ذلك إلى رجل من أصحابه الخيار ثم مثل ذلك رجل آخر من خيار أصحابه ويقول ليذهب كل واحد منكما من حيث لا يشعر الرجل الآخر إلى قبائلهما وأسواقهما ومحالهما والربض الذي ينزلانه فليسأل عنها فيذهبان ويسألان فإن أثنوا خيراً وذكروا فضلاً رجعا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبراه به فأحضر القوم الذين أثنوا عليهما وأحضر الشهود وقال للقوم المتثني عليهما هذا فلان بن فلان وهذا فلان بن فلان أتعرفونها؟ فيقولون: نعم.

فيقول: إن فلان بن فلان جاءني عنكم نبأ جميل وذكر صالح إنكما قالا فإذا قالوا نعم، قضى حينئذ بشهادتهما على المدعى عليه وإن رجعا بخبر سيء ونبأ قبيح دعا بهم فقال لهم أتعرفون فلاناً فيقولون نعم فيقول أقدعوا حتى يحضرا فيقعدون ويحضرهما فيقول للقوم أهما هما فيقولون نعم فإذا ثبت عنده ذلك لم يهتك ستر الشاهدين ولا عابها ولا ويخهما ولكن يدعو الخصوم إلى

الصَّالِح فلا يزال بهم حتى يصطلحوا لثلا يفتضح الشَّهود ويستر عليهم وكان رؤوفاً رحيماً عطوفاً متحنناً على أُمَّته صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم.

فاذا كان الشَّهود من أخلاط الناس عرفا لا يعرفون ولا قبيلة لهما ولا سوق ولا دار أقبل على المدَّعى عليه وقال: ما تقول فيهما فان قال ما عرفت إلا خيراً غير أنَّهما قد غلطا فيما شهدا عليَّ انفذ عليه شهادتهما وإن جرحهما وطعن عليهما أصلح بين الخصم وخصمه أو حلَّف المدَّعى عليه وقطع الخصومة بينهما صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم.

٨١٦٤٠٠ (الكافي - ٤١٥:٧ - التهذيب - ٢٢٩:٦ - رقم ٥٥٣) الخمسة
[عن - خ ل] جميل وهشام، عن أبي عبدالله عليه السلام قال

(الفقيه - ٣٢:٣ رقم ٣٢٦٧) «قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم: البينة على من ادَّعى واليمين على من ادَّعى عليه»^١.

١. وأورده في الفقيه - ٩٨:٤ رقم ٥١٧٥ أيضاً.

٢. قوله «البينة على من ادَّعى واليمين على من ادَّعى عليه» المدَّعي والمدَّعى عليه محال على عرف الناس فأول من يرافع ويشكو فيه عند القاضي مدَّع والذي يحضره القاضي ولا يأتي بنفسه مدَّعى عليه فتشخيص المدَّعي والمدَّعى عليه بالتقدُّم والتأخُّر والمجيء إختياراً أو بالإستدعاء والطلب وهذا واضح أول مرة وهو المعنى العرفي الذي يفهمه الناس من كلمتي المدَّعي والمدَّعى عليه والبينة على الأول واليمين على الثاني بمقتضى الحديث الشريف النبوي ولكن ورد في الشَّرع الحنيف موارد كثيرة اكتفى فيها بيمين من يشكو ويأتي القاضي أولاً مثل دعوى القتل مع اللوث ومدَّعي صحَّة معاملة في مقابل من يعترف بوقوع المعاملة وينكر صحَّتها ومدَّعي مالا يعرف إلا من قبله وغير ذلك بما لا يحصى ويقف عليه المستمع، فلا بد من التفحص عنه وقد يشته الأمر من وجه آخر بأن يدخل دعوى على أخرى مثل أن يطلب وديعة أودعها عند رجل فهو مدَّع لأنه جاء أولاً عند القاضي باختياره والودَّعي مدَّعى عليه لأنه يحضر باستدعاء القاضي فان أقر بالوديعة وادَّعى الرد صار مدَّعياً فدخل دعواه على الدَّعوى الأولى وليس بمن لو ترك الخصومة ترك ولعله يشك العرف في صدق المدَّعي ولذلك ذكرنا له تعريفاً آخر وهو ان المدَّعي من يدَّعي خلاف الأصل أو الظاهر حتى يشمل مثل هؤلاء المدَّعين بوضوح فأشكَل

← الأمر من جهة تشخيص الأصل والظاهر في أقسام الدعاوي فاحتاج الفقهاء إلى أن يذكروا في كل أبواب المعاملات مسائل التنازع وأن الذي لا يقبل قوله إلا بالبيّنة. من هو من المتخاصمين وهذا أمر مهم إذ لا يجوز للقاضي أن يكلف بالبيّنة من لم يكلف بذلك في الشرع فيبطل حقّه وأيضاً فإن مطالبة البيّنة منه ظلم غير جائز عقلاً أو حرج منفيّ كالأمين فإنه ائتمنه الخضم وقد أحسن الأمين بقبول الأمانة فلا يجوز عقلاً أن يكلف بالإشهاد على تلف المال أو أداء ما ائتمن عليه فإنه قبيح وكمدعي الاتفاق على الزوجة إذ لم تجر العادة بالشهادة عليه كل يوم ولم يؤمر في الشرع بالإشهاد واكتابه كما أمر به في الديون وهو حرج، إذ يبتلى به جميع الناس في مدة عمرهم وليس الاتفاق مما يمكن أن يترك عند عدم إمكان الشهادة عليه كبيع الدار وكذلك النقد في البيوع فإن الشهادة عليه حرج وجرت السيرة من صدر الإسلام على ذلك إلى الآن بخلاف السلف والنسبة فيجب أن يكتفي باليد والتصرف ولا يكلف ذو اليد بإقامة البيّنة في إثبات الملك وبالجملّة فقد بحث عن ذلك الفقهاء في كتب الفقه في أبواب المعاملات ويحتاج إليه القاضي وهو من أصعب المسائل ولا يمكن تحقيقه للمقلد البتة هو مما تكعكع فيه أعظم الفقهاء واختلف فيه الأنظار فيبحث أولاً في مسائل التنازع عن وجود دليل خاص في تلك المسألة أو قد يرى الشارع في مورد المصلحة والعدل أن يكون اليمين على المدعي كما ورد في اختلاف المتبايعين في قدر الثمن إن القول قول البائع إن كان المثمن قائماً بعينه وقول المشتري إن لم يكن وإن لم يكن دليل خاص يجب البحث عن تطبيق المسألة على القواعد الكلية وإنه مما يعتبر فيه الأصل أو الظاهر.

وبالجملّة البحث في كل واحد منها خارج عن كتاب القضاء ونذكر هنا أمثلة ليتذكّر الناظر هنا قواعد كلية مرّ عليها في الفقه ويقيس بعضها على بعض ويسهل علينا التنبيه عليها وهم بنا النظر في أن الأصل الذي هو ملاك الاعتبار ما معناه فإن الأصوليين ذكروا للأصل معاني أربعة وما الدليل على تفسير المدعي بذلك وأيضاً إذا جرت أصول متعارضة فما المقدم منها وهل يتصور تعارض الأصول في مورد أو لا إذ قد يختلج بالبال أن الأصل بأي معنى كان هو الذي جرت عادة الناس بالبناء عليه وهذا لا يمكن التعارض فيه إلا إذا كان الأصل بمعنى الدليل وليس بمراد هنا قطعاً مثلاً إذ كان بناء الناس على الحقيقة فلا يمكن يكون بناؤهم على المجاز وإذا كان بناؤهم على الحمل على الغالب فلا يتصور الغالب في طرفين وإذا كان بناؤهم على مالكية ذي اليد وعدم سهو الغافل فلا يمكن أن يكون بناؤهم على خلافه والتعارف في النظر البدوي بمعنى عدم وجود أصل في هذا المورد أصلاً ولو اختلفا في شيء وكان خلافهم متفرعاً على اختلاف آخر كأن يدعي الزوجة النّفقة وينكرها الزوج لأنه يدعي طلاق امرأته وتنكر المرأة الطلاق فالقول قول المرأة في مسألة الطلاق لأنها منكّرة ويتفرّع عليه ثبوت النّفقة لو خليت ونفسها مع قطع النظر عن التفريع فالزوج هو المنكر والحق أن العبرة بالأصل دون الفرع ويستفاد من كلامهم أن الذي يريد تغيير الوضع الموجود وصرف الحالة الفعلية إلى حالة

أخرى هو الذي يكلف باقامة الدليل بخلاف من يريد ابقاء الوضع الموجود على ما هو عليه وهذا هو الحق والعدل فإن نبت في التشرع غير ذلك فهو خارج بالنص.

قال في الروضة لو اختلفا في قدر الحق المرهون به حلف الراهن على الأقرب لأصالة عدم الزيادة وبراءة ذمته منها ولأنه منكر وللرواية وقيل قول المرتين إستناداً إلى رواية ضعيفة انتهى. أقول: في مثل هذه الاختلافات منار نسبة وهي أن الدعوى بالنظر إلى الدين من حيث هو دين غيرها بالنظر إلى الرهن من حيث هو رهن أما بالنظر إلى الدين فالقول قول المدينون لأنه ينفي الزائد والأصل براءة ذمته منه وأما بالنظر إلى الرهن فالقول قول المرتين لأن المتداعين متفقان على تعلق حق المرتين بالعين المرهونة والتسك في رفع هذا الحق بدفع الأقل والأصل عدم الرفع لكن لما كان الاختلاف الثاني متفرعاً عن الاختلاف الأول فينبغي على ما ذكرنا أن يشخص المدعي والمنكر بالنظر إليه فإذا حلف على كون الدين أقل تفرع عليه ارتفاع حق المرتين بدفع الأقل وأما إذا نظرنا إلى أن الذي يترك لو ترك الخصومة هو الراهن دون المرتين إن كان العين المرهونة في يده وأما إن كانت في يد الراهن فالذي يترك لو ترك الخصومة هو المرتين فينتج التفصيل وإن نظرنا إلى العادات في الرهن وإلى ظاهر الآية فينتج أن يكون القول قول المرتين مطلقاً وذلك لأن الآية الكريمة جعلت مشروعية الرهن عند ما لا يمكن كتابة الدين والاشهاد عليه وعادة الناس أيضاً جارية على عدم الدقة في مدرك الدين وإحكامه مع وجود الرهن وهذا يدل على عدم كون الدائن مع وجود الرهن محتاجاً إلى إقامته بينة على ديبته فيكون القول قوله ولأن المرتين أمين.

قال في المختلف قال ابن الجنييد والمرتين يصدق في دعواه حتى يحيط بالثمن ما لم يكن بينة فإن زادت دعوى المرتين على الرهن لم يقبل إلا ببينة وله أن يستحلف الراهن على ما يقوله انتهى.

فعلم من ذلك أن كل مورد لم يجز عادة الناس بالإشهاد عليه وقرهم الشارع على عاداتهم أو صرح بعدم وجوب الإشهاد كان مظنة أن يكون القول قول المدعي بيمينه فإن مالا يعتاد الناس الإشهاد فيه فالظاهر أن المتسلم أمين عندهم فعليهم أن يقبلوا قوله بغير بينة وتفرع على ذلك ما لو ادعى أحدهما أن المال وديعة عند خصمه وقال الخصم بل هو رهن على دين واختلف الفقهاء في تقديم قول من يدعي الوديعة أو قول من يدعي الرهن وذلك لأن الوديعة أمين فيقبل قوله إن ادعى أنه رهن على دين ثابت وأيضاً فمقتضى الآية ولم تجدوا كاتباً قرهان مقبوضة أن الرهان في مورد عدم وجود الشاهد على الدين ولو أمكن دعوى الوديعة من المدينون سقط فائدة الرهن عند عدم البينة إذ له استخلاص كل رهن بانكار الدين ودعوى الوديعة وهذا قول الشيخ في الاستبصار والصدوق في المنع.

صرح العلامة في المختلف في تشخيص من يطلب منه البينة إن كان هناك قضاء عري في رجوع إليه وحكم به بعد اليمين وقال: إن العادة قاضية بأن المرأة تأتي بالجهاز من بيتها فحكم لها به

وَأَنَّ الْعَادَةَ قَاضِيَةٌ أَيْضاً بِأَنَّ مَا يَصْلَحُ لِلرِّجَالِ خَاصَّةً فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ مَقْتَنِيَّاتِهِ دُونَ مَقْتَنِيَّاتِ الْمَرْأَةِ وَكَذَلِكَ مَا يَصْلَحُ لِلْمَرْأَةِ خَاصَّةً يَكُونُ مِنْ مَقْتَنِيَّاتِهَا دُونَ مَقْتَنِيَّاتِ الرَّجُلِ وَالْمَشْتَرِكُ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ قَضَاءٌ لِحَقِّ الْعَادَةِ السَّابِقَةِ وَلَوْ فَرَضَ خِلَافُ هَذِهِ الْعَادَةِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ أَوْ صَقَعَ مِنَ الْأَصْقَاعِ لِحُكْمِهَا وَقَالَ أَيْضاً أَنَّ عَادَةَ الشَّرْعِ فِي بَابِ الدَّعَاوِي بَعْدَ النَّظَرِ وَالْإِعْتِبَارِ رَاجِعَةٌ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَهَذَا حُكْمٌ بِقَوْلِ الْمَنكَرِ مَعَ الْيَمِينِ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ وَبِإِنْ التَّشْبِثِ أَوَّلَى مِنَ الْخَارِجِ لِقَضَاءِ الْعَادَةِ بِمِلْكِيَّةٍ مَا فِي يَدِ الْإِنْسَانِ غَالِباً فَحُكْمٌ بِإِجَابِ الْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ وَالرَّجُوعَ إِلَى مَنْ يَدَّعِي الظَّاهِرَ.

وَقَالَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مِنَ الْمَخْتَلَفِ: قَالَ الشَّيْخُ فِي الْجُزْءِ الثَّلَاثِ مِنَ الْخِلَافِ إِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ بَعْدَ أَنْ سَلِمَتْ نَفْسُهَا إِلَيْهِ فِي قَبْضِ الْمَهْرِ وَالتَّنْفِقَةِ فَالَّذِي رَوَاهُ أَصْحَابُنَا أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الزَّوْجِ وَعَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْوَجْهَ عِنْدِي أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمَرْأَةِ مُطْلَقاً فِيهَا مَعاً لِأَصَالَةِ عَدَمِ الْإِقْبَاضِ وَالرَّوَايَاتِ فِي الصَّدَاقِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الزَّمَنِ الْأَوَّلِ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِنَّمَا تَدْخُلُ بَعْدَ قَبْضِ الْمَهْرِ انْتَهَى.

وَمَقْتَضَى كَلَامِهِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنَّ الْعَادَةَ أَوْ الظَّاهِرَ وَالْغَالِبَ هِيَ الْأَصْلُ إِنْ وَجَدْتَ فِي عَادَةِ أَهْلِ زَمَانِنَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَهْرِ وَالتَّنْفِقَةِ وَالْقَوْلَ قَوْلَ الْمَرْأَةِ فِي الْمَهْرِ وَقَوْلُ الزَّوْجِ فِي التَّنْفِقَةِ، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الزَّوْجَ يَنْفِقُ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى زَوْجَتِهِ وَيَعِيشَانِ مَعاً وَفِي أَثَاثِ الْبَيْتِ التَّحَالُفَ وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِاحْتِضَارِ الشُّهُودِ وَإِقَامَةِ الْبَيِّنَاتِ فِي الْإِنْفَاقَاتِ الْيَوْمِيَّةِ وَشِرَاءِ أَثَاثِ الْبَيْتِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

قَالَ فِي الْمَخْتَلَفِ: إِذَا اشْتَرَى شَيْئاً كَانَ قَدْ رَأَاهُ قَبْلَ الْعَقْدِ صَحَّ، فَإِنْ كَانَ نَاقِصاً كَانَ لَهُ الرَّدُّ فَإِنْ اخْتَلَفَا، فَقَالَ الْمُبْتَاعُ نَقِصَ وَقَالَ الْبَائِعُ لَمْ يَنْقُصْ قَالَ الشَّيْخُ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُبْتَاعِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَنْتَزِعُ الثَّمَنَ مِنْهُ وَلَا يَجِبُ انْتِزَاعُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النَّقْصَانِ وَاعْتِرَافُ الْمَشْتَرِيِّ بِالشِّرَاءِ إِقْرَارٌ بِوُجُوبِ انْتِزَاعِ الثَّمَنِ مِنْهُ انْتَهَى.

وَأُورِدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شَيْخَنَا الْمُحَقِّقَ الْأَنْصَارِيَّ مَرَّتَيْنِ أَوَّلَاهُمَا فِي شُرَاطِ الْعُضُيْنِ وَتَعَمَّقَ فِيهَا غَايَةَ التَّعَمُّقِ وَالْحَقُّ أَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا غَيْرُ خَالٍ عَنِ الشُّبْهَةِ وَإِنْ كَانَ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ بَلَا إِشْكَالٍ كَسَائِرِ الْخِيَارَاتِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ سَبَبِهَا وَقَوْلُ الشَّيْخِ قَرِيبٌ جَدّاً اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْظَمِ الْفُقَهَاءِ وَعِنْدِي أَنَّ تَجْوِيزَ الْإِكْتِفَاءِ فِي الْمَشْتَرِيِّ بِالرُّؤْيَةِ السَّابِقَةِ وَعَدَمُ صَحِّهِ الْبَيْعِ بِدُونِ الرُّؤْيَةِ وَالْوَصْفِ لَا يَنْفَكُ عَنْ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي النَّقْصِ وَالْإِلْحَاقِ بِالرُّؤْيَةِ عَنِ الْفَائِدَةِ وَقَدْ يَتَّفَقُ لِلْمَشْتَرِيِّ أَنْ يَرَى الدَّارَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ مَالَكِهِ يَبِيعُهَا يَوْمَئِذٍ وَهَذِهِ الرُّؤْيَةُ شَرْطُ كَافٍ فِي الصَّحَّةِ وَلَا يَدَّ مِنْهَا فَإِذَا أَمَرَ الشَّارِعَ رَجُلًا بِأَنْ يَشْتَرِيَ مَا رَأَاهُ سَابِقاً دُونَ مَا لَمْ يَرِهِ كَانَ هَذَا فِي مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا رَأَاهُ لَكَانَ لَهُ الْفَسْخُ فَإِذَا لَمْ يَفْسخْ مَعَ الْإِشْهَادِ أَوْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ بَلَا إِشْهَادٍ وَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ الْإِشْهَادُ عَلَى أَوْصَافِ الدَّارِ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ إِذْ لَمْ يَخْتَلِجْ بِبَالِهِ أَنَّهُ يَشْتَرِيهَا يَوْمَئِذٍ، فَإِذَا جَوَّزَ الشَّارِعَ لِهَذَا الرَّجُلِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى رُؤْيَتِهِ السَّابِقَةِ وَيَشْتَرِيَ ثُمَّ لَمْ يَقْبَلْ

٩-١٦٤٠١ (الكافي - ٣٦١:٧ و ٤١٥ - التهذيب - ٢٢٩:٦ رقم ٥٥٤)

القميّان، عن صفوان، عن ابن بكير، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إن الله قد حكم في دمائكم بغير ما حكم به في أموالكم» الحديث وقد مضى.

قوله في التّغيير عمّا كان ولم يكن الاّشهاد عليه ممكناً غالباً أو كان على خلاف مجرى العادة كان الاكتفاء بالرّؤية السابقة لغوّاً إذ لم يعهد من أحد من المسلمين وغيرهم من سائر الملل أن يشهد على صفات كلّ ما يراه لاحتمال أن يشتريه يوماً فاذن يعتبر بعد أن علمنا أنّ السّارع شرط رضا المشتري بالمبيع الذي رآه أن لا يتنزع منه الثمن إلّا بعد العلم برضاه أو إقراره أو بيّنة وأمّا إذا اشترى معتمداً على أوصاف مذكورة في متن العقد فادّعى المشتري التصريح بصفة غير موجودة وأنكر البائع وقال لم نصّرحت بتلك الصّفة اتّجه أن يكون القول قول البائع إذ يمكن الاّشهاد على شروط المعاملة وألفاظها المذكورة في العقد، فتبيّن أن كلّ ما لا يمكن الاّشهاد عليه يجب إمّا أن لا يثبت حقّ فيه لأحد أو يقبل قول صاحب الحقّ من غير بيّنة وإلّا فلا وجه لإثبات حقّ لا يقبل إلّا بالبيّنة ولا يمكن اثباته إلّا بالبيّنة فبين دعوى تغيير الأوصاف وسائر الخيارات فرق وعرضنا أن لا يتعجّب المبتدئ من هذا الفرق الذي التزم به بعضهم لا القطع والجزم وأمّا شيخنا المحقّق الأنصاري فوجه قوله بما يوجب عدم الفرق بين ما نحن فيه وسائر الخيارات.

إن ادّعى رجل أن ماله دين عند رجل آخر وقال الرّجل الآخر بل هو وديعة عندي وغرضه ينفي الضّمان عند التّلف كان القول قول الودعيّ ويطلب البيّنة من المالك فإنّه المدّعي يترك لو ترك الخصومة وقيل يطلب البيّنة من مدّعي الوديعة فإنّه مقرّ بوقوع مال الغير في يده والأصل في اليد الضّمان وعلى هذا فيجب على الودعيّ الإّشهاد على كون المال وديعة حتى ينفي الضّمان ويقبل قوله فيها سوى ذلك وعلى الأوّل لا ضرورة في الإّشهاد على الوديعة والأولى أن لا يكون الودعيّ ملزماً بالإّشهاد وكما يقبل قوله في التّلف وعدمه والقيمة كذلك يقبل قوله في أصل كونه وديعة وكون الأصل في اليد الضّمان غير مسلّم مطلّقاً وليس كذلك ما لو كان الاختلاف بينهما في الغصب والإّعارة بأن ادّعى المالك الغصب ومن هو في يده العارية فالمتّجه أن يكون القول قول المالك والفرق بين العارية والوديعة أن المستعير يأخذ المال لمصلحة نفسه والودعيّ يأخذه لمصلحة المالك وليس على المحسنين سبيل ولا يدّع في أن يؤمر المستعير بالإّشهاد وإقامة البيّنة والحضور عند القاضي والجرح والتّعديل وسائر ما في المرافعة والخصومة من التّعب والفتح فإنّه أخذ المال لمصلحة نفسه فعليه أن يلتزم بما يستعقبها بخلاف الودعيّ وعرضنا من ذلك أن لا يعجب الناظر إن رأى بعض الفقهاء فرق بينا «ش».

١٠-١٦٤٠٢ (الكافي - ٤١٥:٧) محمد، عن محمد بن أحمد، عن العبيدي

(التهذيب - ٢٢٩:٦ رقم ٥٥٥) ابن عيسى، عن العبيدي، عن

(الفقيه - ٦٣:٣ رقم ٣٣٤٣) ياسين الضرير، عن البصري

قال: قلت للشيخ

(الفقيه) يعني موسى بن جعفر عليها السلام

(ش) خبرني عن رجل يدعي قبل الرجل الحق فلا يكون له

بيّنة بهاله قال «فيمين المدّعي عليه فان حلف فلا حقّ له

(الكافي - التهذيب) وإن لم يحلف فعليه

(الفقيه) وإن ردّ اليمين على المدّعي فلم يحلف فلا حقّ له

(ش) وإن كان المطلوب بالحقّ قد مات فأقيمت البيّنة عليه

فعلى المدّعي اليمين بالله الذي لا إله إلاّ هو لقد مات فلان وإنّ حقّه

لعليه فان حلف وإلاّ فلا حقّ له لأنّا لا ندري لعلّه قد أوفاه ببيّنة لا نعلم

موضعها أو بغير بيّنة قبل الموت فمن ثمة صارت عليه اليمين مع البيّنة

فان ادّعى ولا بيّنة له فلا حقّ له لأنّ المدّعي عليه ليس بحيّ ولو كان

حيّاً لألزم اليمين أو الحقّ أو يرد اليمين عليه فمن ثمة لم يثبت عليه له

حقّ».

١١-١٦٤٠٣ (الكافي - ٤١٦:٧ - التهذيب - ٢٣٠:٦ رقم ٥٥٧) القميان،
عن صفوان، عن العلاء، عن محمد، عن أحدهما عليهما السلام في الرجل
يُدّعي ولا بيّنة له قال «يستحلفه فان ردّ اليمين على صاحب الحقّ فلم
يحلف فلا حقّ له».

١٢-١٦٤٠٤ (الكافي - ٤١٦:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٣٠:٦ رقم ٥٥٦) ابن عيسى، عن الحسين، عن
النّضر، عن القاسم بن سليمان، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله
عليه السلام في الرجل يُدّعي عليه الحقّ ولا بيّنة للمدّعي قال «يستحلف
أو يرّد اليمين على صاحب الحقّ فان لم يفعل فلا حقّ له».

١٣-١٦٤٠٥ (الكافي - ٤١٦:٧ - التهذيب - ٢٣١:٦ رقم ٥٦٢) عليّ،
عن العبيدي، عن يونس، عن عمّ رواه قال: استخراج الحقوق بأربعة وجوه
بشهادة رجلين عدلين فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فان لم تكن
امرأتان فرجل ويمين المدّعي فان لم يكن شاهد فاليمين على المدّعي
عليه فان لم يحلف ورّد اليمين على المدّعي فهي واجبة عليه أن يحلف
ويأخذ حقّه فان أبى أن يحلف فلا شيء له».

١٤-١٦٤٠٦ (الكافي - ٤١٦:٧) حميد، عن

(التهذيب - ٢٣٠:٦ رقم ٥٦١) ابن سماعة، عن بعض
أصحابه، عن أبان، عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل
يُدّعي عليه الحقّ وليس لصاحب الحقّ بيّنة قال «يستحلف المدّعي عليه

فان أبي أن يحلف وقال أنا أردّ اليمين عليك لصاحب الحقّ فانّ ذلك واجب على صاحب الحقّ أن يحلف ويأخذ ماله».

١٥-١٦٤٠٧ (الكافي - ٤١٧:٧ - التهذيب - ٢٣٠:٦ رقم ٥٦٠) الثلاثة، عن هشام، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «تردّ اليمين على المدّعي».

١٦-١٦٤٠٨ (الكافي - ٤١٧:٧ - التهذيب - ٢٣١:٦ رقم ٥٦٤) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عاصم بن حميد

(التهذيب - ٢٣٠:٦ رقم ٥٥٨) الحسين، عن النضر، عن عاصم، عن محمّد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يقيم البيّنة على حقّه هل عليه أن يستحلف؟ قال «لا».

١٧-١٦٤٠٩ (التهذيب - ٢٣٠:٦ رقم ٥٥٩) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن أبي العباس، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٨-١٦٤١٠ (الكافي - ٤١٧:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ٢٣١:٦ رقم ٥٦٣) أحمد، عن عليّ بن الحكم أو غيره، عن أبان، عن أبي العباس، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إذا أقام الرجل البيّنة على حقّه فليس عليه يمين فان لم يقم البيّنة فردّ عليه الذي ادّعى عليه اليمين فأبى أن يحلف فلا حقّ له».

١٩-١٦٤١١ (الكافي - ٤١٧) الثلاثة، عن أبان، عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٢٠-١٦٤١٢ (الفقيه - ٦٣:٣ رقم ٣٣٤٢) أبان، عن جميل، عن أبي
عبدالله عليه السلام مثله.

٢١-١٦٤١٣ (الكافي - ٤١٧:٧ - التهذيب - ٢٣١:٦ رقم ٥٦٥) عليّ،
عن أبيه، عن ابن فضال، عن عليّ بن عقبة، عن النميري، عن

(الفقيه - ٦١:٣ رقم ٣٣٤٠) ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله
عليه السلام قال «إذا رضي صاحب الحقّ بيمين المنكر لحقه فاستحلفه
فحلف أن لا حقّ له قبله ذهب اليمين بحقّ المدّعي^١ فلا حقّ (دعوى
- خ ل) له قلت له: وإن كانت عليه بيّنة عادلة؟ قال «نعم، فإن أقام بعد ما
استحلفه بالله خمسين قسامة ما كان له (حقّ - خ) وكانت اليمين قد
أبطلت كلّ ما ادّعاه قبله ممّا قد استحلفه عليه».

٢٢-١٦٤١٤ (الفقيه - ٦٢:٣ رقم ٣٣٤١) قال رسول الله صلى الله عليه
وأله وسلّم «من حلف لكم بالله [على حقّ - خ] فصدّقه ومن سألكم
بالله فاعطوه ذهب اليمين بدعوى المدّعي ولا دعوى له».

بيان:

سيأتي أخبار آخر في هذا المعنى في أبواب الديون من كتاب المعاش إن
شاء الله.

١. قوله «ذهب اليمين بحقّ المدّعي» اختلف الفقهاء في قبول البيّنة بعد اليمين وأجودها أنّها لا
تقبل مطلقاً «ش».

- ١٢٦ -

باب تقابل البيّتين وحكم القرعة

١-١٦٤١٥ (الكافي - ٤١٩:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٣٣:٦ رقم ٥٧٠) محمد، عن أحمد، عن الخشاب،
عن ابن كلوب، عن اسحاق^١ عن أبي عبد الله عليه السلام «إنّ رجلين
اختصما إلى أمير المؤمنين عليه السلام في دابة في أيديهما وأقام كلّ واحد
منهما البيّنة أنّها نتجت عنده فأحلفهما عليّ عليه السلام فحلف أحدهما
وأبى الآخر أن يحلف فقضى بها للحالف فقبل له: فلو لم تكن في يد واحد
منهما وأقاما البيّنة قال: أحلفهما فأبّيهما حلف ونكل الآخر جعلتها للحالف
فان حلفا جميعاً جعلتها بينهما نصفين، قيل: فان كانت في يد أحدهما
وأقاما جميعاً البيّنة؟ قال: أقضي بها للحالف الذي هي في يده».

٢-١٦٤١٦ (الكافي - ٤١٩:٧) محمد، عن

١. في الاستبصار عن اسحاق بن عمار «عهد».

(التهذيب - ٢٣٤:٦ رقم ٥٧٣) أحمد، عن محمد بن يحيى

(التهذيب - ٧٦:٧ رقم ٣٢٤) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام اختصم اليه رجلان في دابة وكلاهما أقاما البيّنة أنّه أنتجها فقضى بها للذي هي في يده وقال: لو لم تكن في يده جعلتها بينهما نصفين».

٣-١٦٤١٧ (الكافي - ٤١٩:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٣٤:٦ رقم ٥٧٤) أحمد، عن

(الفقيه - ٣٦:٣ رقم ٣٢٧٦) ابن فضال، عن أبي جميلة، عن سماك بن حرب، عن تميم بن طرفة إن رجلين عرّفا بعيراً فأقام كلّ واحد منهما بيّنة فجعله أمير المؤمنين عليه السلام بينهما.

٤-١٦٤١٨ (الكافي - ٤١٩:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان، عن البصري^١

(الفقيه - ٩٤:٣ رقم ٣٣٩٧) موسى بن القاسم وعلي بن الحكم، عن البصري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان عليّ عليه السلام اذا أتاه رجلان يختصمان بشهود عدلهم سواء وعددهم سواء

١. وأورده في التهذيب - ٢٣٣:٦ رقم ٥٧١ بسند آخر.

أقرع بينهم على أيهم تصير اليمين قال وكان يقول: اللهم رب السماوات السبع أيهم كان الحق له فأذه اليه، ثم يجعل الحق للذي تصير عليه اليمين إذا حلف».

٥-١٦٤١٩ (الكافي - ٤١٩:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن داود بن سرحان^١

(الفقيه - ٩٣:٣ رقم ٣٣٩٤) البزنطي، عن داود، عن أبي عبدالله عليه السلام في شاهدين شهدا على أمر واحد وجاء آخران فشهدا على غير الذي شهدا واختلفوا قال «يقرع بينهم فأَيهم قرع فعليه اليمين^٢ وهو أولى بالقضاء».

٦-١٦٤٢٠ (التهذيب - ٢٣٥:٦ رقم ٥٧٧) الحسين، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله غير أنه قال أولى بالحق.

٧-١٦٤٢١ (الكافي - ٤١٨:٧ - التهذيب - ٢٣٤:٦ رقم ٥٧٥) محمد، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن

(الفقيه - ٦٥:٣ رقم ٣٣٤٥) شعيب، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي القوم فيدعي داراً في أيديهم

١. وأورده في التهذيب ٢٣٣:٦ رقم ٥٧٢ بهذا السند أيضاً.
٢. في التهذيب قال يقرع [أقرع - خ ل] عليه اليمين فهو أولى بالقضاء «عهد».

(الفقيه) وقيم البيّنة

(ش) وقيم الذي في يديه الدار البيّنة أنّه ورثها عن أبيه ولا يدري كيف كان أمرها فقال «أكثرهم بيّنة يستحلف وتدفع إليه وذكر أنّ عليّاً عليه السلام أتاه قوم يختصمون في بغلة فقامت البيّنة لهؤلاء أنّهم أنتجوها على مذودهم لم يبيعوا ولم يهبوا وأقام هؤلاء البيّنة أنّهم أنتجوها على مذودهم لم يبيعوا ولم يهبوا فقضى بها لأكثرهم بيّنة واستحلفهم^١.

(الكافي - التهذيب) قال فسألته حينئذ فقلت: رأيت إن كان الذي ادّعى الدار قال إنّ أبا هذا الذي هو فيها أخذها بغير ثمن ولم يقم الذي هو فيها بيّنة إلّا أنّه ورثها عن أبيه؟ قال «إذا كان أمرها هكذا فهي للذي ادّعاها وأقام البيّنة عليها».

٨-١٦٤٢٢ (التهذيب - ٢٣٥:٧ رقم ١٠٢٤) ابن محبوب، عن عليّ بن السندي، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير مثله بدون ذكر البغلة وقضاء عليّ عليه السلام فيها في البين.

بيان:

«المذود» كمنبر معلق الدّابة قال في الفقيه لو قال الذّي في يده الدّار إنّها لي وملكي وأقام على ذلك بيّنة وأقام المدّعي على دعواه بيّنة كان الحقّ أن يحكم بها للمدّعي^٢ لأنّ الله تعالى إنّما أوجب البيّنة على المدّعي ولم يوجبها على

١. قوله «واستحلفهم...» وجوب اليمين على من رجّحت بيّنته هو مختار النّسب في الدّروس وظاهر عبارة اللّمة عدم وجوب اليمين. «سلطان رحمه الله».

٢. قوله «كان الحقّ أن يحكم بها للمدّعي» ظاهره أنّه لا فرق بين كون بيّنة اليد أكثر أو أعدل

المدعى عليه ولكن هذا المدعى عليه ذكر أنه ورثها عن أبيه ولا يدري كيف أمرها فلهذا أوجب الحكم باستحلاف أكثرهم بيّنة ودفع الدار اليه ولو أن رجلاً ادّعى على رجل عقاراً أو حيواناً أو غيره وأقام شاهدين وأقام الذي في يده شاهدين واستوى الشهود في العدالة كان الحكم أن يخرج الشيء من يدي مالكة إلى المدعى لأن البيّنة عليه.

فان لم يكن الشيء في يدي أحد وادّعى فيه الخصمان جميعاً فكل من أقام

أم لا في ذلك وهذا يخالف مفهوم ما سيأتي من قوله واستوى الشهود في العدالة إلا أن يقال إن ذلك من كلام أبيه ولا يرتضي به «سلطان رحمه الله». أقول: ظاهر كلام الصدوق يدل على أن ذا اليد لا يقبل بيّنته إذا كانت خالية عن ذكر السبب وأما إذا ذكر السبب فيقبل بيّنته كما يقبل بيّنة غير ذي اليد فيعارض بينها فيرجح الأكثر عدداً. وقال بعد ذلك فيما لو كان المتداعيان غير ذوي أيدي يرجح الأعدل ثم الأكثر عدداً ولا فرق بين كون المتصرف أحدهما أو خارجاً عنها وإلى هذا الاختلاف في الكلام أسار السلطان رحمه الله.

وأما قبول بيّنة ذي اليد إذا كانت مستندة إلى سبب فغير بعيدة لأن إلزام البيّنة على المنكر ينتفي في الشرع لكونه حرجاً فإذا رضي المنكر باقامة البيّنة والتزم بالحرج فهو له، وإنّا قلنا بالزامة حرج لأنه لا يمكن لأحد أن يحفظ الشهود على براءة ذمته من كل دين محتمل، وكون ما في يده من الأموال مما لا حق لأحد عليه. وأيضاً فإن من شرط شهادة الشهود أن يزيد بها على علم القاضي وظاهر أن الشهود إنّا يشهدون على ملك الناس لما في أيديهم باستناد تصرفهم وتقبلهم فيها، فلا يزيد بشهادة الشهود على علم القاضي شيء، فإنه يعرف تصرفه وتقبله في ما بيده ولا ينكره المدعى أيضاً فلا فائدة في الشهادة إلا إذا شهدوا بالسبب، فإنه يزيد على الإعتداد على التصرف وهو شيء ينافي شهود المدعى فرضاً، كما في الحديث إذ شهد كل من البيّنتين بالانتاج على ندود من شهدت له وحينئذ فلا وجه لردّ شهادة ذي اليد مطلقاً والحكم بشهادة غير ذي اليد، فالصحيح أن يقال إذا شهدت بيّنة ذي اليد بالسبب ولم يكتف بالاعتداد على التصرف في الشهادة على الملك قبل منه وعارضت بيّنة الخارج.

وقال السلطان رحمه الله في وجه الحديث أن بيّنة الدّاخل مع ذكر السبب فيه خاصة مقدّم على الخارج وهو مختار بعض الأصحاب.

انتهى ما اخترناه هنا مذهب العلامة في المختلف ونقل كثيراً من عبارات الفقهاء فيه فليراجع إنيّه وينبغي أن لا يعدّ الإرث من السبب الخاص الذي يرجح بيّنة الدّاخل فإنه لا يزيد على الإعتداد على التصرف الذي يرجح عليه بيّنة الخارج «ش».

البينة فهو أحقّ به فان أقام كلّ واحد منها البينة فإنّ أحقّ المدّعين من عدل شاهدها فان استوى الشهود في العدالة فأكثرهما شهوداً يحلف بالله ويدفع اليه الشيء هكذا ذكره أبي رضي الله عنه في رسالته إليّ.

٩-١٦٤٢٣ (التهذيب - ٢٣٤:٦ رقم ٥٧٦) الحسين، عن الحسن، عن

(الفقيه - ٩٣:٣ رقم ٣٣٩٣) زرعة، عن سماعة

(الفقيه) عن أبي عبد الله عليه السلام

(ش) قال «إنّ رجلين اختصما إلى عليّ عليه السلام في دابة فزعم كلّ واحد منها إنّها نتجت على مذوده وأقام كلّ واحد منها بينة سواء في العدد فأقرع بينهما سهمين فعلم السهمين كلّ واحد منها بعلامة ثمّ قال: اللهم ربّ السماوات السبع وربّ الأرضين السبع وربّ العرش العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم أيّهما كان صاحب الدابة وهو أولى بها فأسألك أن تخرج سهمه، فخرج سهم أحدهما فقضى له بها».

١٠-١٦٤٢٤ (التهذيب - ٢٣٦:٦ رقم ٥٨٢) ابن محبوب، عن العلوي،

عن العمركي، عن صفوان، عن عليّ بن مطر، عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «إنّ رجلين اختصما في دابة إلى عليّ عليه السلام فزعم كلّ واحد منها» الحديث إلّا أنّه قال في آخره «فأسألك أن تقرع وتخرج اسمه فخرج اسم أحدهما فقضى له بها» وكان أيضاً اذا اختصم الخصمان في جارية فزعم أحدهما أنّه اشتراها

وزعم الآخر أنه انتجها وكانا اذا أقاما البيّنة جميعاً قضى بها للذي انتجت عنده»^١.

١١-١٦٤٢٥ (الكافي - ٤٢٠:٧ - التهذيب - ٢٣٥:٦ رقم ٥٧٨) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن مثنى الحنّاط، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: رجل شهد له رجلان بأنّ له عند رجل خمسين درهماً وجاء آخران فشهدا بأنّ له عنده مائة درهم كلّهم شهدوا في موقف قال «أقرع بينهم ثمّ استحلف الذين أصابهم القرع بالله أنّهم يشهدون بالحقّ».

بيان:

لعله أريد بقوله عند رجل أنّه كان وديعة عنده وكانت الشهود جميعاً حضوراً عند الايداع وهذا معنى قوله كلّهم شهدوا في موقف فالمراد بالموقف المكان الخاص والزمان الخاص والسبب الخاص حتى تتناقض الشهاداتتان.

١٢-١٦٤٢٦ (الكافي - ٤٢٠:٧ - التهذيب - ٢٣٥:٦ رقم ٥٧٩) عليّ، عن أبيه، عن ابن فضال، عن داود بن أبي يزيد العطار، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كانت له امرأة فجاء رجل بشهود فشهدوا أنّ هذه المرأة امرأة فلان وجاء آخرون فشهدوا أنّها امرأة فلان فاعتدل الشهود وعدلوا قال «يقرع بين الشهود فمن خرج سهمه فهو المحقّ وهو أولى بها».

١. وأورده في التهذيب - ٧٥:٧ رقم ٣٢٣ بهذا السند أيضاً.

٢. في الاستبصار فجاء رجال شهود وهو أوضح «عهد».

١٣-١٦٤٢٧ (الكافي - ٤٢٠:٧) عليّ عن أبيه والعدّة، عن

(التهذيب - ٢٣٥:٦ رقم ٥٨٠) سهل. عن السّراد، عن ابن رثاب، عن حمّان قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن جارية لم تدرك بنت سبع سنين مع رجل وامرأة ادّعى الرجل أنّها مملوكة له وادّعت المرأة أنّها ابنتها فقال «قد قضى في هذا عليّ عليه السلام» قلت: وما قضى في هذا؟ قال «كان يقول: الناس كلّهم أحرار إلّا من أقرّ على نفسه بالرقّ وهو مدرك ومن أقام بيّنة على ما ادّعى من عبد أو أمة فانه يدفع إليه يكون له رقاً» قلت: فما ترى أنت؟ قال «أرى أن أسأل الذي ادّعى أنّها مملوكة له بيّنة على ما ادّعى».

فان أحضر شهوداً يشهدون إنّها مملوكة له لا يعلمونه باع ولا وهب دفعت الجارية اليه حتى تقيم المرأة من يشهد لها أنّ الجارية ابنتها حرّة مثلها فتدفع اليها وتخرج من يد الرجل» قلت: فان لم يقيم الرجل شهوداً أنّها مملوكة له؟ قال «تخرج من يديه فان أقامت المرأة البيّنة على أنّها ابنتها دفعت اليها وإن لم يقيم الرجل البيّنة على ما ادّعى ولم تقم المرأة البيّنة على ما ادّعت خُلي سبيل الجارية تذهب حيث شاءت».

١٤-١٦٤٢٨ (الكافي - ٤٣٣:٧) الأربعة، عن جعفر، عن عليّ عليهما السلام

(التهذيب - ٢٣٧:٦ رقم ٥٨٣) أحمد، عن البرقي، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ عليهم السلام «أنّه قضى في رجلين ادّعىا بغلة فأقام أحدهما شاهدين والآخر خمسة فقال لصاحب الخمسة خمسة أسهم ولصاحب الشاهدين سهماً».

١٥-١٦٤٢٩ (التهذيب - ٦: ٢٤٠ رقم ٥٩٤) الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حفص، عن منصور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل في يده شاة فجاء رجل فادّعاها وأقام البيّنة العدول إنّها ولدت عنده ولم يهب ولم يبيع وجاء الذي في يده بالبيّنة مثلهم عدول أنّها ولدت عنده لم يبيع ولم يهب؟ قال أبو عبد الله عليه السلام «حقاً للمدّعي ولا أقبل من الذي في يده بيّنة لأنّ الله عزّ وجلّ إنّما أمر أن تطلب البيّنة من المدّعي فإن كانت له بيّنة وإلاّ فيمين الذي هو في يده هكذا أمر الله تعالى».

بيان:

قال في التهذيبين في الجمع بين هذه الأخبار: إنّ البيّنتين اذا تقابلتا فإن لم تكن لأحدهما يد متصرّفة حكم لأعدهما شهوداً ومع التّساوي في العدالة لأكثرهما شهوداً مع حلفه وأمّا قسمة عليّ عليه السلام على عدد الشهود فإنما هو على وجه المصالحة دون مرّ الحكم ومع التّساوي في العدد أقرع فمن خرج اسمه حلف وأخذ وإن كان لأحدهما يد متصرّفة فإن كانت البيّنة إنّما تشهد له بالملك فقط دون سببه انتزع من يده وأعطى اليد الخارجة وإن شهدت له بسبب الملك وكانت الأخرى مثلها كانت البيّنة التي مع اليد المتصرّفة أولى وأمّا الحكم للحالف ومع حلفها فالتنصيف فمحمول على الاصطلاح بينها لأنّها قد بيّنا وجوه الترجيح ولا حالة توجب اليمين على كلّ واحد منها.

وقال في الاستبصار ويمكن أن يكون ذلك نائباً عن القرعة بأن لا يختار القرعة وأحال كلّ واحد منها إلى اليمين ورأى ذلك الامام صواباً وكان مخيراً بين العمل على ذلك والعمل على القرعة هذا ملخّص كلامه في الكتابين.

وفي الفقيه ما نسبته إلى رسالة أبيه وقد مرّ ثمّ الاستفادة من الحكم في الزنديق الذي شهد عليه رجلان عدلان مرضيان وشهد له ألف بالبراءة بأنّه تجاوز شهادة

الرجلين وتبطل شهادة الألف لأنه دين مكتوم كما مضى في باب حد المرتد: إنَّ من وجوه ترجيح البيّنين خفاء المشهود عليه فإنّه ممّا يرجّح اثباته على نفيه لجواز اطلاع إحدهما عليه دون الأخرى.

١٦٤٣٠-١٦ (التهذيب - ٦: ٢٤٠ رقم ٥٩٣) محمد بن أحمد، عن موسى بن عمر، عن عليّ بن عثمان، عن

(الفقيه - ٩٢: ٣ رقم ٣٣٨٩) محمد بن حكيم قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن شيء فقال لي «كلّ مجهول ففيه القرعة» قلت له: إنَّ القرعة تخطيء وتصيب فقال «كلّ ما حكم الله به فليس بمخطيء».

بيان:

هذا الحديث يحتمل معنيين أحدهما أن حكم الله لا يخطيء في القرعة أبداً والثاني أن ماخرج بالقرعة فهو حكم الله وإن أخطأ القرعة فإن الحكم ليس بخطأ والحديثان الآتيان يؤيدان الأول.

١٦٤٣١-١٧ (الفقيه - ٩٢: ٣ رقم ٣٣٩٠ ورقم ٣٣٩١) قال الصادق عليه السلام «ما تقارع قوم ففوضوا أمرهم إلى الله إلّا خرج سهم المحق».

وقال «أيّ قضية أعدل من القرعة اذا فوّض الأمر إلى الله أليس الله تعالى يقول فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ».

بيان:

«فساهم» فقارع «فكان من المدحضين» فصار من المغلوبين بالقرعة وأصل الدّحض الزلق روي أنّ يونس عليه السلام لما وعد قومه بالعذاب خرج من بينهم قبل أن يأمره الله به فركب في السفينة فوقف فقالوا هنا عبد ابق فاقترعوا فخرجت القرعة عليه فرمى بنفسه في الماء فالتقمه الحوت.

١٨١٦٤٣٢ (التهذيب - ٦: ٢٤٠ رقم ٥٩٢) الحسين، عن حمّاد، عمّن ذكره، عن أحدهما عليهما السلام قال «القرعة لا تكون إلّا للامام».

بيان:

يعني إنّ الحكم بالقرعة لا يكون ولا يصحّ إلّا للامام لأنّه هو الذي لا يجري الله على يديه إلّا الصّواب فلو جوّز في قضية أن يكون كلا الطرفين على الخطأ فلا يقرع الامام بينها إلّا أن يجعل معها سهم مبيع ليخرج على الله اب هذا مع أنّه قد مضى جواز القرعة لغير الامام أيضاً وعليه ورد ما رواه في التهذيب عن الحسين، عن ابن أبي عمير عن جميل قال: قال الطّيار لزراعة: ما تقول في المساهمة أليس حقّاً؟

فقال زراعة: بل هي حقّ، فقال الطّيار: أليس قد ورد أنّه يخرج سهم المحقّ؟ قال: بلى قال: فتعال حتى أدّعي أنا وأنت شيئاً ثمّ نساهم عليه وننظر هكذا هو، فقال له زراعة: إنّما جاء الحديث بأنّه ليس من قوم فوّضوا أمرهم إلى الله ثم اقترعوا إلّا خرج سهم المحقّ فأما على التجارب فلم توضع على التجارب، فقال الطّيار: أرايت إن كانا جميعاً مدّعين ادّعي ما ليس لهما من ابر يخرج سهم أحدهما؟

فقال زراعة: اذا كان ذلك جعل معه سهم مبيع فان كانا ادّعي ما ليس لهما فخرج سهم المبيع.

أقول: هذا كلّه اذا كان الأمر فيما يقرع عليه متعيّناً في الواقع وأمّا اذا لم يكن متعيّناً وأريد تعيينه بالقرعة فيجوز لغير الامام القرعة فيه بلا ريب كما مرّ بيانه في باب العتق المبهم من كتاب الزكاة وإنّ بهذا يتوافق الأخبار الواردة فيه.

- ١٢٧ -

باب شهادة الواحد ويمين المدعي وما يقبل بلا بينة

١-١٦٤٣٣ (الكافي - ٣٨٥:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن حماد

(التهذيب - ٢٧٥:٦ رقم ٧٤٩) الحسين، عن صفوان، عن حماد قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «كان عليّ عليه السلام يميز في الدين شهادة رجل ويمين المدعي».

٢-١٦٤٣٤ (الكافي - ٣٨٥:٧) عليّ، عن أبيه، عن حماد بن عيسى

(التهذيب - ٢٧٥:٦ رقم ٧٤٨) الحسين، عن حماد بن عيسى قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «حدّثني أبي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم قضى بشاهد ويمين».

٣-١٦٤٣٥ (الكافي - ٣٨٥:٧ - التهذيب - ٢٧٢:٦ رقم ٧٤٢) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي بصير قال: سألت

أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الرجل الحقّ وله شاهد واحد؟ قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بشاهد واحد ويمين صاحب الحقّ وذلك في الدين».

٤-١٦٤٣٦ (التهذيب - ٢٧٣:٦ رقم ٧٤٥) الحسين، عن النضر، عن القاسم بن سليمان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشهادة رجل مع يمين الطالب في الدين وحده».

٥-١٦٤٣٧ (التهذيب - ٢٧٣:٦ رقم ٧٤٤) عنه، عن فضالة، عن أبان، عن أبي مريم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة شاهد مع يمين طالب الحقّ اذا حلف أنه لحق».

بيان:

حملها كلّها في الاستبصار على الدين حمل المطلق على المقيّد.

٦-١٦٤٣٨ (الكافي - ٣٨٥:٧ - التهذيب - ٢٧٢:٦ رقم ٧٤١) القميان، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق».

٧-١٦٤٣٩ (التهذيب - ٢٧٣:٦ رقم ٧٤٣) الحسين، عن القاسم، عن أبان، عن البصري، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٨-١٦٤٤٠ (الفقيه - ٥٤:٣ رقم ٣٣١٨) قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشهادة شاهد ويمين المدعي وقال عليه السلام «نزل عليّ جبرئيل عليه السلام بشهادة شاهد ويمين صاحب الحق» وحكم به أمير المؤمنين عليه السلام بالعراق.

٩-١٦٤٤١ (الكافي - ٣٨٦:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٧٢:٦ رقم ٧٤٠) ابن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن الحرّاز، عن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يميز في الدين شهادة رجل واحد ويمين صاحب الدين ولم يكن يميز في الهلال إلاّ شاهدي عدل».

١٠-١٦٤٤٢ (الكافي ... - التهذيب - ٢٧٣:٦ رقم ٧٤٦) محمد بن أحمد، عن عبد الله [عبيد الله - خ ل] بن أحمد، عن

(الفقيه - ٥٤:٣ رقم ٣٣١٩) السّراد، عن العلاء، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهادة الرجل الواحد اذا علم منه خبر مع يمين الخصم في حقوق الناس فأما ما كان من حقوق الله أو رؤية الهلال فلا».

بيان:

أريد بالخصم المدعي فإنّ كلّاً منهما خصم للآخر.

١١-١٦٤٤٣ (التهذيب - ٢٩٦:٦ رقم ٨٢٦) ابن قولويه، عن أبيه، عن

عبدالله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الوليد، عن العباس بن هلال، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال «إن جعفر بن محمد عليهما السلام قال له أبو حنيفة: كيف تقضون بأليمين مع الشاهد الواحد؟ فقال جعفر عليه السلام: قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقضى به علي عليه السلام عندكم، فضحك أبو حنيفة، فقال جعفر عليه السلام: أنتم تقضون بشهادة واحد شهادة مائة، فقال: ما نفعل؟ قال: بلى يشهد مائة فترسلون واحداً يسئل عنهم ثم تجيزون شهادتهم بقوله».

١٢-١٦٤٤٤ (الكافي - ٣٨٥:٧) الثلاثة

(التهذيب - ٢٧٣:٦ رقم ٧٤٧) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن البجلي قال: دخل الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل على أبي جعفر عليه السلام فسألاه عن شاهد ويمين فقال «قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقضى به علي عليه السلام عندكم بالكوفة» فقالا: هذا خلاف القرآن قال «وأيّن وجدتموه خلاف القرآن؟» فقالا: إن الله عز وجل يقول وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ فقال لهما أبو جعفر عليه السلام «فقلوه وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ هو أن لا تقبلوا شهادة واحد ويميناً».

ثم قال «إن علياً عليه السلام كان قاعداً في مسجد الكوفة فمرّ به عبدالله بن قفل التميمي (التميمي - خ ل) ومعه درع طلحة فقال له علي عليه السلام هذه درع طلحة أخذت غلواً يوم البصرة فقال له عبدالله بن قفل: فاجعل بيني وبينك قاضيك الذي رضيته للمسلمين

فجعل بينه وبينه شريحاً فقال عليّ عليه السلام: هذه درع طلحة أخذت غلولاً يوم البصرة فقال له شريح: هات على ما تقول بيّنة فأتاه بالحسن عليه السلام فشهد أنّها درع طلحة أخذت غلولاً يوم البصرة فقال: هذا شاهد ولا أقضي بشهادة شاهد حتى يكون معه آخر.

قال: فدعا قنبراً فشهد أنّها درع طلحة أخذت غلولاً يوم البصرة فقال شريح: هذا مملوك ولا أقضي بشهادة مملوك قال: فغضب عليّ صلوات الله عليه وقال: خذوها فإنّ هذا قضى بجور ثلاث مرّات، قال: فتحوّل شريح عن مجلسه ثمّ قال: لا أقضي بين اثنين حتى تخبرني من أين قضيت بجور ثلاث مرّات فقال له: ويلك أو ويحك إني لما أخبرتك أنّها درع طلحة أخذت غلولاً يوم البصرة فقلت: هات على ما تقول بيّنة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم حيث ما وجد غلول أخذ بغير بيّنة، فقلت رجل لم يسمع الحديث فهذه واحدة ثمّ أتيتك بالحسن فشهد.

فقلت هذا واحد ولا أقضي بشهادة واحد حتى يكون معه آخر وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم بشهادة واحد ويمين فهذه ثنتان ثمّ أتيتك بقنبر فشهد أنّها درع طلحة أخذت غلولاً يوم البصرة فقلت هذا مملوك ولا أقضي بشهادة مملوك وما بأس بشهادة المملوك اذا كان عدلاً ثمّ قال: ويلك أو ويحك إمام المسلمين يؤتمن من أمورهم على ما هو أعظم من هذا».

١٦٤٤٥-١٣ (الفقيه - ١٠٩:٣ رقم ٣٤٢٨) محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «إنّ عليّاً عليه السلام كان في مسجد الكوفة» الحديث وزاد في آخره ثمّ قال أبو جعفر عليه السلام «فأول من ردّ شهادة المملوك رمع».

بيان:

«الغلول» الخيانة وربما يخص بالغنيمة يقال غلّ شيء من المغنم اذا أخذ في خفية ولعلّ الوجه في جواز أخذ الغلول بغير بيّنة أنّه ممّا يعرفه العسكر ولم يقسم بعد بين أهله ليبيع ويوهب وكفى بهذه القضية شاهداً على حماقة شريح، وبصدر الحديث على جهالة فقيهي العامة، وبالحديث السابق على عظم غباوة إمامهم الأعظم خذلهم الله ولعلّه إنّما قلب لفظة عمر للتقية وصوناً للسانه الطاهر عن لوث اسمه وتحقيراً لعدوّ الله.

١٦٤٤٦-١٤ (الكافي - ٤٣١:٧) محمد بن جعفر الكوفي، عن محمد بن اسماعيل، عن جعفر بن عيسى^١

(الفقيه - ٣: ١١٠ رقم ٣٤٢٩) العبيدي، عن جعفر بن عيسى قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام جعلت فداك المرأة تموت فيدعي أبوها أنّه أعارها بعض ما كان عندها من متاع وخدم أتقبل دعواه بلا بيّنة أم لا تقبل دعواه إلّا بيّنة؟ فكتب عليه السلام اليه «تجوز بلا بيّنة» قال: وكتبت

(الكافي) إليه

(الفقيه) إلى أبي الحسن يعني عليّ بن محمد عليهما السلام

(ش) إنّ ادّعى زوج المرأة الميتة أو أبو زوجها أو أم زوجها

١. وأورده في التهذيب ٦ - ٢٨٩ رقم ٨٠٠ بهذا السند أيضاً.

في متاعها أو خدمها مثل الذي ادّعى أبوها من عارية بعض المتاع أو الخدم أيكونون بمنزلة الأب في الدعوى؟ فكتب عليه السلام «لا».

بيان:

وذلك لأنّ الأب كثيراً ما يعير أولاده المتاع ولأنّه في التصرف في أموالهم في اتّساع ولأنّه أعرف بما نواه فيها أعطاه بخلاف غيره.

١٥-١٦٤٤٧ (التهذيب - ٩: ١٨٠ رقم ٧٢١) الحسين، عن الثلاثة قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن امرأة ادّعت أنّه أوصي لها في بلد بالثلث وليس لها بينة؟ قال «تصدّق في ربع ما ادّعت».

بيان:

هذا خبر شاذ مخالف للمتواترات المجمع عليها ولا وجه له.

- ١٢٨ -

باب شهادة النساء

١-١٦٤٤٨ (الكافي - ٣٨٦:٧ - التهذيب - ٢٧٢:٦ رقم ٧٣٩) الخمسة

(الفقيه - ٥٥:٣ رقم ٣٣٢١) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز شهادة النساء مع يمين الطالب^١ في الدين يحلف بالله أن حقه لحق».

٢-١٦٤٤٩ (الكافي - ٣٨٦:٧) بعض أصحابنا، عن

(التهذيب - ٢٧٢:٦ رقم ٧٣٨) محمد بن عبد الحميد، عن

١. قوله «شهادة النساء مع يمين الطالب» المشهور عدم قبول شهادة النساء منفردات في الأموال والديون وإن انضم إليها اليمين وقوى الشهيد الأول في الدروس وكذا الشهيد الثاني في شرح اللّعة قبول إمرأتين ويمين في الأموال والظاهر أن هذا مذهب المصنّف أيضاً «سلطان رحمه الله».

وهذه إحدى المسائل التي يتوقف الحكم فيها على حجية خبر الواحد الصحيح لآثمة حكم يخالف العمومات والأصول ولا دليل عليه من القرآن والعقل ولم يقم عليه إجماع ولا سبيل إلى الحكم بالقبول إلا بخبر الواحد «ش».

سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم قال: حَدَّثَنِي الثَّقَّةُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «إِذَا شَهِدَ لَطَالِبُ الْحَقِّ امْرَأَتَانِ وَيَمِينُهُ فَهُوَ جَائِزٌ».

٣-١٦٤٥٠ (الفقيه - ٥٥:٣ رقم ٣٣٢٠) منصور بن حازم، عن أبي الحسن موسى عليه السلام مثله.

٤-١٦٤٥١ (التهذيب - ٢٧١:٦ رقم ٧٣٤) أحمد، عن

(التهذيب - ٢٦٣:٦ رقم ٧٠١) الحسين، عن الثلاثة

(الفقيه - ٥٣:٣ رقم ٣٣١٥) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الدِّينِ وَلَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ».

٥-١٦٤٥٢ (الكافي - ٣٩٠:٧) الخمسة

(التهذيب - ٢٦٩:٦ رقم ٧٢٣) الحسين، عن الثلاثة، عن أبي عبدالله عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ قَالَ «تَجُوزُ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ وَكَانَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا أُجِيزُهَا فِي الْمَطْلَاقِ» قُلْتُ: تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجُلِ فِي الدِّينِ؟ قَالَ «نَعَمْ» وَسَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْقَابِلَةِ فِي الْوَلَادَةِ قَالَ «تَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَاحِدَةِ» وَقَالَ «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْمَنَفُوسِ وَالْعَذْرَةِ» وَحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَهُ يَحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الدِّينِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ يَحْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّ حَقَّهُ لِحَقٌّ».

بيان:

«المنفوس» الولد و«العذرة» البكارة، والظاهر إن شهادتهن بالولادة والولد تشمل كل ما يتعلق بهما ويأتي بعضه صريحاً.

٦-١٦٤٥٣ (الكافي - ٣٩١:٧) عليّ، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ٢٦٤:٦ رقم ٧٠٥) أحمد، عن السّراد، عن محمد بن الفضيل قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت: تجوز شهادة النساء في نكاح أو طلاق أو في رجم؟ فقال «تجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال أن ينظروا إليه وليس معهنّ رجل وتجاوز شهادتهنّ في النّكاح إذا كان معهنّ رجل وتجاوز شهادتهنّ في حدّ الزنا إذا كان ثلاثة رجال وامرأتان ولا تجوز شهادة رجلين وأربع نسوة في الزنا والرجم ولا تجوز شهادتهنّ في الطّلاق ولا في الدّم».

٧-١٦٤٥٤ (الكافي - ٣٩١:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٦٤:٦ رقم ٧٠٤) أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ، عن أبي بصير قال: سألته... الحديث على اختلاف كثير في ألفاظه.

٨-١٦٤٥٥ (الفتاوى - ٥١:٣ رقم ٣٣٠٩) صفوان، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام مثله على تفاوت في ألفاظه.

٩-١٦٤٥٦ (الكافي - ٣٩٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٦٥:٦ رقم ٧٠٧) أحمد، عن السَّراد، عن
ابراهيم الخارقي [الحارثي - في كا]^١ عن أبي عبدالله عليه السلام مثله
بدون قوله اذا كان معهنَّ رجل.

بيان:

«في الزَّنا والرَّجم» يعني به أنَّه لا يثبت بها الرجم في الزنا وإن ثبت بها حدُّ
الزَّاني كما مرَّ في باب شرائط الرجم «ولا في الدَّم» يعني به أنَّه لا يثبت بها القود
وإن ثبت بها الدية وبه يجمع بينه وبين ما يأتي من الأخبار.

١٠-١٦٤٥٧ (التهذيب - ٢٨٠:٦ رقم ٧٦٩) ابن عيسى، عن سعد بن
اسماعيل، عن أبيه اسماعيل بن عيسى قال: سألت الرضا عليه السلام
هل تجوز شهادة النساء في التزويج من غير أن يكون معهنَّ رجل؟ قال
«لا، هذا لا يستقيم».

بيان:

حمله في التَّهذيبين على كراهة شهادتهنَّ وحدهنَّ أو التَّقية.

١١-١٦٤٥٨ (التهذيب - ٢٨١:٦ رقم ٧٧٤) سعد، عن أحمد، عن محمد بن
خالد وعليّ بن حديد، عن عليّ بن النُّعمان، عن داود بن الحصين، عن
أبي عبدالله عليه السلام قال: سألتُه عن شهادة النِّساء في النِّكاح بلا
رجل معهنَّ اذا كانت المرأة منكراً؟ فقال «لا بأس به» ثم قال لي «ما

١. ورجَّح سيدنا الاستاذ أطال الله بقاءه الشريف الخارقي وبعضهم رجَّح الخارفي وقد مرَّ التحقيق
منَّا ورجَّحنا الخارفي بالفاء سابقاً. «ض.ع».

يقول في ذلك فقهاؤكم؟» قلت: يقولون لا يجوز إلا شهادة رجلين عدلين، فقال «كذبوا لعنهم الله هونوا واستخفوا بعزائم الله وفرائضه وشددوا وعظّموا ما هون الله، إن الله أمر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين فأجازوا الطلاق بلا شاهد واحد والنكاح لم يجيء عن الله في تحريمه. فسنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الشاهدين تأديباً ونظراً لئلا ينكر الولد والميراث وقد تثبت عقدة النكاح ويستحلّ الفرج ولا أن يشهد وكان أمير المؤمنين عليه السلام يجيز شهادة امرأتين في النكاح عند الإنكار ولا يجيز في الطلاق إلا شاهدين عدلين» قلت: فأنى ذكر الله تعالى قوله فرجل وامرأتان؟ قال (وقال - خ ل) «ذلك في الدّين إذا لم يكن رجلان فرجل وامرأتان ورجل واحد ويمين المدّعي إذا لم تكن امرأتان قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام بعده عندهم».

بيان:

«فقهاؤكم» أي فقهاء بلدكم يعني الكوفة «لم يجيء عن الله في تحريمه» يعني لم يرد عن الله حكم في احترام النكاح بالأشهاد عليه كما ورد في الطلاق وفي بعض النسخ في عزيمة فإن صحّ فمعناه أنه لم يرد الأشهاد عليه عن الله حتماً وعزيمة وإن استحبّ «ولا أن يشهد» أي ولا إشهاد.

١٢-١٦٤٥٩ (الكافي - ٣٩١:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٦٥:٦ رقم ٧٠٦) سهل، عن التميمي، عن مثنى الحنّاط، عن زرارّة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن شهادة النساء تجوز في النكاح؟ قال «نعم ولا تجوز في الطلاق» وقال «قال عليّ عليه السلام: تجوز شهادة النساء في الرجم إذا كانت (كانوا - خ ل) ثلاثة

رجال وامرأتان واذا كان أربع نسوة ورجلان فلا يجوز في الرجم» قلت:
تجوز شهادة النساء مع الرجال في الدّم؟ قال «لا».

١٣-١٦٤٦٠ (التهذيب - ٢٨١:٦ رقم ٧٧٣) محمد بن أحمد، عن بنان، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام أنّه كان يقول «شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الله إلّا في الديون وما لا يستطيع الرجل النّظر اليه».

١٤-١٦٤٦١ (التهذيب - ٢٦٧:٦ رقم ٧١٦) الحسين، عن حمّاد، عن رباعي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا تجوز شهادة النساء في القتل».

١٥-١٦٤٦٢ (التهذيب - ٢٦٥:٦ رقم ٧٠٩) ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد، عن البرقي، عن أبيه، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال «لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القود».

١٦-١٦٤٦٣ (التهذيب - ٢٦٥:٦ رقم ٧١٠) عنه، عن عبيد الله بن الفضل بن محمد بن هلال، عن محمد بن محمد بن الأشعث الكندي، عن موسى بن اسماعيل، عن أبيه قال: حدّثني أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ عليه السلام مثله.

بيان:

هذه الأخبار محمولة على ما اذا كنّ وحدهنّ لما مرّ ويأتي.

١٧-١٦٤٦٤ (التهذيب - ٢٦٧:٦ رقم ٧١٣) الحسين، عن محمد بن الفضيل، عن الكناشي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال علي عليه السلام: شهادة النساء تجوز في النكاح ولا تجوز في الطلاق، وقال: إذا شهد ثلاثة رجال وامرأتان جاز في الرجم وإذا كان رجلان وأربع نسوة لم تجز، وقال: تجوز شهادة النساء في الدّم مع الرجال».

١٨-١٦٤٦٥ (التهذيب - ٢٦٦:٦ رقم ٧١٢) يونس بن عبدالرحمن، عن المفصل بن صالح، عن الشحام قال: سألته عن شهادة النساء؟ قال: فقال «لا تجوز شهادة النساء في الرجم إلا مع ثلاثة رجال وامرأتين فان كان رجلان وأربع نسوة فلا تجوز في الرجم، قال: فقلت: أتجوز شهادة النساء مع الرجال في الدّم؟ فقال «نعم».

١٩-١٦٤٦٦ (الكافي - ٣٩٠:٧ - التهذيب - ٢٦٤:٦ رقم ٧٠٣) الحفصة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن شهادة النساء في الرجم؟ فقال «إذا كان ثلاثة رجال وامرأتان فاذا كان رجلان وأربع نسوة لم تجز في الرجم».

٢٠-١٦٤٦٧ (الكافي ... - التهذيب ...) الحسين، عن عبدالله بن سنان

(الكافي - ٣٩١:٧ - التهذيب - ٢٦٤:٦ رقم ٧٠٢) يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «لا تجوز شهادة النساء في رؤية الهلال ولا تجوز في الرجم شهادة رجلين وأربع نسوة وتجاوز في ذلك ثلاثة رجال وامرأتان؟ وقال: تجاوز شهادة النساء وحدهن بلا رجال في كلّ ما لا يجوز للرجال النظر إليه

وتجوز شهادة القابلة وحدها في النفوس».

٢١-١٦٤٦٨ (الكافي - ٣٩٠:٧) الثلاثة، عن جميل بن درّاج ومحمد بن
حمران

(التهذيب - ٢٦٦:٦ رقم ٧١١) الحسين، عن جميل بن درّاج
وابن حمران، عن أبي عبدالله عليه السلام قالوا: قلنا: تجوز شهادة
النساء في الحدود؟ قال (في القتل وحده إنَّ علياً عليه السلام كان يقول:
لا يطل «لا يبطل - خ ل) دم امرئ مسلم».

بيان:

يعني تجوز اذا كنَّ وحدهنَّ في القتل اذا أخذت الدية خاصة لا القود كذا
في الاستبصار.

٢٢-١٦٤٦٩ (التهذيب - ٢٦٥:٦ رقم ٧٠٨) ابن أبي عمير، عن حماد،
عن ربعي، عن محمد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «اذا شهد ثلاثة
رجال وامرأتان لم تجز في الرجم ولا تجوز شهادة النساء في القتل».

بيان:

حملة في التّهذيبين على ما اذا لم يتكامل شروط الشهادة وهو بعيد وجوّز
في الاستبصار فيه التّقية أيضاً ويجوز أن يحمل القتل على القود.

٢٣-١٦٤٧٠ (التهذيب - ٢٦٧:٦ رقم ٧١٤) الحسين، عن النضر، عن
عاصم، عن محمد بن فيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال

(الفقيه - ٥٢:٣ رقم ٣٣١١) «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في غلام شهد عليه امرأة إنه دفع غلاماً في بئر فقتله فأجاز شهادة المرأة

(التهذيب) بحساب شهادة المرأة».

بيان:

يعني به ربع الدية

٢٤-١٦٤٧١ (التهذيب - ٢٦٧:٦ رقم ٧١٥) ابن محبوب، عن محمد بن حسان، عن ابن أبي عمران، عن

(الفقيه - ٥٢:٣ رقم ٣٣١٣) عبدالله بن الحكم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل أنه دفع صبياً في بئر فمات قال «على الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة».

٢٥-١٦٤٧٢ (الكافي - ٣٩١:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن الخراز، عن محمد قال: قال «لا تجوز شهادة النساء في الهلال ولا في الطلاق» قال: وسألته عن النساء تجوز شهادتهن؟ قال: فقال «نعم في العذرة والنفساء».

٢٦-١٦٤٧٣ (التهذيب - ٢٦٩:٦ رقم ٧٢٥) الحسين، عن صفوان وفضالة، عن العلاء، عن أحدهما عليهما السلام قال «لا تجوز شهادة النساء في الهلال» وسألته هل تجوز شهادتهنّ وحدهنّ؟ قال «نعم في العذرة

والنفساء».

بيان:

قد مضى أخبار آخر في عدم جواز شهادة النساء في الهلال في باب شهود الرؤية من كتاب الصيام.

٢٧-١٦٤٧٤ (التهذيب - ٢٧٠:٦ رقم ٧٢٧) الحسين، عن حماد، عن حريز، عن محمد قال: سألته هل تجوز شهادة النساء وحدهن؟ قال «نعم، في العذرة والنفساء».

٢٨-١٦٤٧٥ (الكافي - ٣٩١:٧ - التهذيب - ٢٧١:٦ رقم ٧٣٢) يونس، عن ابن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «تجوز شهادة النساء في العذرة وكل عيب لا يراه الرجال».

٢٩-١٦٤٧٦ (الكافي - ٤٠٤:٧ - التهذيب - ٢٧٨:٦ رقم ٧٦١) الأربعة (التهذيب - ١٩:١٠ رقم ٥٧) الحسين، عن فضالة، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أُتي أمير المؤمنين عليه السلام بامرأة بكر زعموا أنها زنت فأمر النساء فنظرن إليها فقلن هي عذراء فقال: ما كنت لأضرب من عليها خاتم من الله، وكان يجيز شهادة النساء في مثل هذا».

٣٠-١٦٤٧٧ (التهذيب - ٢٧١:٦ رقم ٧٣٥) ابن محبوب، عن العبيدي، عن خراش، عن

(الفقيه - ٥٢:٣ رقم ٣٣١٢) زرارة، عن أحدهم عليهم السلام
«في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا فقالت: أنا بكر فنظر إليها النساء
فوجدنها بكرًا قال: تقبل شهادة النساء».

٣١-١٦٤٧٨ (الكافي - ٣٩٢:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٦٨:٦ رقم ٧٢١) سهل، عن البنظي، عن داود
بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أجيز شهادة النساء في
الصبي صاح أو لم يصح وفي كل شيء لا ينظر إليه الرجل تجوز شهادة
النساء فيه».

٣٢-١٦٤٧٩ (الكافي - ١٥٦:٧) العدة، عن سهل ومحمد، عن

(التهذيب - ٢٦٨:٦ رقم ٧٢٠) أحمد، عن

(الكافي - ٣٩٢:٧ الفقيه - ٥٣:٣ رقم ٣٣١٦) التهذيب -
٣٩١:٩ رقم ١٣٩٥) السَّراد، عن عمرو [عمر - خ ل] بن يزيد قال:
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل مات وترك امرأته وهي حامل
فوضعت بعد موته غلاماً ثم مات الغلام بعد ما وقع على الأرض فشهدت
المرأة التي قبلتها به أنه استهل وصاح حين وقع على الأرض ثم مات؟
قال «على الامام أن يجيز شهادتها في ربع ميراث الغلام».

٣٣-١٦٤٨٠ (الفقيه - ٥٤:٣ رقم ٣٣١٧) وفي رواية أخرى إن كانت
امرأتين تجوز شهادتهما في نصف الميراث وإن كن ثلاث نسوة جازت

شهادتهن في ثلاثة أرباع الميراث وإن كنَّ أربعاً جازت شهادتهنَّ في الميراث كلّهُ.

بيان:

الاستهلال والإهلال صوت الصّبي بالبكاء حين ولادته.

٣٤-١٦٤٨١ (التهذيب...) الحسين، عن السّراد

(التهذيب - ٢٧١:٦ رقم ٧٣٦) ابن محبوب، عن

(الكافي - ١٥٦:٧ - التهذيب - ٣٩١:٩ رقم ١٣٩٦) السّراد، عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول «تجوز شهادة القابلة في المولود اذا استهلَّ وصاح في الميراث ويورث الربع من الميراث بقدر شهادة امرأة» قلت: فان كانتا امرأتين؟ قال «تجوز شهادتهما في النّصف من الميراث».

٣٥-١٦٤٨٢ (التهذيب - ٢٨٤:٦ رقم ٧٨٢) ابن عيسى، عن الحسن بن موسى، عن شعر، عن الغنوي، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال «تجوز شهادة امرأتين في الاستهلال».

٣٦-١٦٤٨٣ (التهذيب - ٢٧٠:٦ رقم ٧٣٠) الحسين، عن الحسن، عن زرعة، عن سباعة قال: قال «القابلة تجوز شهادتها في الولد على قدر شهادة امرأة واحدة».

بيان:

في الاستبصار قيّد جواز شهادتها في كلّ ما أطلق فيه بهذا الخبر أعني إنّما جوّز على قدر شهادة امرأة واحدة.

٣٧-١٦٤٨٤ (التهذيب - ٢٧١:٦ رقم ٧٣٧) ابن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال «شهادة القابلة جائزة على أنّه استهلّ أو برز ميّتاً إذا سُئل عنها فعدّلت».

٣٨-١٦٤٨٥ (الفتاوى - ٥٢:٣ رقم ٣٣١٠) عبيد الله الحلبي سأل أبا عبد الله عليه السلام عن شهادة القابلة في الولادة؟ قال «تجوز شهادة الواحدة وشهادة النساء في النفوس والعذرة».

٣٩-١٦٤٨٦ (الكافي - ٣٩٢:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان، عن البصري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المرأة يحضرها الموت وليس عندها إلّا امرأة أتجوز شهادتها أم لا تجوز؟ فقال «تجوز شهادة النساء في النفوس والعذرة».

٤٠-١٦٤٨٧ (التهذيب - ٢٧٠:٦ رقم ٧٢٨) الحسين، عن القاسم، عن أبان مثله وزاد وقال «تجوز شهادة النساء في الحدود مع الرجل».

٤١-١٦٤٨٨ (الكافي - ٤:٧) النيسابوريان، عن ابن أبي عمير، عن

ربيعي

(التهذيب - ١٨٠:٩ رقم ٧١٩) الحسين، عن ابن أبي عمير،
عن حماد بن عثمان

(التهذيب - ٢٦٨:٦ رقم ٧١٨) الحسين، عن حماد، عن
ربيعي، عن أبي عبدالله عليه السلام في شهادة امرأة حضرت رجلاً
يوصي ليس معها رجل فقال «يجاز ربع ما أوصى بحساب شهادتها».

٤٢-١٦٤٨٩ (الفقيه - ١٩٢:٤ رقم ٥٤٣٥) حماد بن عيسى، عن ربيعي...
الحديث بأدنى تفاوت.

٤٣-١٦٤٩٠ (التهذيب - ٢٦٧:٦ رقم ٧١٧) الحسين، عن النضر، عن
عاصم، عن محمد بن قيس

(التهذيب - ١٨٠:٩ رقم ٧٢٠) الحسين، عن يوسف بن عقيل،
عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين
عليه السلام في وصية لم يشهد بها إلا امرأة فقضى أن تجاز شهادة المرأة
في ربع الوصية».

٤٤-١٦٤٩١ (التهذيب - ١٨٠:٩ رقم ٧٢٣) يونس، عن عاصم، عن محمد
بن قيس مثله وزاد اذا كانت مسلمة غير مربية في دينها.

٤٥-١٦٤٩٢ (التهذيب - ١٨٠:٩ رقم ٧٢٢) محمد، عن عبدالله بن محمد،
عن علي بن الحكم، عن أبان، عن أبي عبدالله عليه السلام إنه قال
«في وصية لم يشهد بها إلا امرأة فأجاز شهادة المرأة في الربع من الوصية

حساب شهادتها».

٤٦-١٦٤٩٣ (الفقيه - ٥٣:٣ رقم ٣٣١٤) ابن أبي عمير، عن يحيى بن خالد الصيرفي، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: كتبت إليه في رجل مات وله أمٌ ولد وقد جعل لها سيدها شيئاً في حياته ثم مات قال: فكتب عليه السلام «لها ما أثنى عليها [أثناها - خ ل] به سيدها في حياته معروف ذلك لها تقبل على ذلك شهادة الرجل والمرأة والخدم غير المتهمين».

٤٧-١٦٤٩٤ (التهذيب - ٢٧٠:٦ رقم ٧٣١) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن عبدالله بن سنان قال: سألته عن امرأة حضرها الموت وليس عندها إلا امرأة أتجوز شهادتها؟ فقال «لا تجوز شهادتها إلا في المنفوس والعذرة».

٤٨-١٦٤٩٥ (التهذيب - ٢٦٨:٦ رقم ٧١٩) ابن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال: كتب أحمد بن هلال إلى أبي الحسن عليه السلام: امرأة شهدت على وصية رجل لم يشهدا غيرها وفي الورثة من يصدقها وفيهم من يتهمها فكتب عليه السلام «لا، إلا أن يكون رجل وامرأتان وليس بواجب أن ينفذ شهادتها».

٤٩-١٦٤٩٦ (التهذيب - ٢٨٠:٦ رقم ٧٧١) ابن عيسى، عن ابن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن امرأة ادّعى بعض أهلها إنها أوصت عند موتها من ثلثها بعق رقبة لها أيعتق ذلك وليس على ذلك شاهداً إلا النساء؟ قال «لا تجوز شهادة النساء في هذا».

١. بل الحسين بن خالد، انظر جامع الرواة ج ١ ص ٢٣٩.

بيان:

حملها جميعاً في التهذيبين على عدم نفاذها في الجميع وإن نفذت في الربع وجوز في الاستبصار التّقية أيضاً وهو الصّواب.

٥٠-١٦٤٩٧ (التهذيب - ٦: ٢٧٠ رقم ٧٢٩) الحسين، عن صفوان و[عن

- خ ل] محمد بن خالد، عن ابن بكير، عن عميد بن زرارة. عن أبي

عبدالله عليه السلام قال «تجوز شهادة المرأة في الشيء الذي ليس

بكثير في الأمر الدّون ولا تجوز في الكثير».

٥١-١٦٤٩٨ (التهذيب - ٦: ٢٤٢ رقم ٥٩٧) ابن قولويه، عن أبيه، عن

سعد، عن ابن فضال، عن أبيه، عن عليّ بن عقبة وذبيان، عن

النميري، عن ابن أبي يعفور، عن أخيه عبدالكريم، عن أبي جعفر عليه

السلام قال «تقبل شهادة المرأة والنّسوة إذا كنّ مستورات من أهل

البيوتات معروفات بالسّتر والعفاف مطيعات للأزواج تاركات للبداء

والتبرّج إلى الرجال في أنديتهم».

بيان:

«من أهل البيوتات» يعني من الأشراف وذوي المروّات فإنّ البيت جاء

بمعنى الشّرف والبداء الفحش، والتبرّج التكلّف في إظهار ما يخفى وخصّ

بكشف المرأة زينتها ومحاسنها للرجال، والأندية جمع النّادي وهو المجلس مادام

فيه القوم.

باب شهادة المالك والصبيان

١-١٦٤٩٩ (الكافي - ٣٨٩:٧ - التهذيب - ٢٤٨:٦ رقم ٦٣٤) الثلاثة،
عن البجلي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه
السلام: لا بأس بشهادة المملوك اذا كان عدلاً».

٢-١٦٥٠٠ (الكافي - ٣٩٠:٧ - التهذيب - ٢٤٨:٦ رقم ٦٣٥) الثلاثة،
عن القاسم بن عروة، عن العجلي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
سألت عن المملوك تجوز شهادته؟ قال «نعم وإنَّ أول من ردَّ شهادة
المملوك لفلان».

٣-١٦٥٠١ (الكافي - ٣٨٩:٧) محمد، عن أحمد، عن البرقي و

(التهذيب - ٢٤٨:٦ رقم ٦٣٣) الحسين، عن القاسم بن عروة،
عن عبد الحميد الطائي، عن محمد، عن أبي عبدالله عليه السلام في
شهادة المملوك قال «اذا كان عدلاً فهو جائز الشهادة إنَّ أول من ردَّ

شهادة المملوك عمر بن الخطّاب وذلك أنّه تقدّم اليه مملوك في شهادة فقال: إن أقيمت الشّهادة تخوّفت على نفسي^١ وإن كتمتها أثمت برّي فقال: هات شهادتك أما إنّنا لا نجيز شهادة مملوك بعدك».

بيان:

كان خوفه من مولاه أن يصيبه منه ضرر أو من المدّعى عليه.

١٦٥٠٢-٤ (التهذيب - ٢٤٩:٦ رقم ٦٣٦) السّرّاد، عن محمّد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «تجوز شهادة العبد المسلم^٢ على الحرّ المسلم».

١٦٥٠٣-٥ (التهذيب - ٢٥٠:٦ رقم ٦٤٠) الحسين، عن فضالة، عن عثمان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل المملوك المسلم تجوز شهادته لغير مواليه؟ فقال «تجوز في الدّين والشّيء اليسير».

١٦٥٠٤-٦ (التهذيب - ٢٥٠:٦ رقم ٦٤١) الحسين، عن ابن أبي عمير وفضالة جميعاً، عن جميل قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المكاتب تجوز شهادته؟ فقال «في القتل وحده».

١٦٥٠٥-٧ (التهذيب - ٢٧٩:٦ رقم ٧٦٧) يونس بن عبدالرحمن، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألته عن شهادة المكاتب كيف تقول فيها؟

١. لعلّ المملوك كان ينخوف من غضاظنه يلحقه عند ردّ شهادته أو كان ينخوف من.. أن يصيبه سوء على ما سوهده من ديدنه وعاديه «عهد غفر له».

قال: فقال «تجوز على قدر ما أعتق منه إن لم يكن اشترط عليه إنك إن عجزت ردديناك فإن كان اشترط عليه ذلك لم تجز شهادته حتى يؤدي أو يستبين (يستيقن - خ ل) أنه قد عجز» قال: قلت: فكيف يكون بحساب ذلك؟ قال «إذا كان قد أدى النصف أو الثلث فشهد لك بالفين على رجل أعطيت من حَقِّك ما أعتق النصف من الألفين».

٨-١٦٥٠٦ (التهذيب - ٢٤٩:٦ رقم ٦٣٧) ابن محبوب، عن أحمد، عن

(الفقيه - ٤١:٣ رقم ٣٢٨٤) السَّراد، عن العلاء، عن مُحَمَّد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «لا تجوز شهادة العبد المسلم على الحرِّ المسلم».

٩-١٦٥٠٧ (التهذيب - ٢٤٩:٦ رقم ٦٣٨) الحسين بن صفوان، عن العلاء

(الفقيه - ٤٥:٣ رقم ٣٢٩٦) السَّراد، عن العلاء، عن مُحَمَّد، عن أحدهما عليهما السلام قال «تجوز شهادة المملوك من أهل القبلة على أهل الكتاب»

(التهذيب) وقال «العبد المملوك لا تجوز شهادته».

١. قوله «لا تجوز شهادة العبد المسلم» قد مضى قبيل ذلك هذا الحديث عن التهذيب بحذف لفظة «لا» عن لا يجوز في بعض نسخ الفقيه. وقال ابن بابويه بعد نقل الحديث قال مصنف هذا الكتاب يعني لغير سنده وهذا يناسب عدم وجود لفظة «لا» وقال السلطان: قال السَّهيد الثاني في سرحه على السَّرائع بعد نقل الاختلاف في قبول شهادة المملوك وعد خمسة أفوان السَّادس قال إبن بابويه لا بأس بشهادة العبد إذا كان عدلاً لغير سنده انتهى. وهذا يدل على أن النسخة التي عنده رحمه الله بدون لفظة «لا» «سلطان رحمه الله».

١٠-١٦٥٠٨ (التهذيب-٦:٢٤٩ رقم ٦٣٩) عنه، عن فضالة، عن العلاء،
عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام وحمّاد، عن سعيد، عن أبي بصير،
عن أبي عبدالله عليه السلام وعثمان، عن سماعة وابن أبي عمير، عن

(الفقيه - ٤٨:٣ ذيل رقم ٣٣٠١) حمّاد، عن الحلبي

(التهذيب - ٢٧٦:٨ ذيل رقم ١٠٠٥) ابن عيسى، عن عليّ
بن الحكم، عن أبي المغراء، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام
في المكاتب يعتق نصفه هل تجوز شهادته في الطلاق؟ قال «إذا كان معه
رجل وامرأة

(الفقيه) جازت شهادته

(التهذيب) وقال أبو بصير وإلا فلا تجوز».

بيان:

قال في الفقيه: إنّنا ذلك على جهة التّقية وفي الحقيقة تقبل شهادة المكاتب
والرجل معه بشاهدين وأدخل المرأة في ذلك لئلاّ يقول المخالفون إنّهُ قبل
شهادته قد ردّها إمامهم وأمّا شهادة النّساء في الطّلاق فغير مقبولة على أصلنا
ومثله قال في التّهذيبين وبالجملّة حملاً أخبار نفى جواز شهادة العبد والمكاتب
تارة على التّقية وأخرى على عدم قبولها لمواليهم لموضع التّهمة.

١١-١٦٥٠٩ (التهذيب - ٢٥٠:٦ رقم ٦٤٣) ابن محبوب، عن العبيدي،

عن ابن المغيرة، عن

(الفقيه - ٤٥:٣ رقم ٣٢٩٥) السَّكُونِي، عن جعفر، عن أبيه، عن أبائه، عن عليّ عليهم السلام «إنَّ شهادة الصَّبِيَّانِ إذا شهدوا وهم صغار جازت إذا كبروا ما لم ينسوها وكذلك اليهود والنَّصارى إذا أسلموا جازت شهادتهم والعبد إذا شهد شهادة ثمَّ أعتق جازت شهادته إذا لم يردها الحاكم قبل أن يعتق وقال عليّ عليه السلام: وإن أعتق العبد لموضع الشَّهادة لم نَحْزِ شهادته».

بيان:

قال في التهذيبين والفقيه: إذا لم يردها يعني لفسق أو ما يقدح في الشَّهادة لا لأجل العبودية ولموضع الشَّهادة^١ يعني ليشهد لمولاه.

١٢-١٦٥١٠ (التهذيب - ٢٥٠:٦ رقم ٦٤٢) البزوفري، عن القمي، عن أحمد، عن ابن أبي عمير، عن حمَّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فورثها أخ له فأعتق العبدین وولدت الجارية غلاماً فشهدا بعد العتق أنَّ مولاها كان أشهدهما إنَّه

١. قوله «ولموضع الشَّهادة» في الفقيه كأنَّه يعني إذا كان ساهداً لسيِّده فأما إذا كان شاهداً لغير سيِّده جازت شهادته عبداً كان أو معتقاً إذا كان عدلاً وقال آوَل من ردَّ شهادة المملوك عمر قال السُّلْطَان كأنَّ المصنَّف حمَّله على كون المراد أنَّه أعتقه سيِّده لتكون شهادته مقبولة. انتهى. وقال أيضاً يمكن توجيهه بوجه آخر بأن يكون المراد إذا أعتق العبد بسبب شهادته لم يحز شهادته كما إذا شهد ببيعه من ابنه إنتهى كلام السُّلْطَان رحمه الله. أقول: أمَّا رواية السَّكُونِي فلا حاجة إلى توجيهه فأنَّه كان من قضاة العامَّة ولا يبعد منه رواية عدم جواز شهادة العبد فيكون معنى الرِّوَاية على ما هو ظاهر منها أنَّه لا يجوز شهادة العبد مطلقاً لسيِّده ولغير سيِّده إلا إذا أعتق ثمَّ اسدرك ذلك لقول أمير المؤمنين عليه السَّلام وأَنَّهُ إن علم بالقرائن أنَّه أعتق ليقبل شهادته لم قبل شهادته ولو بعد العتق أيضاً فهو مطلق في عدم جواز شهادة العبد وإن أردنا تطبيقه على مذهبنا وجب نفيده بالشَّهادة لسيِّده كما فعل الصَّدوق رحمه الله «س».

كان يقع على الجارية وإن الحمل منه، قال «تجوز شهادتهما ويردّان عبيدين كما كانا».

١٣-١٦٥١١ (الكافي - ٢٠:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٩: ٢٢٢ رقم ٨٧٠) أحمد، عن

(الفقيه - ٤: ٢١١ رقم ٥٤٩٢) ابن فضال، عن داود بن فرقد قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل كان في سفره ومعه جارية له وغلامان مملوكان فقال لهما: أنتما حرّان لوجه الله واشهدا أنّ ما في بطن جاريتي هذه مني فولدت غلاماً فلما قدموا على الورثة أنكروا ذلك واسترقّوهم ثم إن الغلامين عتقا بعد ذلك فشهدا بعد ما أعتقا إن مولاها الأول أشهدهما أنّ ما في بطن جاريتيه منه قال «تجوز شهادتهما للغلام ولا يسترقّهما الغلام الذي شهدا له لأنّها أثبتا نسبه».

بيان:

حملة في التّهذيبين على الاستحباب وحمل ردّها عبيدين في الحديث الأوّل على الجواز لأنّه أعتقهما من لا يملكهما.

١٤-١٦٥١٢ (الكافي - ٣٨٨:٧ - التهذيب - ٦: ٢٥١ رقم ٦٤٤) عليّ،

عن العبيدي، عن يونس، عن الحرّاز قال: سألت اسماعيل بن جعفر متى تجوز شهادة الغلام؟ فقال: اذا بلغ عشر سنين قال: قلت: ويجوز أمره؟ قال: فقال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم دخل بعائشة وهي ابنة عشر سنين وليس يدخل بالجارية حتى تكون امرأة فإذا كان

للغلام عشر سنين جاز أمره وجازت شهادته.

بيان:

في هذا الحديث ما لا يخفى فإنَّ حكم الرجل والمرأة لا يجب أن يكون واحداً في كلِّ شيء ألا ترى إلى الأمر الذي جعل جامعاً فإنَّ صاحب العسر سنين من الرجال لا يتأتى منه النِّكاح غالباً إلاَّ أنَّ الأمر فيه سهل لعدم اتِّصال الحديث بالمعصوم.

١٥-١٦٥١٣ (الكافي - ٣٨٩:٧ - التهذيب - ٢٥١:٦ رقم ٦٤٥) الثلاثة،
عن جميل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تجوز شهادة الصبيان؟
فقال «نعم في القتل يؤخذ بأول كلامه ولا يؤخذ بالثاني منه».

١٦-١٦٥١٤ (الكافي - ٣٨٩:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٥٢:٦ رقم ٦٤٩) سهل، عن البرزطي، عن
جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله بأدنى تفاوت.

١٧-١٦٥١٥ (الكافي - ٣٨٩:٧ - التهذيب - ٢٥١:٦ رقم ٦٤٦) عليّ،
عن العبيدي، عن يونس، عن محمد بن حمران قال: سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن شهادة الصبي قال: فقال «لا، إلاَّ في القتل يؤخذ بأول
كلامه ولا يؤخذ بالثاني».

١٨-١٦٥١٦ (الكافي - ٣٨٩:٧ - التهذيب - ٢٥١:٦ رقم ٦٤٧) القميان،
عن صفوان، عن العلاء، عن محمد، عن أحدهما عليهما السلام قال: في

الصَّبِي يشهد على الشهادة؟ قال «إِنَّ عقله حين يدرك أَنَّهُ حقٌّ جازت شهادته».

١٩-١٦٥١٧ (الكافي - ٣٨٩:٧ - التهذيب - ٢٥١:٦ رقم ٦٤٨) الأربعة،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه:
إِنَّ شهادة الصبيان إذا أشهدوهم وهم صغار جازت إذا كبروا ما لم
ينسوها».

٢٠-١٦٥١٨ (التهذيب - ٢٥٢:٦ رقم ٦٥٠) الحسين، عن صفوان، عن
ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
شهادة الصبي والمملوك فقال «على قدرها يوم أشهد تجوز في الأمر الدّون
ولا تجوز في الأمر الكثير» قال عبيد: وسألته عن الذي يشهد على
الشّيء وهو صغير قد رآه في صغره ثم قام به بعد ما كبر؟ قال: فقال
«تجعل شهادته نحواً من شهادة هؤلاء».

بيان:

«على قدرها يوم أشهد» لعلّ المراد به إِنَّه ينظر إلى مقدار ما شهدا به في
الحقارة والخطر فتقبل في الحقيّر دون الخطير فما بعده تفسير له «نحواً من شهادة
هؤلاء» يعني به إِنَّه لا يفرق بين شهادته وشهادة الكبير ويعني بهؤلاء البالغين
الكاملين وفي بعض النسخ خيراً من شهادة هؤلاء فيكون المراد بهؤلاء المخالفين
وفيه بعد.

٢١-١٦٥١٩ (الفتاوى - ٤٤:٣ رقم ٣٢٩٤) طلحة بن زيد، عن جعفر بن
محمّد، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ عليهم السلام قال «شهادة

الصبيان جائزة بينهم ما لم يتفرّقوا أو يرجعوا إلى أهلهم»

بيان:

يستفاد من قوله عليه السلام جائزة بينهم تخصيص الجواز بشهادة بعضهم على بعض.

- ١٣٠ -

باب شهادة أهل الملل

١-١٦٥٢٠ (الكافي - ٣٩٨:٧) العدة، عن سهل و

(التهذيب - ٢٥٢:٦ رقم ٦٥١) عليّ، عن أبيه، عن السّراد،
عن ابن رثاب، عن الحذاء، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «تجوز
شهادة المسلمين على جميع أهل الملل (أهل الذمة - خ ل) ولا تجوز
شهادة أهل الملل (الذمة - خ ل) على المسلمين».

٢-١٦٥٢١ (الكافي - ٣٩٨:٧ - التهذيب - ٢٥٢:٦ رقم ٦٥٢) عليّ، عن
العبيدي، عن يونس، عن زرعة، عن ساعة قال: سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن شهادة أهل الملة؟ قال: فقال «لا تجوز إلّا على أهل
ملتهم فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم على الوصيّة لأنّه لا يصلح
ذهاب حقّ أحد».

بيان:

إن قيل كما لا يصلح ذهاب الحقّ في الوصيّة كذلك لا يصلح في غيرها فلم

خصّ الجواز بها.

قلنا: أنّ المستشهد في الوصية لا يبقى حتى يستشهد بعد ذلك من وجد وأيضاً لا يعلم أحد ما في قلبه إلا أن يستشهد بخلاف غيرها فإنّ المشهود عليه فيه معلوم بين المتعاملين ولعلّه لا يقع إنكار حتى يحتاج إلى شاهد.

٣-١٦٥٢٢ (الكافي - ٣٩٩:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٥٣:٦ رقم ٦٥٤) ابن عيسى، عن السّراد، عن الحرّاز، عن ضريس الكناسي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن شهادة أهل ملّة هل تجوز على رجل من غير أهل ملّتهم؟ فقال «لا، إلا أن لا يوجد في تلك الحال غيرهم فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية لأنّه لا يصلح ذهاب حقّ امرئ مسلم ولا تبطل وصيته».

بيان:

سيأتي في أبواب الوصية من كتاب الجنائز أخبار آخر في هذا المعنى.

٤-١٦٥٢٣ (الكافي - ٤:٧ - التهذيب - ١٨٠:٩ رقم ٧٢٤) الخمسة ومحمد

(الفقيه - ٤٧:٣ رقم ٣٢٩٩) الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته هل تجوز شهادة أهل ملّة على غير أهل ملّتهم؟ قال «نعم، إذا لم يجد من أهل ملّتهم غيرهم أنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد».

٥-١٦٥٢٤ (الكافي - ٣٩٨:٧ - التهذيب - ٢٥٣:٦ رقم ٦٥٨) الأربعة،

عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: اليهوديّ والنصرانيّ إذا شهدوا ثمّ أسلموا جازت شهادتهم».

٦-١٦٥٢٥ (الكافي - ٣٩٨:٧ - التهذيب - ٢٥٣:٦ رقم ٦٥٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس

(التهذيب) عن العلاء

(ش) عن محمد، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الصّبي والعبد والنصراني يشهدون شهادة فيسلم النصراني أتجوز شهادته؟ قال «نعم».

٧-١٦٥٢٦ (الكافي - ٣٩٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٥٣:٦ رقم ٦٥٦) أحمد، عن التميمي، عن محمد بن حمران، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن نصراني أشهد على شهادة ثمّ أسلم بعد أتجوز شهادته؟ قال «نعم، هو على موضع شهادته».

بيان:

يعني هو على ما كان عليه فيها شهده.

٨-١٦٥٢٧ (التهذيب - ٢٥٤:٦ رقم ٦٥٩) الحسين، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد، عن أحدهما عليهما السلام مثله.

٩-١٦٥٢٨ (التهذيب - ٢٥٤:٦ رقم ٦٦٠) عنه، عن القاسم بن سليمان، عن عبيد مثله ولم يقل في حديثه نعم.

١٠-١٦٥٢٩ (الفقيه - ٧٠:٣ رقم ٣٣٥٤) صفوان، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: يهوديٌّ أشهد على شهادة ثم أسلم أتجوز شهادته؟ قال «نعم».

١١-١٦٥٣٠ (الفقيه - ٧٠:٣ رقم ٣٣٥٥) العلاء، عن محمد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الذمي والعبد يشهدان على شهادة ثم يسلم الذمي ويعتق العبد أتجوز شهادتهما على ما كانا أشهدا عليه؟ قال «نعم، إذا علم منها بعد ذلك خير جازت شهادتهما».

١٢-١٦٥٣١ (التهذيب - ٢٥٤:٦ رقم ٦٦١) الحسين، عن ابن أبي عمير، عن جميل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نصراني أشهد على شهادة ثم أسلم بعد أتجوز شهادته؟ قال «لا».

بيان.

حمله في التهذيبين تارة على الشذوذ وأخرى على التقيّة.

- ١٣١ -

باب شهادة الخصي والأعمى والأصم والشهادة على المستورة

١٦٥٣٢-١ (الكافي - ٤٠١:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٨٠:٦ رقم ٧٧٢) محمد بن أحمد، عن موسى بن جعفر البغدادي، عن جعفر بن يحيى، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن

(الفقيه - ٤٢:٣ رقم ٣٢٨٧) الحسين [الحسن - خ ل] بن زيد، عن أبي عبدالله، عن أبائه عليهم السلام قال «أُتي عمر بن الخطاب بقدامة بن مظعون وقد شرب الخمر فشهد عليه رجلان

(الكافي - الفقيه) أحدهما خصي وهو عمرو التميمي والآخر المعلّى بن الجارود

(ش) فشهد أحدهما أنّه راه يشرب وشهد الآخر أنّه راه يقيء الخمر فأرسل عمر إلى أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه

وأله وسلّم فيهم أمير المؤمنين عليه السلام فقال لأمر المؤمنين عليه السلام: ما تقول يا أبا الحسن فأتك الذي قال رسول الله صلى الله عليه وأله وسلّم: أنت أعلم هذه الأمة وأقضاها بالحقّ فإن هذين قد اختلفا في شهادتهما، قال: ما اختلفا في شهادتهما وماقاؤها حتى شربها، فقال: هل تجوز شهادة الخصي؟ فقال: ما ذهاب لحيته (انثيه - خ ل) إلا كذهاب بعض أعضائه».

٢-١٦٥٣٣ (الكافي - ٧: ٤٠٠) العدة، عن

(التهذيب - ٦: ٢٥٤ رقم ٦٦٣) سهل، عن البنظي، عن ثعلبة بن ميمون، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن شهادة الأعمى؟ فقال «نعم إذا أثبت».

بيان:

يعني إذا كان على أمر ثابت عنده.

٣-١٦٥٣٤ (الكافي - ٧: ٤٠٠) محمد، عن

(التهذيب - ٦: ٢٥٤ رقم ٦٦٢) ابن عيسى، عن الحجاج، عن ثعلبة مثله بأدنى تفاوت.

٤-١٦٥٣٥ (الكافي - ٧: ٤٠٠) العدة، عن

(التهذيب - ٦: ٢٥٥ رقم ٦٦٤) سهل، عن اسماعيل بن

مهران، عن درست، عن جميل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شهادة الأصم في القتل؟ قال «يؤخذ بأول قوله ولا يؤخذ بالثاني».

بيان:

العلّة فيه غير ظاهرة ويحتمل أن يكون قد بدّل الصّبي بالأصم فإنّ الصّبي هو الذي يختلف في قوله ولا مدخل للسمع في شهود القتل من المشهود عليه وإنّما المدار فيه على البصر.

٥-١٦٥٣٦ (الكافي - ٧: ٤٠٠) محمّد، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أخيه جعفر بن عيسى بن يقطين

(التهذيب - ٦: ٢٥٥ رقم ٦٦٥) ابن عيسى، عن أخيه جعفر

بن عيسى، عن

(الفقيه - ٣: ٦٧ رقم ٣٣٤٦) ابن يقطين، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال «لا بأس بالشّهادة على إقرار المرأة وليست بمسفرة إذا عرفت بعينها أو حضر من يعرفها فأما أن لا تعرف بعينها ولا يحضر من يعرفها فلا يجوز للشهود أن يشهدوا عليها وعلى إقرارها دون أن تسفر وينظرون إليها».

١. قوله «إذا عرفت بعينها أو حضر من يعرفها» عبارة الفقيه من هذا الموضع إلى آخر الحديث يخالف عبارة الكتاب قليلاً وهي هكذا «إذا عرفت بعينها أو يحضر من عرفها ولا يجوز عندهم أن يشهد الشهود على إقرارها دون أن تسفر فينظر إليها» وعلى هذا قوله لا يجوز أن يشهد إلى آخر الحديث نقل مذهب العامّة وأما عبارة الكتاب فهي بيان لما يستفاد من أوّل الحديث وبوضيح له «ش».

بيان:

جعفر هذا هو جعفر بن عيسى بن عبيد بن يقطين أخو محمد بن عيسى العبيدي اليقطيني كما هو في الكافي وكما يستفاد من كتب الرجال وأما ما في التهذيبين من إسناد أخوته إلى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي كما هو ظاهر التهذيب حيث قال فيه أحمد، عن أخيه وصريح الاستبصار حيث قال فيه أحمد بن محمد بن عيسى، عن أخيه فالظاهر أنه سهو والمراد بابن يقطين الذي يروي عنه جعفر عليّ، لا الحسن ابنه كما اصطلحنا عليه وإنما لم نصرّح باسمه لأنه كان كذلك في الكتب الثلاثة فما أحببنا أن نتصرّف فيه، والإسفار الكشف.

٦١٦٥٣٧ - (التهذيب - ٢٥٥:٦ رقم ٦٦٦) الصفار قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام في رجل

(الفقيه - ٦٧:٣ رقم ٣٣٤٧) كتب الصفار إلى أبي محمد الحسن بن عليّ عليها السلام في رجل أراد أن يشهد على امرأة ليس لها بمحرم هل يجوز له أن يشهد عليها وهي من وراء السّتر ويسمع كلامها إذا شهد رجلان عدلان أنها فلانة بنت فلان التي تشهدك وهذا كلامها أو لا تجوز له الشهادة حتى تبرز ويثبتها بعينها؟ فوقع عليه السلام «تتنقّب وتظهر للشهود»^١.

١ قوله «تتنقّب وتظهر للشهود» لا يخفى أن مضمون الخبر الأول أنه لا حاجة إلى استفسار الوجه إذا عرفت بعينها وهذا لا ينافيه من هذه الجهة بل يوافقه لأنه عليه السلام أمر بالتنقّب والمنافاة من جهة أنه اكتفى في السابق بحضور من عرفها ولم يكتف هنا بل أمر بالظهور للشهود ولذا تصدّى الشيخ للتوجيه «سلطان رحمه الله».

أقول: والظاهر أن النهود الذي امرت بالظهور لهم غير الشهود الذين شهدوا عليها

بيان:

قال في الفقيه: وهذا التوقيع عندي بخطه عليه السلام حمله في الاستبصار على الاحتياط أو أنها تتنقب وتظهر للشهود الذين يعرفونها بأنها فلانة.

بالإقرار لأن الشهود المعرفين كانوا من المحارم الذين يعرفونها لأنهم رأوها مراراً عديدة وأما شهود الإقرار فلا يعرفونها بعد الظهور والاستفسار أيضاً لأنهم لم يروها سابقاً فقوله عليه السلام تتنقب أي للشهود الذين شهدوا عليها بالإقرار لأنهم أجانب لا يعرفونها ولو بعد الكشف وقوله تظهر للشهود أي للشهود الذين يشهدون بأنها فلانة إذ يعرفونها بالكشف والرؤية ولا يخفى دلالة الحديث على جريان السيرة في عهدهم عليهم السلام في النساء باحتجاب الوجه وعدم جواز الكشف لغير المحارم إلا لضرورة «ش».

- ١٣٢ -

باب شهادة كل من الزوجين والأخوين والولد والوالد للآخر والوصي
للموصي وعليه

١-١٦٥٣٨ (الكافي - ٣٩٣:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٤٧:٦ رقم ٦٣٠) أحمد، عن علي بن الحكم،
عن أبي المغراء، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال
«تجوز شهادة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها إذا كان معها غيرها وتجوز
شهادة الولد لوالده والوالد لولده والأخ لأخيه».

بيان:

إنما قال إذا كان معها غيرها لأن شهادة امرأتين تحسب بواحدة.

٢-١٦٥٣٩ (الكافي - ٣٩٣:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٤٨:٦ رقم ٦٣١) ابن عيسى، عن

(الفقيه - ٤١:٣ رقم ٣٢٨٥) السَّراد، عن هشام بن سالم، عن عمار بن مروان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام أو قال سأله بعض أصحابنا عن الرجل يشهد لامرأته؟ قال «إذا كان خيراً جازت شهادته» وعن الرجل يشهد لأبيه أو الأب يشهد لابنه أو الأخ لأخيه؟ قال «لا بأس بذلك إذا كان خيراً جازت شهادته لأبيه والأب لابنه والأخ لأخيه».

٣-١٦٥٤٠ (الفقيه - ٤٢:٣ رقم ٣٢٨٦) وفي خبر آخر لاتقبل شهادة^١ الولد على والده.

٤-١٦٥٤١ (الكافي - ٣٩٣:٧ - التهذيب - ٢٤٨:٦ رقم ٦٣٢) علي، عن العبيدي، عن يونس، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن شهادة الولد لوالده والوالد لولده والأخ لأخيه؟ قال: فقال «تجوز».

٥-١٦٥٤٢ (الكافي - ٣٩٣:٧) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٦-١٦٥٤٣ (التهذيب - ٢٤٧:٦ رقم ٦٢٩) الحسين، عن زرعة، عن سماعة قال: سألت عن شهادة الوالد لولده والولد لوالده والأخ لأخيه؟ قال «نعم» وعن شهادة الرجل لامرأته قال «نعم» والمرأة لزوجها قال «لا،

^١ قوله «لا تقبل شهادته» في قبول شهادة الولد على والده خلاف والمحقق قال وكثير بالمنع وذهب السيد المرتضى إلى القبول واستدل لهذا القول بالأصل والآية حيث قال ولو على أنفسكم أو الإلدير. هذه الرواية «سلطان».

إلا أن يكون معنا غيرها».

٧-١٦٥٤٤ (التهذيب - ٢٨٦:٦ رقم ٧٩٠) :لصقار، عن ابراهيم بن هاشم،
عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إن
شهادة الأخ لأخيه تجوز إذا كان مرضياً ومعه شاهد آخر».

٨-١٦٥٤٥ (الكافي - ٣٩٤:٧) محمد، عن

(الفقيه - ٧٣:٣ رقم ٣٣٦٢ - التهذيب - ٢٤٧:٦ رقم ٦٢٦)
الصفار أنه كتب إلى أبي محمد الحسن بن عليّ عليهما السلام هل تقبل
شهادة الوصي للميت بدين له على رجل مع شاهد آخر عدل؟ فوقّع
عليه السلام «إذا شهد معه آخر عدل فعلى المدّعي يمين» وكتب اليه:
أيجوز للوصي أن يشهد لوارث الميت صغيراً أو كبيراً بحق له على الميت
أو غيره وهو القابض للوارث الصغير وليس لكبير بقابض؟ فوقّع عليه
السلام «نعم، ينبغي للوصي أن يشهد بالحق^١ ولا يكتّم الشهادة» وكتب:
أوتقبل شهادة الوصي على الميت بدين مع شاهد آخر عدل؟ فوقّع «نعم،
من بعد يمين».

١. قوله «فعلى المدّعي يمين» المراد به وارث الميت والحكم بها إمّا كناية عن عدم قبول شهادة الوصي فيها هو وصي كما هو المشهور فيثبت الحق بالشاهد الواحد واليمين وعلى هذا يحتاج إلى تأويل فيها بعد ويحتمل أن يقال المراد ضمّ اليمين هنا إلى الشاهدين للاستظهار كما في بعض المواضع وحينئذ لا يحتاج إلى تأويل فيها بعد لكنه خلاف المشهور من جهتين «سلطان» رحمه الله.
٢. قوله «أن يشهد بالحق» على المذهب المشهور من عدم قبول شهادة الوصي فيها هو وصي فيه ويمكن حمله على أن المراد جواز شهادة الوصي ورجحانها وإن لم تكن مقبولة ولا يخلو من بعد ويحتمل كون الجواب مخصوصاً بالوارث الكبير وفي السؤال أيضاً نوع إشعار بأنّه المنظور في السؤال «سلطان» رحمه الله.

بيان:

إنّما أوجب اليمين في المسألة الأخيرة لأنّ الدّعى على الميّت وأما في المسألة الأولى فلعلّه للاستظهار والاحتياط لمكان التّهمة ويحتمل سقوط لفظة «والآ» بين قوله معه آخر عدل وقوله فعلى المدّعي.

- ١٣٣ -

باب شهادة الشريك والأجير والضيف

١٦٥٤٦-١ (الكافي - ٣٩٤:٧) القمي، عن ابن عيسى وحيد، عن ابن سماعة جميعاً، عن الميثمي، عن أبان، عن البصري قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن ثلاثة شركاء شهد اثنان على واحد؟ قال «لا تجوز شهادتهما».

بيان:

«على واحد» يعني لواحد أو على أمره وإنَّما لا تجوز شهادتهما فيما لهما فيه نصيب كما يأتي.

١٦٥٤٧-٢ (التهذيب - ٢٤٦:٦ رقم ٦٢٣) الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن عمن أخبره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن شريكين شهد أحدهما لصاحبه؟ قال «تجوز شهادته إلّا في شيء له فيه نصيب».

١٦٥٤٨-٣ (الفقيه - ٤٤:٣ رقم ٣٢٩٣) فضالة، عن أبان قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن شريكين... الحديث.

٤-١٦٥٤٩ (التهذيب - ٢٤٦:٦ رقم ٦٢٢) عنه، عن القاسم، عن أبان،
عن البصري قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن ثلاثة شركاء
ادّعى واحد وشهد الاثنان؟ قال «تجوز».

بيان:

يعني فيما لم يكن لهما فيه نصيب.

٥-١٦٥٥٠ (الكافي - ٣٩٤:٧ - التهذيب - ٢٤٦:٦ رقم ٦٢٥) محمد، عن
محمد بن الحسين، عن

(الفقيه - ٤٠:٣ رقم ٣٢٨٣) ابن أسباط، عن محمد بن
الصلت قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رفقة كانوا في
طريق فُقطع عليهم الطريق فأخذ اللصوص فشهد بعضهم لبعض؟ قال
«لا تقبل شهادتهم إلا بإقرار من اللصوص أو شهادة من غيرهم
عليهم».

بيان:

ينبغي تخصيص الحكم بها اذا كان المشهود به مما كان لهم فيه شركة.

٦-١٦٥٥١ (الكافي - ٣٩٤:٧ - التهذيب - ٢٤٦:٦ رقم ٦٢٤) محمد، عن
محمد بن موسى، عن أحمد بن الحسن بن عليّ، عن أبيه،
عن عليّ بن عتبة، عن النميري، عن العلاء بن سيابة، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يجوز شهادة
الأجير».

٧-١٦٥٥٢ (التهذيب - ٢٥٧:٦ رقم ٦٧٤) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن

(الفقيه - ٧٠:٣ رقم ٣٣٥٤) صفوان، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل أشهد أجيره على شهادة ثم فارقه أتجوز شهادته له بعد أن يفارقه؟ قال «نعم

(التهذيب) وكذلك العبد إذا أعتق جازت شهادته».

٨-١٦٥٥٣ (التهذيب - ٢٥٨:٦ رقم ٦٧٦) عنه، عن البزنطي، عن

(الفقيه - ٤٤:٣ رقم ٣٢٩٢) سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفاً صائناً» قال «وتكره شهادة الأجير لصاحبه ولا بأس بشهادته لغيره ولا بأس بها (به - خ ل) له بعد مفارقتة».

- ١٣٤ -

باب ما يردّ من الشهود

١٦٥٥٤-١ (الكافي - ٣٩٥:٧ - التهذيب - ٢٤٢:٦ رقم ٦٠١) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن عبدالله بن سنان قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما يردّ من الشهود؟ قال: فقال «الظّنين والمتّهم» قال: قلت: فالفاسق والخائن؟ قال «ذلك يدخل في الظّنين».

بيان:

«الظّنين» هو المتّهم في دينه فعيل بمعنى مفعول من الظّنة وهي التّهمة وأريد بالمتّهم المتّهم في تلك القضية.

١٦٥٥٥-٢ (الكافي - ٣٩٥:٧ - التهذيب - ٢٤٢:٦ رقم ٦٠٢) عنه، عن ابن مسكان^١، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام

١. قد وجدت في هذا المقام كلاماً من سيّد مشايخي بالواسطة الحاج سيّد محمّد باقر الرّشتي ثمّ الإصفهانيّ طاب ثراه الملقّب بحجّة الإسلام على الإطلاق كلاماً فأحببت إيرادَه قضاءً لحقه الواجب قال: وفيه ما لا يخفي على المطلّع بطبقات الرّواة، لأنّ ابن مسكان من أصحاب مولانا

عن الذي يُردّ من الشهود؟ قال: فقال «الظنين والخصم» قال: قلت: فالفاسق والخائن؟ قال فقال «كلّ هذا يدخل في الظنين».

٣-١٦٥٥٦ (الكافي - ٣٩٥:٧) محمد، عن محمد بن الحسين، عن صفوان،

عن شعيب

(التهذيب - ٢٤٢:٦ رقم ٥٩٨) الحسين، عن حمّاد، عن شعيب، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الذي يُردّ من الشهود، قال: فقال «الظنين والمتّهم والخصم» قال: قلت: فالفاسق والخائن؟ قال «كلّ هذا يدخل في الظنين».

←
الصادق والكاظم عليهما السلام، والذي صرح عليه النجاشي أنّه مات في أيام أبي الحسن الكاظم عليه السلام وكيف يمكن رواية عليّ بن إبراهيم عنه من غير واسطة مع أن إبراهيم بن هاشم الذي هو والد عليّ ماعدّ من أصحاب الكاظم عليه السلام بل عدّ من أصحاب الرضا عليه السلام وحكي عن الشيخ أنّه قال: إنّ أدرك أبا جعفر الجواد عليه السلام، فكيف يمكن رواية ابنه عمّن مات في أيام الكاظم عليه السلام، وأيضاً قد روى بالحديث السابق عليّ بن إبراهيم عن عبدالله بن سنان بواسطتين، وابن مسكان مع عبدالله بن سنان في طبقة واحدة فكيف يكون رواية عليّ عنه من غير واسطة مع روايته عمّن كان في طبقة بواسطتين والحاصل أنّه يكاد يدعي القطع بعدم درك عليّ بن إبراهيم أيام مولانا الكاظم عليه السلام فلا يمكن روايته عمّن مات في أيامه عليه السلام من غير واسطة. والذي أوقع المؤلف في ذلك ملاحظة كلام الكافي والتهذيب حيث أنّها أوردا السند في الأول هكذا: عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عبدالله بن سنان، ثمّ قالوا عنه، عن عبدالله بن مسكان، لكن الجواب عنه أنّه وإن كان ظاهراً في ذلك لكن ما ذكرنا أوجب الخروج عنه وما يدلّك على ذلك مضافاً إلى ما ذكر هو أنّ عليّ بن إبراهيم يروي عن ابن مسكان بثلاث وسائل، كما نبهنا عليه في مطالع الأنوار فكيف يمكن روايته عنه من غير واسطة، قال إنّ الضمير في عنه عائذ إلى يونس فيكون قبل ابن مسكان مشتركاً بين السندين، انتهى كلامه رفع الله مقامه «رضا رحمه الله».

بيان:

عطف الخصم على المتهم من قبيل عطف الخاص على العام.

٤-١٦٥٥٧ (الفقيه - ٤٠:٣ رقم ٣٢٨١) عبيد الله بن عليّ الحلبي قال:
سُئِلَ أبو عبدالله عليه السلام عما يُردُّ من الشُّهود... الحديث.

٥-١٦٥٥٨ (التهذيب - ٢٤٢:٦ رقم ٥٩٩) الحسين، عن الحسن، عن
زرعة، عن سماعة قال: سألتَه عما يُردُّ من الشُّهود؟ فقال «المريب
والخصم والشريك ودافع مغرم والأجير والعبد والتابع والمتهم كلُّ هؤلاء
تردُّ شهاداتهم».

٦-١٦٥٥٩ (الفقيه - ٤٠:٣ رقم ٣٢٨٢) الحديث مرسلًا بأدنى تفاوت وزاد
«ولا تقبل شهادة شارب الخمر ولا شهادة اللاعب بالشطرنج والنرد ولا
شهادة المقامر».

٧-١٦٥٦٠ (التهذيب - ٢٧٩:٦ رقم ٧٦٨) ابن عيسى، عن محمد بن
عيسى، عن اسماعيل، عن خراش، عن زرارة قال «لا يقبل الشُّهود
متفرِّقين فان كانوا ثلاثة قُبِلَ الرابع بعد».

٨-١٦٥٦١ (الكافي - ٣٩٥:٧) العدة، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٤٢:٦ رقم ٦٠٠) الحسين، عن النضر، عن
القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني، عن أبي عبدالله عليه السلام
أنّه قال «لا أقبل شهادة فاسق إلّا على نفسه».

٩-١٦٥٦٢ (الكافي - ٣٩٦:٧ - التهذيب - ٢٤٣:٦ - رقم ٦٠٣) الأربعة،
عن أبي عبدالله عليه السلام «إنَّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان
لا يقبل شهادة فحاش ولا ذي مخزية في الدين».

١٠-١٦٥٦٣ (الفقيه - ٤٣:٣ - رقم ٣٢٨٨) السكوني، عن جعفر بن محمد،
عن أبيه، عن أبائه عليهم السلام قال «لا تقبل شهادة ذي شحنة أو
ذي مخزية في الدين».

بيان:

«الشحنة» العداوة والمخزية ما يوجب الخزي.

١١-١٦٥٦٤ (الكافي - ٣٩٦:٧) محمد، عن محمد بن موسى، عن أحمد بن
الحسن بن علي، عن أبيه، عن علي بن عقبة، عن النعميري، عن

(الفقيه - ٤٣:٣ - رقم ٣٢٩١) العلاء بن سيابة قال: سمعت أبا
عبدالله عليه السلام يقول «لا تقبل شهادة صاحب النرد والأربعة عشر
وصاحب الشاهين يقول لا والله وبلى والله مات والله شاه وقتل والله
شاه وما مات ولا قتل»^١.

بيان:

أريد بصاحب الشاهين اللاعب بالشطرنج، وفي الفقيه، هكذا: مات والله
شاهه وقتل والله شاهه والله تعالى ذكره شاهه ما مات ولا قتل.

١. أوردته في التهذيب - ٢٤٣:٦ - رقم ٦٠٤ بهذا السند أيضاً.

١٦٥٦٥-١٢ (الكافي - ٣٩٦:٧) بهذا الاسناد

(الفقيه - ٤٦:٣ رقم ٣٢٩٧) ابن أبي عمير، عن العلاء بن سيابة، عن أبي جعفر [ابي عبدالله - خ ل] عليه السلام قال «لا تقبل شهادة سابق الحاجّ أنه قتل راحلته وأفنى زاده وأتعب نفسه واستخفّ بصلاته» قلت: فالمكاري والجمال والملاح؟ قال: فقال «وما بأس بهم تقبل شهادتهم إذا كانوا صلحاء»^٢.

١٦٥٦٦-١٣ (الكافي - ٣٩٦:٧) بهذا الاسناد، عن أبي جعفر عليه

١. قوله - «سابق الحاجّ» بالسّين والباء الموحدة من تحت أي يقطع المسافة بين بلده وبين مكة في أقلّ ما يمكن من المدة فيسبقهم.

قد روى الكشي في أبي حنيفة سابق الحاجّ باسناده عن عبدالله بن عثمان قال ذكر عند أبي عبدالله عليه السّلام أبو حنيفة سابق الحاجّ أنه يسري في أربع عشرة، فقال «لا صلاة له» وعنه عليه السلام قال أتى قنبر أمير المؤمنين عليه السّلام فقال هذا سابق الحاج فقال «لا قرب الله داره هذا خاسر الحاجّ يتعب البهيمة وينفر الصّلاة اخرج إليه فاطرده» انتهى.

وأبو حنيفة هذا اسمه سعيد بن بيان أحد من تلقّب بهذا الاسم والذي أتى به قنبر أمير المؤمنين عليه السّلام رجل آخر في عهده عليه السّلام أراد أخذ جائزة لسبقه وقال والد المجلسي رحمه الله قرأ أيضاً سابق بالمشاة وهو من يتأخّر عنهم إلى قريب من أول ذي الحجة يسوقهم بالتعجيل التام إلى أن يدرك الحجّ.

وقوله قتل راحلته معناه أتعبها إتعاباً شديداً وهو قساوة وترك للمرّة وقوله أفنى زاده لأنّه لا يصبر في المنازل لتحصيل زاد جديد ولا يتوقّف في سيره بل يكتفي بما حمل معه من بلده فيفنى في الطّريق لقلّة ما حمل معه عن بلغته ويعرض نفسه ودابّته للهلكة والإستخفاف بالصّلاة ظاهر.

وروى في رواية أخرى أنّ أبا حنيفة رأى هلال ذي الحجة في القادسية وشهد عرفه مع من شهد ولزم من ذلك أن يقطع المسافة في تسعة أيام وكانت الرواية السابقة أربع عشرة ومع ذلك فأبو حنيفة هذا موثق في الرواية اعتمدوا عليه في الرواية ولا منافاة لأنّ الشّهادة غير الرواية، فقبول الشّهادة جود وتبّد وقبول الرواية اجتهاد ونظر «ش».

٢. أورده في التهذيب ٦:٢٤٣ رقم ٦٠٥ بهذا السند عن أبي جعفر عليه السلام أيضاً.

السلام قال «لا تصلّوا خلف من يبتغي على الأذان والصلاة الأجر ولا تقبل شهادته»^١.

١٤-١٦٥٦٧ (الفقيه - ٤٣:٣ رقم ٣٢٩٠) محمّد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «لا تصلّ خلف من يبغي على الأذان والصلاة بالناس أجراً ولا تقبل شهادته».

١٥-١٦٥٦٨ (الكافي - ٣٩٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٤٣:٦ رقم ٦٠٧) سهل، عن الثلاثة، عن أبي عبد الله عليه السلام «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يجيز شهادة سابق الحاج».

١٦-١٦٥٦٩ (الفقيه - ٥٠:٣ رقم ٣٣٠٦) محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: لا أخذ بقول عرّاف^٢ ولا قائف ولا لصّ ولا أقبل شهادة الفاسق إلّا على نفسه».

بيان:

في النهاية الأثرية في الحديث العرّافة حقّ والعرفاء في النّار والعرفاء جمع

١. أورده في التهذيب - ٢٤٣:٦ رقم ٦٠٦ بهذا السند أيضاً.
٢. لا يبعد أن يكون المراد بالعرّاف هنا الكاهن وهو الذي يتعاطى الأخبار عن الحوادث الآتية كنزول الأمطار وتغير الأسعار أو عن الوقائع الحالية كتعيين السّارق ومكان الأبق وما يجري مجراها من الأمور الغائبة عن الأبصار «عهد غفر له».

عريف وهو القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم ويتعرف الأمير منه أحوالهم فاعيل بمعنى فاعل والعرافة عمله وقوله العرافة حق أي فيها مصلحة للناس ورفق في أمورهم وأحوالهم وقوله العرفاء في النار تحذير من التعرض للرئاسة لما في ذلك من الفتنة وأنه إذا لم يحم بحقه أثم واستحق العقوبة وفيه القائف الذي يتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه والجمع القافة.

١٧-١٦٥٧٠ (الكافي - ٣٩٦:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٤٣:٦ رقم ٦٠٨) البرقي، عن ابن فضال، عن حماد بن عثمان، عن حريز، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة السائل الذي يسأل في كفه» قال أبو جعفر عليه السلام «لأنه لا يؤمن على الشهادة وذلك لأنه إن أعطي رضي وإن منع سخط».

١٨-١٦٥٧١ (الكافي - ٣٩٧:٧ - التهذيب - ٢٤٤:٦ رقم ٦٠٩) محمد، عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن السائل الذي يسأل في كفه هل تقبل شهادته؟ فقال «كان أبي عليه السلام لا يقبل شهادته إذا سأل في كفه».

١٩-١٦٥٧٢ (الكافي - ٣٩٥:٧) العدة، عن سهل، عن البنظري، عن أبان

(التهذيب - ٢٤٤:٦ رقم ٦١٠) الحسين، عن أحمد بن حمزة، عن أبان، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن ولد الزنا

أتجوز شهادته؟ فقال «لا» فقلت: إن الحكم بن عتيبة يزعم أنها تجوز
فقال «اللهم لا تغفر ذنبه

(الكافي) ما قال الله للحكم بن عتيبة وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ
وَلِقَوْمِكَ^١.

٢٠-١٦٥٧٣ (الكافي - ٣٩٥:٧ - التهذيب - ٢٤٤:٦ رقم ٦١٣) علي،
عن العبيدي، عن يونس، عن الخراز، عن محمد قال: قال أبو عبد الله
عليه السلام «لا تجوز شهادة ولد الزنا».

٢١-١٦٥٧٤ (الكافي - ٣٩٦:٧ - التهذيب - ٢٤٤:٦ رقم ٦١٤) محمد،
عن محمد بن الحسين، عن ابن فضال، عن ابراهيم بن محمد الأشعري،
عن عبيد بن زرارة، عن أبيه قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول
«لو أن أربعة شهدوا عندي على رجل بالزنا وفيهم ولد زنا لحددتهم جميعاً
لأنه لا تجوز شهادته ولا يؤم الناس».

٢٢-١٦٥٧٥ (التهذيب - ٢٤٤:٦ رقم ٦١٢) الحسين، عن الثلاثة، عن أبي
عبد الله عليه السلام قال: سألت عن شهادة ولد الزنا فقال «لا، ولا
عبد».

٢٣-١٦٥٧٦ (التهذيب - ٢٤٤:٦ رقم ٦١١) عنه، عن فضالة، عن أبان،
عن عيسى بن عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شهادة
ولد الزنا؟ فقال «لا تجوز إلا في الشيء اليسير إذا رأيت منه صلاحاً».

- ١٣٥ -

باب شهادة المحدود اذا تاب

١-١٦٥٧٧ (الكافي - ٣٩٧:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٤٥:٦ رقم ٦١٥) أحمد، عن المحمّدين، عن الكناني قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القاذف بعد ما يقام عليه الحدّ ما توبته؟ قال «يكذب نفسه» قلت: رأيت إن أكذب نفسه وتاب أتقبل شهادته؟ قال «نعم».

٢-١٦٥٧٨ (التهذيب - ٢٤٦:٦ رقم ٦٢١) الحسين، عن محمد بن الفضيل، عن الكناني قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القاذف اذا أكذب نفسه وتاب أتقبل شهادته؟ قال «نعم».

٣-١٦٥٧٩ (الكافي - ٣٩٧:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٤٥:٦ رقم ٦١٦) أحمد، عن السّراد، عن ابن

سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المحدود اذا تاب تقبل شهادته؟ فقال «اذا تاب وتوبته أن يرجع ممّا قال ويكذب نفسه عند الامام وعند المسلمين فاذا فعل فإنّ على الامام أن يقبل شهادته بعد ذلك».

١٦٥٨٠-٤ (الكافي - ٣٩٧:٧ - التهذيب - ٢٤٥:٦ رقم ٦١٧) عليّ، عن أبيه، عن ابن مرّار، عن يونس، عن بعض أصحابه، عن أحدهما عليها السلام قال: سألته عن الذي يقذف المحصنات تقبل شهادته بعد الحد اذا تاب؟ قال «نعم» قلت: وما توبته؟ قال «يجيء فيكذب نفسه عند الامام ويقول قد افترت على فلانة ويتوب ممّا قال».

بيان:

إن قيل أرايت إن كان صادقاً فيما رماهّن به فهل يجوز له أن يكذب نفسه مع أنّه يصير بذلك كاذباً، قلنا: نعم يجوز له تكذيب نفسه وإن كان صادقاً فيه بل يجب لأنّ توبته لا تتمّ إلّا بذلك وذلك لأنّ صدقه بالرّمي كذب عند الله تعالى كما قال سبحانه فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهُدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ.

١٦٥٨١-٥ (الكافي - ٣٩٧:٧) أحمد، عن

(التهذيب - ٢٤٦:٦ رقم ٦٢٠) الحسين، عن النضر و (عن - خ ل) حمّاد، عن القاسم بن سليمان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقذف الرجل فيجلد حدّاً ثمّ يتوب ولا يعلم منه إلّا خيراً أتجوز شهادته؟ قال «نعم، ما يقال عندكم؟» قلت: يقولون توبته

فيما بينه وبين الله ولا تقبل شهادته أبداً، فقال «بئس ما قالوا كان أبي يقول: إذا تاب ولم يعلم منه إلا خيراً جازت شهادته».

٦١٦٥٨٢ (الكافي - ٣٩٧:٧ - التهذيب - ٢٤٥:٦ رقم ٦١٨) الأربعة،
عن أبي عبد الله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام شهد عنده
رجل وقد قطعت يده ورجله شهادة فأجاز شهادته وقد كان تاب وعرفت
توبته».

٧١٦٥٨٣ (الفتاوى - ٥١:٣ رقم ٣٣٠٨) السكوني، عن جعفر، عن أبيه
عليهما السلام في رجل شهد عنده شهادة وقد قطعت يده ورجله فأجاز...
الحديث.

٨١٦٥٨٤ (الكافي - ٣٩٧:٧ - التهذيب - ٢٤٥:٦ رقم ٦١٩) الأربعة،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: ليس
يصيب أحد حدّاً فيقام عليه ثم يتوب إلا جازت شهادته».

٩١٦٥٨٥ (التهذيب - ٢٨٤:٦ رقم ٧٨٦) السكوني، عن جعفر، عن أبيه،
عن عليّ عليهم السلام مثله وزاد «إلا القاذف فإنه لا تقبل شهادته إن
توبته فيما بينه وبين الله».

بيان:

حملة في التهذيبين على التّقية لموافقة العامة واحتمل في الاستبصار امتناع
توبته لاشتراطها بتكذيب نفسه الممتنع مع صدقه وفيه ما عرفت بما حققناه نعم
يجوز حملة على ما اذا لم يكذب نفسه بعد.

باب عدالة الشاهد

١٦٥٨٦-١ (التهذيب - ٢٤١:٦ رقم ٥٩٦) محمد بن أحمد، عن محمد بن موسى، عن ابن فضال، عن أبيه، عن علي بن عقبة، عن النميري،
عن

(الفقيه - ٣٨:٣ رقم ٣٢٨٠) ابن أبي يعفور قال: قلت لأبي
عبدالله عليه السلام: بما تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل

١. قوله «بما تعرف عدالة الرجل»، عبارة الفقهاء وإن اختلفت في تعريف العدالة ولكن غرضهم منها واحد. وقال في كشف اللثام النزاع لفظي وهو حق واختلافهم إنما هو في التعبير وتعريف بعضهم أجمع وقيوده واحترازاته أظهر وطرده وعكسه أوضح وبعضهم سامح فلم يذكر بعض القيود لا لكونه غير معتبر في نظره وأحسن تعاريف وأجمعها تعريف العلامة رحمه الله وغيره أنها كيفية نفسانية راسخة تبعث على ملازمة المروءة والتقوى، فإنه راعى بها شرائط التعريف المنطقي وذكر الجنس العالي الذي وقع العدالة تحته وهو الكيف فإن الكيف له أربعة أنواع فبين أن العدالة كيف نفساني والكيف النفساني أيضاً نوعان: راسخة تسمى بالملكة وغير راسخة تسمى حالاً، ثم ذكر أن العدالة من النوع الأول ولما كان الملكات أنواعاً عديدة بين فصلها المميز عن غيرها. وأمّا سائر التعريفات. فلم يراعوا فيها الشرائط المنطقية في هذا الوضوح وإن كان مرادهم ذلك قطعاً مثلاً من لم يعبر بالملكة النفسانية وقال: العدالة هي الاجتناب من

← الكبائر مثلاً فليس مقصودة أن من اجتنب عنها اتفاقاً أو لقرب عهده بالبلوغ وعدم تنبيهه للمعاصي مع عدم حصول ملكة راسخة فيه يكون عادلاً وكذلك من لم يذكر المروة في صفات العادل ليس مقصوده أن كل سفيه لا يعرف الحسن القبح أو يذّي وقبح لا يلتزم لاجتناب القبائح فهو عادل يصح الصلاة خلفه والدليل على صحة هذا التعريف تتبع موارد الاستعمال كسائر اللغات والإصطلاحات، كما أن علماء المعاني والبيان بعد تتبع موارد استعمال الفصح والبليغ عرّفوا أن الناس لا يطلقون هاتين الكلمتين إلا على من له ملكة الانيان بالكلام الحالي عن التنافر والتعقيد وضعف التأليف المطابق لمقتضى الحال، كذلك عرّف الفقهاء أن العادل والورع والمعروف بالسّر والعفاف والمتقي ومن يثق بدينه وأمثال ذلك لا يطلق في عرف الناس المتسرعة وغيرهم إلا على من له ملكة تبعثه على فعل الواجبات واجتناب الكبائر ومخالفات المروة فيحمل ماورد في الأحاديث من الألفاظ الدالة على العدالة على صاحب الملكة المذكورة وهاهنا ثلاثة أمور يجب التنبيه لها: الأول - ذكروا أن صفائر الذنوب إذا صدرت عن رجل من غير إصرار لم يقدح في وجود ملكة العدالة فيه، كما أن السخي إذا بخل مرة وخالف مقتضى سجيته نادراً من غير إصرار لم يقدح في ملكة السخاء والشجاع إذا جبن مرة في غير محل الجبن لم يضر ملكة الشجاعة فيه إذ يتفق لأصحاب الملكات مثل ذلك.

الثاني ذكروا أن منافيات المروة قاذحة في العدالة لأن مرتكبها إما ماجن وقبح لا يبالي بما يقال فيه ولا يلتزم بالحسن والقبح. وإما سفيه ضعيف العقل لا يعرف الحسن من القبيح وعلى كل حال فهو صاحب صفة مذمومة عند الشارع و ذم أصحاب هذه الصفات والنهي عن معاشرتهم والاعتماد عليهم في الأمور في الأحاديث الكثيرة ولا يصدق عليه أنه مستقيم عادل أي غير منحرف أي عن الصفات والأفعال المطلوبة عند الشارع ولا يشمل قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم [الطلاق / ٢] ولا قولهم عليهم السلام يعرف بالسّر والعفاف ويوثق بدينه فإن الوقبح أو السفيه لا يعرف بالسّر والعفاف ولا يتق أحد بدينه. وأمثال ذلك.

الثالث - أن العلم بوجود ملكة العدالة ممكن من تتبع الآثار كما يمكن العلم بوجود ملكة الشجاعة والسخاء والفقاهة والطب وسائر الحرف والصنائع إلا أن الذي يظهر من تتبع أقوال الفقهاء والأحاديث بل القرآن الكريم التوسعة فيه والاكتفاء في الإشهاد بالأمارات الظنية تسهيلاً على الأمة وإن كان تحصيل العلم فيه ممكناً قال تعالى فليُعْزِزْ عَلَىٰ لَهَا اسْتِحْقَاقُ [المائدة / ١٠٧] إنما يدل على أن الشاهدين أولاً لم يكن عدالتهما معلومة بالعلم اليقين وإلا لم يمكن العثور على الإثم بعد ذلك بل اعتمد فيه أولاً على الظن وبالجملية يكتفي في معرفة العدالة بحسن الظاهر، ثم إن مقتضى ظاهر القرآن أن الله تعالى يتفضل بالعفو عن المعصية إذا كان كماً أي اتفاقاً نادراً من غير إصرار سواء كانت من الصفائر أو الكبائر إلا أن الظاهر من كلام الفقهاء أنه مقيد بالصفائر فاللّم فيها معفو دون اللّم في الكبائر والظاهر إن من يجنب الكبائر والصفائر طول عمره إذا اتفق صدور ذنب منه نادراً فإنه يندم وإن من يرتكب الصفائر

شهادته لهم وعليهم؟ فقال «أن يعرفوه بالسّر والعفاف وكفّ البطن والفرج واليد واللسان ويعرف باجتناب الكبائر التي أوعد الله تعالى عليها النار من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك والدلالة [الدال - خ ل] على ذلك كله أن يكون ساتراً لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه ويجب عليهم تزكيتهم وإظهار عدالته في الناس ويكون منه التعاهد للصلوات الخمس اذا واظب عليهنّ وحفظ مواعيتهنّ بحضور جماعة من المسلمين وأن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاتهم إلا من علة

(الفقيه) فاذا كان كذلك لازماً لمصلّاه عند حضور الصلوات

ولا يبالي بها ولا يندم عليها ويعزم على أن يرتكب كلّ صغيرة مرّة طول عمره فأنه ليس يعادل قطعاً، ثم إنه قد تبين فيما مضى أن ليس بين الصّغائر والكبائر حدّ معلوم عندنا إذ ما من صغيرة إلا وهي كبيرة بالنسبة إلى أصغر منها وما من كبيرة إلا هي صغيرة بالنسبة إلى أعظم منه كالزنا بالنسبة إلى اللواط والقتل لكن يجوز أن يشترك طائفة من الصّغائر في حكم شرعيّ كما يتفق مثله في الأحكام العرفيّة مثل أن يعفو السلطان القرى الصّغار عن الخراج دون الكبار ومثل أن يستحضر أكابر البلد ووجوه الأشراف ولا حدّ في القرى بين الكبيرة والصّغيرة ولا في وجوه البلد بين أصاغرهم وأكابرهم ويجوز أن تكون طائفة من الذنوب التي هي أكبر من غيرها وإن اختلفت مراتبها في نفسها قاذحة شرعاً في ملكة العدالة وإن لم تكن قاذحة عقلاً وهي ما توعّد عليها النار في القرآن الكريم وإن كانت لمّا صادرة إتفاقاً ولا منافاة بين أن يكون رجل صاحب ملكة العدالة ومع ذلك يستحقّ العقاب باللّم ولا ريب في إمكان العفو عنها تفضلاً من الله تعالى بعد التوبة أو قبلها ومع ذلك فمرتكب الصغيرة الذي نعلم أنّه لم يندم ولم يتب الحكم يتبول شهادته والاقتداء به مشكل واستفادته من الأدلة بعيدة لأن ما يدل على العفو عن الصّغائر مثل ما يدل على العفو عن الكبائر مثل أن الله لا يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ به ويَغْفِرُ ما دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ [النساء/ ٤٨] ومثل قوله تعالى لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعاً (الزمر/ ٥٣) وغير ذلك ومفاد جميعها أن الذنوب بمعرض العفو وأن الله تواب رحيم لا أن بعضها واجب العفو ولا يستحقّ بها العقاب فأنه في معنى نفى كونه ذنباً وهنا كلام كثير محلّ تفصيلها غير هذا الموضع إن شاء الله «نس».

الخمس فاذا سُئِلَ عنه في قبيلته ومحلته قالوا ما رأينا منه إلّا خيراً مواظباً على الصّلاة متعاهداً لأوقاتها في مصلاه فإنّ ذلك يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين

(ش) وذلك إنّ الصّلاة سترٌ وكفّارة للذنوب

(الفقيه) وليس يمكن الشهادة على الرجل بأنّه يصليّ إذا كان لا يحضر مصلّة ويتعاهد جماعة المسلمين وإنّما جعل الجماعة والاجتماع إلى الصّلاة لكي يعرف من يصليّ ممّن لا يصليّ ومن يحفظ مواقيت الصّلاة ممّن يضيّع

(ش) ولولا ذلك لم يمكن أحداً أن يشهد على آخر بصلاح لأنّ من لا يصليّ لا صلاح له بين المسلمين

(التهذيب) لأنّ الحكم جرى من الله ورسوله بالحرق في جوف بيته

(الفقيه) فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم هم بأنّ

١.. قوله «وذلك أنّ الصّلاة ستر» لعلّ قوله ذلك إشارة إلى السّتر المفهوم من قوله ساتراً بها وراء ذلك ما تحت ذلك السّتر من عثراته وعيوبه لو كانت فقواه من عثراته وعيوبه بيان لما وراء ذلك وحاصل المعنى أنّه يكفي دليلاً على اجتنابه الكبائر أن لا يظهر عيب وفسق بحيث يجوز للمسلمين إسناد ذلك إليه لظهوره، فإنّه إذا لم يظهر منه فسق وبالف في عدم ظهوره ستره سواء لم يصدر منه أو صدر وستر بحيث لم يظهر يحرم على المسلمين تفتيش ما تحت ذلك السّتر بمجرد سوء الظن بل يجب عليهم تركيته واطهار عدالته «سلطان. رحمه الله».

يحرق قوماً في منازلهم لتركهم الحضور لجماعة المسلمين وقد كان فيهم من يصلي في بيته فلم يقبل منه ذلك وكيف تقبل شهادة أو عدالة بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عز وجل ومن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه بالحرق في جوف بيته بالنار

(ش) وقد كان يقول صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين إلا من علة

(التهذيب) وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا غيبة إلا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعتنا ومن رغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته وسقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه وإذا رفع إلى إمام المسلمين أنذره وحذره فان حضر جماعة المسلمين وإلا أحرق عليه بيته ومن لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته وثبتت عدالته بينهم».

٢-١٦٥٨٧ (التهذيب - ٢٨٤:٦ رقم ٧٨٣) ابن عيسى، عن السيارى، عن

(الفقيه - ٤٦:٣ رقم ٣٢٩٨) ابن المغيرة قال: قلت للرضا عليه السلام: رجل طلق امرأته وأشهد شاهدين ناصيين؟ قال «كل من وُلد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته».

١. قوله «أشهد شاهدين ناصيين»، يدل بظاهره على قبول شهادة من هو عدل في مذهبه وإن لم يكن مؤمناً إلا أن يحمل على أن المراد أنه لا يقبل شهادتهما لأنه إذا جازت شهادة من كانت بهذه الصفة والناصبى ليس كذلك لأنه ليس صالحاً لو لم يكن الفطرة الإسلامية «سلطان. رحمه الله».

٣-١٦٥٨٨ (التهذيب - ٢٨٣:٦ رقم ٧٧٨) محمد بن أحمد، عن سلمة، عن ابن بقاح، عن

(الفقيه - ٤٨:٣ رقم ٣٣٠٢) ابن المغيرة، عن الرضا عليه السلام قال «كلّ من وُلد على الفطرة» الحديث.

بيان:

يأتي ما في معناه من الكافي في أبواب الطّلاق من كتاب النكاح.

٤-١٦٥٨٩ (التهذيب - ٢٨٤:٦ رقم ٧٨٤) ابن عيسى، عن محمد بن موسى، عن أحمد بن الحسن، عن أبيه، عن عليّ بن عقبة، عن النّميري، عن

(الفقيه - ٤٨:٣ رقم ٣٣٠٣) العلاء بن سيابة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن شهادة من يلعب بالحمام؟ قال «لا بأس اذا لم يعرف بفسق».

(الفقيه) قلت: فإنّ من قبلنا يقولون قال عمر هو شيطان فقال «سبحان الله أما علمت أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم قال: إنّ الملائكة لتتفر عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخفّ والريش والنصل^١ فإنّها تحضره الملائكة وقد سبق رسول الله صلى الله

١. قوله «والريش والنصل» المشهور عدم جواز السبق والرّهان على الطيور هذا الحديث صريح في جوازها ولا تقبل تأويل الريش بالسهم كما قيل في الحديث الذي ليس فيه لعب الحمام فان هذا هنا صريح في خلافه فيحتمل أن هذا مختار المصنف «سلطان» رحمه الله. ←

عليه وآله وسلّم أسامة بن زيد وأجرى الخيل».

٥-١٦٥٩٠ (التهذيب - ٢٨٤:٦ رقم ٧٨٥) بهذا الاسناد قال: سمعته يقول «لا بأس بشهادة الذي يلعب بالحمام ولا بأس بشهادة صاحب السباق المراهن عليه فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم قد أجرى الخيل وسابق وكان يقول إن الملائكة تحضر الرهان في الخفّ والحافر والريش وما عدا ذلك قمار حرام».

٦-١٦٥٩١ (الكافي - ٤٠٣:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٧٧:٦ رقم ٧٥٩) أحمد، عن

(التهذيب - ٢٨٦:٦ رقم ٧٩٣) السرّاد، عن الخزاز عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام في أربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا فعدل منهم اثنان ولم يعدل الآخران قال: فقال «إذا كان أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهاداتهم جميعاً وأقيم الحدّ على الذي شهدوا عليه إنّا عليهم أن يشهدوا بما أبصروا وعلموا وعلى الموالي أن يميز شهادتهم إلّا أن يكونوا معروفين بالفسق».

٧-١٦٥٩٢ (الكافي - ٤٣١:٧ - التهذيب - ٢٨٨:٦ رقم ٧٩٨) عليّ، عن

العبيدي

وقد ذكر الشهيد رحمه الله في الدراية حكاية في زيادة الرّيش في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله والعلاء بن سيّابة غير مذكور بمدح وتوثيق والرواية قاصرة عن الحجّة «ش».

(التهذيب - ٦: ٢٨٣ رقم ٧٨١) ابن عيسى، عن العبيدي^١، عن

١. قد وجدت في هذا المقام أيضاً كلاماً من سيّد مشايخي بالواسطة الحاج سيّد محمّد باقر الرّشّقي ثمّ الإصفهاني طاب ثراه الملقّب بحجة الاسلام على الإطلاق كلاماً فأحببت ايراده قضاء لحقه الواجب. قال رحمه الله: أعلم أنّ ما ذكره المصنّف في هذا المقام عن قوله ابن عيسى عن العبيديّ إستنباه أوقعه فيه ملاحظة التهذيب من غير أن يعطي المصنّف حقّه وذلك لأنّ الراوي عن العبيديّ في هذا الحديث هو محمّد بن أحمد بن يحيى، لا أحمد بن محمّد بن عيسى كما بنى عليه المصنّف لوجه:

الأوّل: أنّ شيخ الطائفة في أواخر باب البيّنات روى بأسناده عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن بنان، ثمّ أضمر فقال وعنه عن العباس بن معروف إلى آخره، ثمّ قال فأما ما رواه أحمد بن محمّد بن عيسى، عن اسماعيل إلى أن أورد الحديث المعارض، ثمّ أضمر فقال وعنه معاراً والظاهر أن الضّائر عائد إلى محمّد بن أحمد بن يحيى لا أحمد بن محمّد بن عيسى لكونه مذكوراً بالتّبع بخلاف محمّد بن أحمد

والثاني: أنّ شيخ الطائفة روى قبل الحديث المذكور أيّ الذي في سنده العبيديّ فقال وعنه، عن سلمة، عن الحسن بن يوسف وسلمة هذا هو سلمة بن الخطّاب ومحمّد بن أحمد بن يحيى هو الذي يروي عن سلمة كما يظهر ممّا أورده شيخ الطائفة بعد المبحث المذكور في باب القضايا والأحكام من الزّيادات، فقال: محمّد بن أحمد، عن عبدالله بن أحمد الرازي إلى آخره، ثمّ قال عنه عن سلمة بن الخطّاب.

والثالث: أنّ شيخ الطائفة روى أيضاً قبل الحديث المذكور متّصلاً به، فقال عنه عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء والظاهر أنّ أبا جعفر في المقام ونحوه هو ابن عيسى فلا وجه لإرجاع الضمير فيه إلى ابن عيسى فكذا بعده ومن العجب أنّ المصنّف اعترف به في أوّل الوافي ومع ذلك أرجع الضمير إلى ابن عيسى وممّا يرشدك إلى ذلك مضافاً إلى ظهور الأمر للمتّبع، ممّا أورده شيخ الطائفة في أوائل باب المكاسب فقال: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه إلى آخره.

والرّابع: أنّه رحمه الله روى بعد الحديث المذكور، فقال عنه، عن السيّاري والظاهر أنّ السيّاري هو عبدالله السيّاري الذي ذكر النّجاشي أنّ محمّد بن الحسن بن الوليد استثنى من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى وكذا الحال في الضمير الذي قبله أبي في سند الحديث الذي فيه العبيديّ وكذا الحال فيما أورده شيخ الطائفة بعد السّنّد المشتملة على السيّاري حيث قال وعنه عن محمّد بن موسى الخ إذ الظاهر أنّ محمّد بن أحمد بن يحيى هو موسى الهمداني الذي استثنى من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عنه والعجب من المصنّف أنّه أرجع الضمير فيهما أيضاً إلى ابن عيسى فقال ابن عيسى عن السيّاري إلى أن قال ابن عيسى عن محمّد بن موسى... الخ. ليس المعصوم إلّا من عصمه الله تعالى. انتهى كلامه رفع مقامه «محمّد رضا رحمه الله».

(الفقيه - ١٦:٣ رقم ٣٢٤٤) يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن البيّنة إذا أُقيمت على الحقّ أيحِلُّ للقاضي أن يقضي بقول البيّنة من غير مسألة إذا لم يعرفهم؟ قال: فقال «خمسة أشياء يجب على الناس أن يأخذوا فيها بظاهر الحال: الولايات والتناكح والمواريث والذبائح والشّهادات فإذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته ولا يُسأل عن باطنه».

بيان:

يعني أنّ المتولّي لأُمور غيره إذا ادّعى نيابته مثلاً أو وصايته والمباشرة لامرأة إذا ادّعى زواجها والمتصرّف في تركة الميت إذا ادّعى نسبه وبائع اللحم إذا ادّعى تذكّيته والشّاهد على أمر إذا ادّعى العلم به ولا معارض لأحد من هؤلاء تقبل أقوالهم ولا يفتّش عن صدقهم حتى يظهر خلافه بشرط أن يكون مأموناً بحسب الظاهر.

وفي الفقيه الأنساب مكان المواريث والجمع بين هذه الأخبار يقتضي تقييد مطلقها بمقيدها، أعني تقييد ما سوى الأوّل بما في الأوّل من التعاهد للصلوات والمواظبة على الجماعات إلّا من علة وإنّه الميزان في معرفة العدالة فقوله عليه السلام عرف بالصلاح في نفسه وقوله إذا لم يعرف بفسق وقوله كان ظاهره ظاهراً مأموناً كلّها محمول على ذلك فإنّ من لم يفعل ذلك فلا صلاح له وهو فاسق غير مأمون كما وقع التصريح به في الخبر الأوّل.

فمن كان ظاهره ظاهراً مأموناً معروفاً بالصلاح أي متعاهداً للصلوات مواظباً على الجماعات فهو عادل يجب علينا تزكّيته وإظهار عدالته وحرّم علينا غيبته وإن علمنا منه ذنباً يقتضيه بل رأينا به بأعيننا أنّه يرتكب كبيرة إذا كان ساتراً له غير متجاهر به ولا ينافي هذا عدم قبولنا لشهادته إذا كنّا قاضين لعلمنا بفسقه وإن قبلها غيرنا لعدم علمه به ولا يجوز لنا إظهار فسقه للغير حينئذٍ أمّا

الذي يدلّ على عدم جواز اظهار فسقه لنا فما مرّ في الخبر الأوّل من البيان الواضح وأمّا الذي يدلّ على جواز ردّ شهادته لنا حينئذ دلالة من جهة المفهوم. فما رواه الصدوق طاب ثراه في كتاب عرض المجالس باسناده عن صالح بن علقمة، عن أبيه قال: قال الصادق جعفر بن محمد عليهم السلام وقد قلت له: يا ابن رسول الله أخبرني عمّن تقبل شهادته ومن لم تقبل؟ فقال «يا علقمة كلّ من كان على فطرة الاسلام جازت شهادته» قال فقلت له: تقبل شهادة المقرّف للذنوب؟

فقال «يا علقمة لو لم يقبل شهادة المقرّفين للذنوب لما قبلت إلاّ شهادة الأنبياء والأوصياء صلوات الله عليهم لأنّهم هم المعصومون دون سائر الخلق فمن لم تره بعينك يرتكب ذنباً أو لم يشهد عليه بذلك شاهدان فهو من أهل العدالة والسّتر وشهادته مقبولة وإن كان في نفسه مذنباً ومن اغتابه بما فيه فهو خارج عن ولاية الله داخل في ولاية الشّيطان ولقد حدّثني أبي، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال من اغتاب مؤمناً بما فيه لم يجمع الله بينهما في الجنّة أبداً ومن اغتاب مؤمناً بما ليس فيه فقد انقطع العصمة بينهما وكان المغتاب في النار خالداً فيها وبئس المصير». وأما عدالة النّساء فقد مضى شرحها في باب شهادتهنّ.

- ١٣٧ -

باب الشَّهادة على الشَّهادة

١-١٦٥٩٣ (الفقيه - ٦٩:٣ رقم ٣٣٥١) قال الصادق عليه السلام «إذا شهد رجل على شهادة رجل فان شهادته تقبل وهي نصف شهادة، وإن شهد رجلان عدلان على شهادة رجل فقد ثبت شهادة رجل واحد».

٢-١٦٥٩٤ (الفقيه - ٧٠:٣ رقم ٣٣٥٢) غياث بن ابراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليهما السلام «إنَّ عليّاً صلوات الله عليه كان لا يجيز شهادة رجل على شهادة رجل إلاَّ شهادة رجلين على شهادة رجل».

٣-١٦٥٩٥ (التهذيب - ٢٥٥:٦ رقم ٦٦٨) الحسين، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله، عن عليّ عليهما السلام «إنَّه كان لا يجيز شهادة رجل على رجل إلاَّ شهادة رجلين على رجل».

٤-١٦٥٩٦ (التهذيب - ٢٥٦:٦ رقم ٦٧٣) محمد بن أحمد، عن محمد بن

الحسين، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام أنّه قال «لا أقبل شهادة رجل على رجل حيّ وإن كان باليمن».

بيان:

هكذا وجد الحديثان في التّهذيبين وحمل الأخير فيها تارة على أنّه لا يقبل شهادة رجل على مدّعي عليه غائب لأنّه ربّما كان مع الغائب بيّنة تعارض هذه الشّهادة وأخرى على أنّه لا يقبل شهادة رجل على شهادة رجل حيّ وإن قبله على شهادته بعد موته ثمّ لم يرتض بهما في التّهذيب فحمّله على التّقية^١ وجوّز في الاستبصار وجهاً آخر جعله الأولى وهو أن يكون المراد به أنّه لا يجوز قبول شهادة رجل واحد على شهادة رجل بل يحتاج إلى شهادة رجلين على رجل ليقوما مقام شهادته واستدلّ عليه بالخبر الأوّل.

أقول: هذا الوجه هو الأقرب الأصوب ويشبهه أن يكون قد سقط لفظة الشّهادة في الأخير مرّة وفي الأوّل مرتين كما يدلّ عليه سابقهما المنقول من الفقيه.

٥-١٦٥٩٧ (الكافي - ٣٩٩:٧) الاثنان، عن الوشاء، عن أبان

(التّهذيب - ٢٥٦:٦ رقم ٦٦٩) الحسين، عن القاسم، عن أبان،

١. حبّ قال: والوجهان لابلانان الصحيح من المذهب لأنّنا قد بيّنا أنّه يجوز أن يحكم الحاكم على الغائب ويكون الحكم منسوطاً بارتفاع بيّنه من جهة المدّعي عليه يبطل بيّنة المدّعي وكذلك قد بيّنا جواز قبول الشّهادة على الشّهادة وإن كان الرّجل حاضراً إذا كان هناك علّة ما نعدّ له من الحضور قال والوجه في الخبر أن يحمله على ضرب من التّقية لأنّه موافق لمذاهب بعض العامّة «عهد».

عن البصري

(الفقيه ...) ابن أبي يعفور، عن

(الفقيه - ٧٠:٣ رقم ٣٣٥٣) عبدالله بن سنان، عن البصري،
عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل شهد على شهادة رجل فجاء
الرجل فقال: لم أشهده فقال «تجوز شهادة أعدلها

(الفقيه) وإن كانت عدالتهما واحدة لم تجز شهادته».

٦-١٦٥٩٨ (الكافي - ٣٩٩:٧ - التهذيب - ٢٥٦:٦ رقم ٦٧٠) عليّ، عن
العبّدي، عن يونس، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

بيان:

زاد في الكافي مكان ما زاد في الفقيه ولو كان عدلها واحداً لم تجز شهادة
عدالة فيهما وفي التهذيب ولو كان عدلها واحداً لم تجز شهادته.

٧-١٦٥٩٩ (التهذيب - ٢٥٥:٦ رقم ٦٦٧) الحسين، عن صفوان، عن
طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام عن عليّ عليه السلام «إنّه
كان لا يجيز شهادة على شهادة في حدّ»

٨-١٦٦٠٠ (التهذيب - ٢٥٦:٦ رقم ٦٧١) ابن محبوب، عن محمد بن
الحسين، عن محمد بن يحيى الخثعمي، عن

(الفقيه - ٧٠:٣ رقم ٣٣٥٦) غياث بن ابراهيم، عن جعفر،
عن أبيه عليهما السلام قال «قال عليّ صلوات الله عليه: لا تجوز
شهادة على شهادة في حدّ ولا كفالة في حدّ».

٩-١٦٦٠١ (التهذيب - ٢٥٦:٦ رقم ٦٧٢) عنه، عن محمد بن الحسين، عن
ذبيان، عن النّميري، عن

(الفقيه - ٧١:٣ رقم ٣٣٥٧) محمد، عن أبي جعفر عليه السلام
في الشّهادة على شهادة الرجل وهو بالحضرة في البلد قال «نعم، ولو كان
خلف سارية يجوز ذلك اذا كان لا يمكنه أن يقيمها هو لعلّة تمنعه عن أن
يحضر وقيمها فلا بأس باقامة الشّهادة على الشّهادة».

بيان:

«السّارية» الاسطوانة.

١٠-١٦٦٠٢ (الفقيه - ٧١:٣ رقم ٣٣٥٨) عمرو بن جميع، عن أبي
عبدالله، عن أبيه عليهما السلام قال «أشهد على شهادتك من ينصحك»
قالوا: أصلحك الله كيف يزيد وينقص؟ قال «لا، ولكن من يحفظها
عليك ولا تجوز شهادة على شهادة على شهادة».

بيان:

يعني كيف يزيد وينقص من يشهد حتى يحتاج إلى النّاصح فقال عليه
السلام لا يزيد ولا ينقص ولكن ربّما ينسى ويجوز أن يكون يزيد وينقص
منقطعاً عن كيف ويكون استفهاماً مستأنفاً.

- ١٣٨ -

باب الاجابة إلى الشهادة

١-١٦٦٠٣ (الكافي - ٣٧٩:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٧٥:٦ رقم ٧٥٣) البرقي، عن عثمان، عن
ساعة، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل وَلَا يَأْبَ
الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا فقال «لا ينبغي لأحد إذا دُعي إلى شهادة يشهد
عليها أن يقول لا أشهد لكم».

٢-١٦٦٠٤ (الكافي - ٣٧٩:٧) محمد، عن ابن عيسى، عن محمد بن
الفضيل

(التهذيب - ٢٧٥:٦ رقم ٧٥١) الحسين، عن محمد بن
الفضيل، عن الكنائي، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٣-١٦٦٠٥ (الكافي - ٣٨٠:٧) الخمسة، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله وقال ذلك قبل الكتاب.

بيان:

لعلّ المراد بالكتاب كتابة الشّهادة على الكتاب أو الكتاب نفسه وعلى التقديرين أريد بالشار إليه بذلك قول الله عزّ وجلّ يعني إنّ الآية إنّما نزلت في الدعوة إلى الشّهادة قبل أن يكتب كتاب ويستشهد عليه ويكتب الشّاهد عليه شهادته فيه بخطه فأما إذا كُتب كتاب واستشهد عليه ثمّ دعي الشاهد إلى أداء شهادته فقد وجب الإجابة إلى أداء الشّهادة حينئذ كما يستفاد من حذب آخر الباب.

٤-١٦٦٠٦ (الكافي - ٣٨٠:٧) العدة، عن

(التّهذيب - ٢٧٦:٦ رقم ٧٥٥) سهل، عن البرنطي، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يأب الشّاهد أن يجيب حين يدعى قبل الكتاب».

٥-١٦٦٠٧ (الكافي - ٣٨٠:٧) العدة، عن

(التّهذيب - ٢٧٦:٦ رقم ٧٥٤) ابن عيسى، عن الحسين، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا فقال «إذا دعاك الرجل لتشهد له على

دين أو حق لم ينبغ لك أن تقاعس عنه».

٦-١٦٦٠٨ (الفقيه - ٥٧:٣ رقم ٣٣٢٦) محمد بن الفضيل قال: قال العبد الصالح عليه السلام «لا ينبغي للذي يُدعى إلى شهادة أن يتقاعس عنها».

بيان:

«التقاعس» التأخر.

٧-١٦٦٠٩ (الكافي - ٣٨٠:٧) العدة، عن ابن عيسى، عن

(التهذيب - ٢٧٥:٦ رقم ٧٥٢) الحسين، عن النضر، عن القاسم بن سليمان، عن جراح المدائني

(التهذيب) عن أبي عبدالله عليه السلام

(ش) قال «إذا دُعيت إلى الشهادة فأجب».

٨-١٦٦١٠ (الكافي - ٣٨٠:٧) الثلاثة، عن هشام بن سالم

(التهذيب - ٢٧٥:٦ رقم ٧٥٠) الحسين، عن ابن أبي عمير،

عن

(الفقيه - ٥٧:٣ رقم ٣٣٢٧) هشام بن سالم، عن أبي عبدالله

عليه السلام في قول الله تعالى وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا^١ قال
«قبل الشهادة»^٢ وفي قول الله عز وجل وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ^٣ قال
«بعد الشهادة».

١. البقرة / ٢٨٢.

٢. إلى هنا أوردته في الكافي وكان عليه رحمه الله أن يأتي برمز التهذيب والفقيه ثم يقول وفي قول
الله عز وجل الخ «ض.ع».

٣. البقرة / ٢٨٣.

- ١٣٩ -

باب كتمان الشهادة وما يجوز منه

١٦٦١١-١ (الكافي - ٣٨٠:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٧٦:٦ رقم ٧٥٦) البرقي، عن التميمي ومحمد بن علي، عن أبي جميلة، عن

(الفقيه - ٥٨:٣ رقم ٣٣٢٩) جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال قال «رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من كتم شهادة أو شهد بها ليهدر دم امرئ مسلم أو ليزوي بها مال امرئ مسلم أتى يوم القيامة ولوجهه ظلمة مدّ البصر وفي وجهه كدوح يعرفه الخلائق باسمه ونسبه ومن شهد شهادة حقّ ليحيي بها حق امرئ مسلم أتى يوم القيامة ولوجهه نور مدّ البصر يعرفه الخلائق باسمه ونسبه» ثم قال أبو جعفر عليه السلام «ألا ترى أنّ الله تبارك وتعالى يقول وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ».

بيان:

«ليزوي بها مال امري» يعني ليصرفه عنه وفي الفقيه ليتوي بالمشناة
الفوقية من التوي وهو الهلاك والتلف والكدح الخدش.

٢-١٦٦١٢ (الفقيه - ٥٨:٣ رقم ٣٣٣٠) وقال عليه السلام في قول الله عزَّ
وجلَّ وَمَنْ يَكْتُمْهَا إِنَّهُ أَثِمُّ قَلْبُهُ^١ قال «كافر قلبه».

٣-١٦٦١٣ (الكافي - ٣٨١:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٧٦:٦ رقم ٧٥٧) سهل، عن اسماعيل بن

مهران

(الكافي - ٣٨١:٧) الحسين بن محمد، عن محمد بن أحمد
النهدي، عن اسماعيل بن مهران، عن محمد بن منصور الخزاعي، عن
علي بن سويد السائي، عن أبي الحسن عليه السلام قال: كتب أبي في
رسالته إليّ وسألته عن الشهادة لهم قال «فأقم الشهادة لله ولو على
نفسك أو الوالدين والأقربين فيما بينك وبينهم فان خفت على أخيك
ضياً فلا».

بيان:

«الضيم» الظلم.

٤-١٦٦١٤ (الفقيه - ٧٢:٣ رقم ٣٣٦٠) علي بن سويد قال: قلت لأبي

الحسن الماضي عليه السلام يشهدني هؤلاء على اخواني قال «نعم أقم الشهادة لهم وإن خفت على أخيك ضرراً».

بيان:

قال في الفقيه هكذا وجدته في نسختي ووجدت في غير نسختي وإن خفت على أخيك ضرراً فلا ومعناها قريب وذلك إذا كان لكافر على مؤمن حق وهو موسر ملي به وجب إقامة الشهادة عليه بذلك وإن كان عليه ضرر ينقص من ماله ومتى كان المؤمن معسراً وعلم الشاهد بذلك فلا تحل له إقامة الشهادة عليه وادخال الضرر عليه بأن يحبس أو يخرج عن مسقط رأسه أو يخرج خادمه عن ملكه وهكذا لا يجوز للمؤمن أن يقيم شهادة يقتل بها مؤمن بكافر ومتى كان غير ذلك فيجب إقامتها عليه فإن في صفات المؤمن أن لا يحدث أمانة (أمانته - خ ل) الأصدقاء ولا يكتُم شهادة الأعداء.

١٦٦١٥ هـ (التهذيب - ٢٥٧:٦ رقم ٦٧٥) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن ذبيان، عن النعميري، عن

(الفقيه - ٤٩:٣ رقم ٣٣٠٤) داود بن الحصين [الحسين - خ ل] قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «أقيموا الشهادة على الوالدين والولد ولا تقيموها على الأخ في الدين الضير» قلت: وما الضير؟ قال «إذا تعدى فيه صاحب الحق الذي يدعيه قبله خلاف ما أمر الله به ورسوله ومثل ذلك أن يكون لرجل على آخر دين وهو معسر وقد أمر الله بانظاره حتى ييسر قال فنظرة إلى ميسرة^١ ويسألك أن

تقيم الشهادة وأنت تعرفه بالعسر فلا يحلّ لك أن تقيم الشهادة في حال العسر».

بيان:

«الضير» بدل من البارز في ولا تقيموها.

٦-١٦٦١٦ (الكافي - ٣٨٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٦١:٦ رقم ٦٩٣) أحمد، عن [بن - خ ل] محمد بن خالد، عن سعد بن سعد، عن محمد بن القاسم بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام^١ قال: سألته عن رجل من مواليك عليه دين لرجل مخالف يريد أن يعسره ويحبسه وقد علم الله أنها ليست عنده ولا يقدر عليه وليس لغريمه بيّنة هل يجوز له أن يحلف له ليدفعه عن نفسه حتى يسّر الله له وإن كان عليه الشهود من مواليك قد عرفوا أنه لا يقدر هل يجوز أن يشهدوا عليه؟ قال «لا يجوز أن يشهدوا عليه ولا ينوي ظلمه».

٧-١٦٦١٧ (الكافي - ٣٨٢:٧ - التهذيب - ٢٥٨:٦ رقم ٦٧٧) محمد، عن محمد بن الحسين، عن ابن هلال، عن العلاء، عن محمد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يحضر حساب الرجلين فيطلبان منه الشهادة على ما سمع منها؟ قال «ذلك اليه إن شاء شهد وإن شاء لم يشهد فإن شهد شهد بحق قد سمعه وإن لم يشهد فلا شيء عليه لأنها لم يشهدا».

١. المراد بأبي الحسن مولانا الرضا عليه السلام قال الراوي وهو ابن القاسم بن الفضيل بن يسار التهدي من رجاله وهو ثقة وكذلك أبوه وجدّه وعمه العلاء ثقات «عهد» أيده الله.

٨-١٦٦١٨ (الكافي - ٣٨٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٥٨:٦ رقم ٦٧٨) أحمد، عن السَّراد، عن العلاء،
عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا سمع الرجل الشَّهادة
ولم يشهد عليها إن شاء شهد وإن شاء سكت».

٩-١٦٦١٩ (الكافي - ٣٨١:٧) محمد، عن أحمد، عن ابن فضال، عن
العلاء

(الكافي - ٣٨١:٧) القميان، عن صفوان، عن العلاء، عن
محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا سمع الرجل الشَّهادة ولم
يشهد عليها فهو بالخيار إن شاء شهد وإن شاء لم يشهد».

١٠-١٦٦٢٠ (الكافي - ٣٨١:٧ - التهذيب - ٢٥٨:٦ رقم ٦٧٩) الثلاثة،
عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله وقال «إنَّه إذا
أشهد لم يكن له إلَّا أن يشهد».

١١-١٦٦٢١ (الفقيه - ٥٥:٣ رقم ٣٣٢٢) العلاء، عن محمد، عن أبي جعفر
عليه السلام «في الرجل يشهد حساب الرجلين ثم يدعى إلى الشَّهادة
إن شاء شهد وإن شاء لم يشهد».

١٢-١٦٦٢٢ (الفقيه - ٥٥:٣ رقم ٣٣٢٣) ابن فضال، عن محمد [أحمد
- خ ل] بن يزيد، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يشهد
حساب الرجلين ثم يدعى إلى الشَّهادة قال «يشهد».

١٣-١٦٦٢٣ (الكافي - ٣٨٢:٧ - التهذيب - ٢٥٨:٦ رقم ٦٨٠) عليّ،
 عن أبيه، عن ابن مرّار وغيره، عن يونس، عن بعض رجاله، عن أبي
 عبدالله عليه السلام قال «إذا سمع الرجل الشّهادة ولم يشهد عليها فهو
 بالخيار إن شاء شهد وإن شاء أمسك إلّا إذا علم من الظّالم فيشهد ولا يحلّ
 له إلّا أن يشهد».

بيان:

قال في الفقيه: الخبر الذي جعل الخيار فيه إلى الشّاهد بحساب الرجلين
 هو إذا كان على الحقّ غيره من الشّهود فمتى علم أنّ صاحب الحقّ المظلوم ولا
 يحیی حقّه إلّا بشهادته وجب عليه إقامتها ولم يحلّ له كتابتها فقد قال الصادق
 عليه السلام «العلم شهادة إذا كان صاحبه مظلوماً».

- ١٤٠ -

باب ما يجوز أن يُشهد عليه وما لا يجوز

١-١٦٦٢٤ (الكافي - ٣٨٢:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٥٨:٦ رقم ٦٨١) أحمد، عن الحسن بن علي
بن النعمان، عن حماد، عن

(الفقيه - ٧٢:٣ رقم ٣٣٦١) عمر بن يزيد قال: قلت لأبي
عبدالله عليه السلام: الرجل يشهدني على الشهادة، فأعرف خطي
وختامي ولا أذكر من الباقي قليلاً ولا كثيراً قال: فقال لي «إذا كان
صاحبك ثقة ومعك رجل ثقة فاشهد له».

٢-١٦٦٢٥ (الفقيه - ٧٣:٣ رقم ذيل ٣٣٦١) وروي أنه لا تكون الشهادة إلا
بعلم من شاء كتب كتاباً ونقش خاتماً.

بيان:

يعني من شاء أن يذهب بحق كتب كتاباً يشبه خطك ونقش خاتماً يلبس

خاتمة.

٣-١٦٦٢٦ (الكافي - ٣٨٢:٧) العدة، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٥٩:٦ رقم ٦٨٤) الحسين قال: كتب إليه جعفر بن عيسى: جعلت فداك جاءني جيران لنا بكتاب زعموا أنهم أشهدوني على ما فيه وفي الكتاب اسمي بخطي قد عرفته ولست أذكر الشهادة وقد دعوني إليها، فأشهد لهم على معرفتي أن اسمي في الكتاب ولست أذكر الشهادة أو لا تجب لهم الشهادة عليّ حتى أذكرها كان اسمي في الكتاب بخطي أم لم يكن؟ فكتب «لا تشهد».

٤-١٦٦٢٧ (الكافي - ٣٨٣:٧ التهذيب - ٢٥٩:٦ رقم ٦٨٢) أحمد، عن محمد بن حسان، عن ادريس بن الحسن، عن عليّ بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا تشهدنّ بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك».

٥-١٦٦٢٨ (الفاقيه - ٧١:٣ رقم ٣٣٥٩) عليّ بن غراب، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٦-١٦٦٢٩ (الكافي - ٣٨٣:٧ - التهذيب - ٢٥٩:٦ رقم ٦٨٣) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «

(الكافي) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

(ش) لا تشهد بشهادة لا تذكرها فإنه (فان - خ ل) من شاء كتب كتاباً ونقش خاتماً.

بيان:

ينبغي تقييد هذه الأخبار بما في خبر عمر بن يزيد أعني بما إذا لم يكن صاحبه ثقة أو لم يكن معه رجل ثقة لئلا يتنافى الأخبار.

١٦٦٣٠-٧ (الكافي - ٣٨٧:٧ - التهذيب - ٢٦١:٦ رقم ٦٩٥) عليّ، عن أبيه والقاساني جميعاً، عن القاسم بن محمد، عن

(الفقيه - ٥١:٣ رقم ٣٣٠٧) المنقري، عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال له رجل: رأيت إذا رأيت شيئاً في يدي رجل أيجوز لي أن أشهد أنه له؟ قال «نعم» قال الرجل: أشهد أنه في يده ولا أشهد أنه له فلعله لغيره؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام «أفبحلّ الشراء منه؟» قال: نعم فقال أبو عبد الله عليه السلام «فلعله لغيره فمن أين جاز لك أن تشتريه ويصير ملكاً لك ثم تقول بعد الملك هو لي وتحلف عليه ولا يجوز أن تنسبه إلى من صار ملكه من قبله إليك» ثم قال أبو عبد الله عليه السلام «لو لم يجر هذا ما قامت للمسلمين سوق».

١٦٦٣١-٨ (الكافي - ٣٨٧:٧ - التهذيب - ٢٦٢:٦ رقم ٦٩٦) الثلاثة، عن ابن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن ابن أبي ليلى يسألني الشّهادة على أن هذه الدار مات فلان وتركها ميراثاً وأنه ليس له وارث غير الذي شهدنا له؟ فقال «اشهد فإنها هو على علمك» قلت: إن

ابن أبي ليلى يحلفنا الغموس قال «احلف إننا هو على علمك».

بيان:

هذا الخبر في الكافي مضمّر والغموس الأمر الشديد الغامس في الشدة ويأتي معنى آخر لليمين الغموس «إننا هو على علمك» يعني إننا تشهد أو تحلف على ما تعلم من ذلك دون ما لا تعلم.

١٦٦٣٢-٩ (التهذيب - ٢٣٧:٧ رقم ١٠٣٥) ابن سباعة، عن أحمد بن الحسن وغيره، عن ابن وهب ولا أعلم ابن أبي حمزة إلا وقد حدّثني به أيضاً عن ابن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون له العبد والأمة قد عرف ذلك فيقول أبق غلامي أو أمتي فيكلفونه القضاة شاهدين بأن هذا غلامه أو أمته لم يبع ولم يهب فنشهد على هذا إذا كلفناه؟ قال «نعم».

بيان:

يعني يكلفونه بعد ما وجد وإننا تجوز الشهادة على أنه كان له لا على أنه الآن له وهذا يجمع بينه وبين الخبر الآتي حيث حكم فيه بعدم جواز الشهادة في مثله.

١٠-١٦٦٣٣ (الكافي - ٣٨٧:٧ - التهذيب - ٢٦٢:٦ رقم ٦٩٨) عليّ، عن أبيه، عن ابن مَرارة، عن يونس، عن ابن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون في داره ثم يغيب عنها ثلاثين سنة ويدع فيها عياله ثم يأتيها هلاكه ونحن لاندرى ما أحدث في داره ولاندرى ما حدث له من الولد إلا أننا لا نعلم نحن أنه أحدث في داره

شيئاً ولا حدث له ولد ولا تقسم هذه الدار بين ورثته الذين ترك في الدار حتى يشهد شاهداً عدل أن هذه الدار دار فلان بن فلان مات وتركها ميراثاً بين فلان وفلان أفنشهد على هذا؟ قال «نعم» قال: قلت: الرجل يكون له العبد والأمة فيقول أبق غلامي وأبقت أمتي فيؤخذ في البلد فيكلفه القاضي البينة أن هذا غلام فلان لم يبعه ولم يهبه أفنشهد على هذا اذا كلفناه ونحن لم نعلم أنه أحدث شيئاً قال «فكلما غاب عن يد المرء المسلم غلامه أو أخته أو غاب عنك لم تشهد عليه».

١١-١٦٦٣٤ (التهذيب - ١٣١:٧ رقم ٧٥٢) الصفار، عن الميمني وغيره، عن ابن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله إلى قوله... قال «نعم».

١٢-١٦٦٣٥ (الكافي - ٤٠٢:٧) محمد، عن

(الفقيه - ٢٤٣:٣ رقم ٣٨٨٧ - التهذيب - ٢٧٦:٦ رقم ٧٥٨) الصفار أنه كتب إلى أبي محمد الحسن عليه السلام في رجل باع ضيعته من رجل آخر وهي قطاع أرضين ولم يعرف الحدود في وقت ما أشهده وقال اذا ما أتوك بالحدود فأشهد بها هل يجوز له ذلك أو لا يجوز له أن يشهد؟ فوقع عليه السلام «نعم يجوز له والحمد لله» وكتب اليه رجل له قطاع أرضين فحضره الخروج إلى مكة والقرية على مراحل من منزلة ولم يؤت بحدود أرضه وعرف حدود القرية الأربعة فقال للشهود اشهدوا أني قد بعث من فلان جميع القرية التي حدث منها كذا والثاني والثالث والرابع وإننا له في هذه القرية قطاع أرضين فهل يصلح للمشتري ذلك وإننا له بعض هذه القرية وقد أقر له بكلها؟ فوقع عليه السلام «لا يجوز بيع ما ليس بملك وقد وجب الشري على البائع على ما يملك» وكتب: فهل

يجوز للشاهد الذي أشهده بجميع هذه القرية أن يشهد بحدود قطاع الأرضين التي له فيها إذا تعرّف حدود هذه القطاع بقوم من أهل هذه القرية إذا كانوا عدولاً؟ فوقّع عليه السلام «نعم يشهدون على شيء مفهوم معروف إن شاء الله تعالى».

بيان:

هذا الخبر أطول مما ذكر هاهنا وقد أفرقناه على مواضع شتى وهو كما كرره في التهذيب بطوله وفيه قال كتبت بدل أنه كتب في المواضع كلها وقد أورد الجملة الأخيرة في باب أحكام الأرضين من كتاب التجارات بعبارة أبسط من هذا وفي آخرها فوقّع عليه السلام «لا يشهد إلا على صاحب الشيء» ويقول إن شاء الله وهكذا في الفقيه وبعدها جملة أخرى أوردناها من الكافي والتهذيب في باب الفرر والمجازفة في البيع ومن الفقيه والتهذيب من موضعه الآخر هاهنا لاختلاف بينها يقتضي ذلك.

١٣-١٦٦٣٦ (الفقيه - ٢٤٢:٣ رقم ٣٨٨٥ - التهذيب - ١٥٠:٧ رقم ٦٦٥) وكتب إليه في رجل قال لرجلين إشهدا أن جميع الدار التي له في موضع كذا وكذا بحدودها كلها لفلان بن فلان وجميع ماله في الدار من المتاع والبيّنة لا تعرف المتاع أي شيء هو؟ فوقّع عليه السلام «يصلح إذا أحاط الشراء بجميع ذلك إن شاء الله».

١٤-١٦٦٣٧ (الكافي - ٣٨٧:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٦٢:٦ رقم ٦٩٧) البرقي، عن

(الفقيه - ٥٧:٣ رقم ٣٣٢٨) عثمان، عن بعض أصحابه، عن

أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: للرجل من إخواني عندي الشهادة وليس كلها يجيزها القضاة^١ عندنا قال «فإذا علمت أنها حق فصححها بكل وجه حتى يصح له حقه».

بيان:

يعني إن القضاة الذين عندنا لا يجيزون كل شهادة فهل لي أن أتوسل في تحقيق شهادتي إلى حيلة.

١٥-١٦٦٣٨ (التهذيب - ٢٨٥:٦ رقم ٧٨٧) ابن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن ذبيان، عن الثميري، عن داود بن الحصين قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «إذا شهدت على شهادة فأردت أن تقيمها فغيرها كيف شئت ورتبها وصححها بما استطعت حتى تصح الشيء لصاحب الحق بعد أن لا تكون تشهد إلا بحقه ولا تزيد في نفس الحق ما ليس بحق فأنما الشاهد يبطل الحق ويحق الحق وبالشاهدين يوجب الحق وبالشاهدين يعطى وأن للشاهد في إقامة الشهادة بتصحيحها بكل ما يجد إليه السبيل من زيادة الألفاظ والمعاني والتغيير في الشهادة ما به

١. قوله «وليس كلها يجيزها القضاة» لعل المراد أنهم ينقصونها بتكليف المصلحة وأمثال ذلك والمراد بنقص الشهادة نقص المال المشهود به وعدم اجازته ويحتمل أن عدم الكل باعتبار وحدة الشاهد بأنهم كانوا يشتون للشاهد الواحد نصف الحق كما هو الفتوى في المرأة من أن للمرأة الواحدة يثبت ربع الوصية وبالاثنين نصفها وهكذا على التقديرين فظاهر جواب الامام عليه السلام أنه صحيح الشهادة بكل وجه حتى يصل إليه حقه بعد التنقيص بتضعيفه مثلاً وغير ذلك وظاهره جواز الكذب في مثل ذلك الموضع للمصلحة وهو خلاف المشهور إلا أن يقال المراد التصحيح بالتروية والتعريض فإن في المعارض المندرجة عن الكذب ويحتمل أن المراد السعي في وصوله حقه اليه مهما أمكن وإن لم يكن بالتصرف في الشهادة بالزيادة والنقصان وهو بعيد عن العبارة «سلطان رحمه الله».

يثبت الحق ويصحّحه ولا يؤخذ به زيادة على الحقّ مثل أجر الصّائم القائم المجاهد بسيفه في سبيل الله».

١٦-١٦٦٣٩ (الكافي - ٣٨٨:٧ - التهذيب - ٢٦١:٦ رقم ٦٩٤) عليّ،
عن العبيدي، عن

(الفقيه - ٧٤:٣ رقم ٣٣٦٣) يونس، عن بعض أصحابه، عن
أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون له على الرجل
الحقّ فيجده حقه ويحلف أن ليس له عليه شيء وليس لصاحب الحقّ
على حقه بيّنة يجوز لنا إحياء حقه بشهادات الزور إذا خشي ذهابه؟
فقال «لا يجوز ذلك لعلّة التدنيس»^١.

١٧-١٦٦٤٠ (الكافي - ٤٠١:٧) العدّة، عن أحمد، عن محمّد بن
اسماعيل، عن برزج، عن موسى بن بكر

(التهذيب - ٢٦٣:٦ رقم ٧٠٠) الحسين، عن فضالة، عن
موسى بن بكر، عن الحكم أخي أبي عقيلة [عقيل - خ ل في كا] قال:
قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن لي خصماً يتكثّر عليّ بالشهود الزور
وقد كرهت مكافاته مع ما أنّي لا أدري أ يصلح لي ذلك أم لا؟ قال: فقال
لي «أما بلغك ما قال أمير المؤمنين عليه السلام إنه كان يقول لا تؤسروا
أنفسكم وأموالكم بشهادات الزور فما على امرئ من وكف في دينه ولا

١. في النسخ المطبوعة كلها لعلّة التدليس وقال في المرأة في بعض النسخ التدنيس بالنون أي
يدنس الناس بالإثم ويعينهم عليه بشهادة الزور أو يصير متهاً عند الناس بذلك انتهى
«ض.ع».

مأثم من ربه أن يدفع ذلك عنه كما أنه لو دفع بشهادته عن فرج حرام
أو سفك دم حرام كان ذلك خيراً له

(الكافي) وكذلك مال المرء المسلم.

بيان:

«يتكثر عليّ» يعني الدّعاوي الباطلة وفي التهذيب يستكثر عليّ
الشّهود الزور بدون الباء وهو أوضح «لاتؤسروا» من الأسر والوكف بالتّحريك
الإثم والعيب والمنقصة كأنه عليه السلام أجاز له المكافاة بشهادة الزور كما
يجوز الدّفع عن النفس والفرج بها.

١٨-١٦٦٤١ (الفقيه - ٦٨:٣ رقم ٣٣٤٨) السّكوني، عن الصادق عليه
السلام أنّه قال «تبطل الشّهادة في الرّبا والجنف وخلاف السنّة فإذا قال
الشهود إنّنا لا نعلم خلّ سبيلهم وإذا علموا عزّروهم».

بيان:

تبطل أمر في صورة الخبر والجنف الميل عن الحقّ بالخطأ أو التعمّد كذا
عن الباقر عليه السلام «إنّا لا نعلم» أي إنّنا كنّا لا نعلم أنّه ربا أو جنف أو
خلاف سنّة أو لا نعلم عدم جواز الشّهادة عليه.

١٩-١٦٦٤٢ (الفقيه - ٦٩:٣ رقم ٣٣٤٩) القّدّاح، عن الصادق، عن أبيه
عليهما السلام قال «جاء رجل من الأنصار إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله
وسلّم فقال: يا رسول الله أحبّ أن تشهد لي على نخل نحلتها ابني قال:
مالك ولد سواه؟ قال: نعم، قال: فنحلتهم كما نحلته؟ قال: لا، قال: فإنّا

معاشر الأنبياء لانشهد على جنف».

٢٠-١٦٦٤٣ (الفقيه - ٦٩:٣ رقم ٣٣٥٠) في رواية أبي الحسين محمد بن
جعفر الأسدي رضي الله عنه قال الصادق عليه السلام «لا تشهد على
من يطلق لغير السُّنة».

- ١٤١ -

باب شهادة الزور

١-١٦٦٤٤ (الكافي - ٣٨٣:٧) العدة، عن البرقي، عن علي بن الحكم،
عن أبان، عن رجل، عن

(الفقيه - ٦١:٣ رقم ٣٣٣٨) صالح بن ميثم، عن أبي جعفر
عليه السلام قال «ما من رجل يشهد بشهادة زور على مال رجل مسلم
ليقطعه إلا كتب الله له مكانه صكاً إلى النار».

بيان:

«الصك» الكتاب كأنه معرّب.

٢-١٦٦٤٥ (الكافي - ٣٨٣:٧) الثلاثة، عن هشام بن سالم، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال «شاهد الزور لا تزول قدماه حتى تجب له
النار».

٣-١٦٦٤٦ (الكافي - ٣٨٣:٧) ابن بندار، عن ابراهيم بن اسحاق

الأحمر، عن عبدالله بن حمّاد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

(الفقيه - ٦٠:٣ رقم ٣٣٣٧) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا ينقضي كلام شاهد الزور من بين يدي الحاكم حتى يتبوأ مقعده من النار وكذلك من كتم الشهادة».

٤-١٦٦٤٧ (الكافي - ٣٨٣:٧ - التهذيب - ٢٦٠:٦ رقم ٦٨٧) القميان، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: في شاهد الزور ما توبته؟ قال «يؤدّي من المال الذي شهد عليه بقدر ما ذهب من ماله إن كان النصف أو الثلث إن كان شهد هذا وآخر معه».

٥-١٦٦٤٨ (الكافي - ٣٨٤:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٥٩:٦ رقم ٦٨٦) أحمد، عن علي بن الحكم، عن جميل، عن أبي عبدالله عليه السلام في شاهد الزور قال «إن كان الشيء قائماً بعينه ردّ على صاحبه وإن لم يكن قائماً ضمن بقدر ما أتلّف من مال الرجل».

٦-١٦٦٤٩ (الكافي - ٣٨٤:٧ - التهذيب - ٢٦٠:٦ رقم ٦٨٨) الثلاثة

(الفقيه - ٥٩:٣ رقم ٣٣٣١) ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبدالله عليه السلام «في شهادة الزور إن كان الشيء قائماً وإلا ضمن بقدر ما أتلّف من مال الرجل».

٧-١٦٦٥٠ (الكافي - ٣٨٣:٧ - التهذيب - ٢٥٩:٦ رقم ٦٨٥) الثلاثة،

عن

(الفقيه - ٦١:٣ رقم ٣٣٣٩) جميل بن درّاج، عمّن أخبره، عن
أحدهما عليهما السلام في الشّهود اذا شهدوا على رجل ثمّ رجعوا عن
شهادتهم وقد قضى على الرجل ضمنوا ما شهدوا به وغرموا وإن لم يكن
قضى طرحت شهادتهم ولم يغرموا الشهود شيئاً.

بيسان:

قد مضى عقوبتهم الدنيوية البدنية في أبواب الحدود ويأتي ضماناتهم
المالية المخصوصة بشيء شيء في أبوابها.

- ١٤٢ -

باب اليمين الكاذبة

١-١٦٦٥١ (الكافي - ٤٣٥:٧) العدة، عن أحمد، عن ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن يعقوب الأحمر قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «من حلف على يمين وهو يعلم أنه كاذب فقد بارز الله تعالى».

بيان:

«على يمين» يعني على كلام يؤكده باليمين «فقد بارز الله» يعني حارب الله جلّ وعزّ ويأتي الاستثناء من ذلك في محله.

٢-١٦٦٥٢ (الكافي - ٤٣٥:٧) العدة، عن سهل، عن الأشعري، عن القدّاح، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اليمين الصّبر الفاجرة تدع الدّيار بلاقع».

بيان:

قال في القاموس اليمين الصبر هي التي تمسك الحكم عليها حتى يحلف أو التي تلزم ويحجر عليها حالفها وقال في النهاية: هي التي لازمة لصاحبها من

جهة الحكم الزم بها وحبس عليها، قال: وأصل الصبر الحبس ويقال لها اليمين المصبورة أي المصبور لأجلها فإن صاحبها حبس لأجلها فأضيفت إليها مجازاً. والفاجرة الكاذبة، والبلاقع جمع بلقع وبلقعة وهي الأرض القفر التي لا شيء بها يريد أن الحالف بها يفتقر ويذهب ما في بيته من الرزق وقيل هو أن يفرق الله شمله ويغير عليه ما أولاه من نعمة.

٣-١٦٦٥٣ (الكافي - ٤٣٥:٧) ابن بندار، عن البرقي، عن محمد بن عليّ، عن عليّ بن عثمان بن رزين، عن محمد بن فرات خال أبي عمّار الصيرفي، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: إياكم واليمين الفاجرة فإنها تدع الديار من أهلها بلاقع».

٤-١٦٦٥٤ (الكافي - ٤٣٦:٧) محمد، عن عبدالله بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إنّ يمين الصبر الكاذبة تترك الديار بلاقع»

٥-١٦٦٥٥ (الفقيه ...) قال الصادق عليه السلام «اليمين الكاذبة تترك الديار بلاقع».

٦-١٦٦٥٦ (الفقيه - ٣٦٧:٣ رقم ٤٢٩٨) قال الصادق عليه السلام «اليمين الكاذبة تدع الديار بلاقع من أهلها».

٧-١٦٦٥٧ (الكافي - ٤٣٦:٧) محمد، عن أحمد، عن السّرّاد، عن مالك بن عطية، عن الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إنّ في كتاب

عليّ عليه السلام إنّ اليمين الكاذبة وقطيعة الرحم تذران الديار بلاقع
من أهلها وتنقل الرحم يعني انقطاع النسل».

٨-١٦٦٥٨ (الكافي - ٤٣٧:٧) عليّ، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن
طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «إنّ اليمين الفاجرة
تنقل في الرحم» قال: قلت: وما معنى تنقل في الرحم؟ قال «تعقر».

بيان:

لعلّ المراد بنقل الرحم نقلها عن مجراها الطبيعي أعني قبولها لاستقرار
النطفة فيها.

٩-١٦٦٥٩ (الكافي - ٤٣٦:٧) عليّ، عن أبيه، عن حنان، عن فليح بن
أبي بكر الشيباني قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «اليمين الصّبر
الكاذبة تورث العقب العقر (الفقر - خ ل)».

١٠-١٦٦٦٠ (الكافي - ٤٣٦:٧) القمي، عن محمد بن حسان، عن محمد
بن عليّ، عن عليّ بن حمّاد، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله
عليه السلام قال «اليمين الغموس ينتظر بها أربعين ليلة».

بيان:

اليمين الغموس هي الكاذبة الفاجرة كالتّي يقتطع بها الحالف مال غيره
سمّيت غموساً لأنّها تغمس صاحبها في الاثم ثمّ في النار فعول للمبالغة كذا في
النهاية «ينتظر بها» يعني لا يتجاوزها بهلاك صاحبها.

١١-١٦٦٦١ (الكافي - ٤٣٦:٧) عنه، عن محمد بن عليّ عن حمّاد [عليّ بن حمّاد - خ ل] عن حريز، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «اليمين الغموس التي توجب النار الرجل يحلف على حقّ امرئ مسلم على حدس ماله».

بيان:

قد مضى هذا الحديث في كتاب الصيام هكذا: على حبس ماله، وكأنّ الحدس تصحيف ولو صحّ فالحدس بمعنى القصد والغلبة.

١٢-١٦٦٦٢ (الكافي - ٤٣٦:٧) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: إنّ لله ملكاً رجلاه في الأرض السابعة السفلى مسيرة خمسمائة عام ورأسه في السماء العليا مسيرة ألف سنة يقول سبحانك سبحانك حيث كنت فما أعظمك قال فيوحي الله تعالى إليه ما يعلم ذلك من يحلف بي كاذباً».

١٣-١٦٦٦٣ (الكافي - ٤٣٧:٧) الخمسة، عن ابراهيم بن عبد الحميد، عن شيخ من أصحابنا يكتنى أبا الحسن، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إنّ الله تعالى خلق ديكاً أبيض عنقه تحت العرش ورجلاه في تخوم الأرض السابعة له جناح في المشرق وجناح في المغرب لا يصيح الدّيوك حتى يصيح فاذا صاح خفق بجناحيه ثمّ قال سبحان الله سبحان الله العظيم الذي ليس كمثل شيء قال فيجيبه الله تعالى فيقول لا يحلف بي كاذباً من يعرف ما تقوله».

١٤-١٦٦٦٤ (الكافي - ٤٣٧:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٨٣:٨ رقم ١٠٣٨) أحمد، عن عثمان، عن وهب بن عبد ربه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من قال الله يعلم ما لم يعلم اهتزّ لذلك عرشه إعظاماً له».

١٥-١٦٦٦٥ (الكافي - ٤٣٧:٧) حميد، عن ابن سماعه، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من قال علم الله ما لم يعلم اهتزّ العرش إعظاماً له».

١٦-١٦٦٦٦ (الكافي - ٤٣٧:٧ - التهذيب - ٢٨٣:٨ رقم ١٠٣٩) أحمد، عن ابن فضال، عن ثعلبة، عن أبي جميلة المفضل بن صالح، عن أبان بن تغلب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «إذا قال العبد علم الله وكان كاذباً قال الله تعالى أما وجدت أحداً تكذب عليه غيري».

- ١٤٣ -

باب كراهية الحلف والاستحلاف

١-١٦٦٦٧ (الكافي - ٤٣٤:٧) العدة، عن أحمد، عن^١

(الفقيه - ٣٦٢:٣ رقم ٤٢٨١) عثمان، عن الخراز قال: سمعت
أبا عبدالله عليه السلام يقول «لا تحلفوا بالله صادقين ولا كاذبين فإنه
نعالى

(الفقيه) قد نهى عن ذلك

(ش) يقول وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ^٢».

٢-١٦٦٦٨ (الكافي - ٤٣٤:٧) علي، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان،
عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «اجتمع

١. وأورده في التهذيب - ٢٨٢:٨ رقم ١٠٣٣ بهذا السند أيضاً.

٢. البقرة / ٢٢٤.

الحواريون إلى عيسى عليه السلام فقالوا له: يا معلّم الخير ارشدنا فقال لهم: إنّ موسى نبيّ الله أمركم أن لا تحلفوا بالله كاذبين وأنا أمركم أن لا تحلفوا بالله كاذبين ولا صادقين».

٣-١٦٦٦٩ (الكافي - ٤٣٤:٧) العدة، عن البرقي، عن يحيى بن ابراهيم، عن أبيه، عن أبي سلام المتعبّد^١

(الفقيه - ٣٧٣:٣ رقم ٤٣١١) محمّد بن اسماعيل، عن سلام بن يسهم [سهم - خ ل] الشيخ المتعبّد أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول لسدير «يا سدير من حلف بالله كاذباً كفر ومن حلف بالله صادقاً أثم إنّ الله تعالى يقول وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيْمَانِكُمْ^٢».

٤-١٦٦٧٠ (الكافي - ٤٣٤:٧) الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

(الفقيه - ٣٧٠:٣ رقم ٤٢٩٩) قال رسول الله صلى الله عليه وآله «من أجلّ الله أن يحلف به، أعطاه الله خيراً مما ذهب منه^٣».

٥-١٦٦٧١ (الفقيه - ٣٧١:٣ رقم ٤٣٠٠) قال أبو جعفر عليه السلام «ما ترك عبد شيئاً لله عزّ وجلّ ففقدته».

١. وأورده في التهذيب - ٢٨٢:٨ رقم ١٠٣٥ بهذا السند أيضاً.

٢. البقرة / ٢٢٤.

٣. وأورده في التهذيب - ٢٨٢:٨ رقم ١٠٣٤ بهذا السند أيضاً.

بيان:

يعني يعوّضه الله مثله أو ضعفه أو أضعافه في الدنيا أو في الآخرة أو كليهما.

٦-١٦٦٧٢ (الكافي - ٤٣٥:٧ - التهذيب - ٢٨٣:٨ - رقم ١٠٣٦) أحمد،
عن عليّ بن الحكم، عن عليّ، عن أبي بصير قال: حدّثني أبو جعفر
«أنّ أباه عليهما السلام كانت عنده امرأة من الخوارج أظنّه قال من بني
حنيفة فقال له مولى له يا ابن رسول الله إنّ عندك امرأة تبرأ من جدّك
فقضى لأبي أنّه طلقها فأدّعت عليه صداقها فجاءت به إلى أمير المدينة
تستعديه فقال له أمير المدينة: يا عليّ إمّا أن تحلف وإمّا أن تعطيها فقال
لي: يا بنيّ قم فأعطها أربعائة دينار، فقلت له: يا أبة جعلت فداك أأست
محقّقاً؟ قال: بلى يا بنيّ ولكنيّ أجللت الله أن أحلف به يمين صبر».

٧-١٦٦٧٣ (الكافي - ٤٣٥:٧) محمّد، عن

(التهذيب - ٢٨٣:٨ - رقم ١٠٣٧) ابن عيسى، عن عليّ بن
الحكم، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا
أدّعي عليك مال ولم يكن له عليك فأراد أن يُحلفك فان بلغ مقدار ثلاثين
درهماً فاعطه ولا تحلف وإن كان أكثر من ذلك فاحلف ولا تعطه».

١. قوله «تبرأ من جدّك» في الرواية أمور لا يمكن الالتزام بها إمّا عدم كفر الخوارج وأمّا جواز
نكاح المنتحلين الاسلام وان حكم بكفرهم وأمّا جواز أن ينكح الأئمة عليهم السلام من لا
يجوز نكاحها جهلاً بالموضوع ويحتمل أن تكون المرأة من طائفة الخوارج من غير أن تكون
نفسها معتقداً اعتقادهم كما هو الشأن في أكثر النساء من الاستضعاف وعدم المبالاة بأمور
السياسة والامامة وكفر الخوارج بمنزلة منكري الضروريات والمرتدين لا يسري إلى الذرية
فضلاً عن النساء والمستضعفين «ش».

٨-١٦٦٧٤ (التهذيب - ٦: ٣١٠ رقم ٨٥٥) الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن نوح بن شعيب، عن حريز أو عمّن رواه، عن حريز، عن محمد ووزارة عنهما جميعاً عليهما السلام قالا «لا يحلف أحد عند قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أقلّ ما يجب فيه القطع».

٩-١٦٦٧٥ (التهذيب - ٦: ١٩٣ رقم ٤١٩) محمد بن أحمد، عن أبي اسحاق، عن عليّ بن معبد^١ عن درست، عن عبد الحميد الطائي، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال: «قال النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من قدّم غريباً إلى السلطان يستحلفه وهو يعلم أنّه يحلف ثم تركه تعظيماً لله تعالى لم يرض الله له بمنزلة يوم القيامة إلّا بمنزلة خليل الرحمن عليه السلام».

١. في التهذيب المطبوع هكذا عن عليّ بن درست عن عبد الحميد مكان عليّ بن معبد عن درست وفي معجم رجال الحديث ج ٢١ ص ١٤ طي رقم ١٣٨٨٨ رجّح ما في الوافي فلا تغفل «ض.ن».

- ١٤٤ -

باب أنّه لا يحلف إلا بالله

١-١٦٦٧٦ (الكافي - ٤٣٨:٧) الثلاثة، عن بزرج، عن أبي حمزة، عن عليّ بن الحسين عليهما السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: لا تحلفوا إلا بالله ومن حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليرض ومن حلف له بالله فلم يرض فليس من الله»^٢

٢-١٦٦٧٧ (الكافي - ٤٣٨:٧) العدة، عن أحمد، عن عثمان، عن

(الفقيه - ٣٦٢:٣ رقم ٤٢٨٢) الخراز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من حلف بالله فليصدق ومن لم يصدق فليس من الله (في شيء - خ) ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض فليس من الله».

١. في الاستبصار أورد هذا الخبر مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله هكذا: من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض ومن لم يرض فليس من الله في شيء أوردته في كتاب المكاسب «عهد».

٢. أوردته في التهذيب - ٢٨٣:٨ رقم ١٠٤٠ بهذا السند أيضاً.

٣-١٦٦٧٨ (الكافي - ٤٤٩:٧) الثلاثة، عن حمّاد، عن محمد قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام قول الله تعالى وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى^١ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى^٢ وما أشبه ذلك فقال «إِنَّ اللَّهَ تعالى أن يقسم من خلقه بما شاء وليس لخلقه أن يقسموا إلاّ به^٣.

٤-١٦٦٧٩ (الفقيه - ٣٧٦:٣ رقم ٤٣٢٣) عليّ بن مهزيار، قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام قوله عزّ وجلّ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى* وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى^٤ وقوله تعالى وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى^٥... الحديث.

بيان:

هذا اذا أقسم العبد على فعل نفسه ومن هو مثله من الخلق فأما اذا نشد الله في حاجة فلعلّه يجوز له أن يذكر من خلق الله ما يشاء كما ورد في الأدعية الماثورة.

٥-١٦٦٨٠ (الكافي - ٤٤٩:٧) الخمسة^٦

(الفقيه - ٣٦٣:٣ رقم ٤٢٨٨) حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا أرى أن يحلف الرجل إلاّ بالله فأما قول

١. الليل / ١.

٢. النجم / ١.

٣. وأورده في التهذيب ٢٧٧:٨ رقم ١٠٠٩ بهذا السند أيضاً.

٤. اللّيل / ١-٢.

٥. النجم / ١.

٦. وأورده في التهذيب ٢٧٨:٨ رقم ١٠١٠ بهذا السند أيضاً.

الرجل لا بل شانتك^١ فأنه من قول أهل الجاهلية ولو حلف الرجل بهذا أو أشباهه لترك الحلف بالله وأما قول الرجل يا هيّاه ويا هنّاه فأنما ذلك لطلب الاسم ولا أرى به بأساً فأما قوله لعمر الله وقوله لا هاه فأنما ذلك بالله».

بيان:

«الشّاني» المبغض وكأنّ هذه الكلمة إنّما يخاطب بها من نسب إلى نفسه مكروهاً أو نسب إليه غيره «فأنما ذلك لطلب الاسم» يعني يدعو بها اسماً ليحلف به وما حلف بعد «ولا هاه» كأنها مشتقة من الاله ولذا جعلها حلفاً بالله. وفي الفقيه وأيّم الله مكان ولا هاه وقد سبق هذا الحديث من التهذيب في باب حفظ اللسان للمحرم من كتاب الحجّ بنحو آخر.

٦-١٦٦٨١ (الكافي - ٤٥٠:٧) العدة، عن سهل، عن البرنظي، عن عبدالكريم، عن سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا أرى للرجل أن يحلف إلا بالله وقال قول الرجل حين يقول لا بل شانتك فأنما هو من قول الجاهلية ولو حلف الناس بهذا وشبهه ترك أن يحلف بالله^١.

٧-١٦٦٨٢ (الكافي - ٤٥١:٧) العدة، عن البرقي، عن عثمان

١. قوله «لا بل شانتك»، مخفف قولهم لا أب شانتك أي لمبغضك كلمة كانوا ينطقون بها في ضمن كلامهم مردداً كما هو عادة كل أحد من تردد شيء ضمن كلامه مثل يغفر الله لك ومن فوائده قد ينسي المتكلم ما يريد أن يقول فيردّد هذه الكلمة حتى يتذكّر ما كان قد نسيه وليس هذا وأمثاله حلفاً ويميناً إلاّ أنّه قد يمكن جعل - لا بل شانتك - قسماً يظهر ما يقال في زماننا ليمت أبي إن حسنت قلت ذلك ولست ابن أبي أو هلك ابني وأما في أكثر الأمر فليس قسماً البتة وقول لطلب الاسم أي لطلب شيء نسيه فيقول ياهناه وياهيّاه حتى يتذكره وليس على ما ذكره المصنف، «س».

٢. وأورده في التهذيب ٢٧٨:٨ رقم ١٠١١ بهذا السند أيضاً.

(التهذيب - ٢٧٩:٨ رقم ١٠١٥) الحسين، عن عثمان، عن

ساعة

(الكافي) عن أبي عبدالله عليه السلام

(ش) قال: سألته هل يصلح لأحد أن يحلف أحداً من اليهود والنصارى والمجوس بالهتيم؟ قال «لا يصلح لأحد أن يحلف أحداً إلا بالله».

٨-١٦٦٨٣ (الكافي - ٤٥٠:٧) الخمسة

(التهذيب - ٢٧٩:٨ رقم ١٠١٦) الحسين، عن الثلاثة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أهل الملل كيف يستحلفون؟ فقال «لا تحلفوهم إلا بالله».

٩-١٦٦٨٤ (الكافي - ٤٥١:٧) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٧٨:٨ رقم ١٠١٣) الحسين، عن النضر، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يحلف اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي بغير الله أن الله عزّه وجلّ يقول فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ».

بيان:

لعلّه عليه السلام أشار بقوله فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ^٢ إلى قوله سبحانه

في آية الوصية في السفر فيقسمان بالله يعني الآخرين من غير المسلمين فإن الله أنزل في أقسام غير المسلم أن يكون بالله تعالى

١٠-١٦٦٨٥ (الكافي - ٤٥١:٧ - التهذيب - ٢٧٨:٨ رقم ١٠١٤) الحسين،
عن النضر، عن القاسم بن سليمان، عن جراح المدائني، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال «لا يُحلف بغير الله وقال اليهودي والنصراني والمجوسي
لا تحلفوهم إلا بالله».

١١-١٦٦٨٦ (الكافي - ٤٥١:٧ - الأربعة، عن أبي عبد الله عليه السلام
«إن أمير المؤمنين عليه السلام استحلف يهودياً بالتوراة التي أنزلت على
موسى»^١.

١٢-١٦٦٨٧ (التهذيب - ٢٧٩:٨ رقم ١٠١٨) الحسين، عن النضر
والتميمي جميعاً، عن عاصم، عن محمد بن قيس قال: سمعت أبا جعفر
عليه السلام يقول

(الفقيه - ٣٧٥:٣ رقم ٤٣٢٠) «قضى عليّ عليه السلام
فيمن استحلف أهل الكتاب بيمين صبر أن يستحلفه بكتابه وملّته».

بيان:

خصّهما في التهذيبين بالامام اذا علم أنّ ذلك أردع لهم قال وليس لنا ذلك.
أقول: ويحتمل أن يكون المجروران في كتابه وملّته راجعين إلى من

١. وأورده في التهذيب - ٢٧٩:٨ رقم ١٠١٩ بهذا السند أيضاً.

استحلف ولهذا أتيا بالمفرد دون الجمع فيوافق الحديث الأخبار المتقدمة الموافقة للقرآن والاحتياط المخالفة لمذاهب العامة على أنه لو خالف القرآن لوجب علينا ضربه عرض الحائط ويمين الصبر قد مضى تفسيرها.

١٣-١٦٦٨٨ (التهذيب - ٢٧٩:٨ رقم ١٠١٧) عنه، عن فضالة وصفوان،
عن

(الفقيه - ٣٧٥:٣ رقم ٤٣١٩) العلاء، عن محمد، عن أحدهما
عليهما السلام قال: سألته عن الأحكام؟ فقال «في كل دين ما
يستحلفون به».

بيان:

في بعض النسخ ما يستحلّون وعلى التقديرين فلا دلالة فيه على جواز
الاستحلاف بغير الله للمسلم لأنه مجرد إخبار عن شرائعهم وقد مضت أخبار
آخر في معنى هذا الباب في باب كيفية الحكم.

- ١٤٥ -

باب الحلف بالبراءة

١٦٦٨٩-١ (الكافي - ٤٣٨:٧) الثلاثة رفعه قال:

(الفقيه - ٣٧٣:٣ رقم ٤٣١٠) سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يقول: أنا بريء من دين محمد، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ويلك إذا برئت من دين محمد فعلى دين من تكون» قال: فما كلمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم حتى مات^١.

بيان:

قد مضت أخبار أخر في هذا المعنى في أبواب النذور والأيمان من كتاب الصيام وربما يجوز الإحلاف بالبراءة إذا دعت الضرورة إليه إذا لم يكن الحالف من أهل الايمان كما يدل عليه الخبر الآتي.

١٦٦٩٠-٢ (الكافي - ٤٤٥:٦) العدة، عن البرقي، عن بعض أصحابه،

١. وأورده في التهذيب ٢٨٤:٨ رقم ١٠٤١ بهذا السند أيضاً.

عن صفوان الجمال قال: حملت أبا عبدالله عليه السلام الحملة الثانية إلى الكوفة وأبو جعفر المنصور بها فلما أشرف على الهاشمية مدينة أبي جعفر أخرج رجله من غرز الرحل ثم نزل ودعا ببغلة شهباء ولبس ثياباً بيضاء وكّسة بيضاء فلما دخل عليه قال له أبو جعفر: لقد تنبّهت بالأنبياء فقال أبو عبدالله عليه السلام «وأنّي تبعّدي من أبناء الأنبياء» قال: لقد هممت أن أبعث إلى المدينة من يعقر نخلها ويسبي ذريتها فقال «ولم ذاك يا أمير المؤمنين؟».

فقال: رُفِعَ إليّ أن مولاك المعلّى بن خنيس يدعو إليك ويجمع لك الأموال، فقال «والله ما كان» فقال: لست أرضى منك إلّا بالطلاق والعناق والهدي والمشى فقال «أبا الأنداد من دون الله تأمرني أن أحلف أنّه من لم يرض بالله فليس من الله في شيء» فقال: أتتفقّه عليّ؟ فقال «أنّي تبعّدي من الفقه وأنا ابن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم» قال: فأنّي أجمع بينك وبين من سعى بك فقال «افعل» فجاء الرجل الذي سعى به.

فقال له أبو عبدالله عليه السلام «يا هذا» فقال: نعم والله الذي لا إله إلّا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم لقد فعلت، فقال له أبو عبدالله عليه السلام «ويلك تبجل الله فيستحيي من تعذيبك ولكن قل برئت من حول الله وقوّته وألجأت إلى حولي وقوّتي» فحلف بها الرجل فلم يستتمّها حتى وقع ميتاً فقال له أبو جعفر: لا أصدق بعد هذا عليك أبداً وأحسن جائزته وردّه.

بيان:

«الغرز» بالمهملة بين المعجمتين ركاب من جلد والكمّة بالضم القلنسوة المدوّرة والعقر القطع.

- ١٤٦ -

باب كيفية حلف الأخرس

١٦٦٩١- (الفقيه - ١١٢:٣ رقم ٣٤٣٢) علي بن عبدالله الوراق، عن سعد بن عبدالله، عن

(التهذيب - ٣١٩:٦ رقم ٨٧٩) ابن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن محمد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الأخرس كيف يحلف اذا ادعى عليه دين فأنكر ولم يكن للمدعي بينة؟ فقال «إن أمير المؤمنين عليه السلام أتى بأخرس وأدعي عليه دين فأنكر ولم يكن للمدعي بينة، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: الحمد لله الذي لم يخرجني من الدنيا حتى بينت للأمة جميع ما تحتاج اليه ثم قال ائتوني بمصحف فأتي به فقال للأخرس: ما هذا، فرفع رأسه إلى السماء وأشار أنه كتاب الله عز وجل ثم قال: ائتوني بوليّ فأتي بأخ له فأقعدته إلى جنبه ثم قال: يا قنبر عليّ بدواة وصحيفة فأتاه بهما ثم قال لأخ الأخرس قل لأخيك هذا بينك وبينه

(الفقيه) إنه عليّ

(ش) فتقدّم اليه بذلك ثم كتب أمير المؤمنين صلوات الله عليه: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المهلك المدرك الذي يعلم السر والعلانية إن فلان بن فلان المدّعي ليس له قبل فلان بن فلان أعني الأخرس حق ولا طلبة بوجه من الوجوه ولا سبب من الأسباب ثم غسله وأمر الأخرس أن يشربه فامتنع فألزمه الدين».

بيان:

هذا إما صفة لأخيك ومقول القول إنّه على نسخة الفقيه ومحذوف يدلّ عليه كتابة الكتاب وأمره يشرب غسالته على نسخة التهذيب وأما مقول القول وما بعده يفسّره وبينك وبينه معترض متعلّق بقل أي فهمه تفهيمًا.

- ١٤٧ -

باب أنّه لا حلف إلّا على العلم وجواز التّقية فيه

١-١٦٦٩٢ (الكافي - ٤٤٥:٧) محمّد، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم،
عن هشام بن سالم^١

(الكافي - ٤٤٥:٧) الثلاثة، عن هشام، عن أبي عبد الله عليه
السلام قال «لا يحلف الرجل إلّا على علمه»^٢.

٢-١٦٦٩٣ (الكافي - ٤٤٥:٧) عليّ، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن
الحكم^٣ بن أيمن الحنّاط، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال «لا يستحلف الرجل إلّا على علمه».

٣-١٦٦٩٤ (الكافي - ٤٤٥:٧) عليّ، عن أبيه، عن ابن مرّار، عن

١. أورده في التهذيب ٢٨٠:٨ رقم ١٠٢٠ بهذا السّند أيضاً.

٢. أورده في التهذيب ٢٨٠:٨ رقم ١٠٢١ مع اختلاف في السّند أيضاً.

٣. الحكم بن أيمن هو أبو علي الحنّاط بالخاء المهملة والنون الكوفي وربّما يوجد في طائفة من
نسخ الكافي خالد بن أيمن الحنّاط بالخاء المعجمة والياء المثناة من تحت «عهد» غفر الله له.

يونس، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يستحلف العبد إلا على علمه ولا يقع اليمين إلا على العلم استحلف أو لم يستحلف»^١.

٤-١٦٦٩٥ (الكافي - ٤٤٤:٧) عليّ، عن أبيه، عن صفوان قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يحلف وضميره على غير ما حلف عليه قال «اليمين على الضمير»^٢.

٥-١٦٦٩٦ (الكافي - ٤٤٤:٧) محمد، عن أحمد، عن

(الفقيه - ٣٧١:٣ رقم ٤٣٠٢) اسماعيل بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله
(الفقيه) يعني على ضمير المظلوم.

٦-١٦٦٩٧ (الكافي - ٤٤٤:٧) عليّ، عن الاثنين قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول وسُئل عما يجوز وعما لا يجوز من النية على الاضمار في اليمين؟ فقال «قد يجوز في موضع ولا يجوز في آخر فأما ما يجوز فإذا كان مظلوماً فما حلف عليه ونوي اليمين فعلى نيته وأما إذا كان ظالماً فاليمين على نية المظلوم»^٤.

١. أورده في التهذيب - ٢٨٠:٨ رقم ١٠٢٢ عن بعض أصحابه أيضاً.
٢. أورده في التهذيب - ٢٨٠:٨ رقم ١٠٢٤ بهذا السند أيضاً.
٣. قوله «اليمين على الضمير» هذا بالنسبة إلى اليمين بينه وبين الله أما في المرافعات والخصومات فعلى ما وقعت الخصومة عليه وهو الذي ينويه الخصم لا ما ينويه الحالف تورية «ش».
٤. وأورده في التهذيب - ٢٨٠:٨ رقم ١٠٢٥ بهذا السند أيضاً.

٧-١٦٦٩٨ (الفقيه - ٣: ٣٧١ رقم ٤٣٠٣) سأل عليّ بن جعفر أخاه عليه السلام عن الرجل يحلف وينسي ما قاله؟ قال «هو على ما نوى».

٨-١٦٦٩٩ (الكافي - ٧: ٤٤٢) محمد، عن

(التهذيب - ٨: ٢٨٦ رقم ١٠٥٢) أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن الكناني قال: والله لقد قال لي جعفر بن محمد عليهما السلام «إن الله تعالى علّم نبيّه التّزِيل والتّأْوِيل فعلمه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عليّاً عليه السلام» قال «وعلمنا والله» ثم قال «ما صنعتُم من شيء أو حلفتُم عليه من يمين في تقية فأنتم منه في سعة».

٩-١٦٧٠٠ (الفقيه - ٣: ٣٦٣ رقم ٤٢٨٧) قال أبو عبدالله عليه السلام «التّقية في كلّ ضرورة وصاحبها أعلم بها حين تنزل به».

١٠-١٦٧٠١ (الفقيه - ٣: ٣٦٤ رقم ٤٢٨٩) وقال عليه السلام في رجل حلف تقية قال «إن خشيت على دمك ومالك فاحلف تردّه عنك بيمينك فان رأيت أن يمينك لا تردّ عنك شيئاً فلا تحلف لهم».

بيان:

قد مضى هذا الحديث مسنداً من الكافي في كتاب الصيام والمعاهدات مع حديث الكناني وأخبار آخر في اليمين.

١١-١٦٧٠٢ (التهذيب - ٨: ٣٠٠ رقم ١١١١) الصّفا، عن ابراهيم بن هاشم، عن النّوفلي، عن السّكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن أبائه، عن

(الفقيه - ٣: ٣٧٤ رقم ٤٣١٣) عليّ عليهم السلام قال:

(التهذيب) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(ش) «إحلف بالله كاذباً ونجّ أخاك من القتل».

١٢-١٦٧٠٣ (الفقيه - ٣: ٣٦٣ رقم ٤٢٨٦) ابن بكير، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: نمرّ بالمال على العشار فيطلبون منّا أن نحلف لهم ويخلّون سبيلنا ولا يرضون منّا إلّا بذلك قال «فاحلف لهم فهو أحلّ من التمر والزبد».

١٣-١٦٧٠٤ (التهذيب - ٨: ٢٨٩ رقم ١٠٦٨) الحسين، عن صفوان، عن الوليد بن هشام المرادي قال: قدمت من مصر ومعي رقيق لي ومررت بالعاشر فسألني فقلت هم أحرار كلّهم فقدمت المدينة فدخلت على أبي الحسن عليه السلام فأخبرته بقولي للعاشر فقال «ليس عليك شيء».

١٤-١٦٧٠٥ (الفقيه - ٣: ٣٦٥ رقم ٤٢٩٣) الحلبي قال: سألت عن الرجل يحلف لصاحب العشور يحوز^١ بذلك ماله؟ قال «نعم».

١٥-١٦٧٠٦ (الكافي - ٧: ٣٢) القميان، عن صفوان عن محمد بن مودع الطائي [عن محمد بن مسلم - خ] قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام:

١. يحرز - كذلك في الفقيه المطبوع وفي المخطوطات التي رأيناها يحوز ويجوز وقالوا إن كان يحوز فهو من الحياة ولكن الظاهر الصحيح ما في الفقيه المطبوع يعني يحرز بالحاء المهملة والزاي بعد الراء من الاحراز ووجهه ظاهر «ض.ع».

إِنَّ أُمِّي تَصَدَّقَتْ عَلَيَّ بَدَارَ لَهَا أَوْ قَالَ بِنَصِيبِ لَهَا فِي دَارٍ فَقَالَتْ لِي
أَسْتَوْثِقُ لِنَفْسِكَ فَكَتَبْتُ أَنِّي اشْتَرَيْتُ وَأَنَّهَا قَدْ بَاعَتْنِي وَأَقْبَضْتُ الثَّمَنَ فَلَمَّا
مَاتَتْ قَالَ الْوَرِثَةُ أَحْلَفْ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ وَنَقَدْتَ الثَّمَنَ فَاِنْ حَلَفْتَ لَهُمْ
أَخَذْتَهُ وَإِنْ لَمْ أَحْلَفْ لَهُمْ لَمْ يَعْطُونِي شَيْئاً قَالَ: فَقَالَ «فَاَحْلَفْ لَهُمْ وَخُذْ مَا
جَعَلْتَ لَكَ».

١٦-١٦٧٠٧ (التهذيب - ١٣٨:٩ رقم ٥٨٠) أحمد، عن البنزطي، عن
حمّاد بن عثمان

(التهذيب - ٢٨٧:٨ رقم ١٠٥٦) الحسين، عن أحمد، عن

(الفقيه - ٣٦١:٣ رقم ٤٢٧٦) حمّاد بن عثمان، عن محمد بن
أبي الصباح قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إِنَّ أُمِّي تَصَدَّقَتْ عَلَيَّ
بِنَصِيبِ لَهَا فِي دَارٍ فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ الْقَضَاةَ لَا يَجِيزُونَ هَذَا وَلَكِنْ اكْتَبَيْهِ شَرَاءً
فَقَالَتْ: اصْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَا بَدَا لَكَ فِي كُلِّ مَا تَرَى أَنَّهُ يَسُوعُ لَكَ فَتَوَثَّقْتَ
فَأَرَادَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ أَنْ يَسْتَحْلِفَنِي أَنِّي قَدْ نَقَدْتُهَا الثَّمَنَ وَلَمْ أَنْقُدهَا شَيْئاً فَمَا
تَرَى؟ قَالَ «أَحْلَفْ لَهُ»^١.

١. وأورده في الفقيه - ٢٤٨:٤ رقم ٥٥٨٩ بهذا السند أيضاً.

- ١٤٨ -

باب الحبس والحجر والقضاء على المديون

١-١٦٧٠٨ (الكافي - ١٠٢:٥) محمد، عن

(التهذيب - ١٩١:٦ رقم ٤١٢) أحمد، عن ابن فضال، عن
عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام
يحبس الرجل اذا التوى على غرمائه ثم يأمر فيقسم ماله بينهم بالحصص
فان أبى باعه فيقسم بينهم يعني ماله».

بيان:

«الالتواء» من اللّي وهو سوء الأداء والمطل «فان أبي» أي قسمة ماله «باعه»
أي هو بنفسه.

٢-١٦٧٠٩ (التهذيب - ١٩٦:٦ رقم ٤٣٣) الصفار وابن محبوب، عن محمد
بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه «إنّ
عليّاً عليهم السلام كان يحبس في الدين فاذا تبين له إفلاس وحاجة خلى
سبيله حتى يستفيد مالا»^١.

١. وأورده في التّهذيب - ١٩٦:٦ رقم ٤٣٣ بهذا السّند مع اختلاف في آوله.

٣-١٦٧١٠ (التهذيب - ٢٩٩:٦ رقم ٨٣٣) ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد، عن أحمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إنّ عليّاً صلوات الله عليه كان يفلّس الرجل إذا التوى على غرمائه ثمّ يأمر به فيقسم ماله بينهم بالحصص فان أبى باعه فقسمه بينهم يعني ماله».

٤-١٦٧١١ (التهذيب - ٢٩٩:٦ رقم ٨٣٥) ابن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن فضال، عن اسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام مثله.

بيان:

«التفليس» الحكم بالافلاس يقال فلّسه القاضي تفليساً أي حكم بافلاسه.

٥-١٦٧١٢ (الفقيه - ٢٨:٣ رقم ٣٢٥٨) - التهذيب - ٢٣٢:٦ رقم ٥٦٨) الأصبغ بن نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قضى أن يحجر على الغلام

(الفقيه) المفسد

(ش) حتى يعقل وقضى عليه السلام في الدين أنّه يحبس صاحبه فان تبين افلاسه والحاجة فيخلّي سبيله حتى يستفيد مالاً وقضى عليه السلام في الرجل يلتوي على غرمائه أنّه يحبس ثمّ يأمر به فيقسم ماله بين غرمائه بالحصص فان أبى باعه فقسمه بينهم.

٦-١٦٧١٣ (التهذيب - ٣٠٠:٦ رقم ٨٣٨) ابن محبوب، عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام «إنّه كان يحبس في الدّين ثمّ ينظر فان كان له مال أعطى الغرماء وإن لم يكن له مال دفعه إلى الغرماء فيقول لهم اصنعوا به ما شئتم إن شئتم فأجروه وإن شئتم فاستعملوه» وذكر الحديث.

٧-١٦٧١٤ (التهذيب - ٢٩٩:٦ رقم ٨٣٧) ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد، عن ابن عيسى، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني

(التهذيب - ٤٥٤:٧ رقم ١٨١٧) ابن محبوب، عن بنان، عن أبيه، عن عبدالله، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام «إنّ امرأة استعدت على زوجها أنّه لا ينفق عليها وكان زوجها معسراً فأبى أن يحبسها وقال: إنّ مع العسر يسراً».

٨-١٦٧١٥ (التهذيب - ٢٩٩:٦ رقم ٨٣٦) بهذا الاسناد، عن ابن عيسى، عن التميمي، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان عليّ عليه السلام لا يحبس في السجن إلّا ثلاثة الغاصب ومن أكل مال يتيم ظلماً ومن اتّمن على أمانة فذهب بها وإن وجد له شيئاً باعه غائباً كان أو شاهداً».

بيان:

حملة في التّهذيبيين على الحبس على سبيل العقوبة^١ أو الحبس الطويل^٢.

١. قوله «الحبس على سبيل العقوبة» يدلّ على أنّ للامام عقوبة من يراه مستحقاً بالحبس. «ش».
٢. قال لأنّ الدّين إنّما يحبس فيه بمقدار ما يبيّن حاله فان كان معدماً وعلم ذلك من حاله خفي

٩-١٦٧١٦ (الكافي - ١٠٢:٥ - التهذيب - ١٩١:٦ رقم ٤١٣) أحمد، عن علي بن الحسن، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن درّاج، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام

(التهذيب - ٢٩٦:٦ رقم ٨٢٧) ابن قولويه، عن جعفر بن محمد بن أبراهيم، عن عبيد الله [عبدالله - خ ل] بن نهيك، عن ابن أبي عمير

(التهذيب) عنه، عن أبيه، عن سعد، عن النّخعي، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن جماعة من أصحابنا، عنهما عليهما السلام قالاً «الغائب يُقضى عنه إذا قامت عليه البيّنة ويبيع ماله ويُقضى عنه دينه وهو غائب ويكون الغائب على حجّته إذا قدم» قال «ولا يدفع المال إلى الذي أقام البيّنة إلا بكفلاء إذا لم يكن مليّاً».

بيان:

في بعض النسخ الغائب يُقضى عليه.

وإن لم يكن معدماً ألزم الخروج بما عليه أو يبيع عليه ما يقضي به دينه «عهد».

- ١٤٩ -

باب ما على الامام والقاضي في أمور الناس

١-١٦٧١٧ (التهذيب - ٢٢٧:٦ رقم ٥٤٧) عليّ، عن أبيه، عن ابن مرّان، عن يونس، عن عبيد الله بن عليّ الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «قال أمير المؤمنين عليه السلام لعمر بن الخطّاب: ثلاث إن حفظتهنّ وعملت بهنّ كفتك ما سواهنّ وإن تركتهنّ لم ينفعك شيء سواهنّ، قال: وما هنّ يا أبا الحسن؟ قال: إقامة الحدود على القريب والبعيد، والحكم بكتاب الله في الرضا والسخط، والقسم بالعدل بين الأحمر والأسود، فقال له عمر: لعمرى لقد أوجزت وأبلغت».

٢-١٦٧١٨ (الفقيه - ٣١:٣ رقم ٣٢٦٥ - التهذيب - ٣١٩:٦ رقم ٨٧٧) عبد الله بن سنان [سيابة - خ ل] عن أبي عبد الله عليه السلام قال «على الامام أن يخرج المحبسين في الدّين يوم الجمعة إلى الجمعة ويوم العيد إلى العيد فيرسل معهم فاذا قضاوا الصلاة والعيد ردّهم إلى السجن»^١.

١. وأورده في التهذيب - ٢٨٥:٣ رقم ٨٥٢ بهذا السّند أيضاً.

الغنوي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: رجلان من أهل الكتاب نصرانيان أو يهوديان كان بينهما خصومة فقضى بينهما حاكم من حكامهما بجور فأبى الذي قضى عليه أن يقبل وسأل أن يردّ إلى حكم المسلمين قال «يردّ إلى حكم المسلمين».

باب قضايا غريبة وأحكام دقيقة

١٦٧٢٦- (الكافي - ٤٢١:٧) عليّ، عن أبيه والعدة، عن سهل، عن السّراد، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال «إنّ داود عليه السلام سأل ربّه أن يريه قضية من قضايا الآخرة فأوحى الله تعالى اليه يا داود إنّ الذي سألتني لم أطلع عليه أحداً من خلقي ولا ينبغي لأحد أن يقضي به غيري قال: فلم يمنعه ذلك أن عاد فسأل الله أن يريه قضية من قضايا الآخرة قال: فأناه جبرئيل فقال له: يا داود لقد سألت ربك شيئاً لم يسأله قبلك نبيّ يا داود إنّ الذي سألت لم يطلع عليه أحد من خلقه ولا ينبغي لأحد أن يقضي به غيره، قد أجاب الله دعوتك وأعطاك ما سألت يا داود إنّ أوّل خصمين يردان عليك غداً القضية فيها من قضايا الآخرة^١.

قال: فلما أصبح داود عليه السلام فجلس في مجلس القضاء أتاه شيخ متعلّق بشاب ومع الشاب عنقود من عنب فقال له الشيخ: يا نبيّ

١. قوله «من قضايا الآخرة» المراد بعالم الآخرة هنا ما يكشف فيه الحقائق ولا يخفى فيه شيء ويوم القيامة يوم تبلى السرائر فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد ق/٢٢ «ش».

الله إنَّ هذا الشاب دخل بستانني وخرب كرمي وأكل منه بغير اذني وهذا العنقود أخذه بغير إذني فقال داود للشاب: ما تقول؟ فأقرَّ الشاب إنَّه قد فعل ذلك فأوحى الله تعالى اليه يا داود إنِّي إن كشفت لك عن قضايا الآخرة فقضيت بها بين الشيخ والغلام لم يحتملها قلبك ولم يرض بها قومك.

يا داود إنَّ هذا الشيخ اقتحم على أبي هذا الغلام في بستانه فقتله وغصبه بستانه وأخذ منه أربعين ألف درهم فدفنها في جانب بستانه فادفع إلى الشاب سيفاً ومره أن يضرب عنق الشيخ وادفع اليه البستان ومره أن يحفر في مكان كذا وكذا ويأخذ ماله فقال: ففرع من ذلك داود وجمع اليه علماء أصحابه فأخبرهم الخبر وأمضى القضية على ما أوحى الله اليه».

٢-١٦٧٢٧ (الكافي - ٤٣٢:٧) محمد، عن أحمد، عن

(التهذيب - ٢٨٧:٦ رقم ٧٩٧) الحسين، عن فضالة، عن داود بن فرقد، عن اسماعيل بن جعفر قال: اختصم رجلان إلى داود في بقرة فجاء هذا ببينة على أنها له وجاء هذا ببينة على أنها له قال: فدخل داود المحراب فقال ياربَّ الله أنه قد أعياني أن أحكم بين هذين فكن أنت الذي يحكم، فأوحى الله اليه أخرج فخذ البقرة من الذي هي في يده فادفعها إلى الآخر واضرب عنقه قال: فضجت بنو اسرائيل من ذلك وقالوا جاء هذا ببينة وجاء هذا ببينة فكان أحقها بإعطائها الذي هي في يده فأخذها منه وضرب عنقه وأعطاهها هذا.

قال: فدخل داود المحراب وقال يارب قد ضجت بنو اسرائيل بما حكمت به، فأوحى الله اليه إن الذي كانت البقرة في يده لقي أبا الآخر

فقتله وأخذ البقرة منه فإذا جاءك مثل هذا فاحكم بينهم بما ترى ولا تسألني أن أحكم حتى الحساب.

٣-١٦٧٢٨ (الكافي - ٣٧١:٧ - التهذيب - ٣١٦:٦ رقم ٨٧٥) الثلاثة،
عن عليّ، عن أبي بصير، عن

(الفقيه - ٢٤:٣ رقم ٣٢٥٥) أبي جعفر عليه السلام قال
«دخل أمير المؤمنين عليه السلام المسجد فاستقبله شاب يبكي وحوله
قوم يسكتونه فقال عليّ عليه السلام: ما أبكاك؟ فقال: يا أمير المؤمنين
إنّ شريحاً قضى عليّ بقضية ما أدري ما هي إنّ هؤلاء النفر خرجوا
بأبي معهم في السفر فرجعوا ولم يرجع أبي فسألتهم عنه فقالوا: مات
فسألتهم عن ماله فقالوا: ما ترك مالا، فقدّمتهم إلى شريح فاستحلفهم

١. قوله «فاستقبله شاب يبكي» هذا الحديث يدلّ على أنّ القاضي بعد قيام امارات الخيانة وامكان تحقيق الحقّ وتبين الواقع بالتدبير واعمال الوسائل لا يجوز التسرّع إلى اليمين والحكم بالبراءة مع عدم البينة وليس لهذه التدابير ضبط وحصر بل هي بنظر الحاكم فيجوز التوسل بكل عمل محلل يراه سبيلاً إلى كشف الحقّ ما لم يورث جوراً على بري أو جرحاً وقتلاً وبالجملة كلّ شيء محرم لا يجوز التوسل به البتة إلا أن الذي يظهر من التواريخ والسير أنّ في دولة الخلفاء بعد العصر الأوّل كان تحقيق هذه الامور في موارد التهم من وظائف ديوان المظالم وما كان القضاء يتولونها وكان وظيفة القاضي النظر في الشهود والجرح والتعديل والاحلاف وذلك لأزّ كشف الواقع بالتدبير يتوقّف على مهارة في خصوص هذه الأشياء ومزيد معايشة مع أصناف الخلفاء والاطلاع على حيلتهم ومكائدهم وكان القضاء غير ماهرين في هذه الامور فاذا كان عمر مع تجاربه ودهائه غافلاً فكيف غيره وأمير المؤمنين عليه السلام ما كان يشغله شأن عن شأن وفنّ عن فنّ وعلم عن علم ومع ذلك فتفصيل ديوان المظالم عن ديوان القضاء غير صحيح كما كان في عصر الخلفاء وذلك لأن الحكم في أي مسألة وظيفة المجتهد والمتصدّون لكشف الحقائق من عمال ديوان المظالم وإن كانوا ماهرين في فنهم لا يجوز لهم القضاء من غير اجتهاد والصواب أن يكون للقاضي عمال مهرة في تحقيق هذه الامور في التهم فاذا كشف الحقّ نظر فيه وحكم بالحقّ «ش».

وقد علمت يا أمير المؤمنين إنَّ أبي خرج ومعه مال كثير.
فقال لهم أمير المؤمنين عليه السلام: ارجعوا، فرجعوا والفتى معهم
إلى شريح فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: يا شريح كيف قضيت بين
هؤلاء القوم؟ فقال: يا أمير المؤمنين ادَّعي هذا الفتى على هؤلاء النفر
أنهم خرجوا في سفر وأبوه معهم فرجعوا ولم يرجع أبوه فسألتهم عنه
فقالوا: مات فسألتهم عن ماله فقالوا: ما خلف مالا فقلت للفتى: هل
لك بينة على ما تدَّعي فقال: لا، فاستحلفتهم فقال أمير المؤمنين عليه
السلام: هيهات يا شريح هكذا تحكم في مثل هذا. فقال: يا أمير المؤمنين
فكيف.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: والله لأحكمنَّ فيهم بحكم ما حكم
به قبلي إلاَّ داود النبيَّ عليه السلام، يا قنبر ادع لي شرطة الخميس،
فدعاهم فوكلَّ بكلِّ واحد منهم رجلاً من الشرطة ثمَّ نظر إلى وجوههم
فقال: ماذا تقولون أتقولون أنني لا أعلم ما صنعتم بأبي هذا الفتى إنِّي
إذاً لجاهل، ثمَّ قال: فرَّقوهم وغطَّوا رؤوسهم، قال: فرَّق بينهم وأقيم كلَّ
رجل منهم إلى اسطوانة من أساطين المسجد ورؤوسهم مغطَّاة بشياهم ثمَّ
دعا عبيد الله بن أبي رافع كاتبه فقال: هات صحيفة ودواة، وجلس أمير
المؤمنين عليه السلام في مجلس القضاء واجتمع الناس إليه فقال لهم: اذا
أنا كبرت فكبروا، ثمَّ قال للناس: افرجوا، ثمَّ دعا بواحد منهم فأجلسه
بين يديه وكشف عن وجهه

ثمَّ قال لعبيد الله: اكتب إقراره وما يقول، ثمَّ أقبل عليه بالسؤال
فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: في أي يوم خرجتم من منازلكم وأبو
هذا الفتى معكم، فقال الرجل: في يوم كذا وكذا، قال: في أي شهر؟ قال:
في شهر كذا وكذا قال: في أي سنة؟ قال: في سنة كذا وكذا قال: وإلى
أين بلغتكم من سفركم حين مات أبو هذا الفتى؟ قال: إلى موضع كذا

وكذا قال: في منزل من مات؟ قال: في منزل فلان بن فلان قال: وما كان مرضه؟ قال: كذا وكذا قال: فكم يوماً مرض؟ قال: كذا وكذا قال: فمن كان يمرضه وفي أي يوم مات ومن غسله وأين غسله ومن كفّنه وبم كفّنتموه ومن صلى عليه ومن نزل قبره؟

فلما سأله عن جميع ما يريد كبر أمير المؤمنين عليه السلام وكبر الناس جميعاً فارتاب أولئك الباقيون ولم يشكّوا أن صاحبهم قد أقرّ عليهم وعلى نفسه فأمر أن يغطّي رأسه وينطلق به إلى السجن ثم دعا بأخيه فأجلسه بين يديه وكشف عن وجهه، ثم قال: كلاً زعمتم أني لا أعلم بما صنعتم.

فقال: يا أمير المؤمنين ما أنا إلا واحد من القوم ولقد كنت كارهاً لقتله فأقرّ ثم دعا بواحد بعد واحد كلّهم يقرّ بالقتل وأخذ المال ثم ردّ الذي كان أمر به إلى السجن فأقرّ أيضاً فألزمهم المال والدم فقال شريح: يا أمير المؤمنين وكيف كان حكم داود النبي عليه السلام؟ فقال: إن داود النبي عليه السلام مرّ بغلّة يلعبون وينادون بعضهم بيا مات الدين فيجيب منهم غلام فدعاهم داود فقال: يا غلام ما اسمك؟ فقال: مات الدين، فقال له داود: من سمّاك بهذا الاسم؟ فقال: أمي.

قال: فانطلق داود إلى أمّه فقال لها: يا أيتها المرأة ما اسم ابنك هذا؟ فقالت: مات الدين، فقال لها: ومن سمّاك بهذا الاسم؟ قالت: أبوه، قال: وكيف كان ذلك؟ قالت: إن أباه خرج في سفر له ومعه قوم وهذا الصبي حمل في بطني فانصرف القوم ولم ينصرف زوجي فسألتهم عنه فقالوا: مات فقلت لهم: فأين ما ترك؟ فقالوا: لم يخلف شيئاً فقلت: هل أوصاكم بوصية؟ قالوا: نعم، زعم أنك حبلى فما ولدت من ولد جارية أو غلام فسمّيه مات الدين، فسمّيته، قال داود: وتعرفين القوم الذين كانوا خرجوا مع زوجك؟ قالت: نعم، قال: فأحياء هم أم أموات؟ قالت: بل

احياء.

قال: فانطلقني بي اليهم، ثم مضى معها فاستخرجهم من منازلهم فحكم بينهم بهذا الحكم بعينه وأثبت عليهم المال والدم ثم قال للمرأة: سمّي ابنك هذا عاش الدين، ثم إنّ الفتى والقوم اختلفوا في مال الفتى كم كان فأخذ أمير المؤمنين عليه السلام خاتمه وجميع خواتيم من عنده ثم قال: أجيلوا بهذه السهام فأيّكم أخرج خاتمي فهو صادق في دعواه لأنّه سهم الله وسهم الله لا يخيب».

١٦٧٢٩-٤ (الكافي - ٣٧٣:٧) العدة، عن البرقي، عن اسحاق بن ابراهيم الكندي قال: حدّثنا خالد النواء، عن الأصبع بن نباتة قال: لقد قضى أمير المؤمنين عليه السلام بقضية ما سمعت بأعجب منها ولا مثلها، قيل: وما ذاك؟ قال: دخلت المسجد مع أمير المؤمنين عليه السلام فاستقبله شاب يبكي وحوله قوم يسكتونه فلما رأى أمير المؤمنين عليه السلام قال: يا أمير المؤمنين إنّ شريحاً قضى عليّ بقضية ما أدري ما هي، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام «ما هي؟» فقال الشاب: إنّ هؤلاء التفرّ خرجوا بأبي معهم في سفر فرجعوا ولم يرجع فسألتهم عنه فقالوا: مات، فسألتهم عن ماله فقالوا: ما ترك مالا، فقدّمتهم إلى شريح فاستحلفهم وقد علمت أنّ أبي خرج ومعه مال كثير، فقال لهم «ارجعوا» فرجعوا وعليّ عليه السلام يقول

اوردها سعد وسعد مشتمل^١ ما هكذا تورد يا سعد الإبل

١. قوله «اوردها سعد وسعد مشتمل» ذكر الميداني هذا الشعر في مجمع الأمثال وحاصل كلامه أنّه كان أخوان في بني تميم بن مرّ أحدهما كان يسمّى مالك بن زيد صاحب أهل وأعلم أهل زمانه بتدبيرها وكان يحقّق وتانيهما سعد بن زيد فاتفق أن تزوج مالك وبنتي بامرأته وأورد الإبل أخوه سعد ولم يحسن القيام عليها فقال مالك هذا الشعر وقال الميداني الصواب أن هذا

ما يعني قضاؤك يا شريح» ثم قال «والله لأحكمَن فيهم بحكم ما حكمه أحد قبلي إلا داود النبي عليه السلام، يا قنبر أدع لي شرطة الخميس» قال: فدعا شرطة الخميس فوكل بكل رجل منهم رجلاً من الشرطة ثم دعا بهم فنظر إلى وجوههم ثم ذكر مثل الحديث الأول إلى قوله «سمي ابنك هذا عاش الدين» فقلت: جعلت فداك كيف تأخذهم بالمال إن ادعى الغلام أن أباه خلف مائة ألف أو أقل أو أكثر وقال القوم: لا بل عشرة آلاف أو أقل أو أكثر فلهؤلاء قول ولهذا قول؟ قال «فاني أخذ خاتمه وخواتيمهم فألقيها في مكان واحد ثم أقول أجيلوا هذه السهام فأيكم خرج سهمه فهو الصادق في دعواه لأنه سهم الله وسهم الله لا يخيب».

بيان:

معنى البيت الذي تمثّل به عليه السلام: إنَّ سعداً أورد الابل بالماء للسقي من دون احتياط منه في ايرادها الماء حتى تزاومت ونزع منها ما علّق عليها الذي يقال له الشّمال.

ويروي في المصراع الأخير: يا سعد لا تروي بهذاك الابل وهذا مثل يضرب لمن لا يحتاط في الأمور ويسامح فيها.

ويروى أنّه عليه السلام قال بعد هذا البيت: إنَّ أهون السّقي التشريع، والتشريع قيل هو أن يوصلها إلى الشريعة ويتركها فلا يستقي لها وقيل بل هو إيراد الابل شريعة لا يحتاج معها إلى نزع العلق ولا سقي في الحوض بأن يكون الماء جارياً.

أقول: وكأنّه عليه السلام أراد بذلك أنّه ينبغي لشريح أن يرد الأمر إليه

← مل يضرب لمن قصر في طلب الأمر «ش».

أولاً لينجو من تبعته.

٥-١٦٧٣٠ (الكافي - ٣٦٩:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٢٠٣:١٠ رقم ٨٠٣) البرقي، عن الحسين بن سيف [يوسف - خ ل كا] عن محمد بن سليمان، عن أبي الحسن الثاني عليه السلام ومحمد بن علي، عن محمد بن أسلم، عن محمد بن سليمان ويونس بن عبد الرحمن [عبد الله - خ ل] قالوا: سألنا الرضا عليه السلام عن رجل استغاث به قوم لينقذهم من قوم يغيرون عليهم ليستبيحوا أموالهم ويسبوا ذراريهم فخرج الرجل يعدو بسلاحه في جوف الليل ليغيث القوم الذين استغاثوا به فمرّ برجل قام على شفير بئر يستقي منها فدفعه وهو لا يريد ذلك ولا يعلم فسقط في البئر فمات ومضى الرجل فاستنقذ أموال أولئك القوم الذين استغاثوا به.

فلما انصرف إلى أهله قالوا له: ما صنعت؟ قال: قد انصرف القوم عنهم وأمنوا وسلموا، فقالوا له: شعرت أن فلان بن فلان سقط في البئر فمات؟ قال: أنا والله طرحته، قيل: وكيف ذلك؟ فقال: إني خرجت أعدو بسلاحي في ظلمة الليل وأنا أخاف القوت على القوم الذين استغاثوا بي فمررت بفلان وهو قائم يستقي من البئر فزحمته ولم أرد ذلك فسقط في البئر فمات فعلى من دية هذا؟ فقال «ديته على القوم الذين استنجدوا الرجل فأنجدهم وأنقذ أموالهم ونساءهم وذراريهم أما إنّه لو أجر نفسه باجرة لكانت الدية عليه وعلى عاقلته دونهم.

وذلك أن سليمان بن داود عليها السلام أتته امرأة عجوزة مستعديّة على الريح فقالت: يا نبيّ الله انّي كنت قائمة على سطح لي وإنّ الريح طرحته، من السطح فكسرت يدي فأعدني على الريح فدعا سليمان بن

داود عليهما السلام الريح فقال له: ما دعاك إلى ما صنعت بهذه المرأة؟ فقالت: صدقت يا نبي الله أن رب العزة تعالى بعثني الى سفينة بني فلان لأنقذها من الغرق وقد كانت أشرفت على الغرق فخرجت في شدتي وعجلتي إلى ما أمرني الله به فمررت بهذه المرأة وهي على سطحها فعثرت بها ولم أردّها فسقطت فانكسرت يدها قال:

فقال سليمان بن داود عليهما السلام: يارب بيم أحكم على الريح فأوحى الله عز وجل إليه: يا سليمان احكم بأرش كسر يد هذه المرأة على أرباب السفينة التي أنقذتها الريح من الغرق فإنه لا يظلم لدي أحد من العالمين».

بيان:

«استنجدوا الرجل» استعانوا به وقووا بعد ضعف.

١٦٧٣١-٦ (الفقيه - ٤: ١٧٣ رقم ٥٤٠٠) في رواية محمد بن أحمد بإسناده قال: رفع إلى المأمون رجل دفع رجلاً في بئر فمات فأمر به أن يقتل فقال الرجل: إنني كنت في منزلي فسمعت الغوث فخرجت مسرعاً ومعني سيفي فمررت على هذا وهو على شفير بئر فدفعته فوق في البئر، فسأل المأمون الفقهاء عن ذلك، فقال بعضهم يقاد به وقال بعضهم يفعل به كذا وكذا فسأل أبا الحسن عليه السلام عن ذلك فكتب اليه فقال «ديته على أصحاب الغوث الذين صاحوا الغوث» قال: فاستعظم ذلك الفقهاء، فقالوا: سله من أين قلت هذا؟ فسأله.

فقال عليه السلام «إن امرأة استعدت إلى سليمان بن داود عليهما السلام على ريح فقالت: كنت على فوق بيتي فدفعني ريح فوقعت إلى الدار فانكسرت يدي فدعا سليمان عليه السلام بالريح، فقال لها: ما

حملك على ما صنعت بهذه المرأة؟ فقالت الريح: يا نبي الله إن سفينة بني فلان كانت في البحر قد أشرف أهلها على الغرق فمررت بهذه المرأة وأنا مستعجلة فوقعت فانكسرت يدها فقضى سليمان عليه السلام بأرث يدها على أصحاب السفينة».

٧-١٦٧٣٢ (الكافي - ٤٢٥:٧ - التهذيب - ٣٠٨:٦ - رقم ٨٥٢) الثلاثة،

عن ابن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أُتي عمر بن الخطاب بجارية قد شهدوا عليها أنها بغت وكان من قصتها أنها كانت يتيمة عند رجل وكان للرجل امرأة وكان الرجل كثيراً ما يغيب عن أهله فشبت اليتيمة وكانت جميلة فتخوّفت المرأة أن يتزوجها زوجها إذا رجع إلى منزله فدعت بنسوة من جيرانها فأمسكها فأخذت عذرتها باصبعها.

فلما قدم زوجها من غيبته رمت المرأة اليتيمة بالفاحشة وأقامت البينة من جاراتها اللاتي ساعدنها على ذلك فرفع ذلك إلى عمر فلم يدر كيف يقضي فيها ثم قال للرجل: ائت عليّ بن أبي طالب واذهب بنا إليه فاتوا عليّاً عليه السلام فقصّوا عليه القصة فقال لامرأة الرجل «ألك بينة أو برهان؟» قالت: لي شهود، هؤلاء جاراتي يشهدنّ عليها بما أقول، فأحضرتنّ فأخرج عليّ عليه السلام السيف من غمده فطرح بين يديه وأمر بكل واحد منهنّ فأدخلت بيتاً ثم دعا بامرأة الرجل فأدارها بكل وجه فأبّت أن تزول عن قولها فردّها إلى البيت الذي كانت فيه ودعا إحدى الشهود وجثا على ركبتيه ثم قال «تعرفيني أنا عليّ بن أبي طالب وهذا سيفي وقد قالت امرأة الرجل ما قالت ورجعت إلى الحق وأعطيها الأمان فان لم تصدقيني لأملأنّ (لأمكنن - خ ل) السيف منك» فالتفت إلى عليّ فقالت: يا أمير المؤمنين الأمان على الصدق.

فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام «فاصدقني» فقالت: لا والله ما

زنت اليتيمة إنَّها رأت جمالاً وهيئة فخافت فساد زوجها فسقتها المسكر ودعتنا فأمسكناها فاقتضتْها باصبعها، فقال عليّ عليه السلام «الله أكبر أنا أوّل من فرّق بين الشَّهود إلّا دانيال النَّبِيُّ عليه السلام» وألزم عليّ عليه السلام المرأة حدّ القاذف وألزمهنّ جميعاً العقر وجعل عقرها أربعمئة درهم وأمر المرأة أن ينفي من الرجل ويطلقها زوجها وزوجه الجارية وساق عنه عليّ عليه السلام المهر.

فقال عمر: يا أبا الحسن فحدّثنا بحديث دانيال فقال أمير المؤمنين عليه السلام «إنّ دانيال كان يتيماً لا أب له ولا أم وإنّ امرأة من بني اسرائيل عجوزاً كبيرة ضمّته فربّته وإنّ ملكاً من ملوك بني اسرائيل كان له قاضيان وكان لهما صديق وكان رجلاً صالحاً وكانت له امرأة بهية (هيئة - خ ل) جميلة وكان يأتي الملك فيحدّثه فاحتاج الملك إلى رجل يبعثه في بعض أموره فقال للقاضيين: اختارا لي رجلاً أرسله في بعض أموري فقالا: فلان، فوجّهه الملك فقال الرجل للقاضيين: أوصيكما بامرأتي خيراً فقالا: نعم.

فخرج الرجل وكان القاضيان يأتیان باب الصّديق فعشقا امرأته فراوداها عن نفسها فأبّت فقالا لها: والله لئن لم تفعلني لنشهدنّ عليك عند الملك بالزّنا ثمّ لنرجمنك فقالت: افعلما ما أحببتما فأتيا الملك فأخبراه وشهدا عنده أنّها بغت وكان لها ذكر حسن جميل فدخل الملك من ذلك أمر عظيم واشتدّ بها غمّه وكان بها معجباً فقال لها: إنّ نولكما مقبول ولكن ارجوها بعد ثلاثة أيام ونادى في البلد الذي هو فيه احضروا قتل فلانة العابدة فإنّها قد بغت وإنّ القاضيين قد شهدا عليها بذلك وأكثر الناس في ذلك.

وقال الملك لوزيره: ما عندك في هذا من حيلة فقال: ما عندي في ذلك من شيء فخرج الوزير يوم الثالث وهو آخر أيامها فاذا هو بغلمان عراة

يلعبون وفيهم دانيال وهو لا يعرفه فقال دانيال: يا معشر الصّبيان تعالوا حتى أكون أنا الملك وتكون أنت يا فلان العابدة ويكون فلان وفلان القاضيين الشّاهدين عليها ثمّ جمع تراباً وجعل سيفاً من قصب ثمّ قال للصّبيان: خذوا بيد هذا فنحوه إلى مكان كذا وكذا وخذوا بيد هذا فنحوه إلى مكان كذا وكذا.

ثمّ دعا بأحدهما وقال له قل حقاً فإنك إن لم تقل حقاً قتلتك بها تشهد والوزير قائم يسمع وينظر فقال: أشهد أنّها بغت قال: متى؟ قال: يوم كذا وكذا، قال: ردّوه إلى مكانه وهاتوا الآخر فردّوه إلى مكانه وجاؤوا بالآخر فقال له: بَمَ تشهد؟ فقال: أشهد أنّها بغت قال: متى؟ قال: يوم كذا وكذا قال: مع من؟ قال: مع فلان بن فلان قال: وأين؟ قال: بموضع كذا وكذا، فخالف صاحبه.

فقال دانيال: الله أكبر شهدا بزور يا فلان ناد في الناس أنّها شهدا على فلانة بزور فاحضروا قتلها فذهب الوزير إلى الملك مبادراً فأخبره الخبر فبعث الملك إلى القاضيين فأحضرهما ثمّ فرق بينهما وفعل بهما كما فعل دانيال بالغلامين فاختلفا كما اختلف الغلامان فنادى الملك في النّاس وأمر بقتلها (بصلبهما - خ ل)».

٨١٦٧٣٣ (الفقيه - ٢٠:٣ رقم ٣٢٥١) سعد بن طريف، عن الأصمغ بن نباتة قال: أتى عمر... الحديث.

بيان:

اختلفت الكتب الثلاثة في ألفاظ هذه القصّة دون معانيها إلا ثلاثة مواضع أحدها قوله: فالتفتت إلى عليّ، فإنّ في الكافي والتّهذيب فالتفتت إلى عمر، والثاني قوله: وألزم عليّ عليه السلام المرأة حدّ القاذف، فإنّ في التّهذيب:

والزمهن عليّ حدّ القاذف، والثالث قوله: وكان يأتي الملك فيحدثه فأنه في بعض نسخ الكافي وكانت تأتي الملك فتحدثه بالتأنيث وهو أوفق لما يأتي بعده من قوله وكان بها معجباً وأوردنا من الألفاظ الأخر ما كان أوضح وأتم، وفي قوله: وألزمهنّ جميعاً العقر، إشكال لأنّ الغرم في مثله إنّما يكون على المباشر دون السبب كما مضى في أخبار آخر.

٩-١٦٧٣٤ (الكافي - ٢٨٧:٧) محمد، عن ابن عيسى، عن بعض أصحابه، عن محمد بن الفضيل

(التهذيب - ٢٢١:١٠ رقم ٨٦٨) الحسين، عن محمد بن الفضيل، عن

(الفقيه - ١١٧:٤ رقم ٥٢٣٥) عمرو بن أبي المقدام قال: كنت شاهداً عند البيت الحرام ورجل ينادي بأبي جعفر المنصور وهو يطوف ويقول: يا أمير المؤمنين إنّ هذين الرجلين طرقا أخي ليلاً فأخرجاه من منزله فلم يرجع إليّ والله ما أدري ما صنعا به؟ فقال لهما أبو جعفر: ما

١. قوله «ما أدري ما صنعا به» هذا يدلّ على ضهان من أخرج رجلاً من بيته ليلاً إذا فقد ولم يعلم موته ولا قتله ولا حياته وأفتى بذلك بعض علمائنا كالعلامة رحمه الله في المختلف والتحرير قال في الروضة من يعتمد الأخبار فيلزمه الحكم بضمانه مطلقاً إلى أن يرجع لدلائلها على ذلك ثمّ يحتمل كونه القود لظاهر الرواية والدية لما مرّ انتهى كلامه
واقول: أمّا كون ظاهر الرواية القود فلان الصادق عليه السلام بعد نقل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: نَحْ هذا واضرب عنقه قيل ويحتمل أن يكون أمره عليه السلام بضرب عنق الرجل تدبير الاستكشاف الحق وموجباً لاقرار المتهمين فلا يدلّ على القود ومما يجب التنبيه عليه أن في نسخ شرح اللمعة عبد الله بن المقوام راوي الخبر وهو سهو من النسخ والصواب عمرو بن أبي المقدام والسبب في السهو وجود عبد الله في سطر فوقه فاشتبه على الناسخ وأثبتته في سطر تحته والله العالم.

صنعتهما به؟ فقالا: يا أمير المؤمنين كلّمناه ثمّ رجع إلى منزله، فقال لهما: وافياني غداً صلاة العصر في هذا المكان فوافوه من الغد صلاة العصر وحضرته فقال لأبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام وهو قابض على يده يا جعفر اقض بينهم فقال «يا أمير المؤمنين اقض بينهم أنت» فقال له: بحقي عليك إلاّ قضيت بينهم.

قال: فخرج جعفر فطرح له مصليّ قصب فجلس عليه ثمّ جاء الخصماء فجلسوا قدامه فقال «ما تقول؟» فقال: يا ابن رسول الله إنّ هذين طرقا أخي ليلاً فأخرجاه من منزله فو الله ما رجع إليّ ووالله ما أدري ما صنعا به، فقال «ما تقولان؟» فقالا: يا ابن رسول الله كلّمناه ثمّ رجع إلى منزله، فقال جعفر عليه السلام «يا غلام اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: كلّ من طرق رجلاً بالليل فأخرجه من منزله فهو له ضامن إلاّ أن يقيم البيّنة أنّه قد رده إلى منزله.

يا غلام نَحّ هذا الواحد منها فاضرب عنقه» فقال: يا ابن رسول الله والله ما أنا قتلته ولكنّي أمسكته ثمّ جاء هذا فوجاه فقتله، فقال «أنا ابن رسول الله يا غلام نَحّ هذا واضرب عنق الآخر» فقال: يا ابن رسول الله والله ما عذّبته ولكنّي قتلته بضربة واحدة فأمر أخاه فاضرب عنقه ثمّ أمر بالآخر فاضرب جنبه وحبسه في السجن ووقع على رأسه يحبس عمره ويضرب كلّ سنة خمسين جلدة.

٤ وقال أيضاً: إنّ في سند الخبرين من لا يثبت عدالته والمشارك بين الثقة والضعيف وإصالة البراءة تدلّ على عدم الضمان في موضع الشكّ مع مخالفة حكم المسألة للأصل من ضمان الحرّ بأثبات اليد عليه واللازم من ذلك ضمانه بالدية إن وجد مقتولا ولا لوث هناك وإلاّ فيموجب ما أقسم عليه الولي من عمد أو خطأ ومع عدم قسامته يقسم المخرج وعدم ضمانه إن وجد ميتاً للشك مع احتمال موته حتف أنفه ومن يعتمد الأخبار فيلزمه... إلى آخر ما نقلناه «س».

بيان:

لعلّ المراد بالتوقيع على رأسه الحكم عليه حكماً حتماً وقضائاً لازماً فلفظ الرأس مقحم.

١٠-١٦٧٣٥ (الكافي - ٤٢٢:٧ - التهذيب - ٣٠٤:٦ رقم ٨٤٨) الثلاثة،

عن عمر بن يزيد، عن أبي المعلى (العلاء - خ ل) عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أتى عمر بن الخطاب بامرأة قد تعلقت برجل من الأنصار وكانت تهواه ولم تقدر له على حيلة فذهبت فأخذت بيضة فأخرجت منها الصفرة وصبّت البياض على ثيابها وبين فخذيهما ثم جاءت إلى عمر فقالت: يا أمير المؤمنين إن هذا الرجل أخذني في موضع كذا وكذا ففضحني قال: فهمّ عمر أن يعاقب الأنصاري فجعل الأنصاري يحلف وأمير المؤمنين عليه السلام جالس ويقول: يا أمير المؤمنين تثبت في أمري.

فلما أكثر الفتى قال عمر لأمر المؤمنين: يا أبا الحسن ما ترى؟ فنظر أمير المؤمنين عليه السلام إلى البياض على ثوب المرأة وبين فخذيهما فاتهمها أن تكون احتالت لذلك فقال: اثنتوني بهاء حار قد أغلي غلياناً شديداً، ففعلوا فلما أتى بالماء أمرهم فصبوا على موضع البياض فاشتوى ذلك البياض فأخذه أمير المؤمنين عليه السلام فألقاه في فيه فلما عرف طعمه ألقاه من فيه ثم أقبل على المرأة حتى أقرت بذلك ودفع الله تعالى عن الأنصاري عقوبة عمر».

١١-١٦٧٣٦ (الكافي - ٢٠٧:٧) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن

بعض أصحابه رفعه قال: كان على عهد أمير المؤمنين عليه السلام رجلان متواخيان في الله فمات أحدهما وأوصى إلى الآخر في حفظ بنية كانت له

فحفظها الرجل فأنزلها منزلة ولده في الاكرام واللفظ والتعاهد ثم حضره سفر فخرج وأوصى امرأته في الصبية فأطال السفر حتى أدركت الصبية وكان لها جمال وكان الرجل يكتب في حفظها والتعاهد لها فلما رأت ذلك امرأته خافت أن يقدم فيراها وقد بلغت مبلغ النساء فيعجبه جمالها فيتزوجها فعمدت إليها هي ونسوة معها قد كانت أعدتهن فأمسكنها لها ثم افترعتها باصبعها.

فلما قدم الرجل من سفره وصار في منزله دعا الجارية فأبت أن تحببه استحياء مما صارت إليه فألح عليها في الدعاء كل ذلك تأبى أن تحببه فلما أكثر عليها قالت له امرأته: دعها فإنها تستحي أن تأتيك من ذنب قد فعلته فقال لها: وما هو؟ قالت: كذا وكذا ورمتها بالفجور فاسترجع الرجل ثم قام إلى الجارية فوبخها وقال لها: ويحك أما علمت ما كنت أصنع بك من الألفاف والله ما كنت لأعدك إلا كبعض ولدي وأخواتي وإن كنت لأبني فيما دعاك إلى ما صنعت.

فقالت الجارية: أما اذا قيل لك ما قيل فوالله ما فعلت الذي رمتني به امرأتك ولقد كذبت عليّ وإنّ القصة لكذا وكذا ووصفت له ما صنعت بها امرأته قال: فأخذ الرجل بيد امرأته وبهد الجارية فمضى بهما حتى أجلسهما بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام وأخبره بالقصة كلها وأقرت المرأة بذلك قال: وكان الحسن عليه السلام بين يدي أبيه فقال له أمير المؤمنين عليه السلام «اقض فيها» فقال الحسن عليه السلام «نعم على المرأة الحدّ لقذفها الجارية وعليها مهر مثلها القيمة لافتراعها أيّاها باصبعها» قال: فقال أمير المؤمنين عليه السلام «صدقت» ثم قال «أما لو كلّ الجمل الطحن لفعل».

بيان:

في بعض النسخ وعليها القيمة بدون قوله مهر مثلها ولعل أحدهما كان بدلاً من الآخر فجمع بعض الكتاب بينها وأريد بالقيمة مهر المثل ولعل المراد بأخر الحديث أن المؤمن كالجمل يفعل كل ما يكلف ويصدق كل ما يقال فإن هذا الرجل كاد يصدق المرأة فيما رمت به الجارية وفيه إشارة إلى الحديث النبوي حيث قال «المؤمن هين لين كالجمل الأنف» إن قيد انقاد وإن استنيخ على صخرة استناخ».

١٢-١٦٧٣٧ (الكافي - ٤٢٣:٧) علي بن محمد، عن ابراهيم بن اسحاق

الأحمر، عن أبي عيسى يوسف بن محمد قرابة لسويد بن سعيد الأهوازي [الامرائي - خ ل] عن سويد بن سعيد، عن عبدالرحمن بن أحمد الفارسي، عن محمد بن ابراهيم، عن (بن - خ ل) ابن أبي ليلى، عن الهيثم بن جميل، عن زهير، عن أبي اسحاق السبيعي، عن عاصم بن ضمرة [حمزة - خ ل] السلولي قال: سمعت غلاماً بالمدينة وهو يقول: يا أحكم الحاكمين احكم بيني وبين أمي فقال له عمر بن الخطاب: يا غلام لم تدعو على أمك؟ قال: يا أمير المؤمنين إنها حملتني في بطنها تسعة أشهر وأرضعتني حولين فلما ترعرعت وعرفت الخير من الشر ويميني من شمالي طردتني وانتفت مني وزعمت أنها لا تعرفني.

فقال عمر: أين تكون هذه الوالدة؟ قال: في سقيفة بني فلان فقال

عمر: علي بأم الغلام قال: فأتوا بها مع أربعة إخوة لها وأربعين قسامة

١. الأنف أي المأنوف وهو الذي عقر الحشاش أنفه فهو لا يمتنع على قائده للوجع الذي به وقيل الأنف الذلول يقال أنف البعير بأنف أنفأ فهو أنف إذا اشتكى أنفه من الحشاش وكان الأصل أن يقال مأنوف لأنه مفعول به كما يقال مصدور ومبطون للذي يشتكي صدره وبطنه وأما جاء هذا شاذاً ويروى كالجمل آلانف بالمد - كذا في النهاية الاثرية «عهد».

يشهدون لها أنها لاتعرف الصبي وإن هذا الغلام مدّع ظلوم غشوم يريد أن يفضحها في عشيرتها وإن هذه جارية من قريش لم تتزوج قط وإنها بخاتم ربها، فقال عمر: يا غلام ما تقول؟ فقال: يا أمير المؤمنين هذه والله أمي حملتني في بطنها تسعة أشهر وأرضعتني حولين فلما ترعرعت وعرفت الخير من الشر ويميني من شمالي طردتني وانتفت مني وزعمت أنها لاتعرفني.

فقال عمر: يا هذه ما يقول الغلام؟ فقالت: يا أمير المؤمنين والذي احتجب بالنور فلا عين تراه وحقّ محمد وما ولد ما أعرفه ولا أدري من أيّ الناس هو وإنه غلام مدّع يريد أن يفضحني في عشيرتي وأني جارية من قريش لم أتزوج قط وأني بخاتم ربي فقال عمر: ألك شهود فقالت: نعم هؤلاء، فتقدم الأربعةون القسامة فشهدوا عند عمر أن الغلام مدّع يريد أن يفضحها في عشيرتها وإن هذه جارية من قريش لم تتزوج قط وإنها بخاتم ربها فقال عمر: خذوا بيدي الغلام وانطلقوا به الى السجن حتى نسأل عن الشهود فان عدلت شهادتهم جلدته حدّ المفترى فأخذوا بيدي الغلام ينطلق (فانطلقوا - خ ل) به إلى السجن.

فتلقاهم أمير المؤمنين عليه السلام في بعض الطريق فنادى الغلام: يا ابن عم رسول الله أنني غلام مظلوم، وأعاد عليه الكلام الذي كلم به عمر، ثم قال: وهذا عمر قد أمر بي إلى الحبس، فقال عليّ عليه السلام «ردوه إلى عمر» فلما ردّوه قال لهم عمر: أمرت به إلى السجن فرددتموه إليّ قالوا: يا أمير المؤمنين استقبلنا عليّ بن أبي طالب فاستغاث به الغلام وقصّ عليه قصّته فأمرنا عليّ بن أبي طالب أن نردّه اليك وسمعناك تقول: لا تعصوا لعليّ أمراً، فبينما هم كذلك إذ أقبل عليّ عليه السلام.

فقال عليّ «بأمّ الغلام» فأتوه بها فقال عليّ عليه السلام «يا

غلام ما تقول؟» فأعاد الكلام، فقال عليّ عليه السلام لعمر «أتأذن لي أن أقضي بينهم؟» فقال عمر: سبحان الله وكيف لا، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: أعلمكم عليّ بن أبي طالب، ثم قال للمرأة «يا هذه ألك شهود؟» قالت: نعم، فتقدّم الأربعةون القسامة فشهدوا بالشهادة الأولى.

فقال عليّ عليه السلام «لأقضيّ اليوم بقضية بينكما هي مرضاة للربّ من فوق عرشه علّمنيها حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ثم قال لها «ألك وليّ؟» قالت: نعم هؤلاء اخوتي فقال لإختها «أمري فيكم وفي أختكم جائز» قالوا: نعم يا ابن عمّ محمد أمرك فينا وفي أختنا جائز، فقال عليّ عليه السلام «أشهد الله وأشهد من حضر من المسلمين إنّي قد زوجت هذا الغلام من هذه الجارية بأربعمائة درهم والنقد من مالي، يا قنبر عليّ بالدرهم» فأتاه قنبر بها فصيّها في يد الغلام فقال «خذها فصيّها في حجر امرأتك ولا تأتني إلّا وبك أثر العرس يعني الغسل».

فقام الغلام فصب الدرهم في حجر المرأة ثم تلّببها وقال لها: قومي، فنادت المرأة: النّار النّار يا ابن عمّ محمد تريد أن تزوّجني من ولدي هذا والله ولدي زوجني اخوتي هجيناً فولدت منه هذا الغلام فلما ترعرع وشبّ أمروني أن أنتفي منه وأطرده وهذا والله ولدي وفؤادي يتقلّى أسفاً على ولدي قال: ثم أخذت بيد الغلام وانطلقت، ونادى عمر: واعمره لولا عليّ هلك عمر.

بيان:

«ترعرع الصبي» تحرّك ونشأ والغشم الظلم «تلّببها» جمع ثيابها عند نحرها ثم جرّها اليه والهجين اللّثيم وعربي ولد من أمة أو من أبوه خير من أمّه والتقلّى النضج والانطباخ.

١٣-١٦٧٣٨ (الكافي - ٢٨٩:٧ - التهذيب - ١٧٣:١٠ - رقم ٦٧٩) عليّ، عن أبيه قال: أخبرني بعض أصحابنا رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال «أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل وجد في خربة وبيده سكّين ملطّخ بالدم وإذا برجل مذبوح يتشحّط في دمه فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: ما تقول؟ قال: يا أمير المؤمنين أنا قتلتها، فقال: اذهبوا به فأقيدوه به فلمّا ذهبوا ليقتلوه أقبل رجل مسرع فقال: لا تعجلوا وردّوه إلى أمير المؤمنين عليه السلام فردّوه فقال: يا أمير المؤمنين والله ما هذا صاحبه أنا قتلتها، فقال أمير المؤمنين عليه السلام للأول: ما حملك على إقرارك على نفسك ولم تفعل؟

فقال: يا أمير المؤمنين وما كنت أستطيع أن أقول وقد شهد عليّ أمثال هؤلاء الرجال وأخذوني وبيدي سكّين ملطّخ بالدم والرجل يتشحّط في دمه وأنا قائم على رأسه أنظر إليه وخفت الضرب فأقررت وإنّما أنا رجل كنت ذبحت بجانب هذه الخربة شاة وأخذني البول فدخلت الخربة فرأيت الرجل يتشحّط في دمه فقممت متعجباً فدخل عليّ هؤلاء فأخذوني، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: خذوا هذين فاذهبوا بهما إلى الحسن عليه السلام وقصّوا عليه قصّتهما وقولوا ما الحكم فيهما؟ قال: فذهبوا بهما إلى الحسن عليه السلام وقصّوا عليه قصّتهما. فقال الحسن عليه السلام: قولوا لأمر المؤمنين عليه السلام أنّ هذا إن كان ذبح ذاك فقد أحيا هذا وقد قال الله تعالى وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً، فخلّي عنها وأخرج دية المذبوح من بيت المال».

١٤-١٦٧٣٩ (الفتاوى - ٢٣:٣ - رقم ٣٢٥٢ - التهذيب - ٣١٥:٦ - رقم ٨٧٤)

الحديث مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام على تفاوت كثير في ألفاظه إلا أن المعنى واحد.

١٥-١٦٧٤٠ (الكافي - ٤٢٤:٧) العدة، عن

(التهذيب - ٣٠٦:٦ رقم ٨٥٠) البرقي، عن محمد بن عليّ، عن محمد بن عليّ، عن محمد بن الفضيل، عن الكنائي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أُتي عمر بامرأة تزوّجها شيخ فلما أن واقعها مات على بطنها فجاءت بولد فادّعى بنوه أنها فجرت وتشاهدوا عليها فأمر بها عمر أن ترجم فمرّ بها عليّ عليه السلام فقالت: يا ابن عمّ رسول الله إن لي حجة فقال: هاتي حجتك؟ فدفعت اليه كتاباً فقرأه، فقال: هذه المرأة تعلمكم بيوم تزوّجها ويوم واقعها وكيف كان جماعة لها، ردّوا المرأة. فلما أن كان من الغد دعا عليّ عليه السلام بصبيان أتراب ودعا بالصّبي معهم، فقال لهم: العبوا، حتى إذا ألهاهم اللعب قال لهم: اجلسوا، حتى إذا تمكّنوا صاح بهم فقام الصّبيان وقام الغلام فاتّكى على راحتيه فدعا به عليّ عليه السلام فوزّته من أبيه وجلد أخوته المفترين حدّاً حدّاً فقال له عمر: كيف صنعت؟ قال: عرفت ضعف الشّيوخ في اتّكاء الغلام على راحتيه».

١٦-١٦٧٤١ (الفقيه - ٢٤:٣ رقم ٣٢٥٤) عمرو بن ثابت، عن أبيه، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة قال: أُتي عمر... الحديث.

بيان:

«الأتراب» الذين ولدوا معاً وسنّهم واحد.

١٧-١٦٧٤٢ (الفقيه - ٢٧:٣ رقم ٣٢٥٦) قضى عليّ عليه السلام في امرأة أته فقالت: إن زوجي وقع على جاريتي بغير اذني فقال للرجل «ما تقول؟» فقال: ما وقعت عليها إلا باذنها فقال عليّ عليه السلام «إن كنت صادقة رجمناه وإن كنت كاذبة ضربناك حدّاً» فاقبعت الصلاة فقام عليّ عليه السلام يصليّ ففكرت المرأة في نفسها فلم تر لها في رجم زوجها فرجاً ولا في ضربها الحد فخرجت ولم تعد ولم يسأل عنها أمير المؤمنين عليه السلام.

بيان:

قد مضى هذا الخبر بنحو آخر في باب حدود الزنا مسنداً.

١٨-١٦٧٤٣ (الكافي - ٢٦٤:٧ - التهذيب - ١٠:١٢٥ رقم ٥٠٠) عليّ، عن أبيه، عن التميمي، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال

(الفقيه - ٢٧:٣ رقم ٣٢٥٧ - التهذيب - ٦:٣١٨ رقم ٨٧٦) «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل جاء به رجلان وقالوا: إن هذا سرق درعاً فجعل الرجل يناشده لما نظر في البينة وجعل يقول: والله لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قطع يدي أبداً قال: ولم؟ قال: يخبره ربّه أني بريء فيبرأني ببراءتي فلما رأى عليّ عليه السلام مناشدته إياه دعا الشاهدين، فقال: إتقيا الله ولا تقطعا يد الرجل ظلماً، وناشدهما ثم قال: ليقطع أحدهما يده ويمسك الآخر يده.

فلما تقدما إلى المصطبة ليقطع يده ضرب الناس حتى اختلطوا فلما اختلطوا أرسلوا الرجل في غمار الناس وفرّا حتى اختلطوا بالناس فجاء الذي شهدا عليه فقال: يا أمير المؤمنين شهد عليّ الرجلان ظلماً فلما

ضرب الناس فاختلفوا أرسلاني وفرّا ولو كانا صادقين لما فرّا ولم يرسلاني فقال أمير المؤمنين عليه السلام: من يدلّني على هذين الشّاهدين انكّلهما».

بيان:

«المصطبة» بكسر الميم كالدكان للجلوس عليه.

١٩١٦٧٤٤ (الكافي - ٤٢٥:٧ - التهذيب - ٣٠٧:٦ - رقم ٨٥١) عليّ،

عن أبيه، عن عبدالله بن عثمان، عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام «إن رجلاً أقبل على عهد عليّ صلوات الله عليه من الجبل حاجّاً ومعه غلام له فأذنب فضربه مولاه فقال: ما أنت مولاي بل أنا مولاك قال: فما زال ذا يتوعّد ذا وذا يتوعّد ذا ويقول كما أنت حتى نأتي الكوفة يا عدوّ الله فأذهب بك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فلمّا أتيا الكوفة أتيا أمير المؤمنين عليه السلام فقال الذي ضرب الغلام:

يا أمير المؤمنين أصلحك الله هذا غلام لي وإنّه أذنب فضربته فوثب عليّ، فقال الآخر: هو والله غلام لي إنّ أبي أرسلني معه ليعلمني وإنّه وثب عليّ يدّعيني ليذهب بهالي قال: فأخذ هذا يحلف وهذا يحلف وهذا يكذب هذا وهذا يكذب هذا قال: فقال: انطلقا فتصادقا في ليلتكما هذه ولا تجيئان (تجيئاني - خ ل) إلّا بحقّ، قال: فلمّا أصبح أمير المؤمنين عليه السلام قال لقنبر: اثقب الحائط ثقبين، قال: وكان اذا أصبح عقّب حتى تصير الشمس على رمح يسبّح، فجاء الرجلان واجتمع الناس فقالوا: لقد وردت عليه قضية ما ورد عليه مثلها لا يخرج منها

(الكافي) فقال لهما «ما تقولان؟» فحلف هذا أنّ هذا عبده

وحلف هذا أن هذا عبده

(ش) فقال لهما: قوما فاني لست أراكما تصدقان، ثم قال لأحدهما: أدخل رأسك في هذا الثقب، ثم قال للآخر: أدخل رأسك في هذا الثقب، ثم قال يا قنبر: عليّ بسيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عجل أضرب رقبة العبد منها، قال: فأخرج الغلام رأسه مبادراً ومكث الآخر في الثقب فقال عليّ عليه السلام للغلام: ألسنت تزعم أنك لست بعبد، فقال: بلى، ولكنه ضربني وتعدى عليّ قال: فتوثق له أمير المؤمنين عليه السلام ودفعه اليه».

٢٠-١٦٧٤٥ (الفقيه - ٢٣:٣ رقم ٣٢٥٣) قال أبو جعفر عليه السلام «توفي رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام وخلف ابناً وعبداً فادّعى كل واحد منهما أنه الابن وأن الآخر عبد له فأتينا أمير المؤمنين عليه السلام فتحاكما اليه فأمر أمير المؤمنين عليه السلام أن يثقب في حائط المسجد ثقبين ثم أمر كل واحد منهما أن يدخل رأسه في ثقب ففعلا ثم قال: يا قنبر جرد السيف وأسرّ اليه لا تفعل ما أمرك به، ثم قال: اضرب عنق العبد قال: فنحى العبد رأسه فأخذه أمير المؤمنين وقال للآخر أنت الابن وقد أعتقت هذا وجعلته مولى لك»

٢١-١٦٧٤٦ (الفقيه - ١٠٥:٣ رقم ٣٤٢٥) جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادّعى عليه سبعين درهماً ثمن ناقة باعها منه، فقال «قد أوفيتك» فقال: اجعل بيني وبينك رجلاً يحكم بيننا فأقبل رجل من قريش فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أحكم بيننا» فقال للأعرابي: ما تدّعي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال:

سبعين درهماً ثمن ناقة بعثها منه، فقال: ما تقول يا رسول الله؟ قال «قد أوفيته» فقال للأعرابي: ما تقول؟ قال: لم يوفني، فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألك بينة على أنك قد أوفيته؟ قال «لا» قال للأعرابي: أتخلف أنك لم تستوف حَقَّك وتأخذه؟ فقال: نعم.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لأتحاكمن مع هذا إلى رجل يحكم بيننا بحكم الله عز وجل» فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب عليه السلام ومعه الأعرابي فقال علي عليه السلام «مالك يا رسول الله؟» قال «يا أبا الحسن أحكم بيني وبين هذا الأعرابي».

فقال علي عليه السلام «يا أعرابي ما تدعي على رسول الله؟» قال: سبعين درهماً ثمن ناقة بعثها منه، فقال «ما تقول يا رسول الله؟» قال «أوفيته ثمنها» فقال «يا أعرابي أصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قال؟» قال: لا، ما أوفاني شيئاً، فأخرج علي عليه السلام سيفه فضرب عنقه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لِمَ فعلت يا علي ذلك؟».

فقال «يا رسول الله نحن نصدّك على أمر الله ونهيه وعلى أمر الجنة والنار والثواب والعقاب ووحى الله عز وجل ولا نصدّك في ثمن ناقة هذا الأعرابي وإنّي قتلته لأنّه كذّبك لما قلت له أصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قال، فقال (لا ما أوفاني شيئاً) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أصبت يا علي فلا تعد إلى مثلها» ثمّ التفت إلى القرشي وكان قد تبعه فقال «هذا حكم الله لا ما حكمت به».

٢٢-١٦٧٤٧ (الفقيه - ١٠٦:٣ رقم ٣٤٢٦) محمد بن بحر الشيباني، عن

أحمد بن الحارث، عن أبي أيوب الكوفي، عن اسحاق بن وهب العلاف،

عن أبي عاصم النبلاء [النبال - خ ل] عن ابن جريح، عن الضحّاك، عن ابن عباس قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منزل عائشة فاستقبله أعرابي ومعه ناقة فقال: يا محمد تشتري هذه الناقة؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «نعم، بكم تبيعها يا أعرابي؟» فقال: بإثني درهم، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «بل ناقتك خير من هذا فما زال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يزيد حتى اشترى الناقة بأربعمئة درهم».

قال: فلما دفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الأعرابي الدراهم ضرب الأعرابي يده إلى زمام الناقة فقال: الناقة ناقتي والدراهم درايمي فان كان لمحمد شيء فليقم البيّنة قال: فأقبل رجل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أترضى بالشيخ المقبل؟» فقال: نعم يا محمد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «تقضي فيما بيني وبين هذا الأعرابي» فقال: تكلم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «الناقة ناقتي والدراهم درايم الأعرابي» فقال الأعرابي: بل الناقة ناقتي والدراهم درايمي إن كان لمحمد شيء فليقم البيّنة فقال الرجل: القضية فيها واضحة يا رسول الله وذلك أن الأعرابي طلب البيّنة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فجلس.

ثم أقبل رجل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أترضى يا أعرابي بالشيخ المقبل قال: نعم يا محمد فلما دنا قال صلى الله عليه وآله وسلم «اقض فيما بيني وبين الأعرابي» قال: تكلم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «الناقة ناقتي والدراهم درايم الأعرابي» فقال الأعرابي: بل الناقة ناقتي والدراهم درايمي إن كان لمحمد شيء فليقم البيّنة فقال الرجل: القضية فيها واضحة يا رسول الله لأن الأعرابي طلب البيّنة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «اجلس حتى

يأتي الله بمن يقضي بيني وبين الأعرابي بالحق».

فأقبل عليّ بن أبي طالب عليه السلام فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أترضى بالشاب المقبل قال: نعم فلمّا دنا قال «يا أبا الحسن اقض فيما بيني وبين الأعرابي» فقال تكلم يا رسول الله فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: «النّاقة ناقتي والدراهم دراهم الأعرابي» فقال الاعرابي: لا، بل النّاقة ناقتي والدراهم دراهمي إن كان لمحمّد شيء فليقم البيّنة فقال عليّ عليه السلام «خلّ بين النّاقة وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم» فقال الأعرابي: ماكنت بالذي أفعل أو يقيم البيّنة قال: فدخل عليّ عليه السلام منزله فاشتعل على قائم سيفه ثمّ أتى فقال «خلّ بين النّاقة وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم» قال: ماكنت بالذي أفعل أو يقيم البيّنة.

قال: فضربه عليّ عليه السلام ضربة فاجتمع أهل الحجاز على أنّه رمى برأسه وقال بعض أهل العراق بل قطع منه عضواً قال: فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: «ما حملك على هذا يا عليّ؟» فقال «يا رسول الله نصّدقك على الوحي من السماء ولا نصّدقك على أربعائة درهم».

بيان:

قال في الفقيه: هذان الحديثان غير مختلفين لأنّها في قضيتين وكانت هذه القضية قبل القضية التي ذكرتها قبلها.

٢٣-١٦٧٤٨ (الكافي - ٧: ٤٠٠) عليّ، عن العبيدي، عن يونس، عن ابن وهب قال: كان البلاط حيث يصليّ على الجنائز سوقاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم يسمّى البطحاء يباع فيها الحليب والسمن والأقط وإنّ أعرابياً أتى بفرس له فأوثقه فاشتراه منه رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم دخل ليأتيه بالثمن فقام ناس من المنافقين فقالوا: بكم بعث فرسك قال: بكذا وكذا فقالوا: بشئ ما بعث فرسك خير من ذلك وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج اليه بالثمن وافياً طيباً.

فقال الأعرابي: والله ما بعثك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «سبحان الله بلى والله لقد بعثني» فارتفعت الأصوات فقال الناس: رسول الله يقول الأعرابي، فاجتمع ناس كثير، فقال أبو عبد الله عليه السلام «ومع النبي أصحابه إذ أقبل خزيمة بن ثابت الأنصاري ففرج الناس بيده حتى انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أشهد يا رسول الله لقد اشتريته منه فقال الأعرابي: أتشهد ولم تحضرنا، وقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا خزيمة أشهدتنا قال: لا يا رسول الله ولكني علمت أنك اشتريت أفأصدقك بما جئت به من عند الله ولا أصدقك على هذا الأعرابي الخبيث قال: فعجب له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال: يا خزيمة شهادتك شهادة رجلين».

بيان:

«البلاط» موضع بالمدينة ويقال لكل أرض مستوية ملساء وكل أرض مفروشة بالحجارة أو الأجر.

٢٤١٦٧٤٩ - (الفقيه - ١٠٨:٣ رقم ٣٤٢٧) محمد بن بحر الشيباني، عن عبد الرحمن بن أحمد الذهلي، عن محمد بن يحيى النيسابوري، عن أبي اليان الحكم بن نافع الحمصي، عن شعيب، عن الزهري، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاع فرساً من

أعرابي.

فأسرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشي ليقبضه ثمن فرسه فأبطأ الأعرابي فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس ولا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاعها حتى زاد بعضهم الأعرابي في السوم على الثمن فنادى الأعرابي فقال: إن كنت مبتاعاً لهذا الفرس فابتعه وإلا بعته.

فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين سمع الأعرابي فقال «أو ليس قد ابتعته منك» فطفق الناس يلوذون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالأعرابي وهما يتشاجران فقال الأعرابي: هلمّ شهيداً يشهد أنني قد بايعتك، ومن جاء من المسلمين قال للأعرابي: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن ليقول إلا حقاً حتى جاء خزيمة بن ثابت فاستمع لمراجعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم والأعرابي فقال خزيمة: إني أنا أشهد أنك قد بايعته فأقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم على خزيمة فقال «بم تشهد؟» قال: بتصديقك يا رسول الله، فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم شهادة خزيمة بن ثابت شهادتين وسأه ذا الشهادتين.

٢٥-١٦٧٥٠ (الكافي - ٢٤:٧ و ١٦٧) الخمسة

(التهذيب - ١٦٤:٩ رقم ٦٧١) الفضل بن شاذان، عن

(الفقيه - ٢٢٣:٤ رقم ٥٥٢٧) ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زكريا بن [أبي - خ ل] يحيى السعدي [الشعيري - خ ل] عن الحكم بن عتيبة قال: كنا على باب أبي جعفر عليه السلام ونحن جماعة ننتظر أن يخرج إذ جاءت امرأة فقالت: أيكم أبو جعفر فقال لها

القوم: ماتريدين منه قالت: أريد أن أسأله عن مسألة فقالوا لها: هذا فقيه أهل العراق فاسأليه.

فقالت: إن زوجي مات وترك ألف درهم وكان لي عليه من صداقي خمسمائة درهم فأخذت صداقي وأخذت ميراثي ثم جاء رجل فادّعى عليه ألف درهم فشهدت له قال الحكم: فبينما أنا أحسب إذ خرج أبو جعفر عليه السلام فقال «ما هذا الذي أراك تحرّك به أصابعك يا حكم؟» فقلت: إن هذه المرأة ذكرت أن زوجها مات وترك ألف درهم وكان لها عليه من صداقها خمسمائة درهم فأخذت صداقها وأخذت ميراثها ثم جاء رجل فادّعى عليه ألف درهم فشهدت له.

فقال الحكم: فوالله ما أتممت الكلام حتى قال «أقرت بثلاث ما في يديها ولا ميراث لها» قال الحكم: فما رأيت والله أفهم من أبي جعفر عليه السلام.

بيان:

في الكافي والفقيه الشعيري مكان السعدي، وزادا في آخر الحديث: قال ابن أبي عمير وتفسير ذلك أنه لا ميراث حتى يقضي الدين وإنما ترك ألف درهم وعليه من الدين ألف وخمسمائة درهم لها وللرجل فلها ثلث الألف وللرجل ثلثاها.

أقول: أريد بها في يديها الصّدق خاصّة دون الميراث كما يظهر من الحديث الآتي وبدون هذا لا يصحّ وإنما جاز التعبير بها في يديها عن الصّدق خاصة لأنّه نفي الميراث فجعلها كأنّها لم تأخذه.

وتوضيح ذلك أن ثلثي ما في يديها أعني ثلثي الخمسمائة التي هي الصّدق هو ثلث مجموع التركة وهو الذي استحقّته المرأة وباقي التركة الذي هو ثلثاها الباقيان هو الذي استحقّقه الرجل/ كما صرّح به في الحديث الآتي.

وهذا الحديث في الكتب الثلاثة في أبواب الوصية وفي الكافي أورده مرة أخرى في أبواب المواريث وقال في آخره قال الفضل بن شاذان وتفسير ذلك أن الذي على الزوج صار ألفاً وخمسمائة درهم، للرجل ألف ولها خمسمائة، هو ثلث الدين وإنما جاز إقرارها في حصتها فلها مما ترك الميت الثلث وللرجل الثلثان فصار لها مما في يديها الثلث ويرد الثلثان على الرجل والدين استغرق المال كله فلم يبق شيء يكون لها من ذلك الميراث ولا يجوز إقرارها على غيرها.

٢٦١٦٧٥١ (التهذيب - ١٦٩:٩ رقم ٦٩١) التيملي، عن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن أبي جميلة، عن محمد بن مروان، عن الفضيل بن يسار قال: قال أبو جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وعصبة وترك ألف درهم فأقامت امرأته البيّنة على خمسمائة درهم فأخذتها وأخذت ميراثها ثم إن رجلاً ادّعى عليه ألف درهم ولم تكن له بيّنة فأقرت له المرأة فقال أبو جعفر عليه السلام «أقرت بذهب ثلث مالها ولا ميراث لها تأخذ المرأة ثلثي الخمسمائة وترد عليه ما بقي لأن إقرارها على نفسها بمنزلة البيّنة».

١. قوله «لأن إقرارها على نفسها بمنزلة البيّنة» هذه العبارة وكل ما يدل على التمثيل والتشبيه لا يحمل على الاشتراك في جميع الأحكام فإنه خارج عن المعتاد في اللسان العربي وغيره فإذا قيل زيد كالأسد ليس معناه أنه يشترك مع الأسد في جميع صفاته بل في الشجاعة فقط وهكذا لم نر في الاستعمالات تشبيهاً يوجب الاشتراك في جميع الصفات فلا يجوز حمل الاطلاق عليه بل على الصفات الظاهرة في مثل تلك العبارة فقوله عليه السلام إقرارها على نفسها بمنزلة البيّنة أي في ثبوت الحكم عند القاضي لا في جميع أحكام البيّنة وصفاتها ويجب على القاضي بعد سماع الاقرار أن يحكم بما يقتضيه البيّنة فيحكم بدفع المرأة ثلث ما في يدها إلى مدّعي الدين فانها التي أقرت ولا يحكم بدفع سائر الورثة فانهم لم يقرّوا ولم يقرّ البيّنة على الدين حتى تثبت على الجميع وأما حكم القاضي فينفذ في حق المقر وغير المقر أيضاً وإن كان اعتماده في حكمه على الاقرار فقط.

وأما قولهم اليمين المردودة بمنزلة بيّنة المدّعي أو اقرار المدّعي عليه فقد تكلموا فيه في الفقه

٢٧-١٦٧٥٢ (الكافي - ٤٢٢:٧) محمد، عن محمد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن أبي شعيب المحاملي، عن الرفاعي^١ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قبل رجلاً حفر بئر عشر قامات بعشرة دراهم فحفر قامة ثم عجز فقال «له جزء من خمسة وخمسين جزءاً من العشرة دراهم».

بيان:

«قبل رجلاً» بالتشديد أي ضمّنه العمل وتوضيح المسألة أنّه لما كان حفر القامة الثانية أصعب من حفر الأولى وحفر الثالثة أصعب من الثانية وهكذا إلى العاشرة فلا بدّ أن يكون أجر الثانية أزيد من الأولى وأجر الثالثة أزيد من الثانية وهكذا فينبغي أن توزّع العشرة الدراهم على العشر قامات على سبيل التزايد بالنسبة الواحدة فكلّ ما يفرض للأولى يكون للثانية ضعفه وللثالثة ثلاثة أمثاله وهكذا فإذا فرضنا للأولى جزءاً كان للثانية جزئان وللثالثة ثلاثة أجزاء وهكذا فيصير للعشر عشرة أجزاء فإذا جمعنا الأجزاء على هذا القياس صار للعشر قامات خمسة وخمسين جزءاً فإذا كان الأجر المفروض عشرة دراهم فلا بدّ أن يقسم العشرة على خمسة وخمسين ويعطي لحفر الأولى جزءاً منها.

٢٨-١٦٧٥٣ (الكافي - ٤٣٣:٧) العدة، عن

^١ وليس هنا موضع التحقيق وأغلب الاحتمال أنّ المدعى عليه هو الذي رضي يحلف المدعى وجلب الضرر على نفسه بفعله فكأنّه أقرّ معلقاً وبنى حكم القاضي أيضاً على رضا المدعى عليه بضرر نفسه فمن هذه الجهة هي بمنزلة الاقرار والاقرار بمقتضى هذه الرواية بمنزلة البيّنة من جهة أخرى ويجب ملاحظة الجهات في أمثال هذه التنزيلات على كلّ حال «ش».

١. الرّفاعي هو المذكور في ج ٢ ص ٤٤٥ جامع الرواة وقال الظاهر الرّفاعي الذي روى عنه أبو شعيب هو رفاعة بن موسى بقرينة رواية أبي شعيب عنه والله أعلم انتهى «ض.ع».

(التهذيب - ٢٨٧:٦ رقم ٧٩٤) سهل، عن معاوية بن حكيم،
عن أبي شعيب المحاملي، عن الرفاعي قال: سألت أبا عبد الله عليه
السلام عن رجل قبل رجلاً يحفر له بئراً عشر قامات بعشرة دراهم فحفر
له قامة ثم عجز؟ قال «تقسم عشرة على خمسة وخمسين جزءاً فما أصاب
واحداً فهو للقامة الأولى والاثنين للثانية والثلاثة للثالثة على هذا
الحساب إلى عشرة».

٢٩-١٦٧٥٤ (الكافي - ٤٢١:٧ - التهذيب - ٣٠٣:٦ رقم ٨٤٧) محمد،
عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن

(الفقيه - ٣٦:٣ رقم ٣٢٧٧) الحسين بن أبي العلاء، عن
اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يبضعه الرجل
ثلاثين درهماً في ثوب وآخر عشرين درهماً في ثوب فبعث بالثوبين ولم
يعرف هذا ثوبه ولا هذا ثوبه، قال «يباع الثوبان: فيعطي صاحب
الثلاثين ثلاثة أخماس والآخر خمسي الثمن» قلت: فإن صاحب
العشرين قال لصاحب الثلاثين اختر أيهما شئت؟ قال «قد أنصفه».

بيان:

«يبضعه الرجل» من أبضعه اذا دفع اليه بضاعة.

٣٠-١٦٧٥٥ (الكافي - ٤٢٧:٧) علي، عن أبيه ومحمد، عن

(التهذيب - ٢٩٠:٦ رقم ٨٠٥) أحمد، عن السراء، عن البجلي
قال: سمعت ابن أبي ليلى يحدث أصحابه فقال: قضى أمير المؤمنين عليّ

صلوات الله عليه بين رجلين اصطحبا في سفر فلما أرادا الغداء أخرج أحدهما من زاده خمسة أرغفة وأخرج الآخر ثلاثة أرغفة فمرّ بهما عابر سبيل فدعواه إلى طعامهما فأكل الرجل معهما حتى لم يبق شيء.

فلما فرغوا أعطاهما العابر بهما ثمانية دراهم ثواب ما أكل من طعامهما فقال صاحب الثلاثة الأرغفة لصاحب الخمسة الأرغفة: اقسمها نصفين بيني وبينك، وقال صاحب الخمسة: لا بل يأخذ كل واحد منّا من الدراهم على عدد ما أخرج من الزاد قال: فاتيا أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك فلما سمع مقالتهما قال لهما «اصطلحا فإن قضيتكما دنيّة» فقالا: اقض بيننا بالحق، قال: فأعطى صاحب الخمسة الأرغفة سبعة دراهم وأعطى صاحب الثلاثة الأرغفة درهماً واحداً وقال لهما «أليس أخرج أحكما من زاده خمسة أرغفة وأخرج الآخر ثلاثة؟» قالوا: نعم.

قال «أليس أكل معكما ضيفكما مثل ما أكلتما؟» قالوا: نعم قال «أليس أكل كل واحد منكما ثلاثة أرغفة غير ثلث؟» قالوا: نعم قال «أليس أكلت أنت يا صاحب الثلاثة الأرغفة ثلاثة أرغفة غير ثلث وأكلت أنت يا صاحب الخمسة ثلاثة أرغفة غير ثلث وأكل الضيف ثلاثة أرغفة غير ثلث أليس بقي لك يا صاحب الثلاثة ثلث رغيف من زادك وبقي لك يا صاحب الخمسة رغيفان وثلث وأكلت ثلاثة غير ثلث فأعطاكما لكل ثلث رغيف درهماً فأعطى صاحب الرغيفين وثلث سبعة دراهم وأعطى صاحب الثلث رغيف درهماً».

٣١-١٦٧٥٦ (التهذيب-٨: ٣١٩ ذيل رقم ١١٨٤) الحسين، عن بعض أصحابنا يرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام وذكر القصة بألفاظ آخر أقصر كما يأتي.

٣٢-١٦٧٥٧ (الفقيه - ٣٧:٣ رقم ٣٢٧٩) صباح المزني رفعه قال: جاء رجلان إلى أمير المؤمنين عليه السلام... وذكر القصة بالفاظ آخر أقصر مما في الكافي.

٣٣-١٦٧٥٨ (الكافي - ٤٢٨:٧ - التهذيب - ٢٩٠:٦ رقم ٨٠٤) الاثنان [الحسين بن محمد - خ ل] عن أحمد بن عليّ الكاتب، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن عبدالله بن أبي شيبه، عن جرير، عن عطاء بن السائب، عن زاذان قال: استودع رجلان امرأة ودیعة وقالوا لها: لا تدفعيها إلى واحد منا حتى نجتمع عندك.

ثم انطلقا فغابا فجاء أحدهما اليها فقال: اعطيني وديعتي فإنّ صاحبي قد مات فأبت حتى كثر اختلافه ثم أعطته ثم جاء الآخر فقال: هاقي وديعتي فقالت: أخذها صاحبك وذكر أنّك قدمت فارتفعوا إلى عمر فقال لها عمر: ما أراك إلّا وقد ضمنت فقالت المرأة: اجعل عليّ بيّني وبينه، فقال عمر: اقض بينها، فقال عليّ عليه السلام «هذه الوديعة عندي وقد أمرتها أن لا تدفعها إلى واحد منكما حتى تجتمعا عندها فأتيتني بصاحبك» ولم يضمها وقال «إنّا أرادوا أن يذهبا بهال المرأة».

٣٤-١٦٧٥٩ (الفقيه - ١٩:٣ رقم ٣٢٤٨) في رواية إبراهيم بن محمد الثقفي أنّه استودع رجلان امرأة... الحديث.

٣٥-١٦٧٦٠ (التهذيب - ١٨١:٧ رقم ٧٩٧) محمد بن أحمد، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن

(الفقيه - ٣٧:٣ رقم ٣٢٧٨ - التهذيب - ٢٠٨:٦ رقم ٤٨٣)

السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليها السلام

(التهذيب) عن عليّ عليه السلام

(ش) «في رجل استودع رجلاً دينارين واستودعه آخر ديناراً فضاع دينار منها فقاضى أن لصاحب الدينارين ديناراً ويقسمان. الدينار الباقي بينهما نصفين».

بيان:

وذلك لأن أحد الدينارين الباقيين لصاحب الدينارين قطعاً وإنها الاشتباه في الآخر أنه لائيهما هو فيقسم بينهما.

٣٦-١٦٧٦١ (التهذيب - ٢٠٨:٦ رقم ٤٨١) ابن محبوب، عن

(الفقيه - ٣٥:٣ رقم ٣٢٧٤) ابن المغيرة، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجلين كان معهما درهمان فقال أحدهما: الدرهمان لي وقال الآخر: هما بيني وبينك قال: فقال أبو عبدالله عليه السلام «أما الذي قال هما بيني وبينك فقد أقرّ بأن أحد الدرهمين ليس له فيه شيء وأنه لصاحبه ويقسم الدرهم الثاني بينهما نصفين».

٣٧-١٦٧٦٢ (التهذيب - ٢٩٢:٦ رقم ٨٠٩) محمد بن أحمد، عن أبي اسحاق، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله بأدنى تفاوت.

٣٨-١٦٧٦٣ (الكافي - ٤٢٢:٧) عليّ، عن أبيه، عن بعض أصحابه،
عن منصور بن حازم

(التهذيب - ٢٩٢:٦ رقم ٨١٠) محمد بن أحمد، عن محمد بن الوليد، عن يونس، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: عشرة كانوا جلوساً وفي وسطهم كيس فيه ألف درهم فسأل بعضهم بعضاً ألكم هذا الكيس؟ فقالوا كلهم: لا وقال واحد منهم هو لي فلمن هو؟ قال «هو للذي ادّعاه».

بيان:

السؤال لا يخلو عن غرابة إلا أن يوجّه بتجويز أن يكون لغير من حضر
وكون المدّعي كاذباً.

٣٩-١٦٧٦٤ (الفقيه - ١٩:٣ رقم ٣٢٤٩ - التهذيب - ٣١٥:٦ رقم ٨٧٣)
عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان لرجل
على عهد عليّ عليه السلام جاريتان فولدتا جميعاً في ليلة واحدة
أحدهما ابناً والأخرى بنتاً فعمدت صاحبة البنت فوضعت بنتها في المهد
الذي فيه الابن وأخذت ابنها فقالت صاحبة البنت: الابن ابني وقالت
صاحبة الابن: الابن ابني، فتحاكما إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأمر
أن يوزن لبنها وقال: أيّتهما كانت أثقل لبناً فالابن لها».

٤٠-١٦٧٦٥ (الكافي - ٢١١:٥ - التهذيب - ٧٤:٧ رقم ٣١٩) عليّ، عن
أبيه، عن التميمي، عن عاصم

(التهذيب - ٤٨٨:٧ رقم ١٩٦٠) التيملي، عن سندي بن محمد

والتيمي، عن عاصم، عن

(الفقيه - ٢٢٢:٣ رقم ٣٨٢٦) محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وليدة باعها ابن سيدها وأبوه غائب فاستولدها (فتسراها - خ ل) الذي اشتراها فولدت منه غلاماً ثم جاء سيدها الأول فخاصم سيدها الأخير فقال: وليدتي باعها ابني بغير اذني فقال الحكم: أن يأخذ وليدته وابنها فنأشده الذي اشتراها فقال له خذ ابنه الذي باعك الوليدة حتى ينفذ لك البيع، فلما أخذه قال له أبوه: أرسل ابني فقال: لا والله لا أرسل اليك ابنك حتى ترسل إليّ ابني^١ فلما رأى ذلك سيد الوليدة أجاز بيع ابنه».

١. قوله «لا أرسل اليك ابنك حتى ترسل إليّ ابني» فإن قيل كيف علم أمير المؤمنين الحيلة لأحد المتخاصمين وذكر الفقهاء أنه لا يجوز للقاضي أقل من ذلك ولا يجوز له أن ينهيه على ما فيه ضرر على خصمه قلنا يمكن حمله على أن المشتري شكى إليه عليه السلام وطلب مجازاة الابن وتعزيره لأنه عمل عملاً أوجب الضرر على المشتري وأوقعه في وطى لو لم يكن جاهلاً به لكان زناً ومثل هذا محرم مثل أن يغر أحد صاحبه ويحضر لديه أجنبيته ويقول هذه زوجتك فجاءها وهكذا هذا الولد غر المشتري وأوقعه في الوطي المحرم وأراد أمير المؤمنين عليه السلام بحبسه عقوبة على هذا العمل بشكوى المشتري ولم يكن غرضه عليه السلام تعليمه الحيلة ولم يكن الغرض الأصلي من قوله فأشده الذي اشتراها إلا طلب عقوبة من أوقعه في الضرر والحرام أي كما حكمت للسيد الأول بحقه فاحكم لي أيضاً بشيء عقوبة لمن أوجب لي الضرر. وقوله «خذ ابنه الذي باعك الوليدة» أي خذه حبساً عقوبة وتعزيراً من جانب أمير المؤمنين عليه السلام والتعزير لحق الناس يسقط بعفو الناس كحد القذف والسرقة.

وفي الحديث سؤال آخر أهون والجواب عنه أوضح وهو أن السيد الأول بعد ما علم أن ابنه باع الوليدة فضولاً رد البيع ولذلك خاصم سيده الأخير ثم جوز له أن أمير المؤمنين عليه السلام أجازة الفضولي بعد الرد وهذا شيء لا يميزه الفقهاء والجواب بعد تسليم عدم صحة الاجازة بعد الرد أنه لا دليل في الخبر على رد البيع الفضولي فلعل السيد الأول كان متردداً في أنه يجوز له الرد أم لا وكان يحتمل أن بيع ابنه لازم عليه خصوصاً بعد الوطي والاستبعاد في

٤١-١٦٧٦٦ (الكافي - ٦٢:٧) محمد، عن أحمد

(التهذيب - ٢٤٩:٨ رقم ٩٠٣) البزوفري، عن القمي، عن

أحمد، عن

(التهذيب - ٢٤٣:٩ رقم ٩٤٥) السَّراد

(التهذيب - ٢٣٤:٧ رقم ١٠٢٣) الحسين، عن السَّراد، عن

صالح بن رزين، عن ابن أشيم، عن أبي جعفر عليه السلام في عبد لقوم
مأذون له في التجارة دفع إليه رجل ألف درهم فقال له: اشتر منها نسمة
واعتقها عني وحج عني بالباقي ثم مات صاحب الألف درهم فانطلق
العبد فاشترى أباه فأعتقه عن الميت ودفع إليه الباقي في الحج عن
الميت فحج عنه فبلغ ذلك موالى أبيه ومواليه وورثة الميت فاخصموا
جميعاً في الألف درهم فقال موالى المعتق إننا اشتريت أباك بهالنا وقال
الورثة: إننا اشتريت أباك بهالنا وقال مولى العبد إننا اشتريت أباك
بهالي، فقال أبو جعفر عليه السلام «أما الحجّة فقد مضت بما فيها لا ترد
وأما المعتق فهو ردّ في الرق لموالى أبيه وأيّ الفريقين أقام البينة أن العبد
اشترى أباه من أموالهم كان لهم رقاً».

بيان:

إننا يصحّ دعوى موالى المعتق بالفتح إنك اشتريت أباك بهالنا اذا كان

^٤توهم ذلك من العوام ونرى أمثال ذلك في زماننا أيضاً وكان مخاصمته لأن يحقق الأمر في ذلك
وبالجملة ليس الخبر صريحاً في كون الاجازة بعد الرد وهذا الخبر بما أورده الشيخ المحقق
الأنصاري قدس سره في أبواب الفضولي من مكاسبه وتكلم فيه من جهة الفقه بما يغني غيره
والحمد لله رب العالمين «ش».

لهم أيضاً عنده مال للتجارة فبناء هذه المسألة على ذلك وإن لم يجز له ذكر وإنما حكم عليه السلام بذلك لأن الأصل بقاءه على الرقبة لهم حتى يثبت انتقاله عنهم إلى أحد الآخرين وإنما صحّت الحجّة لأن الرقبة لا تنافي النيابة عنهم في الحجّ.

٤٢-١٦٧٦٧ (الكافي - ٢١٨:٥) الاثنان، عن الوشاء، عن

(الفقيه - ١٨:٣ رقم ٣٢٤٧) أحمد بن عائد، عن أبي خديجة (سلمة - خ ل)، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجلين مملوكين مفوّض اليهما يبيعان ويشتريان بأموالهما وكان بينهما كلام فخرج هذا يعدو إلى مولى هذا وهذا إلى مولى هذا وهما في القوّة سواء فاشترى هذا من مولى هذا العبد وذهب هذا فاشترى من مولى هذا العبد الآخر فانصرفا إلى مكانهما فتشبت كلّ واحد منهما بصاحبه وقال له أنت عبدي وقد اشتريتك من سيّدك قال «يحكم بينهما من حيث افترقا بذرع الطريق فأيهما كان أقرب فهو الذي سبق الذي هو أبعد وإن كانوا سواء فهو ردّ على مواليهما

(الكافي) جاء سواء وافترقا سواء إلا أن يكون أحدهما سبق صاحبه فالسابق هو له إن شاء باع وإن شاء أمسك وليس له أن يضرب به»^١.

٤٣-١٦٧٦٨ (الكافي - ٢١٨:٥) وفي رواية أخرى إن كانت المسافة سواء

١. وأورده في التهذيب - ٧٢:٧ رقم ٣١٠ بهذا السند أيضاً.

أقرع بينها فأَيُّها وقعت القرعة عليه كان عبده^١.

٤٤-١٦٧٦٩ (الكافي - ٢١٧:٥ - التهذيب - ٧٢:٧ رقم ٣٠٨) عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي حبيب، عن محمد

(الفقيه - ١٤٨:٣ رقم ٣٥٤٣) ابن أبي عمير، عن أبي حبيب، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل اشترى من رجل عبداً وكان عنده عبدان فقال للمشتري: اذهب بها فاختر أيهما شئت وردّ الآخر وقد قبض المال فذهب بها المشتري فأبقى أحدهما من عنده قال «ليردّ الذي عنده منها ويقبض نصف الثمن بما أعطى من البيع ويذهب في طلب الغلام فان وجد اختار أيهما شاء وردّ النصف الذي أخذه وإن لم يجد العبد كان العبد بينها نصفه للبائع ونصفه للمبتاع».

٤٥-١٦٧٧٠ (التهذيب - ٨٢:٧ رقم ٣٥٤) الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٤٦-١٦٧٧١ (التهذيب - ٣٠٣:٦ رقم ٨٤٦) ابن محبوب في حديث أبي خديجة الذي مضى في النهي عن التّحاكم إلى الفسّاق قال: قال أبو خديجة وكان أوّل من أورد هذا الحديث رجل كتب إلى الفقيه عليه السلام في رجل دفع إليه رجلان شراءً لهما من رجل فقالا: لا تردّ الكتاب على واحد منّا دون صاحبه فغاب أحدهما أو توارى في بيته وجاء الذي باع منها فأنكر الشراء - يعني القبالة - فجاء الآخر إلى العدل فقال له:

١. وأورده في التهذيب - ٧٣:٧ رقم ٣١١ - أيضاً.

أخرج الشراء حتى نعرضه على البيّنة فإنّ صاحبي قد أنكر البيع منّي ومن صاحبي وصاحبي غائب فلعلّه قد جلس في بيته يريد الفساد عليّ فهل يجب على العدل أن يعرض الشراء على البيّنة حتى يشهدوا لهذا أم لا يجوز له ذلك حتى يجتمعا؟ فوقع عليه السلام «إذا كان في ذلك صلاح أمر القوم فلا بأس إن شاء الله».

٤٧-١٦٧٧٢ (الكافي - ٤٢٨:٧) محمد، عن

(التهذيب - ٢٩٠:٦ رقم ٨٠٣) أحمد، عن [بن - خ ل] محمد بن عيسى، عن يوسف بن عقيل، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أكل وأصحاب له شاة فقال: إن أكلتموها فهي لكم وإن لم تأكلوها فعليكم كذا وكذا فقضى فيه أنّ ذلك باطل لا شيء في المؤكلة في الطعام ما قلّ منه وما كثر ومنع غرامته فيه».

٤٨-١٦٧٧٣ (الفقيه - ١٧:٣ رقم ٣٢٤٥) النضر بن سويد يرفعه أنّ رجلاً حلف أن يزن فيلاً فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلّم «يُدخل الفيل سفينة ثم ينظر إلى موضع مبلغ الماء من السفينة فيعلم عليه ثم يخرج الفيل ويلقي في السفينة حديداً أو صفراً أو ما شاء فإذا بلغ الماء الموضع الذي علم عليه أخرجه ووزنه».

٤٩-١٦٧٧٤ (الفقيه - ١٧:٣ رقم ٣٢٤٦) عمرو بن شمر، عن جعفر بن غالب الأسدي رفع الحديث قال: بينما رجلان جالسان في زمن عمر بن الخطاب إذ مرّ بهما رجل مقيد فقال أحد الرجلين: إن لم يكن في قيده كذا

وكذا فامرأته طالق ثلاثاً فقال الآخر: وإن كان فيه كما قلت فامرأته طالق ثلاثاً فذهبا إلى مولى العبد وهو مقيد فقالا له: إنا حلفنا على كذا وكذا فحل قيد غلامك حتى نزنه.

فقال مولى العبد: امرأته طالق إن حللت قيد غلامي فارتفعوا إلى عمر فقصوا عليه القصة فقال عمر: مولاه أحق به اذهبوا به إلى علي بن أبي طالب لعله يكون عنده في هذا شيء فأتوا علياً عليه السلام فقصوا عليه القصة فقال «ما أهون هذا» ثم دعا بجفنة وأمر بقيد العبد فشد فيه خيط وأدخل رجله والقيد في الجفنة ثم صب عليها الماء حتى امتلأت ثم قال عليه السلام «ارفعوا القيد» فرفعوا القيد حتى أخرج من الماء فلما أخرج نقص الماء ثم دعا بزبر الحديد فأرسله في الماء حتى تراجع الماء إلى موضعه والقيد في الماء ثم قال «زنوا هذه الزبر فهو وزنه».

بيان:

الجفنة بالجيم والفاء والتون كالقصة قوله والقيد في الماء جملة حالية أي إلى موضعه حين كان القيد في الماء.
قال في الفقيه: إنها هدى أمير المؤمنين عليه السلام إلى معرفة ذلك ليخلص به الناس من أحكام من يجيز الطلاق باليمين.

٥٠-١٦٧٧٥ (التهذيب - ٣١٨: ٨ رقم ١١٨٤) الحسين، عن بعض أصحابنا يرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل حلف أن يزن الفيل فأتوه به فقال «ولم تحلفون بها لا تطيقون؟» فقلت: قد ابتليت، فأمر بقرقور فيه قصب فأخرج منه قصب كثير ثم علم صبغ الماء بقدر ما عرف صبغ الماء قبل أن يخرج القصب ثم صير الفيل فيه حتى رجع إلى مقداره الذي كان انتهى إليه صبغ الماء أولاً ثم أمر بوزن القصب الذي أخرج

فلما وزن.

قال «هذا وزن الفيل» وقال: في رجل مقيّد حلف أن لا يقوم من موضعه حتى يعرف وزن قيده فأمر فوضعت رجله في إجانة فيها ماء حتى اذا عرف مقداره مع وضع رجله فيه ثم رفع القيد إلى ركبتيه ثم عرف مقدار صبغه ثم أمر فألقى في الماء الأوزان حتى رجع الماء إلى مقدار ما كان من القيد في الماء على ذلك الصبغ الذي كان والقيد في الماء نظر كم الوزن الذي ألقى في الماء فقال «هذا وزن قيدك» قال: وكان رجل جالس وبين يديه خمسة أرغفة وجاء رجل ومعه ثلاثة أرغفة فألقاها معه فجاء رجل لا شيء معه فجلس معهما يأكلون فلما فرغوا ألقى إليهما ثمانية دراهم ومضى.

فقال صاحب الخمسة لصاحب الثلاثة: خذ ثلاثة دراهم وامض فقال: لا أدري دون النصف فقال: لا نفعل فحلف أنه لا يرضى دون النصف فارتفعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقضا عليه قصتهما فقال «كم لك؟» قال: خمسة قال «هذه خمسة عشر» وقال للأحر «كم لك؟» قال: ثلاثة فقال «هذه تسعة فذلك أربعة وعشرون نصيب كل واحد ثمانية فلصاحب الثلاث تسعة قد أكلت ثمانية فأنما بقي لك واحد ولصاحب الخمسة عشر أكل ثمانية وبقي له سبعة».

بيان:

«القرور» كعصفور السفينة الطويلة أو العظيمة وقد مرّت القضية الأخيرة بأبسط من هذه.

١٦٧٧٦-١ (الكافي - ٣٧٨:٧) العدة، عن البرقي، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد، عن عبدالله بن سنان قال: لما قدم أبو عبدالله عليه السلام على أبي العباس وهو بالحيرة خرج يوماً يريد عيسى بن موسى فاستقبله بين الحيرة والكوفة ومعه ابن شبرمة القاضي فقال: إلى أين يا أبا عبدالله؟ فقال «أردتك» قال: قد قصّر الله خطوك قال: فمضى معه فقال له ابن شبرمة: ما تقول يا أبا عبدالله في شيء سألتني عنه الأمير فلم يكن عندي فيه شيء؟ فقال «وما هو؟» فقال:

سألتني عن أول كتاب كتب في الأرض قال «نعم، إن الله عرض على آدم ذرّيته عرض العين في صور الذّرّ نبيّاً فنبيّاً وملكاً فملكاً ومؤمناً فمؤمناً وكافراً فكافراً فلما انتهى إلى داود عليه السلام قال من هذا الذي نبيته وكرّمته وقصّرت عمره قال: فأوحى الله تعالى إليه هذا إبنك داود عمره أربعون سنة وإني قد كتبت الأجل وقسمت الأرزاق وأنا أمحو ما أشاء وأثبت وعندي أم الكتاب فان جعلت له شيئاً من عمرك ألحقته له. فقال: ياربّ قد جعلت له من عمري ستين سنة تمام المائة قال:

فقال الله: لجبرئيل وميكائيل وملك الموت اكتبوا عليه كتاباً فإنه سينسي قال: فكتبوا عليه كتاباً وختموه بأجنحتهم من طينة عليين قال: فلما حضرت آدم الوفاة أتاه ملك الموت فقال: يا ملك الموت ما جاء بك قال جئت لأقبض روحك قال: بقي من عمري ستون سنة فقال: إنك جعلتها لابنك داود قال: ونزل عليه جبرئيل وأخرج عليه الكتاب فقال أبو عبدالله عليه السلام «فمن أجل ذلك إذا خرج الصك على المديون ذلّ المديون فقبض روحه».

بيان:

يعني إنّما لحق الذلّ المديون بما جاء به من ظهر أبيه.

٢-١٦٧٧٧ (الكافي - ٣٧٩:٧) القمي، عن عيسى بن أيوب، عن علي بن مهزيار، عن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لما عرض على آدم ولده نظر إلى داود فأعجبه فزاده خمسين سنة من عمره قال: ونزل عليه جبرئيل وميكائيل فكتب عليه ملك الموت صكاً بالخمسين سنة فلما حضرته الوفاة نزل عليه ملك الموت فقال آدم: قد بقي من عمري خمسون سنة قال فأين الخمسون التي جعلتها لابنك داود قال: فأما أن يكون نسيها أو أنكرها فنزل عليه جبرئيل وميكائيل عليهما السلام فشهدا عليه وقبضه ملك الموت» فقال أبو عبدالله عليه السلام «كان أول صك كتب في الدنيا».

٣-١٦٧٧٨ (الفقيه - ٧٤:٣ رقم ٣٣٦٤) قال الصادق عليه السلام «إذا دفنت في الأرض شيئاً فاشهد عليها فإنها لا تؤدّي إليك شيئاً».

١٦٧٧٩-٤ (الفقيه - ٧٤:٣ رقم ٣٣٦٥) وقال عليه السلام «أول شهادة شهد بها بالزور في الاسلام شهادة سبعين رجلاً حين انتهوا إلى ماء الحوآب فنبحتهم كلابها فأرادت صاحبته الرجوع وقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأزواجه: إن إحدكن تنبها كلاب الحوآب في التوجه إلى قتال وصبي علي بن أبي طالب عليه السلام فشهد عندها سبعون رجلاً إن ذلك ليس بهاء الحوآب وكانت أول شهادة شهد بها في الاسلام بالزور».

بيان:

«الحوآب» ككوكب بالحاء المهملة والهمزة والباء الموحدة منهل بالبصرة كان ذلك في التوجه إلى وقعة الجمل وكنت بصاحبته عن عائشة.

١٦٧٨٠-٥ (الكافي - ٤٠٤:٧ - التهذيب - ٢٧٨:٦ رقم ٧٦٣) الحسين بن محمد، عن السّياري، عن محمد بن جمهور، عن ذكره، عن ابن أبي يعفور قال: لزمته شهادة فشهد بها عند أبي يوسف القاضي فقال أبو يوسف: ما عسيت أن أقول فيك يا ابن أبي يعفور وأنت جاري ما علمتك إلا صدوقاً طويل الليل ولكن تلك الخصلة، قال: وما هي؟ قال: ميلك إلى الرفض، فبكى ابن أبي يعفور حتى سالت دموعه ثم قال: يا أبا يوسف نسبني إلى قوم أخاف أن لا أكون منهم قال: فأجاز شهادته.

١٦٧٨١-٦ (الفقيه - ٧٥:٣ ذيل رقم ٣٣٦٦) روي عن أبي كهمس أنه قال: لقد تقدّمت إلى شريك في شهادة لزمّني فقال: كيف أجيز شهادتك وأنت تنسب إلى ما تنسب إليه قال أبو كهمس فقلت: وما هو؟ قال: الرفض قال: فبكيت ثم قلت: نسبني إلى قوم أخاف أن لا أكون منهم

فأجاز شهادتي.

بيان:

قال في الفقيه: وقد وقع ذلك لابن أبي يعفور ولفضيل سكرة.
أقول: سُكِّرَ بضمَّ السَّينِ وتشديد الكاف لقب فضيل أو أبيه وفي كتاب
رجال الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله ابن سكرة وليس في كتاب البرقي
لفظة ابن كما في الفقيه كأنها جعلها لقبه أو أضافه إلى أبيه.

٧-١٦٧٨٢ (التهذيب - ٢٨٣:٦ رقم ٧٧٩) ابن عيسى، عن يعقوب بن
يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عمَّن ذكره، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال: قلت له: أوقلنا: إنَّ شريكاً يردُّ شهادتنا قال:
فقال «لا تذلُّوا أنفسكم».

٨-١٦٧٨٣ (الفقيه - ٧٥:٣ رقم ٣٣٦٦) قيل للصادق عليه السلام: إنَّ
شريكاً... الحديث.

بيان:

شريك هذا كان قاضياً من العامة قال في الفقيه: ليس يريد عليه لسلام
بذلك النهي عن إقامتها لأنَّ إقامة الشهادة واجبة إنَّما يعني بها تحمُّلها يقول لا
تتحملوا الشهادات فتذللوا أنفسكم بإقامتها عند من يردّها.

٩-١٦٧٨٤ (الفقيه - ٨٩:٣ رقم ٣٣٨٨) حماد بن عيسى، عمَّن أخبره،
عن حريز، عن أبي جعفر عليه السلام قال «أول من سوهم عليه مريم
بنت عمران وهو قول الله تعالى وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ

يَكْفُلُ مَرِيْمَ^١ وَالسَّهَامَ سِتَّةَ ثَمَّ اسْتَهَمُوا فِي يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامَ لَمَّا رَكِبَ
مَعَ الْقَوْمِ فَوَقَعَتِ الْسَفِينَةُ فِي اللَّجَّةِ، فَاسْتَهَمُوا فَوْقَ السَّهَمِ عَلَى يُونُسَ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ: فَمَضَى يُونُسَ إِلَى صَدْرِ السَّفِينَةِ فَإِذَا الْحَوْتَ فَاتِحَ فَاهُ
فَرَمَى نَفْسَهُ ثَمَّ كَانَ قَدْ وَلَدَ عِنْدَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ تِسْعَةَ بَنِينَ فَتَنَذَرَ فِي الْعَاشِرِ
إِنْ رَزَقَهُ اللَّهُ غُلَامًا أَنْ يَذْبَحَهُ.

فَلَمَّا وَلَدَ عَبْدُ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ يَقْدِرُ أَنْ يَذْبَحَهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَأَلِهِ وَسَلَّمَ فِي صَلْبِهِ فَجَاءَ بَعْشَرٌ مِنَ الْإِبِلِ فَسَاهَمَ عَلَيْهَا وَعَلَى عَبْدِ اللَّهِ
فَخَرَجَتِ السَّهَامُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَزَادَ عَشْرًا فَلَمْ تَزَلِ السَّهَامُ تَخْرُجُ عَلَى
عَبْدِ اللَّهِ وَيَزِيدُ عَشْرًا فَلَمَّا أَنْ خَرَجَتْ مِائَةً خَرَجَتِ السَّهَامُ عَلَى الْإِبِلِ
فَقَالَ: عَبْدُ الْمَطْلَبِ مَا أَنْصَفْتَ رَبِّي فَأَعَادَ السَّهَامَ ثَلَاثًا فَخَرَجَتْ عَلَى
الْإِبِلِ فَقَالَ: الْآنَ عَلِمْتَ إِنَّ رَبِّي قَدْ رَضِيَ فَنَحَرَهَا.

١٠-١٦٧٨٥ (التهذيب - ٢٩٢:٦ رقم ٨٠٧) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ،

عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ نُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ: قُلْتُ
لِابْنِ أَبِي لَيْلَى: أَكُنْتُ تَارِكًا قَوْلًا قُلْتَهُ أَوْ قَضَاءَ قَضَيْتَهُ لِقَوْلِ أَحَدٍ؟ قَالَ:
لَا، إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا، قُلْتُ: مَنْ هُوَ؟ قَالَ: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

بيان:

انظر إلى حكمه صلوات الله عليه وسلوكه فيه على مناجى الحق كيف تلقته
الأعداء بحسن القبول والحمد لله الذي هدانا بهم وبأحكامهم إلى الطريق
القويم والصراط المستقيم.

آخر أبواب القضاء والشهادات وبتامها تم كتاب الحسبة والأحكام
والشهادات من أجزاء كتاب الوافي ويتلوه في الجزء العاشر كتاب المعاش
والمكاسب والمعاملات إن شاء الله تعالى والحمد لله أولاً وأخراً.

* * *

ولقد فرغنا بحول الله وقوته عن تخريجه وتحقيقه وتطبيقه وتعليقه في ٣
شعبان المعظم «ميلاد الامام الحسين عليه السلام» ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا
لاتمام سائر اجزائه وصلى الله على محمد وآله الطاهرين. الرجاء إلى عونه
وإحسانه وعفوه وغفرانه ضياء الدين الحسيني «العلامة».



مركز تحقيقات علمی و دينی امام ابيالموود حسين عليه السلام
اصفهان

كتاب الوافي

للمحدث
الفاضل والوكيل العاقل الكامل محمد بن الحسين

بالفيض الكاشاني قدس سره

المجلد السادس عشر

من منشورات

مكتبة الامام امير المؤمنين علي عليه السلام العامة
اصفهان





التعريف

الكتاب : الوافي
المؤلف : المحدث الفاضل والحكيم العارف الكامل المولى محمد محسن المشهر
بالفيض الكاشاني
الناشر : مكتبة الامام امير المؤمنين علي عليه السلام «اصفهان» اسسها
العلم الحجة المجاهد الحاج آقا كمال الدين «فقيه ايماني».
الأصل : نسخة علم الهدى ابن المصنف الموشحة بخط يده الشريف.
التحقيق والتعليق والتصحيح والمقابلة مع الأصل - ضياء الدين الحسيني
«العلامة» الاصفهاني عفى عنه.
الطبعة : الأولى
طبع منه : ٢٠٠٠
تاريخ النشر : شهر ذي القعدة الحرام ١٤١١ هـ، ق، خرداد ١٣٧٠ هـ. ش
تلفون المكتبة : اصفهان ٨١٠٠٠ و ٨٢٠٠٠

حقوق الطبع محفوظة للمكتبة

الجزء التاسع

القسم الثاني

جاءت تحت نشاط اصفهان

كِتَابُ الْوَفَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المكتبة

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الله: أَنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ

الإصلاح الثقافي فوق كل اصلاح

الامام الحميني

ان ثورة شعبنا المسلم المظفرة، والتي انتصرت واثمرت بفضل العناية الالهية ورعاية الامام المهدي عجل الله فرجه الشريف، وقيادة الامام الحميني الحكيمة، والتي هي بحق ثورة عميقة الجذور، ونهضة شاملة لم يشهد الغرب ولا الشرق مثيلا لها، لم تكن في حقيقتها ذات بعد واحد بل هي كالا سلام الذي وصفت به واستلهمت منه تشمل جميع الجوانب المادية والمعنوية في حياة هذه الامة.

ومن هنا فان الثورة لم تتناول تغيير الجوانب المادية فقط بل تغيير النهج الثقافي والتربوي والبنيان الفكري هو الهدف الاخر في ظل هذا التحول العظيم.

على ان من الوسائل الصحيحة لازالة هذه الثقافة الطاغوتية البائدة واحلال الثقافة الاسلامية الراشدة محلها هو دعوة المفكرين والكتاب والمحققين الى اعادة التحقيق والدراسة والتحليل لقضايا الاسلام ومعارفه السامية ونشر ما يتمخض عن هذا السعي الجديد في اوساط الجماهير المسلمة ليتسنى لهذا الشعب الثائر المسلم من

هذا الطريق ان يتعرف على المزيد من جوانب الثقافة الاسلامية الاصيلية وبنحو اعظم وافضل يتناسب مع التحول الجديد، وبصورة تمكنه من التحرر الكامل من قيود التبعية الفكرية والثقافية للشرق او الغرب.

بل وينبغي تحقيقاً لهذا الهدف العظيم ان لا يكتفي بما ينتجه المفكرون والكتاب المعاصرون بل تجب الاستفادة من التراث الفكري الاسلامي العظيم الذي خلفه المفكرون والكتاب الاسلاميون الملتزمون في العهود الماضية وما تركوه من افكار قيمة نخدم للوعي الاسلامي المطلوب والتي ترقد علي رفوف المكتبات في شكل مخطوطات تنتظر الاخراج المناسب لروح ومتطلبات هذا العصر.

من هنا عازمت (مكتبة الامام امير المؤمنين العامة في اصفهان) تحت رعاية العالم المجاهد حجة الاسلام والمسلمين السيد كمال فقيه ايماني دامت بركاته على طبع ونشر واحياء هذه المصنفات القيمة لتكون بذلك قد خطت خطوة اخرى في سبيل اصلاح الثقافي والفكري للجيل الحاضر الذي دعا اليه امام الأمة، وجعله فوق كل اصلاح.

وقد حققت الهيئة التأسيسية نجاحات في هذا السبيل فهي بعد تأسيسها لمكتبة مجهزة تجهيزاً كاملاً في مدينة العلم والجهاد اصفهان، توفر للشباب فرصة المطالعة ولارباب الفكر اجواء التحقيق لما تحتويه من كتب قيمة ومؤلفات نفيسة متنوعة، اقدمت على طبع ونشر سلسلة جلييلة من المؤلفات والكتب النافعة حسب ما هو مدرج في الفهرست الملحق بهذا الكتاب.

وهي في هذا الوقت الذي تقدم فيه خيرة شباب هذا الشعب المسلم دماءهم الطاهرة لاغناء هذه الثورة وصيانتها ويتطلب من كل مسلم ان يقدر تلك التضحيات، ترجوان يكون هذا المشروع اداء لبعض ذلك الواجب راجية ان تجلب هذه الخدمة الثقافية رضاه سبحانه وعناية امامنا الغائب المهدي عجل الله فرجه الشريف، وترضي شعبنا المسلم المجاهد الصامد والله ولي التوفيق.

ان المكتبة قامت بطبع الكتب التالية والبحوث القيمة في شتى المجالات وهي:

- ٢ - معالم التوحيد في القرآن الكريم.
- ٣ - خلاصة عبقات الأنوار- حديث النور.
- ٤ - خطوط كلى اقتصاددورقرآن وروايات.
- ٥ - الإمام المهدي عند اهل السنة ج ١- ٢.
- ٦ - معالم الحكومة في القرآن الكريم.
- ٧ - الامام الصادق والمذاهب الاربعة.
- ٨ - معالم النبوة في القرآن الكريم ١- ٣.
- ٩ - الشؤون الاقتصادية في القرآن والسنة.
- ١٠ - الكافي في الفقه تأليف الفقيه الاقدم ابي الصلاح الحلبي.
- ١١ - اسنى المطالب في مناقب علي بن ابي طالب لشمس الدين الجزري الشافعي.
- ١٢ - نزل الابرار بمصاح من مناقب اهل البيت الاطهار. للحافظ محمد البدخشاني.
- ١٣ - بعض مؤلفات الشهيد الشيخ مرتضى المطهري.
- ١٤ - الغيبة الكبرى.
- ١٥ - يوم الموعود.
- ١٦ - الغيبة الصغرى.
- ١٧ - مختلف الشيعة «كتاب القضاء» للعلامة الحلي (ره).
- ١٨ - الرسائل المختارة للعلامة الدواني والمحقق ميرداماد .
- ١٩ - الصحيفة الخامسة السجادية.
- ٢٠ - نمودارى از حكومت على (ع).
- ٢١ - منشورهای جاوید قرآن (تفسير موضوعي).
- ٢٢ - مهدي منتظر در نبج البلاغه.
- ٢٣ - شرح اللمعة الدمشقية- ١٠ مجلد.
- ٢٤ - ترجمه وشرح نبج البلاغه ٤ مجلد.
- ٢٥ - في سبيل الوحدة الاسلامية.
- ٢٦ - نظرات في الكتب الخالدة.

٢٧- الوافي وهو الكتاب الذى بين يديك للمحدث الحكيم الفيض الكاشاني قدس سره.
كما انّ لديها كتب أخرى تحت الطبع وستصدر بالتوالي إن شاء الله تعالى.

ادارة المكتبة- اصفهان

١٥/شعبان/١٤٠٦هـ

الفهرس

٥٥٩	أبواب القصاص والديّات
٥٦٣	٨٤- باب حرمة القتل وشدة أمره
٥٧١	٨٥- باب من قتل غير قاتله أو ضرب غير ضاربه أو أحدث حدثاً أو أوى محدثاً أو ادّعى لغير أبيه
٥٧٥	٨٦- باب تدارك وجوه القتل
٥٨١	٨٧- باب تدارك القتل في الحرم وفي الأشهر الحرم
٥٨٥	٨٨- باب تدارك قتل المملوك
٥٨٩	٨٩- باب تفسير قتل العمد وشبه العمد والخطأ
٥٩٥	٩٠- باب موضع القود والدية ومقدار الدية في النفس
٦٠٣	٩١- باب ما اذا كان أحد طرفي الجناية امرأة
٦١٣	٩٢- باب ما اذا كان أحد الطرفين متعدداً
٦٢٩	٩٣- باب ما اذا كان أحدهما أباً أو أمّاً
٦٣٣	٩٤- باب ما اذا كان أحدهما مملوكاً
٦٤٧	٩٥- باب ما اذا كان أحدهما مدبراً
٦٥١	٩٦- باب ما اذا كان أحدهما مكاتباً
٦٥٥	٩٧- باب ما اذا كان أحدهما أمّ ولد

- ٦٥٧ - ٩٨- باب ما اذا كان أحدهما ذمياً أو ولد زنا
- ٦٦٧ - ٩٩- باب ما اذا كان أحدهما مجنوناً أو معتوهاً
- ٦٧١ - ١٠٠- باب ما اذا كان الجاني صبيّاً أو أعمى
- ٦٧٥ - ١٠١- باب ما اذا كان المجني عليه ناقص الحلقة
- ٦٨١ - ١٠٢- باب ما يقتص من الجراحات وما لا يقتص
- ٦٩١ - ١٠٣- باب مقادير الديات فيما في الانسان واحد أو اثنان
- ٧٠٩ - ١٠٤- باب مقادير الديات في الأسنان والأصابع
- ٧١٩ - ١٠٥- باب مقادير الديات في الجراحات والشجاج
- ٧٣١ - ١٠٦- باب طرق امتحان الجنايات
- ٧٤١ - ١٠٧- باب دية الجنين
- ٧٥٩ - ١٠٨- باب دية الجناية على الميت
- ٧٦٧ - ١٠٩- باب ما به يثبت القتل من القسامة وغيرها
- ٧٧٧ - ١١٠- باب ما اذا ادّعى القاتل دخول المقتول على أهله
- ١١١- باب رواية كتاب عليّ عليه السلام في مقادير الديات في مراتب الجنين وفي جراحات تفاصيل الأعضاء وتوزيع القسامات
- ٧٧٩ - ١١٢- باب من لا دية له ولا قود
- ٨٠٧ - ١١٣- باب أسباب الضمان وسائر ما لا ضمان فيه
- ٨١٧ - ١١٤- باب قتل الزحام والفرع ومن لا يعرف قاتله
- ٨٣٣ - ١١٥- باب ضمان جنایات الدواب
- ٨٤١ - ١١٦- باب ضمان شهود الزور والخطأ وخطأ القضاة
- ٨٥١ - ١١٧- باب العاقلة من هم وما عليهم
- ٨٥٥ - ١١٨- باب أولياء الدّم
- ٨٦٣ - ١١٩- باب الجناية على الحيوان
- ٨٧٣ - ١٢٠- باب النوادر
- ٨٧٩

- ١٢١- باب خطر الحكومة واختصاصها بالامام ونائبه ٨٨٧
- ١٢٢- باب من لا يجوز التحاكم اليه ومن يجوز ٨٩٩
- ١٢٣- باب أخذ الرشا والأجر على الحكم ٩٠٧
- ١٢٤- باب آداب الحكم ٩٠٩
- ١٢٥- باب كيفية الحكم ٩١٥
- ١٢٦- باب تقابل البينتين وحكم القرعة ٩٣١
- ١٢٧- باب شهادة الواحد ويمين المدعي وما يقبل بلا بينة ٩٤٣
- ١٢٨- باب شهادة النساء ٩٥١
- ١٢٩- باب شهادة المماليك والصبيان ٩٦٧
- ١٣٠- باب شهادة أهل الملل ٩٧٧
- ١٣١- باب شهادة الخصي والأعمى والأصم والشهادة على المستورة ٩٨١
- ١٣٢- باب شهادة كل من الزوجين والأخوين والولد والوالد للأخر والوصي للموصي وعليه ٩٨٧
- ١٣٣- باب شهادة الشريك والأجير والضيف ٩٩١
- ١٣٤- باب ما يرد من الشهود ٩٩٥
- ١٣٥- باب شهادة المحدود اذا تاب ١٠٠٣
- ١٣٦- باب عدالة الشاهد ١٠٠٧
- ١٣٧- باب الشهادة على الشهادة ١٠١٧
- ١٣٨- باب الاجابة الى الشهادة ١٠٢١
- ١٣٩- باب كتمان الشهادة وما يجوز منه ١٠٢٥
- ١٤٠- باب ما يجوز أن يشهد عليه وما لا يجوز ١٠٣١
- ١٤١- باب شهادة الزور ١٠٤١
- ١٤٢- باب اليمين الكاذبة ١٠٤٥
- ١٤٣- باب كراهية الحلف والاستحلاف ١٠٥١
- ١٤٤- باب أنه لا يحلف إلا بالله ١٠٥٥
- ١٤٥- باب الحلف بالبراءة ١٠٦١

- ١٠٦٣ - ١٤٦. باب كيفية حلف الأخرس
- ١٠٦٥ - ١٤٧. باب أنه لا حلف إلا على العلم وجواز التقيّة فيه
- ١٠٧١ - ١٤٨. باب الحبس والحجر والقضاء على المديون
- ١٠٧٥ - ١٤٩. باب ما على الامام والقاضي في أمور الناس
- ١٠٧٩ - ١٥٠. باب قضايا غريبة وأحكام دقيقة
- ١١٢٣ - ١٥١. باب النوادر